

تاريخ الخليج العربي

الحديث والمعاصر

الدكتور / جمال زكريا قاسم

الدكتور
جمال زكريا قاسم

المجلد الخامس

دول الخليج العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال:

من الانسحاب البريطاني إلى غزو وحرير الكويت

[١٩٧١ - ١٩٩١]

تاريخ الخليج العربي
الحديث والمعاصر

(٥)

دار الفكر العربي



تاريخ الخليج العربي

الحديث والمعاصر



المجلد الخامس

دول الخليج العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال
من الانسحاب البريطاني إلى غزو وحرير الكويت

١٩٧١ - ١٩٩١

الدكتور

جمال زكريا قاسم

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب - جامعة عين شمس مكتبة مدرسة سيف البحرى الثانوية بكاليداء

٩٥٢, ٢

لرلم الخامس

٢٣ ٢٦

لرلم العام

٩٧ / ١٢ / ١٦

تاريخ القروية

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربى

الإدارة : ٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر

ت : ٢٧٥٢٩٨٤ - ٢٧٥٢٧٩٤

يرجع اهتمامنا بدراسة تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر إلى ما ينوف على أربعين عاماً حين بدأنا في عام ١٩٥٥ بإعداد أحد الموضوعات المتعلقة بذلك التاريخ؛ ثم حرصنا بعد ذلك على تتبع تاريخ المنطقة بداية من العصور الحديثة، أي منذ مجيء البرتغاليين في أوائل القرن السادس عشر الميلادي حتى الانسحاب البريطاني من الخليج في عام ١٩٧١، وهي الموضوعات التي تضمنتها المجلدات الأربعة التي سبقت ذلك الكتاب.

* وكنا قد أثرنا التوقف عند عام ١٩٧١ باعتباره يشكل معلماً بارزاً في تاريخ الخليج العربي لما شهده ذلك العام من تنفيذ بريطانيا لسياسة الانسحاب، وما ترتب على ذلك من قيام اتحاد الإمارات العربية واستكمال دول الخليج العربية استقلالها السياسي وظهورها في المجالين العربي والدولي.

غير أن المرحلة التي عاشتها تلك الدول فيما بعد استقلالها حفلت بالعديد من الأحداث والمتغيرات التي كانت تستدعي شيئاً كبيراً من الاهتمام. فعلى المستوى الداخلي كان على تلك الدول مواجهة مشكلات التنمية والتحديث، وعلى المستوى الخارجي شهدت المنطقة العديد من التغيرات والتحديات التي تأثرت بها تلك الدول، بداية من مشكلة الفراغ والأمن وتصاعد الحرب الباردة؛ إلى جانب الأحداث الإقليمية بما في ذلك الثورة الإيرانية الإسلامية والتدخل السوفيتي في أفغانستان، والحرب العراقية الإيرانية، ثم جاء الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ ليشكل بآثاره وتداعياته؛ وبالنتائج التي ترتبت عليه، بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الخليج العربي.

وعلى الرغم من القرب الزمني لتلك الأحداث والمتغيرات السريعة التي شهدتها المنطقة إلا أنها كانت حافزاً لنا على تتبعها ورصدها ومحاولة معالجتها بالمنهج التاريخي الذي يبحث في أصول المشكلة وتطوراتها واعتمادنا في ذلك على كم كبير من الوثائق والمصادر والدراسات التي توافرت لدينا، ومن أبرزها وثائق الأمم المتحدة التي عنت بالعديد من المشكلات التي واجهتها المنطقة، إضافة إلى الوثائق الصادرة من الحكومات الخليجية. ونجدد الإشارة بصدد ذلك إلى مراكز البحوث والوثائق والمعلومات التي أنشئت في دول الخليج العربية أما عن سلطنة

عمان فقد أثرت أن تقيم وزارة للتراث القومى والثقافة، كما حرصت دول الخليج العربية على عقد المؤتمرات والندوات العلمية التى تناولت الموضوعات المختلفة التى تهم المنطقة والتى حظينا بالمشاركة فى العديد منها.

ومن المؤكد أيضا أن الأحداث السياسية المتعاقبة فضلا عن تزايد أهمية المنطقة اقتصاديا وإستراتيجيا كان لها أثرها فى جذب اهتمام الباحثين العرب والأجانب، حيث ظهرت دراسات كثيرة تناولت المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك السياسة الخارجية والصراعات الإقليمية والدولية وشئون النفط والعمالة الوافدة ومشكلات التنمية والتحديث وغيرها. كما كان للغزو العراقى للكويت أثره فى تنشيط الكتابات الخاصة بالمنطقة، وإن كان بعضها، إن لم يكن الكثير منها، يحتاج فى تقديرنا إلى شىء من المراجعة والتحفظ.

ولا يفوتنا أن ننوه بالجهود التى يبذلها طلاب الدراسات العليا والمثقفون من أبناء المنطقة فيما يقدمونه من أطروحات علمية فى الجامعات العربية والأجنبية، أو من دراسات أخرى تكتسب أهميتها من تغليب النظرة الخليجية التى كنا نفتقدها إلى وقت قريب.

✕ لقد شاء حظ منطقة الخليج أن تكون على امتداد تاريخها الحديث والمعاصر هدفا للأطماع الأجنبية والإقليمية بدءاً من الاستعمار البرتغالى والسيطرة البريطانية والمنافسات الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من استقلال دول الخليج العربية، فقد كان عليها - ولا تزال - مواجهة القدر الكبير من التحديات العالمية والإقليمية. ولعل المسألة الملحة التى تواجهها تلك الدول فى وقتنا الحاضر هى البحث عن الصيغة المثلى التى تحفظ لها أمنها واستقرارها، وتصور لها استقلالها وثرواتها.

وأخيرا، أرجو أن تكون هذه الدراسة، والدراسات التى سبقتها، قد أسهمت فى إلقاء الضوء على تلك الحقبة الطويلة التى مر بها الخليج؛ والتى امتدت إلى ما يقرب من خمسة قرون من تاريخه الحديث والمعاصر.
وعلى الله قصد السبيل.

جمال زكريا فاسم

مصر الجديدة فى

٢٠ يوليو ١٩٩٦



المحتوى

تقديم الكتاب

٣

الفصل الأول

٧ تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية
في أعقاب الانسحاب البريطاني

الفصل الثاني

٥٧ الحرب الباردة ومشكلات الأمن في
الخليج العربي

الفصل الثالث

١٠١ مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفصل الرابع

١٣٧ انهيار حركات المعارضة اليسارية في ظفار
وتوحيد سلطنة عمان

الفصل الخامس

١٧٣ العهد الجديد في سلطنة عمان
الأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية

الفصل السادس

٢٠٩ دولة الإمارات العربية المتحدة
المشكلات الاتحادية وقضية الجزر

الفصل السابع

٢٥٩ التطور السياسي في قطر والمشكلات الحدودية

الفصل الثامن

٢٨١ البحرين
الأوضاع الاقتصادية والأزمات الداخلية

الفصل التاسع

٣١٣ الكويت
الأوضاع الداخلية وعلاقات الجوار

الفصل العاشر

٣٦٧ توقف الحرب العراقية الإيرانية
ومقدمات الغزو العراقي للكويت

الفصل الحادي عشر

٣٩٧ الغزو العراقي للكويت

الفصل الثاني عشر

٤٣٣ ردود الفعل العربية والدولية المصاحبة
للغزو وتحرير الكويت

الملاحق

٤٧٥

المصادر والمراجع

٥٢٩

الفصل الأول



تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أعقاب الانسحاب البريطاني

الانسحاب البريطاني وفراغ القوى - التغيرات
الإقليمية - أزمة الطاقة والسياسة النفطية لدول
الخليج العربية - مشكلات التنمية والتحديث -
الازمات الاقتصادية - العمالة الوافدة وآثارها -
المشاركة الشعبية والتجارب الديمقراطية - أزمة
الخليج وتداعياتها - مسألة الأمن الإقليمي .

استكملت دول الخليج العربية استقلالها السياسي بنهاية عام ١٩٧١ إثر تنفيذ بريطانيا لسياستها الخاصة بالانسحاب وإلغائها للمعاهدات والاتفاقيات التي كانت تربطها بكيانات المنطقة منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي^١ غير أنه على الرغم من إنهاء الوجود العسكري البريطاني رسمياً؛ فقد ظلت الصلات قائمة بين بريطانيا وبين تلك الدول حديثة الاستقلال، مستندة في ذلك على معاهدات الصداقة والتشاور التي أبرمتها مع تلك الدول غداة استقلالها، كما ظلت إلى جانب ذلك محتفظة ببقايا نفوذها العسكري وبمواقع تجمع قواتها العسكرية في جزيرة مضيرة؛ نتيجة استمرار حركات المعارضة في إقليم ظفار بسلطنة عمان. ^(١) وعقب انسحاب القوات البريطانية من تلك القاعدة في عام ١٩٧٧ إثر قمع حركات المعارضة هذه، حلت القوات الأمريكية محل القوات البريطانية، كما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعقد اتفاقية مع البحرين في ١٩٧١ خاصة بتأجير قاعدة الجفير البحرية بعد أن أخلتها القوات البريطانية في نهاية ذلك العام. وعلى الرغم من أن حكومة البحرين بادرت بإلغاء تلك الاتفاقية تمشياً مع الاتجاه الوطني المصاحب لحرب أكتوبر ١٩٧٣؛ فقد استمرت الولايات المتحدة مع ذلك محتفظة بالتسهيلات البحرية لسفنها في تلك القاعدة.

ولم يقف استمرار وجود القواعد والتسهيلات البحرية التابعة لبريطانيا أو للولايات المتحدة الأمريكية حائلاً دون تركيز الدوائر الغربية على ما سوف يترتب على تنفيذ بريطانيا لسياسة الانسحاب من حدوث فراغ سياسي وعسكري Power Vacuum، ويرجع ذلك إلى ما كانت تتعرض له المنطقة إبان تلك الفترة من العديد من الصراعات المشتركة والمتداخلة، ولمواجهة هذا الفراغ حاولت القوى المحلية المفككة على الساحل الجنوبي للخليج أن تصل إلى قدر من التجمع والتماسك فيما بينها؛ حيث تواكبت المراحل الأخيرة من الانسحاب البريطاني بالإعلان عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١ التي ضمت في عضويتها كلاً

١- هاليداي (فرد): النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ترجمة زاهر ماجد، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٥، ص ٨٤.

من أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة، وعلى الرغم من أن إمارة رأس الخيمة لم تنضم إلى الدولة الجديدة فور قيامها؛ إلا أنها لم تلبث أن فعلت ذلك بعد مضي ما يقرب من شهرين، وعلى وجه التحديد في فبراير ١٩٧٢.

كما شهدت الفترة التي أعقبت الانسحاب البريطاني اتجاه القوى الرئيسية الثلاث في المنطقة، وهي إيران والعراق والمملكة العربية السعودية؛ في العمل على ترتيب أوضاعها الأمنية والإقليمية؛ وإن كان ذلك على أسس متباينة تماما. حيث أعلنت إيران صراحة ولأول مرة ادعاءها القاضى بأن تلعب دورا قياديا في المنطقة؛ في الوقت الذي استمر فيه العراق يشير أزمات مع الكويت وإيران؛ وذلك بانتهاك للحدود الكويتية، وعدم اعترافه بالمشاركة الإيرانية في السيادة على المجرى المائي من شط العرب الذي يكون الحدود النهرية بين الدولتين، إلى جانب مطالبة إيران بحصر نفوذها السياسى والاقتصادى في المنطقة تأكيدا لعروبة الخليج.

وعلى الرغم من أن إيران قد سلمت بحق البحرين في تقرير مصيرها وأعلنت التخلي عن ادعاءاتها الإقليمية فيها؛ إلا أنها سارعت في الوقت نفسه بوضع يدها على ثلاث جزر صغيرة تكتسب أهمية إستراتيجية كبيرة على مقربة من مضيق هرمز في الجزء الجنوبي من الخليج، وهي جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.^(١) وظهر واضحا أن الإنجليز يشاركون بدءوا يוכלون لشاه إيران أمر المنطقة لتطبيق سياسة المدى البعيد التي كانت تهدف في الدرجة الأولى إلى حماية المصالح الغربية الإستراتيجية والاقتصادية؛^(٢) وبصورة أصبح بمقتضاها الشاه بمثابة شرطى لحماية تلك المصالح التي يأتى النفط في مقدمتها^(٣)، وذلك بعد أن بدا واضحا منذ بداية حقبة السبعينيات أن اقتصاديات دول الغرب

١ - جمال زكريا قاسم: النزاع العربى الإيرانى حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، مجلة المؤرخ العربى، العدد الأول - اتحاد المؤرخين العرب - القاهرة مارس ١٩٩٣.

٢ - هاليداي (فرد): مرجع سبق ذكره، ص ٨٤.

٣ - Diskson, Brainey, From Emperor to Policeman, see Bresheath, H. and other (eds.), - The Gulf War and the New Order, London, 1991

الصناعية بالإضافة إلى اليابان أصبحت تعتمد وبدرجة كبيرة على استمرارية تأمين إمداداتها النفطية من الخليج، في الوقت الذي أخذ فيه الاتحاد السوفيتي بتطلع إلى النفوذ في المنطقة، وبدأ بالفعل يؤكد موضعاً لقدمه في الخليج بعد عقده لاتفاقية التعاون والصداقة مع العراق في عام ١٩٧٢. واستغل العراق من جانبه صداقة وعون الاتحاد السوفيتي له لتأمين منشآته النفطية ولتنشر أطروحاته المذهبية والفكرية، وبالتالي أخذ الصراع بين القوى الكبرى يفرض نمطاً من الاستقطاب الإقليمي وسط المنطقة، وظهر ذلك واضحاً حين أخذت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٧٢ تعتمد على قوة إيران العسكرية، التي لم تلبث أن ارفضت وبسرعة كبيرة لمستوى التوقعات الأمريكية عندما أسهمت إسهاماً فاعلاً في إنهاء حركة المعارضة في ظفار ذات الاتجاهات الماركسية، كما أخذت إيران تبنى خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٧ خطاً إيجابياً للتعاون مع جيرانها من جهة الشرق وخاصة أفغانستان والهند وباكستان.

وهكذا يبدو الأمر واضحاً أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدت قلقاً نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني في أعقاب الانسحاب البريطاني؛ فإن الأمر لم يصل إلى درجة الانزعاج الكامل، إذ إن ميزان القوى السياسية والاقتصادية كان في صالحها إقليمياً وعالمياً. وفضلاً عن ذلك لم تكن منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC التي انضمت إليها الدول الخليجية قد برزت بعد في مواجهة التكتلات الاقتصادية والمالية الراسخة في العالم الغربي، ولم يكن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية قد أخذ يتزايد على نفط الخليج، كما لم يكن هناك ربط بين التطورات السياسية في الخليج وبين النزاع العربي الإسرائيلي، كما لم تكن قد ظهرت فكرة الدولة الإسلامية في إيران؛ إذ كانت كل تلك الأمور لاتزال كامنة في طيات المستقبل.

غير أن الأحداث لم تلبث أن أخذت تتوالى وبسرعة كبيرة على المنطقة، والتي بدأت بحرب أكتوبر ١٩٧٣، وما أعقبها من أزمة الطاقة العالمية ١٩٧٣ / ١٩٧٤ بكل ما ترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية وإستراتيجية بعيدة المدى. وكان

للدور الذي قامت به دول الاوبك والذي شكل الخليج بؤرته الرئيسية خلال تلك الازمة تأثير كبير على الاقتصاد العالمى بما نجم عن ذلك من تقليص الإنتاج وزيادة الأسعار والمقاطعة وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بل وصل الأمر إلى تهديد دول النفط العربية بالتخلى عن استخدام الدولار فى التعاملات النفطية كنوع من الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تأييدها لإسرائيل^(١).

وقد طبقت إجراءات المقاطعة لفترة من الوقت من قبل منتجى النفط فى دول الخليج العربية؛ بينما اقتصررت إيران عند حد الاستفادة من الزيادة التى لحقت بالأسعار. وقد تأثرت اليابان ودول غرب أوروبا بصفة خاصة بأزمة الطاقة العالمية كما تأثرت بها الولايات المتحدة الأمريكية أيضا؛ وذلك على الرغم من أن استيرادها لنفط الخليج فى ذلك الوقت كان لا يتعدى سدس استهلاكها الكلى للطاقة، ومن ثم أصبحت منطقة الخليج نقطة ارتكاز رئيسية فى كل التقديرات والاعتبارات السياسية والاقتصادية العالمية.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه بصدد ذلك أنه منذ وقوع أزمة الطاقة العالمية وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خططها المستقبلية للسيطرة على منابع النفط عسكريا، كما أدى عدم ثقتها فى حلفائها الأوربيين بشأن ضمان إمدادات النفط لإسرائيل إلى تكثيف إمداداتها النفطية عبر المحيط الهادى إلى المحيط الهندى، وشكل ذلك الاتجاه أحد الأسباب الرئيسية التى طرحت لتوسيع قاعدة دايجوجارسيا Diego Garcia، ومنذ ذلك الوقت بدأت القواعد العسكرية الأمريكية فى الجزء الجنوبى الغربى من المحيط الهندى تكتسب أبعادا جديدة^(٢). كما بدأ الخليج العربى يكتسب أيضا منذ وقوع أزمة الطاقة العالمية خصائص المنطقة السياسية الهامة بسبب الإستراتيجية العالمية للقوتين الأعظم والتي كان كثيرا ما يشار إليها خلال تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين بشفرة دايجوجارسيا بالنسبة

١- صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى من بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠ / ١٩٩١، القاهرة ١٩٩٢، ص ٣٣٥

٢- برون (دايتير): المحيط الهندى منطقة تنازع أم إقليم سلام، نظر عرض الدكتور البخارى الجملى، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت، العدد ٥٥، ص ٢٠١

للولايات المتحدة الأمريكية ، والوجود البحري المنظم بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي دأب في محاولاته لتطبيق سياسة الأبواب المفتوحة؛ وهي سياسة كان يهدف بها إلى تدعيم نفوذه البحري في الخليج بصفة خاصة، وفي الجزء الغربي من المحيط الهندي بصفة عامة^(١).

ولم تكن أزمة الطاقة العالمية تخف حدتها بعض الشيء حتى شهدت منطقة الخليج، وإن كان ذلك لفترة قصيرة، مرحلة من التوافق الإقليمي أدت إلى انتشار النفوذ الأجنبي خارجها، وترتبط تلك المرحلة بتسوية نقاط الخلاف الرئيسية بين العراق وإيران بموجب اتفاقية ١٩٧٥، التي وافق فيها العراق على مشاركة إيران له في السيادة على شط العرب مقابل تعهد إيران بالتوقف عن دعم الأقليات الكردية التي تقطن في المناطق الشمالية من العراق^(٢).

ولعل أهمية تلك الاتفاقية أنها ساعدت على تخفيف حدة التوتر في منطقة الخليج، وأتاحت الفرصة لدول المنطقة التي كانت توازن في السابق وبحذر شديد في الآثار المترتبة على تعاملها مع إحدى الدولتين؛ أن تكون في وضع أكثر حرية لأن تقيم علاقات وثيقة مع بغداد أو طهران. غير أنه على الرغم من ذلك فقد استمرت الروابط الإيرانية والعراقية بدول الخليج العربية تواجه صعوبات كثيرة، ويرجع ذلك إلى الخلافات الأيديولوجية بين العراق ودول الخليج من ناحية ونتيجة للموروثات الثقافية والتاريخية بين إيران وتلك الدول من ناحية أخرى.

١ - وليد شريف: الاتحاد السوفيتي ومنطقة الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثانية، العدد ٥ ص ٨٧.

٢ - ارتكزت هذه الاتفاقية على بلاغ مشترك عراقي إيراني صدر عن قمة الأدبيك في الجزائر في ٦ مارس - آذار ١٩٧٥ وفيه قرر الطرفان:

- إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤.

- تحديد حدودهما النهرية حسب خط التلوج.

- يلتزم الطرفان بإجراء رفاية مستمرة وفعالة على حدودهما المشتركة لوضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتمته.

وإذا كانت مرحلة التوافق الإقليمي بين العراق وإيران لها أثرها في إبعاد النفوذ الأجنبي عن المنطقة، فإن النفوذ الغربي لم يلبث أن ضعف أثره نتيجة التحولات اليسارية التي وقعت في منطقة القرن الإفريقي، ولعل ذلك مما دفع المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ - ١٩٧٧ إلى اتخاذ سياسة إقليمية تميزت بتركيزها الشديد على الدول الإفريقية المطلة على البحر الأحمر، وخاصة مصر والسودان واليمن الجنوبي والصومال؛ حيث أخذ الدعم السعودي يتدفق على تلك الدول بهدف تحقيق أهداف كان من أبرزها الوقوف ضد التيارات اليسارية ونسوية التوجهات الإسلامية. وليس من شك في أن تلك السياسة استطاعت أن تحقق قدرا من النجاح من حيث إنقاذ الصومال من النفوذ السوفيتي، وجزر اليمن الجنوبي إلى التوجهات المعتدلة المضادة للماركسية.

وبينما كانت التوقعات لصالح تلك التوجهات الجديدة تثبت الحرب الإثيوبية الصومالية في عام ١٩٧٧، واستطاعت أن تضع حداً سريعاً لأغلب تلك التوقعات، كما استطاع السوفيت أن يحققوا في عام ١٩٧٨ العديد من الانتصارات نتيجة الانقلابات العسكرية الموالية لهم والتي وقعت في كل من عدن وأفغانستان. ومن ناحية أخرى كان للطريقة السليبية التي عالجتها الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة الإيرانية في عام ١٩٧٩ دورها في تعاضد النفوذ السوفيتي؛ ومن ثم شهدت الفترة من عام ١٩٧٨ إلى ١٩٨٧ تدهورا في النفوذ الأمريكي بعد أن أصبح ميزان القوى في الدول المجاورة للخليج؛ في كل من القرن الإفريقي وأفغانستان يغلب عليه التقدم السوفيتي سياسياً وإستراتيجياً^(١). وفصلاً عن ذلك فقد بدأ الاتحاد السوفيتي يتجه إلى التقارب مع الدول العربية في الخليج، وذلك على الرغم من أنه كان يصف تلك الدول بالرجعية والتخلف؛ إلا أنه سعى لتأسيس علاقات دبلوماسية معها بدأت مع الكويت في عام ١٩٧٤ ثم امتدت إلى سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول المجاورة^(٢).

١- برون (دايتير): مرجع سبق ذكره، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٥ ص ٢٠٩-٢٠٧
 ٢- Mazher, Hameed, Arabia Imperilled, The Security Imperatives of the Arab Gulf States, Middle East Assessment Group MEAG, 1986, P.29



ولم يلبث أن ظهر واضحاً مع نهاية حقبة السبعينيات وبداية حقبة الثمانينيات أن الأوضاع في منطقة الخليج أخذت في التحول لصالح السوفيت؛ الذين اعتمدوا في الدرجة الأولى على العديد من العوامل، التي كان من أبرزها العلاقات الوثيقة بينهم وبين العراق، فضلاً عن الجوار الجغرافي والقوة العسكرية والمخططات السياسية والإستراتيجية التي تمكن السوفيت بواسطتها من الاستحواذ على قدر لا بأس به من النفوذ. ومن ثم بدأ الصراع بين القوتين الأعظم يتمركز في الخليج وفي الساحة الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية المحيطة به.

ولعل مما ساعد على تأجيج ذلك الصراع التغيرات العنيفة التي شهدتها المنطقة بسبب نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية في عام ١٩٧٩، وما ترتب عليها من اهتزازات عنيفة في العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية، حيث أخذت إيران تنتهج سياسة في الخليج تتفق مع مصالحها الإقليمية، ولم تكد تنقضى عدة أشهر على إعلان قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية حتى جدد آية الله روحاني الدعوة لعودة البحرين إلى إيران، وعلى الرغم من أن هذه الدعوة لم تجد تأييداً رسمياً إلا أنها أثارت القلق لدى دول الخليج العربية، كما أعطت في الوقت نفسه بعداً إقليمياً وقومياً للثورة الإيرانية^(١).

وليس من شك في أن نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية كان لها تأثيرها الواضح على دول الخليج العربية التي بدأت تشعر بالمخاوف نتيجة الفكرة التي تبنتها إيران لتصدير ثورتها، وأصبح النظام الإيراني الجديد أشد خطورة من النظام الشاهنشاهي السابق بإحياء مجد الإمبراطورية الفارسية القديمة. وكان مما يضاعف مخاوف دول الخليج العربية أن كل دولة منها توجد بها نسبة لا يستهان

١- Halliday (Fred), The Iranian Revolution in International Affairs, Programme and Practice, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown, Washington D.C. Croom-Helm, London 1984, P.24

بها من الشيعة، وخاصة في البحرين والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وإن كانت تلك المخاوف لم تلبث أن خفت حدتها بعض الشيء إثر انشغال إيران في حربها ضد العراق ١٩٨٠ - ١٩٨٨، وبدأ تأثير شيعة الخليج بإخوانهم شيعة العراق؛ الذين آثروا محاربة النظام الإيراني، وبالتالي وضعوا انتماءاتهم الوطنية والقومية؛ أو على الأحرى مصالحهم المادية والاقتصادية في المقام الأول^(١).

وعلى عكس ما كان متوقعا لم تؤد الثورة الإيرانية إلى تحقيق تقدم ملموس لأي من المعسكرين المتنافسين؛ وتعنى بذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إذ وقفت الثورة الإيرانية موقفا عدائيا لكل منهما، فبالنسبة للاتحاد السوفيتي بدأت الثورة حباؤها بحظر حزب توده الشيوعي وإعدام قادته واتهامهم بالجناسوسية، كما قامت بطرد بعض الدبلوماسيين السوفيت؛ في الوقت الذي بات فيه الاتحاد السوفيتي يخشى من تأثير فكرة الجهاد على المسلمين الذين يشكلون أغلبية في كثير من جمهوريات آسيا الوسطى التابعة له. وعلى الرغم من ذلك فقد أفاد السوفيت من نشوب الثورة؛ إذ كان الشاه محمد رضا بهلوي حليفا وثيقا للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن خلعته عن العرش كان يعد تقدما هاما لوضع السوفيت، وخاصة أن الشاه كان من أشد المناهضين للحركات اليسارية في الخليج؛ هذا بالإضافة إلى ما ترتب على نشوب الثورة الإيرانية من تدهور واضح في العلاقات الأمريكية الإيرانية^(٢).

وكان مما يقوى موقف الاتحاد السوفيتي أيضا السياسة المتخاذلة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وانحيازها الواضح لإسرائيل على حساب القضايا العربية؛ وبالتالي فإنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية حلت بدلا من النفوذ البريطاني وأخذ وضعها يكتسب

١- Bullock, John. The Gulf, A Portrait of Kuwait, Qatr, Bahrein and the United Arab

Emirates, London 1984, pp. 66-67

٢- Mazher, A. Hameed, op. cit., p. 29

أهمية فائقة؛ إلا أن ذلك الوضع كان في سبيله إلى التردى، وظهر ذلك واضحا في إدانة دول الخليج العربية لاتفاقيتي كامب ديفيد ولعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩ التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر شريكا كاملا فيها، وبالتالي فإنه طالما استمر موقف وشنجن يعترض الأهداف العربية الملحة، فإن ذلك كان يترك المجال للاتحاد السوفيتي ليكون في وضع سياسى أفضل، وخاصة أن دعم الاتحاد السوفيتي للطموحات العربية أهله لكي يكون حليفا فيما ويمكن له من وضع قدميه على مشارف الخليج^(١).

وعلى الرغم مما وجه للاتحاد السوفيتي من انتقادات شديدة وصلت إلى حد العداء بسبب تدخله في أفغانستان في عام ١٩٧٩، إلا أنه خرج مع ذلك بتعصيب أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك بصرف النظر عن عدم استجابة دول الخليج العربية للمبادئ التي أعلنها ليونيد بريجنيف، السكرتير العام للحزب الشيوعي في ديسمبر ١٩٨٠^(٢)، والتي كانت تقوم على عدة مرتكزات أساسية، كان من أبرزها الدعوة إلى تحريم إقامة قواعد أجنبية ورفض أية تهديدات باستخدام القوة، واحترام وضعية دول الخليج العربية وحقوقها في مصادر ثرونها، والتأكيد على حرية الملاحة، إذ فرت تلك المبادئ باعتبارها تحركا سوفيتيا دبلوماسيا مضادا للمبادئ التي طرحها الرئيس الأمريكى جيمس كارتر في يناير من العام نفسه، والتي أعلن فيها أن الخليج يشكل منطقة ذات أهمية حيوية بالغلة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين.

وليس من شك أيضا في أن نشوب الحرب العراقية الإيرانية والتي دامت قرابة ثماني سنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٨، قد منحت السوفيت فرصة بيط نفوذهم على كل طرف من طرفي النزاع؛ وخاصة أن الولايات المتحدة فقدت تمثيلها الدبلوماسي في كل من بغداد وطهران، غير أنها من ناحية أخرى دفعت الولايات المتحدة وحلفاءها إلى المحافظة على الإمدادات النفطية، والعمل على تأمين استمرار

١- برون (هايتير): مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

٢- Bulluch, John, op. cit., p. 68-٢

تدفقها، والإبقاء على مضيق هرمز مفتوحاً للملاحة الدولية باعتباره شرياناً حيوياً هاماً. والحقيقة أن الحرب العراقية الإيرانية أدت إلى زيادة نفوذ كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج، فقد سعت كل من هاتين الدولتين إلى الاستفادة من الثغرات التي أوجدتها الحرب لتعزيز وجودها السياسي والعسكري، وأصبحت منطقة الخليج حلبة للصراع السياسي بين القوتين، وميداناً لاستعراض أسلحتهما الحربية. وبالإضافة إلى الاعتبارات الأمنية؛ فإن الحرب أوجدت نوعاً من التبعية الاقتصادية إذ أصبحت الدول الأطراف في الحرب في حاجة إلى المعسكرين الغربي والشرقي معاً^(١).

وإلى جانب ازدياد حدة المنافسة بين المعسكرين، كان للحرب العراقية الإيرانية تأثيرها أيضاً على المستويات المحلية بما نجم عنها من ظهور الخلافات المذهبية وزيادة التوتر السياسي والاجتماعي مما هدد الوحدة الوطنية في كثير من دول الخليج العربية. وعلى المستوى الإقليمي حتمت الحرب العراقية الإيرانية أن تترك كل من إيران والعراق الساحة الخليجية ولو لفترة من الوقت بمعنى أن كلا منهما لم يعد يهتم بنشاط ملحوظ في التطورات التي كانت تمر بها المنطقة؛ ومن ثم تركت الحرب آثارها على السلوك السليبي لكل من إيران والعراق معاً وأسهمت بقدر كبير في عزلتهما، ولعل ذلك كان عاملاً هاماً في تغليب النفوذ السياسي لدول الخليج العربية طوال سنوات الحرب.

ولعل أبرز ما تحقق بصدد ذلك هو المبادرة التي قامت بها كل من الكويت والمملكة العربية السعودية للتنسيق مع دول الخليج العربية الأخرى، وقد أسفرت تلك المبادرة عن إسهام المملكة العربية السعودية مع الدول العربية الواقعة في الأجزاء الشمالية والجنوبية من الخليج ومعنى بها الكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان؛ في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج

١- محمد إبراهيم الخلو: حرب الخليج، دراسة في أسباب الصراع وعواقبه. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت العدد ٥٧، يناير ١٩٨٩، ص ١٩٢ - ١٩٤.

العربية في مايو ١٩٨١. وكان الدافع الأول لتأسيس ذلك المجلس ما باتت تتعرض له تلك الدول من تهديدات أمنية؛ وإن كانت الصحيفة التي أعلن بها عن قيامه وتضمنها نظامه الأساسي قد حرصت على التأكيد على ما يجمع بين تلك الدول من سمات مشتركة، وحرصها على ترفيع العلاقات القائمة فيما بينها على مستوى مؤسسي. ومع ذلك فإن المجلس لم يستطع أن يحقق الأمن لدوله رغم ما حققه من إنجازات في المجالات الأخرى^(١). ويرجع ذلك إلى استمرار الأطماع الخارجية والتهديدات الإقليمية الموجهة إلى بعض دوله أو لمناطق أو أجزاء منها؛ إلى جانب ما تعرضت له دول المجلس من محاولات لتصدير النظريات والثورات والتهديد بالسيطرة على مواردها. وليس من شك في أن الموقع الإستراتيجي كان له أثر كبير في التهديدات التي تعرضت لها تلك الدول التي تشرف شرقاً على بعض دول قارة آسيا، وتشرف غرباً على دول إفريقية هامة، وشمالاً على العراق، وجنوباً على المحيط الهندي. كما تتميز بوجود عدد من الجزر التي تعتبر مراكز هامة للتحكم في الملاحة؛ فضلاً عن توافر الثروة النفطية والعوائد المالية بها كانت هناك دوافع أخرى لتهديد الأمن حيث قدر الدخل الذي كانت تحصل عليه دول المجلس في بداية حقبة الثمانينيات بأكثر من مائة وخمسين ملياراً من الدولارات سنوياً؛ ومن ثم كان على تلك الدول أن تواجه قدراً كبيراً من الأطماع الدولية والإقليمية^(٢).

لم يقتصر الأمر على تعرض دول الخليج العربية للضغوط الدولية والإقليمية، وإنما تميزت حقبة السبعينيات بخوض تلك الدول صراعاً حاداً مع الشركات الأجنبية المستغلة لموارد ثروتها النفطية من أجل التخلص من الامتيازات المجحفة التي كانت تربطها بتلك الشركات بهدف التحكم في تسعير نفطها، والسيطرة على مواردها.

Mazher, A. Hameed, op. cit., p. 13 - 1

٢ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخليج إلى أين - الأطماع والتهديدات الخارجية لدول الخليج العربي، - الواقع والبديل، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٣ ص ١٩ - ٢٣.



وعلى الرغم من التطور الذي طرأ على عقود وامتيازات النفط وزيادة العائدات التي كانت تمنحها الشركات صاحبة الامتياز، ووصول بعض دول الخليج العربية، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية والكويت، إلى مبدأ مناصفة الأرباح، بل وتجاوز ذلك المبدأ لصالح الدول المضيفة^(١). إلا أنه كان مما يضعف الإفادة من ذلك التطور التدهور الذي طرأ على أسعار النفط؛ حين انخفض سعر البرميل الواحد من النفط الخام من ٢.١٨ دولار أمريكي إلى ١.٨ دولار في عام ١٩٧٠.

غير أنه لم تلبث أن أتيحت الفرصة لزيادة أسعار النفط حين بدأت الثورة الصناعية الثانية في الغرب في بداية حقبة السبعينيات، والتي اعتمدت على نفط الشرق الأوسط بصفة عامة، وعلى نفط الخليج بصفة خاصة، حيث استفادت دول الخليج فائدة كبيرة من زيادة الاستهلاك العالمي للنفط بما ترتب على ذلك من زيادة ملحوظة في أسعاره. كما كان للانضمام دول الخليج العربية إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وقيام منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوبك) أثره في إتاحة الفرصة لمواجهة التكتلات الاحتكارية العالمية؛ مما أدى إلى حدوث حوار لأول مرة بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط. وفي عام ١٩٧١ اعترفت الشركات الأجنبية المستغلة للنفط بالأوبك كهيئة تفاوض؛ وبذلك أصبحت الدول المنتجة تشكل كارتل في مواجهة الشركات الكبرى المستغلة. ونتيجة التدهور المستمر في أسعار النفط قامت منظمة الأوبك بالتفاوض مع تلك الشركات بهدف زيادة السعر المعلن؛ حيث اجتمع في ١٤ فبراير ١٩٧١ ممثلو الأوبك مع ممثلي الشركات النفطية في مؤتمر تاريخي في طهران، توصل فيه مندوبون عن إيران والعراق والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية بالنيابة

Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th Century, London 1962 p. 175 see also, —A
Stocking, G., Middle East Oil. A Study in Political & Economic Controversy, Vander-
bilt University Press, 1972, p. 352 ff.

عن دول الخليج الأخرى تضمنت رفع السعر المعلن بواقع ٤٠.٥ سنت للبئر ميل الواحد؛ على أن يتم رفع السعر المعلن تدريجياً بنسبة ٢.٥٪ لكل من السنوات التالية حتى عام ١٩٧٥^(١).

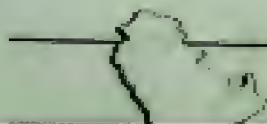
وتعد اتفاقية طهران، على الرغم من أنه لم يترتب عليها زيادة كبيرة في أسعار النفط، نقطة تحول هامة إذ إنها أدخلت لأول مرة مبدأ تحديد سعر النفط على أساس التفاوض بين الدول المنتجة والشركات صاحبة الامتياز، وليس بين تلك الشركات وكل دولة على حدة كما كان عليه الحال من قبل^(٢). وفضلاً عن ذلك فقد حددت الاتفاقية مجموعة من المبادئ لنظم الاستغلال، كان من أبرزها رفع نصيب الدولة المنتجة إلى ٥٥٪ من الأرباح على أن تلتزم الدول المنتجة بقبول الأسعار الجديدة لمدة خمس سنوات^(٣).

وعلى الرغم من أن اتفاقية طهران حققت للشركات المستغلة تثبيت الآجال المنصوص عليها في عقود الامتيازات، كما حققت لدول الخليج زيادة في الأسعار والأرباح، إلا أنها تعرضت مع ذلك لانتقادات عنيفة من بعض الدول العربية الأخرى التي قطعت شوطاً أبعد في السيطرة على موارد نفطها، مثل الجزائر وليبيا. غير أنه لم تلبث أن أتاحت الفرصة مرة أخرى لدول الخليج المنتجة للنفط لتواصل الحوار مع الشركات المستغلة، حيث شهدت السنوات التالية العديد من التطورات التي أصبحت لا تتماشى مع المبادئ التي قررتها اتفاقية طهران. ولعل من أبرز تلك التطورات تخفيض إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون لقيمة الدولار في عام ١٩٧١؛ ومن ثم كان من الطبيعي أن تطالب الدول المنتجة بزيادة السعر المعلن للتعويض عن النقص الناتج نتيجة لذلك بالمقارنة مع الأسعار التي تم الاتفاق عليها. وفي يناير ١٩٧٢ تم رفع الأسعار المعلنة بنسبة ٨.٤٩٪ لمواجهة التخفيض الأمريكي للدولار، كما ارتفعت الأسعار المعلنة في أوائل العام التالي بنسبة مقدارها ١١.٩٪ لمواجهة التخفيض الثاني للدولار الأمريكي؛ في الوقت الذي

١ - هاليدان (فرد): مرجع سبق ذكره، ص ١٩ - ٢٠.

٢ - Mansfield, Peter, The New Arabian, New York, 1981, p. 207.

٣ - صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٩.



أخذت فيه دول الخليج تفكر في التخلص من الدولار كأساس للتعاملات النفطية نظرا لكثرة ما تعرض له من تقلبات خلال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣، كما اشتدت الدعوة إلى ذلك بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ كنوع من الحرب الاقتصادية ضد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تأييدها لإسرائيل على حساب القضايا العربية.

ولعل من أبرز النتائج التي ترتبت على زيادة سعر النفط، وبالتالي ارتفاع العائدات النفطية، اتجاه دول الخليج العربية إلى استخدام ما تجمع لديها من فوائض مالية لكي تشارك في أصول الشركات العاملة في أراضيها^(١). وعلى الرغم من أن الاتجاه إلى المشاركة الوطنية يعود إلى سنوات سابقة، ترجع على وجه التحديد إلى عام ١٩٥٧، حين ظهرت بعض الشركات الوطنية في الكويت والسعودية التي استطاعت أن تحصل من الشركات المستغلة على مناطق من الامتيازات التي لم يجر فيها الاستغلال بعد^(٢)، إلا أن التطور الجديد تميز بالزام تلك الشركات بالتنازل عن جزء من أصولها المالية لصالح الشركات الوطنية، وقد وجدت دول الخليج العربية تشجيعا لإعادة التفاوض مع الشركات العاملة في أراضيها حين نجحت الجزائر في فبراير ١٩٧١ في الحصول على حصة وصلت إلى ٥١٪ من الشركتين الفرنسيين س.ف.ب. CFB، وإراب ERAB، هذا بالإضافة إلى تفاقم الخلاف بين النظام البعثي في العراق وشركة النفط الإنجليزية العراقية، وحين تأزم الموقف بين الجانبين بادرت الحكومة العراقية في عام ١٩٧٢ بتأميم الشركة بأكملها، وكان ذلك على أثر رفضها زيادة الإنتاج والعائد، ومنح الشركات الوطنية ٢٠٪ مشاركة في أصولها^(٣).

وعلى الرغم من أن الشركات المستغلة احتجت بأن اتفاقية طهران كانت تلزم الدول المضيفة بالانسعى لمدة خمس سنوات لتغيير مبادئ الاتفاق، إلا أن اتفاقية طهران كانت ترتبط في الواقع بعدم المساس بالأسعار، وليس بنظام الامتياز في حد

Marlowe, John, op. cit., p. 175 (1)

Crystal, Jil, Oil and Politics in the Gulf. Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, (2)

Cambridge University Press, 1992, pp. 42-43

ذاته . وقد وكلت دول الخليج العربية أحمد زكي اليماني ، وزير النفط السعودي ، نيابة عنها الذي استطاع التوصل إلى اتفاقية المشاركة التي تم توقيعها في نيويورك في أكتوبر ١٩٧٢ . وقد أفترت الاتفاقية مساهمة الدول الموقعة عليها ، وهي المملكة العربية السعودية والكويت وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة في رأس مال الشركات العاملة في أراضيها حتى تصل نسبة المساهمة إلى ٢٥٪ في عام ١٩٧٨ ، ثم ترتفع بمعدل ٥٪ سنويا لتصل إلى ٤٥٪ في عام ١٩٨٢ ، ثم ترتفع النسبة الأخيرة بمعدل ٦٪ لتصبح ٥١٪ في عام ١٩٨٣ ، وتركت الاتفاقية لكل دولة أن تحدد على انفراد كيفية التعميم عن نقل ملكية تلك الشركات ؛ وإن كان يلاحظ حرص الولايات المتحدة الأمريكية التي شاركت في المباحثات التي أدت إلى التوقيع على تلك الاتفاقية أن تأخذ تعهدا من الدول المنتجة بتوفير احتياجاتها من النفط^(١) .

وعلى الرغم من المميزات العديدة التي تضمنها نظام المشاركة من حيث إتاحة الفرصة للشركات الوطنية دخول مجالس إدارة الشركات العاملة والمشاركة في جميع مراحل صناعة النفط ؛ بداية من الإنتاج إلى النقل والتسويق ، فضلا عن إخضاع الشركات الأجنبية للتشريعات والقوانين المحلية في حالة وقوع نزاع بين تلك الشركات وحكومات الدول المنتجة ، أو الخضوع للتحكيم في حالة حدوث نزاع بينها وبين الشركات الوطنية ، فإن الانتقادات التي وجهت إلى ذلك النظام أنه يؤدي إلى تقليل نسبة الأرباح ، إذ تتم المحاسبة على أساس الأسعار الفعلية وليس على أساس الأسعار المعلنة ، كما أنه يحمل الشركات الوطنية إلى جانب ذلك نصيبها من نفقات التنقيب .

ومع ذلك فإن نظام المشاركة لم يستمر طويلا إذ لم تلبث أن أحدثت حرب أكتوبر ١٩٧٣ تغييرا جذريا في العلاقات النفطية ، حيث أدت أزمة الطاقة العالمية وما أعقبها من ثورة سعرية إلى تراكم فوائض مالية ضخمة ، مما مكن دول الخليج

١ - صلاح العقاد : مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٠ - ٣٣٢ .

العربية من زيادة حصتها في المشاركة، واستطاعت المملكة العربية السعودية أن تقود دول الخليج العربية الأخرى - فيما عدا العراق - إلى صياغة أسس جديدة للمشاركة التي ارتفعت إلى ٦٠٪ في عام ١٩٧٤، ولم يأت عام ١٩٧٦ حتى امتلكت المملكة العربية السعودية شركة أرامكو ARAMCO بكاملها، واستطاعت الكويت في العام التالي أن تصل إلى السيطرة الوطنية على جميع الشركات الأجنبية العاملة فيها، بينما اكتفت أبوظبي في تلك المرحلة بتحقيق نسبة عالية من المشاركة الوطنية، وبصفة عامة تمكنت دول الخليج العربية من امتلاك أسهم الشركات الأجنبية العاملة في أراضيها دون استخدام عبارة التأميم، وفضلا عن ذلك أخذت الدول المنتجة نخوض صراعا آخر من أجل الحصول على حقها في تسعير نفطها^(١).

واضح من ذلك العرض أن الفضل في تلك التطورات يرجع إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي وقعت في الوقت الذي كان فيه وزراء الأوبك مجتمعين في فينا مع ممثلي الشركات الأجنبية لتحديد سعر النفط، وكانت الفجوة كبيرة بين الجانبين، فبينما كانت دول الأوبك تطالب بمضاعفة الأسعار المعلنة إلى ستة دولارات أمريكية للبرميل الواحد، كانت الشركات الأجنبية تقترح زيادة مقدارها ١٥٪ فقط من السعر المعلن^(٢). وفي أثناء الاجتماعات انتشرت أخبار الحرب والمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل مما أدى إلى تصلب موقف كل من المملكة العربية السعودية والكويت والعراق وأبوظبي وقطر. وفي ذروة الحرب صرح العرب المصدرون للنفط بأن اجتماع منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوبك) في الكويت بأنهم سيقطعون إمدادات النفط. وبالفعل أوقفت دول الخليج العربية إنتاجها وفرضت حظرا على الدول المساندة لإسرائيل. ويعتبر هذا الموقف نقطة تحول هامة في الدور الذي بدأت دول الخليج العربية تلعبه في الصراع العربي الإسرائيلي حيث أصبحت دولا فاعلة في هذا الصراع ولم تعد دولا هامشية كما كانت عليه من قبل.

١. Mansfield, Peter, op. cit., p. 207.

٢. Ibid., pp. 205-206.

أدت عملية المقاطعة والحظر البترولي عن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب المساندة لإسرائيل إلى نقص واضح في تصدير النفط؛ وإن كانت المقاطعة لم تستمر مع ذلك فترة طويلة، إذ لم تلبث دول الخليج العربية أن أزال الحظر عن النفط المصدر إلى أوروبا في نهاية عام ١٩٧٣، وفي مارس من العام التالي تم رفع الحظر عن الولايات المتحدة الأمريكية^(١)، وإن كانت قد وجدت الفرصة متاحة أمامها لرفع أسعار نفطها حتى تعوض التخليص في الإنتاج الذي قررته كسلاح من أسلحة الصراع ضد إسرائيل.

ولعل ما يلفت النظر أن إيران رغم أنها لم تأخذ جانباً في الحظر البترولي، حيث ظلت تمّد الغرب وإسرائيل بالنفط، إلا أنها استغلت موقف دول الخليج العربية لرفع أسعار نفطها وتحقيق لها ذلك بالفعل حين قررت منظمة الأوبك في نهاية عام ١٩٧٣ مضاعفة أسعار النفط دون الحاجة إلى التفاوض مع الشركات المستغلة.

وهكذا مرت الشركات الاحتكارية خلال حقبة السبعينيات بمرحلة جديدة تميزت بفقدانها السيطرة على الموارد النفطية التي كانت أن تكون مملوكة لها في ظل نظام الامتيازات والعقود السابقة، فضلاً عن أنه لم يعد في استطاعتها التحكم في أسعار النفط، ورغم ذلك فقد حرصت تلك الشركات على الاحتفاظ بأفضل العلاقات مع دول الخليج العربية لتأمين مصادر تزويدها بالنفط، ووجدت في سياسة الخوافز التي بموجبها يحق لكل شركة أجنبية أن تشتري حصة من النفط الخام مقدارها ٥٠٠ برميل يوميا مقابل مليون دولار تستثمرها في المشروعات الإنمائية فرصة لتأمين جزء من الموارد البترولية اللازمة لها، وذلك بقبولها المشاركة في تلك المشروعات.

وقد ترتب على تحكم دول الخليج العربية في تسعير نفطها أن أصبحت الدول الصناعية الكبرى تقف مترقبة لما ستفعله تلك الدول الصغيرة التي أصبحت خلافاً للقاعدة تملك القدرة في التأثير على حياتها الاقتصادية، وكان لا بد إزاء ذلك

من حدوث ردود فعل كان من أبرزها إنشاء وكالة الطاقة العالمية في نوفمبر ١٩٧٤^(١)، والتي كان من أهدافها تشجيع السياسات التي تؤدي إلى أن تكون حاجة الدول المصدرة للنفط إلى العائدات المالية أكثر من حاجة الدول المستهلكة أو المستوردة للنفط، وعلى مدى سنوات قليلة أصبحت تلك الوكالة هي المتحكمة عمليا في تحديد سعر النفط لمصلحة الدول الأعضاء بها مما أدى إلى تراجع ملحوظ في أسعار النفط؛ وإرغام الدول المصدرة على زيادة معدلات إنتاجها^(٢).

وكان من الخطوات الأخرى التي واجهت بها دول الغرب دول الخليج العربية هي رفع قيمة منتجاتها الصناعية بحيث تسترد جزءاً من خسائرها نتيجة زيادة أسعار النفط، يضاف إلى ذلك زيادة التخزين والبحث عن بدائل أخرى للطاقة.

ومهما يكن من نتيجة هذا الصراع بين الدول المنتجة والدول المستهلكة إلا أن دول الخليج العربية استطاعت الحصول على دخول نفطية هائلة خلال حقبة السبعينيات حتى يمكن القول أن ما يقرب من ثلثي دخلها السنوي مصدره النفط والثالث الآخر دخل غير مباشر للنفط كما أن ٩٠٪ من الإيرادات المحلية لميزانية تلك الدول كان مصدرها النفط أيضاً^(٣). وقد يكسبون حقيقة أنها غدت بذلك من أكثر دول العالم دخلاً قومياً، كما تمكنت من وضع وتنفيذ خطط تنمية اقتصادية واجتماعية ضخمة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنطقة؛ إلا أنها كانت معرضة بالقطع لانتكاسات اقتصادية بالغة.

١- International Energy Agency. IEA.

٢- علي خليفة الكواري: نحو سياسة اقتصادية جديدة في دول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - العدد ٥٢، ١٩٨٧، ص ١٥ - ١٠٨.

٣- علي خليفة الكواري: نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨١، انظر مراجعة تركي على الربيعو في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٣ ص ٢١١ وما بعدها.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن منطقة الخليج اكتسبت أهميتها ليس فقط من حيث تصديرها للنفط وإنما باعتبارها من أهم أسواق الدول الصناعية الكبرى، ومن أهم مناطق الاستيراد العالمية؛ وبينما تشمل الغالبية العظمى من صادرات المنطقة النفط بجميع مشتقاته، تتنوع الواردات لتشمل الضروريات والإحتياجات والكماليات التي تأتي إليها من شتى بقاع العالم^(١).

وتؤكد العديد من الإحصائيات الاقتصادية والسياسية على أرقام هائلة تتعلق بفوائض النفط المالية؛ ففي بداية الثمانينيات كان دخل الناتج القومي الإجمالي للمملكة العربية السعودية يصل إلى ٩٧ ملياراً من الدولارات والكويت ١٢ ملياراً، وتصل إلى نفس هذا الرقم دولة الإمارات العربية المتحدة، كما بلغ الدخل القومي للبحرين مليارين، وقطر ملياراتاً واحداً، وسلطنة عمان ثلاثة مليارات^(٢).

ومع أن الفوائض المالية أصبحت تغزو مصارف الغرب إضافة إلى شراء أسهم الشركات الكبرى والبنوك والاشتراك في عضوية مجالس إدارتها، إلا أنه لم ينجم عن ذلك تكوين جماعات ضغط عربية، وذلك رغم الاتهامات العديدة التي وجهت إلى رؤوس الأموال الخليجية تدخلها في الانتخابات البرلمانية في إيطاليا أو الرئاسية في فرنسا لتأييد العناصر المعتدلة ضد الاتجاهات اليسارية^(٣). غير أنه يمكن القول مع ذلك أن أموال دول الخليج العربية كان لها فاعلية أكثر في التأثير الاقتصادي والسياسي في حدود الدائرتين العربية والإسلامية؛ وبدرجة أقل في الدائرة الإفريقية، وذلك عن طريق القروض والمساعدات وصناديق التنمية؛ وإن كانت قدرتها قد أخذت في الضعف نتيجة الغزو العراقي للكويت وما تحمّله تلك الدول من أعباء باهظة في حرب الخليج.

-
- ١- صدقة يحيى قاضل: دول مجلس التعاون وميل تقادى خطر إعاقة الملاحة في مضيق هرمز، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٦، ص ١٥٤ - ١٥٥.
 - ٢- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخليج إلى أين - الأطماع والتهديدات الخارجية لدول الخليج العربي، الواقع والتبدل، الكويت ١٩٩٣، ص ٢٣.
 - ٣- صلاح العقاد. مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

وعلى الرغم مما يبدو من بريق وانتعاش في المجتمعات الخليجية نتيجة زيادة فوائدها المالية وارتفاع مستوى الدخل القومي فيها إلا أنها مهددة في الوقت نفسه بالآخطار الاقتصادية الفادحة التي يمكن أن تصيبها، ومن ثم يسود رأي الصغرة من أبناء تلك المجتمعات إلى ضرورة تعديل بنية الهيكل الاقتصادي بحيث يعتمد الدخل على روافد متنوعة بدلا من رافد واحد، وبالتالي التحول من نمط الاقتصاد الأحادي إلى الاقتصاد المتعدد، وخاصة في الوقت الذي لم تعد فيه دول الخليج العربية هي المؤثرة في القرارات الرئيسية المتعلقة بأسعار النفط وكمية المعروض منه في السوق العالمي؛ إضافة إلى أنه أصبح مصدراً متقلبا وليس ثابتا للدخل، وبالتالي فإنه من الأجدى تنمية الموارد الأخرى غير النفطية بحيث يمكن تحقيق درجة من التوازن^(١). ولكن يبدو أن هذا التطلع لن يكون فاعلا، فالإقتصاد النفطي لا يزال طاغيا، ومن المشكوك فيه أن يكون الدخل المتحصل من الأنشطة الإنتاجية غير النفطية له قيمته رغم الجهود الحثيثة التي تبذل من أجل ذلك^(٢).

وهناك من يرى الاحتفاظ بالاحتياطي من النفط بدلا من استهلاك الثروة الطبيعية في كماليات لا فائدة منها، وتركها للأجيال القادمة؛ إذ إن ذلك أجدى من استنزافها وإهدارها، فضلا عما يحدثه ذلك من توتر بين الأقطار العربية. وقد أثبتت نظرية التوزيع العادل للثروة النفطية إبان الأزمة العراقية الكويتية، واتخذها النظام العراقي مبررا لغزو الكويت، والتطلع إلى موارد الثروة النفطية في دول الخليج العربية الأخرى.

وعلى الرغم من أن جانبا كبيرا من الثروة النفطية يتم استغلاله في تحقيق أغراض التنمية الشاملة في المجتمعات الخليجية؛ إلا أن قدرة تلك المجتمعات على امتصاص الفوائض المالية لا تزال محدودة؛ ومن ثم فإن الدول الصناعية الكبرى

١- حين علي الشوع: الاقتصاد السعودي ١٣٩٦ - ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ - ١٩٨٢ الرياض ١٩٨٢، انظر عرض خالد محمد غازي في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - العدد ٥٤ ص ٢٦٤-٢٦٥

٢- محمد السيد سعيد: أفاق تطور مجلس التعاون الخليجي، الفلسفة والمداخل المستقبلية، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمضير، جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣

هى التى تستفيد من تلك الفوائض كما يستفيد منها البتاجون بضعة خاصة حيث يتلقى ملايين الدولارات سنويا مقابل الأسلحة التى يبيعها لدول الخليج العربية؛ وبذلك يعود البترول دولار ليتدفق من جديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين فى شكل رؤوس أموال مصدرة Loan - Capital Export، أو فيما يمكن أن نطلق عليها سياسة استرجاع الدولار. فضلا عن ذلك فإن الفوائض المالية الضخمة يصب معظمها فى الاستثمار فى دول الغرب حيث الأرباح متاحة بصورة أفضل^(١)، وعلى سبيل المثال أنشأت الكويت مكتبا للاستثمار فى لندن KIO، وفى غيرها من العواصم الأوروبية، كما تضطلع شركة جلينكس البريطانية باستثمارات أبوظبى الطويلة الأجل^(٢)، كما نمت فى الوقت نفسه ظاهرة البنوك المشتركة. ولما كانت أموال النفط مودعة فى معظمها فى استثمارات ومصارف أوروبية وأمريكية فإن ذلك أدى إلى توجيه انتقادات شديدة إلى دول الخليج العربية بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المساند لإسرائيل.

وإذا كانت دول الخليج العربية قد اطمأنت حتى لو نفذت ثروتها النفطية أن تعيش على استثماراتها الخارجية إلا أن ذلك الاطمئنان ليس مؤكدا نتيجة التقلبات العالمية الاقتصادية. والشئ المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب هى المستفيدة من تلك الثروات سواء فى إنعاش صناعاتها، أو فى قمع الحركات المضادة التى كانت تهدد النفوذ الغربى فى منطقة الخليج، وعلى سبيل المثال اعتمدت سلطنة عمان على دخلها من النفط والمساعدات التى قدمت لها من دول النفط الخليجية كإيران والمملكة العربية السعودية فى قمع الحركات اليسارية فى ظفار^(٣). كما أدت الثروة

١- هاليداي (فرد): مرجع سبق ذكره ص ٣٠ انظر أيضا:

Andreasian, R.N., Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf and the Indian Ocean, ARC, London 1981, p. 61

٢- London - based William Glynn Company - Kuwait Investment Office. KIO

٣- هاليداي (فرد): مرجع سبق ذكره ص ٣١- ٣٦



النفطية في بعض الدول العربية في الخليج إلى استبدال الحكام المحافظين بحكام أكثر تطوراً كما حدث في أبوظبي وقطر وسلطنة عمان، وكان الهدف من ذلك أن يقوم هؤلاء الحكام المتطورون بحركات إصلاحية تنموية لمواجهة الحركات اليسارية المتطرفة الزاحفة إلى الخليج.

وعلى الرغم من القوائد الجمة التي حققها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، وما حققته أيضاً الشركات الرأسمالية العالمية فإن الدوائر الغربية كانت لا تكف مع ذلك عن القيام بحملات من الكراهية والتشكيك ضد دول الخليج العربية، وعزت ارتفاع أسعار النفط إلى سيطرة تلك الدول على مواردها النفطية، وبالتالي فإنها المسئولة عن التضخم الذي يعاني منه العالم، وإنها أصبحت تمتلك القوة المسيطرة على الدول الصناعية المتقدمة، كما أن الفوائض الضخمة من البترودولار ساعدتها على تكوين مدخرات هائلة من العملات الصعبة التي صارت تؤثر على أسواق العملات العالمية^(١).

وقد تزايد الانتقاد ضد العرب بصفة عامة ودول الخليج العربية بصفة خاصة كما يظهر ذلك في البيان الذي صدر في البندقية في ٧ يونيو ١٩٨٠ عن مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع، الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وبريطانيا وكندا واليابان وفرنسا وإيطاليا، والذي أكد على أن التزايد المتوالي في أسعار النفط أدى إلى تضخم عالمي أصبح يهدد بالبطالة وبالتوقف في الدول الصناعية الكبرى. كما ركزت الوسائل الإعلامية الغربية وخاصة الصور الكاريكاتيرية على عرب الخليج الشراهة وهم سعداء بالمتاعب التي يسببونها للغرب، وإنهم يفسدون الحضارة الغربية، ويحاولون تجويع العالم الثالث بإحداق الخطر على اقتصاداته عن طريق رفع أسعار النفط^(٢).

١ Mansfield, Peter, op. cit., pp. 205 - 206

٢ Levy, W., Oil and the Decline of the West, Foreign Affairs, Summer 1980

ولزيد من التفصيل عن السياسات النفطية العربية وتأثيرها على العرب انظر

Kelly, J.B., Arabia, the Gulf and the West, A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, London 1988

بينما يدافع العرب عن أنفسهم بأن التضخم العالمى ليس سببه المباشر فى زيادة أسعار النفط ؟ إذ إن هذا التضخم حدث قبل أن يتزايد سعر النفط ، كما أن زيادة الأسعار لم تؤد طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى إلى تضخم يزيد عن ١,٥ ٪ فى الوقت الذى ارتفعت فيه الأسعار فى الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى ١٣,٣ ٪^(١) ، ومن ناحية أخرى فإن المجتمعات الخليجية فى حاجة إلى التنمية والخبراء من الغرب مما يكلفها كثيرا ، وخاصة إن التنمية فى تلك المجتمعات تتكلف ثلاثة أضعاف مما يحدث فى الغرب^(٢) . وبالإضافة إلى ذلك فإنها معرضة لنضوب مواردها النفطية على المدى القصير نسبيا ، كما أنها تحرق بلايين من براميل الغاز الطبيعى يوميا مما يشكل إهدارا لثروتها الطبيعية^(٣) . ولتلك الأسباب جميعها لابد من مضاعفة أسعار النفط ليكون هناك توازن بين ثمن النفط المصدر وبين ما تنفقه تلك المجتمعات على خطط التنمية وعلى السلع التى تستوردها على اختلاف أنواعها ، وخاصة أن صافى ما تتحصل عليه من أرباح لا يتجاوز ٣٠ ٪ من قيمة نفطها المصدر بينما تأخذ الشركات النفطية التى تقوم بالنقل والتسويق وتقديم الخبرة ٣٠ ٪ إلى جانب ٤٠ ٪ تذهب ضرائب للدول الصناعية .

وفيما يثار حول إحدائق دول الخليج النفطية الخطر على اقتصاديات دول العالم الثالث فإنها ترد هذا الاتهام بإسهامها الإيجابى فى تقديم دعمها ومساعداتها إلى تلك الدول ، ومما يذكر بصدده ذلك أن الكويت كانت الدولة العربية الخليجية الرائدة فى هذا المجال حيث أسست غداة استقلالها فى ديسمبر ١٩٦١ على وجه التحديد صندوقا للإغناء الاقتصادى العربى الذى لم يلبث أن تحول بعد ذلك بعدة

١ - Al Tariki, Shaikh A., What do Oil Producers want from Consumers?, see Arab Research Center, Oil and Security in the Arabian Gulf, Croom Helm, London 1981, pp. 15-16.

٢ - محمد حسين هيكل: مدافع أية الله، قصة إيران والثورة، الطبعة الرابعة، القاهرة، بيروت، ص ١٤٤ - ١٤٥.

٣ - Mansfield, Peter, op. cit., P. 210

سنوات إلى الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١) وفي عام ١٩٧١ أسست أبوظبي صندوقا للتنمية الاقتصادية^(٢). وفي عام ١٩٧٤ أسست المملكة العربية السعودية صندوق التنمية السعودي، كما أسست في عام ١٩٧٧ صندوقا آخر للتنمية الإسلامية.

وعلى الرغم من القروض والمساعدات والاستثمارات التي تقدمها تلك الصناديق فإنها تتعرض مع ذلك إلى انتقادات حادة لعل من أبرزها أنها تتخذ مساراها فقط إلى الدول العربية والإسلامية. وقد يكون هذا الانتقاد صحيحا وذلك إذا ما استثنينا صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق أبوظبي للتنمية الاقتصادية، اللذين قدما الكثير من القروض والمساعدات المالية إلى العديد من الدول غير العربية وغير الإسلامية أيضا.

ولعل مما يجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنه قد أثرت فكرة إنشاء صندوق موحد للتنمية تساهم فيه الدول العربية المتجهة للفظ بـ ٧٥ من دخلها، وقد ترددت هذه الفكرة في أروقة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ وذلك على غرار مشروع مارشال لإعادة الانعاش الاقتصادي إلى أوروبا، غير أن دول الخليج العربية عرفت عن الالتزام بنسبة محددة من دخلها، وفضلت تقديم القروض والمساعدات للدول التي في حاجة إليها وبالطريقة التي تراها.

ولعل ما يعزز موقف دول الخليج العربية أن نسبة المساعدات التي تقدمها إلى دول العالم الثالث تزيد عن النسبة التي تخصصها الدول الصناعية الكبرى، والتي لم تصل إلى أكثر من ٠,٧٪ في عام ١٩٧٥، كما

The Kuwait Fund for Arab Economic Development - The Arab Fund for Economic and Social Development.

يحيى يوسف الصباح: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بحث منشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت، العدد التاسع يناير ١٩٧٧.

The Abu Dhabi Fund For Economic Development-٢

تزيد أيضا عن النسبة التي أقرتها الأمم المتحدة طبقا لتوصيات لجنة براندت^(١)، وهي ما تعادل ١٪ من صافي الدخل القومي، حيث وصلت نسبة المساعدات التي كانت تقدمها الكويت إلى دول العالم الثالث قبيل الغزو العراقي إلى ٥٪ كما بلغت نسبة المساعدات التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أكثر من ١٠٪ وهي نسبة تفوق بأضعاف كثيرة النسبة الدولية المتعارف عليها^(٢).

ولعل مما يشير الانتباه أكثر مما يبعث على الدهشة، أنه على الرغم من المساعدات المالية والاقتصادية التي قدمتها دول الخليج العربية للعديد من الدول العربية والإسلامية غير النفطية؛ فإنه على عكس التوقعات جاءت ردود أفعال شرائح كبيرة من الرأي العام في تلك الدول بعيدة عن التعاطف مع دول الخليج العربية أثناء أزمة الخليج ١٩٩٠ / ١٩٩١؛ وربما يرجع ذلك إلى الإحباطات المتوالية وعدم الوصول إلى حل للقضايا العربية الملحة^(٣).

استطاعت دول الخليج العربية حتى بداية حقبة الثمانينيات أن تتحكم في السيطرة على مواردها النفطية، كما نجحت في تحديد أسعار نفطها، وانجبت إلى أماكن جديدة للتسويق، وتمكنت أن تحظى من وراء ذلك عائدات مالية ضخمة. غير أن إسرافها في استنزاف مواردها هدد ثرواتها بالزوال، وبالتالي صار كل برميل يستخرج أو يباع من النفط بمثابة انتقاص من الثروة الوطنية، ولعل ذلك مما دفع بتلك الدول إلى إعادة تقييم سياستها النفطية، وذلك بتحديد سقف الإنتاج بهدف إنقاذ مواردها الرئيسية وامتدادها لسنوات أكثر.

وبينما كانت دول الخليج العربية تنجس بالفعل إلى تلك السياسة الجديدة حالت التطورات السريعة التي حدثت في المنطقة دون المضي قدما في تنفيذها، وظهر ذلك واضحا حين قامت الثورة الإيرانية الإسلامية في عام ١٩٧٩، وبإدراك

١- United Nations - Brandt Commission

٢- Mansfield, Peter, op. cit., pp. 208 - 210

٣- محمد السيد سعيد: أفاق تطور مجلس التعاون الخليجي، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجي - جامعة الكويت، نوفمبر ١٩٩٣.

قادة الثورة بتفليص إنتاج النفط الإيراني إلى أكثر من النصف. وكان رد الفعل المضاد لذلك الإجراء أن قامت المملكة العربية السعودية بزيادة إنتاجها من ٨ ملايين برميل من النفط يوميا إلى ٩,٥ مليون، وتبعتها في ذلك الكويت وبعض دول الخليج العربية الأخرى؛ التي زادت من حصص إنتاجها النفطى. وليس من شك فى أن المملكة العربية السعودية كانت مدفوعة إلى زيادة إنتاجها بموقفها من الثورة الإيرانية، وإن كان قد ترتب على تلك الزيادة ما يمكن تسميته بالتخمة النفطية Oil Surfeit والتي نتج عنها تدهور فى أسعار النفط فى بداية حقبة الثمانينيات، أو على وجه أكثر تحديدا فى عام ١٩٨٢. وإذا كانت المقاطعة النفطية فى عام ١٩٧٣ وما أعقبها من أزمة الطاقة العالمية فى عام ١٩٧٤ تعد بداية للثورة السعرية للنفط، فإن عام ١٩٨٢ كان يمثل اتجاه الأسعار النفطية إلى الانحدار وانهار تسعيرة الأوبك، بسبب إغراق السوق العالمية بالنفط السعودى، وبالتالي أخذت عائدات النفط فى التراجع لتصل إلى حد التردى خلال عامى ١٩٨٥ / ١٩٨٦ حيث تدنت أسعار النفط إلى ما يقرب من نصف ما كانت عليه، وذلك نتيجة لاستمرار المملكة العربية السعودية ومن حذا حذوها من دول الخليج العربية فى زيادة حصص الإنتاج خلال نشوب الحرب العراقية الإيرانية فى الوقت الذى فشلت فيه دول الأوبك فى الاجتماع الذى عقده فى أكتوبر ١٩٨٥ فى الوصول إلى اتفاق بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج؛ حيث استمرت دول الخليج العربية فى زيادة تصديرها من النفط بهدف عرقلة الاقتصاد الإيراني مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل من ٢٧ دولارا أمريكيا فى عام ١٩٨٥ إلى ١٥ دولارا فى بداية عام ١٩٨٦^(١).

وليس من شك فى أن تدنى أسعار النفط كان له أثره الواضح على دول الخليج العربية، مما أحدث عجزا فى ميزانيتها. ومنذ نهاية عقد الثمانينيات أصبح الدخل النفطى أقل من تكاليف الإنفاق على البنية الأساسية والخدمات الرئيسية، وبدأت ظاهرة التحول بالعجز تظهر وتوسع، وكثيرا ما اضطرت تلك الدول إلى

Slaggett, Marion and Other, Iraq Since 1958, from Revolution to Dictatorship, - ١
London 1980, p. 270.

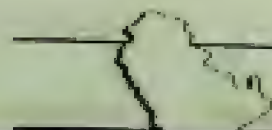
السحب من فوائضها المستثمرة في الخارج أو من احتياطياتها، وأصبحت مهددة ؛ وعلى المدى القصير ؛ ألا تصبح كما كانت عليه من قبل مجتمعات الرفاهية، بل لقد حدث ذلك بالفعل وخاصة في الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر، التي بدأت في فرض رسوم على الخدمات الاجتماعية التي كانت تؤديها بلا مقابل سواء لمواطنيها أو للمقيمين فيها.

ومهما يكن من التقلبات التي طرأت على أسعار النفط إلا أن الأمر الذي لاشك فيه أن دول الخليج العربية استطاعت ؛ وخاصة في حقبة السبعينيات تجميع فوائض مالية ضخمة، أدت إلى إحداث تحولات هائلة في مجتمعات تلك الدول التي أصبحت تجد نفسها مرغمة على مواجهة تعقيدات القرن العشرين السياسية والاقتصادية، إلى جانب تحقيق متطلبات شعوبها في مجالات الصحة والتعليم والإسكان^(١).

وبينما كان من المفترض أن تتوثق الروابط بين دول الخليج العربية لتحقيق واقع ومستقبل أفضل نجد العكس من ذلك في تضارب المشروعات التنموية بها بسبب محاولة كل دولة بعد استقلالها تعميق كيائها وتأكيد شخصيتها بما يترتب على ذلك من ظهور مشروعات متشابهة قد يعوق الواحد منها الآخر، إذ غالباً ما تنشأ موانئ أو مطارات أو حتى مصانع تقوم بإنتاج مماثل على مسافات قصيرة مما يؤدي إلى هدر الطاقات والأموال. وعلى الرغم من أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية حاول منذ إنشائه في مايو ١٩٨١ التنسيق بين المشروعات الاقتصادية والتنموية، بل وجدت محاولات للتنسيق بين دول الخليج العربية حتى قبل إنشاء ذلك المجلس، إلا أن تلك الظاهرة لا تزال ملموسة وواضحة في كثير من دول الخليج العربية حتى وقتنا الحاضر^(٢).

١- بيرون (دايتير): مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

٢- Wolf, R.G. (ed.), The United States, Arabia and the Gulf, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Washington D.C., 1980 Studies in Arab- American Relations, see editor's introduction



ومن الواضح أن التنمية في المجتمعات الخليجية أدت إلى بروز ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية لم تعرفها تلك المجتمعات من قبل، بعد أن استطاعت القفز إلى الحياة الحضرية سواء كان ذلك نتيجة لتوطين البدو والتحول من حياة الرعي والتنقل، أو الانضباط في سلك العمل الوظيفي، فضلا عن بناء المساكن والتوسع في بناء المدن الجديدة، أو مد العمران مما ساعد على الاستقرار الأمني، ولكن صاحب ذلك انقلاب كبير في معايير العلاقات الاجتماعية، فبعد أن كانت العلاقات بين الناس تقوم أساسا على الانتماء القبلي تفككت تلك العلاقات، وطلعت عليها قيم جديدة تعتمد على ظهور طبقات اجتماعية جديدة؛ كالطبقة العمالية أو الطبقة الوسطى عموما.

ومع كل تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمعات الخليجية فإنها لاتزال قاصرة عن استيعابها، وهو أمر يظهر بوضوح في عدم قدرة تلك المجتمعات في الوصول إلى وضعية الدولة الحديثة المعقدة التركيب^(١)، حيث لاتزال تعاني من موروثاتها التقليدية، وهذا لا يتعارض بطبيعة الحال مع كونها من أكثر الدول النامية غنى وثروة وأخذًا بالوسائل التكنولوجية الحديثة. كما أصبح دخل الفرد السنوي فيها يتقارب مع أعلى المعدلات العالمية، ومع أن ذلك الدخل قد يختلف من دولة إلى دولة أخرى، إلا أنه يتصدر كافة الدول العربية، ويحتل المرتبة ما بعد الرابعة بين دول العالم. وقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة معدلا ضخما يصل إلى ضعف ما حققته دول الخليج العربية الأخرى، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن متوسط دخل الفرد السنوي بلغ في عام ١٩٨٨ - ١٤٨٦ دولارا أمريكيا مقابل ٦٣٢١ دولارا في بقية دول مجلس التعاون الخليجي^(٢).

١ - Shirawi. The Impact of Development on Gulf Society and Politics, see Wolf, R.G.,

p. 12.

٢ - الخليج - الإمارات العربية المتحدة ٥ نوفمبر ١٩٨٩

وكان من الطبيعي أن تؤدي الثروة الطارئة التي تمتع بها الأفراد في المجتمعات الخليجية إلى إفراط في الاستهلاك، وهو بالقطع استهلاك وافد لا يمت بصلة إلى الاستهلاك التقليدي، ولا ينسجم مع الخلفية الثقافية لتلك المجتمعات، ومن ثم فإنها تقع في تناقض صارخ بين أوضاعها الموروثة، وبين ما يطرأ عليها من تحولات^(١). هذا فضلا عما تعانيه من مشكلات بيئية لم يكن لها سابق عهد بها، ومن بينها مشكلات التلوث الناجمة عن تصاعد الأنشطة الصناعية، وتسرب النفط من الناقلات؛ أو نتيجة الغاز الطبيعي أو العادم الذي تفرزه وسائل النقل. وما لاشك فيه أيضا أن تدمير آبار النفط في الكويت إبان الغزو العراقي كان له أثر كبير على التلوث البيئي ليس في الكويت وحدها؛ وإنما امتد أثره إلى المجتمعات الخليجية المجاورة^(٢).

وعلى الرغم من اندفاع المجتمعات العربية في الخليج إلى الأخذ بعملية التحديث ونجاحها في تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية، إلا أن الفجوة لا تزال منسعة بين المستحدثات الحضارية وبين أوضاعها التقليدية. وقد تؤدي النظرة السطحية إلى القول بأن تلك المجتمعات استطاعت أن تحقق تقدما ماديا ملموسا في بضعة عقود من الزمان ما لم تستطع الدول الأوروبية تحقيقه إلا في بضعة قرون، ولكن وجه الخطورة في ذلك أنه لم يحدث في المجتمعات الخليجية نمو تدريجي ولم تشهد تحولات هائلة ولم تمر بفترة من التطور والانتقال من التقليدية إلى الحديثة؛ إذ إنها قطعت هذه المراحل بسرعة غير مسبوقة في مجال النمو الاقتصادي والعمراني والسكاني، وتم ذلك كله في طفرة سريعة تراكبت مع ظهور النفط وارتفاع إنتاجه وعائداته^(٣). ولعل أهم ما يمكن ملاحظته نتيجة لذلك التناقض والتناحر، وجود كل من القديم والجديد متجاورين، واختلاط الموروثات بالمعاصرة.

١- علي الكواري: مرجع سبق ذكره، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت العدد ٥٣ ص ٢١٢

٢- مركز الوثائق والدراسات الإنسانية - جامعة قطر: المدينة العربية الخليجية، الدوحة ١٩٨٨ انظر مراجعة الدكتور أحمد إسماعيل في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٦٣ يولي ١٩٩٠، ص ٣١٠

٣- المرجع السابق، ص ٣٠٩ - ٣١٠

ويبدو ذلك واضحا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية حيث تتعايش اقتصاديات ما قبل النفط مع الاقتصاد الحديث. وفي الناحية الاجتماعية أصبح يغلب على المجتمعات العربية في الخليج طابع المجتمعات الانتقالية بمعنى أنها لم تصبح تقليدية بحتة وليست حديثة بحتة، ومع ذلك فقد تغلب بعض المؤثرات الاجتماعية الحديثة والتي تبدو واضحة في تحول كثير من الأسر من الأسرة الممتدة، المعروفة في المجتمعات التقليدية، إلى الأسرة النووية أو الحديثة على غرار المجتمعات الغربية. فضلا عن بروز دور المرأة في بعض المجتمعات الخليجية ومشاركتها، وإن كان ذلك بقدر محدود في الحياة العامة، كما هو الحال في البحرين والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان^(١).

وإذا كان المتفق عليه أن التحديث يعنى التقدم ويرتبط بالتنمية، وبالتالي يستخدم للدلالة على التطورات السياسية والاجتماعية، إلا أن التحديث يختلف مفهومه باختلاف الرؤى، فالاقتصاديون يرون التحديث من خلال استخدام الإنسان للوسائل التقنية للسيطرة على موارد الطبيعة من أجل زيادة الدخل، بينما يهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بعملية التنوع والتمايز بين المجتمعات كما يعنون بمساوئ التحديث، بينما يهتم علماء السياسة بمشكلة بناء الدولة الحديثة وباكتساب الطابع الغربي وبأنماط الحكومات والدستور^(٢)، ومع أن مجالات التحديث متعددة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، إلا أن هناك إغفالا واضحا للغاية المثلى من التحديث، ونعنى بذلك تحديث الإنسان نفسه بمعنى تغيير اتجاهاته وقيمه وسلوكياته، وهو أمر يحتاج إلى وقت أطول إذ إن التحديث في دول الخليج العربية يتم عادة من القمة وليس من القاع حيث لم يظهر حتى الآن سوى شرائح محدودة من المثقفين والفنيين وطبقة وسطى من التجار، لم تستطع حتى وقتنا الحاضر أن تلعب دورا إيجابيا في النهوض بمجتمعاتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

١- عن التحديث في المجتمعات القبلية، انظر سيف الوادى الرميحي: النظام القبلى والتحديث في شرق الجزيرة العربية، ترجمة وديع ميخائيل حنا، مجلة الخليج العربى، جامعة البصرة المجلد ١٣ العدد الثانى، ١٩٨١.

٢- جبهة سلطان العيسى: التحديث في المجتمع القطرى المعاصر، المذكرة ١٩٧٩، ص ٢٥ - ٢٦.

ولعل المجال الذي قطعت فيه العملية التحديثية شوطا بعيدا قد خرج عن الإطارين الاجتماعى والسياسى وركز على تحديث القوات المسلحة. وما يذكر بصدد ذلك زيادة ميزانية التسليح وتضاعفها فى دول الخليج العربية وخاصة بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران فى ١٩٧٩، وما واكبها من التدخل السوفيتى فى أفغانستان، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨. وقد ازدادت عمليات التسليح وبناء المدن العسكرية الضخمة على التخوم، كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية، حيث تبرر مدينة خالد العسكرية على مقربة من الحدود العراقية والتي تكلف بناؤها أكثر من عشرة مليارات من الدولارات. وفى أعقاب الغزو العراقى وحرب تحرير الكويت بلغت نفقات التسليح ما يقرب من ثلث الميزانية الكويتية العامة، وتؤكد بعض التقديرات أن نفقات التسليح تصل فى بعض الدول العربية فى الخليج إلى ألفين من الدولارات لكل فرد، بينما لا تكاد تصل إلى خمسمائة وعشرين دولارا أمريكيا فى الولايات المتحدة، أى ما يقرب من ربع تلك النسبة. غير أنه إذا كانت دول الخليج العربية تمتلك القدرة المادية على شراء أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية إلا أنها لا تزال تفتقر إلى الكوادر الفنية، فضلا عما تعانيه من نقص واضح فى القوة البشرية وذلك إذ ما استثنينا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان حيث يتوافر بهما كثافة بشرية كبيرة نسبيا، ومن ثم نجد دول الخليج العربية نفسها مضطرة إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية ودعم قواتها بالعناصر المرتزقة التي يمكن استيرادها من الأقطار المجاورة، وخاصة من عناصر البلوش^(١). ويعنى ذلك أن القوات العسكرية فى تلك الدول تعتمد إما على قبائل البادية أو الاحتراف، ورغم أن هناك عناصر مشقة أقبلت على التطوع فى القوات العسكرية فإن ذلك لا يرجع إلى تحقيق أهداف وطنية بقدر ما تتطلع إليه من رواتب كبيرة أو مزايا تحصل عليها. ولعل الكويت كانت هى الدولة العربية الخليجية الأولى التى طبقت منذ منتصف السبعينيات نظام التجنيد الإجبارى الذى هو أساس لبناء جيش وطنى سليم.

Mazher, A. Hameed, op. cit., see Preface p. XIX. -١

وقد يكون من المفيد الإشارة هنا أيضا أن التسليح في دول الخليج العربية لم يكن إستراتيجيا بقدر ما أفادت منه الدول الكبرى في امتصاص الفوائض المالية، ولعل تلك الحقيقة تظهر واضحة في كون بعض الأسلحة والمعدات العسكرية كانت تفوق مستوى وقابلية استيعابها^(١). وقد أثبتت أزمة الخليج أن الأسلحة وحدها ليس لها قيمة ما لم تكن هناك قدرة على استخدامها، وبالإضافة إلى ذلك المشكلة التي لا تزال تواجهها دول الخليج العربية، ونعني بها التخلخل السكاني الذي يقف حائلا دون تحقيق قدر مناسب من الدفاع الذاتي، إلى جانب طبيعة المنطقة الصحراوية من حيث انكشاف أراضيها مع أهمية موقعها الإستراتيجي وإمكاناتها الاقتصادية وتعرضها للأطماع الدولية والإقليمية، في الوقت الذي تتدنى فيه قدراتها الدفاعية، وقد وضع ذلك إبان الغزو العراقي للكويت مما اضطرها إلى الاستنجاد بالحماية الدولية رغم ما خصصت من أموال طائلة لبناء قواتها الدفاعية.

وإذا ما انتقلنا إلى الأوضاع الاقتصادية في دول الخليج العربية؛ فإن أول ما يمكن ملاحظته الازدهار والرخاء الذي تمتعت به تلك الدول، وخاصة في حقبة السبعينيات، وارتبط ذلك الانتعاش بالشورة التي طرأت على أسعار النفط، وما ترتب عليها من فوائض مالية كبيرة. غير أنها لم تلبث في خلال حقبة الثمانينيات أن تعرضت لنكوص اقتصادي نتيجة التدهور الذي طرأ على أسعار النفط؛ وإن كانت قد استطاعت مع ذلك الحفاظ على استقرارها الاقتصادي، بفضل ما تجمع لديها من احتياطات ضخمة أو استثمارات خارجية. غير أنها ظلت تعاني من أزمات الركود التي لا تزال قائمة ومستمرة حتى وقتنا الحاضر. ولا ترجع تلك الأزمات إلى التقلبات التي طرأت على أسعار النفط فحسب، وإنما ترجع إلى جانب ذلك إلى إهدار طاقتها المالية في التسليح، أو نتيجة الظروف والأوضاع التي استجدت على الساحة الخليجية والتي كلفتها أموالا باهظة، مما أدى إلى ظهور عجز واضح في ميزانيتها. وبدا ذلك واضحا منذ عام ١٩٨٦ حين وصلت أسعار

١- خليل مراد: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي والمحيط الهندي - مجلة الخليج العربي، المجلد ١٧ العدد ١، جامعة البصرة ١٩٨٥، ص ٣٨.

النقطة إلى أدنى مستوياتها مما اضطرها إلى فرض رسوم على الخدمات التي تؤديها للمواطنين والمقيمين بها، ولم تعد كما كانت عليه من قبل مجتمعات الرفاهية كما كان يطلق عليها. وعلى سبيل المثال صرح وزير الصحة الكويتي في أعقاب ظهور الميزانية الكويتية لعام ١٩٨٦ بإدخال نظام للتأمين الصحي، كما طالب وزير التخطيط بنظام ضريبي، وأعلن وزير المالية أن الكويت لن تستطيع أن تستمر في تقديم الخدمات إلى أجل غير مسمى^(١).

وقبل الوصول إلى تلك الأوضاع المثارة، والتي اشتدت وطأتها نتيجة لما تحملته تلك الدول من أعباء مالية ضخمة خلال أزمة الخليج، كانت المجتمعات الخليجية قد حققت إنجازات ضخمة في جميع المجالات، وخاصة في قطاعات التشييد والبناء والتخطيط والعمران، والتي لا تزال تبهر أي قادم إلى تلك الدول. غير أن ما يؤخذ على ذلك التطور أنه لم يمس سوى القشرة السطحية^(٢)، لأن التطور الخفيفي يعتمد على البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وليس على مصادر طارئة قد تتعرض يوماً للتضروب أو الزوال. وربما غابت هذه الحقيقة نتيجة توافر الفوائض المالية، وما ترتب عليها من إنفاقات حكومية هائلة على خطط التحديث والتنمية، في الوقت الذي أغفلت فيه الأنماط الاقتصادية التقليدية التي لم تستطع أن تجاري الأنشطة الاقتصادية الجديدة، واضطر أصحاب الحرف والصناعات القديمة إلى العمل في الإدارات الحكومية أو في قطاع المقاولات؛ مما أدى إلى بطلان مفعلة نتيجة للتكدس في الوظائف الحكومية أو ظهور نشاطات طفيلية عن طريق التجارة في القوى العاملة أو الكفالة أو استغلال المزايدات أو المناقصات التي تطرحها الدولة في محاولة للإثراء أو الكسب السريع^(٣).

١ - Crystal, J., op. cit., pp. 172 - 176.

٢ - خلدون النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي - صورة المجتمع والدولة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٧ ص ١٦٩ - ١٧١

٣ - حسين علي الشريع: مرجع سبق ذكره ص ٢١٤ - ٢١٥ انظر أيضاً على خلفية الكواري، مرجع سبق ذكره - عرض تركي الربيعو - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٥٣، ص ٢١٢

ويرى كثير من الباحثين أن الطريقة المثلى للانتعاش الاقتصادي لن تكون في الاقتصاد على استثمار الفوائض المالية، أو الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي؛ إذ إن هذه الأمور رغم بريقها قد تتعرض في أي وقت للتردى. وعلى ذلك فلا بد من تحويل الأنشطة الاقتصادية الفائضة إلى أنشطة إنتاجية، مع أهمية تكاملها مع الأنشطة الاقتصادية على المستويات الإقليمية والعربية^(١)، وإعداد الكوادر الوطنية المؤهلة، والأهم من ذلك كله غرس قيم جديدة ترفض الأنظمة الاستهلاكية أو الترفيحية.

ولعل من أهم الآثار التي ترتبت على الطفرة التي شهدتها مجتمعات الخليج العربية، هي مشكلة العمالة الوافدة، التي تزايدت أعدادها نتيجة لتوافر الثروة بما أتاحت من برامج تنمية وثبتت طرق الحياة السائدة في المجتمعات الصناعية.

وليس من شك في أن النمو الاقتصادي السريع والتوسع في قطاع الخدمات العامة كانت جميعها عوامل جذب للعمالة الوافدة؛ التي أصبحت تفوق في أعدادها أعداد المواطنين في كثير من دول الخليج العربية، وعلى الأخص الكويت وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة^(٢). وعلى الرغم مما أدته تلك العمالة من خدمات إيجابية في تطوير المجتمعات الخليجية إلا أنه قد ترتب على وجودها العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وهناك بعض الإحصائيات التي تقدر العمالة الوافدة في دول الخليج العربية بما يصل إلى ٧٠٪ من مواطني تلك الدول. وعلى أي الأحوال فإن كثافة العمالة الوافدة تختلف من دولة إلى أخرى، وإن كانت في مجموعها تصل إلى معدلات مرتفعة نتيجة ارتفاع الأجور نسبياً عما هو الحال في مواطنها الأصلية، فضلاً عن توافر الخدمات الاجتماعية، وقلة العمالة الوطنية المؤهلة أو عزوفها عن العمل في كثير من القطاعات، كما أن النساء اللاتي يشكلن ما يقرب من نصف عدد

١ - على خليفة التكواري وآخر، نحو سياسة اقتصادية جديدة في دول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٢، أكتوبر ١٩٨٧، ص ١٠٨ - ١٢.
Mazheer, A. Hameed, op. cit., P. 48 - ٢

المواطنين لا يمثلن مصدرا للعمالة الوطنية إلا في مجالات محدودة، وذلك مراعاة للتقاليد السائدة في كثير من تلك المجتمعات^(١).

وقد عانت الدول العربية في الخليج من تضخم العمالة الوافدة التي وصلت في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي إمارة دبي بالذات، إلى ٢٠, ٦٨٪ في عام ١٩٨٠، وذلك من مجموع القوى العاملة في الدولة. كما وصلت إلى أكثر من النصف في الكويت والثلثين في قطر. وربما تختلف النسبة بعض الشيء في سلطنة عمان، إذ لا تزيد العمالة الوافدة بها عن الثلث. أما في البحرين فعلى الرغم من توافر العمالة الوطنية إلا أنها لا تحتل أكثر من ٣٠٪ من سوق العمل، إذ إن الاعتماد مازال قائما على العمالة الوافدة التي تصل إلى ٧٠٪. وقد يكون ذلك لاعتبارات اقتصادية أو مذهبية أو أمنية مما أدى إلى سلسلة من الأزمات والتوترات الداخلية التي يطالب الوطنيون من خلالها باستخدام العمالة الوطنية بدلا من الوافدة، والعمل على بحرنة الوظائف الحكومية في الدولة^(٢).

ينبغي أن ننوه إلى أن التقديرات التي عرضنا لها ليست دقيقة تماما، إذ من الملاحظ أن جميع الدراسات التي تتعرض للعمالة الوافدة في دول الخليج العربية تصطدم عادة بغياب الإحصائيات الرسمية الدقيقة المتعلقة بهذا الشأن. وقد يكون ذلك حرصاً من الحكومات الخليجية على تفادي استغلال تلك البيانات أو الإحصائيات إذا ما ظهرت على حقيقتها.

ويميل أغلب الباحثين إلى تغليب الآثار السلبية للعمالة الوافدة وخاصة العمالة الآسيوية التي هي أكثر انتشارا في المجتمعات العربية الخليجية. ومن بين تلك الآثار السلبية الطريقة السهلة التي تتم بها استفادتها، والتي تؤدي إلى عدم إتاحة الفرصة لتنمية الكوادر الوطنية التي عادة ما يركز أفرادها إلى الوظائف الحكومية المريحة، وما يصحب ذلك من حدوث تضخم بيروقراطي، مع إلغاء عبء العمل المنتج على الوافدين.

١- جبريل (ن. س): التحضر في دول الخليج العربية - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٦١، يناير ١٩٩٠، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

٢- هاليداي (فرد): مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي تقوم به العمالة الوافدة في المساهمة في أعباء التنمية والتحديث إلا أنه ليس لها تأثير على الأوضاع الاقتصادية لأن الحافز الأساسي لها هو الادخار وليس الاستهلاك أو الاستثمار، فضلاً عما لها من آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية والديموقراطية، إذ أصبح الوطنيون أقلية في بلادهم، ناهيك عن اختلاف العادات والتقاليد والقيم التي تؤدي إلى خلخلة التماسك الاجتماعي، وعلى وجه خاص حين تنخفض نسبة العمالة العربية وترتفع نسبة العمالة غير العربية، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أنها بلغت أكثر من ثلثي السكان في المجتمعات الخليجية بأسرها.

وتعكس العمالة الوافدة، وخاصة الآسيوية منها، تأثيراتها على التجانس الثقافي واللغوي بما تؤدي إليه من انتشار مفردات ومصطلحات ولهجات آسيوية تدفع بالسكان المحليين إلى استخدامها ودمجها في اللغة العربية، هذا فضلاً عما يعمد إليه الوافدون من نشر لغاتهم الفارسية أو الأوردية أو البنغالية على حساب اللغة العربية، وهو ما يهدد بالقطع الانسجام الثقافي في المنطقة. وتكفي الإشارة هنا إلى ما أضحى عليه شارع المدينة العربية الخليجية الذي أصبحت تطفئ عليه الغربية، حتى أن المرء يحتار في هوية هذا الشارع، وخاصة في المدن الكبرى؛ حيث تتعدد اللغات ولهجات. وفي بعض هذه المدن تكون اللغة العربية أقل شيوعاً، كما هو الحال في دبي، كما يبدو السكان خليطاً من جنسيات وثقافات وديانات ولغات متعددة؛ مما يجعل الشرائح الوافدة هي الطاغية نسبة وحجماً^(١).

ولعل خطورة العمالة الوافدة تبلغ أقصاها حين تشكل خطوطاً متقدمة تسعى إلى تحقيق أهداف دولها، كما هو الحال بالنسبة للعناصر الإيرانية؛ كما قد يصل الأمر ببعض الدول إلى الاحتجاج أو التدخل بحجة حماية أبنائها العاملين خارج حدودها.

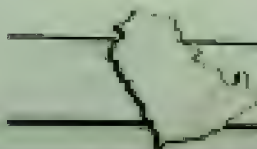
١- المدينة العربية الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦١ - ٣١٣

وإلى جانب ما تحدّثه العمالة الوافدة من تخلخل سكاني وعدم تماسك اجتماعي فإنها تؤدي بالإضافة إلى ذلك إلى مشكلات اجتماعية لاحصر لها، وذلك إذا ما أخذنا في اعتبارنا أن معظم الوافدين، وخاصة من العناصر الآسيوية، من الشباب الذكور وما يترتب على ذلك من ظواهر اجتماعية ومشكلات شاذة يمكن تمييزها بسهولة بمطالعة المجلات أو الصحف اليومية الخليجية. ولعل الظاهرة الجديدة التي بدأت تتضح في دول الخليج العربية استخدام العمالة الروسية نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها روسيا وغيرها من الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي.

ويرى بعض الباحثين المتأثرين بالفكر الاشتراكي أنه كان من الأجدي وضع سياسة بديلة تقوم على توظيف العمالة الأجنبية وربما تخفيضها بدلا من الاعتماد على العمالة المؤقتة، على حين يرى الباحثون المتأثرون بالنزعة القومية العربية، إلى أنه كان ينبغي على دول الخليج العربية أن تفتح أبوابها للهجرة من البلدان العربية بدلا من أن تنهج إلى العمالة غير العربية، وبذلك يمكن أن يتحقق الاتساق بين التطبيق العملي وبين ما يصدر عن تلك الدول من توجهات قومية،^(١) هذا فضلا عن أن العمالة العربية دون غيرها هي التي يمكن أن توفر المعطيات الأولية الضرورية لاندماج اجتماعي وثقافي، كما تحقق مزايا إستراتيجية بحكم ما يترتب على وجودها من قاعدة سكانية أكبر قد تفيد في تكوين القوات المسلحة في دول الخليج العربية^(٢)، غير أن ما يحصل دون التوسع في استخدام العمالة العربية يرجع في تقديرنا إلى عاملين رئيسيين: أولهما أن العمالة العربية أكثر تكلفة وعنا على المجتمعات العربية الخليجية بما تتطلبه من زيادة الخدمات الصحية والاجتماعية؛

١ - انظر بصفحة ذلك الدراسة التي وضعها أحمد بهاء الدين بعنوان "الديناميكيات السياسية في المنطقة" راجع: Wolf, R.G (ed.), The United States, Arabia and the Gulf, Center for Contemporary Arab Studies, Washington D.C. 1980, P.6 "Political Dynamics in the Region"

٢ - محمد السيد سعيد: اتفاق تطور مجلس التعاون الخليجي، ندوة مجلس التعاون الخليجي - جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣



إذ إن العمال العرب غالباً ما يأتون بأسرهم وذلك على عكس العمال الآسيويين الذين يأتون غالباً بمفردهم، أما العامل الثاني فيتمثل في الحساسيات القائمة بين الأنظمة السياسية العربية التي تقف حائلاً دون التوسع في استخدام تلك العمالة، ومع ذلك فينبغي الإشارة هنا إلى أن الكويت كانت هي الدولة العربية الخليجية التي توسعت توسعاً كبيراً في استخدام العمالة العربية التي بلغت نسبتها ما يقرب من نصف القوى العاملة، ولكن الغزو العراقي للكويت أحدث شروخاً نفسياً، فبعد أن كانت الجالية العربية تمثل أغلبية الوافدين في الكويت، وكانت العمالة العربية العصب الرئيسي في الاقتصاد الكويتي، أصبح الكويتيون يتحفظون على تشغيل أفراد العديد من الجنسيات العربية نتيجة لمواقف حكوماتهم المؤيدة للغزو العراقي، أو نتيجة التوجس الأمني، ولذلك فقد العرب وزنهم النسبي في التركيبة السكانية في الكويت وفي غيرها من دول الخليج العربية الأخرى^(١).

جدير بالذكر أن الهنود والباكستانيين أقل عناصر الوفادة الأجنبية إثارة للحساسيات فضلاً عن أنهم يتقبلون أجوراً أدنى، أما العمالة المصرية فهي لا تحمل معها تيارات فكرية أو أيديولوجية باستثناء حالات قليلة ومن ثم زاد اطمئنان المسؤولين إليهم ونقل كثير منهم وظائف الأمن كما هو الحال في الكويت، كما لجأت سلطنة عمان إلى المصريين غالباً في الأعمال المكتبية والثقافية، وإلى الهنود في الأعمال التي لا تتطلب معرفة باللغة العربية، بينما لم ترحب السلطنة بوجود الفلسطينيين نظراً لارتباطهم بالمنظمات الفلسطينية، وخوفاً من أن تنشأ صلات بينهم وبين جبهة تحرير ظفار^(٢).

١- صلاح العقاد: مرجع سابق ذكره، ص ٣٦٤

٢- عامر النجدي: الأبعاد الاقتصادية للغزو، من أعمال ندوة المجلس الوطني للثقافة والعلم، نشر عالم المعرفة - الكويت مارس ١٩٩٤، ص ٢٥٣

والحقيقة أن الكويت عانت قبل الغزو العراقي من الوجود الفلسطيني بما كان يحمله من تيارات فكرية وأيدولوجية الأمر الذي ترتب عليه اضطراب في أوضاعها الداخلية، وخاصة بعد أن تطورت التركيبة الديموجرافية للفلسطينيين في الكويت تطورا ملحوظا حيث أشارت بعض التقديرات إلى أن عدد الفلسطينيين في عام ١٩٧٠ لم يكن يتجاوز ١٤٥,٠٠٠ نسمة، أي ما يعادل ٣٨٪ من العمال الوافدين وما يمثل ١٩٪ من المجموع الكلي للسكان^(١)، غير أن ذلك العدد لم يلبث أن ارتفع في عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة أي إلى ما يقرب من ربع المجموع الكلي للسكان، وفي خلال عقد الثمانينيات تزايد عددهم تزايدا كبيرا حتى أصبحت الجالية الفلسطينية تشكل أكبر الجاليات في الكويت، وهناك من يعتقد أن تعدادها قبل الغزو العراقي للكويت وصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ نسمة، وترجع أسباب تلك الزيادة المطردة إلى ما ترتب على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية من تدفق أعداد كبيرة منهم إلى بلدان الخليج بصفة عامة وإلى الكويت بصفة خاصة. وليس من شك في أن ما جذب الفلسطينيين إلى الكويت هو مرونة وضعها السياسي والثقافي، إضافة إلى زيادة فرص العمل بسبب ما ترتب على أزمة الطاقة العالمية من انتعاش اقتصادي.

وعلى الرغم من الفوائد المادية التي حققها الفلسطينيون إضافة إلى السماح لهم بممارسة أنشطتهم الثقافية وتجمعاتهم الوطنية، وخاصة أن معظمهم من المنتمين إلى المنظمات الفلسطينية؛ إلا أنه ساد بينهم شعور بالاستياء وعدم الرضا، وخاصة لمن كان يعتنق منهم الأفكار الأيدولوجية والقومية، وقد نشطوا في التعبير عن مواقفهم سواء في تجمعاتهم أو في الصحافة الخليجية؛ وخاصة الصحافة الكويتية التي نجحوا في التغلغل فيها، وظهر موقفهم واضحا في إدانتهم لاتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩، وتنديدهم بالسياسة الأمريكية

١- لمزيد من التفاصيل عن الوجود الفلسطيني في الكويت وغيرها من دول الخليج العربية قد يكون من المفيد الرجوع إلى مجموعة البحوث التي نشرها معهد البحوث والدراسات العربية التابع بجامعة الدول العربية بعنوان "الفلسطينيون في الوطن العربي"، القاهرة ١٩٧٩.

انحيازها لإسرائيل. كما كان لتطور الأزمة اللبنانية انعكاساتها على الكويت، إلى جانب ما ترتب على الانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٨٧ من إثارة الحماس، ومع شدة تعبير الفلسطينيين عن شعورهم إزاء تلك الأحداث المتعاقبة إلا أن الأمر لم يصل إلى تصادم بينهم وبين الأنظمة السياسية في دول الخليج العربية، وربما يعزى ذلك إلى أن تلك الأنظمة اتخذت نفس المواقف التي اتخذها الفلسطينيون، وفي الوقت نفسه كان الفلسطينيون حريصين على عدم التماهى أو التطرف في مواقفهم تجنباً لحدوث مواجهة بينهم وبين السلطات الحكومية قد تؤدي إلى طردهم، أو على الأقل الإضرار بالمكاسب التي حصلوا عليها^(١).

لم تكن السلطات الكويتية تبدي ارتياحاً للوجود الفلسطيني المكثف أو النشاطات السياسية التي يقومون بها؛ والتي وصلت إلى حد التهديد بلبنة الكويت، أي جعلها لبناً ثانياً، ومع ذلك لم تكن الكويت قادرة على كبح جماحهم مراعاة للمشاعر القومية العربية. وليس من شك في أن الموقف الذي اتخذته الفلسطينيون من الغزو العراقي للكويت، والذي لا نجد له تبريراً منطقياً، أتاح الفرصة للكويت عقب تحريرها أن تتخلص من الوجود الفلسطيني الذي انخفض انخفاضاً ملحوظاً سواء في الكويت أو في غيرها من دول الخليج العربية، وبذلك أضاع الفلسطينيون ما كانوا يتمتعون به من امتيازات ومكاسب مادية في المجتمعات العربية الخليجية بصفة عامة؛ وفي المجتمع الكويتي بصفة خاصة.

وقد يكون من المفيد بعد أن عرضنا لتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربية أن نشير إلى التيارات السياسية والفكرية التي سادت المنطقة، وما ترتب عليها من استمرار المطالبة بتحديث الأنظمة السياسية، والمشاركة الشعبية في الحكم، ويمكن القول أن المجتمعات العربية الخليجية شهدت نمواً واضحاً في التيار القومي العربي الذي وضع في البحرين وفي

١ - من المفرد السياسي للوجود الفلسطيني في الكويت انظر

Saad Abdul Rahman, *Palestinians in Kuwait, Their Political Significance*, CCAS, Washington D.C. 1980, pp. 14 - 15

الكويت بصفة خاصة. وكان لحركة القوميين العرب التي تزعمها أحمد الخطيب دور ملموس في المعارضة التي ظهرت في مجلس الأمة الكويتي حول بعض القضايا الداخلية والخارجية، غير أن التيار القومي لم يلبث أن انحسر عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ وإن ظلت منطقة الخليج حتى منتصف حقبة السبعينيات تتعرض لتيارات بعثية قادمة من العراق، إضافة إلى نمو التيارات اليسارية التي تزعمتها بعض الجبهات الشعبية والتي وجدت لها مساندة ودعمًا من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وظهر ذلك واضحا في سلطنة عمان حين تأسست جبهة تحرير ظفار وتبعتها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي. غير أن هذه التيارات لم تلبث أن تعرضت بدورها للانحسار في الوقت الذي أخذ فيه فكر الإسلام السياسي يكتسب أرضا جديدة. وقد قاد هذا الفكر في البداية جماعة من الإخوان المسلمين الذين لجئوا إلى منطقة الخليج فرارا من الحكم الناصري، أو من الأنظمة البعثية التي ظهرت في كل من سوريا والعراق، ونما هذا التيار بصفة خاصة على أثر قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ التي دعت إلى إقامة دولة إسلامية على غط جديد، وإعادة الإسلام إلى مجده الأول.

وكان من العوامل التي ساعدت على تغذية التيار الإسلامي الطفرة التي شهدتها المجتمعات الخليجية، ودخول الإذاعة المرئية والأقمار الصناعية وخروج المرأة للعمل؛ ومن ثم كان هناك إحساس من الجماعات الإسلامية بأن الاتجاه الإسلامي هو الكفيل بحماية المجتمع من تلك التحولات المفاجئة. وقد استطاع التيار الإسلامي أن يقوى على حساب التيارات الفكرية الأخرى، ويظهر ذلك واضحا في المجائس النيابية في البحرين والكويت حيث تحولت المعارضة من معارضة قومية أو يسارية إلى معارضة إسلامية، وهي أمور يمكن تمييزها من الاستجابات التي كانت تقدم إلى السلطة التنفيذية؛ ومنها ما كان يتعلق بالحجاب، أو منع استخدام الأطباء الذكور في مستشفيات الولادة، أو وضعية المرأة بصفة عامة، وغير ذلك من موضوعات ثانوية بحجة المحافظة على التقاليد الدينية. وقد أصبح الاتجاه الإسلامي هو الغالب في كثير من المجتمعات العربية الخليجية، حيث اعتمدت عليه الأنظمة السياسية للوقوف ضد التيارات السياسية والفكرية بما

فيها القومية والاشتراكية والديمقراطية والليبرالية باعتبارها بدعا جاءت من الغرب وتتنافى مع تفاليد المجتمعات الدينية الإسلامية^(١). غير أن الخطورة تبدو واضحة في تحول هذا التيار إلى حركة سياسية، وما قد يرتبط بها من عنف^(٢)، وظهرت بالفعل إرهابات لذلك التحول في الحركة السلفية التي قامت في المملكة العربية السعودية في نوفمبر من عام ١٩٧٩ بقيادة جهيمان العتيبي؛ والتي حاولت الاستيلاء على الحرم المكي، هذا فضلا عن بعض الاضطرابات والأحداث الأخرى التي وقعت في بعض دول الخليج العربية كالكويت والبحرين والتي وجدت مساندة من النظام الإسلامي في إيران الذي يحاول تصدير الثورة إلى الأقطار المجاورة.

وقد استطاعت الأنظمة السياسية في المجتمعات العربية الخليجية المحافظة على نفوذها ووضعيتها دون تعارض مع التطورات الضخمة التي شهدتها تلك المجتمعات، والتي حققت من خلالها العديد من الإنجازات في مختلف المجالات، ويرجع ذلك إلى حرص تلك الأنظمة على إيجاد محاللات أو على الأحرى توازنات بينها وبين القوى الاجتماعية، كما عملت في الوقت نفسه على تحديث أجهزتها ومؤسساتها طبقا لمنطق التطور مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالأوضاع التقليدية المتوارثة^(٣). وربما وجدت تلك الأنظمة مبررا في أن شعوبها لم تصل إلى درجة من الوعي السياسي الذي يتيح لها الأخذ بالأنظمة الديمقراطية الغربية. غير أن هذه الصورة أخذت تتعرض للاهتزاز نتيجة انتشار التعليم وإيقاد عشرات الألوف من أبناء الخليج إلى الجامعات العربية والأجنبية والذين أخذت أعدادهم تتزايد عاما بعد عام؛ إلى جانب فئة رجال الأعمال الذين يسافرون إلى العواصم

١- جلدون النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص ١٧٦.

٢- لمزيد من التفصيل عن حركة الإسلام السياسي انظر:

جيمس بيكاتوري: الحركات الأصولية الإسلامية والزعة الخليج تعريب أحمد مبارك البعلاوي، الكويت

١٩٩٢

Peterson, J.E., Tribes and Politics in the Eastern Arabia, Middle East

Journal Vol. 13, NO 3, 1977

انظر أيضا سيف التوازي الترميمي، مرجع سبق ذكره ص ٢١٢ وما بعدها

الغربية وأقطار الشرق الأقصى، فضلاً عن وجود العديد من الجاليات الأجنبية الوافدة من الغرب، والأهم من ذلك كله التأثيرات الفكرية والثقافية الناجمة عن ثورة المعرفة والاتصالات، ولعل ذلك يفسر استمرار الدولة في إخضاع المؤسسات الثقافية والإعلامية والجامعات لسيطرتها^(١). ومع ذلك فإن ما تقوم به الأنظمة الحاكمة من خدمات اجتماعية، ينعكس تأثيرها على الأفراد، قد أدت عموماً إلى عدم حدوث احتكاكات بين القوى الاجتماعية، وفضلاً عن ذلك اتجهت بعض دول الخليج العربية إلى تحويل دخل النفط إلى الميزانية العامة وعدم اعتباره دخلاً خاصاً للأسرة الحاكمة، كما اتجهت دول أخرى إلى تخفيض المخصصات المالية التي كان يتمتع بها أفراد الأسرة الحاكمة وإتفاق الفائض على المشروعات العامة، ويظهر ذلك واضحاً في الكويت وفي بعض دول الخليج العربية الأخرى التي حددت مخصصات ثابتة للأمير ولأفراد أسرته^(٢).

وليس من شك في أن التطور الذي حدث في المجتمعات العربية الخليجية قد دفع الشرائح الوطنية المثقفة للمطالبة بتحقيق قدر من المشاركة الشعبية؛ إلى جانب دفع عملية التحديث السياسي؛ غير أن هذه المطالب لم تتعارض مع استمرار الولاء للأنظمة القائمة^(٣)، وقد ظهر ذلك واضحاً في الكويت فعلى الرغم من ازدياد حدة المعارضة الوطنية قبيل الغزو العراقي إلا أن الكويتيين تمسكوا بالولاء للأسرة الحاكمة، كما أعلنوا ذلك صراحة في المؤتمر الشعبي الذي عقد بجدة في أعقاب الغزو^(٤).

١- محمد حواد رضا: الإصلاح الجامعي في الخليج، الكويت ١٩٨١ من ٣٣.
٢- Penrose, Edith, Oil and State in Arabia, see Hopwood, Derek (ed.), The Arabian Peninsula, Society and Politics, Studies in Modern Asia and Africa, London.

٣- جبهة العيسى: مرجع سبق ذكره ص ١٣.
٤- النظر البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الشعبي الكويتي، جدة ١٣-١٥ أكتوبر ١٩٩٠

ومن المتعارف عليه في دول الخليج العربية أن الأسرة الحاكمة هي التي تتربع على قمة النظام السياسي، فهي التي تزود الدولة بمنصب الأمير أو الحاكم؛ كما أن ولي العهد يعتبر نائباً له. وتشهد عملية تشكيل الحكومات ظاهرة تقلد أفراد الأسرة الحاكمة لعدد من المناصب الوزارية الهامة إضافة إلى تولي قيادة القوات المسلحة^(١). ومع أن مركز الأمير أو الحاكم لم يكن بالضرورة وراثياً إلا أنه يتقلد عادة إلى الخط الرئيسي في الأسرة الحاكمة^(٢). وقد جرت محاولات في بعض دول الخليج العربية لحصر الوراثة في الابن الأكبر غير أن هذا التقليد لم ينتشر، وظل الباب مفتوحاً لأعضاء الأسرة الحاكمة دون التقيّد بالنظام الوراثي المتعارف عليه في الأنظمة الملكية^(٣).

وما تجدر الإشارة إليه أن المنغلقات الاجتماعية كانت لا تتيح للشرائح المثقفة أو للطبقة الوسطى عموماً النطـلع إلى النفوذ أو المشاركة في الحكم؛ حيث كانت الأسر الحاكمة تعتمد على المحالقات أو على الأحرى التوازنات السياسية مع المجموعات القبلية وقبلة كبار التجار؛ غير أنها استطاعت أن تتخلص تدريجياً من تلك الظاهرة نتيجة الفوائض المالية التي مكنتها من أخذ الولاء من المواطن العادي الذي أصبح يتمتع بالوظائف الحكومية وبالخدمات المتعددة التي تقدمها الدولة^(٤).

ومع وجود اختلاف في التفاصيل بين الأنظمة السياسية في دول الخليج العربية إلا أنها تتماثل في طبيعتها؛ فالأحزاب السياسية محظورة بحكم القانون، كما أن القوانين الأساسية والديساتير الخليجية تقوم على عدم المساس بأساسيات الحكومة وعدم التدخل في مهامها أو صلاحياتها سواءً بوصفها سلطة تنفيذية؛ أو إدارة عامة. وفيما يبدو أن المشرع كان حريصاً على وضع مفاتيح الحلول لأي إشكال يحدث في العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية في يد رأس الدولة مما

Peterson, J.E., op. cit., P. 307.

Rush, A., Al Sabah, History and Genealogy of Kuwait Ruling Family 1757 - 1987, ٢ London 1981

٣- أملي الرياني البحرين ومن الاستقلال السياسي والاطلاق الديموقراطي، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٠٧.

٤- إياد حطوي الجبصاني النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي - الكويت ١٩٨٢، ص

فلص إلى حد كبير السلطة الرقابية للمهينة التشريعية؛ وجعل الكفة تميل لصالح السلطة التنفيذية التي يمكنها الاحتواء برأس الدولة^(١).

وكان من نتيجة ذلك نعث التجارب الديمقراطية التي مرت بها الكويت والبحرين والتي أدت في أحيان كثيرة إلى تعليق الحياة النيابية، ولعل الكويت قد استطاعت رغم الأزمات الدستورية التي مرت بها أن تحقق قدرا كبيرا من المشاركة الشعبية؛ وإن كان لا يعنى ذلك أن الفئات الشعبية استطاعت الوصول إلى المشاركة تماما؛ إذ لاتزال القوى التقليدية هي المسيطرة على تشكيل المجالس النيابية، ويمكن ملاحظة ذلك من تشكيل مجلس الأمة الكويتي إذ إنه على الرغم من أن ثلثي أعضائه يصلون إلى مقاعد المجلس عن طريق الانتخاب إلا أن ممثلي القبائل هم الذين يستأثرون بمعظم مقاعد المجلس، بينما لايتاح للشرائح المثقفة إلا عدد محدود من المقاعد، وكثيرا ما تعتمد السلطات الحكومية إلى إغواء عناصر المعارضة الوطنية لحثها على ترك الساحة السياسية^(٢).

وعلى الرغم من أن التجربة الديمقراطية في البحرين سارت في نفس الاتجاه الذي سارت فيه في الكويت، ونجحت في إيجاد مجلس وطني يتم انتخاب أعضائه انتخابا جزئيا إلا أن تلك التجربة لم تستمر إلى أكثر من عامين ١٩٧٣ - ١٩٧٥، ولاتزال البحرين تجاهد من أجل إعادة الحياة النيابية كما يبدو ذلك واضحا في الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها البحرين؛ والتي اندلعت فيها في نهاية عام ١٩٩٤. ويضر البعض توقف التجربة الديمقراطية في البحرين إلى الضغوط التي تتعرض لها الحكومة من قبل بعض الأقطار المجاورة وخاصة المملكة العربية السعودية بهدف التصدي للحركات المذهبية أو التيارات السياسية المتطرفة التي قد نجد مجالا لها في المجالس النيابية^(٣).

١- أحمد الشعلان: الديمقراطية من منظور الدساتير الخليجية - الخليج - الإمارات ٢٣ يونيو ١٩٩٢.
٢- عادل الطبطبائي: السلطة التشريعية في دول الخليج العربي، ص ص ٣٧٦ - ٣٧٧ النظر أيضا: خلدون الخبيب: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.
٣- محمد المريخي: الخليج ليس نفطا، دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، الكويت ١٩٨٣، ص ١٧٢.

أما بالنسبة لدول الخليج العربية الأخرى فيقتصر الأمر فيها على مجالس استشارية أو مجالس شورى يتم تشكيلها بالتعيين؛ وهي أمور يمكن ملاحظتها بوضوح في كل من قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، بينما اقتصرَت السعودية على إنشاء مجالس بلدية تختص بالشؤون المحلية البحتة، ولم تأخذ المملكة العربية السعودية بفكرة المجالس الاستشارية إلا في أعقاب حادثة الحرم المكي في عام ١٩٧٩ حين أعلنت عن تكوين مجلس للشورى يكون له رأى في الشؤون العامة؛ وذلك بمقتضى قانون صدر آنذاك، ومع ذلك لم تتخذ خطوات إيجابية لتشكيل المجلس، وظل الوضع على ما هو عليه حتى أعلنت السعودية في سبتمبر ١٩٩٢؛ بمناسبة الاحتفال بمرور ستين عاماً على تأسيس المملكة، عن تشكيل مجلس شورى بمقتضى مرسوم ملكي أصدره الملك فهد، حيث تقوم كل منطقة من مناطق المملكة الأربع عشرة باختيار ممثلين لها في المجلس.

ومهما يكن من أمر فيمكن القول أن أزمة الخليج أسرعت بخطوات المشاركة الشعبية في الحكم، ففي أكتوبر ١٩٩٢ أجرت الكويت انتخابات لمجلس الأمة الذي كان قد علق منذ أغسطس ١٩٨٦؛ واستعاض عنه بمجلس وطني يقوم على التعيين والانتخاب. كما أدخلت عمان تعديلات على مجلسها الاستشاري الذي كان قد تأسس في عام ١٩٨١ ليسي مجلس الشورى؛ ويقوم بتمثيل ولايات السلطنة دون أن يكون للحكومة أعضاء به، وعلى الرغم من عدم تمتع المجلس بسلطة تشريعية إلا أنه نجح من خلال الاستجابات النشطة لبعض الوزراء في وضع الحكومة تحت رقابة شعبية^(١).

أما عن دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أخذت منذ نشأتها بمجلس وطني استشاري؛ وذلك بمقتضى دستورها المؤقت الصادر في عام ١٩٧١، ومع أنه كان مقرراً أن يكون للدولة دستور دائم بعد خمس سنوات من العمل بالدستور المؤقت؛ إلا أن الأمر لم يطرأ عليه أى تغيير حتى وقتنا الحاضر. وقد ترك الدستور المؤقت لكل إمارة من إمارات الدولة طريقة اختيار ممثليها في المجلس الاستشاري، غير أن حكومات الإمارات فضلوا اختيار ممثلي إماراتهم على أساس التعيين المباشر.

١ - خالد القاسبي - عمان مسيرة قائد وإرادة شعب، الشارقة ١٩٩٢، ص ٢

وعلى الرغم من أن البحرين كانت من دول الخليج العربية الرائدة فى النظام الديمقراطى إلا أنها أعلنت فى ديسمبر ١٩٩٢ عن تكوين مجلس استشارى يعتمد على التعيين وليس على الانتخاب؛ ومن ثم اعتبر الوطنىون إنشاء هذا المجلس بمثابة نكوص فى المسيرة الديمقراطية، وبالتالى لم ينظروا إليه أكثر من كونه مجلسا لمعاونة الدولة ومؤسساتها فى وضع الخطط والسياسات المتعلقة بالنشاط الحكومى، حيث إنه لا يتمتع بسلطة شعبية أو رقابية على عكس ما كان عليه الحال عند تأسيس المجلس الوطنى الذى تم حله فى عام ١٩٧٥ ولم يزد عمره عن عامين^(١).

ومهما يكن من اختلاف فى الأنظمة السياسية والدستورية فى دول الخليج العربية إلا أن عناصر التماثل قائمة، ولا تزال الأنظمة الحاكمة حريصة فى المحافظة على أساسياتها، ويظهر ذلك واضحا فى تأسيسها لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى أعلن عن قيامه فى مايو ١٩٨١؛ إذ إنه على الرغم من جميع الأدبة التى ألهمت له لإظهاره بمظهر قومى أو وحدوى أو تعاون إقليمي أو تكامل اقتصادى أو تنموى؛ إلا أن الهدف الرئيسى من إنشائه كان يتركز فى التنسيق الأمنى، وتوفير الضمانات للحيلولة دون قيام حركات أو تنظيمات معارضة للأنظمة الحاكمة التى تشترك فى التماثل والتطابق^(٢). ومع أن المجلس استطاع تحقيق العديد من الإنجازات إلا أنه وقف عاجزا عن مواجهة التحديات الإقليمية، كما لا يزال عاجزا عن إيجاد حلول للعديد من المشكلات القائمة بين الدول المكونة له أو بينها وبين الدول المجاورة لها، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات الحدودية كالنزاع المزمع بين قطر والبحرين أو بين قطر والمملكة العربية السعودية أو بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها؛ بل وبين بعض الإمارات المكونة للدولة ذاتها، ناهيك عن النزاعات الحدودية بين الكويت والعراق والتى وصلت إلى حد الانفجار بإقدام النظام العراقى على غزو الكويت واحتلال كامل ترابها الوطنى فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠^(٣).

١ - أحمد التمللى، مرجع سبق ذكره - الخليج - الإمارات ٢٣/٦/١٩٩٢.

٢ - Duke, Anthony John, The Gulf Cooperation Council, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. V No. 4, Summer 1982.

٣ - مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة: ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراضة فى منطقة الخليج العربى فى ضوء النزاع الإماراتى الإيرانى والنزاع السعودى القطرى، القاهرة ١٩٩٢.

يبقى أن نشير أخيراً إلى أنه إذا كانت الفترة موضوع الدراسة شهدت مجموعة من الأحداث والتغيرات السياسية والاجتماعية، بداية من الانسحاب البريطاني، وظهور أزمة الطاقة العالمية، ومشكلات التنمية والتحديث، إلى جانب نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية والتدخل السوفيتي في أفغانستان، والحرب العراقية الإيرانية، فإن الأمر الذي لا شك فيه أن الغزو العراقي للكويت كانت له نتائج بعيدة المدى، بحيث يمكن اعتباره بداية لمرحلة جديدة في تاريخ المنطقة، ويكفي القول أنه أعطى الولايات المتحدة الأمريكية، التي أخذت تحتل المكانة الأولى في النظام العالمي الجديد، المبرر والفرصة المشروعة لتأمين مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. ولعل أهم ما يمكن ملاحظته بصدد ذلك أنه بينما كانت دول الخليج العربية ترفض إقامة قواعد عسكرية أو على الأقل كانت تمنح بعض التسهيلات البحرية بتكتم شديد؛ أصبح التصريح بها بدون حساسية باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية صارت - في ظل التحالف الدولي الذي ظهر خلال أزمة الخليج - تتمتع بنوع من المسؤولية في حماية المنطقة. وبصدد ذلك لم تردد بعض دول الخليج العربية كالبحرين والكويت في عقد معاهدات دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الأخرى.

ومع اختلاف الرؤى بين دول الخليج العربية حول كيفية تحقيق أمنها واستقرارها بالاعتماد على المحالفات الغربية أو على القوى العربية أو الإقليمية أو الجهود الذاتية، إلا أنه كان لابد لها من الاعتراف ولو مرحلياً بضرورة الاعتماد على الحماية الخارجية. وقد لا تكون الأنظمة الحاكمة وحدها هي التي رغبت في ذلك، فبإستثناء بعض الخاضعين للمشاعر الدينية أو القومية؛ قضت مصالح طبقة رجال الأعمال والموظفين، بل والمواطنين العاديين بأن يسيروا في نفس الاتجاه؛ ولا سيما أن القدرة على المناورة بوجود قوي أخري منافسة كالاتحاد السوفيتي لم تعد قائمة.

وهكذا فتحت أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١ حقبة جديدة في تاريخ الخليج تميزت بالسلام الأمريكي في إطار الشرعية الدولية، وهي المرحلة التي لا تزال تعيشها المنطقة حتى وقتنا الحاضر.

الفصل الثاني

الحرب الباردة ومشكلات الأمن في الخليج العربي

تطور المصالح الأمريكية في أعقاب الانسحاب
البريطاني - النشاط السوفيتي في الخليج العربي
والجزء الغربي من المحيط الهندي - المعاهدة
العراقية السوفيتية ١٩٧٢ وبداية الحرب الباردة
في المنطقة - إعلان مبدأ نيكسون واعتماد
الولايات المتحدة على إيران كقوة إقليمية - الثورة
الإيرانية الإسلامية وسقوط مبدأ نيكسون -
التدخل السوفيتي في أفغانستان وإعلان مبدأ كارتر
- مشروع بريجنيف للسلام في الخليج العربي
والمحيط الهندي - الحرب العراقية الإيرانية
وتداعياتها - الأمن الخليجي من منظور دوله
وشعبه - الغزو العراقي للكويت وتأثيره على
أمن الخليج .



عندما أعلنت حكومة العمال البريطانية برئاسة هارولد ويلسن سياسة الانسحاب من الخليج العربي في ١٦ يناير ١٩٦٨؛ حددت نهاية عام ١٩٧١ ليكون موعداً نهائياً لاستكمال هذا الانسحاب وإنهاء وجودها العسكري، بما يترتب على ذلك من التخلي عن التزاماتها الدفاعية في المنطقة^(١).

والحقيقة أن الحكومة البريطانية قد ترددت كثيراً في اتخاذ هذا القرار بعد فترة استعمارية طويلة استمرت أكثر من قرن ونصف قرن من الزمان، غير أنه تعذر عليها التوفيق بين حرصها على استمرار البقاء وبين ما يترتب عليه من تكاليف مادية لم تكن قادرة على تحملها.

ومن المثير للانتباه أن قرار الانسحاب لم يجد ترحيباً في كثير من الدوائر الغربية والإقليمية والمحلية؛ حيث أبدت الولايات المتحدة الأمريكية قلقها من السرعة التي اتخذ بها هذا القرار. ودعا الرئيس الأمريكي ليندون جونسون الحكومة البريطانية إلى الإبقاء على بعض قواعدها العسكرية تحسباً للفراغ الذي سوف يخلفه انسحابها، كما أبدت المملكة العربية السعودية قلقها من القرار البريطاني لأنها كانت تخشى من الهيمنة الإيرانية على الخليج. وكانت البحرين تخشى بدورها من تجديد الادعاءات الإيرانية عليها. كما عارضت بعض الإمارات العربية، وبصفة خاصة إمارة دبي، على الحكومة البريطانية المساهمة في التكاليف المادية المترتبة على استمرار وجودها العسكري. أما عن إيران فقد رحبت بقرار الانسحاب؛ إذ كانت تنظر إلى الخليج باعتباره بحيرة فارسية^(٢)، ومن ثم أخذت تعد نفسها لتكون القوة المهيمنة عليه وخاصة أن قرار الانسحاب اقترن بضجة سياسية وإعلامية واسعة النطاق، بما سيؤدي إليه من حدوث فراغ يتعين ملؤه، حتى لا تتاح الفرصة للسوفييت أو للعناصر الراديكالية المعادية للأنظمة القائمة فرصة التغلغل في المنطقة^(٣).

١- جمال زكريا قاسم - الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٢٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٢ ص ٢٢٦

٢- Qamar, Tyran, The Establishment of the United Arab Emirates 1950 - 1985, London - New York, Croom - Helm, 1987, P. 75 ff.

٣- عن الآثار المترتبة على الانسحاب البريطاني من الخليج فقد يكون من المفيد الرجوع إلى التقرير الذي أعده بذلك انصدد مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون:

The Gulf, Implications of British Withdrawal, Center of Strategic and International Studies, Georgetown University, Washington D.C. Special Report series No.8, P.101 ff.

وقد أكدت الحكومة الأمريكية على لسان دافيز روجرز، وهو أول مبعوث رسمي أوفدته إلى المنطقة في نهاية عام ١٩٧١، أنها وإن لم تكن عازمة على سد الفراغ الذي سينشأ نتيجة الانسحاب البريطاني، إلا أنها ترحب بتحالف إقليمي يكون من شأنه المحافظة على الأمن والاستقرار. وبصدد ذلك طرحت مشروعا لحلف إقليمي يتكون من تركيا وإيران وباكستان والمملكة العربية السعودية والكويت، وصرح يوجين روستو Eugene Rustow مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي بأن هذا التحالف سيكون أساسا يمكن أن تركز عليه تدابير الأمن والاستقرار في المنطقة^(١).

غير أن مشروع التحالف الإقليمي أو الإسلامي الذي اقترحه الحكومة الأمريكية لم يجد استجابة من دول الخليج العربية، وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت، اللذين أخذتا يركزان جهودهما في التغلب على العقبات التي كانت تعترض سير المباحثات الاتحادية التي كانت تدور بين الإمارات السبع على الساحل الجنوبي للخليج، إضافة إلى قطر والبحرين والتي قد يكون من شأنها إقامة دولة اتحادية تجمع بين تلك الإمارات السبع كوسيلة يمكن التذرع بها لمواجهة ما كان يتردد من حدوث فراغ في المنطقة. ونتيجة للمساعى السعودية الكويتية، شهدت الفترة المواكبة للانسحاب البريطاني، قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وإن كانت لم تضم إليها قطر والبحرين اللتين انسحبتا من المباحثات الاتحادية، وأعلنت كل منهما استقلالها. ومع ذلك فلم تكن الجهود التي بذلت لقيام الدولة الجديدة كافية لسد الفراغ؛ ومن ثم أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى إيران باعتبارها أقوى قوة إقليمية يمكن أن تعتمد عليها في حماية مصالحها. ولعل ذلك يفسر تأييد الولايات المتحدة لإيران وبالتنسيق مع بريطانيا في السيطرة على جزر الخليج الثلاث - أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى - لأهمية موقع تلك

Laquer, Walter, The Struggle for the Middle East. The Soviet Union and the Middle East, London, P. 115

انظر أيضا: هاليداي (مرد): النفط والنزوح الوطني في الخليج العربي وإيران، بيروت ١٩٧٥، ص ١٣١ وما بعدها.

الجزر الإستراتيجي على مفترق من مضيق هرمز، شريان الحياة الاقتصادية والملاحية في منطقة الخليج العربي^(١)

وما لا شك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج العربي من منظور مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، وخاصة أنه لم نكد تنقضي عدة أشهر على إعلان الانسحاب البريطاني حتى وصلت قطع بحرية سوفيتية إلى بعض موانئ الخليج والجزء الغربي من المحيط الهندي في كل من بومباي ومدراس وبندرعباس وأم قصر وعدن ومقديشو^(٢). وساعد على تلك التحركات البحرية التحولات السياسية التي حدثت في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عندما هيمن الجناح الماركسي من جبهة التحرير القومية على السلطة، إضافة إلى التحولات التي حدثت في العراق في أعقاب ثورة البعث حين تمكنت مجموعة متطرفة من عناصر الجيش العراقي السيطرة على الحكم.

وكان من الطبيعي أن يترتب على تلك التطورات توثق العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من ناحية، وبين العراق من ناحية أخرى، حيث تم في أبريل ١٩٧٢ إبرام معاهدة صداقة وتعاون بين الاتحاد السوفيتي والعراق؛ أتاحت للسوفيت تأسيس موضع قدم لهم على الجزء الساحلي الجنوبي من العراق الذي يشرف على الخليج من الناحية الشمالية^(٣)، في الوقت الذي أتاحت فيه المعاهدة للعراق الحصول على الأسلحة والخبراء الفنيين من الاتحاد السوفيتي، كما منح العراق الاتحاد السوفيتي الإشراف على بعض مشروعاته الحيوية، ومن بينها مشروع أنابيب النفط تمتد إلى ميناء أم قصر العراقي المطل على

١- عبد الله الأشعل - الآثار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، الرياض ١٩٨٣، ص ٦٩.
Hanks, Robert, The United States policy towards the Arabian Gulf, Center for Contemporary Arab studies, London 1981, P. 41 see also, Fairhall, David, Russia Looks to the Sea, A study of the expansion of Soviet Maritime Power, London 1971, pp. 232 - 234

٢- تحليل لفراد: سياسة الولايات المتحدة في الخليج والمحيط الهندي ١٩٦٨ - ١٩٨٨، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة ج ١٧ ع ١ ١٩٨٥ من ص ١٩ - ٢٠.

الخليج. وكذلك على توثق العلاقات السوفيتية العراقية بادر الرئيس ليونيد بريجنيف بزيارة منطقة شط العرب ضمن جولة قام بها في العراق على أثر التوقيع على تلك المعاهدة^(١).

ويمكن اعتبار المعاهدة العراقية السوفيتية، مؤشرا هاما لبدء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، التي استمرت خلال الفترة من توقيع المعاهدة التي قامت الولايات المتحدة على إثرها بتقديم صفقات من الأسلحة إلى إيران حتى عام ١٩٨٦ حين أخذ التوتر السوفيتي الأمريكي في الانحسار على أثر تولي جورباتشوف السلطة، وإعلانه لسياسة البروسترويكيا والانسحاب السوفيتي من أفغانستان، وتوقيع اتفاقيات خفض السلاح المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي^(٢).

وقد شهدت تلك السنوات تسابق كل من الدولتين في اكتساب نفوذ لها في الخليج العربي والأقطار المجاورة له؛ حيث أتيح للسوفيت بحكم علاقتهم الوثيقة بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أن يكونوا عنصرا في دعم الحركة اليسارية التي كانت تنزعها جهة تحرير ظفار في سلطنة عمان، والتي لم تلبث أن تحولت إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج مما شكل تحديا للمصالح الغربية في المنطقة، حيث كان هناك تخوف مما يمكن أن يترتب على نجاح تلك الحركة من قيام نظام يساري في سلطنة عمان يكون في مقدوره التحكم في شبه جزيرة ماسندوم التي تشرف على مضيق هرمز. وإذا أضفنا إلى ذلك أن جمهورية اليمن الديمقراطية تتحكم في جزيرة بريم الواقعة عند مدخل مضيق باب المندب؛ فإن ذلك يعني أن تصبح نقاط الخناق Choke Points في كل من المداخل الجنوبية للبحر الأحمر والخليج العربي - ونعني بها هرمز وعدن وباب المندب - واقعة تحت النفوذ السوفيتي

١ - فؤاد الرمس: الخطوط العريضة للاتحاد السوفيتي والعراق ١٩٥٥ - ١٩٧٢. مجلة كلية الآداب - جامعة الكويت.

٢ - صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية التصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠/١٩٩١، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٦.

عن طريق الأنظمة الموالية له، وبالتالي يكون في مقدور الاتحاد السوفيتي التحكم في تصدير النفط أو قطع إمداده عن العالم الغربي^(١).

استطاع السوفيت خلال حقبة السبعينيات الحصول على مكاسب عديدة مكنتهم من التطلع إلى مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، وذلك بموجب سلسلة من معاهدات الصداقة والتعاون التي بدأت مع العراق في عام ١٩٧٢، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إضافة إلى معاهدين للتعاون الاقتصادي والعسكري مع الصومال بين عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، وبمقتضى المعاهدة العسكرية حصل السوفيت على تسهيلات بحرية في قاعدتي بربرة ومقديشو، وفضلا عن ذلك حقق السوفيت مكاسب أخرى نتيجة الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم الإمبراطور هيلاسلاسي في إثيوبيا، والانقلاب الشيوعي الذي حدث في أفغانستان ١٩٧٨، والذي على أثره أبرمت معاهدة للصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتي وقادة النظام الجديد، والتي أعطت له مبررا للتدخل بقواته العسكرية في أفغانستان بناء على طلب حكومة كابول بعد ذلك بعام واحد.

ورغم المعارضة التي أثارت ضد التدخل السوفيتي في أفغانستان، وازدياد حركة المقاومة التي اضطلع بها المجاهدون الأفغان والتي قللت إلى حد كبير من انتشار النفوذ السوفيتي إلى الأقطار المجاورة، فقد ظل الوجود السوفيتي قائما ولم تسحب القوات السوفيتية من أفغانستان إلا بعد سبع سنوات من تدخلها^(٢).

وفضلا عن ذلك استطاع الاتحاد السوفيتي أن يفيد من التغيرات التي حدثت في الساحة الإقليمية؛ ونعني بذلك الاضطرابات التي وقعت في إيران ومهدت لقيام الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩. وعلى الرغم من أن قادة النظام الإسلامي لم يتجهوا إلى توثيق علاقتهم بالاتحاد السوفيتي حيث أعلنوا أن ثورتهم ضد

Andreasian, Rohen, N., Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf and the Indian Ocean Area, pp. 57-58, see Oil and Security in the Arabian Gulf and the Indian Ocean see also Hanks, R., op. cit., p. 48

Mazher, A. Hameed, Arabia Imperilled, The Security Imperatives of the Arab Gulf - ٢ States, Middle East Assessment Group, 1986 - P. XIV



المعسكرين السوفيتي والأمريكي معاً، إلا أن موقف الثورة العدائي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وإطاحتها بالنظام الشاهنشاهي، الذي كان معروفاً بتحالفه مع الغرب واستخدم كأداة لقمع الثورات اليسارية، كان يعد في حد ذاته كسباً للجانب السوفيتي.

وفي الوقت الذي كان فيه السوفيت يحققون تلك المكاسب كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترقب تلك التغيرات بقلق واهتمام بالغين، كما كان من الطبيعي أن تنجح إلى ردود أفعال مضادة كي تواجه بها التقدم السوفيتي من ناحية، وتعمل على تدعيم مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة من ناحية أخرى^(١). ومع أنها فشلت في إقناع بريطانيا في أن يكون انسحابها على فترة زمنية أطول إلا أنها ألحت عليها في الإبقاء على بعض قواعدها العسكرية وخاصة في جزيرة مضيرة في سلطنة عمان، حيث كانت الحركة اليسارية قائمة على أشدها في إقليم ظفار، كما بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بإحلال قواتها البحرية في قاعدة الخبير في البحرين على أثر إخلاء بريطانيا لتلك القاعدة في ديسمبر ١٩٧١. كما عملت بالتنسيق مع بريطانيا على إمداد دول الخليج بالخبراء والفنيين العسكريين.

وليس من شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدرك جيداً أن الانسحاب البريطاني قد أفرغ المنطقة من قوة رادعة، إذ لم تكن دول الخليج العربية في وضع يمكنها من تحمل مسئولية الدفاع رغم إحرازها الاستقلال وقيام الاتحاد بين الإمارات المفككة على الساحل الجنوبي، ومن ثم وجهت الولايات المتحدة نظرها إلى القوى الإقليمية المحيطة بالخليج وهي العراق والمملكة العربية السعودية وإيران، ومن ثم كان اتجاهها واضحاً للتوفيق بين إيران والمملكة العربية السعودية، وكانت العلاقات قد توترت فيما بينهما نتيجة التصريحات الإيرانية المتكررة بأن إيران قد أصبحت القوة الوحيدة

Sirriyeh, Hussein. Security and Stability in the Gulf. Background to the United States Policy, CCAS, Washington 1984, pp. 44-46.

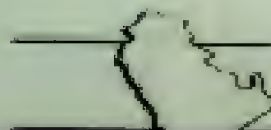
المهيمنة على الخليج، أما العراق فلم يكن بطبيعة الحال يستلقت اهتمام الولايات المتحدة لانشغاله بأوضاعه الداخلية واتجاهه إلى توثيق علاقته بالأنظمة ذات النزعة اليسارية للوقوف ضد إيران من ناحية وضد المصالح الغربية من ناحية أخرى^(١).

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تركز اهتمامها على إيران، وبدرجة أقل على المملكة العربية السعودية إلا أنها كانت تدرك خطورة غياب الوجود الأمريكي المباشر، ومن ثم اتجهت إلى تعزيز مواقعها الإستراتيجية، كما اهتمت في الوقت نفسه بإقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع دول الخليج العربية حديثة الاستقلال، وقدمت لها الخبرات والمساعدات العسكرية والتقنية التي كانت في حاجة إليها^(٢). وفضلا عن ذلك قامت بتعيين أول سفير لها في الكويت في عام ١٩٧٤، واعتمد لكي يكون سفيرا متنفذا في دول الخليج العربية الأخرى. وما لاشك فيه أن الإجراءات الدبلوماسية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية برفع درجة تمثيلها الدبلوماسي إلى مستوى السفارة كانت تفي بزيادة مصالحها في دول الخليج العربية، والتي كانت تقتصر من قبل على المملكة العربية السعودية وحدها، حيث توالى بعد ذلك السفارات الأمريكية في تلك الدول.

أما من الناحية العسكرية فقد حرصت الولايات المتحدة في الحصول على تسهيلات بحرية في قاعدة الجفير بالبحرين، التي أخلتها بريطانيا في نهاية عام ١٩٧١، كما حصلت على تسهيلات أخرى في كل من قاعدة مصيرة وصلالة في سلطنة عمان، واستطاعت أن تحل بدلا من بريطانيا في تلك القواعد.

١- Halliday, Fred, The Iranian Revolution in International Affairs, Programme and Practice, Center For Contemporary Arab Studies, Washington D.C. 1984, p. 21 ff.

٢- Sirriyeh, Hussein, op. cit., pp. 44-46.



ويعتقد أن المعاهدة التي أبرمتها مع حكومة البحرين في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٢ أصبحت لقوة دفاع الشرق الأوسط الأمريكية^(١) Mid East Force حتى استخدام قاعدة الجفير ، مما أتاح للبحرية الأمريكية أن يكون لها وجود فاعل في الخليج العربي والجزء الغربي من المحيط الهندي ، وذلك بعد أن ألحقت قوة دفاع الشرق الأوسط بقيادة الأسطول السابع في المحيط الهادي بعد أن كانت لها قيادة خاصة مستقلة بها ، كما قامت البحرية الأمريكية بتطوير قاعدة الجفير بحيث أعدت ليكون في وسعها استقبال السفن الأمريكية الأكبر حجما والأكثر كفاءة في التسليح . وبدا واضحا أن قوة دفاع الشرق الأوسط ستأخذ على عاتقها دور الحماية التي كانت تمارسها بريطانيا في الخليج .

غير أنه لم يكف بنقض أكثر من عامين على توقيع اتفاقية الجفير بين الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين حتى قامت البحرين بإلغاء تلك الاتفاقية وطالبت الولايات المتحدة بنصفية القاعدة ، وكان ذلك تمشيا مع المطالب الوطنية التي عبرت عن استيائها في تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ومع ذلك فلم يمر أكثر من عام واحد حتى عادت الولايات المتحدة إلى توثيق علاقتها بالبحرين ، ونجحت في استرجاع جميع الامتيازات والتسهيلات التي كانت ممنوحة لها طبقا للاتفاقية السابقة^(٢) .

وبالإضافة إلى التسهيلات والقواعد البحرية الأمريكية في الخليج العربي حرصت الولايات المتحدة على تطوير قاعدتها في جزيرة دايجو جارسيا الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من المحيط الهندي ، وكانت قد حصلت على تنازل من بريطانيا عن تلك الجزيرة في عام ١٩٦٦ لمدة خمسين عاما تنتهي في عام ٢٠١٦ حيث استخدمتها كقاعدة بحرية لها في هذا الجزء من المحيط

١ - يرجع تأسيس قوة الشرق الأوسط إلى عام ١٩٤٩ حين شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بمخاطبتها إلى وجود بحري منظم في الخليج ، وذلك لدعم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية واتخذت هذه القوة من قاعدة الجفير مركزا لها وذلك بموجب اتفاقية عقدت في ذلك العام بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي كانت تتولى آنذاك الإشراف على الشؤون الخارجية للبحرين بموجب علاقاتها التباعدية معها .

٢ - جمال زكريا قاسم : مرجع سبق ذكره ص ص ١٦٢ - ١٦٣

الهندي. وفي عام ١٩٧٢ خصصت لها عشرين مليوناً من الدولارات لتطويرها؛ ولكي تصبح قاعدة متعددة الأغراض^(١)، واتخاذها حلقة اتصال مركزية في نطاق الاتصالات الدفاعية الأمريكية حول العالم عبر شبكة الأقمار الصناعية^(٢)، ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن تلك القاعدة أسهمت إسهاماً ملحوظاً في نقل المعدات العسكرية الأمريكية إلى الخليج إبان الغزو العراقي للكويت.

وقد أتاحت القواعد الأمريكية في الخليج العربي والجزء الغربي من المحيط الهندي الفرصة للزيارات المتكررة التي كانت تقوم بها سفن الأسطول الأمريكي السابع، وكانت تلك الزيارات تتكشف بصورة خاصة خلال نشوب الأزمات السياسية كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣، واتجاه دول الخليج العربية إلى قطع الإمدادات النفطية عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وفي أثناء الحرب التي نشبت بين الصومال وأثيوبيا بشأن إقليم أوجادين ١٩٧٧ - ١٩٧٨. وكانت المظاهرات البحرية الأمريكية التي توجّهت من قاعدة دايجوجارسيا إلى مشارف الخليج في عام ١٩٧٣ وثيقة الصلة بأزمة الطاقة العالمية وما ترتب عليها من تفاقم المشكلات الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى، في الوقت الذي صدرت فيه تصريحات من الرئيس الأمريكي فورد ووزير خارجيته كيسنجر الذي عمد في مناسبات كثيرة إلى التهديد باحتمال التدخل العسكري الأمريكي للسيطرة على منابع النفط^(٣). واستمرت التصريحات الأمريكية تتردد طوال حقبة السبعينيات وحتى نشوب الحرب العراقية الإيرانية والتي أدلى بها وزير الدفاع الأمريكي شليزنجر وغيره من المسؤولين الأمريكيين، وكان لتلك التصريحات أصداء عميقة في الأوساط الخليجية والعربية.

تجدر الإشارة هنا إلى أهمية النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة أن منطقة الخليج كانت ولا تزال تضم أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي المعروف من

١ - Permanent Multi - Purpose Base

٢ - تحليل مراد: مرجع سبق ذكره ص ٢٩ وما بعدها

٣ - Ahmed Bahtha Eddine, The Political Dynamics in the Region, see Wolf, Ronald, G., -٣ (ed.) The United States, Arabia and the Gulf, CCAS, 1980.



النفط حتى وقتنا الحاضر. وخلال عقد السبعينيات كانت الولايات المتحدة تستورد أكثر من ١٥٪ من النفط الذي يأتيها مباشرة من منطقة الخليج التي كانت تساهم في الوقت نفسه بأكثر من ٦٠٪ بإمداد العالم الرأسمالي بما يحتاجه من موارد نفطية. هذا بالإضافة إلى أنه يخرج من المنطقة نتيجة العوائد والفوائض المالية ما يقرب من نصف النقد الذي يتدفق في الأسواق العالمية^(١).

وليس من شك في أن وضع الخليج كمورد للنفط للولايات المتحدة وللعالم الرأسمالي أضاف إليه أهمية بالغة، وفضلا عن أنه يقدم جانبا كبيرا من الاستهلاك النفطي فإنه قابل لزيادة الإنتاج في حالة حدوث اضطراب في الموارد النفطية أو توقف الإنتاج في المناطق الأخرى نتيجة الأزمات السياسية أو غيرها. وعبر مضيق هرمز تتدفق الصادرات النفطية إلى كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا حتى يمكن القول أنه بدون نفط الخليج فإن اقتصاديات تلك الدول ستصاب بنكسة كبيرة^(٢). ولم تقتصر المصالح الأمريكية على تأمين الإمدادات النفطية، بل شملت إلى جانب ذلك تأمين تصدير الأسلحة والمواد الاستهلاكية والسلع الكمالية بما يقدر بحوالي ١٠٪ من مجموع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

غير أن التأكيد على أهمية نفط الخليج بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة لا يعنى افتقارها إلى تلك المادة الحيوية؛ إذ من المعروف أن الولايات المتحدة تستمتع باحتياط نفطي كبير يمكن أن يكفيها لمعظم سنوات القرن الحادي والعشرين، غير أنها تفضل الحفاظ على هذا الاحتياط للمستقبل. والأهم من ذلك أن الرأسمالية الأمريكية تحقق أرباحا طائلة من عمليات إنتاج وتسويق النفط الخليجي مما يجعلها تحفز دول الخليج على زيادة إنتاجها تحقيقا لمصالحها^(٣)، وإن كان ذلك يناقض بطبيعة الحال مصالح تلك الدول التي ليس لها موارد أخرى؛ فضلا عن أنه مورد غير قابل للتجدد؛ وإنما هو معرض في وقت ما للزوال^(٤).

١ - محمد حسين هيكل: مدافع أية الله، قصة إيران والثورة، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٤
Andreasyan, Ruben, N., op. cit., P. 58

٢ - خليل مراد: مرجع سبق ذكره، ص ٤٥
Andreasyan, Ruben, N., op. cit., pp. 58-59

أما فيما يتعلق بدول غرب أوروبا واليابان فقد أصبحت تلك الدول تعتمد اعتمادا كبيرا على نفط الخليج وخاصة أنها لم تبذل محاولات للحد من استهلاكها النفطي أو اكتشاف بديل للطاقة النفطية، والنتيجة أنها أصبحت تواجه مشاكل المنطقة بقدر كبير من التوتر والقلق^(١). وتكفي الإشارة بصدد ذلك إلى الارتباط الوثيق بين عدم الاستقرار في المنطقة والأزمات الاقتصادية التي تصيب العالم بما ينجم عنها من آثار بعيدة المدى. ومن ثم فإن النفط ضاعف من أهمية الخليج الذي ينظر إليه الكثيرون باعتباره مركزا للتأثير على الاقتصاد العالمي^(٢).

ولذلك الأسباب المرتبطة بالنفط أصبح الأمن القومي في منظور السياسة الأمريكية لا يتحقق بحصولها على ما تحتاج إليه من موارد الطاقة النفطية فحسب وإنما أصبح يعتمد إلى حد كبير على الرخاء والانعاش الاقتصادي لها وحلفائها فيما وراء البحار^(٣). ولعل ذلك مما جعل الولايات المتحدة تحرص على تحقيق أكبر قدر من التوازن النفطي في منطقة الخليج حتى لا تتعرض مصالحها أو مصالح حلفائها لأخطار فادحة، واستغلت في تحقيق ذلك التوازن التناقضات السياسية في دول المنطقة فعندما اتجهت إيران على عهد حكومة الدكتور محمد مصدق في ١٩٥١ إلى تأميم شركة النفط الإنجليزية الإيرانية تم تعويض التوقف في الإنتاج الإيراني بزيادة الإنتاج في كل من المملكة العربية السعودية والكويت. وبلغ الإنتاج الكويتي من النفط خلال الأزمة الإيرانية حدا كبيرا كاد يهدد بتدمير حقول البرفان، الذي يعد من أكبر حقول النفط العالمية. وعلى الجانب الآخر عندما فرض العرب الحظر البترولي على الولايات المتحدة والدول المؤيدة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، زادت إيران من إنتاج نفطها لتعويض النقص في السوق العالمية، ولكن تستفيد في الوقت نفسه من الثورة السعرية التي حدثت نتيجة أزمة الطاقة العالمية، ١٩٧٤، والتي ارتفع ثمن البرميل الواحد من النفط خلالها لينخفض حاجزا إلى ٤

١- Bahaa Eddine, op. cit., pp. 4-5.

٢- انظر مقدمة عبد المجيد قريه لجمعية الدراسات التي أصدرها مركز الدراسات العربية ببلندن في عام

١٩٨١ بعنوان :

Oil and Security in the Arabian Gulf

٣- تحليل مراد: مرجع سبق ذكره، ص ١٩ - ٢٠.

دولارا أمريكيا. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أنه عندما أدت الاضطرابات المواقبة للثورة الإيرانية الإسلامية ١٩٧٨/١٩٧٩ إلى وقف تصدير النفط الإيراني؛ أو على الأقل حدوث نقص واضح في معدلات إنتاجه^(١)، عوضت المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج العربية ذلك النقص بزيادة إنتاجها، وتكررت تلك الظاهرة خلال نشوب الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ مما أثار مشكلات حادة عقب نهاية الحرب بين العراق من ناحية وبين الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة من ناحية أخرى.

وليس من شك في أن السياسة الأمريكية كانت هي المسؤولة عن جميع تلك الأزمات إذ كان دعمها لإسرائيل على حساب القضايا العربية سببا في المقاطعة العربية ١٩٧٣ وما ترتب عليها من أزمة الطاقة العالمية ١٩٧٤. كما أن الأحداث التي مهدت للثورة الإيرانية الإسلامية كانت في جانب منها نتيجة للسياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة في معالجة تلك الأحداث، كما يذهب إلى ذلك أصحاب نظرية التفسير التأمري للتاريخ. وفضلا عن ذلك كانت هي المسؤولة أيضا عن توقف الإنتاج الإيراني النفطي أو تخفيض إنتاجه وزيادته في المملكة العربية السعودية في المقابل؛ والذي وصل في بداية الثمانينيات إلى خمسين طناً سنوياً، استفادت منه الشركات الأمريكية التي تقوم بعمليات الإنتاج والنقل والتسويق^(٢). ومع ذلك لم تؤد الضخمة النفطية التي أصابت أسواق النفط العالمية إبان تلك الفترة إلى التقليل من أهمية نفط الخليج حيث ظلت الحاجة مستمرة إليه^(٣).

لم تقتصر أهمية الخليج على موارده النفطية أو دعم النظام النقدي العالمي أو تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى، وإنما يمكن أن نضيف إلى ذلك القروض والمنح الضخمة التي كانت تقدمها دول الخليج العربية، كالمملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق برامج

Andreasyan, Ruben. N., op. cit., p. 60. -١

Ibid. -٢

Mazher, A., Hamoud, op. cit., p. 24. -٣

المساعدات أو صناديق التنمية العربية أو المنح المباشرة إلى دول العالم الثالث مما كان يخفف إلى حد كبير من الأعباء المادية التي كانت تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، وخاصة أن تلك المساعدات كانت تتجه إلى الدول ذات الأنظمة المعتدلة، ومن ثم أصبح النفط لا يشكل أهمية اقتصادية فحسب وإنما أهمية سياسية وإستراتيجية للولايات المتحدة وخلف شمال الأطلنطي^(١).

انطلاقاً من هذا السياق أصبح مفهوم أمن الخليج يركز في منظور السياسة الأمريكية على تأمين موارد النفط وإبعاد السوفييت سياسياً واقتصادياً وعسكرياً عن التطلع إلى المنطقة. وعلى العكس من ذلك كان الاتحاد السوفيتي يرفض فكرة الأمن في حد ذاتها ويعتبرها فكرة إمبريالية ابتدعتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف السيطرة على موارد النفط واستخدام منطقة الخليج لتهديد أمن الاتحاد السوفيتي نفسه، ومن ثم اتجهت السياسة السوفيتية إلى التقارب مع دول المنطقة وشعوبها والتضامن معها إزاء العديد من القضايا، وبصفة خاصة في النزاع بينها وبين إيران فيما يتعلق بحقوق السيادة على جزر الخليج الثلاث.

وهكذا شهدت حقبة السبعينيات منذ بدايتها تنافساً حاداً على الساحة الخليجية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية التي كثفت جهودها لإبعاد النفوذ السوفيتي المباشر أو غير المباشر. ومع تكرار الأزمات السياسية بين العرب وإسرائيل واستمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل استمر العرب يهددون بقطع موارد النفط، كما أتيحت لهم الفرصة لاستخدام الاتحاد السوفيتي كسبيل للمناورة، كما حدث خلال أزمة الطاقة العالمية^(٢)، أو حين كررت دول الخليج العربية تهديداتها في عام ١٩٧٥ بإمكانية حظر النفط مرة أخرى بسبب تلكؤ إسرائيل في الانسحاب من شبه جزيرة سيناء وإخفاق الجولة الأولى من مباحثات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل.

Ibid., see Preface, p. XVI. +
Stanley, T., The Political Uses of Arab Oil, ARC London 1980, p. 30. +

كان يتعين على السياسة الأمريكية أن تبحث عن أفضل السبل التي تستطيع بواسطتها تأمين المصالح الغربية في الخليج، ويصدد ذلك قام مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي كان يرأسه هنري كيسنجر على عهد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في بداية السبعينيات بوضع مشروع للأمن الخليجي، ويقوم هذا المشروع على عدة بدائل أولها تقديم المساعدات العسكرية لدول الخليج المعتدلة أو على الأحرى المناهضة للنفوذ السوفيتي أو للعناصر الراديكالية المتطرفة التي كانت تنزعها آنذاك الجبهة الشعبية لتحرير الخليج بدعم ومساندة من الاتحاد السوفيتي، وثانياً أن تقوم الولايات المتحدة بنفس الدور الذي كانت تقوم به بريطانيا قبل انسحابها من المنطقة، ويقضى ذلك نشر قواتها العسكرية في الخليج لتحقيق السلام الأمريكي خلفاً للسلام البريطاني، أما البديل الثالث فهو الاعتماد على قوة إقليمية قوية لتكون بمثابة وكيل للمصالح الأمريكية في المنطقة^(١).

وقد استقر رأى الدوائر الأمريكية المعنية بعد دراسة متأنية لذلك المشروع على استبعاد التدخل العسكري المباشر؛ إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تخليص نفسها من النتائج السيئة التي ترتبت على تورطها في الحروب الفيتنامية، وما عانته من مقاومة مستميتة، ومن سخط الرأى العام الأمريكي. وعلى الرغم من إدراكها جيداً أن هناك العديد من المناطق الحساسة في العالم التي لها فيها مصالح حيوية مما يجعلها تتخذ حيالها ترتيبات خاصة بالأمن، إلا أنها رأت أن تترك ذلك للضرورة التي تستدعي تدخلها بينما تكفى في هذه المرحلة بتوظيف قوة محلية أو مجموعة من القوى لتقوم بالوكالة عن مصالحها نيابة عنها. على أن يكون ذلك بدعم منها وباستخدام السلاح الأمريكي.

وقد عرفت هذه السياسة بمبدأ نيكسون Nixon Doctrine الذي وضع في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي في الكونغرس في ١٨ فبراير ١٩٧٠.

وبطبيعة الحال فإن ذلك المبدأ لم يخص منطقة الخليج بالذات، وإنما احتوى على العناصر الرئيسية في السياسة الأمريكية بوجه عام، والتي تقوم على أن الولايات

١ - تحليل مراد: مرجع سبق ذكره ص ٣٦ - ٣٣

المتحدة الأمريكية لن تستطيع تحمل مسؤولية الدفاع عن كل الشعوب الحرة في العالم، وإنما ستتكتفى بتقديم المساعدات لها، ولن يكون تدخلها إلا إذا دعت الضرورة القصوى إلى ذلك^(١).

وهكذا حل مبدأ نيكسون بدلاً من مبدأ أيزنهاور الخاص بالشرق الأوسط والذي أعلن في عام ١٩٥٧، وكان يقوم على استعداد الولايات المتحدة للتدخل المباشر بطلب من دول المنطقة.

ومع ذلك فإنه من الملاحظ أن مبدأ نيكسون لم يتعرض إلى تقليص الوجود البحري الأمريكي الذي استمر قائماً في القواعد العسكرية في المحيط الهندي والخليج العربي، ومن ثم يعتبره كثير من الباحثين مبدأ مياه زرقاء Blue Water Doctrine من الناحية العسكرية، وتؤكد ذلك حين صحب الإعلان عن ذلك المبدأ تحول واضح في أولويات الدفاع الأمريكية من القوات البرية إلى القوات الجوية والبحرية^(٢).

وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لم يحدد صراحة الدول أو الدولة التي ستعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في حماية مصالحها الحيوية في الخليج حيث اكتفى بالقول أن أمن الخليج يقوم أساساً على مسؤولية دوله، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستقتصر على منح أو بيع السلاح اللازم لتلك الدول وإمدادها بالخبرات الفنية والتدريب اللازم؛ ولن تدخل إلا في حالة حدوث خطر أو هجوم يكون أكبر من طاقة تلك الدول على مواجهته،^(٣) إلا أنه

١- انظر نص خطاب الرئيس الأمريكي نيكسون في الكونغرس الأمريكي في ١٨ فبراير ١٩٧٠: Public Papers of the President of the United States Richard Nixon Containing the Public Messages, Speeches and Statements of the President. United States Government Printing office, Washington D.C. 1970 p. 118 ff.

٢- خليل مراد: مرجع سبق ذكره ص ٣٣

٣- Hanks, Robert, The United States Policy towards the Arabian Gulf, Center for Contemporary Arab Studies, London 1981, P. 41



كان من الواضح أن الولايات المتحدة كانت ترى إمكانية اشتراك كل من المملكة العربية السعودية وإيران في الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، ومن ثم تلجأ الدولتان إليها من أجل الدعم والسلاح.

غير أن الولايات المتحدة لم تلبث أن ركزت اعتمادها على إيران التي بدت هي الجانب الأقوى في الهيمنة السياسية والعسكرية وخاصة بعد التفوق الذي أحرزته البحرية الإيرانية، التي استطاعت الحصول على مدمرات وطرادات وفرقاطات حربية وقوة جوية في الوقت الذي لم تكن فيه لدى المملكة العربية السعودية آنذاك كاسحة ألغام واحدة. ومن ناحية أخرى كانت المملكة العربية السعودية في موضع شك من قبل السياسة الأمريكية على أساس احتمال أن تقوم بتحويل الأسلحة والمعدات التي تقدم إليها إلى الدول العربية المواجهة لإسرائيل؛ ولتلك الأسباب اتجهت الولايات المتحدة إلى إيران التي كان موقعها على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي يعطى المبرر الكافي لتسليحها باعتبارها مهددة بشكل مستمر؛ إلى جانب عدم وجود مشكلات بينها وبين إسرائيل، وبالتالي لن تجد الولايات المتحدة معارضة من جماعات الضغط الصهيونية في تسليحها.

ولتلك الأسباب جميعها اتجهت السياسة الأمريكية إليها، واستغلت طموح الشاه في الهيمنة السياسية والعسكرية على الخليج، حيث كان يكرر في تصريحاته أن قواته أصبحت تفوق قوة بريطانيا التي كانت في الخليج أضعاف المرات^(١)، وهكذا بدأ شاه إيران، على نحو ما ذكره أحد الباحثين، يتحول من وضعيته كإمبراطور إلى مجرد وكيل - أو على الأحرى شرطى - لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة^(٢).

١ - محمد حسين هيكل: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

Dickson, Brainer. From Emperor to Policeman, see Breshieeth, H, and other (eds.), - ١ The Gulf War and the New Order, London 1991.

ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى مايكل كلير: الأسلحة والشاه، صعود وسقوط إستراتيجية التوكيل في إيران - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت ١٩٨٨.

إلى جانب التفوق العسكري الذي أحرزته إيران في منطقة الخليج، فإنها كانت في الوقت نفسه حريصة على تحقيق تفوق سياسي واقتصادي وبشرى في المنطقة، وعلى الرغم من أن إيران قد تنازلت عن مطالبها في البحرين إلا أنه كانت هناك طرق أخرى لتأكيد تفوقها في الخليج أفضل من الإلحاح في المطالبة بأراضي الغير، ومن بين تلك الطرق تشجيعها الهجرة الإيرانية إلى الكويت ودولة الإمارات العربية والبحرين، وكلها تعاني عجز واضح في العمالة^(١).

وبالإضافة إلى ما أسهمت به إيران في تغيير نمط التركيبة السيموجرافية في كثير من كيانات ودول الخليج، فقد وضع تفوقها الاقتصادي في المنطقة، كما تمكنت بعد سيطرتها على جزر الخليج الثلاث - أبو موسى والطنينين - من التحكم في مضائق هرمز. وظهر تفوقها السياسي واضحا حين استجاب كل حكام ورؤساء الخليج لحضور المهرجانات الصاخبة التي أقامها الشاه محمد رضا بهلوي في أكتوبر من عام ١٩٧٢ بمناسبة مرور ألفين وخمسمائة عام على قيام الحكم الإمبراطوري في إيران، حيث أقام احتفالا ضخما بين أطلال مدينة برسبوليس القديمة، عاصمة الإخمينيين، وفيها توج نفسه شاهنشاه وإمبراطورا على إيران.

وقد تركت تلك الاحتفالات أعمق الأثر على حكام الخليج حتى أن الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي آنذاك لم يخف إيمانه بضرورة التطلع إلى طهران باعتبارها مركز القوة الحقيقية في المنطقة^(٢).

ومن الطبيعي أن يجد الطموح الذي كان يساور الشاه ترحيبا كافيا من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تدرك أهمية إيران كقوة إقليمية في تنفيذ سياستها، وأصبح من الواضح أن الشاه هو المرشح المؤهل أكثر من غيره للقيام بمهمة تأمين المصالح الأمريكية، وخاصة أن المملكة العربية السعودية بمواردها البشرية المحدودة كانت لا تستطيع القيام بتلك المهمة، والعراق كان لا يزال يسعى

١- نورا القاسمي: الوجود الإيراني في الخليج العربي، رسالة دكتوراه، كلية البنات - جامعة عين شمس

١٩٨٤، ص ١٢٤

٢- محمد حسين هيكلي: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢ - ١٣٣



من أجل استقراره الداخلي وتشدده باستمرار مشاكله مع الأكراد في الشمال وصراعه
المزمع مع إيران حول حقوق السيادة على شط العرب، أو فيما كان يدعو إليه من
مواصلة الصراع مع إسرائيل، والأهم من ذلك كله صداقته وتعاونه الواضح مع
الاتحاد السوفيتي، فضلا عن توجهاته الأيديولوجية البعثية المغايرة بطبيعة الحال
للسياسة الأمريكية. أما بالنسبة لمصر فإنه على الرغم من طرد الرئيس أنور
السادات للخبراء السوفيت في صيف عام ١٩٧٢ وتلويحه بالصداقة الأمريكية
فإنه كان مشغولا بالإعداد للحرب من أجل استعادة سيناء، وبالتالي فلم يكن
هناك من دول المنطقة سوى إيران التي تصلح للقيام بمهمة إقرار الأمن والوكالة
عن الولايات المتحدة الأمريكية لحماية مصالحها بحكم ما تمتلكه من طاقات
بشرية وإمكانات تؤهلها للقيام بذلك الدور^(١).

كان من الأمور المنطقية إذن أن يقع اختيار الولايات المتحدة الأمريكية على
إيران لممارسة دور الشرطي الإقليمي، إذ إنه إلى جانب الاعتبارات الموضوعية التي
أشرنا إليها كان الشاه حليفا موثوقا به، كما كان صديقا شخصيا للرئيس الأمريكي
نيكسون، والأهم من ذلك أن بلاده تشكل حلقة أساسية في حلقات الحرب الباردة
بين المعسكرين الكبيرين.

وقد بدأت الاتصالات الأمريكية بإيران تتخذ شكلا عمليا خلال زيارة
الرئيس الأمريكي نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر للشاه في طهران، وقد
تمت هذه الزيارة وهما في طريق عودتهما من موسكو بعد اجتماعهما مع ليونيد
بريجنيف في مايو ١٩٧٢.

وخلال المباحثات التي أجراها نيكسون مع الشاه أكد له الأخير أن السوفيت
لا يزالون مستمرين في محاولاتهم للوصول إلى المياه الدافئة في الخليج، كما أنهم
يطعمون في نفط إيران، وأبدى الشاه استعداده لكي يقوم بدور فعال لحماية المنطقة
وحماية المصالح الأمريكية بها شريطة أن يكون شريكا وليس تابعا، حيث أظهر
لرئيس الأمريكي استياءه وضيقة الشديدين من بعض أشكال التدخل الأمريكي في
شئون بلاده منذ الانقلاب المضاد الذي حدث في عام ١٩٥٣ والذي أطاح بحكومة

١ - المرجع السابق ص ١٣٣



الجبهة الوطنية التي كان يتزعمها الدكتور محمد مصدق والتي عمدت إلى تأميم النفط الإيراني، ولذلك طلب الشاه من الرئيس الأمريكي أن تسحب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كل الرسميين الذين عينوا خبراء ومستشارين في الوزارات والجيش الإيراني بعد عام ١٩٥٣، كما طلب أن تتم كل الاتصالات في المستقبل بين طهران ووشنجن من خلال قناة مباشرة تصل بين مجلس الأمن القومي الأمريكي وبين الشاه في قصره بنيافاران^(١).

وعلى الرغم من أن الرئيس نيكسون استجاب لمطالب الشاه إلا أن تلك الاستجابة أدت فيما بعد إلى نتائج عكسية إذ إنه في خلال الشهور الأخيرة لنظام الشاه لم يكن في مقدور الوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية أن تحصل على المعلومات الكافية التي كانت في حاجة إليها، والتي كان من الممكن لو توافرت لها أن تتوصل وشنجن إلى تصور دقيق لما كان يحدث في إيران، وربما كان من المحتمل لو تحقق ذلك أن تنجح في إنقاذ عرش الشاه^(٢).

وعلى أي الأحوال فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية طموح الشاه وتقوق بلاده البشري والعسكري لكي يملأ الفراغ الذي ترتب على الانسحاب البريطاني من الخليج، إذ إنه إلى جانب الاعتبارات الأمنية الإقليمية، كانت تعمل في الوقت نفسه على دعم إيران لمنع بروز العراق كقوة مهيمنة على المنطقة^(٣). وقد قبل الشاه القيام بتلك المهمة التي كانت تتسجم مع طموحاته من ناحية، وطالما كانت هناك أموال تدفع له من ناحية أخرى، لتمويل ثورته البيضاء التي كان قد أعلنها في الوقت الذي لم تكن فيه موارده النفطية قد وصلت إلى حد يمكنه من التغلب على ما ترتب على تلك الثورة من متاعب اقتصادية^(٤).

وقد بدأ النشاط الإيراني العسكري يظهر واضحاً في الخليج على أثر استيلاء إيران على جزر الخليج الثلاث في نوفمبر ١٩٧١، وكان ذلك

١ - نفسه من ص ١٣٣ - ١٣٤

٢ - نفسه من ص ١٣٢ - ١٣٣

٣ - Kissinger, Henry, The Years of Upheaval, Boston 1982, P. 669

٤ - Hanks, Robert, op. cit., pp. 40 - 41

بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية وبتواطؤ مع بريطانيا. كما مضى الشاه يعمل على توثيق علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية مما أثار نائرة العراق الذي كان يعتبر الخليج مجالاً لنفوذه، ومن ثم بدأ سباق التسليح بين العراق وإيران. وعلى حين اعتمدت إيران على الولايات المتحدة اعتمد العراق على الاتحاد السوفيتي، وخاصة بعد توقيعها معه معاهدة الصداقة والتعاون في أبريل ١٩٧٢. ومن ثم أخذت الحرب الباردة تشق طريقها إلى الخليج^(١).

ولعله قد يكون من المفيد الإشارة في هذا المقام إلى أنه قد نتج عن التفاهم الذي تم بين الشاه والرئيس الأمريكي نيكسون أن قامت القوات الإيرانية منذ نهاية عام ١٩٧٣ بالدخول في مهمة شاقة لقمع الحركة اليسارية التي حدثت في إقليم ظفار التابع لسلطنة عمان. وكانت هذه الحركة مستعرة قبل ذلك بعدة سنوات، وكانت تلقى تأييداً ودعماً من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عن طريق الاتحاد السوفيتي، وبعض الأنظمة اليسارية الأخرى. غير أنه حين استولى السلطان قابوس ابن سعيد على السلطة في عمان، بدأ منذ عام ١٩٧٢ بهجومه المرتقب على الثوار وذلك بعد أن دعم قواته المسلحة بضباط وطيارين بريطانيين وباكستانيين وأردنيين، ولم تلبث أن رجحت كفته حين شاركت إيران وبشكل نشط في قمع تلك الحركة بقوات جوية وعسكرية وصلت إلى أكثر من عشرة آلاف جندي. ولم يذلل الشاه أي جهد في إنكار وجود قواته في ظفار، وإنما على العكس من ذلك كان يسعه أن يعرف العالم أنه قد أصبح يؤدي المهمة الموكولة إليه على غير وجه، وعبر في تصريحاته أن إيران صارت حامية لمصالح العالم وفي مقدمتها نفط الخليج^(٢). وكان واضحاً أن الدور الذي يقوم به الشاه في قمع الحركة اليسارية في ظفار إنما ينبع من أهمية مضائق هرمز، وذلك في حالة نجاح الثوار في قلب نظام الحكم في عمان وبالتالي حماية الأنظمة المعتمدة من ناحية، والمصالح الغربية من ناحية أخرى.

١ - محمد إبراهيم الحلوة: حرب الخليج، دراسة في مسببات الصراع وخصائمه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت العدد ٥٧ يناير ١٩٧٩، ص ١٨٤.

٢ - محمد حسين هيكمل: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦ وما بعدها.



ومن الواضح أنه لم يكن بمقدور إيران القيام بدورها إلا باعتمادها على ترسانة ضخمة من الأسلحة، وقد تحقق لها ذلك حين قرر الرئيس الأمريكي نيكسون منذ بداية عام ١٩٧٢ بيع إيران كل ما تطلبه من أسلحة ومعدات أمريكية غير نووية، يضاف إلى ذلك مدها بسيل من الخبراء والفنيين المسؤولين عن التدريب وصيانة المعدات العسكرية، وكان ذلك رداً على المعاهدة التي وقعت بين العراق والاتحاد السوفيتي في أبريل ١٩٧٢. ولم تلبث المبيعات العسكرية الأمريكية الضخمة لإيران أن حققت خلال حقبة السبعينات انتعاشاً كبيراً في الصناعات الحربية الأمريكية التي كانت على وشك مواجهة أزمة عميرة إثر انتهاء الحرب الفيتنامية. وكان مما ساعد على زيادة التسليح الإيراني ازدياد عوائد إيران النفطية بسبب الثورة العربية التي طرأت على النفط خلال أزمة الطاقة العالمية ١٩٧٣، ١٩٧٤. وليس من شك في أن كثيراً من الشركات الأمريكية التي كانت تنتج الطائرات والأجهزة الإلكترونية والصناعات العسكرية الأخرى، التي حققت ازدهاراً كبيراً خلال الحروب الفيتنامية، قد سعت بالشاه كعميل جديد حريص على شراء ما تنتجه من أسلحة ومعدات ودفع أثمان سخية في مقابلها^(١).

غير أن التسليح الإيراني أدى إلى إهدار إيران لمبالغ كبيرة من الأموال، التي لم يستفيد منها سوى كبار الجنرالات عن طريق العمولات التي كانوا يتقاضونها من صفقات السلاح، بينما أهملت المشروعات الاقتصادية، وكان ذلك من أهم الأسباب التي أحدثت موجة كبيرة من السخط الشعبي الذي أدى في نهاية الأمر إلى تفجير الثورة الإيرانية الإسلامية، فضلاً عن أن المغالاة في سياسة التسليح أثارت ثائرة العراق والاتحاد السوفيتي الذي بات واضحاً له أن إيران أخذت تلعب دوراً إقليمياً خدماً للمصالح الأمريكية بقمعها للحركات البارية في كل من إقليم ظفار وبلوخيستان. ولذلك فإنه حين امتلكت إيران صواريخ جو - جو ومراكز استطلاعية جوية في عام ١٩٧٦، اعتبر الاتحاد السوفيتي ذلك أمراً مناقضاً للاتفاقية الموقعة بينه وبين إيران في عام ١٩٦٢ والتي كانت تنص على الحد من التسليح الإيراني^(٢).

١- محمد حسين هيكلي: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦ وما بعدها.

٢- نفسه ص ١٣٣.

ومن المبادرات التي يمكن أن نعرضها في هذا المقام أنه على الرغم من أنه قد أصبح لإيران قوة تسلح ضخمة فإن من مخبرات التاريخ أن الجيش الإيراني الذي كان يعتبر من أكبر القوات العسكرية البرية في العالم قد انحدر الشاه خلال الأحداث التي وقعت بين عامي ١٩٧٨/١٩٧٩. فضلا عن أن العراق استطاع عقب نشوب الحرب بينه وبين إيران في سبتمبر ١٩٨٠ أن يوجه ضربات متتالية للجيش الإيراني الذي سعى الشاه حينها لتكوينه^(١).

ولعل مما يشير الانتباه أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم أنها ظلت تركز على تدعيم قوة إيران العسكرية، إلا أنها في الوقت نفسه كانت تخشى من أن يترتب على التفوق الإيراني إخلال بالتوازن الإقليمي في المنطقة، مما جعلها حريصة على عدم تجاهل المملكة العربية السعودية للعمل على تحقيق ذلك التوازن، ومن ثم أخذت السياسة الأمريكية تبني بوضوح خلال النصف الأول من عقد السبعينيات، وعلى وجه التحديد بين عامي ١٩٧١-١٩٧٤، سياسة تقوم على الاعتماد على إيران في الدرجة الأولى وعلى المملكة العربية السعودية في الدرجة الثانية. وقد عرفت هذه السياسة بإستراتيجية العمود والنصف One Pillar and Half. وعلى أثر الصفقات الضخمة من الأسلحة التي عقدها إيران أخذت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٥ في توثيق علاقتها بالمملكة العربية السعودية كي تحقق توازنا أكبر بينها وبين إيران لعدم الإخلال بالأمن والاستقرار في المنطقة، وقد عرفت السياسة الجديدة بسياسة العمودين المتساويين Twin Pillar Policy. واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بفضل التعاون الذي تحقق بين البلدين التخلص من الحركات البسارية الزاحفة إلى الخليج.

غير أنه كان من الواضح رغم التنسيق والتعاون الذي تم بين إيران والمملكة العربية السعودية أن إيران هي التي كانت تلعب دوراً أكثر أهمية في المنطقة، ومن ناحية أخرى فإن ازدياد طمسوح الشاه في الهيمنة على الخليج دفع دول الخليج العربية إلى المحافظة على علاقات الود معه، فهو الحاكم المطلق على رعايا قارب

Bulloch, John, The Gulf. A Portrait of Kuwait, Qatar, Bahrain and the United Arab Emirates, London 1984, p. 67.



عددهم آنذاك ٤٠ مليون نسمة، كما أنه هو المؤسس لقوة اقتصادية وعسكرية كبيرة، فضلاً عن كونه قائد البحرية الوحيدة الضخمة في مياه الخليج. ولذلك أصبح من عادة أمراء وشيوخ الخليج أن يقوموا بزيارات سنوية لبلاطه في طهران. وعندما تمت آخر زيارة من تلك الزيارات في أغسطس ١٩٧٨ كانت الظروف قد تغيرت، فحين وصل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين إلى العاصمة الإيرانية كانت المظاهرات قد بدأت ضد حكم الشاه، وبدأ قلق أمراء الخليج يشتد على الوضع في إيران. كما ظهر قلق آخر فجاه مصر بعد ورود التقارير عن الاضطرابات التي نشبت بها في ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧، ولم يكن القلق من وقوع تلك الاضطرابات في حد ذاتها، وإنما كان بسبب ما أعلنته القاهرة رسمياً من أنها بتدبير عناصر شيوعية. ثم أعقب ذلك اتفاقاً كامب ديفيد وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩، وخلع الشاه وقيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية، التي بادرت على الفور بإعلان انسحاب إيران من الحلف المركزي CENTO، كما ألغت اتفاقية التسليح التي كان قد عقدها النظام الإيراني السابق مع الولايات المتحدة الأمريكية^(١). وما فتئ المسئولون في النظام الثوري الإيراني الجديد يؤكدون صراحة بأن إيران لن تكون شرطي الخليج كما أراد لها الأمريكيون^(٢).

وتبع تلك الأحداث التدخل السوفيتي في أفغانستان ثم نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠، ومن ثم أخذت القوى التي تعود عليها بحكام الخليج تتغير بصورة واضحة، في كل من مصر وإيران، وكذلك في المملكة العربية السعودية التي تعرضت في خلال تلك الفترة أيضاً لحادثة قامت بها مجموعة من السلفيين المتزمتين في محاولة للاستيلاء على الحرم المكي في ديسمبر ١٩٧٩^(٣).

١- Sirriy, Hussein, Security and Stability in the Gulf, Center for Contemporary Arab Studies, Croom-Helm London, 1984, P. 48

٢- Halliday, Fred, The Iranian Revolution in International Affairs, Programme and Practice, CCAS Georgetown University, Washington D.C. Croom -Helm London and Canberra, 1984 P. 84

٣- محمد حسن هيكل: مرجع سبق ذكره ص ٢٥٢ - ٢٥٥

ومن ناحية أخرى فقد ترتب على نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية وظهور آية الله الخميني كزعيم روحي لها، اتجاه لتصدير العنف إلى الدول المجاورة، ومحاولة الإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة، مما أدى إلى تعريض الأمن في الخليج إلى أخطار فادحة^(١).

وكان من الطبيعي أن تؤدي تلك الأحداث جميعها إلى قلب التنظيم الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج رأساً على عقب^(٢)، والتي بدا أنها قد افتقدت في مستهل تلك الأحداث القدرة على إعادة تصور مستقر في الخليج دون الاعتماد على حليفها السابق الشاه الذي كان نظامه يمثل خط الدفاع الأول عن المنطقة، ومن ثم كان لابد لها أن تضع إستراتيجية جديدة، خاصة بعد أن أظهرت دول الخليج مخاوفها حين أفصححت حكومة الثورة الإيرانية عن أهدافها التوسعية، ولم تخف عزمها عن تصدير الثورة الأمر الذي نظرت إليه تلك الدول على أنه تهديد لأمنها، ولم يتفحص من هذه النظرة مابداً من عداة الثورة الإيرانية للسوفيت، إذ إنها قامت ضد الشاه والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في آن واحد.

وقد تجسدت خطورة الثورة فيما صرح به آية الله الخميني عشية قيامها أن بإمكانه أن يحول الخليج إلى كرهة من النيران إن جرؤ أحد على المساس ببناءه^(٣). كما صدرت في الوقت نفسه تصريحات إيرانية غير رسمية تنطوي على تجديد المطالب الإيرانية على البحرين، وترددت أثناء في ديسمبر ١٩٨١ عن تدبير إيران لمؤامرة تهدف إلى قلب نظام الحكم في البحرين، وذلك رغم نفي إيران القاطع تورطها في هذا الشأن، فضلاً عن أن إيران أدبت من قبل المملكة العربية السعودية إشاعتها الاضطرابات في موسم الحج، بل ويتدبير حادث الحرم المكي.

١- Mazher, A. Hameed, op. cit., see Foreword by J. Sclesinger P. XI

٢- Sirriey, H., op. cit., P. 48

٣- محمد حسين ميكل: مرجع سبق ذكره ص ٢٥١.

وليس من شك في أن تداعيات الأحداث في الخليج على هذا النحو إضافة إلى المهانة التي لحقت بالولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمة الرهائن الأمريكية في نوفمبر ١٩٧٩ أثبتت للولايات المتحدة أن نفوذها لم يعد مطلقاً، وأن تعهداتها بأمن الخليج لم تعد تكفي وحدها لضمان الاستقرار، فضلاً عن ذلك أكد التدخل السوفيتي في أفغانستان أن الاتحاد السوفيتي لن يتردد إذا ما استدعى الأمر في إرسال قوات عسكرية خارج حدوده، وخاصة بعد أن كشف تدخله في أفغانستان عن أنه يمتلك قوة عسكرية أحسن إعدادها منذ عام ١٩٧٥ للقيام بالمهام الخاصة التي توكل إليها^(١).

وبهنا من تداعيات تلك الأحداث أنها أدت بشكل قاطع إلى سقوط مبدأ نيكسون في منطقة الخليج، وبالتالي كان لابد للولايات المتحدة أن تبحث عن وسيلة أخرى لحفظ الأمن أو بصفة أكثر تحديداً البحث عن بديل يستطيع أن يقوم بنفس الدور الذي كان يقوم به الشاه، وبصد ذلك رشحت الدوائر الأمريكية المعنية كلاً من المملكة العربية السعودية وباكستان. غير أن المملكة العربية السعودية تقاعست عن الاستجابة للسياسة الأمريكية لما يعنيه ذلك من وجود قواعد عسكرية أمريكية داخل أراضيها نظراً لحساسية مركزها الديني، فضلاً عن أن العلاقات الأمريكية السعودية لم تكن على مايرام، بل يمكن القول أنه قد أصابها الكثير من عوامل التوتر نتيجة موقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل في كثير من القضايا العربية وبسبب مشاركتها الكاملة في اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية مع إسرائيل ١٩٧٩. ومن ثم كثفت الولايات المتحدة جهودها مع باكستان التي منحتها على عهد إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان معونة عسكرية واقتصادية ضخمة بلغت ٣,٢ بليون من الدولارات، وأقامت في أراضيها خمس محطات للمراقبة الإلكترونية وذلك للتعرف على تحركات السفن المارة في الخليج العربي والمحيط الهندي^(٢).

١- عبد الله الأشعل: الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، الرياض ١٩٨٣، ص ٧٨.

٢- خليل مراد: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣ - ٤٤.

ومما يذكر أيضاً أن الولايات المتحدة قدمت صفقة تسليح إلى مصر في عام ١٩٨٠ وصلت إلى ثمانية بلايين من الدولارات. وعلى الرغم من تلك المساعدات الكبيرة التي قدمتها الولايات المتحدة إلا أنها كانت تدرك جيداً أن تلك البدائل ليست كافية، ولم يكن أمامها من سبيل سوى الاعتماد على نفسها أكثر من الاعتماد على قوى إقليمية جديدة أو قوى مجاورة، ومن ثم سارعت بتطوير قاعدة دايجو جارسيا، واعتمدت لها أكثر من مليار من الدولارات بهدف تعزيز التسهيلات البحرية والجوية وتأكيد الوجود الأمريكي القوي بها^(١). كما بادرت بعقد اتفاقيات عسكرية للحصول على مزيد من القواعد العسكرية والتسهيلات البحرية، حيث وقعت في ٤ يونيو ١٩٨٠ اتفاقية مع سلطنة عمان أتاحت لها استخدام قاعدتي صلالة ومصيصة لقواتها الجوية وقاعدتي البب ومسقط لقواتها البحرية والجوية. وفي ٢٦ يونيو من العام نفسه عقدت اتفاقيتين أخريين مع كينيا والصومال أتاحتا لها إقامة قواعد بحرية وجوية في أراضي كل من الدولتين^(٢).

وبالإضافة إلى ذلك أعلنت الولايات المتحدة أنها على أهبة الاستعداد لاحتلال منابع النفط في الخليج، وكان ذلك على أثر الأحداث المتوالية التي أدت إلى قفزة سريعة في أسعار النفط، والتي كان من شأنها أن تلحق أضراراً باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى^(٣). وهكذا ظهر واضحاً منذ عام ١٩٧٩ أن الولايات المتحدة أخذت تلعب دوراً أكثر فاعلية من ذلك الدور غير المباشر الذي كانت تقوم به خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩، التي طبق فيها مبدأ نيكسون^(٤).

ولعل من أبرز الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة على أثر التدخل السوفيتي في أفغانستان أن بادرت على الفور بإرسال وحدات بحرية من الأسطول الأمريكي السابع المرابط في المحيط الهادي، ومن الأسطول السادس المرابط في

1. Ambreasyan, Ruben, N., op. cit., pp. 62-63.

2. Ibid., pp. 78 - 79.

3. Halliday, Fred, op. cit., P. 48.

4. Newsam, David, United States Policy towards the Gulf, CCAS, London 1981, P. 63.

البحر المتوسط ، إلى المحيط الهندي وبحر العرب في دوريات مستمرة ومتلاحقة . كما طرحت من خلال سلطنة عمان مشروعا لتشكيل قوة بحرية مشتركة من الولايات المتحدة وبعض الدول العربية والخليجية لحماية مضيق هرمز ، غير أن هذا المشروع لم يجد قبولا في دول المنطقة كما وجد معارضة شديدة من العراق ، ومن ثم اتجهت الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها الفعلي في مياه الخليج ، واستغلت أزمة الرهائن الأمريكية لكي ترسل قوة بحرية ضخمة كانت تشكل من ١٨٠٠ مقاتل من سلاح البحرية الأمريكية وذلك على متن إحدى وعشرين سفينة حربية من بينها حاملتان للطائرات ، وقد وصفت هذه القوة في تقارير بعض المراقبين العسكريين بأنها كانت أكبر قوة بحرية تصل إلى الخليج منذ الحرب العالمية الثانية^(١) .

وليس من شك أيضا أن التدخل السوفيتي في أفغانستان قدم للحكومة وشنجن المبررات الكافية لتأكيد وجودها المكثف في كل من الخليج العربي والجزء الغربي من المحيط الهندي . كما قامت أجهزة المخابرات وبعثات الاستطلاع الأمريكية بدور نشط في المنطقة وما فتئت الدوائر الأمريكية تردد بأن السوفيت أصبحوا يشكلون خطرا داهما على المصالح الأمريكية وأنهم يسعون إلى الاستحواذ على نفط الخليج وإعاقة إمداداته إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، وأنهم سوف يتجهون بتحركاتهم إلى مياه الخليج سواء عن طريق العراق أم من قواعدهم الجديدة التي أقاموها في أفغانستان ، فضلا عما سيتيح لهم التدخل في أفغانستان من فرصة السيطرة على إقليم بلونستان في باكستان ، ومن ثم التطلع إلى الدول العربية في الخليج^(٢) .

وقد عزز من عوامل القلق لدى دول الخليج العربية ما عمدت إليه بعض التقارير الأمريكية من إظهار الاتحاد السوفيتي بذلك المظهر العدواني ، ويمكن الإشارة بصدد ذلك إلى تقرير برجنسكي أحد المسؤولين عن الأمن القومي الأمريكي الذي أكد أن السوفيت يتطلعون إلى نفط الخليج^(٣) .

١- خليل مراد : مرجع سبق ذكره ص ٤١ .

٢- Mazher, A., Hameed, op. cit., pp. 15 - 16 .

٣- صلاح العقاد : مرجع سبق ذكره ص ٤٥٨ .

وقد يكون صحيحاً أن الاتحاد السوفيتي كان من المتوقع له خلال عقد الثمانينيات أن يتوقف عن أن يكون مصدراً للنفط ويتحول بالتالي إلى مستورد له مما يعني ضعف سيطرته على دول شرق أوروبا التي تعتمد عليه اعتماداً كبيراً في مواردها النفطية، كما أشارت إلى ذلك بعثة الكونغرس الأمريكي برئاسة السيناتور برادلي Bradley في عام ١٩٨١^(١)، ومن ثم كان لا بد له من التحرك إلى الخليج لضمان موارد نفطية جديدة يستطيع بواسطتها تعزيز سيطرته السياسية والاقتصادية على تلك الدول^(٢).

ولكن الواقع أن معظم ما أثير في ذلك الوقت عن التحركات السوفيتية كان يحمل طابع المغالاة إلى حد كبير، ولم يكن إلا محاولة منعمدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لترويع الأنظمة الخليجية بالخطر الذي يمكن أن يتهددها من الاتحاد السوفيتي الذي لن يسأبه بالسلوك الدولي، وأن هناك مخططات من جانبه لتطويق الخليج والإطاحة بالأنظمة الحاكمة، وإيجاد أنظمة راديكالية موالية له^(٣). يضاف إلى ذلك أن الحرب العراقية الإيرانية سوف تؤدي إلى إنهالك كل من العراق وإيران، ومن شأن ذلك زيادة فرصة اختراق الاتحاد السوفيتي لأي منهما أو كليهما. وعلى ضوء تلك الاعتبارات أكد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر صراحة ارتباط الأمن الخليجي بالأمن القومي الأمريكي^(٤)، وكان ذلك في رسالته الشهيرة التي ألقاها في الكونغرس في ٢١ يناير ١٩٨٠ بعد شهر واحد من التدخل السوفيتي في أفغانستان، والتي تضمنت مجموعة من المبادئ التي تتيح للولايات المتحدة الأمريكية التحرك السريع لمواجهة الاتحاد السوفيتي في معركة التنافس القائمة بين الدولتين^(٥).

١- عن تقرير البعثات ولجان التحقيق الأمريكية والسياسة الجديدة التي وضعت للخليج في بداية الثمانينيات يمكن الرجوع في ذلك إلى:

United States Congress, United States and Policies towards the Persian Gulf, Washington D.C. 1981

٢- انظر بصدد ذلك الكلمة التي ألقاها الشيخ أحمد ذكي البستاني وزير النفط في المملكة العربية السعودية في ١٦ أبريل ١٩٨٠ في جامعة الملك عبد العزيز بجدة: Mansfield, Peter, op. cit., P. 257

Bulloch, J., op. cit., P. 67-٣

Mazher, A., op. cit., see Preface P. XIII-١

٥- (غير شكر): السياسة الأمريكية في الخليج العربي - إصدار معهد الإنماء العربي - برنامج الدراسات السياسية والاستراتيجية، بيروت ١٩٨٢ من ص ٥ - ٦.

وقد حدد الرئيس الأمريكى فى رسالته هذه اتجاهها جديدا فى السياسة الأمريكية فيما يتعلق بمنطقة الخليج صار يعرف بمبدأ كارتر Carter Doctrine الذى جاء واضحا وصريحا من حيث نصه على "إن أية محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها باعتبارها انتهاكا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ومثل هذا الانتهاك سوف يقاوم بكل الوسائل اللازمة بما فى ذلك استخدام القوة العسكرية"^(١).

ومن المقارقات التى تلفت النظر أن هذا المبدأ يذكرنا بتصريح اللورد لانزدون وزير الخارجية البريطانية الذى ألقاه فى مجلس اللوردات فى ٥ مايو ١٩٠٣، حين كانت بريطانيا فى أوائل القرن الحالى تتعرض لمنافسات دولية فى الخليج، وكان تصريح لانزدون يحتوى تقريبا على نفس العبارات التى ظهرت فى مبدأ كارتر من حيث قصر النفوذ فى الخليج على بريطانيا وحدها، ومن ثم اعتبره كثير من الباحثين بمثابة مبدأ مونرو فى الخليج. ولم يختلف تصريح اللورد لانزدون عن مبدأ كارتر سوى أن الأول كان يتصدى للمنافسة التى واجهتها بريطانيا من قبل ألمانيا وروسيا وفرنسا بينما كان مبدأ كارتر يركز بصفة خاصة على الاتحاد السوفيتى^(٢).

ويمكن اعتبار صدور مبدأ كارتر بمثابة بداية لمرحلة جديدة فى السياسة الأمريكية تختلف جذريا عن سياستها خلال الحقبة التى أعقبت الحروب الفيتنامية، وبمعنى آخر أن إعلان مبدأ كارتر كان يعنى سقوط مبدأ نيكسون الذى كان يقوم على تخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل العسكرى المباشر^(٣)، وبالتالي

١- "An attempt by any outside force to gain control of the Persian Gulf region will be regarded as an assault on the vital interest of the United States of America and such an assault will be repelled by any means necessary including military force", see United States Congress, United States and Policies towards the Persian Gulf, Washington, 1981 see also Mazher, A., op. cit., P. XIII and Bulloch, J., op. cit., P. 68

٢- جمال زكريا فاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤، جامعة عين شمس ١٩٦٦ ص ٤٠٧ - ٤٠٨.

٣- زهير شكري: مرجع سبق ذكره، ص ٦.



فإن مبدأ كارتر عاد من جديد إلى مبدأ أيزنهاور ١٩٥٧، وإن كان من الملاحظ أن مبدأ كارتر اتجه اتجاها أكثر تطرفا، فبينما كان مبدأ أيزنهاور يعرض مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لدول الشرق الأوسط في حالة طلبها تلك المساعدة بما فيها المساعدة العسكرية، كان مبدأ كارتر يذهب صراحة إلى تدخل الولايات المتحدة عسكريا في الخليج دون انتظار لطلب إليها.

ويفهم من العبارات المتشددة التي جاءت في مبدأ كارتر أنها كانت محاولة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية للمحافظة على نفوذها في الخليج، بعد أن أوشك هذا النفوذ على الانهيار إزاء التطورات السريعة التي حدثت في المنطقة في نهاية حقبة السبعينيات ومشارف حقبة الثمانينيات. ومنذ ذلك الوقت بدأ التركيز على مصطلح أمن الخليج والذي اختلف مفهومه بطبيعة النظرية إليه سواء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي أو من الدول الإقليمية والمحلية في الخليج.

كان الأمن الخليجي يعنى في نظر الولايات المتحدة المحافظة على مصالحها الاقتصادية والوقوف ضد الاتحاد السوفيتي ومنع العرب، كما يرى ذلك بعض الباحثين، من استخدام النفط كسلاح سياسي أو سلاح اقتصادي يخدم التنمية أو التحرر من التبعية الاقتصادية للعالم الغربي^(١).

وتطبيقا عمليا لمبدأ كارتر قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسلسلة من التحركات العسكرية كانت تهدف ليس فقط إلى تحذير الاتحاد السوفيتي من خطورة اقترابه من الخليج، وإنما التأكيد بأن لديها القوة الكافية لمنع ذلك، حيث لم تكف تقضى أكثر من بضعة أسابيع على صدور مبدأ كارتر حتى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى وجه التحديد في مارس ١٩٨٠ عن تشكيل قوة الانتشار السريع^(٢) R.D.F. التي تكونت من ١٠٠.٠٠٠ مقاتل لم يلبث أن ازداد

١- المرجع السابق، ص ٩.

٢- Rapid Deployment Force.

ولمزيد من التفاصيل انظر جفرى ويكورد - قوة الانتشار السريع، التدخل العسكري الأمريكي في الخليج العربي، ترجمة مرتضى باقر - مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة ١٩٨٣.



عندها مع بداية الحرب العراقية الإيرانية. وقد وضعت تلك القوة تحت القيادة الأمريكية المركزية^(١) - "الكونكوم" CENCOM - وحددت مهامها التي تفضى بالتدخل العسكري في منطقة الخليج أو في المناطق المجاورة له في حالة الضرورة^(٢).

ولما كانت هذه القوة مدربة خصيصا على حرب الصحراء فإن ذلك جعل بعض الباحثين يعتقدون أن تشكيلها كان بمثابة إعداد بعيد المدى للتدخل العسكري الأمريكي خلال أزمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١، وبمعنى آخر أنه قد أعد لعملية عاصفة الصحراء قبل عشر سنوات على الأقل من وقوعها.

أثار تشكيل قوة الانتشار السريع ردود فعل قوية في الأوساط العربية بصفة عامة وفي الأوساط الخليجية بصفة خاصة، ومع ذلك فقد كان واضحا أن دول الخليج العربية إزاء ما كانت تستشعره من أخطار أمنية مهددة لها كانت تريد تحميل الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية الأمن في المنطقة على ألا يكون ذلك في صورة يبدو فيها تأييدها للسياسة الأمريكية^(٣).

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت أن تخلق الانطباع بأن تشكيل قوة الانتشار السريع كان ردا على التدخل السوفيتي في أفغانستان فإن الحقيقة أن إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر كانت قد خططت لإنشاء تلك القوة منذ عام ١٩٧٧ أي قبل سنتين من التدخل السوفيتي، غير أنها استغلت فرصة هذا التدخل للإعلان عن تشكيل تلك القوة. وقد كشفت عن تلك الحقيقة مجلة نيوزويك الأمريكية^(٤)، التي ذكرت أن فكرة تشكيل قوة الانتشار السريع ظهرت في الأوساط العسكرية الأمريكية حين أصدر

Central Command-١

Hanks, Robert. The United States Policy towards the Arabian Gulf. Center for Contemporary Arab Studies, London 1981 pp 49 - 51

Bulloch, John, op. cit., P. 68 -٢

Newsweek 14 th July 1980 -٤



الرئيس جيمى كارتر أمره الرئاسى فى أغسطس ١٩٧٧ بتشكيل قوة عسكرية قادرة على التحرك السريع دون سحب القوات العسكرية الأمريكية من مناطقها التقليدية فى أوروبا وآسيا^(١). وبالتالي فإن تأسيس تلك القوة كان يرتبط إلى حد كبير بالأوضاع الأمنية غير المستقرة فى منطقة الخليج، وهى أوضاع اعتبرت أن الولايات المتحدة مهددة لتدفق النفط، وبمعنى آخر أن تشكيل قوة الانتشار السريع كان يهدف بالدرجة الأولى إلى مواجهة الاضطرابات الإقليمية والمحلية فى المنطقة أكثر من كونها قد أنشئت أساساً لمواجهة التدخل السوفيتى فى أفغانستان، وترتبط تلك الاضطرابات بالصراع الإيرانى العراقى على حقوق السيادة على شط العرب، والخلافات بين قطر والبحرين حول ملكية الزبارة أو السيادة على جزر حوار، والخلافات التى كانت قائمة بين الكويت والعراق على الحدود البرية والبحرية الموصلة إلى ميناء أم قصر، فضلاً عن المشكلات الحدودية الأخرى التى كانت تهدد الأمن والاستقرار فى المنطقة. ولذلك لم يكن من المستغرب أن توجه انتقادات شديدة إلى تلك القوات وأنها لم تشكل لمواجهة السوفيت بقدر ما شكلت بهدف تأمين موارد النفط^(٢).

ورداً على التحركات الأمريكية حاول الاتحاد السوفيتى توثيق علاقته بدول الخليج العربية وإقامة علاقات دبلوماسية معها، ومن أجل توثيق تلك العلاقات أخذ يخفف من حدة حماسه للأنظمة اليسارية؛ فى الوقت الذى كانت فيه الحركات اليسارية قد انحسرت أو قمعت فى منطقة الخليج، وأظهر تضامنه مع دول الخليج العربية فيما كانت تردده بأن ثرواتها ملك لها وأمنها هو مسئوليتها. ومن أجل ذلك بادر الاتحاد السوفيتى بإعلان أهمية تحقيق الاستقرار والسلام فى الخليج العربى والمحيط الهندى، وينصوى هذا الإعلان على مبادئ خمسة طبقاً لما وردت فى الخطاب الذى ألقاه ليونيد بريجنيف فى البرلمان الهندى فى ديسمبر ١٩٨٠،

Andreasyan, R.N., op. cit., P. 62

Stanier, Thomas, The Political Uses of Arab Oil, Arab Research Center, London 1980

والذى دعا فيه إلى تقييد منطقة الخليج والمحيط الهندي، وتعهد الدول المعنية بعدم الاعتماد على منابع النفط باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، كما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم إقامة قواعد عسكرية فى المنطقة أو فى الجزر القريبة منها، واحترام وضع عدم الانحياز الذى اختارته دول وشعوب المنطقة، وعدم جرها إلى أحلاف عسكرية، مع احترام حقوق السيادة لتلك الدول على مواردها الطبيعية بما فيها النفط، وتوثيق العلاقات وتطوير التعاون فيما بينها، وعدم إيجاد عقبات أمام التبادل التجارى المشروع، أو إعاقة الطرق البحرية التى تربط المنطقة بالعالم الخارجى^(١).

وعلى الرغم من أهمية وجاذبية المبادئ التى أعلنتها بريجنيف إلا أنها لم تلق استجابة من كثير من دول المنطقة بسبب استمرارية الوجود السوفيتى فى أفغانستان، يضاف إلى ذلك ما كانت تشنه الدوائر الأمريكية من هجوم عنيف على الاتحاد السوفيتى، والذى وصل إلى الحد الذى طالبت فيه وسائل الإعلام الأمريكية بضرورة القيام بتحركات عسكرية ضد السوفيت الذين أصبح فى وسعهم إعاقة الملاحة فى مضيق هرمز وما سوف يترتب على ذلك من تعرض العالم الغربى لأضرار فادحة^(٢).

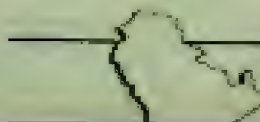
وحقيقة الأمر أن استغلال الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل السوفيتى فى أفغانستان أو احتمال تهديد الملاحة فى مضيق هرمز لم يكن إلا من قبيل المبررات التى استهدفت بها الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد وجودها العسكرى فى الخليج، وبصدد ذلك يرى أحد الباحثين أن القوات السوفيتية لم تقم بغزو أفغانستان كما صورت ذلك وسائل الإعلام الأمريكية، وإنما وصلت إلى هناك استجابة لطلب حكومتها واستنادا إلى معاهدة الصداقة والتعاون التى كانت قائمة بين موسكو وكابلون والتى وقعت فى عام ١٩٧٨. كما أن وصول القوات السوفيتية إلى أفغانستان لم يكن يتعارض من الناحية الدولية مع المادة الحادية والخمسين من ميثاق

١- عبد الله بشارة يعقوب: مجلس التعاون، السيرة والتحديات، إصدار مجلس التعاون لدول الخليج العربية -

الإمانة العامة - الطبعة الثانية، الرياض ١٩٨٩ من ص ٥٦ - ٥٨.

٢- عن أهمية مضيق هرمز وخطورة إعاقة الملاحة فيه انظر:

٢- Ramazani, R.K., The Persian Gulf and the Strait of Hormuz, Rijn and Noordhoff, 1979.



الأمم المتحدة والخاصة بحق الدولة أن تلجأ إلى مساعدة دولة أو دول أخرى للدفاع عن نفسها. ومن ناحية أخرى يرى بعض المحللين ومن بينهم الكاتب السياسي أندرياسيان Andreasyan أنه ليس صحيحاً أن يكون التدخل السوفيتي في أفغانستان يهدف إلى وصول السوفيت للبحار الدافئة، أو السيطرة على مضيق هرمز، وذلك بحكم طول المسافة بين الحدود الجنوبية لأفغانستان ومضيق هرمز، كما يستند أولئك المحللون في تعزيز رؤيتهم هذه إلى التقرير الذي وضعته لجنة خاصة مشكلة من قبل مجلس العموم البريطاني بعد عدة أشهر من التدخل السوفيتي في أفغانستان والتي وصلت في تقريرها إلى نتيجة مؤداها أنه ليس للاتحاد السوفيتي أية نوايا للتدخل العسكري في منطقة الخليج، بل أكد التقرير صراحة أن الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفيتي هي المسؤولة عن التوتر وعوامل القلق في المنطقة (١).

أعلنت دول الخليج العربية رفضها القاطع للسياسة الأمريكية التي هددت أكثر من مرة بالتدخل العسكري لتأمين مصادر النفط، كما اعترضت تلك الدول أيضاً على إنشاء قوة التدخل السريع، وتوالت التصريحات الرسمية الصادرة عن حكومات تلك الدول بأن أمن الخليج يخص دوله وشعبه، كما لم تبد في نفس الوقت ترحيبها بمشروع بريجنيف للسلام. وباستثناء البحرين وسلطنة عمان اللتين سمحتا للولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قواعد عسكرية لتدعيم قوة الانتشار السريع، فإن الولايات المتحدة لم تجد تجاوباً من دول الخليج الأخرى، حيث وقفت إيران موقفاً مشدداً من الولايات المتحدة الأمريكية إذ كانت تنظر إلى الخليج باعتبارها منطقة نفوذ حيوية لها، وذلك على عكس العراق الذي كان يبنى مفهومه لأمن الخليج على حمايته من الاطماع الإيرانية ومن السيطرة الغربية. وقد وجد النظام البعثي في العراق أن خير وسيلة لتحقيق ذلك هو نشر أيديولوجية البعث بين سكان الخليج، وحينما لم يجد استجابة لتلك الأيديولوجية بدأ في محاولاته للتدخل السلمي في المنطقة، وذلك بإيقاده أكبر عدد من العراقيين للعمل في دول الخليج العربية (٢).

Arab Research Center, Oil and Security in the Arabian Gulf, London 1981 see Andreasyan, R.N., Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf, pp. 66-67.

٢- صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

أما عن دول المواجهة العربية مع إسرائيل فكانت ترى أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، بمعنى أنه يتعين الاستفادة من الثروة النفطية التي تتمتع بها دول الخليج العربية لخدمة القضايا العربية وعلى رأسها النزاع العربي الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بدول الخليج العربية فإنها لم تنفق في مواقفها بالنسبة لأمن الخليج، فبرغم اتفاقها على أن أمن الخليج يعني الحفاظ على أوضاعها السياسية إلا أنها اختلفت فيما يتعلق بمفهوم الأمن بصفة عامة، إذ كانت قطر ترى أنه ينبغي حل المشكلات القائمة بين دول الخليج العربية قبل التفكير في منع الدول الكبرى من التصارع حول مياه الخليج، وبالتالي فإن أمن الخليج لن يتحقق إلا بإصلاح البيت من الداخل، وكان ذلك في إشارة واضحة إلى خلافاتها مع البحرين، فضلا عن الخلافات القائمة على ترسيم الحدود بين الكويت والعراق وبين الكويت والسعودية على بعض الجزر الواقعة على نقاط الحدود البحرية، والخلافات بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بل والخلافات الحدودية بين بعض الإمارات المكونة لدولة الإمارات العربية ذاتها، بينما ركزت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية على أن إسرائيل تأتي في مقدمة الأخطار التي تهدد الأمن الخليجي، وأن هناك ارتباطا وثيقا بين أمن المنطقة وشكل التسوية بين العرب وإسرائيل، ومن ثم عرضت المملكة العربية السعودية مبادرة الملك فهد للسلام بهدف تسوية النزاع العربي الإسرائيلي لما سوف تنعكس عليه تلك التسوية إيجابيا على أوضاع الأمن في الخليج^(١).

ومن ناحية أخرى كانت المملكة العربية السعودية تنظر إلى الوجود السوفيتي في أفغانستان باعتباره بشكل تهديدا لأمن الخليج^(٢). وعلى الرغم من ذلك فقد صدرت العديد من التصريحات الرسمية السعودية التي تؤكد أنها قادرة على حماية أمنها ومصالحها وأنها ضد منح أية قواعد أو تسهيلات عسكرية في أراضيها.

١- عبد الله الأشعل - مرجع سبق ذكره ص ٩٠.

٢- زهير شكر: مرجع سبق ذكره ص ٢٥٤.

أما الكويت فقد أكد وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد في فبراير ١٩٨٠ أنه لا يجد أساساً أو سبباً مقنعاً للإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الأحداث التي وقعت في أفغانستان ليس لها أدنى صلة بمنطقة الخليج، وعلى عكس ما نشيعه الدوائر الأمريكية فإن السوفيت لن يتجهوا إلى الخليج، وبالتالي فإن تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم قوتها البحرية في الخليج والبحر العربي والمحيط الهندي لا هدف له سوى ممارسة الضغط على دول الخليج العربية حتى لا ترفع أسعار نفطها، وتبادر بمنح تسهيلات وقواعد عسكرية للقوات البحرية والجوية الأمريكية، وأن ما تردده الولايات المتحدة من أن نفط الخليج يشكل أهمية حيوية وإستراتيجية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي إنما هو من قبيل التصريحات غير السليمة والخاطئة لأن نفط المنطقة ملك لدولها ولشعوبها وليس ملكاً للأمريكيين^(١).

وإلى جانب ذلك أدت الإجراءات الأمريكية الخاصة بإنشاء قوات التدخل السريع إلى حدوث ردود فعل في كثير من الدول العربية حيث صدرت العديد من التصريحات التي غلب عليها طابع الحماس وخاصة في العراق وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، إذ هددت سوريا على لسان وزير خارجيتها عبد الحليم خدام بأنه سوف يتم تدمير آبار النفط في الخليج إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على أي عمل عسكري مما سيؤدي إلى انهيار اقتصاداتها واقتصاديات حلفائها. كما صرح ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بأنه إذا ما حاولت الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط في دول الخليج العربية فإن الفلسطينيين المقيمين في تلك الدول سوف يدمرون تلك الآبار حتى لا تقع في أيدي الأمريكيين، وأن سياسة كارتر سوف تؤدي إلى جلب الدمار إلى المنطقة ، وإلى عواقب سيئة لا يعرف مداها^(٢).

١- جريدة النهار - بيروت ١٧/٧/١٩٨٠.

٢- خليل مراد: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

كان ينتقص من توثيق العلاقات العربية الأمريكية استمرار التأييد الأمريكي لإسرائيل كما أن معظم دول الخليج العربية لم تكن تشارك الولايات المتحدة الأمريكية القلق من الوجود السوفيتي في أفغانستان^(١)، وكانت ترى أن الخطر ينبعث من الدول الإقليمية المجاورة لها وخاصة بعد أن فشلت محاولاتها في التقارب مع النظام الإيراني الإسلامي. إذ لم تجد أي تشجيع من خلال تصريحات الخوميني أو المسؤولين الإيرانيين، فضلا عن أن إيران الإسلامية لم تقم بإعادة الجزر التي استولى عليها النظام الإيراني السابق إلى أصحابها العرب. ولم تجد دول الخليج العربية سوى الاعتماد على جهودها الذاتية لتحقيق أمنها ومن ثم عقد حكام الخليج اجتماعا في القاعدة السعودية خميس مشيط الواقعة على الحدود السعودية اليمنية حيث دارت مشاورات حول كيفية تحقيق الأمن في المنطقة. وعلى الرغم من أن العراق دعى لحضور جانب من الاجتماعات إلا أنه دعى كمراقب وليس بصفته شريكا، إذ كانت دول الخليج تفضل اتخاذ إجراءاتها الأمنية في غياب العراق^(٢)، الذي لم يلبث أن اشتبك مع النظام الإيراني الإسلامي في حرب استمرت ثماني سنوات، وأدى انشغال العراق وإيران في تلك الحرب إلى إخلاء الساحة الخليجية من مزاحمة هاتين القوتين عما ترك المجال مفتوحا لكي تعلن دول الخليج العربية بما فيها المملكة العربية السعودية نظاما للتعاون الإقليمي فيما بينها، والذي تمخض عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أعلن عن قيامه في مايو ١٩٨١.

غير أن تداعيات الأحداث في المنطقة لم تلبث أن أكدت لتلك الدول صعوبة الاعتماد على قوتها الذاتية نتيجة الانتصارات التي حققتها إيران على العراق في عام ١٩٨٢، وما تبعها من ضغوط من قبل النظام الإيراني أدت إلى عرقلة اتجاه دولة الإمارات العربية المتحدة في التعاون مع غيرها من دول الخليج العربية في التنسيق العسكري، كما منعت الكويت من توقيع معاهدة أمنية مع المملكة العربية السعودية^(٣). ومع تقدم سير الحرب العراقية الإيرانية اتجهت دول الخليج العربية

١- عبد الله الأشعل: مرجع سبق ذكره ص ٩٠.

٢- محمد حسنين هيكل: مرجع سبق ذكره ص ٢٦٠ - ٢٦٤.

٣- Mazher, A. Hameed, op. cit., P. 85.

إلى تقديم دعمها ومساندتها للعراق مراعية في ذلك تحقيق التوازن الإستراتيجي بين طرفي الحرب، وساعية في الوقت نفسه إلى حصر نطاقها ومنع امتدادها، وبالتالي فليس هناك ما يدعو تلك الدول إلى التندم على المساعدات التي قدمتها للعراق منذ عام ١٩٨٢ إذ إن صيانة التوازن بين الدولتين كان لمصلحة الأمن في المنطقة^(١).

ويمكننا أن نعرض في ذلك السياق إلى ما توقعه أحد الباحثين في دراسة له بعنوان «أمن الخليج في الثمانينيات» نشرت في عام ١٩٨٤ في أنه إذا انتصرت إيران في الحرب فسوف تشكل خطراً على البحرين، أما إذا انتصر العراق فيشكل خطراً على الكويت، إذ أن هاتين الدولتين الإقليميتين - العراق وإيران - تتطلعان إلى تحقيق مجال حيوي لهما على حساب دول الخليج العربية، وتحقق ما توقعه ذلك الباحث فيما يتعلق بالعراق والكويت^(٢).

ومع ذلك فإن اتجاه دول الخليج العربية إلى مراعاة التوازن بين الدولتين المتحاربتين أدى إلى اتهام إيران لها بمساعدة العراق؛ في الوقت الذي اتهم فيه العراق تلك الدول بأنها لم تقدم له المساندة الكافية في معركة اعتقد قادة النظام العراقي بأنها ليست معركة عراقية فحسب، ولكنها معركة تهم العرب بصفة عامة ودول الخليج العربي بصفة خاصة^(٣). على حين جاءت التصريحات الإيرانية على لسان كل من خامنئي رئيس إيران وهاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان مندهة بمواقف دول الخليج العربية إزاء إيران، حيث أكد رافسنجاني صراحة في أغسطس ١٩٨٦ أن تلك الدول قد تواطأت مع العراق، وأن إيران ستمارس حقها في التصرف بحزم ضد هذه الدول، وذلك بإغلاق مضيق هرمز لمنع عبور سفنها وناقلاتها وإعاقة ملاحتها.

١- Darius, Robert, G., Gulf Security in the 1980's, Stanford University, California 1984.

P. 121

Mazher, A., Hameed., op. cit., P. 43-٤٢

٢- محمد السيد سعيد: أفاق تطور مجلس التعاون الخليجي، الفلسفة والاداءات المستقبلية، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجي - جامعة الكويت ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٩٣.

وكان من الطبيعي أن تنعكس تلك التهديدات على الولايات المتحدة الأمريكية حيث صرح قائد البحرية الأمريكية لقوة دفاع الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة ستتدخل عسكرياً في حالة إغلاق إيران لمضيق هرمز. كما استنكرت دول الخليج العربية التهديدات الإيرانية بإغلاق المضيق الذي يمد العالم بما يصل إلى ٦٠٪ من الموارد النفطية^(١)، فضلاً عن أنه النفذ الرئيسي للأسلحة التي تصدرها الدول الصناعية إلى دول الخليج العربية إلى جانب احتياجاتها الأخرى من السلع الضرورية وغير الضرورية التي تأتيناها عبر المضيق، ومن ثم فإن إعاقة الملاحة في ذلك الممر الحيوي تعني الكثير من العزلة والمتاعب.

أعلنت دول الخليج العربية في المؤتمرات الوزارية التي عقدتها من خلال مجلس التعاون استعدادها مجتمعة لمواجهة كل ما يهدد مصالحها^(٢). ويمكن القول أن التهديدات التي تعرضت لها تلك الدول كانت عاملاً من عوامل التنسيق فيما بينها، وبصد ذلك بادرت سلطنة عمان باتخاذ إجراءات لحماية الجزء العماني من مضيق هرمز بإقامة تحصينات عسكرية فيه مستفيدة من المبالغ المالية التي خصصتها دول الخليج العربية والتي بلغت ١٥٠ مليون دولار أمريكي. كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتوسعة وتحديث ميناء خورفكان الواقع في إمارة الفجيرة والمطل على خليج عمان لاستخدامه من قبل دول الخليج العربية في حالة تعذر الملاحة في مضيق هرمز^(٣).

وليس من شك في أن دول الخليج العربية عانت كثيراً من الحرب العراقية الإيرانية حين اتجهت إيران اتجاهاً معادياً لها لمساندتها العراق، وذلك بمحاولة إثارة بعض العناصر المتطرفة، حتى أن البحرين كشفت في ديسمبر ١٩٨١ عن محاولة لقلب نظام الحكم فيها. كما تعرضت الكويت لثلاث داخلية، واستغلت إيران

١- صدقة يحيى فاضل: دول مجلس التعاون وسبل تفادي خطر إعاقة الملاحة في مضيق هرمز، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٦ ص ١٦٨.

٢- انظر البيان الختامي للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي المتخذ في أنها بالملكمة العربية السعودية - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٦ ص ١٦٢.

٣- صدقة يحيى فاضل: مرجع سبق ذكره ص ١٦٨.

مواسم الحج لتوزيع المنشورات المؤيدة للنظام الإيراني الإسلامي والمعادية للنظام السعودي، ووصل الأمر إلى حدوث بعض القلاقل التي ردت عليها السلطات السعودية بعملية قمع تعرض لها الحجاج الإيرانيين في عام ١٩٨٧. هذا بالإضافة إلى ما تعرضت له ناقلات النفط السعودية من اعتداءات إيرانية، وأخذت العلاقات السعودية الإيرانية في التوتر حتى وصلت إلى قطع السعودية العلاقات الدبلوماسية مع إيران في عام ١٩٨٨ مستذرة في ذلك إلى ما تعرضت له سفارتها في طهران من اعتداءات من قبل سلطات الأمن الإيرانية بما ترتب على ذلك من إعدام واثاقها ووقوع أضرار على دبلوماسيها^(١).

وكالت الكويت أكثر من المملكة العربية السعودية تعرضاً لخطر الحرب العراقية الإيرانية نتيجة قرب موقعها من ميادين القتال، وهو أمر اتضح في تعرض ناقلاتها بل وبعض مواقعها للقذائف الإيرانية، كما تعرضت الكويت في الوقت نفسه لسلسلة متصلة من عدم الاستقرار في أوضاعها الداخلية^(٢).

ومع ما تعرضت له دول الخليج العربية من ضغوط أمنية نتيجة الثورة الإيرانية وتداعيات الحرب العراقية الإيرانية، فإن موقف تلك الدول وإن حاول في بعض الأحيان أن يظهر بشكل متعاطف إلا أنه لم يكن متسقاً في كثير من الأحيان، حتى يمكن القول بأن الحرب العراقية الإيرانية كشفت من الناحية الواقعية عن هشاشة الوضع الأمني لتلك الدول مما دفعها إلى تبني فكرة مسئولية المجتمع الدولي في حماية أمن المنطقة. واتضح ذلك الموقف حين لجأت الكويت إلى الاستعانة بأعلام الدول الكبرى لرفعها على ناقلاتها من أجل الحفاظ على سلامة تدفق نفطها عبر مياه الخليج. وهكذا فتحت الحرب العراقية الإيرانية الباب على مصراعيه للحماية الدولية، وهو أمر أفادت منه الولايات المتحدة الأمريكية

١ - مذكرة حكومة المملكة العربية السعودية المسجلة إلى القائم بالأعمال الإيراني في الرياض حول قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والمؤرخة في ١٩٨٨/٤/٢٧. انظر العدد ٥٥ من مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

٢ - خطاب الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٧/٩/٢٤ - السياسة - الكويت ١٩٨٧/٩/٢٤.

وخاصة حين أكد الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ مرة أخرى ضعف القوة الذاتية للدول العربية الخليجية، رغم إهدار أموالها في صفقات الأسلحة، حيث سارعت الولايات المتحدة إلى التدخل في إطار التحالف الدولي والشرعية الدولية، ووجدت الفرصة سانحة لتأمين مصالحها في الخليج بعد أن كانت تسعى من أجل ذلك. ولعل عدم تنسج الولايات المتحدة الأمريكية للقوات العراقية بعد انسحابها من حرب الخليج حتى النهاية كان هدفه أن تستمر دول الخليج العربية في حاجة إلى مساندتها.

ومن المعروف أن الكويت كانت أولى دول الخليج العربية التي بادرت بالدخول في نطاق الاتفاقيات الدفاعية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم التوقيع في واشنطن في ٢٠ سبتمبر ١٩٩١ على اتفاقية دفاع أتاح للولايات المتحدة تخزين السلاح والمعدات الحربية في الكويت وإبقاء بعض الخبراء والفنيين الأمريكيين في الكويت للإشراف على مستودعات الأسلحة، فضلا عن منح القوات الجوية والبحرية الأمريكية التسهيلات اللازمة لاستخدام مياه الكويت وأجوائها وإجراء التدريبات المشتركة بين القوات الأمريكية والكويتية. وثلت البحرين ودول الخليج العربية الأخرى الكويت في عقد اتفاقيات مماثلة، بينما لم تستجب المملكة العربية السعودية لتوقيع مثل تلك الاتفاقيات، ولعل ذلك يرجع إلى تخرجها من استبقاء قوات أجنبية في أراضيها، وما يعنيه ذلك من حرج بالنسبة لوضعها الديني.

وهكذا أدى الغزو العراقي للكويت إلى إثارة مشكلة أمن الخليج بصورة أكثر إلحاحا، والتي نجمت عن الأخطار الإقليمية وضعف القدرة الذاتية وعدم فاعلية النظام الإقليمي العربي بأجهزته ومؤسساته. وعلى الرغم من محاولة بعض الدول العربية كمصر وسوريا تدعيم قوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، استنادا إلى إعلان دمشق الصادر في ٦ مارس ١٩٩١^(١)، إلا أن الاستجابة لم تكن

١ - ينص ميثاق دمشق على مشاركة قوات من مصر وسوريا في قوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل الدفاع عن المنطقة، ولم يحدد الميثاق حجم تلك القوات أو أسلحتها. كما نص على أن توسع دول المجلس في مقابل تلك المشاركة في القروض والاستثمارات في كلا الدولتين. انظر صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص ٤٦٦ - ٤٦٣.



واضح، وقد يكون ذلك مراعاة لإيران التي عارضت اشتراك قوات من خارج المنطقة في حماية الأمن الخليجي، وألحت على مشاركتها في أية ترتيبات أمنية توضع للمنطقة.

ومن المفارقات التي تلفت الانتباه أن دول الخليج العربية أعطت للاحتجاجات الإيرانية اعتباراً فيما يتعلق بميثاق دمشق، بينما لم تأخذ تلك الاحتجاجات في الاعتبار فيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية التي عقدها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد يكون ذلك راجعاً إلى أن تطبيق ميثاق دمشق يعني تواجد قوات عربية برية على عكس الوجود العسكري الأمريكي الذي يعتمد في الدرجة الأولى على القوة الجوية والبحرية.

وفي تقديرنا أن السياسة التي اتبعتها دول الخليج العربية في الاعتماد على الاتفاقيات الدفاعية، وإن كانت تتفق مع مصالحها الآنية في تلك المرحلة، إلا أنها لن تصلح على المدى البعيد لتكون مصدراً ثابتاً للأمن، ومن ثم يتعين على دول الخليج العربية أن تبحث عن صيغة أكثر مواءمة لتحقيق أمنها واستقرارها.

الفصل الثالث

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

التجمعات الاقتصادية والثقافية بين دول الخليج
العربية في السنوات السابقة لإنشاء المجلس -
الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بتأسيسه -
الأهداف والدوافع الرئيسية - النظام الأساسي
للمجلس - موقف الولايات المتحدة الأمريكية
والاتحاد السوفيتي - العراق وإيران - الرأي العام
العربي - الإنجازات التي حققها المجلس والعقبات
التي تعترض مسيرته .



برز مجلس التعاون لدول الخليج العربية كأحد التجمعات العربية الإقليمية في عالم اتسم بالمتغيرات الحادة وبروز تجمعات اقتصادية وسياسية كبيرة وانتهاء دور الكيانات الصغيرة التي لم يعد لها شأن في عالمنا المعاصر. ومن ثم فإن التجربة الخليجية تعد واحدة من التجارب الاتحادية والوحدوية التي مر بها العالم العربي في تاريخه الحديث والمعاصر^(١).

وعلى الرغم من أن المجلس قد تأسس في أوائل الثمانينيات فإنه من المعروف بداهة أن التنظيمات الدولية أو الإقليمية لا تنشأ فجأة أو من فراغ ولكنها تكون في العادة تعبيراً عن تفاعل مجموعة من العناصر المحلية والإقليمية والدولية التي تقود في النهاية إلى بلورة صيغة من صيغ التعاون ذات الملامح المحددة^(٢).

ويمكننا قياساً على ذلك أن نذهب في القول إلى أن فكرة تجمع دول الخليج العربية في إطار واحد بدأت خلال حقبة السبعينيات حين أدركت تلك الدول بعد استقلالها أهمية تجمعها كسبيل لبقيائها ولمواجهة التهديدات المحيطة بها، فضلاً عما يتيح لها ذلك التجمع من كيان أكثر قوة، وخاصة لما تتمتع به من موارد اقتصادية وطبيعية كبيرة، ولما تحتله من مركز إستراتيجي هام حيث تتميز بإطلالاتها البحرية على الخليج العربي وخليج عمان ومضيق هرمز والبحر الأحمر مما يسهل اتصالها بالعالم الخارجي اقتصادياً وحضارياً.

ومن نافلة القول الإشارة هنا إلى ما يجمع تلك الدول من خلفية تاريخية واحدة أو انحدر أبنائها من أصول واحدة، وقوة إحساسهم بالانتماء والمصير المشترك فضلاً عن اعتناقهم للدين الإسلامي وتحدثهم بلغة واحدة هي اللغة العربية

١ - يشار عادة إلى هذا التجمع بمجلس التعاون الخليجي ويرمز له اختصاراً بالمصطلح الإنجليزي Gulf Coop- eration Council - GCC وهذا التعبير لا يتسق مع طبيعة تكوين المجلس الذي لا يقسم إلى عضويته كلاً من العراق وإيران وعملاً دولتان خليجيتان، ومن ثم أقرنا استخدام تعبير مجلس التعاون لدول الخليج العربية استناداً لما جاء في النظام الأساسي للمجلس مع الأخذ في الاعتبار أن المجلس لا يقسم العراق وهي دولة عربية خليجية في عضويته.

٢ - جمال زكريا قاسم: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دوافع تأميمه ووقعه الدولي والإقليمي والعربي، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجي - جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣.

وما يجمع بينهم من قيم وتقاليد تصل إلى حد التطابق^(١)، مما يضيف على تجمعهم قوة في تماسكه وتجعله من أكثر التجمعات العربية امتزاجاً وتجانساً. غير أنه مع فاعلية تلك المفومات التي عنى النظام الأساسي للمجلس بالتركيز عليها فإن ذلك لا يقلل أيضاً من أهمية التركيز على المصالح المشتركة التي تضمن لذلك التجمع قوته واستمراريته^(٢)، هذا فضلاً عما يجمع تلك الدول من تشابه في الأنظمة السياسية الحاكمة وتركيزها على منطق الإصلاح والتطور^(٣).

لقد أثبت العديد من التساؤلات عن أسباب إنشاء المجلس، وصدرت الكتابات الأولى باللغتين العربية والإنجليزية تشير إلى أن إنشاء المجلس كان يهدف إلى حماية الأنظمة السياسية في دول الخليج العربية ضد الحركات الأصولية التي بدأت تحتاج الخليج بعد أن تعرضت المملكة العربية السعودية لحادث الحرم المكي في ديسمبر ١٩٧٩، كما تعرضت غيرها من دول الخليج العربية لاضطرابات داخلية وبالتالي فإن الثورة الإيرانية الإسلامية وتداعيات الحرب العراقية الإيرانية، فضلاً عن التدخل السوفيتي في أفغانستان كانت من العوامل الجاذبة لدول الخليج العربية على التجمع إذ إن وجود أكثر من ١٠٠.٠٠٠ سوفيتي في أفغانستان اعتبرته تلك الدول بمثابة تهديد لها، كما نظرت إلى مقترحات بريجنيف باعتبارها تدخلاً سوفيتياً تحت ستار نزع السلاح وتحييد المنطقة.

وتشير بعض الدراسات العربية إلى مجلس التعاون باعتباره تكتلاً خليجياً سياسياً يعنى لقيادة النظام العربي وفرض خط الاعتدال والواقعية في السياسة العربية نتيجة فراغ القوى في الخليج بسبب انشغال العراق وإيران في الحرب التي

١ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية - وزارة الإعلام - الكويت ١٩٨٤ ص ٣٤.

٢ - محمد الرميحي: محاولات للتجمع السياسي والاقتصادي والتنافي الخليجي، من أعمال ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨١ انظر تعقيب الدكتور عبد الله سعود، ص ٧٦٧.

٣ - Mazher, A., Hameed, Arabia Imperilled, The Security Imperatives of the Arab Gulf States, Middle East Assessment Group 1986 P. XVII.

دارت فيما بينهما، وانعزال مصر عن العالم العربي بعد توقيعها لمعاهدة السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩^(١).

وبينما ترى الدراسات المعتدلة أن تأسيس المجلس كان بهدف التعاون والتنسيق الاقتصادي بين دول الخليج العربية، فإن هناك من الدراسات ذات الطابع الأيديولوجي ما تظهره بأنه تحالف أمني داخلي ودفاعي موعز به من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول ذات المصالح الاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الخليج.

والحقيقة أن إنشاء المجلس كان يستند إلى العديد من الدوافع لعل من أهمها انهاء دول الخليج العربية إزاء تصاعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى البحث عن البديل الخليجي من حيث تكوين إطار للتعاون والأمن الجماعي فيما بينها^(٢)، وذلك بعد أن أصبح مفهوم أمن الخليج يرتبط في نظر كل من المعسكرين المتصارعين بمصالحهما الخاصة مما حدا بدول الخليج العربية إلى التأكيد صراحة بأن الصراع بين هاتين القوتين الكيبرتين هو المهدد الحقيقي لأمنها، وارتكز مفهومها لأمن الخليج على حماية بنائها الاجتماعي والمحافظة على أنظمتها السياسية وفض الخلافات القائمة فيما بينها، إلى جانب تنقية الأجواء العربية، واعتبار استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في مقدمة الأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة^(٣). وانطلاقاً من ذلك المفهوم أخذت تلك الدول تظهر ردود فعل مضادة، وذلك بالتأكيد على قدرتها الذاتية في حماية أمنها، وأن مواردها هي حق طبيعي لشعوبها، وأعلنت عن رفضها التصريح للمشروعات الأمريكية والسوفيتية في المنطقة التي كان من شأنها إثارة القلق والمخاوف في ظل حملات الدعاية المتبادلة وتحميل كل طرف مسئولية تهديد الأمن للطرف الآخر^(٤).

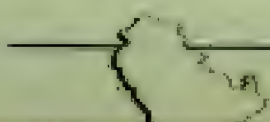
١- محمد السيد سعيد: أفاق تطور مجلس التعاون الخليجي، الفلسفة والداخل المتضلية، من أعمال ندوة

مجلس التعاون الخليجي - وحدة التاريخ والمصير - جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣

٢- يحيى حملي رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، الكويت ١٩٨٨ ص ١٩١ وما بعدها.

٣- عبد الله الأشعل: الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، الرياض ١٩٨٣ ص ٩٠-٩٢.

٤- Andreasyan, R.N., Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf, see Oil & Security in the Arabian Gulf and the Indian Ocean, London 1981 pp. 78-79.



ومن ثم كان اتجاه دول الخليج العربية إلى تنمية قدراتها الذاتية في الدفاع عن النفس والتأكيد بأن أمن الخليج يخص دوله وشعبه. ويقينا أن هذا الاتجاه الذي ظهر في السياسة الخليجية منذ بداية الثمانينيات كان مقدرًا له أن يتطور تطورًا إيجابيًا بيد أن تلك السياسة سرعان ما انهارت نتيجة الغزو العراقي للكويت الذي أثر سلبًا على نمو ذلك الاتجاه الذاتي.

بالإضافة إلى الظروف الدولية التي كانت تشهدها منطقة الخليج العربي في بداية حقبة الثمانينيات لعبت الظروف الإقليمية التي عاشتها المنطقة بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة دورًا كبيرًا في الدوافع التي أدت إلى تأسيس المجلس. وفي تقديرنا أن التحرك الخليجي نحو التجمع قد انطلق من عاملين رئيسيين أولهما التحولات السياسية والاقتصادية التي طرأت على دول الخليج العربية، وذلك بما أتاحتها لها ثرواتها من القدرة على التأثير في مجريات السياسة العربية، ومن ثم برزت تلك الدول باعتبارها مراكز قوى سياسية واقتصادية مؤثرة. ويكفي الإشارة في هذا المقام إلى ما ترتب على استخدام سلاح النفط وقطع الإمدادات النفطية عن الدول المؤيدة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفي أعقابها من تحول دول الخليج العربية من أطراف هامشية في الصراع العربي الإسرائيلي إلى أطراف فاعلة في ذلك الصراع.

أما العامل الآخر الذي ساعد على التجمع الخليجي فيرجع إلى ما أدركته تلك الدول من حتمية انصوائها في تنظيم إقليمي واحد للتخلص من الهيمنة الإيرانية، والوقوف ضد تزايد الدور العراقي في الخليج وخاصة بعد التطورات التي طرأت على الساحة الخليجية في آفاق الثمانينيات حين أعد مسرح الخليج ليكون مجالًا للثورة الإيرانية الإسلامية التي وصلت إلى السلطة في عام ١٩٧٩، وما أعقبها من نشوب الحرب العراقية الإيرانية في العام الذي يليه^(١).

Duke, John Anthony, The Gulf Co-operation Council, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies vol. 9 No. 4, Summer 1982.

لقد ترتب على هذين الحدثين الإقليميين الكبيرين دفع مسيرة التجمع الخليجي العربي إذ إنه على الرغم مما أدت إليه الثورة الإيرانية من سقوط النظام الشاهنشاهي وقيام نظام إسلامي إلا أن دول الخليج العربية ظلت تستشعر الأخطار التي تتهددها إثر تجدد الادعاءات الإيرانية على البحرين واتجاه إيران إلى تصدير ثورتها واستمرار سياستها التوسعية الإقليمية واتخاذها بهذا قوميًا. ومن ناحية أخرى فقد ترتب على نشوب الحرب العراقية الإيرانية تزايد المخاوف من احتمالات تعرض دول الخليج العربية لمخاطر أمنية بسبب مجاورتها لمسرح العمليات العسكرية وما يعنيه ذلك من امتداد الحرب إلى أراضيها أو تهديد مصالحها، وظهر ذلك واضحا حين أخذت الكويت والمملكة العربية السعودية تتعرضان لسلسلة من الاعتداءات الإيرانية، وما أدت إليه تداعيات تلك الحرب من تهديد الملاحة في الخليج. وفضلا عن ذلك فإن تصاعد العمليات العسكرية بين الدولتين أدى إلى عزلتهما عن الساحة الخليجية مما كان يعني تغليب الدور الذي كان على دول الخليج العربية أن تقوم به؛ إذ إن انشغال العراق وإيران عن الاهتمامات الخليجية كان يعني التخفيف من ضغوطهما، ومن ثم كان المجال مفتوحا لكي تمارس دول الخليج العربية دورا أكبر في حرية الحركة. وتحسبا من تلك الدول لانتصار أي من الفوتين وانعكاس ذلك على أوضاعها الأمنية كانت حتمية التجمع لما يتيح لها ذلك من إمكانية التعامل مع القوة المنتصرة من موقع الندية، وعدم إتاحة الفرصة أمام أي منهما للقيام بدور الهيمنة السياسية أو العسكرية على المنطقة، وخاصة أن العراق كان يتخذ من النظام الشمولي أساسا له، وإيران تطرح الأيديولوجية الثورية الإسلامية المعادية للأنظمة السياسية القائمة في دول الخليج العربية.

ومع ذلك فقد تجاذب عاملان متعارضان عملية التجمع هذه، الأول وهو عامل إيجابي كأداة للاحتواء من الأخطار التي تواجهها تلك الدول، والعامل الآخر

Halliday, Fred. The Iranian Revolution in International Affairs, Programme and Practice. Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Washington D.C. Croom - Helm London 1980 P. 24 see also Bulloch, J., The Gulf, London 1984 pp. 52 - 61..

سلبى يؤكد النزعة الاستقلالية ويعرقل بالتالى تطور تجمعها إلى شكل من أشكال الاتحاد الفيدرالى أو الكونفيدرالى^(١).

وبالإضافة إلى الدوافع الدولية والإقليمية التى كان لها أثر فى دفع مسيرة التجمع الخليجى شكلت الدوافع المحلية بدورها عوامل رئيسية فى تأسيس المجلس. وقد ارتبطت تلك الدوافع بالإدراك المتزايد لدى دول الخليج العربية بما يتعرض له العمل المنفرد فى أى مجال من المجالات من مواجهة العديد من الصعوبات والتحديات. ويمكننا أن نشير تصاعداً ذلك الإدراك من استعراض العديد من الخطوات التى اتخذتها تلك الدول فى السنوات السابقة لتأسيس المجلس بما أدى إلى تعميق فكرة التعاون المشترك فيما بينها وذلك فى العديد من المجالات الاقتصادية والإنمائية والثقافية والإعلامية. فمنذ أن حصلت تلك الدول على استقلالها حرصت على عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية فيما بينها لم تلبث أن تطورت إلى اتفاقيات جماعية^(٢)، كما شهدت حقبة السبعينات انعقاد كثير من المؤتمرات الوزارية الخليجية فى مجالات التخطيط والاقتصاد والتربية والتعليم والثقافة والإعلام وغيرها، كما ظهرت أيضاً العديد من المؤسسات والمنظمات المتخصصة فى تلك المجالات والتى كان من أبرزها مكتب التربية العربى لدول الخليج الذى اتخذ من الرياض مقراً له، ومؤسسة الإنتاج البرامجى المشترك ومقرها الكويت، وجامعة الخليج ومقرها البحرين، هذا بالإضافة إلى بعض المؤسسات الاقتصادية المشتركة كبنك الخليج الدولى وشركة طيران الخليج وشركة الخليج للصناعات البتروكيمياوية وشركات النقل البحرى المشترك ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، التى تأسست فى عام ١٩٧٦ واتخذت من مدينة الدوحة مقراً لها، ووكالة الحفاظ على البيئة

١- صلاح العقاد: الثورات السياسية فى الخليج العربى منذ بداية المصور الحديثة إلى الزمة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ص

٢٥٢.

٢- محمد الترميحى: مرجع سبق ذكره ص ٧٥٤.

البحرية الخليجية^(١). كما يمكن الإشارة أيضا إلى تنظيم كان يجمع دول الخليج العربية باستثناء سلطنة عمان، وإن كان يضم إلى عضويته دولاً عربية أخرى هي الجزائر وليبيا وسوريا ومصر وهو منظمة الدول العربية المصدرة للنفط والمعروفة باسم الأوابك O.A.P.E.C^(٢).

ولعل مما يلفت الانتباه أن جميع المؤسسات والمنظمات الخليجية لم تذكر تعبير الخليج العربي وإنما اكتفت بتعبير الخليج فقط، وذلك تحسباً من إثارة إيران التي قامت في عام ١٩٧٥ باستدعاء سفرائها من العراق ودول الخليج العربية الأخرى احتجاجاً على المشروع الذي كان قد أعلن آنذاك عن إنشاء وكالة أنباء الخليج العربي إذ اعترضت إيران على التسمية العربية للخليج^(٣).

وبالإضافة إلى التنسيق الجماعي عقدت بين دول الخليج العربية العديد من الاتفاقيات الثنائية ومنها على سبيل المثال اتفاقية التعاون الاقتصادي والتربوي والإعلامي بين الكويت والبحرين في يونيو ١٩٧٣، والاتفاقية بين قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة التي تناولت حرية انتقال رؤوس الأموال، والاتفاقية الاقتصادية بين الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر ١٩٧٣^(٤).

واتساقاً مع تلك المحاولات الأولى للتجمع الاقتصادي والثقافي بين دول الخليج العربية يمكن القول بأن التنسيق الأمني لم يكن وحده السبب الذي من أجله قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ لا يمكن إغفال الأسباب الأخرى وخاصة العامل الاقتصادي الذي كان دافعاً للتعاون والتنسيق المشترك بين دول الخليج العربية خاصة، وإن هناك تماثلاً في البنية الاقتصادية لتلك الدول من حيث اعتمادها على مصدر واحد للإنتاج وعلى الاستيراد الخارجي مع وجود فائض في

١- محمد الرميحي: الخليج ليس قطباً، دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، الكويت ٨٣ ص ١٤٤ انظر أيضاً نفس المؤلف: محاولات للتجمع السياسي والاقتصادي والثقافي الخليجي، من أعمال ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١ ص ٧٥٤.

٢- Mazher, A. Hameed, op. cit., P. 13

٣- محمد إبراهيم الخلو: حرب الخليج دراسة في ميقات الصراع وعواقبه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت العدد ٥٧ يناير ١٩٨٩.

٤- محمد الرميحي: مرجع سبق ذكره ص ١٤٤.



ميزان مدفوعاتها، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه من مشكلات خاصة بالعمالة الوافدة وقلة الكوادر الفنية والإدارية الوطنية، وكلها أمور تستدعي التخطيط المشترك من أجل تنويع مصادر الدخل وتوسيع الطاقة الاستيعابية وتقليل الاعتماد على الخارج وإيجاد سوق اقتصادية واحدة تكون أكبر حجما من السوق المحلية لكل دولة على حدة، إذ إن دول الخليج العربية في عموميتها باستثناء المملكة العربية السعودية دول صغيرة الحجم ومن ثم فإن التنسيق فيما بينها سيؤدي بطبيعة الحال إلى تحقيق فوائد محققة سواء في المجالات الاقتصادية أو الإنمائية، وإن كان ذلك يتطلب بالضرورة أن تطرح كل دولة جانباً المشروعات المتشابهة التي تقوم بها دولة أخرى مجاورة لها وذلك للتخلص من العشوائية أو الازدواجية التي تؤدي إلى إهدار الأموال والطاقات الخليجية^(١). وبجانب العوامل الاقتصادية والإنمائية المقنعة للعمل الخليجي المشترك هناك عوامل قومية وأمنية وسياسية تفرض العمل باتجاه الاندماج بصورة أوثق بين هذه الدول الخليجية العربية^(٢).

ويمكننا استخلاصا لما سبق عرضه أن نحمل دوافع تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في رغبة تلك الدول في مواجهة التحركات والمخططات الخارجية بهدف إبعاد المنطقة عن الصراعات والصدامات الدولية وتكوين تجمع عربي خليجي يكون له وزن على المستويات السياسية والاقتصادية، إلى جانب دفع عجلة التعاون آمنا بما يحقق بناء القوة الذاتية لدول المنطقة وشعوبها.

وقد أجمل الأستاذ عبد الله بشاره أول أمين عام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الأسباب التي أدت إلى قيام المجلس في عدة نقاط من بينها:

أولاً: التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية وتزايد الضغوط على دول الخليج العربية.

Walt, Ronald, G. (ed.), The United States, Arabia and the Gulf, Georgetown University, Washington D.C. 1980 P. XI II.

٢- محمد الرميحي - الخليج ليس فقط دراسة في إشكالية التنمية والوحدة - الكويت ١٩٨٣ - ص ١٤٠.

ثانياً: التداعى والتآكل العربي وسعى تلك الدول لتشكيل ذراع جماعى يكون عامل استقرار فى المنطقة.

ثالثاً: الحرب العراقية الإيرانية وما مثله من مخاطر وتهديدات أمنية بالنسبة لدول الخليج العربية.

رابعاً: مشاكل التنمية والهجرة الأجنبية والعمالة الوافدة وهى مشاكل تبدو مشتركة نتيجة تماثل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن اتجاه تلك الدول إلى التقليل من الاعتماد على النفط والعمل على تنوع مصادر الدخل وما يتطلبه ذلك من ضرورات التعاون والتنسيق فيما بينها، وخاصة فى الوقت الذى ازدادت فيه أهمية المنطقة سياسياً واقتصادياً ودولياً^(١).

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن الكويت منذ نهاية حقبة الستينيات كانت من أوائل دول الخليج العربية إدراكاً لأهمية العمل الخليجى المشترك، فعلى الرغم من توجهاتها السياسية التى كانت تردد دائماً بأنه لن يكون هناك فراغ فى الخليج بعد الانسحاب البريطانى وأن أمن المنطقة من مشولية دولها وشعوبها فإن الحقيقة أن الكويت كانت تدرك أكثر من غيرها حدوث ذلك الفراغ بما سينجم عنه من تأثير على أمن المنطقة واستقرارها، ومن ثم كانت مباديها المكشقة بالتعاون مع المملكة العربية السعودية لقيام اتحاد الإمارات العربية^(٢).

ومنذ نهاية السبعينيات كرست الكويت جهودها من أجل التعاون بين دول الخليج العربية بغية تحقيق استقرارها وبما ينسجم مع مصلحة شعوبها، ففى ديسمبر من عام ١٩٧٨ قام الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت بزيارات متعددة إلى تلك الدول حيث أطلع رؤساءها على أبعاد التصور الكويتى لإقامة إستراتيجية خليجية

١ - عبد الله بشارة يعقوب: تجربة مجلس التعاون الخليجى خطوة أو عتبة فى طريق الوحدة العربية، انظر مراجعة حسنين توفيق فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٥٠ إبريل ١٩٨٧ ص ٢٦٦.

٢ - Hassan El Ebraheem, Kuwait and the Gulf, Small State and International System, - Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Washington D.C. Croom - Helm, London and Canberra 1984, P. 62.



للتعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية^(١). وأعقب تلك الزيارات صدور العديد من البيانات المؤكدة على حرص دول الخليج العربية في الإبقاء على المنطقة بعيدة عن الصراعات الدولية إلى جانب تنسيق العمل المشترك فيما بينها في جميع المجالات^(٢).

وحين تيقنت الكويت أن دعوتها لقيت نجاحا بادرت بإعداد مشروع للتعاون الخليجي تم عرضه على رؤساء دول الخليج العربية على هامش اجتماع مؤتمر القمة الإسلامي في مدينة الطائف الذي عقد بعد شهر واحد تقريبا من قيام الثورة الإيرانية الإسلامية، وعلى وجه التحديد خلال الفترة من ١٤ - ١٦ أكتوبر ١٩٧٩ وفيه تمت مناقشة مسائل الاستقرار السياسي والدفاع المشترك نتيجة لما أصبحت تتعرض له دول الخليج العربية من تهديد لامنيتها واستقرارها السياسي. ومع تداعيات الأحداث في المنطقة وخاصة بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية دعى وزراء خارجية دول الخليج العربية للاجتماع في الرياض في فبراير ١٩٨١ للنظر في مشروعات التعاون التي تقدمت بها كل من الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. وبينما كان المشروع السعودي يركز على التعاون الأمني عن طريق اتفاقيات ثنائية اكتفى المشروع العماني بالتركيز على حماية مضيق هرمز، على حين تجنب المشروع الكويتي الخوض في الجوانب الأمنية مكتفيا بإقامة دائرة أوسع للتعاون في جميع المجالات وعدم إضفاء طابع أمني أو عسكري على ذلك التعاون خشية أن يفسر بأنه محاولة لإقامة حلف إقليمي، ومن ثم كان الاتفاق بين وزراء خارجية دول الخليج العربية على استخدام صيغة «التعاون» وذلك باعتبارها من الصيغ المعتدلة البعيدة عن صيغة التحالف أو الوحدة أو الاتحاد^(٣).

Assiri, Abdul Reda, Kuwait Foreign Policy, City State in world Politics, Westview - Special Studies on the Middle East, Westview Press, Boulder, San Francisco & London 1980, P. 76

Nakhleh, Emile, The Gulf Co-operation Council, Policies, Problems and Prospects, - New York 1986 P. 3

Ibid., P. 4

وليس من شك في أن الاتفاق على التعاون في الجوانب الاقتصادية والإثنية والثقافية دون الخوض في موضوعات الأمن قد أتاح الفرصة لتوسيع مساحة اللقاء، ومن ثم تم الإعلان في ٤ فبراير ١٩٨١ على أن دول الخليج العربية ستكون فيما بينها مجلسا للتعاون وصولا إلى تحقيق الغايات المرجوة لهذه الدول وشعوبها. . وفي التاسع من شهر مارس ١٩٨١ انعقد مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج العربية في مسقط لمناقشة الهيكل التنظيمي للمجلس حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي له، بينما تم التصديق النهائي عليه عند انعقاد المجلس الأعلى للرؤساء في أبوظبي في مايو ١٩٨١ مما يشكل بداية ميلاد المجلس من الناحية الرسمية والقانونية.

جدير بالذكر أن اجتماع أبوظبي كان اجتماعا تاريخيا إذ كان المناسبة الأولى التي يلتقى فيها رؤساء دول الخليج العربية الذين أصبحوا يمثلون دولاً مستقلة لمناقشة الأمور المشتركة فيما بينهم، وقد أكدوا خلال اجتماعهم حتمية تأسيس المجلس استجابة للأوضاع الداخلية والخارجية، وأن المجلس يضع نهاية للحديث عن فراغ القوى في المنطقة كما أنه يضع لجنة في طريق الهدف الأكبر وهو تحقيق الوحدة العربية الشاملة^(١). وأن المجلس يعبر عن إرادة الدول الأعضاء به من حيث حقها في الدفاع عن استقرارها وصيانة استقلالها. وأكد قادة المجلس رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بكاملها عن الصراعات الدولية، ورفض وجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية، وأعلنوا أن ضمان الاستقرار في الخليج يرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وإقامة دولتهم المستقلة والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس. وكان واضحا أن المجلس يرفض تصاعد النفوذ الأمريكي في الخليج وأنه وضع التهديد الإسرائيلي في مقدمة تهديدات أمن الخليج، وكان ذلك يشكل

El Ebraheem, Hassan, op. cit., pp. 69 - 70 .

في حد ذاته تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية في دعمها لإسرائيل وحصرها
تهديد أمن الخليج بالتهديد السوفيتي فحسب.

وقد ركز النظام الأساسي للمجلس في مقدمته على السمات المشتركة التي
تربط دول الخليج العربية وأنه جاء متمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي
إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى^(١). وتناولت المادة الرابعة من النظام
الأساسي الأهداف التي يتجه إليها المجلس من أجل تحقيق التناسق والتكامل بين
الدول الأعضاء في مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والتشريعية والإدارية
والإعلامية إلى جانب دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة
والتعدين والزراعة. ومن الملاحظ أن النظام الأساسي نص على أن يكون لكل
دولة صوتاً واحداً رغم تفاوت تلك الدول في عدد سكانها ومساحة أراضيها
وحجم ثرواتها الاقتصادية والطبيعية، وذلك حرصاً على المساواة القانونية بين
الدول الأعضاء وبما يحقق لها الالتزام بتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس بمحض
إرادتها واقتناعها من منطلق سيادتها القومية^(٢).

وعن الهيكل التنظيمي للمجلس حدد النظام الأساسي الأجهزة العاملة به
وأولها المجلس الأعلى وتكون رئاسته دورية طبقاً للترتيب الهجائي لأسماء الدول
الأعضاء فيه، الإمارات - البحرين - المملكة العربية السعودية - عمان - قطر -
الكويت، ويعقد المجلس الأعلى دورة عادية في كل عام، ويختص بتحديد أهداف
المجلس ورسم سياسته العليا، ويتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات، ويتم
تشكيلها من عدد مناسب من ممثلي الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع ومقرها
مدينة الرياض، وهناك أيضاً المجلس الوزاري الذي يعد بمثابة الجهاز التنفيذي
لمجلس التعاون، ويتشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من
الوزراء الآخرين. ويجتمع المجلس الوزاري في دوراته العادية كل ثلاثة أشهر
ويكتمل نصابه بحضور ثلثي الأعضاء، ويتولى اتخاذ السياسة الملائمة لتنفيذ قرارات
المجلس الأعلى، إلى جانب المسائل المتعلقة بتنمية التعاون بين دول المجلس.

١ Ibid.

٢ انظر المادة الخامسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ملاحق الكتاب

وأخيرا تأتي الأمانة العامة للمجلس وتتكون من الأمين العام والأمناء المساعدين والموظفين. ويتم تعيين الأمين العام بمعرفة المجلس الأعلى وعليه متابعة القرارات الصادرة من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والهيئات التابعة لهما، كما يقوم بتمثيل المجلس لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له^(١). وعلى الرغم من أن الخبراء القانونيين يرون بعض الثغرات في النظام الأساسي للمجلس ولاسيما فيما يتعلق بشرط الموافقة بالإجماع على القرارات التي يتخذها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، إلا أنه يمثل مع ذلك خطوة تاريخية مهمة، إذ إنها هي المرة الأولى التي وافقت فيها دول الخليج العربية على اتخاذ سبيل العمل المشترك بشكل مؤسسي فيما بينها^(٢). ومع ذلك فإن ما يثير الانتباه النص على تشكيل المجلس الوزاري من وزراء الخارجية، مما يضيف على مجلس التعاون طابعا سياسيا أكثر من كونه طابعا اقتصاديا أو تنمويا^(٣)، وإن كان ذلك النص لم يقلل من تكثيف المجلس جهوده من أجل توثيق التعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والإنمائية وغيرها، حيث تشكلت العديد من اللجان المتخصصة في تلك المجالات.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه بصدد ذلك أن مجلس التعاون وضع في قائمة أولوياته أهمية تحقيق التكامل والتنسيق الاقتصادي الجماعي حيث تم في يونيو ١٩٨١، أي بعد شهر واحد من تأسيس المجلس التوقيع على اتفاقية اقتصادية جماعية احتوت على مواد خاصة بحرية العمل وانتقال رؤوس الأموال والتعلك وتوحيد التعريفات الجمركية، وتبعتها اتفاقية أخرى في عام ١٩٨٣ خاصة بإستراتيجية اقتصادية مشتركة حتى بداية القرن الحادي والعشرين تضمنت تنفيذ مشروعين طموحين لربط دول المجلس بسكك حديدية، إلى جانب ربط حقول النفط في دول الخليج العربية عن طريق أنابيب تصل إلى خليج عمان، إضافة إلى إنشاء

١- انظر المادة الرابعة عشرة وما بعدها من النظام الأساسي للمجلس.

٢- محمد الرميحي : الخليج ليس نقطا من ص ١٧٥ - ١٧٦.

٣- المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

معامل لتكرير النفط الخام في سلطنة عمان، وقد أعد المشروع الأخير تفاديا لما كانت تردده إيران خلال نشوب الحرب بينها وبين العراق عن إعاقه الملاحة في مضيق هرمز^(١). غير أن اهتمامات المجلس لم تلبث أن تحولت إلى الشئون الأمنية ويرجع ذلك إلى تطور الأحداث في السنوات الأولى التي أعقبت تأسيسه. ويمكن تحديد عام ١٩٨٢ بداية لذلك التحول نتيجة لما تكبده العراق من هزائم أمام إيران ونتيجة للاضطرابات الداخلية التي تعرضت لها بعض دول الخليج العربية ولاسيما البحرين. يضاف إلى ذلك النفوذ السوفيتي في اليمن الجنوبي وأفغانستان، فضلا عن تعرض المنطقة إلى ضغوط من الأنظمة اليسارية مع توتر العلاقات بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية.

ومع تنامي الأخطار الأمنية أبرمت العديد من الاتفاقيات الجماعية التي كانت تهدف إلى تحقيق سياسة دفاعية مشتركة، ومع ذلك لم توافق دول المجلس على تكوين جيش خليجي موحد، وإنما اكتفت برصد ما يقرب من بليون دولار للبحرين وسلطنة عمان لتقوية قواتهما الدفاعية. كما تم الاتفاق في مؤتمر القمة الخليجية الذي انعقد في الكويت في عام ١٩٨٣ على إنشاء قيادة عسكرية خليجية تشكلت من ١٠,٠٠٠ جندي شاركت فيها دول الخليج العربية الست واتخذت من حفر الباطن على الحدود السعودية الكويتية مركزا لها وحملت اسم قوات درع الجزيرة، أو كما كان يشار إليها أحيانا بقوات الانتشار السريع الخليجية، وذلك على غرار قوات الانتشار الأمريكية. كما تشكلت بعد ذلك بعدة سنوات وعلى وجه التحديد في عام ١٩٨٧ قوات بحرية وجوية مشتركة، عرفت باسم صقر الجزيرة^(٢).

وقد ارتبط تشكيل تلك القوات باستمرار ما كانت تتعرض له دول الخليج العربية من تهديدات داخلية وخارجية في الوقت الذي تعاني فيه من تداخل سكاني واتساع صحاريها مع عدم وجود عوائق طبيعية مما يقلل القدرة الذاتية لكل دولة في الدفاع عن نفسها دون التنسيق مع غيرها.

Calvin, H., Allen . Oman The Modernization of the Sultanate. Westview Press, Croom - Helm London & Sydney 1984 P. 116

Ibid, p. 115

ومع توالى الأحداث كان يتعين على دول المجلس أن تضع تصورا إستراتيجيا يتناول أوضاعها الأمنية مما جعل أغلب مؤتمرات المجلس على مختلف مستوياتها تضع قضية أمن الخليج على رأس جدول أعمالها. ومع ذلك فلم يتم التوصل بين دول الخليج العربية إلى اتفاقية شاملة في هذا المجال، ويعزى ذلك إلى الخلافات والمنازعات الحدودية بين دول المجلس، وقد استعاض عنها باتفاقيات أمنية ثنائية أبرمت بين البحرين والمملكة العربية السعودية، بينما رفض مجلس الأمة الكويتي الموافقة على اتفاقية أمنية مع المملكة العربية السعودية على غرار ما حدث في البحرين أو بعض الدول العربية الخليجية الأخرى^(١).

وإذا استعرضنا القرارات التي اتخذتها مؤتمرات مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مختلف مستوياتها يمكن أن يتضح منها حرص المجلس على تحقيق مجموعة من المبادئ الأساسية شملت المجالات الدولية والإقليمية والعربية^(٢).

وفي المجال الدولي كان التأكيد على سياسة عدم الانحياز ونبذ الأحلاف والمحاور مع احترام الميثاق والالتزامات الدولية والعمل على توطيد أسس السلام والعدل والأمن الدولي، ومساندة التوازن في العلاقات الدولية مع عدم التدخل في شئون الغير، والتعايش السلمي في ظل احترام السيادة الوطنية والاستقلال وصيانة المصالح المشتركة والتفاعل مع أحداث العالم، والمشاركة في قضايا السلم وحقوق الإنسان من خلال العمل الفاعل في المنظمات الدولية واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومعارضة استخدام القوة في حل القضايا الدولية ومناهضة التفرقة العنصرية.

وفي المجال الخليجي كان حرص المجلس على تأكيد التعايش السلمي بين دول المنطقة وإبعادها عن ساحة الصراع الدولي ومعارضة التدخل في شئونها

١- Assiri, Abdul Reda, op. cit., P. 77

٢- انظر القرارات الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية في وثائق الخليج والجزيرة العربية، لجلدات الصادرة منذ بداية تأسيس المجلس وتحليل بعض هذه القرارات انظر:

Ramazani, R.K., The Gulf Co-operation Council, Records and Analysis, The University of Virginia Press, 1988



والاعتماد على القوة الذاتية، وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وتطوير العلاقات بين دول المنطقة بما يحقق الاستقرار والتفاهم.

وفيما يتعلق بالمجال العربي فقد حرص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على التأكيد في مقدمته أن قيام المجلس يتمشى مع ميثاق جامعة الدول العربية الذي يدعو إلى تحقيق التقارب وتوثيق العلاقات وتنسيق الخطط وتعميق التعاون بين الدول العربية، مع دعم القوة العربية وبنائها، وتنقية الأجواء العربية وتحقيق التضامن العربي والدفاع عن القضايا العربية، ومساندة حقوق الشعب الفلسطيني^(١).

وعلى الرغم من تأكيد دول المجلس على تلك المبادئ القومية إلا أنه من المعروف أن التجمعات الإقليمية الفرعية يمكن أن تكون خطوة إيجابية في طريق الوحدة العربية؛ ولكنها قد تكون في نفس الوقت عقبة في طريقها، والمعيار الفاصل هنا هو مدى ارتباط تلك التجمعات بالمشروع القومي العربي، وإلى أي حد تطرح قضاياها في إطار عربي شامل دون نظرة ضيقة، وإلى أي حد تنهج إلى التفاعل فيما بينها، ومن ثم كان حرص قادة المجلس على التأكيد بأن التعاون الخليجي يخدم الأهداف العامة للوطن العربي وأن المجلس ليس محورا أو تحالفا موجها ضد أطراف أخرى بقدر ما هو ائتلاف بين مجسوعة من الدول في إطار النظام العربي وليس خروجاً عليه^(٢).

وليس من شك في أن تأسيس المجلس كان يعد من خلال ذلك الإطار النظري نموذجاً متقدماً للعلاقات بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، كما أنه كان يتمشى مع ما نصت عليه المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية التي تترك الحرية لدول الجامعة الراغبة في تعاون أو وثق أو روابط أقوى فيما بينها أن تعقد من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض بما يعني أن المجلس يعد دعماً

١- الخليج إلى أين: الاطماع والتهديدات الخارجية لدول الخليج العربي، الواقع والدليل، الكويت ١٩٩٣، ص ١٦٤.

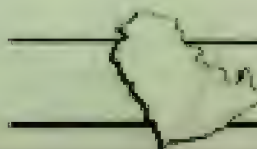
Nakhleh, Emile, op. cit., P. 93.

لنشاط الجامعة ومساعدتها في تطبيق ميثاقها والالتزام بقضاياها وقراراتها. ولذلك لم يكن غريبا أن يؤكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على ما ينبغي أن يحققه المجلس من دور إيجابي في توثيق التعاون والتنسيق بين الدول الأطراف في ذلك التجمع، وخاصة في المجالات الإنمائية بما يعزز قوتها الاقتصادية ويضيف رسيدا إلى المسيرة الجماعية للتنسيق والتكامل الاقتصادي العربي^(١).

ومع كل تلك المعطيات فلم تكن بداية مجلس التعاون لدول الخليج العربية سهلة في تعامله مع بعض الدول العربية. ولعل أبرز انتقاد وجه للمجلس هو اقتصار عضويته على الدول الخليجية العربية الست التي شاركت في اجتماع وزراء الخارجية بالرياض في فبراير ١٩٨١، وما نص عليه نظامه الأساسي من تحقيق أقصى درجات الامتزاج والتقارب بين الدول المكونة له، وبالتالي فقد أصبح بمثابة تنظيم إقليمي محدد العضوية.

وحقيقة الأمر أن النظام الأساسي للمجلس لم يشر بالفعل إلى إمكانية استيعاب أعضاء جدد من الأسرة العربية مكثفيا بالنص على إمكانية إجراء تعديل لنظامه الأساسي بشرط الموافقة الإجماعية من الدول الأعضاء في المجلس. ومن ثم كان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية هدفا لانتقادات صاحبة من قبل الصحافة العربية وقطاعات واسعة من الرأي العام العربي، امتدت من وصفه بنكث الملوك والأمراء إلى نادى الأغنياء وخاصة أن المجلس أعلن عن تأسيسه مع تصاعد الزيادة في أسعار النفط. كما اتهم المجلس رغم حرصه على تأكيد اتجاهاته الوحدوية والقومية أو التنسيق الخليجي بأنه لا يعدو كونه تنظيما فوقيا من قادة دول الخليج العربية بهدف توفير الضمانات اللازمة للمحفاظ على أنظمتها القائمة وتحقيق نوع من التنسيق والتكامل في سياساتها^(٢).

١- تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الفصل الثالث من الدورة ٢٧ لعام ١٩٨١، انظر أيضا عبد الله بنقارة: تجربة مجلس التعاون الخليجي، خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية، مراجعة حسين توفيق مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٠ إبريل ١٩٨٧
٢- خلدون القريب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي - صورة المجتمع والدولة - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧ من ص ١٧٧ - ١٧٨



وربما كان النظام العراقي من أكثر الأنظمة العربية معارضة لقيام المجلس الذي لم يضمه في عضويته، رغم مساهمة العراق في جميع مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي الخليجي منذ بداية السبعينيات. ومن الواضح أن اختلاف البنية السياسية والاجتماعية للعراق كان عائقا دون انضمامه لهذا التجمع. إذ لم تبد دول الخليج العربية استعدادا لانضمام العراق في تجمعها. وقد ألقى النظام العراقي اللوم في ذلك على المملكة العربية السعودية. ولعل استبعاد العراق من عضوية المجلس كان دافعا له للتفكير في إيجاد تجمع آخر منافس له، ومن ثم دعا إلى تكوين مجلس التعاون العربي الذي ضم في عضويته اليمن الشمالي الذي استبعد مع اليمن الجنوبي من عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب مصر والأردن.

ومع ذلك لم يكن استبعاد العراق من عضوية المجلس يعني أنه أصبح منعزلا عن دول الخليج العربية وإنما على العكس من ذلك ظلت علاقة العراق إيجابية بتلك الدول التي كثيرا ما كانت تنظر إليه باعتباره خطا دفاعيا ضد الهيمنة الإيرانية^(١). ولعل دول الخليج العربية وجدت في تورط العراق في الحرب مع إيران مبررا للتعلل باستبعاده من عضوية المجلس، في الوقت الذي شعر فيه العراق بحاجته الشديدة إلى تأييد ودعم دول الخليج العربية له مما جعله يغير موقفه إزاء المجلس، ومن ثم صدرت العديد من التصريحات الرسمية التي أعلن فيها العراق أنه يحارب إيران بالنيابة عن أشقائه، كما أظهر تأييده للمجلس؛ وذلك تقريبا مع توجهاته الأيديولوجية التي تساند على حد ما ورد في تلك التصريحات، حدوث أي تقارب بين دول الخليج العربية، وأنه يأمل أن يتطور التعاون الخليجي إلى مرتبة الوحدة العربية الشاملة^(٢).

ورغم تلك التصريحات التي كانت تتفق مع مصالح العراق خلال حربه مع إيران إلا أنه كان من الواضح أن النظام العراقي كان يحمل لدول المجلس عداوة شديدا، وهناك من يفسر أحد دوافع العراق في غزوه الكويت وتهديده لدول

١ - Ramazani, R.K., op. cit., P. 13

٢ - عبد الله الأشعل: مرجع سبق ذكره ص ٢٨

الخليج العربية الأخرى بأنها كانت في جانب منها انتقاماً من دول الخليج العربية لعدم إتاحتها الفرصة له للانضمام إلى تجمعها، أو على الأحرى الهيمنة على ذلك التجمع.

إذا انتقلنا من المجال العربي إلى المجال الإقليمي من حيث ردود الأفعال التي صاحبت قيام المجلس يبدو لنا الموقف الشديد الحساسية من جانب إيران التي استبعدت بدورها من التجمع الخليجي رغم مشاركتها في بعض اتفاقيات التعاون التي سبقت إنشائه، حيث انضمت في عام ١٩٧٦ إلى العديد من المنظمات الخليجية التي كانت من أبرزها المنظمة الخليجية للاستشارات الصناعية، كما انضمت في عام ١٩٧٨ إلى اتفاقية مع دول الخليج العربية للحفاظ على البيئة البحرية،^(١) ومن ثم اعتبرت إيران تأسيس المجلس بمثابة تجمع عربي خليجي معاد لها، ومن ثم لم تتوان عن إبداء شكوكها وتحفظها. ويبدو ذلك واضحاً في العديد من التصريحات الرسمية التي صدرت عن القيادات الإيرانية والتي أعلنت فيها معارضتها لقيام تجمع عربي على الساحل الغربي من الخليج المواجه لها حيث أعرب على خامنئي، المتحدث باسم الثورة الإيرانية الإسلامية، بأن المجلس جاء ضد إيران.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن الموقف الإيراني كان يتكيف بعدة عوامل من بينها خوف إيران من مساندة دول المجلس للعراق، أو أن تساند تلك الدول أي عمل أمريكي ضدها وخاصة في الوقت الذي تدهورت فيه العلاقات الإيرانية الأمريكية، ومن هنا يمكن تفسير بعض العمليات التخريبية التي ظهرت في البحرين في عام ١٩٨٢، مما أدى إلى شكوك دول المجلس من نوايا النظام الإيراني ومخططاته ضد دول الخليج العربية.

وحقيقة الأمر أن موقف المجلس تجاه الحرب العراقية الإيرانية كان يتم بتحقيق التوازن في ضوء المصالح العربية بوجه عام ومصالح المنطقة بوجه خاص؛ فرغم المساعدات التي قدمتها دول المجلس للعراق فإن هناك مساعدات قدمت من

Ramazani, R. K., op. cit., P. 4 - ١

Ibid., P. 128 - ٢

بعض تلك الدول إلى إيران أيضا. وفي اجتماع القمة الخليجية السابع الذي عقد في الكويت في عام ١٩٨٥ أكد الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية مساعدة الدولتين بعد توقف الحرب بينهما لإزالة ما لحقته الحرب من دمار.

وعلى الرغم من تهديد إيران بمساندة دول المجلس للعراق فإن دول الخليج العربية لم تقم بقطع جسور الحوار والاتصال مع الجانب الإيراني، وإنما حرصت على الوساطة بين الدولتين المتصارعتين ومحاولة احتواء ردود أفعال الصراع وانعكاساته على دول المنطقة.

أما فيما يتعلق بالجانب الدولي فقد انعكس قيام المجلس على موقف كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية خاصة وقد تواكب تأسيسه مع تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين، ومن ثم كان من الطبيعي أن ينظر كل طرف إلى المجلس نظرة بخالطها القدر الكبير من الترصد والترقب، ومع ذلك فقد اختلف موقف كل من الطرفين^(١).

وفي بداية الأمر لم يبد الاتحاد السوفيتي ردود فعل واضحة وإنما اتسم موقفه بعدم الاكتراث واللامبالاة، وذلك على الرغم من التحركات التي قامت بها الكويت قبل فترة قصيرة من إعلان تأسيس المجلس؛ حين عمد الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت إلى توضيح أهداف المجلس لنظيره السوفيتي أندريه جروميكو، وأجاب وزير الخارجية السوفيتي بأن حكومته مترقب مواقف المجلس وستعلن تأييدها له إذا ما كانت سياسته تسير وفق النهج الكويتي ولن تؤيده إذا ما وجدت فيه جهة تخدم مصالح الآخرين، وكان ذلك في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.^(٢)

وقد ظلت سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه المجلس متأثرة بالنظرة التقليدية بأن منطقة الخليج تضم مصالح إستراتيجية واقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية

١ - عبد الله بشارة يعقوب: مجلس التعاون - المسيرة والتحديات - إصدار الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الثانية، الرياض ١٩٨٩، ص ٥٦.

٢ - Hassan El Ibraheem, op. cit., p. 83.

وحلفائها، ومن ثم كان تفسير الاتحاد السوفيتي للمواقف السياسية التي كان يتخذها المجلس بأنها ناجمة عن تأثيرات غربية، وعلى سبيل المثال قسر الاتحاد السوفيتي معارضة دول المجلس تدخله في أفغانستان باعتبارها تجريحا للاتحاد السوفيتي والتنديد به دون إدراك بأن تلك المعارضة كانت تلقائية ونابعة من تفاعل مع الشعب الأفغاني، وبالتالي كانت نظرة الاتحاد السوفيتي للمجلس باعتباره نكتلا إقليميا تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من ورائه إلى مواجهة الاتحاد السوفيتي، وإن دوافع إنشاء المجلس ترتبط في الدرجة الأولى بالأهداف العسكرية والأمنية وليس بتوثيق التعاون الإنمائي والاقتصادي بين دول الخليج العربية^(١).

ومن الواضح أن موقف الاتحاد السوفيتي تجاه المجلس كان حصيلة لمجموعة من العوامل التي كان من أبرزها أن جميع دول المجلس باستثناء الكويت، لم تكن لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي أو دول الكتلة الشرقية عموما. وفي الوقت الذي كانت دول الخليج العربية ترفض فيه إقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو فإنها كانت ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب، ومن ناحية أخرى نظر الاتحاد السوفيتي إلى زيادة حجم التسليح في دول المجلس باعتبارها خلطا بين ضرورات الدفاع الذاتي وبين المخططات العسكرية الأمريكية في المنطقة. ومن ثم عمد الاتحاد السوفيتي في دعائمه إلى إبراز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة معادية لحركة الشعوب الوطنية والعربي بانحيازها إلى إسرائيل، وذلك تأكيدا على عدم مصداقيتها فيما كانت تعلنه من صداقتها لدول المجلس ورغبتها في توثيق علاقتها بها.

وقد ظل موقف الاتحاد السوفيتي قائما على هذا النحو حتى عام ١٩٨٥ حين بدأت العلاقات تأخذ طريقها إلى شيء من التحسن، ويبدو ذلك من زيارة العديد من المسؤولين السوفيت لبعض دول المجلس، كما شهد ذلك العام أيضا قيام علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وبين كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ثم مع دول المجلس الأخرى وخاصة بعد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان في عام ١٩٨٦.

١- جريدة الأنباء: الكويت ١٩٨٢/١٢/٣٠



وقد اعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحسن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي تأكيدا لمصداقيته في التعامل مع القوتين الكبيرتين وليس قصر العلاقات على إحداهما فقط. ومع ذلك فقد ظل الاتحاد السوفيتي غير مقتنع بأدبيات المجلس وخاصة فيما يتعلق بأمن الخليج وبما كان يتردد بأنه من مسئولية دوله وشعبه، أو بما كان يصرح به قادة المجلس من أهمية الإبقاء على منطقة الخليج بعيدة عن صراعات الدول الكبرى. غير أنه بتولى جورباتشوف السلطة وبداية أفول الحرب الباردة بين المعسكرين في عام ١٩٨٧ تغير موقف الاتحاد السوفيتي باتخاذ اتجاهها جديدا اتسم بالتقارب الواضح مع دول المجلس^(١).

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فقد حاولت الاستفادة من العلاقات التقليدية والجسور الاقتصادية القائمة بينها وبين دول المجلس، ومن ثم التعامل مع المجلس كمنظمة إقليمية لها وزنها، ووضح ذلك في الاجتماعات واللقاءات المتعددة التي كانت تتم بين وزير الخارجية الأمريكية والأمين العام للمجلس لمناقشة القضايا الخليجية والعربية والعالمية مما جعل البعض يعتقد أن المجلس كان يتفق مع السياسة الأمريكية في إيجاد قاعدة محلية واحدة يمكنها التعامل معها.

غير أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية وانحيازها إلى إسرائيل كانت له انعكاساته السيئة على مصداقية السياسة الأمريكية خليجيا وعربيا، ومن ثم برز التناقض بين محاولة الولايات المتحدة توثيق علاقتها بالمجلس وعدم إدراكها عمق التلاحم بينه وبين القضايا العربية. ومن ناحية أخرى فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تمجد في سياسة المجلس الخاصة بالاعتماد على الذات في المحافظة على أمن واستقرار المنطقة، وما كان يعلنه المجلس دائما من التأكيد على سياسة عدم الانحياز، عناصر إيجابية من حيث تأمين مصادر النفط التي أدركت أنها لا تؤمن إلا بموافقة الأصحاب الشرعيين لتلك المصادر، إلا أنها مع ذلك لم تكن مقتنعة تماما بتلك السياسات المعلنة، ويبدو ذلك واضحا من محاولاتها المتكررة

١ - ٤٢ - ٤١، pp. cit. Emdin, Nakhleh.

التفاد إلى المجلس عن طريق تنسيق عسكري، وهي محاولات وجدت معارضة من دول المجلس حتى جاء الغزو العراقي للكويت الذي كانت له انعكاسات سلبية على ما كان يؤكد قادة المجلس من أهمية الاعتماد على القدرات الذاتية الدفاعية.

بالإضافة إلى ما أحدثه قيام المجلس من ردود أفعال عربية وإقليمية ودولية كانت له انعكاسات واضحة في المجالات المحلية. ولعل أهم ما يمكن ملاحظته بصدد ذلك البيانات الرسمية التي صدرت عن الدوائر الخليجية إبان الإعلان عن تأسيسه باعتباره ضرورة للعمل الخليجي المشترك ولأمن المنطقة واستقرارها. ومع ذلك فقد نظرت إليه بعض القطاعات غير الرسمية باعتباره تنظيمًا فوقيا أهمل العمل المقروض أن يتم بين المؤسسات الشعبية^(١).

ولعل ردود الفعل المحلية هذه كانت دافعة لقيادات المجلس للتركيز على الجوانب الإيجابية التي تحقق المصالح المشتركة لأبناء المنطقة وتأكيد صراحة بأن أي تنظيم إقليمي لن يكون له جدوى ما لم يرتبط بتحقيق تلك المصالح، ومن ثم توالت اجتماعات المجلس للتنسيق في شتى المجالات الاقتصادية والتنموية سواء على مستوى مؤتمرات القمة الخليجية أو المؤتمرات الوزارية المختلفة، وبصدد ذلك اجتمع وزراء مالية دول المجلس في الرياض في يونيو ١٩٨١ حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية اقتصادية موحدة دخلت حيز التنفيذ في مارس ١٩٨٢، كانت تنص على منح مواطني المجلس المزايا التي تمنح لمواطني الدولة في جميع النشاطات الاقتصادية بما في ذلك حق الإقامة والعمل إلى جانب توحيد التعريفات الجمركية على الواردات الخارجية وإلغائها على الواردات التي تأتي من دول المجلس. كما أصدر المجلس التوصيات الخاصة بتحقيق المساواة بين أبناء دول المجلس، وكانت تلك التوصيات دافعة لكي تصدر كثير من دول المجلس العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بالمواطنة الخليجية.

ولن ينسح المجال لحصر القوانين والتشريعات التي صدرت في كل دولة من الدول الأعضاء في المجلس، وقد تكفي الإشارة في هذا المقام إلى بعض القوانين

١ - محمد الترميمي - مرجع سبق ذكره ص ٧٦٢



التي صدرت في الكويت والتي أتاحت لمواطني دول المجلس حق تملك الأسهم والعقارات والقيام بمختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية. وفضلا عن ذلك فقد اهتم المجلس بتنسيق خطط التنمية واتخاذ خطوات إيجابية للتعاون المشترك في المشروعات الاستثمارية، وما يذكر بصدد ذلك أن المملكة العربية السعودية أجلت استغلال مستودعات الألومنيوم التابعة لها في الجبل لمنافستها مصانع الألومنيوم في البحرين، بل إنها عملت على دعم تلك المصانع، كما اشتركت كل من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين في إنشاء مجمع للبتر وكيمائيات. وشاركت المملكة العربية السعودية الكويت في بناء مصنع للأسمنت. كما قطع المجلس شوطا كبيرا في إقامة العديد من المؤسسات الخليجية المشتركة ومن بينها مؤسسة الخليج للاستثمارات ومقرها الكويت، وتشولي تمويل المشروعات الاستثمارية في دول المجلس. وهناك أيضا هيئة الخليج للمواصفات والمقاييس ومقرها الرياض وتعنى بتوحيد المواصفات على الواردات التي تأتي إلى دول المجلس من المواد الغذائية وغيرها، إضافة إلى المكتب الفني للاتصالات ومقره البحرين لخدمة احتياجات دول المجلس في مجالات الاتصالات الداخلية والخارجية.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن البحرين حظيت بالعديد من الإنجازات التي كان من أبرزها اختيارها لتكون مقرا لجامعة الخليج التي خططت برامجها لكي تتواءم مع الاحتياجات الفنية والمهنية لدول المجلس، كما أنشئ بها جسر يري Causeway يربطها بالمملكة العربية السعودية شارك بحكام الخليج في الحفل الذي أقيم بمناسبة إنشائه في نهاية عام ١٩٨٢، وبالإضافة إلى ما يحققه ذلك الجسر البري من مزايا اقتصادية فإنه ينبغي أن نضع في اعتبارنا الضرورات الأمنية وخاصة الاضطرابات الداخلية التي كانت تهدد استقرار البحرين.

والامر الذي لا شك فيه أن المجلس كان له دور إيجابي من حيث الجهود التي بذلها لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في شتى المجالات الأمنية والعسكرية تحسبا للأخطار المحيطة بالمنطقة، إلى جانب دفع عجلة التقدم الفني والتقني في جميع المجالات الصناعية والتعدينية والزراعية، إذ أدركت دول المجلس أن التنمية

الشاملة لا يمكن أن تتحقق لكل دولة على حدة أو في إطار محلي ضيق حيث
لاتساعد على ذلك السوق المحلية الضيقة ولا الطاقة البشرية المحدودة، خاصة في
الوقت الذي أصبحت فيه التكتلات الاقتصادية هي السمة البارزة في عالمنا المعاصر.
وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه بالإضافة إلى التنسيق في المجالات الداخلية بما في
ذلك الشؤون الاقتصادية والتنموية والأمنية والعسكرية نشط المجلس في تحركاته
السياسية والاقتصادية في الساحة الدولية وهو تحرك اتخذ صفة جماعية بحكم
تفويض المجلس في عقد الاتفاقيات الجماعية مع المنظمات الإقليمية والدولية^(١).

ومع ذلك فقد يكون من المفيد أن نعرض في هذا المقام إلى أنه على الرغم
من الإنجازات الإيجابية التي حققها المجلس خلال حقبة الثمانينيات ونجاحه في
تلك الشبكة الواسعة من الروابط في مجالات العمل المشترك فإن ما تحقق منها
عمليا كان يقل بكثير عن المأمول فهناك العديد من السليبات والتحديات التي لا تزال
بواجهتها، لعل من أهمها روح التنافس بين دول المجلس، والتي تكاد تغلب على
روح الاتحاد، ويظهر ذلك واضحا في تكرار المشروعات الاقتصادية والإغائية،
وبالتالي فإن التكامل أو على الأقل التنسيق الاقتصادي لا تزال تعترضه العديد من
الصعوبات، هذا بالإضافة إلى أن التبعية الاقتصادية لا تزال قائمة رغم اتخاذها
شكلا جديدا يختلف عما كانت عليه في العهد الاستعماري^(٢).

غير أن ما يذهب إليه البعض من أن التكامل الاقتصادي لا يأتي إلا من
خلال البنى الاقتصادية المختلفة، وهو أمر ليس متوافرا في دول المجلس التي تكاد
تتماثل في اقتصاداتها، إلا أن ذلك لا يعني أن البنى الاقتصادية المتماثلة لاتدعو إلى
التنسيق فيما بينها، بل قد تكون أشد ضرورة لتوحيد الجهود وخاصة أن المشكلات
الاقتصادية في دول المجلس تكاد تكون واحدة. وبالتالي فإنه بدلا من إيجاد حلول
للك مشكلات في كل دولة على حدة فإنه يمكن التوصل إلى حلول شاملة مما
يوفر قدرا كبيرا من الجهد والخبرة والأموال. ومع ذلك فإنه ينبغي أن نأخذ في

١- عبد الله بشارة يعقوب: مرجع سبق ذكره ص ٧٤-٧٥.

٢- محمد الرميحي: مرجع سبق ذكره ص ٧٤٢.

الاعتبار أن تحقيق الاندماج الاقتصادي يتطلب تنازل دول المجلس عن جزء من سيادتها، إذ إن مفهوم السيادة بشكلها التقليدي أو المطلق قد لا تتفق ومتطلبات عالم اليوم الذي تتجه فيه الدول الكبرى ذاتها إلى نوع من الاندماج الاقتصادي بل والسياسي أيضا.

وعلى الرغم من اتجاه المجلس لإيجاد سوق خليجية مشتركة أوسع من السوق المحلية لكل دولة على حدة إلا أنه حتى مع وجود السوق المشتركة فإنها ستكون أقل حجما من الأسواق الأخرى التي يعمل فيها رجال الأعمال الخليجيون في النطاقين العربي والعالمي؛ بمعنى أن السوق الخليجية المشتركة ستكون أقل إغراء في نطاقها الجغرافي الضيق.

ومن السليبات والتحديات الأخرى التي يواجهها المجلس ما تصادفه الكثير من المشروعات رغم أهميتها من تعثر أو صعوبات في تنفيذها حيث تحول الحساسيات السياسية دون اتخاذ خطوات إيجابية في سبيلها، وتهدر الإشارة بصدد ذلك إلى مشروع توحيد النقد أو ربط دول المجلس بشبكة من الخطوط الحديدية، كما لا يزال هناك قصور في تنفيذ التشريعات والقوانين الخاصة بالمواطنة الخليجية أو حرية مزاولة الأنشطة التجارية والاقتصادية أو تملك العقارات بين مواطني دول المجلس، إذ لا تزال كثير من تلك التشريعات والقوانين بعيدة عن مجال التطبيق الفعلي.

ولعل تنقل رؤوس الأموال والاستثمارات بين دول المجلس لم يجد قبولا لدى بعض الدول، وعلى سبيل المثال أن أصحاب رؤوس الأموال في دولة الإمارات العربية المتحدة تضرروا من تفوق أصحاب الاستثمارات السعودية ولذلك صدر تشريع إماراتي يحدد من مجال الاستثمارات الخارجية^(١).

ومع التسليم بالجهود التي قام بها المجلس في مجال التنمية فلا تزال التجربة الخليجية في حاجة إلى دفعة قوية بهدف توظيف الموارد الطبيعية المتفرقة على نحو أكثر كفاءة، وبما يضمن لدول المجلس عائدات ماديا أكبر من ثرواتها، فضلا عن أنه لا ينبغي الاقتصاد على الإطار الخليجي فحسب، وإنما ينبغي أن يكون التنسيق والتكامل بين دول المجلس جزءا لا يتجزأ من التعاون العربي الشامل.

وإذا كان المجلس قد نجح في التغلب على بعض الصعوبات التي واجهته في المجالات الاقتصادية والتنموية فإنه لا يزال يواجه تحديات أخرى في مجال الاستقرار والأمن الداخلي، وتجدد الإشارة بصدد ذلك إلى مشكلات الحدود القائمة بين دول المجلس. ولعل مما يشير الانتباه أكثر مما يبعث على الدهشة نجاح المجلس في تسوية الكثير من الخلافات العربية وإخفاقه في حل المنازعات القائمة بين الدول المكونة له والتي وصلت إلى حد الاشتباك المسلح كالنزاع القطري السعودي على مركز الخفوس على الحدود السعودية القطرية في سبتمبر ١٩٩٢. ومما يلفت النظر ما أعلنته قطر على أثر وقوع ذلك النزاع من سحب قواتها العسكرية من قوات درع الجزيرة التابعة للمجلس. وقد تمت تسوية تلك الأزمة بفضل الوساطة المصرية^(١). غير أن ذلك لا يعني أن الخلافات الحدودية قد سويت وإنما لا تزال تؤثر على تماسك المجلس، ولعل ما يشير الانتباه أيضا أن المجلس لم يستطع أن يقف موقفا صلبا إزاء النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول جزر أبو موسى والطنين^(٢)، فعلى الرغم من دعمه المطلق لدولة الإمارات إلا أنه لم يتخذ قرارات حاسمة ضد إيران. ويرجع ذلك إلى عدم رغبة بعض دول المجلس في تصعيد الخلاف نظرا لعلاقات الصداقة والمصالح الاقتصادية التي تربطها بإيران، ولذلك لم تحدد أسلوب المقاطعة السياسية أو الاقتصادية، وإنما كانت حريصة على تهدئة النزاع.

وقد يكون من المفيد أن نؤكد في هذا السياق أنه على الرغم من الجهود التي بذلها المجلس في احتواء الخلافات الحدودية بين بعض الدول المكونة له إلا أنه أخفق في التوصل إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بتسوية تلك الخلافات تسوية تامة، فالنزاع التقليدي بين قطر والبحرين حول جزيرة حوار لم يجد من المجلس خلال

١- ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الاربعة في منطقة الخليج العربي في ضوء النزاع الإماراتي الإيراني والنزاع السعودي القطري - مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة أكتوبر ١٩٩٢.
ينظر أيضا محمد مصطفى شحاته: الحدود السعودية مع دول الخليج - مجلة السياسة الدولية يناير ١٩٩٣ ص ٢٢٤ - ٢٢٦.

٢ جمال زكريا قاسم: النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنين - مجلة المشرق العربي - إصدار اتحاد المؤرخين العرب، العدد الأول القاهرة مارس ١٩٩٣.

دورته الوزارية التي عقدت في مارس ١٩٨٢ على أثر تفجير النزاع بين الدولتين
سوى إبداء الأسف لوقوع خلاف بين الأشقاء !

وينصاعد الخلاف بين قطر والبحرين ووصوله إلى حد الاشتباك المسلح حول
فيشت الدبيل في أواخر الثمانينيات ثم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وليس
من شك في أن إحالة قضية داخلية بين دولتين عضوين في المجلس إلى هيئة
تحكيم دولية إنما تعد سابقة خطيرة لما يعنيه ذلك من صعوبة حسم المنازعات
الحدودية داخل المجلس نظرا لما تثيره من حساسيات عند طرحها في إطار جماعي
وخاصة أن جميع دول المجلس متورطة في تلك المنازعات، وقد يكون من الأفضل
أن يعمل المجلس على إخراج هيئة تسوية المنازعات إلى حيز التنفيذ لتسوية ما
ينشب من خلافات حالية أو مستقبلية وخاصة أن من صلاحيات تلك الهيئة النظر
في الخلافات التي تنشأ بين الدول الاعضاء في المجلس^(١).

ولعل ما يؤخذ على المجلس من سلبيات أيضا أنه يكاد يكون متوقفا عند
مجرد مخزون الثقافة والذكريات المشتركة مما يؤدي إلى انجذاب دول الخليج العربية
إلى الماضي، وبالتالي تقل إيجابياتها في الحاضر والمستقبل. ولذلك فقد يكون من
الأهمية طرح مشروع ثقافي وفكري مستطور كقاعدة لاغنى عنها لإحداث التماسك
والفاعلية في التطور الداخلي للمجتمعات العربية الخليجية^(٢).

وليس من شك في أن التحدي الكبير الذي واجهته دول المجلس في
السنوات القليلة الماضية كان يرتبط بالغزو العراقي للكويت وما أظهره ذلك الغزو
من أن التوسع في حجم التسليح لم يضيف أمنا حقيقيا رغم ما أنفق عليه من
أموال باهظة، مما يتعين معه اتخاذ إجراءات أكثر إيجابية لتعزيز القدرات الدفاعية
الذاتية والمبادرة بتشكيل جيش خليجي موحد يستطيع حماية دول المجلس والحفاظ
على سيادتها.

١ - انظر المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في ٢٥ مايو ١٩٨١

والخاصة بهيئة تسوية المنازعات

٢ - محمد عبد سعيد : مرجع سبق ذكره

ومن ناحية أخرى قد يكون من الأهمية التوصل إلى حلول جذرية لما تعانيه القوات الدفاعية في دول المجلس من الافتقار الواضح إلى الكوادر البشرية المدربة مما يضطرها إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية داخل صفوفها. ولعل قيام المجلس بالتعاون مع الدول العربية قد يكون علاجاً لكثير من المشكلات الدفاعية، ولا نغني بذلك الاكتفاء بإبرام اتفاقيات أو التوقيع على موثيق نظرية، وإنما ينبغي ترجمتها إلى إجراءات عملية وإعطاء فاعلية لما هو قائم منها.

وتبدو أهمية ما نذهب إليه في الإدراك الواعي لدى الشعوب العربية في الخليج بأن الاعتماد على الضمانات الأمريكية وإن كانت ضرورة حتمتها الظروف في مرحلة معينة إلا أنها لن تكون مستمرة نتيجة لما يمكن أن يحدث من تغيرات في المنطقة. والحقيقة أن الغزو العراقي للكويت أضاع الفرصة على دول المجلس لكي تستفيد من نهاية الحرب الباردة في تعزيز إمكاناتها وقدراتها الدفاعية، فضلاً عن أن الغزو العراقي قضى على مجلس التعاون العربي وكشف عن هشاشة الاتحاد المغاربي، بل وأظهر ضعف النظام العربي بجميع أجهزته ومؤسساته، وكلها أمور تتطلب حتمية إعادة البناء من أجل الوصول إلى نظام عربي جديد يتحقق في إطاره الأمن والاستقرار. ولعل من نافلة القول الإشارة في هذا المقام بأنه من المستحيل قيام أمن خليجي بمعزل عن الأمن القومي العربي.

وقد يكون من المناسب أن نؤكد على ما ينبغي أن تتجه إليه دول المجلس من ضرورة الاستفادة من الدروس التي واكبت الغزو العراقي للكويت، حيث أبرزت تلك الأزمة حقيقة على جانب كبير من الأهمية وهي ضرورة الاعتماد على الكوادر الوطنية في شتى المجالات بعد أن تعرضت العديد من المؤسسات في دول الخليج العربية إلى هزات شديدة نتيجة الاستغناء عن العمالة الوافدة من قبل الدول العربية التي ساندت الغزو وخاصة العمالة الأردنية واليمنية والفلسطينية. هذا فضلاً عن أن اعتماد دول المجلس على العمالة الخليجية من شأنه تعزيز الروابط والعلاقات بين أبناء المنطقة.

وعلى الرغم من أن الغزو العراقي للكويت كانت له العديد من الآثار السلبية إلا أنه أسفر عن نتيجة إيجابية هامة تمثلت في الموقف الجماعي الذي اتخذته دول المجلس في مواجهة الغزو بدءاً من تنسيق السياسات الخارجية والدفاعية وانتهاء بتجربة القتال في صفوف واحدة في معركة تحرير الكويت. وفضلاً عن ذلك فقد أدى الغزو العراقي للكويت إلى تعزيز التضامن بين أبناء الخليج الذين عاشوا الأزمة التي تعرض لها الكويتيون وشعروا بأن هناك دوراً لا بد أن يقوموا به لمساعدة بني جلدتهم في محنتهم حيث تعددت مظاهر المساعدة من تقديم العون المادي والمعنوي إلى فتح المساكن الخاصة لإيواء الأسر الكويتية في الوقت الذي كرست فيه الجمعيات الشعبية جهودها لخدمة قضية الكويت وتنظيم عمليات المساعدة والتبرع، ولم تقل عن ذلك الممارسات الرسمية حيث أسهمت الحكومات الخليجية في مساعدة الكويتيين وقامت المؤسسات الإعلامية الخليجية بدور هام في إبراز أزمة الكويت للرأي العام العربي والعالمي.

وليس من شك في أن المساندة القوية التي لقيتها الكويت كانت تعزى إلى ما أدركته دول الخليج العربية وإلى ما أدركه أبناء الخليج أنفسهم من أن الغزو العراقي وإن كان قد وقف من الناحية الفعلية عند حدود الكويت إلا أن اتجاه النظام العراقي لن يقتصر في أطماعه على الكويت وحدها، بل إنه لن يتوانى إذا ما أتاحت له الفرصة في ابتلاع دول الخليج العربية الأخرى، ومن ثم فإن الأزمة التي مرت بها الكويت كرست من حتمية التماسك بين الدول والشعوب العربية في المنطقة. وفي تقديرنا أن هذا التماسك سوف يترك أثاره الإيجابية على آلية مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما سيؤدي إليه من إعطاء المزيد من المشاركة للمؤسسات الشعبية في فاعلية المجلس بعد أن أحس أبناء المجتمعات العربية في الخليج عمق ما يجمع بينهم من مشاعر وجدانية وآمال مشتركة ومصير واحد^(١).

١ - أزمة الخليج - البعد الآخر - الآثار والتداعيات الاجتماعية، سلسلة الدراسات الاجتماعية رقم ٢٠، إصدار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ص ٦٩.

وعلى الرغم من السليبات التي تعرضنا إليها والتي تثور بين حين وآخر نتيجة الخلافات القائمة بين الدول المكونة للمجلس أو من حيث جمود بعض الأحكام النظرية وعدم تطويرها فإن من المؤكد أن المجلس أعطى العديد من النتائج الإيجابية بما أدى إلى توثيق أواصر التعاون وعلاقات التنسيق في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية.

ويرى كثير من الباحثين أهمية ارتكاز القوة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على إعلان دمشق الصادر في ٦ مارس ١٩٩١ وترجمة أحكام وقرارات ذلك الإعلان إلى مجال التطبيق العملي إلى جانب تسوية الخلافات التي تثور بين الدول الأعضاء^(١).

ومن تجارب أخرى في العالم يمكن أن تستقى قاعدة من قواعد التعاون أو الاندماج الاقتصادي، وبالتالي السياسي، والوصول إلى ذلك يتطلب في البداية التنازل من الأطراف الداخلة في هذا الاندماج عن جزء من سيادتها حيث إن مفهوم السيادة المطلقة لا يتفق مع المتغيرات السياسية والاقتصادية في عالمنا المعاصر، وكثير من الدول قبلت التنازل طواعية عن جزء من سيادتها لمؤسسات الإنتاج الاقتصادي أو السياسي المشترك كما هو حادث بالفعل لدى مجموعة الدول الأوربية. غير أن هذا المفهوم المرن للسيادة مازال بعيدا عن التصور لدى دول مجلس التعاون الخليجي التي تفضل ممارسة السيادة بمعناها التقليدي، ولعل ذلك يرجع إلى حداثة عهدها بالاستقلال ومن ثم يتعذر على المجلس أن يتحول إلى صيغة من الاتحاد الفيدرالي أو حتى الكونفيدرالي رغم أن هذا التحول أمر لازم إذا أريد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يثبت من دعائمه^(٢). هذا فضلا عن أن تحقيق صيغة اتحادية يمكن أن تحفظ لدول الخليج العربية استقلالها وتحقق لها

١ - الخليج إلى أين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥ - ٢٨.

٢ - محمد الرميحي: الخليج ليس قطعا، دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، الكويت ١٩٨٣، ص ١٩٢.



عمقا بشريا وقوة عسكرية أكثر فاعلية، وخاصة أن تلك الدول محاطة بدول إقليمية ذات توجهات أيديولوجية وقوة عسكرية قد تتجه إلى تهديدها كما حدث ذلك بالفعل خلال أزمة الخليج.

ولعل مما يعزز الوضع الحالي للمجلس افتقاره إلى المؤسسات فوق القومية مما يساعد الدول الأعضاء فيه على إمكانية الانفلات أكثر من القدرة على الالتزام بسياسات وتوجهات واحدة وملزمة، وإذا أضيف إلى ذلك الخلافات الداخلية فإن الصورة تبدو واضحة وأكثر عمقا.

وعلى الرغم من محاولة دول المجلس التأكيد على تضامنها والتطابق في سياستها إلا أن الانفلات يبدو ظاهرا في العديد من القضايا التي تواجه المجلس بدءا بالقضايا ذات الطابع الداخلي ومرورا بالقضايا الإقليمية وانتهاء بالقضايا الدولية مما يؤكد عدم وجود سياسة خليجية واحدة.

ولعل مشكلات الحدود السياسية القائمة بين كثير من الدول العربية الأعضاء في المجلس وعدم الاتفاق على آلية سياسية ذات إجماع لحل تلك المشاكل تأتي في مقدمة القضايا الداخلية التي تواجه المجلس بما يترتب عليها من نتائج وتداعيات؛ فمشكلة الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية لم تدفع قطر إلى تبني سياسة خارجية مستقلة بعض الشيء عن سياسة دول المجلس وخصوصا في مسألة العلاقة مع العراق فحسب، بل وصل الأمر إلى الامتناع عن المشاركة في المناورات العسكرية التي قامت بها القوات الدفاعية لدول المجلس في عام ١٩٩٢.

يضاف إلى ذلك عدم وجود اتفاق على سياسة دفاعية واحدة من حيث تشكيل القوات الدفاعية ونوعية التسليح وحجمه، حيث ساهم الحضور الأمني الغربي في الخليج، إلى جانب تحطيم الآلة العسكرية العراقية أو على الأقل جزء لا يستهان به منها، في تعزيز الشعور الأمني والحد من مخاوف التهديدات الخارجية بعد أن أصبح هناك التزام دولي وغربي في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

غير أن هذه الالتزامات أو الضمانات كما سبق أن أشرنا غير كافية بتوفير الأمن لعدم الثوابت النسبية في مقوماتها، ومن ثم يتعين الاعتماد على الذات في توفير الحد الأدنى من المتطلبات الأمنية. ورغم أن قوة الدفاع الخليجية المعروفة

باسم درع الجزيرة يمكن أن تشكل البداية العملية في هذا الإطار من الدفاع الذاتي، إلا أن تدعيم هذه القوة وزيادة كفاءتها العددية والتسليحية لا تزال موضع خلاف بين دول المجلس.

إضافة إلى تلك المشكلات الداخلية فلا يوجد ثمة إجماع خليجي عن كيفية التعامل مع القضايا الخارجية إذ لا توجد سياسة خليجية واضحة إزاء التعامل مع إسرائيل باستثناء التأييد الجماعي لإعلان غزة - أريحا، فضلاً عن اتجاهاً بعض دول المجلس إلى تخفيف المقاطعة الاقتصادية مع إسرائيل. كما لا تزال هناك خلافات حول التعامل مع العراق ومع الدول التي ساندته في غزو الكويت. ويمكن القول أن السياسة الخليجية إزاء ما كان يعرف بدول الضد تنقسم باتجاهها إلى الفردية.

ومما يثير الانتباه أيضاً الخلافات بين دول المجلس حول كيفية التعامل مع دول إعلان دمشق ومقرراته، ففي الوقت الذي فضلت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بقدر ما الإعلان والاعتماد عليه كنواة لحماية أمن الخليج، فإن سلطنة عمان سعت إلى تفضيل الخيار الإقليمي ودعم الانفتاح على إيران واتجهت فطر نفس هذا الاتجاه. وبين هذين الخيارين العربي والإقليمي فضلت كل من الكويت والبحرين الاعتماد على الغرب أمنياً، وذلك بتوقيع كل منهما معاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتبعتها في ذلك بعض الدول العربية الخليجية الأخرى^(١).

١ - جهاد عودة: النظام الدولي الجديد، إشكاليات الأمن الإقليمي ومصادر القوة، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجي - جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣.



الشخص الرابع

**انهيار حركات المعارضة اليسارية في
ظفار وتوحيد سلطنة عمان**

الأوضاع الجغرافية والاجتماعية والديموقراطية في إقليم ظفار - عزلة الإقليم عن السلطنة - تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير ظفار - التحولات السياسية في الخليج العربي عقب الانسحاب البريطاني - تحول الجبهة الشعبية لتحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ثم إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان - المساعدات التي تلقتها الجبهة من الأنظمة اليسارية العربية والعالمية - التشقيف الأيديولوجي وردود الفعل المحافظة - إستراتيجية السلطان قابوس السلمية والعسكرية في قمع الحركة - برامج التنمية في إقليم ظفار ودمجه في الوحدة العمانية.

أثرت حركات المعارضة في إقليم ظفار تأثيرا كبيرا في التغيرات السياسية التي شهدتها سلطنة عمان منذ بداية حقبة السبعينيات، إذ كان لتصاعد تلك الحركات ونجاح القائمين بها في السيطرة على بعض المدن والمواقع الهامة في شمال عمان كنزوى وإزكي من بين الأسباب الهامة التي أدت إلى التعجيل بالحركة التصحيحية أو على الأحرى بالحركة الانفلائية التي أطاحت بالسلطان سعيد بن تيمور ووصول ابنه قابوس بن سعيد إلى حكم السلطنة في ٢٣ يوليو ١٩٧٠.

وسوف نعرض في هذا الفصل للتطور الذي بلغته تلك الحركات اليسارية منذ بدء ظهورها كتنظيم ثوري في عام ١٩٦٥ باسم الجبهة الشعبية لتحرير ظفار حتى انهيارها تماما في عام ١٩٧٧، وما أعقب ذلك من إصدار السلطان قابوس بن سعيد قراره الخاص بدمج إقليم ظفار في كيان السلطنة التي أعلن عن توحيدها باسم سلطنة عمان، وهو الاسم الذي صارت تعرف به منذ ذلك الحين بينما كانت تعرف من قبل بسلطنة مسقط وعمان حينا، أو بسلطنة مسقط وإمارة عمان حينا آخر.

وقد يكون من المفيد قبل أن نتناول الحركات المناهضة التي قامت في إقليم ظفار أن نبدأ بالتعريف بذلك الإقليم وخاصة أنه لم يلق عناية كبيرة من الباحثين، وربما يرجع ذلك إلى تطرفه وبعده عن أقاليم السلطنة.

وعلى الرغم من أن إقليم ظفار يعد واحدا من الأقاليم العمانية إلا أنه كان دائما مستقلا في ذاته و منفصلا على نفسه بحيث يكاد تاريخه يبدو غير متماصك مع السلطنة، كما لم يكن ثمة أي تدخل من جانب سلاطين عمان في شؤونه الداخلية، وكان سكانه لا يدفعون أية ضرائب للسلطنة، كما ظهرت فيه العديد من الحركات الانفصالية. يضاف إلى ذلك أن الإقليم لم يلحق بالسلطنة إلا على عهد السيد سعيد بن سلطان ١٨٠٦ - ١٨٥٦ ثم عاود الانفصال إلى أن ألحق مرة أخرى على عهد السيد تركي بن سعيد ١٨٧٧ - ١٨٧٩، ومع ذلك فقد ظل الإقليم يحتفظ بطابعه الخاص الذي كان يختلف عن أقاليم السلطنة الأخرى^(١).

١- لا تتوفر مصادر كثيرة عن إقليم ظفار باستثناء بعض مآكبه الرحالة الأوربيين من بينهم أن ذلك في رحلتها في جنوب الجزيرة العربية بالإضافة إلى ما ينجم من الوثائق البريطانية. ويعتبر دليل الخليج للوزير أهم مصدر يمكن الرجوع إليه فيما يتعلق بتاريخ الإقليم.

راجع ح. ح. الوزير - دليل الخليج - القسم التاريخي - المجلد الثاني - الطبعة المعدلة التي أعدها قسم الترجمة بديوان أمير قطر - المذكرة ١٩٧٧، انظر ملحق رقم (١٧) تاريخ ظفار من ٨٩٦ وما بعدها.

ويمتد إقليم ظفار على ساحل بحر العرب وعلى بعد يصل إلى ٦٤٠ ميلا إلى الغرب من مسقط، ولا يقتصر الأمر على البعد في المسافة فحسب وإنما في اختلاف ظروف الإقليم الطبيعية والجغرافية والديموجرافية حيث يتميز سكانه ببعض الملامح الخاصة بهم، كما تعدد في الإقليم الكثير من اللهجات واللغات التي يتحدث بها الظفاريون إلى جانب اللغة العربية بطبيعة الحال التي احتفظت بمركزها باعتبارها اللغة الأصلية لقبائل الإقليم العريقة.

أما اللغات واللهجات الأخرى التي تسود الإقليم فتتراجع إلى أصول حميرية كالشحرية أو الجبالية، نسبة إلى الجبال، والمهرية نسبة إلى المهرة سكان حضرموت، والبطحيرية نسبة إلى البطاحرة من قبائل الشمال في ظفار، والحرسوسية نسبة إلى الحراسيس، وهي القبائل التي تسكن في الشمال الشرقي من الإقليم.

ولا نغني بذلك التوضيح الذي أوردناه إثارة الشكوك حول الهوية العربية للظفاريين إذ إن الخلاف على كون أهالي ظفار عربا أو ليسوا بعرب لم يعد مطروحا في الوقت الحاضر فعروية الظفاريين من الأمور المقررة منها، وبالتالي ليست قابلة للنقاش.

ولعل مما يشير الانبعاث أن إقليم ظفار رغم أنه أقرب من ناحية الجوار إلى حضرموت وبلاد المهرة إلا أنه يتميز بخصائص فريدة في نوعها تكاد تفصله عن هذين الإقليمين. فمن الناحية الجغرافية يتكون الإقليم من سهول ساحلية ضيقة تحيط بها سلاسل جبلية منيعة قد تصل إلى درجة كبيرة من الارتفاع كما هو الحال في سلسلة جبال القري، ولكنها لم تلبث أن تتدرج في انخفاضها نحو البحر لتشكل هضبة جرداء تنفرج إلى الشرق والغرب عن سهول ساحلية بالغة الخصوبة كما هو الحال في سهل صلالة، ثم تقضى الهضبة لتصل إلى حد الاستواء حين تلتقي بصحراء الربع الخالي. وتعرض السهول الساحلية وكذلك السلاسل الجبلية لهبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية مما يكسبها طابعا زراعيا وإثاثيا هاما.

ومع أن سكان ظفار في غالبيتهم ينتمون إلى القبائل التي تقطن في جنوب الجزيرة العربية إلا أنهم تأثروا بالقبائل الأخرى والهجرات البشرية الزاحفة إليهم من

شرق الجزيرة العربية، كما اختلطت بهم عناصر وافدة من الهند والحبشة ومن زنج شرق إفريقيا بصفة خاصة. وكان السكان قديما يتحدثون اللغة الحميرية وهي لغة غير مكتوبة، غير أن هذه اللغة لم تلبث أن تطورت بحكم التعامل الحياتي واستعارت الكثير من المفردات من اللغات المتعددة التي وفدت على الإقليم، غير أن المفردات العربية وخاصة فيما يتعلق بالشعائر الإسلامية وشئون التجارة والتعامل أصبحت أكثر وضوحا في تلك اللغات واللهجات السائدة في الإقليم، كما استطاعت اللغة العربية فضلا عن ذلك أن تحقق انتشارا واسعا حيث يتحدث بها أو على الأقل في كثير من جوانبها جميع عناصر السكان في الإقليم.

وقد يكون من العسير وضع تقدير لعدد السكان في ظفار إذ لا تتوافر لدينا إحصائيات دقيقة يمكن الاعتماد عليها أو الاعتداد بها، إذ تختلف التقديرات اختلافا كبيرا فمنها ما لا يصل بحجم السكان إلى أكثر من ٤٠.٠٠٠ نسمة، بينما تذهب تقديرات أخرى إلى أن عدد السكان خلال حقبة السبعينيات كان يتراوح بين مائة ألف إلى مائتي ألف نسمة.

وعلى الرغم من أن سكان ظفار سنيون ويعتق معظمهم المذهب الشافعي فضلا عن أنهم منقسمون بالعقيدة الإسلامية إلا أنه مما يلفت الانتباه أن التعاليم الإسلامية اختلطت بالممارسات الدينية الوافدة والمعتقدات الوثنية القديمة التي كانت سائدة في الإقليم، ومن ثم فقدت التعاليم الإسلامية نقاءها وأضحت مشوبة بالطايب والفيتشية إلى جانب الحرافات والخزعبلات المثيرة، وليس من شك في أن عودة الإقليم إلى وطنه الأم واندماجه في أقاليم السلطنة قد يكون عاملا هاما في تنقية التعاليم الإسلامية من الشوائب الكثيرة التي علققت بها.

ويعتمد سكان ظفار في حياتهم المعيشية على الرعي والزراعة والصيد إلى جانب اشتغالهم بالتجارة والأسفار، إذ إنهم يتشابهون مع أهالي حضرموت في حبهم للهجرة والترحال الذي يمثل جانبا كبيرا من تراثهم سواء للبحث عن العمل أم لتجميع الثروة^(١).

Kelly, John, Arabia, The Gulf and the West, A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, London 1988, P. 133.



ولعل مما يلفت الانتباه أن طبيعة الإقليم وتنوعه بين السهل والجبل قد أثر إلى حد كبير في تكوينه الديموجرافى ، فساكن ظفار ينتمون إلى تكتلين قبليين كبيرين هما حلف القرى ، وتعيش قبائل هذا الحلف فى المناطق الجبلية ويمتثلن معظمهم حرفة الرعى ، أما التكتل القبلى الآخر فهو حلف الكثيرى وتعيش قبائل هذا الحلف فى السهول الساحلية ويمتثلون الزراعة وصيد الأسماك .

وإلى جانب هذين التكتلين الرئيسيين - القرى والكبرى - توجد العديد من القبائل الأخرى التى يبرز من بينها المهرة والعوامر التى تقطن السلاسل الجبلية بما فيها الهضبة الغربية التى تنتهى إليها تلك السلاسل . وتصل القبائل الرئيسية فى ظفار إلى ست قبائل ، فبالإضافة إلى القرى والكبرى هناك قبائل المهرة والشحرة إلى جانب الحراسيس والبطاحرة^(١) .

وعلى الرغم من أن السمة الغالبة على المجتمع الظفارى هى السمة القبلية إلا أن الإقليم تأثر إلى حد كبير بالمؤثرات التى نقلها الظفاريون من جراء أسفارهم أو تلك المؤثرات التى وفدت إليهم من الأقاليم المجاورة . وما يلاحظ بصدده ذلك أن المجتمع يضم على نظام الطبقات Castes الذى نقله الظفاريون من الهند التى كانوا يسافرون إليها بغرض التجارة أو للعمل كجنود لدى بعض راجات الهند أو أمرائهم^(٢) . ومع سيادة هذا النظام الطبقي فإن المجتمع الظفارى مع ذلك يمكن تحديده طبقا للأصول القبلية حيث تحتل القبائل العريقة المرتبة الأولى فى السلم الاجتماعى ، بينما تحتل الأقليات التى ليس لها امتداد أو أصول قبلية المرتبة التالية ، ويطلق عليهم الضعف أو الضعاف ، وأكثرهم من ساكن الساحل ، ثم يأتى بعد ذلك أصحاب الحرف والمهن المختلفة أو أولئك الذين يعملون فى البحر أو البحارة كما يطلق عليهم ، بينما يحتل العبيد الذين وفدوا أصلا من شرق إفريقيا المرتبة الأخيرة فى درجات هذا السلم الاجتماعى .

١ - رياض نجيب الريس ، ظفار ، قصة الصراع السياسى والعسكرى فى الخليج العربى ، ١٩٧٠ - ١٩٧٦ - لندن

(مكون تاريخ) ص ٢٨

Kelly, J.B., op. cit., P. 131 - ٢

وهناك من الباحثين من يعتمد على تقسيم اجتماعي آخر يحتل فيه السادة الهاشميون قمة الهرم الاجتماعي ، وهم بذلك يشكلون طبقة أرستقراطية تلقى احتراماً كبيراً من السكان . ووجود هذه الطبقة يعد امتداداً لطبقة السادة أو الأشراف الذين يقطنون إقليم حضرموت المجاور لظفار^(١) .

ويلى طبقة السادة قبائل القرى والكثري والمهرة ثم تأتي بعد ذلك القبائل الأخرى الأقل نفوذاً أو الأدنى أصولاً أو تلك التي فقدت مكانتها الاجتماعية نتيجة خضوعها لقبائل أخرى أقوى منها وبالتالي يطلق عليها القبائل المستضعفة ومن بينهم الشحرة والبطاحرة ، أما العبيد فإنهم يأتون دائماً في أسفل السلم الاجتماعي^(٢) .

وبصدد حديثنا عن الأوضاع القبلية والاجتماعية في إقليم ظفار نجد الإشارة إلى ما تلعبه المرأة الظفارية من دور هام في مختلف جوانب الحياة المعيشية ، ومما يذكر أن الحركات البارية بما أتت به من أيديولوجيات وما نادى به من أفكار تقدمية ودعوتها إلى التخلي عن التقاليد المتوارثة ساعدت على خروج المرأة الظفارية إلى معترك الحياة . وقد لاحظ كثير من المراقبين أنها كانت تقاتل جنباً إلى جنب مع الرجل وذلك عند اندلاع الحركات الثورية والعسكرية في الإقليم^(٣) .

استخلاصاً مما عرضنا له يمكن القول أن الظروف الطبيعية والقبلية ساعدت على تعميق النزعات الانفصالية في إقليم ظفار الذي أصبح أقرب ما يكون إلى مقاطعة خاصة لسلاطين عمان لا علاقة لحكومة مسقط به . ومنذ أن وصل السيد سعيد بن تيمور إلى حكم السلطنة في عام ١٩٣٢ اتخذ من مدينة صلالة المدينة الرئيسية في الإقليم متجعاً صيفياً له ثم لم يلبث أن قرر الإقامة الدائمة بها حين اشتدت ثورة الجبل الأخضر في عام ١٩٥٨ ، ومنذ ذلك التاريخ لم يطل العاصمة مسقط طيلة السنوات المتبقية من حكمه .

Ibid. - ١

٢- رياض نجيب الريس : مرجع سبق ذكره ص ٨ .

٣- هاليداي (مرد) : اللفظ والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران - مترجم - الطبعة الأولى ، بيروت .

١٩٧٥ ، ص ١٥٤ .

غير أن وجود السلطان في عاصمة الإقليم لم ينف حائلًا دون اندلاع الحركات الثورية التي اعتمدت في الدرجة الأولى على عزلة الإقليم فضلًا عن وعودته الجبلية وتميز سكانه بصفات خاصة عن سكان الساحل. وإن كان السؤال الذي يشور في هذا المقام هو : كيف يتسرب على تلك العزلة والتخلف ظهور حركات عقائدية في الإقليم ؟.

والإجابة على ذلك السؤال يمكن أن نؤكد بأن الصدفة وحدها هي التي جمعت بين نزعة السكان الانفصالية، وتمردهم الدائم على السلطة المركزية وبين أيديولوجية الحركة المنظمة للثورة، حيث وجد قادة هذه الحركة من العناصر القومية واليسارية في هذا الإقليم المنعزل مجالًا خصبا للعمل الثوري والعسكري، غير أنه من المؤكد - خلافاً للدعاية التي قام بها منظمو هذه الحركة - أنهم لم يستطيعوا رغم ما وصلت إليه الحركة من عنف أن يجمعوا حولهم السكان تحت شعار المبادئ والشعارات العقائدية اليسارية التي كانوا يدعون إليها والتي كان يصعب طبيعة الحال فهمها على الأهالي، فضلًا عن أن طابع الجبهة الشعبية الماركسي كان لا يتفق مع أسلوب القبائل المحافظة التي تظن إقليم ظفار، وخاصة إذا كان برنامج الجبهة يقوم على تفسير العلاقات الاجتماعية وتحرير المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل^(١). وفي اعتقادنا أن هذا التفاوت بين قاعدة المجتمع الظفاري وبين محركي الثورة هو الذي حقق للسلطان قابوس النجاح في قمعها لتلك الحركة التي كانت لا تتناسب مع طبيعة الإقليم المحافظة.

وحقيقة الأمر أن قيادة الحركة التي تأثرت بالتيارات البعثية والناصرية والماركسية التي اجتاحت منطقة الخليج خلال حقبة الستينيات، وجدت في إقليم ظفار نربة خصبة لنشر تلك التيارات الراديكالية التي استغلت التخلف وتردى الأوضاع السياسية والاقتصادية واتجاه سكان ظفار للتخلص من وطأة حكم السلطان سعيد بن تيمور الذي كان يعاملهم كأرقاء يعيشون في مقاطعته التي احتكر مواردها لنفسه وفرض الإتاوات على السكان الذين فر الكثيرون منهم ليلتمسوا الخلاص والعيش في الاقطار المجاورة، ومن ثم أصبح إقليم ظفار هو الإقليم الملائم لقيام

١ - انظر مصدق ذلك برنامج الجبهة الشعبية لتحرير عمان والداخل العربي الذي أعلن في عام ١٩٧١

الحركات المعارضة ضد السلطان الذي لم يبد أية عناية به حيث انهارت اقتصادياته ولم يسمح في السنوات الأخيرة من حكمه إلا بفتح مدرسة ابتدائية واحدة للبنين هي المدرسة السعيدية في صلالة وكان تلاميذها ينتقون بعناية وحذر شديدين من قبل السلطان نفسه مما اضطر كثير من الأفراد الموسرين إلى إرسال أبنائهم للتعليم في الخارج، وكان ذلك يتم بتحايل يبدو غير مشروع على النظام الصارم الذي فرضه السلطان سعيد بن تيمور على السكان^(١).

وعلى الرغم من أن الحركة لم تبلغ عنفوانها إلا في السنوات الأولى من حقبة السبعينيات إلا أنه يمكن تأريخ إرهاصاتها الأولى بتلك الرصاصة التي أطلقها مسلم بن نفل من قبيلة الكثيري، والذي كان يعمل ميكانيكيا لدى السلطان، عندما اعترض مع نفر من أتباعه سبيل بضع سيارات تابعة لشركة ميكوم الأمريكية التي كانت تقوم بالتنقيب عن النفط في ظفار في ربيع عام ١٩٦٣. وعلى أثر إطلاق سراحه توجه إلى المملكة العربية السعودية وهناك اتصل بالإمام غالب بن علي الذي كان يتخذ من مدينة الدمام مقرا لحكومته التي أقامها في المنفى على أثر قمع حركة الإمامة الإباضية في عمان الداخلية، كما تمكن من الحصول على دعم من المملكة العربية السعودية التي وجدت الفرصة متاحة لتجديد صراعها مع السلطة حول واحات البوحيي، كما وجد تأييدا من النظام البعثي في العراق الذي كان يؤيد الحركات المعارضة للسلطنة مثله في ذلك مثل المملكة العربية السعودية سواء كانت تلك الحركات ذات اتجاهات يمينية كالإمامة الإباضية أم اتجاهات متطرفة، وإن كان تأييد العراق والسعودية لتلك الحركات لأسباب متناقضة تماما.

ولم يلبث عام ١٩٦٥ أن شهد إعلان قيام الجبهة الشعبية لتحرير ظفار حين نجح النظام العراقي في تدريب مجموعة من الشباب الظفاري الذين كانوا ينتمون إلى بعض التنظيمات القائمة آنذاك، ومن أبرزها عصبة الجنود الظفاريين، وكانوا يشكلون فرعا من الحركة القومية التي خدم أفرادها في القوات الدفاعية لبعض إمارات الخليج بما في ذلك سلطنة عمان، إلى جانب بعض الشباب الذين أرسلوا

Clement, F.A., Oman. The Reborn Land, Longman - London, New York 1980, P. 94, .. ١



إلى الكويت والفاهرة ودمشق وبغداد، ومن الجمعية الخيرية الظفارية التي كانت تمهد الطريق للثورة تحت غطاء تقديم المساعدات الاجتماعية والإنسانية لسكان الإقليم.

واستطاعت الجبهة الشعبية لتحرير ظفار تفوية شأنها بفضل انضمام مجموعات قبلية إليها، ولم يكن ذلك الانضمام لأسباب أيديولوجية بقدر ما كان تعبيراً عن مصالح خاصة. ولعل ما يؤكد لنا ذلك أن أبرز المجموعات القبلية التي انضمت إلى الجبهة كانت قبيلة الكثيري، أقوى القبائل نفوذاً في ظفار، التي أعلنت استيائها وتغردها على السلطان سعيد بن تيمور الذي منح الشركات الأمريكية امتيازات للتنقيب عن النفط في المناطق التي تغطيها، وكان يحدوها الأمل بأن اكتشاف النفط سيكون لصالحها وليس لصالح السلطنة عموماً.

وإزاء استناد جبهة ظفار على التأييد الداخلي والخارجي دعا زعمائها إلى عقد مؤتمر شعبي انتهت جلساته في ٩ يونيو ١٩٦٥ بإعلان قيام الثورة الظفارية^(١١)، التي حددت أهدافها بتحرير إقليم ظفار من الحكم المستبد للسلطان سعيد بن تيمور إلى جانب تحرير الإقليم من البطالة والفسق والجهل والمرض^(١٢)، ودعت إلى إقامة حكم وطني ديمقراطي انتماءه القومي عربي ودينه الإسلام.

وقد بدأت الثورة الظفارية منذ ذلك التاريخ - التاسع من يونيو ١٩٦٥ - تقوم بالعديد من العمليات الفدائية ضد منشآت شركة النفط الأمريكية العاملة في ظفار، وكان من الممكن احتواء تلك العمليات لولا أن تضجر الموقف في ٢٨ أبريل ١٩٦٦ حين وقعت محاولة الاغتيال التي تعرض لها السلطان سعيد بن تيمور حين كان يستعرض حرسه الخاص الذي كان يوجد به بعض الظفاريين المتسمين للجبهة^(١٣). وعلى أثر وقوع ذلك الحادث احتجب السلطان عن الظهور الأمر الذي جعل العمانيين يعتقدون أنه قتل وأن السلطات البريطانية هي التي أصبحت تدير شؤون السلطنة^(١٤).

١ - Kelly, J.B., op. cit., P. 134.

٢ - Townsend, John, Oman, The Making of Modern State, Croom-Helm, London-1984, P. 97.

٣ - Clements, F.A., op. cit., P. 91.

٤ - رفاص محمد الرئيس - مرجع سبق ذكره - ص ٧٣.

غير أن هذا الحادث كانت له ردود فعل سيئة حين أخذ السلطان يشدد قبضته على الإقليم ويعمل على قمع الحركات المعارضة ووصل به الأمر إلى التدخل في حياة الناس حيث أصدر أوامر صارمة بمنع السفر إلى الخارج، ولم يكن أمام الكثيرين سوى الفرار إلى الجبال أو تأييد الحركات المناوئة التي تصدرت لزعامتها الجبهة اللفارية .

ومع أن الحركة اللفارية أخذت تكتسب العديد من الشعارات القومية وأخذ الكثيرون ينظرون إليها كما لو كانت جزءاً من الحركة العربية إضافة إلى نبهها للأفكار الاشتراكية ضد الرأسمالية والرجعية والإمبريالية والصهيونية، إلا أن تلك الشعارات جميعها لم تكن تتماشى مع طبيعة المجتمع اللفارى المحافظ والمتغلق على نفسه، وبمعنى آخر أن المناذة بتلك الشعارات لم تكن تتعدى القادة المنظمين لتلك الحركة؛ بينما لم يكن لها صدى يذكر على المتحمين للجبهة من رجال القبائل حيث كانت دوافعهم تختلف تماماً عما كانت تنادى به الجبهة من مبادئ أو شعارات.

وعلى الرغم من ذلك القصور فإن تطور الأحداث السياسية التي شهدتها منطقة الخليج العربي في نهاية حقبة الستينيات كان لها أثر واضح في اكتساب الحركة اللفارية طابعاً شمولياً مرتبطاً بالمفاهيم الماركسية، مع أن الحركة في بداية ظهورها كانت تمثل اتجاهات معتدلة إن لم تكن محافظة، ويعزى ذلك التحول في تقديرنا إلى التكتلات التي أخذت تتعرض لها الحركات القومية على أثر تراجع المد العربي الثورى إثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ وانسحاب القوات المصرية من اليمن الشمالية. غير أن التطورات التي حدثت في جمهورية اليمن الديمقراطية نتيجة تسلم الجناح المتطرف من الجبهة القومية السلطة إثر الانسحاب البريطانى من جنوب الجزيرة العربية فى عام ١٩٦٧ كان بعد عاملاً هاماً فى دفع الحركة اللفارية واكتسابها طابعاً يسارياً^(١)، وخاصة حين بدأت اليمن الجنوبية تزود قادة الحركة

Townsend, John, op. cit., P. 99-1

بالأسلحة والذخائر عن طريق بلاد المهرة وحضرموت المجاورة للإقليم. وكانت حكومة اليمن الجنوبية الديمقراطية تهدف من وراء تلك المساعدة إلى تصدير الثورة إلى إمارات الخليج العربي، وبذلك أصبحت جمهورية اليمن الجنوبية هي السند الأول للثورة الظفارية التي وفرت لعناصرها والمتحمين إليها قواعد التدريب العسكري والأيديولوجي إلى جانب المساعدات الطبية والاجتماعية، فضلاً عن القنوات الدبلوماسية والإعلامية التي أتاحتها للجبهة حين خصصت لها محطة إذاعة كانت تبث إرسالها يومياً من مدينة المكلا، كما كانت سفارة جمهورية اليمن الديمقراطية في الكويت صلة الوصل بين الجبهة الظفارية من ناحية وبين الكوادر المنتمية إليها في منطقة الخليج العربي من ناحية أخرى.

والجدير بالذكر أن الثورة الظفارية استمرت لأكثر من عشر سنوات وعلى وجه التحديد من عام ١٩٦٥، حين أعلن عن قيام الجبهة الشعبية، حتى قمع الحركة في عام ١٩٧٦، وبذلك عدت من الثورات الطويلة في تاريخنا العربي الحديث، إلا أنه كان من سوء طالعها أنها واكبت انحصار المد القومي العربي منذ نهاية حقبة الستينيات، ولذلك كان لابد للجبهة إزاء تلك الظروف أن تتحول إلى اتجاهات أكثر تطرفاً، وقد ظهرت تلك الاتجاهات واضحة عند انعقاد المؤتمر الثاني الذي عقدته الجبهة في وادي حمرين الذي يقع في وسط إقليم ظفار في سبتمبر ١٩٦٨ حيث تبنت برنامجاً ماركسياً لينينياً^(١).

ظهر ذلك واضحاً في القرارات التي صدرت عن المؤتمر والتي كانت تحمل أفكاراً راديكالية من بينها الوقوف ضد الإمبريالية والراسخالية والدعوة إلى تغيير الأنظمة العشائرية والإقطاعية.

ولعل أهم ما قرره المؤتمر عدم اقتصار الثورة على ظفار وإنما امتدادها إلى
رحابة الخليج، ومن ثم عملت الجبهة إلى تغيير اسمها من الجبهة الشعبية لتحرير
ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل^(١). وقد أسهم في
تشكيل الجبهة الجديدة جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين^(٢). كما
عملت على توثيق صلاتها مع الحركات الثورية الأخرى في العالم الثالث. وإن
كانت هناك ظروف صعبة حدثت من انطلاقها حيث اندلعت من أكثر المناطق العربية
فقرا وتخلفا، ومن إقليم تحكمت فيه علاقات قبلية متنافرة فضلا عن أنها تزامنت
مع تراجع الحركات الثورية في الوطن العربي وفي كثير من الدول الآسيوية
والإفريقية^(٣).

وبرغم ذلك القصور استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي
المحتل أن تحقق بعض المكاسب العسكرية إذ لم يمض عام ١٩٦٩ حتى استطاعت
السيطرة على معظم إقليم ظفار بما في ذلك مدينة تومريت التي هي بمثابة مفتاح
الطريق إلى صلالة، وكادت العاصمة صلالة تصبح وحدها تحت سيطرة السلطان،
واضطرت شركات النفط العاملة في ظفار إلى وقف أعمالها إزاء عدم الاستقرار
الذي بدا واضحا في الإقليم.

ومع أن العمليات العسكرية التي قامت بها الجبهة قد تركزت في غالبيتها
على ظفار إلا أنها لم تلبث أن امتدت إلى الأقاليم الشمالية من عمان، وكان ذلك
بفضل المساعدات التي قدمت إليها نتيجة إعادة تنظيمها حيث دخلتها بعض الكوادر
العربية إلى جانب الظفاريين، كما ضمت إليها أعدادا وفيرة من الزنوج الإفريقيين
الذين كانوا بمثابة وقود لعملياتها.

وقد اعتمدت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج في الدرجة الأولى على
المساعدات التي كانت تتلقاها من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كما

١- رياض نجيب الريس: مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.
٢- Ramazani, R. K., The Persian Gulf and the Strait of Hormuz, Rijin and Noordhoff, -٢
P. 123.

٣- Clements, F.A., op. cit., P. 92. -٣



اعتمدت أيضا على المساعدات التي كان يقدمها الاتحاد السوفيتي والتي كانت تصل إلى ظفار عن طريق العراق أو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وقد جاءت مساندة السوفيت للجبهة في الوقت الذي تخلت فيه الصين الشعبية عن تأييدها بداية من عام ١٩٧٣ ، وكانت المساعدات الصينية قد وصلت إلى ذروتها قبل ذلك العام ، إذ اعتمدت الجبهة على الخبراء الصينيين الذين وصلوا إلى حضرموت لتدريب ثوار الجبهة على حرب العصابات ، كما أوفدت الجبهة بعض قياداتها لتلقى النظريات الشيوعية في بكين .

ومن الواضح أن التحول الذي طرأ على موقف الصين الشعبية يرجع إلى انضمامها للمجتمع الدولي وتفضيلها شرعية الأنظمة السياسية على الشرعية الثورية وحرصها على إقامة علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مع إيران ، في الوقت الذي تازمت فيه العلاقات بين الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وبين النظام الإيراني الذي بدأ يعد نفسه للهيمنة السياسية والعسكرية على الخليج في أعقاب الانسحاب البريطاني . ومع أن الجبهة حاولت إرسال وفد من قبلها إلى بكين لإجراء حوار مع القيادات الصينية إلا أن السفارة الصينية في عدن رفضت البحث في أسباب تلك الزيارة^(١) .

وعلى الرغم من تخلي الصين الشعبية عن مساندة الجبهة إلا أنها لم تعدم الحصول على دعم من بعض الأنظمة اليسارية الأخرى وخاصة كوريا التي أوفدت بعثتين إلى المركز الرئيسي للجبهة في منطقة الحوف الواقعة على الشخوم اليمنية العمانية في عام ١٩٧٣ ، كذلك أرسلت ألمانيا الشرقية بعثتين ووحدات للتدريب إضافة إلى مساعدات كبيرة من الأسلحة والذخائر ، كما وجدت الجبهة دعما من كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وتشيكوسلوفاكيا والجزائر والعراق وجمهورية تانزانيا التي سمحت للجبهة بإقامة مكتب لها في مدينة دار السلام في الوقت الذي تم فيه إغلاق مكتبها في القاهرة . وبما يذكر أنه رغم موقف الكويت المعتدل من الناحية

١ - رباح نجيب الرئيس مرجع سر ذكره ، ص ٩٤ - ٩٦ .

الرسمية إلا أن الجبهة اعتمدت على الدعم المعنوي الذي تلقت من القطاعات غير الرسمية وخاصة من الصحافة الكويتية ذات الطابع التقدمي، وهناك من يؤكد أن ما يقرب من ثلث الإمدادات التموينية والمساعدات الإنسانية كانت تأتي إلى نوار الجبهة عن طريق الكويت^(١). وعلى الرغم من الانتقادات التي كانت توجهها الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي لجناح الخطيب في حركة القوميين العرب لانتهاجه سياسة يمينية فقد ظلت المجلة الأسبوعية لحركة القوميين العرب في الكويت وهي مجلة الطليعة تلعب دورا إعلاميا متضامنا مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي^(٢).

لم يقتصر نشاط الجبهة على حرب العصابات أو العمليات العسكرية غير النظامية، وإنما أخذت تتجه بالإضافة إلى ذلك إلى نشر الأيديولوجية الماركسية، ويقرر كثير من المراقبين والصحفيين الذين زاروا ظفار أن كثيرا من الناشئة انتزعوا من أسرهم في سن مبكرة لا تتعدى الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة لكي يتلقوا المبادئ الماركسية ويتدربوا على حرب العصابات^(٣).

وعلى الرغم من أن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي كشفت جهودها في التثقيف السياسي والعقائدي إلا أنها واجهت صعوبات بالغة، إذ كيف يتأتى لها مهما بذلت من جهود تطعيم مجتمع قبلي دعوى محافظ بتشكيل أساسا من الرعاة والمزارعين والصيادين والعييد بالماركسية عقيدة البروليتاريا الصناعية، أو الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، أو المادية الفرنسية، أو الاقتصاد السياسي البريطاني، وبالتالي كيف يمكن تدمير الأنظمة القبلية التقليدية وإقامة مجتمع يقوم على تلك المبادئ الأيديولوجية الوافدة؟.

كان واضحا إذن رغم الجهود التي بذلتها الجبهة في التثقيف السياسي أن المبادئ الراديكالية اقتصررت فقط على الكوادر والقيادات المنظمة للحركة، بينما ظل

١- السبابة - الكويت ١٩٧١/٧/٣١

٢- هاليداي (فرز): النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، بيروت ١٩٧٥، ص ٨٧.

٣- Clements, F.A., op. cit., p. 92.--٢

المجتمع الظفاري أبعد ما يكون عن الإيمان أو على الأقل بتفهم تلك العقائد الوافدة، ومع ذلك فقد استمرت الجبهة الشعبية توالى جهودها في محاولة نشر تلك الأفكار حيث بادرت بإنشاء معسكر تثقيفي في الخوف وتم افتتاح هذا المعسكر في عام ١٩٦٩، وعهد إدارته إلى أحد الكوادر الماركسية وهو عبد العزيز القاضي المكنى بأبي قصيدة.

وقد احتوى البرنامج التثقيفي للجبهة على قراءات معمقة من البيانات التي كانت تصدرها إلى جانب المانيفستو الشيوعي ومختارات من كتابات لينين والكتاب الأحمر لماوتسي تونج والمادية الجدلية والخصمية التاريخية لكارل ماركس، فضلا عن المتوافر من الترجمات العربية لكتابات جيفارا وهوشي منه وفيدل كاسترو وكيم إيل سونج وستالين وبيانات الجبهة الوطنية للتحرير في فيتنام الجنوبية والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وبعض المقالات اليسارية التي كانت تنشر في مجلة الحرية اللبنانية.

ولعلنا نجد توضيحا لتلك الجهود التي بذلتها الجبهة في التثنية السياسية للشباب الظفاري فيما كتبه صحفي أيرلندي ماركسي هو فرد هاليداي Halliday الذي قام بزيارة للمناطق التي كانت تسيطر عليها الجبهة في غرب ظفار وذلك خلال زيارته لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في يناير ١٩٧٠، كما قام بزيارة أخرى لظفار في أبريل ١٩٧٣، وكان من نتيجة هاتين الزيارتين أن وضع كتابا هاما اختار له عنوانا مشيرا وهو «الجزيرة العربية دون سلاطين»^(١١)، قدم فيه وصفا للمجتمع والسياسة في شبه الجزيرة العربية بمنظور تحليلي ماركسي لينيني.

وقد أشاد في كتابه هذا بالحركة الثورية القاشمة في إقليم ظفار وذكر أنه استرعى اهتمامه خلال زيارته لغرب ظفار انتشار معسكرات التدريب في منطقة الخوف، وعبر عن سعادته باعتبارها ماركسيا عن كل ما شاهده حيث وجد هناك شبابا يعتنقون مبادئ لينين وماوتسي تونج ويقرءون مؤلفات اشتراكية ويتناقشون الثورة في مجال النظرية والتطبيق^(١٢).

Halliday, Fred. Arabia without Sultans. A Political Survey of Instability in the Arab World. New York 1977.

Kelly J.B. op. cit., pp. 139 - 140 - ٨

وكان مما ضاعف من سعادته وانطباعه العميق أنه التقى بأطفال صغار مجندين في الجبهة الشعبية لتحرير الخليج. وفي مدرسة لينين التي زارها في الحوف لم يكن التلاميذ على حد قوله يتلقون تعليماً تقليدياً، وإنما كانوا يتلقون مبادئ وتعليمات سياسية عقائدية إضافة إلى التدريبات العسكرية.

كما سجل لنا هاليداي في زيارته الثانية التي قام بها في أبريل ١٩٧٣ افتتاح مدرسة جديدة في الحوف أطلق عليها مدرسة ٩ يونيو حيث برز هذا التاريخ باعتباره بداية لتكوين الجبهة وإعلان الحركة الثورية في عام ١٩٦٥. وقرر هاليداي أن عدد التلاميذ الذين كانوا مسجلين في تلك المدرسة وصل إلى ٨٥٠ تلميذاً تشكل الفتيات ربع ذلك العدد، كذلك تحدث عن معسكر الجبهة في الحوف، والذي كان مخصصاً لتدريب الفتيان والفتيات من المتطوعين على العمليات العسكرية.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام مقارنة ما كتبه هاليداي بنظرة أخرى مخالفة سجلها ضابط بريطاني محافظ وهو السير راندولف فيني (١) Fiennes، الذي كان يعمل في القوات الجوية لسلطنة عمان وشارك في العديد من العمليات العسكرية التي وجهتها السلطنة ضد معافل الثوار، والذي اختلفت كتاباته وتناقضت تماماً مع ما سجله هاليداي حيث أكد أن المبادئ الأيديولوجية لم تعد كونها قشرة سطحية لمجتمع قبلي محافظ أبعد ما يكون عن الإيمان بها.

تجدر الإشارة إلى أن التحول الذي طرأ على الحركة من كونها حركة خاصة بإقليم ظفار إلى حركة ثورية عامة شملت عمان والخليج العربي فرض على قياداتها التصدي للأحداث السياسية التي كانت تدور في الساحة الخليجية، وبالتالي مواجهة الإجراءات التي كانت تخططها بريطانيا بالتنسيق مع الولايات

١ - Fiennes, Randolph, Where Soldiers Fear To Tread, London 1975

المتحدة الأمريكية لمستقبل المنطقة، ويبدو ذلك واضحاً من البيانات التي عكفت اللجنة على إصدارها والتي نددت فيها بالأطماع الأمريكية الإمبريالية التي ستعمل على الحلول بدلاً من بريطانيا، واعتمادها على إيران في الهيمنة السياسية والعسكرية على الخليج^(١).

ولم تلبث أن بلورت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي أهدافها فيما أسمته برنامج العمل الوطني الديمقراطي الذي أعلنته في الثامن من ديسمبر ١٩٧١ وذلك في ختام المؤتمر الثالث الذي عقدته، وشمل هذا البرنامج مجال عمل الجبهة في مختلف الأصعدة الخليجية والعربية والدولية، فعلى الصعيد المحلي أو الخليجي ارتكز البرنامج على أهمية تحقيق وحدة المنطقة السياسية وبناء ديمقراطية شعبية والقضاء على أوضاع التخلف. أما على الصعيد العربي فقد ركز البرنامج على تعزيز حركات الكفاح المسلح بين الانظمة الثورية وخاصة الثورة في اليمن الديمقراطي الشعبية والثورة الفلسطينية، ويمتد هذا الكفاح إلى الصعيد العالمي باعتبار الثورة القائمة في عمان والخليج العربي جزءاً لا يتجزأ من الحركات الثورية العالمية^(٢).

وقد استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي خلال السنوات الاولى من بداية حقبة السبعينيات توسيع نطاق عملياتها العسكرية بحيث لم تقتصر على إقليم ظفار وإنما امتدت إلى الأقاليم العمانية الأخرى حيث نجحت في شن هجمات متواصلة على المدن العمانية الداخلية. وعلى الرغم من نجاح السلطنة في مواجهة تلك الهجمات إلا أن امتداد الثورة إلى الأقاليم العمانية كان يشكل خطراً محدقاً بالسلطنة، وكانت في الوقت نفسه سبباً للحركة الانفلايية التي قام بها السلطان قابوس بن سعيد والتي أدت إلى خلع أبيه السلطان سعيد بن تيمور عن حكم السلطنة في ٢٣ يولية ١٩٧٠^(٣).

١ - هاليداي (فردي): النفط والتحرير الوطني في الخليج العربي وإيران ص ١٥٤، انظر البيان الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل - فبراير ١٩٧٠

٢ - انظر برنامج العمل الوطني الديمقراطي الذي ننته الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج في مؤتمرها الثالث الذي عقد في ٨ ديسمبر ١٩٧٠ - المرجع السابق، ص ١٥٤.

٣ - Clements, F.A., op. cit., p. 93

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه حتى نهاية عهد السيد سعيد بن تيمور كانت قوة السلطنة رغم الإمدادات البريطانية في وضع دفاعي أكثر من كونه وضعاً هجومياً إذ لم يكن السلطان يسيطر على أكثر من مدينة صلالة التي أحاطها بأسوار من الأسلاك الشائكة، كما كانت القوات البريطانية التابعة للصالح الجوى الملكي تقوم بحماية مطارها.

ومما لا شك فيه أيضاً أن توالى العمليات العسكرية سواء من قبل السلطنة أم الثوار قد أحدثت أضراراً بالغة باقتصاديات ظفار، ورغم تغير الأوضاع السياسية في السلطنة بظهور شخصية جديدة هي شخصية قابوس بن سعيد فقد ظلت العمليات العسكرية التي يقوم بها الثوار مستمرة مع أن السلطان قابوس كان يعتبر عنصراً من عناصر المعارضة ضد العهد السابق أو على الأقل ضد الأسلوب الذي كان يتبعه أبوه في الحكم.

وعلى الرغم من أن خبرة السلطان قابوس وتعليمه العسكري في كلية ساند هيرست كانا يؤهلانه للتصدي للمواجهة العسكرية ضد الثوار إلا أنه اختط برنامجاً لقمع الحركة كان يجمع بين الوسائل السياسية المرنّة وبين الوسائل العسكرية في الوقت نفسه⁽¹⁾.

ويمكن توضيح هذا البرنامج في العناصر الرئيسية التالية:

أولاً: إصدار عفو عام عن جميع رعايا السلطنة الذين كانوا يعارضون أباه السلطان سعيد بن تيمور.

ثانياً: العمل على عزل جمهوريّة اليمن الديمقراطيّة الشعبيّة والحيلولة دون وصول الدعم المادي والعيني الذي كانت تقدمه للثوار.

ثالثاً: إنهاء الوضع الانعزالي لإقليم ظفار ودمجه في كيان السلطنة باعتباره يشكل الولاية الجنوبية.

Townsend, John, op. cit., P. 95 (1)

رابعاً: وضع خطة شاملة للتنمية بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة عموماً وفي ظفار على وجه خاص.

خامساً: المواجهة العسكرية الصارمة للذين يستمرون قائمين بالثورة ولم يستجيبوا للعفو العام الذي أعلنه السلطان.

ومع أن برنامج السلطان قابوس، كما هو واضح مما أوردناه، كان يجمع بين المرونة والشدة فضلاً عن تحقيق التنمية والإصلاح إلا أنه لقي انتقاداً شديداً من قبل العناصر اليسارية التي هاجمت هذا البرنامج كما هاجمت أيضاً حركته الانقلابية التي وصل بها إلى السلطة واعتبرتها بمثابة استقرار للقوى المضادة للثورة عن طريق التغييرات أو الانقلابات السياسية المصممة أساساً بهدف توسيع القاعدة الاجتماعية للأنظمة القائمة، وأن البرنامج الذي وضعه السلطان قابوس يعد جزءاً من مخطط إمبريالي يهدف إلى القضاء على الثورات التحررية القائمة وذلك بتشجيع منطق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بدلاً من منطق الثورة الذي ينبغي أن تكون له الفاعلية في مجتمع وصلت فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى أقصى حالة من التردى، ومهما يكن هناك من انتقادات فإن الأمر الذي لا شك فيه أن تلك الإستراتيجية التي وضعها السلطان قابوس بذلك كان لها أثر كبير في انهيار حركة المعارضة.

بدأ السلطان قابوس خطته السلمية في أول سبتمبر ١٩٧٠ بإعلانه العفو العام ووعدته أي ظفاري مرتبط أو على الأحرى متورط في حركة التمرد بمعاملة حسنة وأكثر من ذلك إعطائه منحة مالية تزداد قيمتها فيما لو سلم سلاحه، وبعد مرور ما يقرب من عامين كان يعاد تسليحه حينما يثبت ولاءه للسلطنة، ومن ثم يصبح عضواً في الميليشيا القبلية التي عهد إليها بحفظ الأمن والسلام، وذلك حينما يعود إلى المنطقة التي وفد منها أساساً.

وبالإضافة إلى ذلك أعلن السلطان قابوس فتح مدينة صلالة وإلغاء قيود السفر من ظفار إلى خارجها ووعد المتمردين بتحقيق مطالبهم الرئيسية وفق برنامج إصلاحى اجتماعى.

١ - هاليداي (غرد): مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦

كان لتلك الإجراءات التي اتخذها السلطان قابوس صداها الواسع على الظفاريين، ولعل أكبر الآثار التي نجمت عنها أنها أعطت منفذا لمعارضى الماركسية من رجال القبائل المحافظين المنتمين إلى الجبهة. وكانت معارضة الخط الماركسي واضحة في كثير من المؤتمرات الشعبية التي عقدت قبل تولية السلطان قابوس مقاليد الحكم في السلطنة، ورغم ذلك فلم يكن أمام الظفاريين من خيار إما الإذعان للقرارات الماركسية أو الخروج إلى حكم السلطان سعيد بن تيمور المنغلق، ومن ثم فحين أصدر السلطان قابوس العفو العام فإنه كان بذلك يعطى الضوء الأخضر لمعارضى الاتجاهات الماركسية حتى أن الجبهة نفسها أخذت تواجه انشقاقا خطيرا بين جناحيها الماركسي والمحافظ الأمر الذى يمكن نفيه من المؤتمر الذى دعت إليه الجبهة في درمات في ١٥ سبتمبر ١٩٧٠، والذي كشف عن عمق الخلاف بين الفريقين ووضح فيه غلبة الاتجاه المحافظ، حيث تم الاتفاق على التوقف عن كل نشاط ماركسي واحترام التعاليم الإسلامية، وتشكيل لجان تحقيق مع المرشدين العقائديين المتطرفين.

وعندما تبين للجناح المحافظ أن ذلك الاتفاق لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ أخذ الكثيرون يتفوضون عن الجبهة ويسلمون أنفسهم لقوات السلطنة في السوق الذى واجهت فيه القيادات الماركسية ذلك الخروج بأصدار قرارات تتضمن إعدام كل من يستجيب للعفو العام، وتم بالفعل تنفيذ أحكام الإعدام على مجموعة كبيرة من الظفاريين وصلت إلى ما يقرب من أربعين شخصا. ورغم ذلك العنف فقد تزايد عدد المستجيبين لدعوة السلطان، ولم يكد يمضى وقت طويل حتى تبين أن أكثر من ألفى ظفاري بادروا بتسليم أنفسهم وسلاحهم^(١)، وكان مما يلفت الانتباه أن من أهم الثوار الأول الذين سلموا أنفسهم وسلاحهم مسلم بن نفل الذى كان واحدا من مؤسسى الجبهة الشعبية الظفارية، ولم يلبث هؤلاء أن انخرطوا في القوات السلطانية ضد قيادات الجبهة^(٢).

١ - Cements, F.A., op. cit., p. 94

٢ - جبران شامية: سجل الآراء والوقائع والأحداث السياسية في العالم العربي، بيروت ١٩٧٦ ص ١٦٣

ومع ذلك فإن سياسة العفو التي أعلنتها السلطان رغم الاستجابة إليها إلا أنها كانت تواجه العديد من العقبات بحيث كان السلطان مضطرا إلى تجديد العفو على فترات متقاربة بهدف اجتذاب أكبر عدد ممكن من المتعدين، وربما يرجع ذلك إلى تشدد القيادات الثورية في توقيع العقوبات على كل من يقع تحت يدها من المستسلمين، كما تم إعدام المئات من المشتبه في ولائهم للجبهة في مناطق ظفار المختلفة، كما أودع الكثيرون في سجن الخوف وانتزع أبنائهم قسرا وسجلوا في مدرسة لينين حيث وضع لهم برنامج خاص عرف ببرنامج إعادة التثقيف.

وبرغم تلك الإجراءات فقد بدأ القلق يتتاب العناصر القيادية في الجبهة، ويرجع ذلك إلى مصداقية السلطان قابوس في إعلانه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماسة الشديد للإصلاح إلى درجة استخدام جزء كبير من موارد السلطنة من النفط لصالح إقليم ظفار، وكان ذلك من الأسباب التي أدت إلى تخلي الكثيرين عن الجبهة التي أخذت تعاني بالفعل من ظهور سلطان مصلح^(١).

لم تكن الوسائل السلمية التي لجأ إليها السلطان قابوس كافية وحدها لقمع حركة التمرد القائمة، ومن ثم اتجه السلطان إلى استخدام الأسلوب العكسي الذي كان أكثر حسما في قمع الحركة من جذورها، مما ترتب على ذلك استمرار العمليات العسكرية التي لم تتوقف إلا في عام ١٩٧٦، وبالتالي تكون العمليات العسكرية بين قوات السلطنة والجبهة قد استغرقت ما يقرب من أحد عشر عاما وذلك منذ بدء الحركة في عام ١٩٦٥ حتى توقفها نهائيا في عام ١٩٧٦. وليس من شك في أن تلك العمليات وقعت في ظروف بيئية قاسية استنفدت جانبا كبيرا من قوة السلطنة ومواردها. ولعل مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنه على الرغم من أن العمليات القتالية بدأت خلال السنوات الأخيرة من حكم السلطان سعيد بن تيمور إلا أن العمانيين لم يعلقوا كثيرا من الأهمية على ما كان يحدث في ظفار وذلك بحكم العزال الإقليم وصعوبة الوصول إليه، ومن ثم كان اهتمام السلطنة يتركز أساسا على استخدام القوات البريطانية وخاصة سلاح الجو الملكي البريطاني،

Kelly, J.B., op. cit., p. 143 - ١

و لكن الأوضاع لم تلبث أن تغيرت على عهد السلطان قابوس حين أدرك العمانيون أهمية وقف القتال لما يسببه من خسائر فادحة ليس فقط في الأرواح وإنما في استفادته ما يقرب من ثلث الميزانية العامة للسلطنة والتي لم تكن تتجاوز في عام ١٩٧٤ أكثر من ثلاثمائة مليون جنيه إسترليني.

استغل السلطان قابوس خبراته القتالية منذ توليه عرش السلطنة لإعادة تنظيم قواته الدفاعية التي زاد من عددها وأصلح معداتها واستخدم رجال القبائل الموالية له بدلا من المرتزقة من عناصر البلوش والزيديجلوس، كما وجه اهتماما خاصا بسلاحه الجوي، واستقدم ضباطا إنجليزيين وباكستانيين من أجل ذلك^(٢).

ولعل الدافع من وراء الاهتمام الذي أولاه السلطان قابوس لقواته الدفاعية كان يرجع إلى تصاعد العمليات العسكرية التي قام بها الثوار، حيث لم تكف غنصى بضعة أشهر على تقلده الحكم حتى أحرزوا انتصارات حاسمة على قوات السلطنة التي اضطرت إلى التراجع وراء الأسلاك الشائكة التي كانت تحيط بمدينة صلالة عاصمة الإقليم تاركة الجبال والسهول في أيدي الثوار، غير أن الفترة الموسمية بما يكتنفها من ضباب وأمطار ساعدت قوات السلطنة مع بداية عام ١٩٧٢ على تعزيز إمداداتها ومراكز اتصالاتها اللاسلكية إلى جانب تخلي بعض العناصر عن الجبهة استجابة للعفو الذي أعلنه السلطان قابوس غداة تسلمه الحكم.

وعلى الرغم من أن ميزانية السلطنة كانت لاتزال متواضعة إلا أن السلطان استغل دخله المحدود آنذاك من النفط لتزويد قواته بالأسلحة الحديثة حيث استأنف العمليات العسكرية في الجبال والسهول، وكان على قوات السلطنة لكي تسيطر على الإقليم أن تواجه الخسائر القتالية العالية التي كان يتسبب بها الثوار والتي تلقوها أساسا من بعثات التدريب الصينية.

وإزاء استمرار الثوار في عملياتهم العسكرية كان على السلطان أن يطلب المساعدة العسكرية من الإنجليز الذين كانت تربطهم بالسلطنة اتفاقية تعاون فني وعسكري منذ يولية ١٩٥٨، ولم تكن بريطانيا رغم تنفيذها سياسة الانسحاب من

الخليج قد تخلت بعد عن بعض قواعدها العسكرية الجوية التي كانت لا تزال قائمة في كل من مصرىء وصلالة. وفضلا عن ذلك فقد تلقى السلطان عوناً عسكرياً من المملكة الأردنية الهاشمية كما تلقى مساعدة عسكرية هامة من إيران، وإن كانت تلك المساعدة الأخيرة لم تجد ترحيباً من الدوائر العربية والخليجية خوفاً من السياسة التوسعية للشاه، وإن كان مما يبرر هذه المساعدة في نظر السلطان قابوس ضرورة مواجهة خطر التحالف القائم بين الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى وبين الحزب الشيوعى الإيرانى، وتؤكد هذا التحالف باللقاء الذى تم بين الطرفين فى ١٨ يناير ١٩٧١، والذى اتفق فيه على الكفاح ضد شاه إيران والمخططات الانغلوأمريكية فى منطقة الخليج^(١).

ترتب على المساعدات العسكرية التى قدمت إلى السلطنة أن أخذ ثوار الجبهة يعززون مواقعهم الدفاعية بالاستعانة بحلفائهم من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى جانب تلقى الدعم من جمهورية الصين الشعبية التى لم تكن قد تخلت حتى ذلك الوقت عن تقديم مساندتها للجبهة، وقد تمكنوا بفضل ذلك من استئناف عملياتهم الهجومية فى مايو ١٩٧٢، بينما تمكنت قوات السلطنة من تدعيم موقفها فى سرفيت الواقعة على الحدود بين ظفار وجمهورية اليمن الديمقراطية. وكان الهدف من ذلك عسقلنة وصول المؤن والدخائر التى كانت تصل إلى ثوار الجبهة عن طريق تلك المدينة، غير أن الثوار استطاعوا رغم ذلك حصار الحامية العسكرية السلطانية فى سرفيت كما تمكنوا من السيطرة على مدينة مربط الواقعة فى الشرق، وفقدت السلطنة عدداً كبيراً من قواتها كما أسر مئات من رجالها، ولكن تلك الانتصارات التى أحرزها الثوار سرعان ما فقدت قيمتها إزاء الضربات الجوية العنيفة والمتتالية التى وجهت ضد معقل تجمع الثوار فى الخوف فى يولية ١٩٧٢ كما استطاعت قوات السلطنة أن تعيد سيطرتها على كل من سرفيت ومربط.^(٢)

١ - بيان مشترك عن لقاء الحركة الثورية الشعبية فى عمان والخليج العربى والحزب الشيوعى الإيرانى (تودة) من ١٨ يناير ١٩٧١ - انظر أيضاً Clements, P. A., op. cit., pp. 94-95
٢ - Townsend, John, op. cit., pp. 104-105

ولعل الانتصارات التي حققتها السلطنة منذ بدء استئنافها القتال مع الثوار كانت دافعة للجبهة إلى التخطيط لانقلاب في نظام الحكم في السلطنة، وتم التخطيط لتلك المحاولة الانقلابية في العراق في أكتوبر ١٩٧٢ عن طريق بعض العناصر التي أوفدتهم الجبهة إلى هناك، كما شارك في التخطيط لتلك المحاولة بعض أعضاء من المكتب السياسي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. غير أن تلك المحاولة الانقلابية التي وضع توقيت لها في ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ انتهت بالفشل الذريع وتم القبض على الكثير من عناصرها وكشفت التحقيقات التي أجريت بشأنها أن المؤامرة كانت تستهدف القيام بحملة اغتيالات واسعة ضد السلطان ومستشاريه والولاة وضباط الجيش وحتى كبار التجار. كما كشفت التحقيقات أيضا عن امتداد التنظيمات السرية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تم اكتشاف عناصر معارضة داخل القوات الدفاعية للدولة^(١).

وقد شملت حركة الاعتقالات التي قامت بها السلطنة عشرات من المتهمين للجبهة بلغ عددهم ٧٧ متهما قدموا للمحاكمة السريعة في يناير ١٩٧٣ حيث صدرت أحكام الإعدام على عشرة منهم، بينما صدرت أحكام بالسجن المؤبد أو لمدد مختلفة بالنسبة لبقية المتهمين. ولعل أهم ما كشفت عنه المحاكمات التي أجريت مع المتهمين كثرة التنظيمات والخلايا السرية للجبهة الشعبية التي امتدت إلى مسقط ونزوى والرساتق فضلا عن دولة الإمارات العربية المتحدة المجاورة للسلطنة^(٢).

ومع توالي الضربات العسكرية العنيفة التي اتخذت تعاني منها الجبهة الشعبية خلال عام ١٩٧٤ بادرت الجبهة إلى إحداث تحول سريع في إستراتيجيتها حيث أصدرت في المؤتمر الطارئ الذي عقدته في أغسطس ١٩٧٤ بيانا أعلنت فيه تغيير اسم الجبهة من الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان فقط. وكان الهدف من ذلك مهادنة دول الخليج العربية وخاصة الكويت، وهناك من يعتقد أن الكويت هي التي أقنعت زعماء الجبهة بالاعتراف بدول الخليج العربية باعتبارها دولا مستقلة لا مأخذ عليها^(٣).

١ - Kelly, J.B., op. cit., P. 145

٢ - Ibid.

٣ - Townsend, John, op. cit., P. 112

see also Kelly, J.B., op. cit., P. 145



اتجهت الجبهة الشعبية لتحرير عمان بعد اتخاذها ذلك الاسم الجديد إلى تكثيف هجماتها ضد السلطنة التي اضطرت إلى الاستعانة بقوات إيرانية مما دعا الجبهة إلى تشديد حملاتها الدعائية ضد إيران التي اعتبرتها رأس حرية للإمبريالية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وخاصة لما كانت تتجه إليه في ذلك الوقت من فرض هيمنتها السياسية والعسكرية ونزع الصفة العربية عن الخليج، كما شددت الجبهة حملاتها ضد المملكة العربية السعودية التي اتهمتها بالتواطؤ مع إيران لقمع الحركة الثورية في عمان لما هو معروف عنها من عداة تقليدية للمحركات الثورية التقدمية^(١). واتضح ذلك من البيان الصادر عن المؤتمر الوطني العام الذي عقد في عدن في الخامس من أغسطس ١٩٧٤ الذي ركز على الأوضاع في سلطنة عمان على وجه خاص، وإن كان قد تناول الأوضاع في منطقة الخليج بشكل عام حيث أكد أن المخطط الإمبريالي يهدف إلى إيجاد قوى إقليمية بوكل إليها مهمة الدور القمعي الذي كانت تقوم به الإمبريالية البريطانية، فضلا عن تحديث الأنظمة العشائرية وإعطائها الاستقلال الشكلي، وإيرازها كدول مستقلة في المجالين العربي والدولي. وأدان البيان استمرار وجود الضباط والمستشارين الإنجليز والقواعد العسكرية في مضيرة وصلالة، وما تعتمد إليه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من دعم لتلك القواعد، كما وجه البيان انتقادا عنيفا للسلطنة لفتحها الأبواب على مصراعيها للأفاقيين من صائدي الاحتكارات والامتيازات النفطية، وأن ما يهدف إليه العهد الجديد في السلطنة بما أعلنه من سياسة إصلاحية إغاثية هو تجميع الوضع الثوري، وامتصاص النغمة الشعبية، وسحب الجماهير من حول الثورة^(٢).

ولم نلبث الجبهة الشعبية لتحرير عمان أن أفصححت عن برنامج وطني متكامل عبرت فيه عن المطالب التي تدعو إليها، وذلك بالتعاون مع أصدقائها في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وكان من بين تلك المطالب استبعاد القوات العسكرية الإيرانية التي استقدمتها السلطنة وترحيل الضباط والمستشارين الإنجليز

١ - رياض نجيب الريس. مرجع سبق ذكره ص ٨٧.

٢ - بيان سياسي صادر عن المؤتمر الوطني العام الثاني للجبهة الشعبية لتحرير عمان المعقد في عدن في الخامس من أغسطس ١٩٧٤. جريدة الهدف بيروت ٨/٢٤/١٩٧٤. انظر أيضا مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد الأول يناير ١٩٧٥، ص ١٥٥. التقارير والوثائق.

الذين وصل عددهم إلى ٤٥٠ كانوا يعملون في القوات الدفاعية بالسلطنة. وفضلا عن ذلك فقد طالبت الجبهة بحق الشعب العماني في تقرير مصيره، وانتقدت ما يقال حول ديمقراطية الإنجليز أو العهد الجديد في السلطنة، ونادت بإرساء قواعد صحيحة للمشاركة الشعبية في الحكم بما يؤدي إلى قيام جمهورية ديمقراطية على غرار جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كما طالبت بإلغاء الاتفاقيات القائمة بين السلطنة وبريطانيا وغيرها من الدول الإمبريالية الأخرى إلى جانب العمل على تصفية القواعد الأجنبية من عمان وجزر الخليج المحتلة، وترحيل القوات الأجنبية من السلطنة بما في ذلك المستشارين والضباط الإنجليز والإيرانيين، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء الاستخبارات البريطانية والأمريكية والأردنية والإيرانية، وإلغاء الأحكام العرفية وكفالة حق المواطنين في حرية السفر والانتقال وعودة العمانيين المنفيين إلى بلادهم.

وإلى جانب تلك المطالب السياسية احتوى البرنامج الوطني للجبهة على العديد من المطالب الاجتماعية حيث أشار إلى أهمية القضاء على العلاقات الإسترقاقية^(١)، وتحرير المرأة من القهر السياسي والاجتماعي والأسري وكفالة حق كل مواطن في العيش الكريم، كما دعا البرنامج إلى محاربة الفساد الأخلاقي والسياسي والإداري وبناء قاعدة اقتصادية سليمة وعدم الاعتماد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط، وفضلا عن ذلك فقد دعا البرنامج الوطني إلى تأميم البنوك وشركات التأمين، وتشريع قوانين للعمل وتحرير الفلاحين وإنشاء نقابات عمالية مع كفالة حق العمال في الإضراب وتمثيلهم في مجالس إدارات الشركات والمؤسسات^(٢).

١- تجدر الإشارة إلى أنه لم تكن هناك تجارة رقيق في سلطنة عمان وذلك منذ أن ألغت السلطنة هذه التجارة وحررت الرقيق خلال سنوات القرن الماضي ومع ذلك فقد ظلت بقاياها ما يمكن تسميته بالرق المنزلي Domestic slavery قائمة ومزولا. هم الذين فضلوا البقاء لدى مالكيهم رغم تحريرهم وقرب على ذلك أن استمرت التقاليد الاسترقاقية باقية لدى بعض القبائل والأسر وإن كانت في سبيلها إلى الزوال.

٢- وردت هذه الاعتراضات والمطالب في البرنامج الوطني للجبهة الشعبية لتحرير عمان الذي تضمن في البيانات التي أذاعتها الجبهة من إذاعة ثورة عمان في عدن وذلك خلال الفترة من ٢١ نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤ وقد وردت بعض هذه البيانات في الملاحق التي نشرها تاونسند في كتابه نظر:

Policy Intentions for Oman National Aet Programme for Oman Popular Front Liberation of Oman, Townsend, John, op. cit., appendix II pp. 199 - 202.



والى جانب تلك المطالب الخاصة بالسلطنة دعا البرنامج الوطنى إلى تحقيق بعض المطالب القومية والى التحالف مع قوى الثورة الفلسطينية، وتقديم العون للاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم فى العودة إلى أراضيهم المحتلة، والقضاء على الدولة الصهيونية فى فلسطين^(١).

وعلى الرغم مما تضمنه البرنامج الوطنى للجبهة الشعبية لتحرير عمان من بعض الأفكار الطموحة إلا أن ما يؤخذ على كثير من المطالب التى احتوى عليها البرنامج التطرف الشديد، ولعل ذلك التطرف كان من أهم الأسباب التى أدت إلى إحداث تمزق وانشقاقات داخلية بين قيادات الجبهة، حيث ظهر الخلاف واضحاً بين محمد الغسانى الأمين العام للجبهة الشعبية، وبين شخصية قيادية أخرى برزت فى ذلك الوقت وهو أحمد دايب.

ومن ناحية أخرى أثارت المطالب المتطرفة للجبهة عداء كثير من الأنظمة الخليجية المعتدلة، ولعل ذلك مما يفسر المساعدات المالية التى قدمت للسلطنة من قبل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لمعاونتها فى تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

وليس من شك فى أن العامل الحاسم الذى أثر على فاعلية الجبهة هو تصدى السلطان قابوس بإستراتيجيته السلمية والعسكرية لها، وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تتردد فى تقديم مساعدتها العسكرية للسلطنة إلا أن الصعوبة التى واجهتها هى عدم استطاعتها التدخل عسكرياً لقمع الثورة وخاصة بعد عام ١٩٧١، وهو التاريخ الذى تخلت فيه عن التزاماتها العسكرية والدفاعية فى منطقة الخليج العربى بصفة عامة، ومن ثم انحصرت المساعدات البريطانية منذ ذلك الوقت فى إمداد السلطنة بضباط إنجليز عن طريق التعاقد، بمعنى أن يصبح هؤلاء جزءاً لا يتجزأ من قوات السلطنة، إلى جانب صفقات الطائرات والأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة. وقد يكون حقيقة أن بريطانيا رغم تنفيذها لسياسة الانسحاب قد أبقت بعض قواعد لها الجوية فى السلطنة وخاصة فى صلالة ومصيرة إلا أن مصالحها أخذت تتضاءل

Kelly, J.B., op. cit., p. 16.

تدرجياً وظهر ذلك واضحاً حين زار السلطان قابوس العاصمة البريطانية
في عام ١٩٧٦ بعد قمع الثورة حيث لم يجد صعوبة في إقناع الحكومة
البريطانية بتصفية القواعد العسكرية التي كانت لها في السلطنة وتم ذلك بالفعل في
مارس ١٩٧٧^(١).

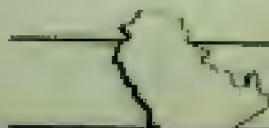
وبينما اقتصرَت المساعدات البريطانية للسلطان على تقديم المعونات الفنية
والعسكرية قامت إيران بناءً على طلب السلطان بالتدخل العسكري المباشر، وذلك
بعد أن استطاع السلطان قابوس أن يكتسب شاه إيران إلى جانبه، وبالتالي يستعين
بالقوات العسكرية وبسلاح الطيران الإيراني في قمع الحركة.

وكان الشاه محمد رضا بهلوي يبدى اهتماماً متزايداً بالأوضاع الأمنية في
منطقة الخليج وخاصة بعد تنفيذ بريطانيا لسياسة الانسحاب، وكان يخشى على
وجه خاص ما يمكن أن يتعرض له مضيق هرمز من أخطار في حالة غمّاج الثوار في
إيجاد نظام راديكالي في عمان، وما قد يؤدي إليه ذلك من تهديد لأمن الخليج،
وخاصة أن معظم صادرات النفط تمر عبر هذا المضيق وخليج عمان؛ إذ من
الملاحظ أنه على الرغم من وجود أنابيب للنفط إلا أنها كانت لا تفي بالاحتياجات
المتزايدة إلى نفط الخليج ومن ثم ظل مضيق هرمز، ولا يزال يشكل أهمية
إستراتيجية واقتصادية بعيدة المدى، ولعل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التي
دفعَت الشاه لتقديم مساندته للسلطنة؛ حيث تسيطر كل من عمان وإيران على
جانبي المضيق الشرقي والغربي. ولم تكن إيران هي التي تعينها سلامة المضيق بل
كانت تعنى أيضاً دول الخليج العربية التي لم تتردد في تقديم دعمها الاقتصادي
والمالي للسلطنة^(١).

استجاب الشاه استجابة سريعة للمشكلات التي تواجهها السلطنة مع الجبهة
الشعبية وخاصة لما عرف عنه من عداوة شديدة للحركات الراديكالية، ومن ثم أبدى
استعداده لكي تساهم إيران بما لديها من وسائل تقنية حديثة وقوات عسكرية

١ - عن تهديد الجبهة الشعبية لتحرير عمان لمضيق هرمز انظر:

Ranjani, R.K., The Persian Gulf and the Strait of Hormuz, Rajin and Noordhoff, pp. 75-80



وطائرات حربية يمكن أن تقوم بدور إيجابي في حرب الجبال. وقد قدر عدد الجنود الإيرانيين الذين وصلوا بالفعل إلى ظفار بعشرة آلاف جندي إيراني على أقل تقدير^(١). ولعل أهم ما يمكن ملاحظته بصدد ذلك أن المساعدات الإيرانية العسكرية أخذت حجما أكبر من حجم الحركة القائمة في ظفار، ويرجع ذلك إلى نصاعد النفوذ السوفيتي وخاصة بعد توقيع السوفيت معاهدة الصداقة والتعاون مع العراق في أبريل ١٩٧٢، وبعد الانقلاب الذي حدث في أفغانستان وما نتج عنه من إعلان الجمهورية في عام ١٩٧٤، كما كان الشاه يخشى من النظام البعثي في العراق، وكان يبدي قلقا في الوقت نفسه من تعاظم دور المملكة العربية السعودية إذا ما تقاعس عن القيام بدوره في حفظ الأمن والاستقرار في الخليج^(٢).

وعلى الرغم من أن السلطان قابوس كان مضطرا لقبول المساعدة الإيرانية العسكرية إلا أنه كان يقدر في الوقت نفسه ردود فعل تلك المساعدة على جيرانه من دول الخليج العربية، وكذلك من الدول العربية الأخرى، كما كان يقدر أيضا سوء وقعها على العمانيين أنفسهم الذين يكرهون الفرس لرواسب نفسية تخلقت عن ذكريات تاريخية نتيجة لما تعرضت له عمان من غزوات فارسية متكررة في تاريخها^(٣).

غير أنه مع تقدير السلطان قابوس لتلك الاعتبارات إلا أنه وجد أن الضرورة العسكرية تفرض عليه قبول تلك المساعدة وخاصة أن إيران كانت تملك في ذلك الوقت ترسانة ضخمة من الأسلحة الحديثة، وبالفعل كانت المساعدة العسكرية الإيرانية مؤثرة في قمع الثورة في ظفار، حيث وصلت مع بداية عام ١٩٧٣ العديد

١- محمد إبراهيم الخلو: حرب الخليج - دراسة في ميادين الصراع وعواقبه - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٥٧ يناير ١٩٨٩ ص ١٨١ وما بعدها.

٢- رياض نجيب الريس: مرجع سبق ذكره ص ١٢٧.

٣- من المعروف أن عمان تعرضت للاحتلال الفارسي خلال الفترة من ١٧٢٨ إلى ١٧٤٦ كما فتح السيد سعيد بن سلطان ١٨٠٦ - ١٨٥٦ المجال لقوات فارسية للمجيء إلى عمان للتخلص من النفوذ الفارسي وخاصة حين نجح الوهابيون في عام ١٨١٠ في السيطرة على وادي سمائل الطريق الرئيسي إلى مسقط كما قدمت قوات فارسية إلى عمان خلال نشوب الحرب الفارسية الروسية التي انتهت في عام ١٨١٣. انظر جمال ذكريا قاسم: دولة يوسف في عمان وشرق إفريقيا القاهرة ١٩٦٦ ص ٧١ وما بعدها.

من الطائرات الحربية الإيرانية، وفي نهاية ذلك العام وصلت قوات برية إيرانية استطاعت تأمين الطريق الموصل من صلالة إلى تومرت المعروف عسكرياً بالميدواي، وهو طريق جبلي وعمر، وبذلك أمكن إعادة فتح ذلك الطريق الذي كان يسيطر عليه ثوار الجبهة، وعد ذلك من أهم الإنجازات العسكرية التي تحققت من وراء المساعدات العسكرية الإيرانية، يضاف إلى ذلك ما قامت به الطائرات الحربية الإيرانية من دور في الإغارة على معاقل الثوار في الجبال بفضل استخدام أسطول من طائرات الفانتوم التي وصلت إلى ظفار على أثر زيارة السلطان قابوس لـشاه إيران في مارس ١٩٧٤.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من تداعى مركز الشوار نتيجة الضربات المتلاحقة التي وجهت إليهم فقد ظلت القوات الإيرانية باقية في السلطنة حتى أعلن عن انسحابها في يناير ١٩٧٧، رغم ما قيل أنها أو بعض فرقها على الأقل قد استمرت بعد ذلك لعام آخر، كما استمرت الطائرات الإيرانية في مرافقة الأوضاع في ظفار^(١).

وبينما قدمت إيران المساعدات العسكرية المباشرة استطاع السلطان قابوس إلى جانب ذلك الاستفادة من المساعدات التي قدمت له من المملكة العربية السعودية التي استجابت للمشكلات التي كان يواجهها السلطان، ففي خلال زيارته للرياض في ديسمبر ١٩٧١ وعده الملك فيصل بتقديم العون المالي، وفي العام التالي استقبل السلطان قابوس بعثتين سعوديتين وفدتا إلى مسقط حيث قدمت أموالاً وصفقات من الأسلحة قدرت بأكثر من خمسة عشر مليوناً من الدولارات الأمريكية، ومع ذلك فإنه غير معروف على وجه الدقة ما قدمته المملكة العربية السعودية لمساعدة السلطنة في قمع الحركة الفائمة في ظفار أو في سد العجز في ميزانية عمان وإن كانت تلك المساعدة لا تقل عن ١٥٠ مليوناً من الدولارات، إضافة إلى مائة مليون دولار لتعبيد الطرق في ظفار، إلى جانب حساب مفتوح لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة.

بالإضافة إلى الوسائل السلمية والعسكرية التي انتهجها السلطان قابوس في تعامله مع ثوار الجبهة عمد إلى استخدام المساعي الدبلوماسية لتخفيف حدة التوتر القائمة بين السلطنة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وذلك إدراكاً منه لما يقوم به النظام اليمني في دعم الجبهة الشعبية، ولعل ذلك يفسر لنا الزيارة التي قام بها للرئيس الليبي العربية الليبية في يناير ١٩٧٣، والتي كان يهدف من ورائها إلى حفر الرئيس الليبي للمضغظ على اليمن الجنوبية لوقف مساعدتها للجبهة؛ غير أن تلك المحاولة لم يقدر لها النجاح حيث استمرت العلاقات مشتوترة بين السلطنة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مما دفع السلطان إلى طلب وساطة كل من الجامعة العربية والمملكة العربية السعودية، حيث بادرت الجامعة العربية بتشكيل لجنة للسعي لحل الخلاف بين البلدين، وعلى حين أصر ممثلو السلطنة على أن جمهورية اليمن الجنوبية هي التي تتحمل مسؤولية الخلاف بينها وبين السلطنة نتيجة دعمها لثوار الجبهة الشعبية بالأسلحة والأموال وتسهيل انطلاقهم من أراضيها المتاخمة لحدود السلطنة، أصرت اليمن بأنه لا علاقة لها بالأوضاع القائمة في السلطنة، كما أنها ليست طرفاً في المشكلة القائمة بين السلطنة والجبهة الشعبية لتحرير عمان مع تنديدها في الوقت نفسه بوجود قوات أجنبية في السلطنة^(١).

وبينما لم تنجح الجامعة العربية في مساعدتها استطاعت المملكة العربية السعودية أن يكون لها دور إيجابي في إنهاء الخلافات القائمة بين السلطنة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وكان مما ساعد المملكة العربية السعودية في نجاح وساطتها أنها كانت على وشك إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين اليمن الديمقراطية الشعبية، كما استخدمت سلاحها المالي، ونعني بذلك المساعدات المالية السخية التي قدمتها لكل من اليمن الجنوبي وسلطنة عمان، وكان من نتيجة ذلك بدء المباحثات بين البلدين التي انتهت بتوقيع اتفاقية بينهما في ١١ مارس ١٩٧٦.

وليس من شك في أن التوصل إلى تلك الاتفاقية كان يعني إنهاء اليمن الجنوبية دعمها للجبهة الشعبية، وقد نرب على ذلك انهيار واضح في موقفها وأدى إلى استسلام العديد من قياداتها للسلطنة كان من أبرزهم عمر بن سليم

١- جردان شامية - مرجع سبق ذكره ص ١٦٥.

العمري المكنى بأرض الخير، وكان من القادة المتفذين في الجبهة منذ عام ١٩٧٠. وكان نفوذه قويا بين الثوار، وحين سئل عن سبب استسلامه أجاب بأنه لم يكن أمام الجبهة الشعبية أي هدف تناضل من أجله وأنه ورفاقه تبين لهم أخيرا بأنهم لم يكونوا أكثر من مخالف سياسية في أيدي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

ومن الشخصيات القيادية الأخرى التي استسلمت في يولية ١٩٧٦ رجاح بن مسعود، وكان من الأعضاء البارزين المؤسسين للجبهة والذي كان مشغولا عن العمليات العسكرية ضد السلطنة في شرق ظفار^(١).

وهكذا لم يمض عام ١٩٧٦ حتى تمت التصفية النهائية للثورة باستخدام الوسائل السلمية والعسكرية والدبلوماسية. وكان من الطبيعي بعد القضاء على الحركة أن يعلن السلطان قابوس في العيد الوطني السادس للسلطنة في نوفمبر ١٩٧٦ دمج إقليم ظفار في سلطنة عمان التي أصبحت تتمتع منذ ذلك الوقت بالوحدة والاستقرار.

لقد سبق أن ألمحنا في بداية هذا الفصل إلى اختلاف إقليم ظفار في بعض خصائصه ومكوناته عن بقية الأقاليم العمانية، وعلى الرغم من ذلك فقد أتاح دمج الإقليم في بقية أقاليم السلطنة إلى صهر الإقليم في الوحدة العمانية وإلى تمتع سكانه بالعديد من المكاسب التي حرموا منها وقتا طويلا، حيث أتيح للظفاريين تحت رعاية السلطان قابوس الذي ولد في ظفار ومن أم ظفارية أن يأخذوا جانباً لآبائهم من المشاركة في الحكم والإدارة، ففي عام ١٩٧٥ كان هناك أربعة وزراء ظفاريين من أربعة عشر وزيرا، كما استطاع السلطان قابوس أن يقضي على ما كان متواترا لدى العمانيين أن أهالي ظفار مواطنون من الدرجة الثانية. وقد أثبتت البرامج التنموية التي قام بها، وخططه الإصلاحية في الإقليم أن المصالح الاقتصادية أكثر قوة واستمرارا.

Calvin, H. Allen. Oman, The Modernization of the Sultanate, Westview Press, -1
Croom-Helm, London and Sydney 1987 p. 74.

وليس من شك في أن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي كان من أهم العوامل التي ساعدت على مواجهة الأفكار والمبادئ الراديكالية التي تجدد لها مجالا في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا، ومن ثم كان تركيز السلطة واضحا على خطط التنمية والإصلاح في إقليم ظفار الذي وضع له برنامج تنموي خاص به. وفي الخطة الخمسية الأولى ١٩٧١ - ١٩٧٥ حصل الإقليم على ٢٥٪ من المبالغ المالية التي خصصت للسلطنة، كما وافق السلطان قابوس على برنامج التنمية الذي تقرر في اجتماع المجلس الأعلى للاقتصاد والتخطيط الذي عقد برئاسته في صلالة في ١٨ أكتوبر ١٩٧٢، والذي تضمن تحقيق العديد من الأهداف التي كان من أبرزها أن يصبح الإقليم مكتفيا ذاتيا بحلول عام ١٩٨٠ وذلك بتنمية ثروته الطبيعية. كما تضمن البرنامج الإنمائي مد الإقليم بالخدمات والمرافق العامة وإنشاء شبكة من المواصلات البرية والبحرية والجوية لربطه ببقية أقاليم السلطنة، كما عني البرنامج أيضا بتدعيم الحكم المحلي وإنشاء المدارس اللازمة لاستيعاب التلاميذ من سن السابعة حتى الثانية عشرة إلى جانب ٥٠٪ من الإناث في نفس السن، وتوفير المدارس الإعدادية لـ ٥٠٪ من الأولاد في سن الخامسة عشرة، إلى جانب توفير فرص تعليم الكبار الذين حرروا من التعليم في حداثتهم مع الاهتمام بالمدارس والمعاهد التكنولوجية والمهنية لمواجهة احتياجات التنمية في الإقليم، كما وجهت عناية للخدمات الصحية وتكثيف الحملات الوقائية لمعالجة سوء التغذية والأمراض السارية. وكان السلطان قابوس حريصا عند إعداد هذا البرنامج التنموي على غرس روح الوحدة الوطنية وبناء مجتمع ينعم فيه الجميع بالامن والرخاء.

وعلى الرغم من تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ظفار فقد استطاعت خطط التنمية والإصلاح أن تقطع أشواطا بعيدة المدى في تحسين أوضاع الإقليم، وذلك في خلال فترات زمنية وجيزة نتيجة لما أغدق بسخاء على تنفيذ تلك الخطط حيث أنفق على الإقليم وحده في الخطة الخمسية الأولى ١٩٧١ - ١٩٧٥ مائة وخمسون مليون ريال عماني، أي ما يعادل مائتين وعشرين مليون جنيه إسترليني، كما حصل الإقليم على جانب كبير من المساعدات المالية التي قدمت من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة

والتي بلغت ما يقرب من ١٨٠ مليون دولار أمريكي استخدمت في حفر الآبار وبناء شبكة ضخمة من الخطوط البرية^(١)، وفي عام ١٩٧٦ أنفق على التعليم وحده ما يقرب من نصف مليون ريال عماني^(٢).

وفي الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠ اختصت ظفار وحدها بـ ٢٧٪ من ميزانية التنمية في السلطنة والتي تركزت بصفة خاصة على تنمية الزراعة في الإقليم حيث تتوافر عناصرها من خصوبة التربة ووفرة المياه والأمطار^(٣). وهكذا استطاع السلطان قابوس بفضل برامج التنمية أن يقوى من سلطة الحكومة في ظفار، كما استطاع بقضائه على حركات المعارضة والتبرّد أن يعيد للسلطنة هيبتها وينطلق بخطوات أسرع في بناء الدولة العمانية الحديثة.

1 - Townsend, John, op. cit., p. 109.

2 - Clements, F.A., op. cit., pp. 102-103.

3 - Kelly, J.B., op. cit., p. 150.

الشمس الخامس

العهد الجديد في سلطنة عمان

الأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية

حركة ٢٣ يولية ١٩٧٠ ووصول السلطان
قابوس إلى الحكم - المشكلات التي واجهها في
بداية عهده - تعيين السيد طارق بن تيمور رئيسا
للمجلس الوزاري - اردواجية السلطة - استقالة
السيد طارق بن تيمور والقضاء على الازدواجية -
السياسة الداخلية للسلطنة - خطط التنمية
والتحديث - السياسة الخارجية - العلاقات بين
السلطنة والدول الكبرى - علاقة السلطنة بمحيطها
العربي والخليجي .

يكاد يتفق العثمانيون فيما بينهم على أنه لم يكن هناك شيء قبل تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد السلطنة، وأن بلادهم أعيد بعثها في الثالث والعشرين من يولية ١٩٧٠ فهذا التاريخ يعتبر نقطة تحول هامة في التاريخ العماني حيث أعيد بناء السلطنة من جديد^(١).

وقد بدت الأيام الأولى للسلطان أياما صعبة حيث ظل قابوس سنوات عديدة في صلالة تحت الأسر المنزلي لوالده السلطان سعيد بن تيمور ولم يكن له أدنى اتصال بالعمانيين الذين قدر له أن يحكمهم، وظلت اتصالاته محدودة إلا بعدد قليل من الوافدين المختارين بعناية من قبل والده، وبالتالي لم تكن لديه خبرة أو ممارسة لشئون الحكم^(٢).

ومن المعروف أن قابوس تلقى تعليمه في إحدى المدارس الأولية في مدينة صلالة ثم أوفد إلى بريطانيا، وفي عام ١٩٦٣ تخرج من الأكاديمية العسكرية الملكية في ساندهيرست وحين عاد إلى بلاده في عام ١٩٦٤، وكان قد بلغ التاسعة والعشرين من عمره توجس أبوه خيفة منه لمجرد أنه درس في بريطانيا، ولذلك قرر تحديد إقامته في إحدى القلاع القريبة من صلالة^(٣). وفي خلال هذه الفترة أظهر اهتماما بدراسة الشريعة الإسلامية واستطاع أن يوطد علاقته ببعض الوافدين، ولعله كان يفكر خلال هذه الفترة بإحداث تغيير في الأوضاع المتخلفة في البلاد، وبذلك أصبح بشكل عنصري هاما من عناصر المعارضة ضد أبيه^(٤).

وعلى الرغم من أنه كان محظورا عليه الاتصال بالعمانيين، وبالتالي لم تتح له الفرصة للتعرف إلا على عدد قليل منهم لم يكن بينهم من يمكنه الاعتماد عليه، إلا أنه مع ذلك استطاع أن يوثق صلته

Clements, F.A., Oman. The Reborn Land, longman. London and New York 1980, p. -١ 65.

Ibid. -٢

٣- صلاح المقاد : الثيارات السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠/١٩٩١، القاهرة ١٩٩٤ ص ٣١٠.

Calvin, H. Allen, Oman - The Modernization of the Sultanate, Westview Press - ٤
Croon- Helm, London and Sydney 1987, p. 72.



بقائد الحرس الخاص بأبيه الشيخ بريك بن حمود الغافري ابن والي ظفار حتى أصبح من أكثر أصدقائه المقربين إليه وبمساعده تمكن قابوس من القيام بحركته الانقلابية في الثالث والعشرين من يولية ١٩٧٠، كما تمكن من توثيق صلته أيضا بـ محمد بن حمود البوسعيدى الذى كان يعمل سكرتيرا خاصا لابيه، وتيم لانندن ضابط المخابرات فى السلاح الجوى للسلطنة، وكان زميلا له فى كلية ساندهيرست^(١).

بدأت الحركة الانقلابية حين قاد بريك بن حمود إحدى الفرق العسكرية التى اختارها من إحدى القبائل العمانية، وتمكن عن طريق علاقته ببعض أفراد من حرس القصر السلطانى أن يصل إلى مقر إقامة السلطان سعيد الذى حاول مواجهة بريك وجماعته، ولكنه لم يلبث أن أحس بضعف مركزه فاستسلم للمهاجمين بعد أن أصيب بجرح فى قدميه حيث اقتيد إلى قاعدة السلاح الجوى البريطانى فى صلالة، ولكن لم يلبث أن أعيد إلى القصر السلطانى؛ لأنه لم يكن قد وقع على وثيقة التنازل عن الحكم لابنه، وعلى أثر ذلك أرسل إلى البحرين للعلاج الطبي ثم إلى منفاء فى لندن حيث قضى أيامه الأخيرة فى فندق دورشستر Dorchester إلى أن توفى فى أكتوبر ١٩٧٢. وقد تحدث كثير من الوسائل الإعلامية وخاصة الصحف البريطانية عن السلطان المخلوع وانتقدت ما وجد فى قصره من رفيق وأسلحة وأفلام جنسية^(٢).

والحقيقة أن السلطان قابوس كان يشعر بقدر كبير من المرارة إزاء والده، ففى إحدى المقابلات الصحفية ذكر قابوس أن والده كان يجيد خمس لغات ولكنه لم يكن مشقفا، إذ إن معرفة اللغات شئ والثقافة شئ آخر، وبالتالي كان يتتبع سياسة متخلفة وجامدة لا يحيد عنها، كما كان عنيفا وعيدا لا يؤمن بالتغيير حيث ظل تفكيره يمت إلى الماضى ولذلك كان يتحتم تنحيته عن السلطة وهذا ما حدث^(٣).

١ - Kelly, J.B., Arabia, The Gulf and the West. A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, London 1988, p. 142.

٢ - Ibid.

٣ - الوطن - مسقط ٦ أبريل ١٩٧٢

كان توقيت الانقلاب مخططا بطريقة ذكية بحيث يحدث في الوقت الذي كان فيه جميع مستشاري السلطان وأعموانه ومعظمهم من الوافدين في أجازتهم السنوية المعتادة خارج السلطنة، كما كان معظم المسؤولين العمانيين من العناصر المحافظة المرتبطة بالسلطان خارج السلطنة أيضا وبالتالي لم يكن بوسعهم إثارة المتاعب أمام النظام الجديد.

وعلى الرغم من أن الانقلاب وجد حماسا لدى الشعب العماني إلا أنه لا يمكننا مع ذلك أن نعتبر حدوثه بمثابة ثورة أو انتفاضة شعبية أو حتى نتيجة مطالبة العمانيين بالمشاركة في الحكم؛ إذ إن فكر العمانيين أو على الأحرى وعيهم السياسي لم يكن يتعدى أكثر من الرغبة في التخلص من السلطان سعيد بن تيمور، وأن يكون لهم نصيب من موارد النفط حيث بات الاعتقاد بأن هذه الموارد أصبحت تدر عائدات لا بأس بها وأنه يمكن استغلالها في إنجاز الخدمات الاجتماعية التي حرم منها الشعب العماني طويلا^(١).

وترى بعض المصادر أن حدوث الانقلاب في السلطنة كان من بين الترتيبات السابقة لتنفيذ بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب من الخليج، ولعل مما يؤكد ذلك الاعتقاد تكرار مثل هذه الحوادث الانقلابية في السنوات القليلة التي سبقت الانسحاب البريطاني والتي بدت واضحة في عزل الشيخ شخبوط بن سلطان من إمارة أبوظبي وتولية الشيخ زايد بن سلطان حكم الإمارة في عام ١٩٦٦، وكذلك عزل الشيخ أحمد بن ثاني وتولية الشيخ خليفة بن حمد الحكم في قطر في عام ١٩٧١، وبمعنى آخر كان هناك اتجاه باستبدال الحكام المتخلفين بحكام مستيرين باعتبار ذلك من الأمور الهامة لوقف زحف التيارات اليسارية التي كانت تفتاح منطقة الخليج العربي آنذاك^(٢). وليس من شك في أن وجود حاكم مستير كفايوس في حكم السلطنة قد يكون أقدر على مواجهة الحركات اليسارية التي كانت مندلعة في إقليم ظفار عن طريق دفع عجلة التنمية والإصلاح لإزالة بعض المبررات التي

^١ El Mallakh, Ragaei, Economic Requirements for Development of Oman, The Middle East Journal, Middle East Institute, Autumn 1962, p. 417.

^٢ جمال رديا غاسم - الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٢٥ - ١٩٧٦، القاهرة ١٩٧٢ ص ١٧٣.

كانت تستند عليها تلك الحركات، وخاصة أن السلطان قابوس كان حريصاً من جانبه على تغيير الأوضاع الرجعية والمتخلفة، وبذلك يمكن التقليل أيضاً من تأثير النظام اليساري في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المناخمة لحدود السلطنة^(١). وإذا أخذنا بتلك الاعتبارات فإنه لا يمكن أن نغفل المستشارين والضباط الإنجليز أو شركة النفط العمانية المحدودة^(٢)، من أن يكون لهم يد في تحريك القوات العمانية التي أطاحت بالسلطان سعيد بن تيمور.

على أثر انتهاء أحداث الانقلاب وترحيل السلطان المخلوع أصبح من الواضح وجود فراغ في الحكم، ووجد السلطان قابوس نفسه رغم نجاحه في حركته الانقلابية يعاني من عدم وجود جهاز حكومي، كما لم يكن هناك أشخاص مؤهلون لاحتلال المناصب الرئيسية في السلطنة، وحتى الشيخ بريك بن حمود الغافري معاونه الأول في الانقلاب كان لا يزال يرقد جريحاً في أحد المستشفيات خارج البلاد، فضلاً عن ذلك لم تكن خطط التنمية والإصلاح قد تبلورت بعد في ذهن السلطان الجديد.

ولعل من أولى الأعمال التي قام بها السلطان قابوس غداة الانقلاب هو استدعائه لمدير فرع البنك البريطاني في الشرق الأوسط إذ لم يكن أحد يعرف بما في ذلك السلطان نفسه حقيقة الموقف المالي للسلطنة، كذلك استدعى مدير شركة تطوير النفط العمانية للتعرف على الحجم الذي وصلت إليه الاستثمارات النفطية في البلاد.

وفي السادس والعشرين من يولية ١٩٧٠ وجه السلطان قابوس أول خطاب له للشعب العماني عن طريق الإذاعة معلناً تقلده الحكم وما يتطلع إليه من خطط للتحديث السياسي والاقتصادي، وبعد ذلك انتقل من ضلالة إلى مسقط العاصمة الرئيسية للبلاد.

١ - حاليدي (فرد). النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران - مترجم. الطبعة الأولى - بيروت ١٩٧٥

وليس من شك في أن السلطان قابوس كان يدرك جيدا مدى الصعوبات التي كان عليه أن يواجهها، ولعل ذلك يرجع إلى أنه لم تتح له الفرصة خلال عهد أبيه للتدرب على شئون الحكم، ومن ناحية أخرى وجد أن دخول عمان من النفط كان لا يزال محدودا، وفضلا عن ذلك فعندما بحث عن الكوادر الإدارية والفنية التي يمكن الاستعانة بها في إدارة أجهزة الدولة لم يجد من العمانيين سوى قلة نادرة من المؤهلين^(١). ولعل من المفارقات أن تضم هذه القلة عددا من خريجي المعاهد العليا في الدول الاشتراكية، وكان ذلك نتيجة لسياسة السلطان السابق الذي حرم البلاد من التعليم في الداخل أو إرسال البعثات إلى الخارج، ومن ثم كان اتجاه الشباب العماني استجابة لحركات المعارضة اليسارية إلى الانخراط في معاهد الدول الاشتراكية، وبالتالي لم تكن أفكارهم تتماشى مع الواقع الاجتماعي للسلطنة، ففي السنوات الأولى عهد السلطان قابوس بالنخبط إلى أحد المتعلمين في الاتحاد السوفيتي وهو عبد الحفيظ سالم بن رجب الذي تقدم بخطط طموحة للتغيير لم تكن تتواءم مع أسلوب التدرج الذي يلائم المجتمع العماني^(٢).

بالإضافة إلى ما واجهه السلطان قابوس من قلة الكوادر الوطنية المؤهلة كان عليه مواجهة العديد من المشكلات الأخرى المتعلقة بالحكم إذ لم يكن للسلطنة دستور أو نظام أساسي حيث درج السلاطين على أن يجمعوا بأيديهم جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والعسكرية كما لم يكن هناك نظام لوراثة العرش وإن كان الحكم ينتقل عادة حسب العرف إلى الابن الأكبر.

لم يكن أمام السلطان قابوس إزاء الفصور الواضح في أجهزة الحكم وضعف المؤسسات الحكومية سوى الاعتماد على بعض المستشارين الوافدين من العرب الذين قدموا إلى السلطنة على عهد أبيه^(٣)، إلى جانب اعتماده على بعض الضباط

Townsend, John, Oman, The Making of the Modern State, Croom-Helm, London - ١
1987, p. 77

Calvin, M., Allen, op. cit., P. 80 - ٢

Ibid., p. 81 - ٣

والمستشارين الإنجليز حيث كان يوجد بضع مئات منهم يعملون كخبراء في القوات الدفاعية وفي دائرة الاستخبارات، وكان هؤلاء على معرفة جيدة بأحوال البلاد كما كانوا بحكم عملهم هم المسيطرين على الاتصالات بين عمان وخارجها عبر الخطوط السلكية واللاسلكية. ولعل مما يجدر الإشارة إليه أن أولئك المستشارين والضباط الإنجليز كانوا يعملون بتعاقدات خاصة مع السلطنة، وبالتالي كانوا يعتبرون جزءاً لا يتجزأ من قواتها الدفاعية أو أجهزتها الحكومية، وذلك طبعاً للاتفاقيات الموقعة بهذا الشأن بين الحكومة البريطانية والسلطنة^(١). فضلاً عن ذلك كان للسلطنة ارتباطات بالعديد من الشركات البريطانية، ولعل ذلك مما دفع السلطان قابوس في بداية الأمر إلى الامتنعانة بالإنجليز لتقديره أنه لا يستطيع إدارة البلاد دون أن يتعرف منهم على حقيقة الأوضاع في السلطنة^(٢).

والحقيقة أن السلطان قابوس وجد نفسه على الرغم من تخلصه من العهد القديم يواجه وضعاً جديداً أكثر حرجاً، ورغم تلك الصعاب فقد أثبت وعلى مدى قصير قدرته على توطيد مركزه بأسلوب تدريجي وهادئ.

بدأ السلطان قابوس ممارسته للحكم بتشكيل مجلس استشاري مؤقت ضم بعض الوافدين من العرب والإنجليز الذين تم تعيينهم بتوصية الكولونيل أولدهام Hugh Oldham وهو ضابط بريطاني متقاعد شغل منصب وزير الدفاع في السلطنة وكان قد تقلد هذا المنصب في نهاية عهد السيد سعيد بن تيمور خلفاً لواتر فيلد.

١- انظر بصدده ذلك اتفاقية التعاون الفنى والعسكرى بين بريطانيا ومقط الواقعة فى يولية ١٩٥٨ - ولزيت من التفاصيل عن الوضع الدولى والقانونى للسلطنة يمكن الرجوع إلى:

Al Bahra, Hussein, The legal Status of the Arabian Gulf States. A Study of their Treaty Relations and their International Problems, University of Manchester 1968, P. 53 ff., see also:

The Relationship between the United Kingdom and the Sultanate of Muscat & Oman U.N. Official Records A/5846 Annex XI

Mazher, A. Hameed, Arabia Imperilled, The Security Imperatives of the Arab Gulf States, MEACG, 1986, P. 21

المستشار العسكري للسلطان^(١). وقد عهد قانوس إلى وزير دفاعه هذا بالإشراف على المجلس الاستشاري الانتقالي حيث كان يتولى إخطاره بالقرارات التي يصدرها المجلس.

وعلى الرغم من أن تلك القرارات كانت تصدر باسم السلطان إلا أن كثيرا منها لم تكن تلقى هوى في نفس السلطان لعدم اقتناعه بها، ومع ذلك كان كثيرا ما يتغاضى عنها، ولعل ذلك يظهر واضحا في أهم القرارات التي اتخذها المجلس الاستشاري وهي دعوة السيد طارق بن تيمور وهو عم السلطان قانوس والأخ الأصغر للسلطان السابق من منغاة الاختباري في ألمانيا الغربية حيث تم تعيينه رئيسا للمجلس الوزاري في أغسطس ١٩٧٠، ومع أن السلطان قانوس لم يكن مقتنعا بذلك الاختيار إلا أنه أقره الصمت، ويبدو أن ذلك كان بناء على نصيحة مستشاريه أو مخططي الانقلاب الذين وجدوا في دعوة طارق وتقليده مناصبا هاما في السلطة قد يكون أقل خطورة من تركه خارج البلاد حيث يكون في هذه الحالة الأخيرة مركزا لتجميع المعارضين ضد النظام الجديد وخاصة أنه كان مرشحا في بداية الأمر لتولي أمور السلطة^(٢).

جدير بالذكر أن طارق بن تيمور قضى عدة سنوات في ألمانيا الغربية وتزوج من سيدة ألمانية وأجاد اللغة الألمانية فضلا عن إجادة اللغتين الإنجليزية والتركية، وفي خلال السنوات التي أبعدها عن السلطة كان يتردد على كثير من دول الخليج وغيرها من دول الشرق الأوسط باعتباره ممثلا لإحدى الشركات الألمانية الكبرى المهتمة بالأعمال الإنشائية. وكان السيد طارق يتمتع بشخصية قيادية جذابة فضلا عن كونه متحدثا لبقا ومثقفا ذكيا ذا اطلاع واسع، غير أنه كان معروفا بتحليله من التفاليد الاجتماعية إذ كان محبا للمغامرة وارتبات النوادي الليلية، وكان

١- لتعرف على أهم المستشارين الذين عينوا في مناصب السلطة المختلفة يمكن الرجوع إلى:

لأندون (جيرارد). عمان، مصر، مخرج، ص ٣٧٥ وما بعدها.

٢- رباح غريب الرئيس: صراع الواحات والقطر - موسم الخليج العربي ١٩٦٥ - ١٩٧١ بيروت ١٩٧١ ص ٢٢٦. انظر أيضا الطليعة - الكويت ١٩٨٦/٦/٢١ وكذلك

Townsend, John, op. cit., P. 79

خلال وجوده في السلطنة، قبل إبعاده إلى ألمانيا من أهم الشخصيات المتنفذة لأخيه
السلطان سعيد بن تيمور حيث قدم له العديد من الخدمات التي كان من أهمها
الدفاع عن تكامل السلطنة، ومن ثم كان تصديه لقمع ثورة الإمامة الإباضية في
داخلية عمان في عام ١٩٥٧، واستطاع أن يحظى بشهرة واسعة كفائد كفاء تمكن
من الحد من خطورة هذه الثورة بعد معارك طاحنة ذهب أصحابها المئات من
العمانيين الذين ماتوا تحت أنقاض الغارات الجوية وخاصة في الشرفية والظاهرة
والجبل الأخضر^(١).

ومع ذلك كان السلطان سعيد يتوجس خيفة منه لأفكاره التحررية وانتقاده
للأوضاع المتخلفة في السلطنة. وعلى الرغم من أن طارق كان عتيقا في
قنعه للثورة الإباضية وبالتالي استحوذ على كراهية العمانيين إلا أنه كان مؤهلا
ليكون مركزا من مراكز المعارضة ضد النظام القائم مما دفع السلطان سعيد إلى
إبعاده خارج السلطنة حيث اختار ألمانيا لتكون مقرا لإقامته والتي بقي فيها من عام
١٩٥٨ حتى عودته إلى البلاد في عام ١٩٧٠.

تلقى السيد طارق في أغسطس ١٩٧٠ دعوة من أولدهام وزير الدفاع
العماني والمشير على المجلس الاستشاري المؤقت للحضور إلى السلطنة لكي يتقلد
منصباً هاماً. وبصرف النظر عما إذا كانت تلك الدعوة قد وجهت إليه بموافقة
السلطان قابوس أو بدون موافقته أو حتى بدون علمه فقد بادر السيد طارق
بالاتجابة السريعة لتلك الدعوة، وإن كان قد ترتب على عودته إلى مسقط
وحماسه لتقلد منصب رئاسة المجلس الوزاري - إثارة العديد من الأزمات
السياسية، وترجع تلك الأزمات في أصولها إلى التناقض الشديد بين شخصية
السيد طارق وشخصية السلطان قابوس إضافة إلى عدم وجود ثقة متبادلة بين
السلطان ورئيس وزرائه الذي كان أكثر ديناميكية واندفاعا وثقة بنفسه. كما كان
أكثر شهرة في ذلك الوقت من قابوس، الذي قضى عدة سنوات في عزلة في
صلالة، يضاف إلى ذلك اختلاف الفلسفة السياسية بين الطرفين؛ فبينما كان طارق

١ - Philips, Wendel, Oman - A History . London 1962 P. 210

كما وصفه في كثير من التعليقات الصحفية بأنه ليبرالي يؤيد الملكية الدستورية أو حتى النظام الجمهوري الديمقراطي ، كان السلطان قابوس معتدلاً ويعتبر نفسه وريثاً لتقاليد الأسرة البوسعيدية^(١)

وبصرف النظر عن الصراع الحقي بين قابوس وعمه طارق فإن انتقال السلطنة إلى عهدها الجديد كان محفوفاً بالصعاب حيث بدأ المجلس الوزاري يواجه العديد من التعقيدات؛ إذ لم تكن هناك فكرة واضحة عن السلطة السياسية أو السياسة العامة سواء لدى المجلس أم لدى الوزراء على المستوى الفردي^(٢)، فضلاً عن الافتقار إلى الخبرة والتنسيق؛ وزاد الأمر سوءاً غياب السيد طارق معظم الوقت عن حضور جلسات المجلس نتيجة سفره إلى الخارج سواء لتسوية أموره الخاصة أم للبحث عن اعتراف دولي للعهد الجديد في السلطنة.

كانت حكومة السيد طارق تختلف عن الحكومات السابقة فمع أن الوزراء القدامى للداخلية والدفاع والشئون الخارجية ظلوا في مناصبهم إلا أن هناك عناصر جديدة انضمت إلى عضوية المجلس في التعليم والصحة والعدل والإعلام والشئون الاجتماعية والاقتصادية، كما ظل أفراد من الأسرة الحاكمة يشغلون الجانب الأكبر من تلك المناصب الوزارية وكان بعضهم من المعارضين للنظام الجديد، ومن بينهم السيد فيصل بن علي وفهد بن محمود، ولذلك كان من الطبيعي أن ينتهي أمرهم ولو مؤقتاً بالنفي أو الإبعاد خارج البلاد، بينما برز من أعضاء المجلس الوزاري الجديد سعود الخليلي وهو زعيم قبلي بارز، والدكتور عاصم الجمالي وهو طبيب عراقي متمرس، وإن كان الوافدون من العرب لم يحتلوا بصفة عامة مناصب وزارية هامة وأضحى المجلس الوزاري بتشكيله الذي يجمع بين العناصر القديمة والعناصر الجديدة أقرب ما يكون إلى مجلس للمصالحة الوطنية.

١- رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنقط، ص ٢٢٦، انظر أيضاً جريدة الحرية (بيروت).

١٩٧٠ / ٧ / ٢٠

٢- Calvin, H. Allen, op. cit., pp. 80-81

ولعل السلطان قابوس كان حريصا على تعيين أشخاص مرتبطين بالعهد السابق حتى لا يحدث نقلة مفاجئة، وكان من أبرز هؤلاء ثويني بن شهاب الذي اختاره ليكون نائباً له في منطقة العاصمة وهو ابن الحاكم السابق لمسقط، كما ظل الكولونيل أولدهام يحتل وزارة الدفاع وهو نفس المنصب الذي كان يتقلده على عهد السلطان سعيد بن تيمور، وحتى السكرتير الخاص لقابوس السيد حمد بن حمود البوسعيدى كان هو نفسه السكرتير الخاص للسلطان السابق، أما بقية المستشارين لقابوس فكان معظمهم من الإنجليز أو بعض الوافدين العرب^(١).

وقد حرص السلطان قابوس منذ وصوله إلى السلطة أن يحتفظ لنفسه بالأمور الهامة المتعلقة بالمالية والاقتصاد والامتيازات النفطية والأمن الداخلي وشئون الدفاع، أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد كان كل من قابوس وطارق يعتقد أنها من اختصاصه، ولعل ذلك يضر عدم وجود سياسة خارجية واضحة للنظام الجديد خلال سنواته الأولى.

أما فيما يتعلق بالاختصاصات التي تحولها السلطان قابوس لرئيس وزرائه فكانت الإشراف على عمليات التنمية والتطوير في السلطنة، وفيما يبدو أن تلك كانت خطة ذكية من السلطان إذ إن ٩٠٪ من دخل السلطنة كان يأتي من موارد النفط، وكانت الامتيازات تعقد باسم السلطان وبالتالي لم يكن في مقدور السيد طارق أن يتصرف في الموارد المالية النفطية إلا بالرجوع إلى السلطان نفسه، وبصلا عن ذلك فقد خطا السلطان خطوة أخرى استطاع بها أن يكتب المزيد من الولاء الشعبي حين أعلن أن عائدات النفط ستحول لحساب الخزنة العامة ولن يترك في خزانته الخاصة إلا مبالغ متواضعة تكفي فقط لتغطية احتياجاته. ومن المعروف أن العائدات النفطية كانت محتجبة على العمانيين وذلك منذ استقلال النفط في السلطنة على عهد السلطان السابق حيث كانت تدخل مباشرة في حساب الشخصى ولا يترك منها إلا نسبة بسيطة للخزنة العامة^(٢).

Ibid., p. 81 - ١

Townsend, op. cit., P. 80. - ٢

كان السلطان يهدف من تلك الإجراءات إلى اكتساب قاعدة شعبية تعينه على التخلص من ازدواجية السلطة بينه وبين عمه السيد طارق رغم أن العلاقات كانت تبدو ودية للغاية من حيث مظهرها العام، ويذكر أحد المراقبين بصدد ذلك أن كلا الرجلين كان يظهر احترامه للطرف الآخر، وكثيرا ما كان السلطان يحدث طارق عن خططه وأفكاره حيث يبدى الأخير موافقته واقتناعه بما يعرضه السلطان بأدب ظاهر.

وعلى الرغم من نجاح السلطان قابوس في الحصول على تأييد شعبي في فترة قياسية إلا أن ذلك لم يكن كافيا لكي يتفرد بالسلطة؛ غير أن الفرصة لم تلبث أن أتت له حين استغل استياء الإنجليز من السيد طارق تفضيله الشركات الألمانية عن الشركات الإنجليزية في عمليات البناء والتطوير، كما استغل فرصة وجود السيد طارق خارج البلاد لكي يصادق على مجموعة من القرارات التي اتخذها المجلس الاستشاري في غيابه، وكان الهدف من سرعة المصادقة على تلك القرارات مواجهة السيد طارق لدى عودته بقرارات أصبحت نافذة بتصديق السلطان عليها^(١).

وكانت معظم هذه القرارات فيها تجاوزات واضحة على السلطات التي كانت مخولة للسيد طارق في مجالات التخطيط والتنمية، من ذلك القرار الذي اتخذته المجلس بامتداد مدينة مطرح أو ما أطلق عليها مطرح الكبرى، والقرار الخاص بإلغاء عقود إحدى الشركات الألمانية التي كان السيد طارق قد عهد إليها بتنفيذ مد شبكة من الطرق البرية في مدينة صلالة وتحويل تلك العقود إلى إحدى الشركات البريطانية^(٢). ومن القرارات الأخرى التي صدرت عن المجلس الاستشاري تعيين وزير للشئون الاقتصادية والمالية حيث رشح السلطان مدير البنك البريطاني للشرق الأوسط لهذا المنصب نظرا لخبرته بأحوال البلاد المالية وشئونها الاقتصادية، فضلا عن كونه موضع ثقة السلطان، بيد أنه اعتذر عن عدم قبول ذلك المنصب مؤكدا

١- Ibid.

٢- من الواضح هنا أن التنافس بين المصالح الألمانية والبريطانية قد انعكس تأثيره على الأوضاع الداخلية في السلطنة، انظر، دياض نجيب الرئيس: صراع الواحات والنقط ص ص ٢٥٥ - ٢٥٧.

للسلطان أنه يمكنه أن يقوم بدور أكبر في منصبه الراهن عما لو أصبح عضوا في الحكومة، وإزاء ذلك تم تعيين أحد المسؤولين الإنجليز الذي كان يحتل منصبا اقتصاديا في زامبيا قبل استقلالها دون أن يؤخذ في ذلك رأى السيد طارق باعتباره رئيسا للمجلس الوزاري، وتم تعليق المجلس الاستشاري لذلك الترشيح بأن السيد طارق ليست له علاقة بالشئون الاقتصادية والمالية طبقا لما سبق الاتفاق عليه بين السلطان ورئيس وزرائه.

وقد يكون من المفيد أن نشير في هذا السياق إلى أن السلطنة ظلت تعتمد على وزراء إنجليز في الشئون الاقتصادية والمالية ولم يحدث إلا في عام ١٩٧٥ حين قرر السلطان قابوس أن يعهد بذلك المنصب الوزاري الهام إلى أحد الوزراء العمانيين.

أخذت مهمة السيد طارق تنحصر في خطط التنمية والتعمير وكانت هذه المهمة على غاية ما تكون من الصعوبة إذ كانت السلطنة في حاجة إلى طرق وموانئ ومطارات ومدارس وإسكان ومستشفيات^(١). ورغم اتساع هذه المهمة إلا أن السيد طارق ووجه بالكثير من العقبات التي عاقرته عن المضي قدما. وقد يكون حقيقة أنه أدرك أهمية التخطيط بل أعد بالفعل خطة خمسية تبدأ من نوفمبر ١٩٧٠ كانت تتضمن نقل عاصمة السلطنة من مسقط إلى نزوى، أي من الساحل إلى الداخل، وكان الهدف من ذلك التركيز على التماسك ووحدة أقاليم السلطنة والإطاحة بالسمية التي كانت لا تزال قائمة وهي سلطنة مسقط وعمان واستبدالها بسلطنة عمان^(٢). كما تضمنت الخطة أيضا أهمية استثمار الغاز الطبيعي وذلك بإنشاء خطوط للأنابيب تمتد إلى مسافة ٣٠٠ كيلو متر على ساحل مسقط إلى موانئ التصدير، ولكن شركة النفط العمانية لم تتحمس لتنفيذ هذا المشروع لزيادة تكلفته. غير أن أهم العقبات التي واجهت السيد طارق هي افتقار القدرة التنفيذية إذ لم تكن لديه أجهزة إدارية تعينه على تنفيذ خططه التي غلب عليها الطابع النظري وافتقدت إلى الجانب العملي أو التطبيقي.

١ El Mallakh, Ragaci, op. cit., p. 417 ff.

٢ Townsend, J., op. cit., P. 86

وعلى الرغم من أن السيد طارق أبدى حماسا واضحا لمشروعات التنمية وكلف العديد من المستشارين والخبراء لوضع التقارير المفصلة عن المشروعات التي تم التخطيط لها إلا أن المشكلة ظلت قائمة في عدم وجود جهاز تنفيذي كفء أو سكرتارية أو حتى شخص واحد يستطيع أن يكتب خطابا على الآلة الكاتبة. ومع أن السلطة قد أفسحت صدرها لعودة العمانيين الرجحاريين في أعقاب الثورة التي أطاحت بالحكم العربي في زنجبار ١٩٦٤،^(١) إلا أن أولئك القادمين الجدد فقدوا لغتهم العربية مما قلل فاعليتهم في تولي المناصب الإدارية وخاصة تلك المناصب التي لها علاقة بالتعامل مع العمانيين.

ونتيجة للمعوقات التي لم يستطع السيد طارق التغلب عليها أصبح دوره هامشيا، وكانت محاولاته الحصول على معلومات بشأن الموقف المالي للسلطة قد باءت بالفشل بسبب امتناع المستشارين الإنجليز عن تقديم أية معلومات له، ولم تلبث أن راودته الهواجس بأنه قد أصبح مستهدفا من قبل الأجهزة الاستخبارية وأنه صار تحت مراقبتها، وإزاء تعقد الموقف في نظره أثر مغادرة مقطع في ديسمبر ١٩٧١ تحت ادعاء رغبته في قضاء بداية العام الجديد مع أسرته في ألمانيا إلا أنه ما كاد يصل إلى هناك حتى يادر بإرسال كتاب استقالته من منصبه كرئيس للمجلس الوزاري^(٢).

وهكذا لم تحض فترة طويلة حتى سقطت تجربة ازدواجية السلطة، وكان هذا أمرا طبيعيا إذ لم يكن في تاريخ السلطنة المتوارثة سوابق باقتسام السلطة بين السلطان كرأس للدولة ورئيس حكومة تنفيذية. وقد يكون حقيقة أن كثيرا من

١- كانت زنجبار تعد من ملحقات عمان حتى تم فصلها في عام ١٨٦٢ وإعلانها سلطنة قائمة بذاتها وكان من نتيجة ذلك ضعف الاتصالات بينها وبين عمان في الوقت الذي انحلت فيه العناصر العمالية في زنجبار فندوب في المجموعة الإفريقية حتى قامت ثورة ١٩٦٤ التي تم فيها إسقاط السلطة بعد مذبحة رهيبة تعرض لها العرب وفر من غيا منهم إلي مواطنهم الأولى في عمان في الوقت الذي انحدت فيه زنجبار مع تنجانيقا في اتحاد تنزانيا.

وللتعرف على أصول العلاقات بين عمان وزنجبار راجع كتابنا : دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا، القاهرة ١٩٦٧، وعن التطورات المعاصرة يمكن الرجوع إلي الحفافة التي وضعها الدكتور عبد الملك عودة للترجمة العربية للكتاب لـ. هولنجزورت : زنجبار، ترجمة حسن حبشي - القاهرة ١٩٦٨، ص ٢٥٠.

٢- Townsend, John, op. cit., pp. 88-89.

السلاطين استخدموا وزراء لمعاونتهم في شئون الحكم إلا أن هؤلاء عملوا في خدمتهم ولم يكن لهم دور في اتخاذ قرارات منفردة إلا بموافقة السلطين أنفسهم. ولعل من العوامل التي أدت إلى سقوط هذه التجربة أيضا ما قام به المستشارون الإنجليز من زرع سوء الثقة بين السلطان ورئيس وزرائه، فضلا عن أن المصالح الاستثمارية الأجنبية وخاصة المصالح البريطانية والأمريكية كانت من وراء ذلك أيضا للتخلص من منافسة الشركات الألمانية التي كان السيد طارق يضعها في المقام الأول^(١). ومع ذلك يبقى السبب الرئيسي وهو ما كان يدعو إليه السيد طارق من أهمية التركيز على الحكم الديمقراطي الغربي في الوقت الذي كان فيه السلطان قابوس يعتقد أن الأخذ بذلك النظام لا يتناسب مع المجتمع العماني على الأقل في المرحلة الحالية وأنه ينبغي الأخذ بالتطور الطبيعي.

جدير بالذكر أن العلاقات بين السيد طارق والسلطان قابوس لم تؤثر على العلاقات الأسرية والشخصية التي ظلت تربط بينهما، بل إن العلاقات توثقت بين الطرفين حين أقدم السلطان قابوس في عام ١٩٧٦ على الاقتراح من ابنة عمه، كما اختاره ليكون مستشاراً له، والحقيقة أن السيد طارق كان يمتلك الكثير من المواهب ليكون مستشاراً نظرياً أكثر من قدرته في المجال التنفيذي أو التطبيقي^(٢).

وقد يكون من الإنصاف للسيد طارق أن نقرر هنا أنه لم تنح له الفرصة لكي يثبت مقدرته بسبب قصر المدة التي قضاها كرئيس للمجلس الوزاري، والتي لم تتعد أكثر من عام وبضعة أشهر، وبالرغم من عدم نجاحه في إدارته الحكومية إلا أن الإنجاز الحقيقي كان في مجال العلاقات الخارجية للسلطنة، ومع وجود الخلاف بينه وبين السلطان في تلك الممارسات إلا أنه قام في أثناء توليه رئاسة المجلس الوزاري بمهام دبلوماسية إلى العديد من الدول، وبفضل هذا التحرك قبلت السلطنة عضواً في الجامعة العربية والأمم المتحدة في عام ١٩٧١.

١ - رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنقط - هموم الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١، بيروت ١٩٧١، ص ٢٥٥ - ٢٥٧.

٢ - Townsend, John, op. cit., p. 9.



على أثر استقالة السيد طارق في ديسمبر ١٩٧١ أصدر السلطان قابوس مرسوماً بتعيين الدكتور عاصم الجمالي ليكون قائماً بعمل رئيس مجلس الوزراء، ولم تلبث أن تضاءلت فاعلية ذلك المنصب لكي ينتهي بثقله السلطان نفسه رئاسة الحكومة، وبدأ منذ ذلك الحين يخطط سياسته الإصلاحية في الداخل ويخطط خطوات ثابتة في مجال العلاقات الخارجية للسلطنة.

كان أهم ما اتجه إليه السلطان قابوس في المجال الداخلي تنفيذ خطط طموحة في التنمية والتحديث، وكان يدرك أن نجاح خططه لا بد أن يعتمد على قاعدة أساسية وهي إيجاد فئة من المعلمين والكوادر الفنية لتولي الجهاز الإداري والحكومي، ومن هنا كان التعليم من أولى اهتماماته.

وعلى أثر انفراد السلطان قابوس بالسلطة أصدر مرسوماً في سبتمبر ١٩٧٢ بتأسيس المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والتنمية، وقد حرص على رئاسة هذا المجلس بنفسه، وقد حل هذا المجلس بدلاً من مجلس التخطيط المؤقت الذي كان قد تأسس في مارس ١٩٧٢^(١). وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت لانعاش الأوضاع المالية في السلطنة فقد ظلت الأولوية لقمع الثورة في ظفار، ومع ذلك فقد بدأ السلطان قابوس في استكمال تنفيذ بعض المشروعات التي كانت قد أعدت في السنوات السابقة لتقلده الحكم، ومن بينها إنشاء ميناء مطرح ومطار السيب وتعميد الطريق الموصل من مسقط إلى صحار، كما افتتحت العديد من المدارس والمستشفيات حيث لم يكن بالسلطنة حتى عهد السلطان قابوس سوى ثلاث مدارس ابتدائية هي المدرسة السعيدية في مسقط والمدرسة السعيدية في مطرح والمدرسة السعيدية في صلالة. كما لم يكن هناك أكثر من عشرة أطباء ومستشفى واحد تابع للإرسالية الأمريكية في مطرح^(٢). كما بدأت تظهر البنوك والمصارف المالية والفنادق الكبرى وشركات التأمين، ونم إنشاء معمل لتقطير المياه، وبذلت

١- الدوحة ١/٢/١٩٨٥

٢- رياض نجيب الريس: ظفار، قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦، لندن (بدون تاريخ)، ص ١٩-٢٠.

جهود مكثفة للبحث عن موارد مائية جديدة، وأدى التوسع في المشروعات العمرانية إلى ظهور مدينة روى التي اعتدت خارج مطرح وتميزت بإنشائها الحديثة من المساكن والمباني الحكومية، واعتمدت الخطة المعمارية فيها على الجمع بين المعاصرة والحفاظ على الطابع العربي الإسلامي^(١). وفي بلد مثل عمان كانت قد أهتمت فيه المشروعات التنموية فإن القيام بشق طريق أو فتح مدرسة أو إنشاء مطار أو ميناء أو تقديم خدمات أو تزويد البلاد بالمساكن والمرافق كان ينظر إليها الناس باعتبارها نوعاً من المعجزات، وعلى الرغم من أن عمليات التنمية في شتى مجالاتها قد بدأت من الصفر تقريباً إلا أن البلاد استطاعت أن تقطع شوطاً لا بأس به وفي خلال فترة زمنية قياسية^(٢).

ومع ذلك فيسغى أن نضع في اعتبارنا أنه على الرغم من تخلف العهد السابق فإن التقدم الذي أحرزته عمان لم ينشأ من فراغ فالإدارة الحكومية ظهرت في عمان منذ الخمسينيات حيث وجدت إدارات خاصة بالقضاء والجمارك والتنمية^(٣). ولكن السنوات الأولى من العهد الجديد شهدت تقدماً واضحاً في الإدارة الحكومية فبالإضافة إلى تأسيس المجلس الوزاري ازداد عدد الوزارات في عام ١٩٧٤ لتشمل وزارات الزراعة والبتروك والثروة المعدنية والتجارة والصناعة، وفي العام التالي صدر قانون خاص بالتنمية الاقتصادية، كما وضعت العديد من القوانين التي تتماشى مع احتياجات المجتمع المتغير. ومن الإنصاف أن نقرر في هذا المقام أن السلطان قابوس كان حريصاً بنفسه على دفع عجلة التنمية، ولا شك أن حرصه على ذلك كان العامل الأساسي في تحقيق الكثير من الإنجازات التي شملت كافة الميادين.

وليس من شك في أن مشروعات التنمية كان لها أثر واضح في تحقيق الوحدة العمانية التي شملت إلى جانب وحدة الأرض الوحدة الديموجرافية

١- التدويع ١٢ / ٤ / ١٩٨٥.

٢- New Oman - Issued by the Government of Oman, Ministry of Information and Social Affairs and Labour.

Clements, F. A., op. cit., P. 70.

والتوازن بين الكتلتين الرئيسيتين في عمان، ونعني بهما الكتلة الهناوية والفاخرية^(١)، وفضلا عن ذلك فإن الوحدة العمانية لم تكن مجرد مرسوم سياسي أصدره السلطان قابوس بتغيير اسم السلطنة من سلطنة مسقط وعمان إلى سلطنة عمان، ولكن الأهم من ذلك التطور الكبير الذي أدى إلى ربط الأقاليم العمانية بشبكة ضخمة من الطرق البرية. وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى أنه عندما تولى السلطان قابوس الحكم لم يكن بالسلطنة سوى عشرة كيلومترات فقط من الطرق المعبدة، وعلى مدى بضع سنوات تحولت هذه الكيلومترات العشرة إلى شبكة من الطرق البرية بلغت ما يزيد على ٣٥٠٠ كم عبر أقاليم السلطنة المختلفة^(٢)، حيث تم إنشاء طريق من مطرح إلى صحار، ومن السيب إلى نزوى ومن مسقط إلى صور؛ بالإضافة إلى شبكة جوية وشبكة من المواصلات السلكية واللاسلكية والتي وصلت إلى استخدام الأقمار الصناعية^(٣)، هذا فضلا عن التطور الذي حدث في الوسائل الإعلامية وخاصة الإذاعة والتلفزيون الذي تم إدخاله إلى كل من مسقط وصلالة في عام ١٩٧٤، كما صدرت العديد من الصحف العمانية كان أولها جريدة الوطن التي أنشئت في عام ١٩٧١، إلى جانب الجريدة الرسمية (عمان)، والصحف التي تصدر بالإنجليزية وأبرزها نايمز أوف عمان، كما تدفقت على السلطنة العديد من الجرائد العربية والأجنبية^(٤).

لقد ترتب على تلك الإنجازات جميعها شعور العمانيين بوحدةهم؛ ومع ذلك فإن حدود آفاق السلطان قابوس لم تقتصر فقط على عمان بمعناها

١- كانت القبائل العمانية منذ أوائل القرن الثامن عشر تنقسم إلى كتلتين رئيسيتين هما الهناوية والفاخرية وكان الصراع قائما بينهما ولكن التطور السياسي والاقتصادي في عمان أدى إلى تشابك المصالح مما كان له أثر في تحطيم الكثير من النزعات القبلية والمذهبية. وفي الدراسة التي أعدها ولكنسون Wilkinson نين فيها اختلاط وامتزاج القبائل الهناوية والفاخرية وبالتالي فقد أعيد تشكيل ولاء القبائل من العصبية القبلية والمذهبية إلى التحالف والولاء السياسي والاقتصادي في ظل الدولة العمانية الحديثة. انظر J.C. Wilkinson, The Organization of the Falag Irrigation in Oman, Oxford 1971, see also

محمد مرسى عبد الله: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت ١٩٨١، ص ١٢١

٢- الندوة - المملكة العربية السعودية ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٥



الضيق وإنما كان يتطلع إلى تحقيق وحدة عمان التاريخية، ولعل ذلك يفسر لنا ظهور بعض المشروعات الطموحة التي تردد صداها في كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، بحيث أصبح الطريق ممهدا لكي تتوصل الدولتان إلى صيغة للاتحاد أو الوحدة فيما بينهما، وإن كانت الحساسيات السياسية وقفت حائلا دون ذلك رغم أن وحدة عمان والإمارات تبدو منطقية من النواحي التاريخية والجغرافية والديموقراطية حيث لا توجد خلافات بين السكان في كل من الدولتين، فضلا عن أن كثيرا من العمانيين يعملون في الإمارات العربية بل إن القوة العسكرية في دولة الإمارات وكذلك الشرطة تعتمد إلى حد كبير على العمانيين.

وبالإضافة إلى المبررات التاريخية والجغرافية والسكانية فإن هناك مبررا اقتصاديا أيضا إذ إن نصيب سلطنة عمان من النفط يقل كثيرا عن النفط المتاح في دولة الإمارات العربية، كما أن عمان على عكس دولة الإمارات لها ظهور في الداخل مما يؤدي إلى التكامل بين الدولتين في النواحي الإستراتيجية أيضا.

ومع ذلك فإن الحساسيات السياسية لم تحل دون تحقيق بعض المشروعات الإنمائية التي كان لها أثر في تسهيل الاتصالات بين الدولتين، ومن بينها الطريق البري الذي يصل البوريمي بصحار عبر وادي جزى، والطريق الموصل من البوريمي إلى عبري، وقد أفاد هذا الطريق المدن الشمالية في عمان التي دأب سكانها على التردد إلى الإمارات لإنجاز متطلباتهم الحياتية أكثر مما يتوجهون إلى مسقط ذاتها^(١)، حيث أصبح من السهل على المواطن العماني الذي يعيش في عبري مثلا أن يصل بسهولة إلى أبوظبي بدلا من أن يقطع الطريق إلى مسقط، يضاف إلى ذلك أن النقد مسموح بتداوله في كل من الدولتين حيث لا توجد قيود واضحة على حرية التعامل بالدرهم الإماراتي أو الريال العماني^(٢).

ويمكننا التعرف على ما وصلت إليه عمليات التنمية في عمان من المبالغ المالية التي خصصت من أجلها، ففي السنة الأولى من العهد الجديد لم يتعد ما تم إنفاقه عشرين مليون ريال عماني، أي ما يعادل سبعين مليون

Townsend, J., op. cit. p. 180 - ١

Ibid., P. 190. - ٢

دولار، ولكن بعد مضي خمس سنوات قفز ذلك المبلغ إلى ما يقرب من سبعة عشر ضعفاً، ووصل إلى أكثر من مليار من الدولارات. وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك الإنفاق الذي لم تعتده السلطة إلى حدوث عجز واضح في ميزانيتها ثم تخطيته من القروض الأجنبية ومن المساعدات المالية التي تدفقت على السلطة من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وصندوق النقد الدولي، وبفضل تلك المساعدات وضع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والتنمية خطته الخمسية.

ومما لا شك فيه أيضاً أن نجاح السلطة في قمع الثورة الظفارية التي كانت تستنزف جزءاً كبيراً من الدخل القومي أدى إلى السير بخطوات أسرع في خطط التنمية منذ عام ١٩٧٦^(١). وقد ركزت الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٦-١٩٨٠ على ربط أقاليم الدولة بهدف تقوية الإحساس بعمان كوطن واحد^(٢). وتكفي الإشارة بصدد ذلك إلى أن المواطن العماني في المدن الداخلية كان يقضي في رحلة علاجية يقوم بها إلى المستشفى التابعة للإرسالية الأمريكية في مسقط أكثر من أسبوعين على ظهور الجمال، بينما أصبحت هذه الرحلة لا تتعدى أكثر من ثلاث أو أربع ساعات.

وبفضل الخدمات التعليمية أصبح ما يقرب من نصف عدد الأطفال المتدرجين في سن التعليم منتظمين في مدارسهم الابتدائية، كذلك اهتمت الخطة الخمسية الثانية بتنمية موارد الثروة الطبيعية والأخذ بسياسة الاقتصاد المتعدد بدلاً من الاقتصاد الأحادي، كما اتجهت إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال في قطاعات الصناعة والتعدين والزراعة والمصائد، إلى جانب تنمية الموارد المائية وإحداث نقلة في الإدارة الحكومية تساعد على تحقيق خطط التنمية، وبصدد ذلك تم إنشاء بنك وطني لتسويل خطط التنمية أسهمت فيه الحكومة والقطاع الخاص إضافة إلى الاستثمارات الأجنبية^(٣).

-١ Calvin, H., Allen, op. cit., p. 92

-٢ Clements, F.A., op. cit., p. 71

-٣ Mallakh, Ragaei, op. Cit., P. 417.. See also New Oman, Ministry of Information and Social Affairs and labour.



ولم تقتصر خطط التنمية على الجوانب التحديثية فحسب، وإنما ركزت على الجوانب الأخرى الموائمة لتقاليد العمانيين، ومن ذلك الاهتمام بإنعاش الزراعة والصناعات التقليدية والحرفية ليس باعتبارها من الموروثات التاريخية فقط، وإنما لما لها من جدوى اقتصادية وخاصة من حيث تشغيلها العمالة الوطنية، كما وضعت في الوقت نفسه الضوابط لاستخدام العمالة الأجنبية في حدود المتطلبات الضرورية^(١).

وعلى الرغم من التطور الكبير الذي وصلت إليه السلطة في مجال التنمية والتحديث إلا أن ذلك التطور كان يسير بخطى معتدلة دون حدوث طفرة قد تؤدي إلى حدوث اهتزازات في كيان المجتمع، فبالنسبة للتعليم قرر السلطان قابوس أن المجتمع ليس في حاجة في المرحلة الأولى على الأقل إلى جامعة قدر الحاجة إلى التوسع في التعليم الأساسي والفني وتعميمه على أكبر عدد ممكن، ولا بأس من الاستعانة بحجرة اليونسكو في هذا المجال إلى جانب دعوة الدول العربية لمدة السلطة بالدرسين والخبراء والفنيين، ومع التطور الذي حدث في المجال التعليمي كانت الأوضاع قد نضجت لإنشاء جامعة قابوس التي تم افتتاحها في سبتمبر ١٩٨٦. وقد أقيمت الجامعة في منطقة الخوض واستوعبت أكثر من ثلاثة آلاف طالب من الذكور والإناث في مجالات الطب والهندسة والعلوم والتربية والدراسات الإسلامية، كما أوقدت السلطة أكثر من مائتي مبعوث إلى الجامعات الأجنبية والعربية وخاصة الجامعات المصرية^(٢).

وفي مجال الخدمات الصحية استعان السلطان قابوس بمنظمة الصحة العالمية التي بذلت جهوداً كبيرة في مساعدة السلطة، وخاصة أنه لم يكن هناك أكثر من

١ - قلعة السلطان قابوس في افتتاح الفترة الزمنية للمجلس الاستشاري في سلطنة عمان - يناير ١٩٨٨ - العدد ٢١٢ - ٢١٤

٢ - Calvin, H., Allen, op. cit., P. 101-4

مستوصفين تابعين للإرسالية الأمريكية إضافة إلى المستشفى التابعة لشركة النفط العمانية المحدودة التي أنشئت في عام ١٩٧٤^(١).

وعلى الرغم من أن التحديث في السلطنة كان يقتضى تطبيق قوانين مدنية وتجارية عصرية فإن جانباً كبيراً منها كان يتعارض مع الفقه الإباضي، ومن ثم كان الاتجاه إلى التطور التدريجي حيث كان من الصعب تحدى القضاة الشرعيين بتقليص اختصاصاتهم^(٢). وبصدد ذلك أبدى السلطان قابوس استعداداً لمصالحة أنصار الإمامة الإباضية اللاجئين في المملكة العربية السعودية وسمح لهم بالعودة إلى البلاد. وخلال زيارته للرياض في عام ١٩٧١ تمت مقابلة بينه وبين الإمام غالب ابن علي تعهد فيها الإمام بالكف عن أى نشاط سياسى بينما تعهدت المملكة العربية السعودية بإيوائه في بلادها^(٣).

أما فيما يتعلق بتطوير القوات الدفاعية فقد أبدى السلطان قابوس اعتدالاً على خلاف جيرانه - في نفقاتها التي حرص على تخفيضها واستعان في السنوات الأولى من حكمه بالمساعدات العسكرية التي قدمت إليه من بعض الدول إذ لم تكن للسلطنة موارد مالية كافية، ولكن مع ازدياد حدة التسابق على التسلح أخذت السلطنة تخصص جزءاً لا بأس به من ميزانيتها لتحديث قواتها الدفاعية حتى أنها أبرمت في عام ١٩٨٥ عقداً قيمته ٣٥٠ مليون دولار لشراء طائرات محاربة من طراز التورنادو.

كذلك اتبع السلطان قابوس نهجاً يتسم بالتطور التدريجي في إتاحة الفرصة للعمانيين للمشاركة في الحكم، وفي خلال السنوات الأولى لم يكن السلطان قابوس مقتنعاً بأن المجتمع العماني قادر على استيعاب الأنظمة الديمقراطية الغربية، مثلما كان أبوه السلطان سعيد لا يؤمن بأن المجتمع العماني مستعد

١ - Clements, F. A., op. cit., p. 82.

٢ - صلاح العقاد - مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٦ - ٤٠٧.

٣ - نفسه ص ٤٠٤.

للتنمية^(١)، إلا أنه لم تمض أكثر من عشر سنوات حتى أثبت الشعب العماني بأنه مستعد لكل من التنمية والديمقراطية معا^(٢). ونمشيا مع هذا الاتجاه أصدر السلطان قابوس مرسوما بتشكيل مجلس استشاري في نوفمبر ١٩٨٦ كان يتكون من ٥٥ عضوا يتم تعيينهم بحيث يمثلون القطاعات الحكومية والخاصة إضافة إلى ولايات السلطة المختلفة. وعلى الرغم من أن هذا المجلس كان يفتقد السلطة التشريعية إلا أنه قد تركت الفرصة لأعضائه لإبداء الرأي فيما تعرضه الحكومة من سياسة عامة أو في القوانين التي تصدرها حيث يقوم المجلس برفع ما يراه من توصيات أو ملاحظات إلى السلطان^(٣). ولم تلبث أن ساعدت أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١ على إدخال تعديل هام على المجلس الاستشاري أتاح فرصة أكبر للمشاركة في الحكم حيث أعيد تشكيله دون أن يكون للحكومة أعضاء فيه. وقد مارس المجلس الجديد الذي عرف باسم مجلس الشورى نشاطه في ديسمبر ١٩٩١^(٤)، وأصبح يتكون من ٥٩ عضوا يتم تعيينهم بعد اختيار حكام الولايات ممثلين عن كل ولاية، وأصبح من حق المجلس مناقشة القضايا التي تعرض عليه دون أن يتخذ قرارات بشأنها. ولعل من الأمور التي تجدر الإشارة إليها أنه قد أتيح للمبراة العمانية المشاركة في المجلس حيث شغلت مقعدين من مقاعد المجلس مما يعد سابقة فريدة من نوعها في دول الخليج العربية.

إذا انتقلنا إلى السياسة الخارجية يسترعى انتباهنا التطور الذي قطعتة السلطنة في مجال علاقاتها الخارجية بحيث لا يمكن مقارنة التطور الذي حدث في هذا المجال بما كانت عليه السلطنة في عهدها السابق من عزلة عن العالم الخارجي بل والعالم العربي أو حتى فيما يتعلق بالعلاقات بينها وبين جيرانها. وكانت بريطانيا هي التي تشرف على الشؤون الخارجية للسلطنة وتمثلها في المحافل الدولية، ولم

١ - Townsend, J., op. cit., p. 119 - ١

٢ - Calvin, H., Allen, op. cit., P. 118 - ٢

٣ - خالد القاسبي: عمان مسيرة قائد وإرادة شعب، الشارقة ١٩٩٢، ص ٦٦ - ٦٣.

٤ - مرسوم سلطاني رقم ٩ لسنة ١٩٩١ بإنشاء مجلس شوري، انظر جريدة عمان في ١٩ / ١٠ / ١٩٩٢.

يكن هناك تمثيل سياسي في مسقط إلا لبريطانيا والهند وحدهما^(١). غير أنه لم يأت عام ١٩٧٥ حتى وصل التمثيل السياسي والتقنصلي في السلطنة إلى ما يزيد على خمس وعشرين دولة وذلك بعد أن استطاعت السلطنة الحصول على اعتراف دولي حين انضمت في عام ١٩٧١ إلى كل من الأمم المتحدة والجامعة العربية، وكانت جمهورية اليمن الديمقراطية هي الدولة العربية الوحيدة التي اعترضت على قبول السلطنة في الأمم المتحدة والجامعة العربية، بينما تحفظ العراق ولم يعترف بها إلا في عام ١٩٧٦^(٢).

وعلى الرغم من أن بريطانيا ظلت تستأثر بالنفوذ في السلطنة إلا أن هذا النفوذ أخذ في التراجع خاصة بعد تنفيذ بريطانيا لسياسة الانسحاب من منطقة الخليج العربي، ومن ثم اتجهت السلطنة إلى التحرر من الارتباط ببريطانيا وفتح المجال لعلاقات دولية أوسع، كما أتاح الفرصة للاستثمارات الأجنبية بعد أن كانت بريطانيا هي التي تستأثر بمعظم تلك الاستثمارات. ولعل اتجاه السلطان قابوس إلى الانفتاح في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية كان بهدف التحرر مما كان يطلقه عليه خصومه ومعارضوه من ارتباطه بالإنجليز.

وتطبيقاً لسياسة الانفتاح استطاعت المصالح الأمريكية مضاعفة استثماراتها في السلطنة وخاصة في مجال النفط، ومما يذكر بصدد ذلك أنه لم يكن للشركات الأمريكية سوى امتياز واحد للنفط في ظفار كانت قد حصلت عليه شركة ميكوم على عهد السيد سعيد بن تيمور، ويذكر وتدل فيليبس أنه حين تولي السلطان قابوس الحكم خشي على وضع الشركة بعد أن أصبح المستشارون الإنجليز هم المسيطرين على الشؤون الاقتصادية وكان ذلك مما دفعه إلى زيارة السلطنة حيث تمكن من تثبيت امتياز شركة ميكوم والحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في المناطق المغصورة من رأس الحد إلى رأس منجى ولكنه لم يلبث أن باعه بعد ذلك

١- Al Bahrain. (Hussein). The legal Status of the Arab Gulf States. A Study of Their Treaty Relations and Their International Problems. University of Manchester 1968, pp. 55-56.

٢- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥/١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤ ص ٣٠٥



لإحدى الشركات الأمريكية في مارس ١٩٧١. وقد أخذت الامتيازات النفطية الأمريكية في التزايد وخاصة بعد أن أقدم السلطان قابوس على طرد من لا يثق بهم من المستشارين الإنجليز الذين كانوا يقفون حجر عثرة أمام الاستثمارات الأخرى بهدف قصرها على الشركات البريطانية وحدها.

ولقد كان من الطبيعي أن ترتبط المصالح الاقتصادية الأمريكية بمصالحها السياسية والإستراتيجية، وبما لاشك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقدر أهمية موقع السلطنة وخاصة خلال احتدام الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتي، وقد استطاعت السياسة الأمريكية أن تحتذب السلطنة إلى جانبها، وظهر ذلك واضحا في إدانة السلطنة للتدخل السوفيتي في أفغانستان ١٩٧٩، حيث أعربت عن قلقها فيما يتطلع إليه السوفيت من الامتداد بنفوذهم إلى منطقة الخليج. ومن ناحية أخرى فقد دفعت التغيرات السياسية السلطنة لتكون أكثر ارتباطا بالسياسة الأمريكية، وظهر ذلك واضحا حين اتخذت الحكومة البريطانية قرارها في يولية ١٩٧٦ بالانسحاب من قواعدها العسكرية في صلالة ومضيرة، وكان القرار البريطاني الخاص بالانسحاب من هاتين القاعدتين قد تأخر بسبب اندلاع الثورة في ظفار غير أنه على أثر قمع هذه الثورة بادرت بريطانيا بإحلال قاعدتي مضيرة وصاللة التي كانت قد استأجرتهما من السيد سعيد بن تيمور بناء على اتفاقية خاصة وقعت في عام ١٩٥٨. وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية بأن السلاح الجوي الملكي البريطاني لن يخدم في جزيرة مضيرة التابعة لسلطنة عمان، وستسحب أيضا الوحدات البريطانية الموجودة في قاعدة صلالة الجوية العمانية اعتبارا من أول يولية ١٩٧٦، وأن الاتفاق مع السلطنة جاء بناء على رغبة الحكومة البريطانية في إنهاء التزاماتها العسكرية من شرق السويس^(١).

وعلى أثر إصدار ذلك البيان أبدى السلطان قابوس استعداداه للسماح للولايات المتحدة الأمريكية بتأجير قاعدة مضيرة باعتبارها تحتل موقعا إستراتيجيا

١ - جبران شامية - سجل الآراء والوقائع والأحداث السياسية في العالم العربي - بيروت ٧٦ من ١٥٨.

هاما عند التدخل الجنوبي للخليج العربي. وكان من الطبيعي أن ترحب الولايات المتحدة بذلك لكي تصبح قاعدتي صلالة ومصيرة حلقة في سلسلة القواعد الأمريكية الممتدة من دايجو جارسيا في غرب المحيط الهندي إلى قاعدة الحفير الأمريكية في البحرين، وقد وقعت الاتفاقية الخاصة بهاتين القاعدتين في عام ١٩٨٠^(١). كما وقعت اتفاقية أخرى خاصة بقاعدتي السيب ونومرت وإن كان لم يتضح عما إذا كانت تلك القواعد ثابتة أم مجرد تسهيلات تقدمها السلطنة للولايات المتحدة الأمريكية^(٢)، التي تعهدت بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية بدأت ببرنامج مساعدات وصل إلى ٣٢٠ مليون دولار غير أن المساعدات الأمريكية لم تلبث أن انخفضت نتيجة طبيعية لنمو الدخل القومي في عمان^(٣).

ومما يذكر أن السلطنة أبدت تفهما لمبدأ كارتر ولعل عمان كانت الدولة العربية في الخليج التي انفردت بالتصريح علانية بأنها مستعدة لإجراء مناورات مشتركة مع قوات الانتشار السريع الأمريكية^(٤)، وإن كانت لم تلبث أن عدلت عن موقفها خوفا من أن يكون لتلك القوات صلاحية التدخل في مقاطعاتها الإقليمية ولعلها كانت تخشى أيضا من ردود الفعل المضادة من إيران بعد قيام الثورة الإسلامية بها واندلاع الحرب بينها وبين العراق^(٥).

وبينما تمت العلاقات بين السلطنة والولايات المتحدة الأمريكية فإن العلاقات بين عمان والاتحاد السوفيتي لم تصل إلى الدرجة التي وصلت إليها العلاقات العمانية الأمريكية، ويرجع ذلك إلى ما شاب العلاقات العمانية السوفيتية من توتر بسبب المساعدات التي كان يقدمها الاتحاد السوفيتي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومن ثم إلى ثوار ظفار، وقد ظل الجمود يخيم على العلاقات بين البلدين

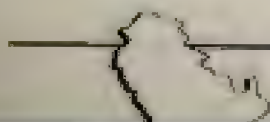
١- Andriasyan, R.N., Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf and Indian Ocean Area - see Arab Research Center, Oil and Security in the Arabian Gulf, London 1981, pp. 78 - 79.

٢- إيران شامية: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

٣- Calvin, H. Allen, op. cit., P. 118.

٤- صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره، ص ٧٠-٤٠.

٥- Calvin, H. Allen, op. cit., P. 115.



حتى بدا التغير واضحاً في عام ١٩٨٥؛ حين تم الاتفاق في ذلك العام على إقامة علاقات دبلوماسية؛ ورغم ذلك لم تثبت تلك العلاقات إذ لم تعين موسكو سفيراً دائماً لها في مسقط واكتفت بسفير غير مقيم^(١).

وعلى عكس الاتحاد السوفيتي توثقت العلاقات بين السلطنة وجمهورية الصين الشعبية إذ كانت هي الدولة الشيوعية الأولى التي أوقفت مساندتها لثوار ظفار منذ عام ١٩٧٣، وأخذت تعمل على تطبيع العلاقات بينها وبين السلطنة، وتحقق ذلك بالفعل حين تم التبادل الدبلوماسي فيما بينهما في عام ١٩٧٨، حيث أقامت الصين الشعبية سفارة لها في مسقط في عام ١٩٧٩، وظهر التعاون واضحاً في المجال الثقافي في مشروع السندباد حين أبحر في عام ١٩٨٠ ملاحون عمانيون بسفن شراعية من ميناء مسقط إلى ميناء كانتون، وكان ذلك تخليداً للذكرى العثا التجارية الأولى التي كانت تفد من عمان إلى الصين خلال العصور الوسطى.

وبالإضافة إلى علاقات السلطنة بالدول الكبرى حرصت أيضاً على توثيق الصلات بينها وبين كل من الباكستان والهند؛ حيث لا تزال السلطنة تعتمد في عملاتها على العناصر الوافدة من الهند بصفة خاصة. كذلك ارتبطت عمان بعلاقات مع كوريا الجنوبية التي تمتلك العديد من الامتيازات الخاصة بالمصائد في السلطنة، كما ترتبط أيضاً بروابط اقتصادية وثيقة مع اليابان التي منحتها العديد من الامتيازات للتنقيب عن النفط وغيره من الموارد الطبيعية كما تقوم الشركات اليابانية بتصدير منتجاتها إلى السلطنة ولا سيما السيارات.

وقد ظهرت العلاقات بين السلطنة وإيران متميزة بشكل خاص خلال عهد النظام الشاهنشاهي، وقد دفعت الضرورات الأمنية السلطنة إلى طلب المساعدة العسكرية من إيران لمواجهة الحركات اليسارية في ظفار كما تعهد الشاه والسلطان قابوس في عام ١٩٧٦ على التعاون الوثيق لحماية الإمدادات النفطية من الخليج عبر مضيق هرمز الذي تشرف عليه كل من إيران وعمان، كما أعلن العاهل في

بيان مشترك أن مسؤولية الأمن في الخليج تقع على عاتق الدول الخليجية بشكل خاص وأنه ينبغي أن تتم هذه المسؤولية بأسلوب جماعي مما يتضح منه أن سلطنة عمان كانت ولا تزال تؤيد فكرة الدفاع الإقليمي في المنطقة وعدم استبعاد إيران^(١).

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن ما عمدت إليه السلطنة من توثيق علاقاتها بإيران خلال حقبة السبعينيات، والتي وصلت إلى حد قبول مساعدة عسكرية إيرانية لقمع الثورة في ظفار كان لها أثر كبير في إدانة السلطنة من قبل بعض الأنظمة في العالم العربي ولاسيما العراق وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية الليبية، كما ووجهت أيضا بانتقادات من قبل الكويت والمملكة العربية السعودية، ولعل ذلك مما دفع سلطنة عمان إلى توثيق علاقاتها بالأردن من أجل تخفيف الضغوط العربية عليها. ولم تلبث العلاقات العمانية العربية أن أخذت شكلا أكثر قوة على أثر نشوب الثورة الإيرانية وفقدان السلطان قابوس صداقته مع الشاه على أثر طرده من الحكم^(٢).

ولعل الإنجاز الذي حققته السلطنة كان يتركز في الدرجة الأولى على علاقاتها بمحيطها العربي والخليجي، ويرجع ذلك إلى تأثير بعض الشخصيات العربية الوافدة التي استعان بهم السلطان قابوس كمستشارين له، ويبرز من تلك الشخصيات يحيى بن عمر وهو أحد الليبيين الإباضيين، وجبار شاكِر السعودي الجنسية وإن كان ينتمي إلى أصول تركية.

وقد أوعز أولئك المستشارون للسلطان قابوس أهمية افتتاح السلطنة على العالم العربي والحصول على دعم مالي كانت السلطنة في حاجة إليه من المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج العربية، والعمل على إيجاد حلول للمشكلات القائمة بين السلطنة وجيرانها وخاصة فيما يتعلق بمشكلات الحدود السياسية.

وكان السلطان قابوس حريصا على تحسين علاقات السلطنة بدول الخليج العربية، وقد احتل هذا الهدف أولوية خاصة في مجال سياسته الخارجية إذ لم يكد

١- جيران شامية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

٢- Calvin, H. Allen, op. cit., p. 116.

بمضى عام واحد على توليه السلطة حتى قام بزيارة رسمية إلى الرياض في عام ١٩٧١. وتعهد العاهلان السعودي والعماني تجاهل نزاع البويري، ووعدت المملكة العربية السعودية بتأييد عضوية السلطنة في الأمم المتحدة والجامعة العربية كما قدمت لها دعما ماليا^(١).

وليس من شك في أن العلاقات العمانية السعودية أصبحت محورا لبقية العلاقات بين السلطنة ودول الخليج العربية الأخرى، واستطاع السلطان قابوس بفضل علاقاته هذه أن يدير وجه عمان من البحر إلى الصحراء، التي اعتادت السلطنة أن تدير ظهرها لها^(٢).

وعلى الرغم من حرص السلطان قابوس على توثيق علاقته بدول الخليج العربية إلا أن سلطنة عمان عزفت عن الاعتراف بدولة الإمارات العربية المتحدة حال إعلان قيامها في ديسمبر ١٩٧١، ولم تبادل التمثيل الدبلوماسي معها. وقد اعتبر تحفظ سلطنة عمان تدعيما لموقف المملكة العربية السعودية حيث كانت الخلافات قائمة بينها وبين أبوظبي فيما يتعلق بالمشكلات الحدودية، ومع أن السلطان قابوس قام بزيارة إلى أبوظبي في عام ١٩٧٣، وكانت أول زيارة يقوم بها سلطان من سلاطين عمان إلى الساحل العماني، إلا أن هذه الزيارة ظلت مع ذلك محدودة الأثر رغم ما أظهره الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات من استعداده لتقديم المساعدات المالية إلى السلطنة لقاء تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وفيما يبدو أن السلطنة لم تستجب استجابة كاملة لذلك حيث انتهى الأمر بإرسال دولة الإمارات سفيرا لها إلى مسقط دون أن ترسل عمان سفيرا إلى أبوظبي^(٣)، واستمر ذلك الوضع لما يقرب من عشرين عاما حين عينت عمان أول سفير لها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكان ذلك على أثر تبادل الزيارات بين قابوس والشيخ زايد بن سلطان عقب أزمة الخليج وعلى وجه التحديد في مايو ١٩٩١.

١ - Townsend, John, op. cit., pp. 88 - 89.

٢ - رياضي نجيب الريس: ظفار، قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٦/١٩٧١ ص ٤٦ - ٤٦.

٣ - المرجع السابق ص ٤٤ - ٤٥.

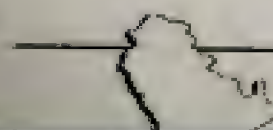
جدير بالذكر أنه رغم المساعدات المالية السخية التي قدمت للسلطان قابوس من كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلا أنه لم يكن راضيا عن اتفاقية الحدود التي وقعت بينهما في عام ١٩٧٤، حيث ظل على موقفه بأن سلطنة عمان لم تكن طرفا في تلك الاتفاقية التي تنازلت فيها أبوظبي للمملكة العربية السعودية عن أراضي يعتبرها ملكا للسلطنة، وقد صاغ السلطان قابوس احتجاجه بأسلوب دبلوماسي هادئ حيث ذكر بأنه على الرغم من أن سلطنة عمان تعتبر أي أرض عمانية هي أرض سعودية إلا أن عمان لا يمكن أن تسمح لأبوظبي بأن تعطى أرضا لا تملكها لطرف آخر دون استشارتنا على الأقل. وقد تعللت السعودية وأبوظبي بأن ما ورد في الاتفاقية كان نتيجة خطأ في الخريطة التي قدمت للشيخ زايد والأمير فهد الذي كان وليا للعهد آنذاك، ووعدت الدولتان بإصلاح الخطأ. وليس من شك في أن المساعدات المالية التي قدمت للسلطنة من قبل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية كانت محاولة من جانبهما لتصحيح ذلك الخطأ، كما قامت الدولتان بإشراك السلطنة من أجل التوصل إلى اتفاقية جديدة تم إبرامها بالفعل في يونيو ١٩٧٧.

ونظرا لما أعلنته المملكة العربية السعودية عن تنازلها عن واحات البورعي التي تم تقسيمها بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة^(١)، فلم تعد هناك مشكلات خاصة بالحدود بين السعودية وعمان، وتم الاتفاق بين الدولتين في مارس ١٩٩١ على ترسيم الحدود بينهما في خط مستقيم يبدأ من نقطة التقاء الحدود السعودية اليمنية غربا ثم ينحرف إلى الشرق حتى مقشن ثم يتجه بعد ذلك إلى الشمال في خط مستقيم أيضا^(٢).

وعلى عكس العلاقات العمانية السعودية مرت العلاقات بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالعديد من الأزمات السياسية، وكان محور الخلاف بين البلدين يرجع أساسا إلى اختلاف النظام السياسي وإلى تأييد اليمن

١- ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراحنة في منطقة الخليج العربي - مركز الدراسات السياسية جامعة القاهرة، أكتوبر ١٩٩٢.

٢- Calvin, H. Allen, op. cit., P. 114

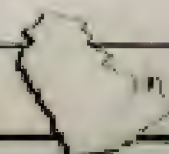


الجنوبية للعناصر اليسارية المتسردة في إقليم ظفار، ورغم نجاح السلطان قابوس في قمع هذه الحركة في عام ١٩٧٦ فقد ظلت بعض العناصر المعارضة تتخذ من جمهورية اليمن الجنوبية معاقل لها، كما استمرت المناوشات التي استخدمت فيها صواريخ كاتيوشا السوفيتية الصنع لضرب المناطق الواقعة على مسافة من مطار صلالة وفي أعالي الجبال.

وقد ظل السلطان قابوس على اقتناعه بوجود تحالف بين ليبيا واليمن وأن اليمن الجنوبي يقوم بدور الغطاء العربي للمخططات السوفيتية في المنطقة^(١)، ومن ثم ظلت العلاقات متوترة بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الجنوبية، غير أن نجاح السلطنة في قمع حركات المعارضة في ظفار مهد السبل لقيام علاقات حسن جوار بين الدولتين، وتحقق ذلك بجهود الوساطة التي قامت بها كل من السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة حيث تم الاتفاق في عام ١٩٨٢ على عدم تدخل أية دولة منهما في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى وعدم السماح بأعمال معادية للانطلاق من أراضيها، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة من ممثلي الدولتين تشارك فيها كل من الكويت ودولة الإمارات بهدف الوصول إلى حل نهائي لترسيم الحدود^(٢). وتنفيذا للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية تم الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء، وبينما قامت اليمن بتعيين سفير لها في نهاية عام ١٩٨٥ فإن سلطنة عمان لم تخط هذه الخطوة بسبب الانقلاب الذي وقع في اليمن الجنوبي في فبراير ١٩٨٦ والذي أطاح بعلي ناصر محمد مما أثار تساؤلات حول مستقبل العلاقات بين البلدين، غير أن الرئيس اليمني الجديد حيدر أبو بكر العطاس بادى بإرسال مبعوث شخصي إلى مسقط لتأكيد رغبة النظام اليمني الجديد في استمرار التعاون وحسن الجوار مع السلطنة، وأعاد تعهد اليمن الجنوبي بالحيولة دون قيام أية جماعة في عدن تعمل على نشر التدمير أو الثورة في سلطنة عمان. ولعل ذلك

١ - Clements, F.A., op. cit., P. 69

٢ - راجع البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة لقمع مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعقودة في البحرين - نوفمبر ١٩٨٢



بما شجع السلطنة على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع اليمن الجنوبي حيث أرسلت سفيرا إلى عدن في نوفمبر ١٩٨٧^(١).

وحين انتهت لجنة ترسيم الحدود من أعمالها تم الاتفاق في أكتوبر ١٩٩٢ على تعيين الحدود بين اليمن وسلطنة عمان على أساس خط مستقيم يمتد شمالا من رأس خربة على المحيط الهندي إلى صحراء الربع الخالي ثم ينحرف في منطقة مثلث جبروت، كما تضمنت الاتفاقية ملحقين يصفان على حقوق الرعي المشتركة للقبائل في المناطق الحدودية وحرية انتقال الأفراد عبر تلك الحدود^(٢).

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن الخلاف بين اليمن الجنوبية وسلطنة عمان كان له تأثيره على العلاقات بين سلطنة عمان والكويت، وربما يرجع ذلك إلى سنوات سابقة تصل إلى عام ١٩٧٣ حين عرضت الكويت على السلطنة الوساطة في الخلاف القائم بينها وبين اليمن الجنوبي، ولكن السلطنة لم تلبث أن أيقنت أن الكويت خرجت عن حيادها، في الوقت الذي كانت فيه الكويت تميل إلى احتواء اليمن الجنوبي عن طريق المساعدات المالية وبالتالي طرح نفسها كوسيط بين الدول ذات الأنظمة اليسارية والدول المعتدلة باعتبارها تشكل حلقة وصل مقبولة بين الطرفين، غير أن الكويت لم تلبث أن وقعت ضحية سياستها بتوتر العلاقة بينها وبين السلطنة التي فدرت أن النظام في عدن هو الذي أفاد من الدبلوماسية الكويتية، وقد بلغ التوتر بين السلطنة والكويت إلى الدرجة التي طلبت فيها الخارجية العمانية من القائم بالأعمال في سفارة الكويت في مسقط مغادرة البلاد باعتباره شخصا غير مرغوب فيه. وجاء طرد القائم بالأعمال الكويتي نتيجة عدم رضا السلطنة عن القرض الكويتي الذي قدم إليها في عام ١٩٧٣، والذي كان لا يتعدى مليون دينار كويتي في الوقت الذي كانت تتدفق فيه المساعدات الكويتية على جمهورية اليمن الديمقراطية والتي بلغت خمسة أضعاف ما قدمته الكويت إلى السلطنة. ولعل

١- Ranszani, B. K., The Gulf Co-operation Council, Records and Analysis, University of Virginia 1988, P. 124

٢- ورقة عمل حول المشكلات الحدودية في منطقة الخليج العربي ص ٥.



عمان فسرت المساعدات الكويتية لليمن بأنها تتعارض مع مصالحها حتى أن فيس الزواوي وزير خارجية السلطنة آنذاك أعلن أن المساعدات الكويتية إلى عدن تعتبر مساعدات غير مباشرة للمتطرفين في ظفار، وذلك باعتبار أن اليمن الديمقراطية كانت تساند حركة التمرد في ظفار ضد السلطنة^(١).

وفيما يتعلق بسياسة السلطان قابوس إزاء التجمع الخليجي فقد اتسمت هذه السياسة بتشجيع التنسيق المشترك بين دول الخليج حتى قبل تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ففي خلال حقبة السبعينيات ارتبطت سلطنة عمان مع دول الخليج العربية في كثير من المنظمات والمشروعات المشتركة، حيث شاركت بالمساهمة في شركة طيران الخليج التي ضمت إليها كلا من البحرين ودولة الإمارات وقطر وسلطنة عمان، كما شاركت في وكالة أنباء الخليج ومنظمة العمل الخليجية والمنظمة الخليجية للاستثمارات الصناعية والمنظمة العربية المصدرة للنفط، وفضلاً عن ذلك شاركت السلطنة في الاجتماعات الخليجية على المستوى الوزاري فيما يتعلق بالتعليم والعمل والنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية.

وإزاء تصاعد الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي دعا السلطان قابوس وزراء خارجية دول الخليج بما في ذلك العراق وإيران لعقد مؤتمر في مسقط في عام ١٩٧٦ لمناقشة أمن الخليج وتنسيق شئون الدفاع، وفيما يبدو أن السلطان قابوس كان يحاول التقريب بين دول الخليج وإزالة التناقضات والخلافات فيما بينها ولاسيما مع العراق وإيران، بيد أن هذا المؤتمر لم يحقق أهدافه لوجود أنظمة خليجية متناقضة في مواقفها.

ومع التغيرات السياسية التي حدثت في المنطقة، وخاصة بعد نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية والتدخل السوفيتي في أفغانستان واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، أخذت سلطنة عمان تكتسب أهمية إستراتيجية بسبب ما أثير حول مشكلة إعاقه الملاحة في مضيق هرمز نظراً لإشرافها على الجانب الغربي من

١- ريانجيمب الرئيس: ظفار، قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٧ - ١٩٧٦ من ص ٥٣ - ٥٥

المضيق. وليس من شك في أن تلك الأحداث أدت إلى دفع فكرة التعاون بين دول الخليج العربية وإلى التنسيق فيما بينها. وقد شاركت سلطنة عمان في عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أعلن عن تأسيسه في مايو ١٩٨١، ومع ذلك فقد عارضت السلطنة توقيع ميثاق أمن جماعي لما قد تفسره إيران بأنه بمثابة تحالف عربي خليجي موجه ضدها.

وعلى عكس الكويت والمملكة العربية السعودية حاولت سلطنة عمان خلال نشوب الحرب العراقية الإيرانية أن تقف بعيدا عن الانحياز لأي من الطرفين المتحاربين، وربما كانت أمل في البداية لمساندة العراق، ولكن هذا الاتجاه سرعان ما تغير حين أدرك السلطان قابوس احتمال تعرض السلطنة لاعتداءات من قبل إيران، ومن ثم اتخذت السلطنة موقفا معتدلا ومنجها إلى الوساطة بين الطرفين المتحاربين^(١).

وعلى الرغم من أن سلطنة عمان أدانت الغزو العراقي للكويت إلا أن موقفها تميز بالاعتدال بالمقارنة مع الموقف الذي اتخذته دول الخليج العربية الأخرى. وعقب انتهاء أزمة الخليج ١٩٩١ كانت السلطنة تنحى إلى أهمية إيجاد ترتيبات أمنية بين دول الخليج وبحيث لا تستبعد إيران من تلك الترتيبات. وليس من شك في أن عمان بحكم قوتها البشرية واستعداد أهلها للعمل الشاق تستطيع أن تلعب دورا هاما في تكوين قوة دفاعية موحدة لدول الخليج، وبالتالي يمكن تحقيق القوة الذاتية الدفاعية التي تفتقر إليها المنطقة.

لم تقتصر علاقات السلطنة بدول الخليج العربية وإنما حرصت على توثيق علاقاتها بالدول العربية الأخرى. وكانت الأردن هي التي استطاعت أن تقيم أفضل العلاقات مع سلطنة عمان انطلاقا من الخدمات العسكرية التي قدمتها للسلطنة، كما كان للضباط الأردنيين دور إيجابي في عمليات تدريب قوات الدفاع العمانية.

١ - Calvin, H. Allen, op. cit., pp. 115 - 116.

وعلى عكس العلاقات الأردنية العمانية بدت العلاقات متوترة بعض الشيء، بين سلطنة عمان والجمهورية العربية الليبية حيث انهمتها السلطنة بتقديم مساعداتها إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان رداً على استدعاء السلطنة للقوات الإيرانية بهدف قمع الثورة في إقليم ظفار^(١).

أما عن العلاقات بين السلطنة وجمهورية مصر العربية فقد وصلت إلى درجة كبيرة من التفاهم بين البلدين، وظهر ذلك واضحاً في عدم قطع السلطنة علاقاتها الدبلوماسية بمصر، كما فعلت ذلك دول الخليج العربية الأخرى، على أثر توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد وإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩، وقبل ذلك كانت السلطنة قد أيدت مبادرة السلام المصرية في عام ١٩٧٧ وتمسكاً مع المتغيرات السياسية بعد اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في أكتوبر ١٩٨١ تطلع السلطان قابوس للقيام بدور الوساطة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر ودول الخليج العربية، كما ساند جهود الملك حسين ملك الأردن في عام ١٩٨٥ في الحصول على تأييد عربي ودولي لبدء المباحثات الأردنية الفلسطينية المشتركة مع إسرائيل، كما وافقت السلطنة على التدرج في تخفيف المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل تعبيراً عن حسن النوايا العربية في تحقيق السلام العادل. ولما كانت السلطنة لا تجد في إسرائيل عاملاً مهدداً لآمن الخليج فقد أبدت الحفول السلبية وبادرت بإقامة علاقات سياسية معها مع استمرار موقفها الرافض للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والمطالبة بإعادة القدس إلى السيادة العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

١- رباح لحبيب الرئيس مرجع سبق ذكره ص ٤٦ وما بعدها

الفصل السادس

دولة الإمارات العربية المتحدة

المشكلات الاتحادية وقضية الجزر

تسوية نزاع البوريمي بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبوظبي - محاولات إيران إضعاف السلطة الاتحادية - مشكلات الحدود بين سلطنة عمان وبعض الإمارات المكونة للدولة - امتناع رأس الخيمة عن التوقيع على الدستور الاتحادى المؤقت والأسباب التى دفعتها إلى ذلك - فشل المحاولة الانقلابية فى الشارقة وانضمام رأس الخيمة إلى الدولة الاتحادية - المشكلات الداخلية المعرقة لتوثيق الكيان الاتحادى - الأنظمة القبلية - الأزمات الدستورية - منازعات الحدود الداخلية - احتلال إيران للطنيين واتفاقية التفاهم مع إمارة الشارقة حول جزيرة أبوموسى - انتهاك إيران للاتفاقية وإعلان ضم أبوموسى لسيادتها.



على الرغم من أن المملكة العربية السعودية كشفت جهودها بالتنسيق مع الحكومت لتدليل العضبات التي كانت تعترض مباحثات الاتحاد بين الإمارات العربية في الخليج فإنها لم تعترف بدولة الإمارات العربية المتحدة حين أعلن عن قيامها في الثاني من ديسمبر ١٩٧١، إذ كان الملك فيصل يرى أن الاعتراف بالدولة الجديدة لابد أن ينعش مع تسوية المنازعات الحدودية القائمة بين المملكة العربية السعودية وبين إمارة أبوظبي وهي الإمارة الرئيسية في الدولة.

وترتب على ذلك الموقف أن استمرت السعودية في التعامل مع الإمارات بشكل منفرد، وليس من شك في أن هذا التصرف أضعف إلى حد كبير من السلطة الاتحادية المركزية، وخاصة أن كثيراً من حكام الإمارات المكونة للدولة وجدوا في استمرار علاقاتهم الثنائية بالمملكة العربية السعودية ضمانات لتأكيد كياناتهم الخاصة، وظهر ذلك في عدم قابلية القرارات التي كان يتخذها المجلس الأعلى للاتحاد وهو السلطة العليا في الدولة التي وضعت هشاشتها.

ولم تكن علاقة الدولة الجديدة بالمملكة العربية السعودية هي الشكل الوحيد التي واجهتها إذ إن هناك إمبراطورية الدولة أحدث تطور علاقاتها بإيران. ومع أن إيران على خلاف السعودية قد اعترفت بالدولة الاتحادية فور إعلان قيامها وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي إلا أنها استمرت في التعامل مع إمارات الدولة بصورة منفردة، كما ظلت توالي اتصالاتها المباشرة بحكوماتها، ويمكن القول بأن السياسة الإيرانية كانت تنحى إلى إضعاف السلطة الاتحادية ومعها من فرض هيبتها على المؤسسات المحلية في الإمارات، وخاصة إذا أخذنا في اعتبارنا أن العديد من تلك المؤسسات - وخاصة خاصة في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد - قد أنشئت بالمساعدات الإيرانية، وذلك في السنوات السابقة لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة^(١).

١- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة تاريخية، طبع ١٩٥٥، ١٩٧١، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٥١

وبالإضافة إلى موقف كل من المملكة العربية السعودية وإيران إزاء دولة الإمارات فإن سلطنة عمان ظلت على خلاف مع معظم الإمارات المكونة للدولة، وخاصة إمارة أبوظبي في واحة العين وإمارة رأس الخيمة في رعوس الجبال - وهي المناطق الجبلية المتاخمة للحدود بين البلدين - إلى جانب الخلافات الحدودية القديمة التي ظلت قائمة بين سلطنة عمان وكل من دبي والشارقة والفجيرة وعجمان^(١).

ومما لا شك فيه أن تلك المنازعات الحدودية كانت من أهم المشكلات التي واجهتها الدولة، ومن ثم كان يتعين عليها أن تعمل على توثيق علاقاتها بكل من المملكة العربية السعودية وإيران وسلطنة عمان وحفز تلك الدول الثلاث على التعامل مباشرة معها، وأن تتوقف عن التعامل مع الإمارات بصفة انفرادية.

بالإضافة إلى المشكلات التي كانت تواجهها الدولة مع الدول المجاورة لها كانت هناك مشكلات داخلية أخرى واجهتها في مستهل قيامها حين رفضت إمارة رأس الخيمة التوقيع على الدستور الاتحادي المؤقت مما أدى إلى عدم انضمامها للدولة الاتحادية فور إعلان قيامها؛ إذ لم تنضم رأس الخيمة إلى الدولة إلا في فبراير ١٩٧٢، أي بعد قيامها بما يقرب من ثلاثة أشهر، وكان دخولها في الدولة الاتحادية على أثر فشل الحركة الانفلاية التي قامت في إمارة الشارقة في يناير ١٩٧٢، ونجاح السلطة المركزية الاتحادية في قمع هذه الحركة، هذا فضلا عن عدم قدرة الإمارة على مواجهة مسئوليات الدولة بمفردها.

وقد أثرت العديد من التساؤلات عن موقف إمارة رأس الخيمة من تأجيل انضمامها إلى دولة الإمارات، فبينما يرى البعض أن حاكم رأس الخيمة كان يعتقد أن النفط على وشك أن يتدفق على إمارته^(٢)؛ يرى البعض الآخر أنه كان هناك مخطط يهدف إلى عدم انضمام رأس الخيمة إلى دولة الإمارات في الوقت الذي سيطرت فيه إيران آنذاك على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى التابعتين لرأس الخيمة، ومن المعروف أن حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر القاسمي

١ - محمد موسى عبد الله. دولة الإمارات العربية المتحدة وحيراتها، الكويت ١٩٨١، ص ٣.

٢ - Mansfield, Peter, The New Arabian, New York 1981 P. 155.

كان من أشد المعارضين للاحتلال الإيراني، وكان يرى أن انضمام إمارته إلى الدولة الجديدة مرهون بإعلان موقفها العدائى من إيران، وبذلك كان الوضع الأمل هو عدم انضمام رأس الخيمة إلى الدولة فى هذا الوقت بالذات لعدم إحراجها أو حدوث صدام بينها وبين إيران^(١).

وهناك أسباب أخرى مرتبطة بامتناع رأس الخيمة عن الانضمام إلى دولة الإمارات من بينها المنازعات الأسرية القائمة بينها وبين إمارة الشارقة، وقد دلت الأحداث التالية على وجود تلك المنازعات بالفعل حين تسلل الشيخ صقر بن سلطان الذى كان قد عزلته بريطانيا من إمارة الشارقة بسبب ميله القومية من رأس الخيمة كي يدخل إمارته من جديد محاولاً الاستيلاء على السلطة فيها فى يناير ١٩٧٢، بيد أن الحكومة الاتحادية نجحت فى قمع الحركة الانفلاية وإن كان الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة قد راح ضحيتها^(٢).

ورغم تعدد الأسباب التى ذكرت عن عدم انضمام رأس الخيمة إلى دولة الإمارات عند إعلان قيامها، فإن السبب الذى أعلن ركز فقط على المشكلات الدستورية التى أثارها رأس الخيمة التى كانت تريد أن تتمتع بحق الاعتراض على قرارات المجلس الأعلى للاتحاد، وعلى تطبيق مبدأ التمثيل النسبى الواحد فى المجلس الوطنى الاستشارى، بمعنى ألا يكون لبعض الإمارات الرئيسة كبرى وأبوظبى تمثيل أعلى من بقية الإمارات^(٣).

لم يستمر موقف المملكة العربية السعودية المتحفظ تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة طويلاً، إذ لم تلبث أن تنبّهت إلى خطورة الاطماع الإيرانية فى منطقة الخليج وخاصة بعد سيطرة إيران على جزر الخليج الثلاث - أبوموسى وطنب

١- جمال زكريا قاسم : النزاع العربى الإيرانى حول جزر أبوموسى وطنب الكمرى والصغرى، الأصوات التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة المؤرخ العربى - اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة، العدد ١ للجلد الأول مارس ١٩٩٣.

٢- Duke, A.J., The Union of the Arab Emirates, Middle East Journal, Summer 1972, pp 280-287.

٣- جمال زكريا قاسم : الخليج العربى - دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤، ص ٣٩٩.

الكبرى والصغرى - وإلى ضرورة مساندتها لدولة الإمارات التي ترتبط معها في الأصل واللغة والعقيدة، وبالتالي لم يعد هناك مبرر أمام السعودية كي تستمر في عدم الاعتراف بالدولة لمجرد وجود منازعات حدودية بينها وبين إحدى الإمارات المكونة لها، فهناك العديد من الخلافات والمنازعات الحدودية القائمة بين دولتين أو أكثر دون أن يشترط عليها تأثير في العلاقات السياسية أو الاقتصادية بين أطراف النزاع^(١).

جدير بالذكر أن الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية أمك ذلك كتبت له خبرة واسعة في المشكلات الحدودية بين المملكة العربية السعودية وكل من أبوظبي وسلطنة عمان حين أثير نزاع البوريمي منذ حقبة الثلاثينيات حيث كان يشغل منصب وزير الخارجية على عهد أبيه الملك عبد العزيز بن سعود، وشهد بنفسه تعثر الاجتماعات والمباحثات والتحكيم الدولي، كما شهدت السنوات الأولى من توليه الحكم احتلال القوات البريطانية لواحات البوريمي، والإطاحة بالإدارة السعودية وطرد الموظفين السعوديين مما عده إهانة شديدة وجهت للسعودية التي رغم تمجيدها للنزاع لما يقرب من عشرين عاماً إلا أنها كانت تتحين الظروف السانحة لتحقيق مطالبها.

وعلى الرغم من أن الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة كان توافقا للوصول إلى تسوية مع المملكة العربية السعودية؛ لأن ذلك من شأنه تدعيم السلطة الاتحادية؛ إلا أن السعودية لم تكن مفتنعة تماماً بالعروض التي قدمت إليها. وعلى الجانب الآخر فإن مطالبها في الحصول على أراضي من أبوظبي لم تكن في المقابل تلقى رضاء من الشيخ زايد، حيث كانت السعودية تطالب بضم مباحات شاسعة من الأراضي الغنية بالنفط مما أدى إلى تعثر التوصل إلى تسوية للموقف، ولم تنجح تلك الجهود إلا في يولية ١٩٧٤ حين أجريت مباحثات بين الأمير فهد بن عبد العزيز والشيخ زايد بن سلطان في أبوظبي للتوصل إلى إنهاء مشكلات الحدود بين البلدين، وكانت تلك

Tayam, Abdullah Quran, The Establishment of the United Arab Emirates (1950- - 1985) Crown Helm, London & New York 1987, P. 220.

المباحثات ممهدة لاتفاقية جدة التي وقعت في ٢١ أغسطس ١٩٧٤ بين الملك فيصل والشيخ زايد بن سلطان.

وقد نص البيان المشترك الذي صدر في كل من جدة وأبوظبي في أعقاب انتهاء اللقاء بين العاهلين على تأكيد عزمهما على تنمية العلاقات الثنائية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وأنهما وقعا على اتفاقية الحدود بعد وضعها في صيغتها النهائية، حيث أبدى الملك فيصل ارتياحه لنتيجة المباحثات التي أجراها الأمير فهد بن عبد العزيز مع الشيخ زايد في أبوظبي في ٢٩ يولية ١٩٧٤ والتي انتهت بتوقيعهما بالأحرف الأولى على اتفاقية تعيين الحدود وعلى الخرائط التي توضح النقاط الأساسية لتلك الحدود، ونص البيان على تشكيل لجنة فنية مشتركة لترسيم الحدود على الطبيعة بين البلدين^(١).

ولعل مما يسترعى الانتباه أنه على الرغم من أن اتفاقية جدة ١٩٧٤ أنهت الخلافات الحدودية التي كانت قائمة بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبوظبي إلا أن الغموض مازال يكتنف تلك الاتفاقية التي لم تشرخرائطها بعد، مما أدى إلى إثارة العديد من التساؤلات^(٢)، وإن كان يفهم من نصوصها أن أبوظبي تنازلت في مقابل تنازل السعودية عن واحات البوريمي إلى أبوظبي عن مثلث من الأراضي يقع غرب أبوظبي وجنوب شرق قطر والمعروف بسبخة مطي، كما نصت الاتفاقية على إنشاء عمر برى يربط بحور العديد بالساحل الغربي لأبوظبي مما جعل الاتصال البرى بين قطر وأبوظبي لا يتم إلا من خلال السعودية^(٣)، وقد أدى تعيين الحدود على ذلك النحو إلى ضم المملكة العربية السعودية ما يقرب من ٩٠٪ من حقل زرارة وإن كانت الاتفاقية قد نصت على أن يكون استثمار هذا الحقل مناصفة بين السعودية وأبوظبي^(٤).

١- بيان مشترك صادر عن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بمناسبة التوقيع على اتفاقية تعيين الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات في ٢١ أغسطس ١٩٧٤.

٢- Mansfield, P., op. cit., p. 155.

٣- مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة: ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة في ضوء النزاع الإماراتي الإيراني حول جزر أبو موسى وطلب الكبرى والصغرى والنزاع القطري السعودي، القاهرة ١٩٩٣، ص ٤.

٤- السياسة - الكويت في ١١ سبتمبر ١٩٧٤.

لم تكن تلك الاتفاقية موضع ترحيب من قبل السلطان قابوس سلطان عمان حيث اعتبرها في بعض بنودها ماسة بالأوضاع في البوريمي دون أن يكون طرفاً في تلك الاتفاقية، ومن ثم أبدى تحفظه عليها. أما عن المملكة العربية السعودية فقد أعلنت اعترافها بدولة الإمارات العربية المتحدة وأوقدت أول سفير لها في أبوظبي وتم تحويل مكتب الاتصال السعودي في إمارة دبي إلى قنصلية تابعة للسفارة السعودية في أبوظبي.

وفي محاولة كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية لتدارك بعض الأخطاء في الاتفاقية سالفة الذكر تم التوصل بين الدولتين بمشاركة سلطنة عمان في عام ١٩٧٧ إلى اتفاقية جديدة لم تنشر بنودها بعد^(١).

أدى التطور في العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى إفساح المجال لتدعيم السلطة الاتحادية ووضع نهاية للعلاقات الثنائية التي كانت تقوم بين المملكة العربية السعودية وبعض الإمارات المكونة للدولة.

ولعل أهم المشكلات التي واجهت دولة الإمارات خلال السنوات الأولى من قيامها الازدواجية بين المؤسسات الاتحادية وبين المؤسسات المحلية في بعض إمارات الدولة. وقد برزت تلك المشكلات أكثر وضوحاً في إمارة دبي؛ فعلى الرغم من أنها عملت على التنسيق بين مؤسساتها والمؤسسات الاتحادية في مجالات الشرطة والأمن والإعلام إلا أنها ألحت في الإبقاء على بعض المؤسسات المحلية الأخرى المرتبطة بالصحة والعدل والمواصلات.

وبالإضافة إلى المشكلات التي اعترضت الحكومة الاتحادية فيما يتعلق باستيعاب المؤسسات المحلية في إمارات الدولة المختلفة كانت هناك مشكلات أخرى تتعلق بعدم الاتفاق على توحيد القوات الدفاعية أو مساهمة الإمارات في الميزانية الاتحادية العامة التي ظلت أبوظبي تتحمل الجانب الأكبر منها، هذا فضلاً عن التوترات القائمة بين إمارات الدولة ذاتها فيما يتعلق بالحدود الداخلية فيما بينها أو بين الدول المجاورة لها.

Kelly, J.B., Arabia, The Gulf and the West, A Critical View of the Arabs and their - ١
Oil Policy, London 1988, pp. 211-212.

وقد يكون من المفيد أن نعرض بشيء من التفصيل إلى أهم المشكلات التي
اعترضت الدولة الاتحادية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأوضاع القبلية:

شكلت الأوضاع القبلية في إمارات الدولة المختلفة عاملاً مهماً من العوامل
المؤثرة سلباً في المسيرة الاتحادية، حيث إنها تمند إلى الكيان الاتحادى للدولة وتؤدى
إلى عرقلة الشعور بالوحدة الوطنية. فالولاء فى ظل الانظمة القبلية يعتمد على
شخص الحاكم والأسرة التى ينتمى إليها وليس إلى الإمارة فى حد ذاتها، كما أنه
ليس من السهل على أفراد القبيلة تحويل ولائهم إلى وحدة أخرى كالدولة لأنها
تضم قبائل أخرى، قد تكون متنازعة تاريخياً أو قد تكون محكومة برجال لا
ينتمون إليها. كما أن النظام القبلى يرفض الخضوع للسلطة المركزية إلا تلك النابعة
منه، وبذلك يخلق النظام القبلى مجموعة ضاغطة فى وجه السلطة الاتحادية للدولة
وقوة مؤثرة على قراراتها.

وتؤكد بعض الحوادث السياسية كفضية محاكمة الشيخ صقر بن سلطان
الفاسمى حاكم الشارقة هذا المعنى حين فشل فى محاولته الانقلاية فى
يناير ١٩٧٢ والتي كان يهدف بها إلى فصل إمارة الشارقة عن الدولة، حيث
طالبت قبيلته بمحاكمته رافضة أى إجراء يتخذ ضده من قبل السلطة الاتحادية
استناداً إلى اعتبارات قبلية وليس مجرد إجراء تقوم به مؤسسات قانونية مباشر
اختصاصات دستورية.

وفضلاً عن ذلك فإن النظام القبلى يشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية فى
الدولة؛ إذ إن الموارد المالية المتحصلة من دخل النفط من نصيب الحكومات المحلية
مما يترك المجال واسعاً أمام استفاضة القبائل التى تدبى لها بالولاء. كما أن النظام
القبلى بطبيعته المفككة لا يسمح بوضع خطط شاملة للتنمية الاقتصادية، ومن ثم
حرصت الدولة للتغلب على تلك الصعوبات على تعميق الشعور بالوحدة الوطنية،
ومحاولة تحويل ولاء أفراد القبائل، وذلك بنشر التعليم والتوسع فى المرافق
والخدمات العامة وشمولها شرائح واسعة من طبقات المجتمع، مما أسهم إلى حد

كبير في إضعاف قوة التنظيمات القبلية لصالح الشعور بالانتماء للدولة، وليس من شك أيضاً في أن إتاحة الفرصة للمواطنين في إدارة شؤون الدولة والمشاركة في تقرير مستقبلهم في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية سوف يؤتى إلى تقوية تلك النزعة، فضلاً عن أن انخراط أعداد كبيرة من أفراد القبائل في الوظائف الحكومية والقوات المسلحة قد يؤدي بدوره إلى تعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة للدولة وليس للأنظمة القبلية التقليدية^(١).

ثانياً: توثيق الاتحاد والأزمات الدستورية

رغم صدور العديد من القرارات والقوانين الاتحادية عن المجلس الأعلى للحكام فيما يتعلق بتوثيق الاتحاد، أي جعله قائماً على أساس مركزي وثيق، فإن مشكلة الازدواجية في السلطات المحلية والسلطة الاتحادية المركزية ظلت المشكلة الأساسية التي عانت منها الدولة وخاصة في سنواتها الأولى.

وتبرز هذه المشكلة في اتجاه إمارات الدولة إلى تصريف شؤونها والتوسع في صلاحياتها بصورة انفرادية، وذلك بصرف النظر عن التنظيمات الاتحادية التي كان ينبغي أن تخضع لها جميع الإمارات المكونة للدولة، وظهر ذلك بصورة واضحة في الأمور المتعلقة بالجنسية والهجرة والإقامة التي حاولت كل إمارة أن تختص بها، وذلك على الرغم مما ينص عليه الدستور الاتحادي المؤقت صراحة على أن شعب دولة الإمارات العربية شعب واحد والمواطني الدولة جميعاً جنسية واحدة.

وبالرغم من تلك الصعوبات فقد اتجهت الدولة إلى تشكيل اللجان للنظر في طلبات الجنسية، كما حققت السلطة الاتحادية تقدماً كبيراً في توحيد النقد المستخدم في الدولة حيث أصدرت في مايو ١٩٧٣ قانوناً خاصاً بإنشاء مجلس للنقد عهد إليه بمهمة إصدار الأوراق النقدية والعملة وإصدار التراخيص لقيام البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية. ولم يمض وقت طويل حتى حل درهم الإمارات بدلاً من ريال قطر ودبي الذي كان معمولاً به في السنوات السابقة لقيام الدولة.

١ عادل القليطاني، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي، شأنها - تطورها - العوامل المؤثرة فيها - الكويت ١٩٧٥، ص ٢٨٣ - ٢٨٥.

وفي ديسمبر ١٩٧٣ تقرّر حلّ الوزارات في كلّ من إمارة أبوظبي والشارقة على أن تقوم محلّها إدارات محلية، كما أدمجت قوات الشرطة المحلية في وزارة الداخلية^(١).

وعلى الرغم من تلك الإنجازات إلا أنه يمكن القول أن التقدم في اتجاه توثيق الاتحاد لم يكن سهلاً، فبينما كان الشيخ زايد يهدف إلى تقوية السلطة الاتحادية فإن إمارات الدولة كانت تعارض أي انتقاص لسلطاتها، ووضحت هذه المعارضة في الصحف والإذاعات الخاصة بإمارات الدولة المختلفة.

وظهر أكبر تحدٍّ للسلطة الاتحادية حين أصبحت كلّ إمارة على أن يكون لها قوة دفاعية خاصة بها ويدّات بالفعل تعمل على تنمية قوانينها الدفاعية رغم أن القوة الدفاعية لإمارة أبوظبي وحدها كانت تبلغ ستة أضعاف القوة الدفاعية للإمارات جميعها^(٢).

ومع وجود تلك الخلافات إلا أنه لم يكن هناك واحد من الحكام على استعداد لكي يرى تفكك الدولة الاتحادية إذ إن الإمارات الفقيرة كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على الميزانية الاتحادية من أجل التنمية، ولم تكن الإمارات الكبيرة كالشارقة ودبي ورأس الخيمة ترفض قيام الاتحاد مادامت مستمرة في تنمية ثرواتها،^(٣) وفي الوقت نفسه لها مكانتها القوية في الاتحاد، يؤكد ذلك أنه في عام ١٩٧٩ وافق الشيخ راشد المكتوم حاكم إمارة دبي على رئاسة الوزارة الاتحادية رغم ما أثير من شكوك في أن دوافعه الرئيسية هي تقوية إمارته وتنميتها اقتصادياً في مواجهة السلطة الاتحادية التي تمارسها أبوظبي، حيث أقام مدينة صناعية كبيرة في جبل على الذي يقع على مسافة عشرين ميلاً غرب مدينة دبي لصهر الألومنيوم وتسليم الغاز الطبيعي الذي بدأ تصديره لليابان منذ عام ١٩٨٠، كما أنشأ ميناء جويًا في جبل على بتكلفة ٣٨٤ مليون دولار^(٤).

١- محمد مرسي عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨.

٢- Mansfield, P., op. cit., pp. 156-157.

٣- Ibid., p. 166.

٤- Kelly, J.B., op. cit., p. 197.

ووضع التنافس بين إمارتي دبي وأبوظبي حين حرص الشيخ زايد بدوره على بناء ميناء بحري حتى لا تكون دبي هي المتفرد الوحيد لأبوظبي، كما أنشأ ميناء جنويًا في منطقة الرويس تم تصميمه على غرار مطار شارل ديغول بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار بالإضافة إلى ميناء جوي آخر تم إنشاؤه أخيرًا في مدينة العين بتكلفة ٧٥ مليون دولار^(١).

والحقيقة أن إمارة دبي شهدت انتعاشًا اقتصاديًا كبيرًا نتيجة مركزها التجاري وطموح حاكمها الشيخ راشد، وساعد على ذلك أن ٧٠٪ من واردات الدولة تدخل عن طريق ميناء دبي، كما تجاهل الشيخ راشد مشروع الدول العربية المصدرة للنفط ببناء حوض جاف في البحرين لخدمة ناقلات النفط الكبيرة حيث أنشأ حوضًا جافًا في دبي في عام ١٩٧٩ ولكنه ظل معطلا فترة من الوقت لمنافسة حوض البحرين له^(٢).

ولا تقتصر المنافسة بين إمارتي دبي وأبوظبي بل ظهرت واضحة في كثير من إمارات الدولة، غير أنه على الرغم من تلك المنافسات فإن الجيل الجديد بدأ يدرك أنه أصبح مواطنًا للدولة وأخذ يخفف إلى حد كبير من ارتباطاته المحلية أو القبلية، كما ازدهرت الفكرة الاتحادية بإنشاء جامعة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٦، وقد اختيرت مدينة العين لتكون مقراً للجامعة لاعتبارات كثيرة لعل أهمها توثيق الفكرة الاتحادية بما يفرضه وجود الجامعة في تلك المدينة من تجمع طلابي من مختلف إمارات الدولة، وما تؤدي إليه المعاشة الجماعية من توثيق الاتحاد بين مواطني الدولة من الشباب.

غير أن انجاء الدولة لتوثيق الاتحاد وبالتالي تقوية السلطة المركزية لم يكن أمراً سهلاً رغم الجهود التي بذلت من أجل ذلك، ويمكن أن نتضح لنا تلك الصعوبات في العقبات الكثيرة التي اعترضت ذلك الهدف رغم القرارات التي أصدرها المجلس الأعلى للحكام في مايو ١٩٧٥، وكان من أبرز تلك القرارات الموافقة من حيث المبدأ على توحيد القوات المسلحة الدفاعية والاستعانة بخبراء من الدول

Kelly, J.B., op. cit., p. 161. -١

Mansfield, P., op. cit., p. 161. -٢

العربية للمساعدة في تدريب تلك القوات. كما قرر المجلس بأن تكون السلطة الاتحادية المركزية هي المسئولة عن استيراد الأسلحة ودخولها إلى الدولة، كما تكون هي المشرفة على عقود الشراء والتسليم. كذلك وافق المجلس على الإجراءات التي من شأنها تمكين وزارة الداخلية من ممارسة سيادتها على الهجرة والإقامة والأمن في جميع إمارات الدولة، ومنح صلاحيات للسلطة الاتحادية لكي تقوم بتحمل مسئولياتها في المجالات المتعلقة بالشئون الخارجية والنفطية وتفويض رئيس الدولة بتعيين لجنة دستورية لإعداد مشروع الدستور الدائم والكامل والذي ينبغي أن يكون نافذا اعتبارا من ديسمبر ١٩٧٦، وبذلك يحل بدلا من الدستور المؤقت للدولة.

إن النظرة السريعة لتلك القرارات تعطي انطباعا بأنها قد اتسمت بقدر كبير من الإيجابية، وأن المشكلات التي تعترض المسيرة الاتحادية قد تم التغلب عليها، بيد أن النظرة الثاقبة تكشف أن تلك القرارات لم تكن في حقيقة الأمر بهذا القدر من الإيجابية، فضلا عن أنها ليست ملزمة للإمارات التي وقعت عليها، إذ إن قرار توحيد القوات الدفاعية على سبيل المثال تمت الموافقة عليه من حيث المبدأ فقط، فضلا عن أنه كان مرتبطا بنفس يتصلق بتعيين خبراء من الدول العربية. كما أن توحيد تلك القوات لم يكن واضحا، فهل يعنى دمج القوات الدفاعية في إمارات الدولة المختلفة في قوة دفاعية واحدة، أم التنسيق بين قوات الدفاع في تلك الإمارات؟. وقد ترتب على عدم وضوح ذلك القرار أن ظلت كل إمارة تحتفظ بقوات محلية خاصة بها، بل وأكثر من ذلك ظهر سباق في التسليح بين أبوظبي ودبي من ناحية وبين دبي ورأس الخيمة من ناحية أخرى^(١). يضاف إلى ذلك أن الفرار الخاص بالأمن تمت صياغته بطريقة فضفاضة حيث نص على الموافقة على الإجراءات التي من شأنها تمكين وزارة الداخلية من ممارسة سيطرتها.

وعلى الرغم من الثغرات العديدة التي ظهرت واضحة في قرارات المجلس الأعلى للحكام إلا أن قرار المجلس كان واضحا في الموافقة على تشكيل لجنة

Mazher, A., Hameed, Arabian Imperilled, The Security Imperatives of the Arab - Gulf States, Middle East Assessment Group, 1986, p. 84.



لإعداد دستور كامل ودائم للاتحاد. وعلى أثر ذلك أصدر الشيخ زايد قراراً بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٧٥ بتشكيل اللجنة التأسيسية لإعداد مشروع الدستور، وتم تكليف الدكتور وحيد رافت بصياغته من الناحية القانونية.^(١)

أبدت اللجنة أعمالها بمناقشة المشروع المقترح وبدأت واضحة من خلال تعدد الاجتماعات أن بعض الإمارات تعترض على بعض فصول الدستور وتعتبرها خروجاً عن الوضع السائد، ومن بين النصوص التي اعترض عليها تلك النصوص الخاصة بتقوية الكيان الاتحادي للدولة وزيادة اختصاصات الهيئات الاتحادية وتدعيم مركز رئيس الدولة^(٢). وظهر واضحاً أن إصدار دستور دائم وكامل للاتحاد يتعارض مع النزعة الذاتية لبعض الإمارات المكونة للدولة والتي كانت - ولا تزال - تصر على الاحتفاظ بكياناتها، حيث تضمن الباب الأول عدم أحقية أي إمارة أن تفصل لأي سبب عن الاتحاد، كما نص القسم الثاني من المشروع الدستوري على أن يكون للدولة علم واحد وشعار واحد، وذلك على عكس الباب الخامس من الدستور الاتحادي المؤقت الذي كان يعطي كل إمارة حق استخدام علمها الخاص داخل مقاطعاتها الإقليمية. ورغم أن مشروع الدستور الدائم كان يمنح حق الاعتراض على قرارات المجلس الأعلى للحكام إلى كل من أبوظبي ودبي إلا أنه كان مع ذلك يقوى من مركز رئيس الدولة ويقلل من سلطات الإمارات الأخرى لصالح الحكومة الاتحادية.

وعلى حين أن الدستور المؤقت كان يمنح الحكومة الاتحادية سلطات تشريعية فقط فإن مشروع الدستور الدائم كان يمنح الحكومة الاتحادية سلطات تشريعية وتنفيذية، كذلك ألغى مشروع الدستور الدائم المادة ١٢٣ من الدستور المؤقت التي كانت تعطي كل إمارة حق إبرام بعض الاتفاقيات المحدودة أو تلك التي لها طبيعة إدارية أو إجرائية مع الدول المجاورة لها، وبذلك يصبح للسلطة الاتحادية وحدها

١- انظر بهذا ذلك الدراسة التي وضعها الدكتور وحيد رافت عن المشكلات الدستورية للاتحاد التي نشرت في المجلد المبررة للقانون الدولي - المجلد السادس والعشرون - القاهرة ١٩٧١ وهي بعنوان "دراسة وثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج".

٢- جدول الشطرنج، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

الحق في عقد المعاهدات أو الاتفاقيات. وبينما لم ينص الدستور المؤقت على نسبة محددة تسهم بها الإمارات في الميزانية الاتحادية نصت المادة ١٢٧ من مشروع الدستور الدائم على أن تخصص كل إمارة ٧٥٪ من دخلها السنوي الإجمالي لميزانية الاتحاد. كما نصت المادة ١٤٤ من مشروع الدستور الدائم على تكوين قوة دفاعية موحدة يتولى قيادتها العليا رئيس الدولة^(١).

وإزاء التعارض في وجهات النظر أخذت جلسات اللجنة التأسيسية تدور في حلقات مفرغة، ولم تسفر الاتصالات المباشرة بين الحكام عن الوصول إلى نتيجة ملموسة أو تقريب وجهات النظر التي بدت متباعدة.

غير أنه استجابة للقرارات التي اتخذها المجلس الأعلى للحكام في ١٢ مايو ١٩٧٥ فيما يتعلق بتوثيق الاتحاد قام بعض الحكام بالتنازل عن بعض السلطات الخاصة بإماراتهم إلى السلطة الاتحادية دون انتظار لصدور الدستور الدائم للاتحاد. ولعل الاستجابة الأولى حدثت من حاكم الشارقة الذي أعلن في ٤ نوفمبر ١٩٧٥ دمج الشرطة والأمن والقضاء والمواصلات والإذاعة الخاصة بإمارته في الوزارات الاتحادية المعنية. كما تم حل الحرس الوطني، وهو القوة الدفاعية للشارقة حيث تم دمجها في وزارة الداخلية الاتحادية، كذلك أعلن إلغاء علم الشارقة واستبداله بعلم الاتحاد، وطلب من جميع المواطنين أن يضاعفوا جهودهم لتحقيق أهداف الاتحاد وأن يقدموا التضحيات لتحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة^(٢).

كذلك حذا حاكم الفجيرة حذو حاكم الشارقة وتنازل عن معظم سلطاته إلى الحكومة الاتحادية، كما تم إلغاء علم الفجيرة واستبداله بالعلم الاتحادي. وفي الوقت نفسه أصدر الشيخ زايد مرسوماً بإلغاء علم أبوظبي وتخصيص نصف دخل إمارته للميزانية العامة للاتحاد.

وليس من شك في أن تلك الخطوات الإيجابية التي اتخذت قد أسهمت إلى حد كبير في تعزيز الكيان الاتحادي، ومع ذلك فبينما استجابت بعض الإمارات

^(١) Tayran, A.O., op. cit., pp. 235-236.

^(٢) - المراتى العام - الكويت في ١٢ نوفمبر ١٩٧٥

التي أشربنا إليها لتوثيق الاتحاد فإن هناك إمارات أخرى لم تسال بتعزيز الكيان
الاتحادي، فإمارة رأس الخيمة لم تسلم مؤسساتها الخاصة بالتعليم والصحة إلى
السلطة الاتحادية إلا بسبب فقر مواردها آنذاك، وعلى أمل أن تستفيد من الدعم
الاتحادي لها، أما إمارة دبي فلم تكن على استعداد لكي تنتقص من سلطاتها
المحلية وخاصة فيما يتعلق بالأمن والشرطة والمخابرات والإعلام والقضاء والدفاع،
كما لم تكثر بالمساهمة في الميزانية الاتحادية، حيث كانت متغصنة في العديد من
المشروعات الكبرى التي أرهقت ميزانيتها واستنفدت جابيا كبيرا من مواردها.
والى جانب ذلك قامت دبي باتخاذ بعض الخطوات والإجراءات الإدارية ذات
الطابع الاستقلالي حتى بات يخشى من أن تعلن الإمارة انفصالها عن الاتحاد،
وخاصة حين اشترت تعمل على إنشاء علاقات خارجية خاصة بها^(١).

وبما كانت اللجنة التأسيسية المكلفة بإقرار الدستور الدائم للاتحاد توالي
عملها أصدر المجلس الأعلى للحكام في اجتماعه بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٧٥ قرارا
عهد فيه إلى وزارة الداخلية الاتحادية بالسلطة المطلقة في كل ما يتعلق بشئون الأمن
والهجرة والإقامة في جميع إمارات الدولة، وعلى الرغم مما يبدو في هذا القرار
من الحياء قوى لتعليب سلطة الحكومة المركزية للاتحاد إلا أنه نص في الوقت نفسه
على تعيين خبراء من المملكة العربية السعودية لكي يتحققوا بوزارة الداخلية
للمعاونة في دمج السلطات المحلية في السلطة المركزية، وليس من شك في أن
اختيار خبراء من المملكة العربية السعودية أمر له مغزى إذ إن كثيرا من إمارات
الدولة لها علاقات ثنائية بالسعودية، وبالتالي كان واضحا ألا يتجه الخبراء
السعوديون إلى تعزيز السلطة الاتحادية على حساب السلطات المحلية لإمارات
الدولة.

أما فيما يتعلق بدمج القوات الدفاعية فلم يتم الانسحاق عليه، وتأجل اتخاذ
قرار بشأن ذلك حتى السادس من مايو ١٩٧٦ حين أصدر المجلس الأعلى للحكام
قراراً بتوحيد القوات البرية والبحرية والجوية، وأن يكون هناك علم وشعار وزي

١- صوت الخليج ١٥ يناير ١٩٧٦

واحد وإنشاء قيادة عامة للقوات المسلحة الدفاعية في الدولة، وأن يكون رئيس الدولة بحكم منصبه هو القائد الأعلى لتلك القوات.

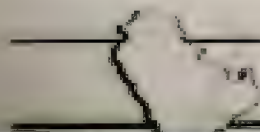
ونص القرار الاتحادي الصادر بهذا الشأن على تكوين الوحدات التالية مراعاة لموضع الإمارات من الناحية الجغرافية:

- الإقليم الغربي العسكري ويتكون من القوات البرية لإمارة أبوظبي.
- الإقليم المركزي الأوسط ويتكون من القوة البرية لإمارة أبوظبي.
- الإقليم الشمالي العسكري ويتكون من القوات البرية لرأس الخيمة.
- فرقة اليرموك وتتكون من قوات الدفاع الاتحادية إلى جانب الحرس الوطني في كل من إمارتي الشارقة وأم القيوين.
- القوة الجوية وتتكون من القوات الجوية لإمارات الدولة.
- القوة البحرية وتتكون من القوات البحرية لإمارات الدولة.
- مراكز التدريب الرئيسية، وتتكون من كلية زايد العسكرية ومدرسة المشاة وقوات الصاعقة ومدرسة المدفعية والمدفعات وغيرها من المدارس العسكرية الأخرى.

ولعل مما يجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من أن ميزانية القوات الدفاعية للدولة وصلت إلى ١٢ مليار درهم أي ما يعادل ٣,٧ مليار من الدولارات في عام ١٩٨٤، وتضاعف هذا الرقم حتى حرب الخليج الثانية، فلا تزال نقطة الضعف في القوات الدفاعية الاتحادية تتمثل في قلة العناصر الوطنية حيث يحتل الجنود غير المسمين للدولة الأغلبية في تكوين تلك القوات^(١).

بدأ موعد انتهاء صلاحية العمل بالدستور الاتحادي المؤقت يقترب من نهايته دون حسم الخلافات التي أثرت فيما يتعلق بنصوص الدستور الاتحادي الكامل والدائم للاتحاد، وكان من المفترض أن يصدر الدستور الدائم قبل انتهاء الخمس

١ - Tayam, A.O., op. cit., pp. 225 - 226.



سنوات الأولى من العمل بالدستور المؤقت بستة أشهر مما ساعد في إذكاء شعور
عام بأن أزمة دستورية تقترب في الدولة الاتحادية. وحين اجتمع المجلس الأعلى
للحكام في ١٢ يولية ١٩٧٦ برزت ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول وكانت تمثله إمارة دبي ورأس الخيمة وبعض الإمارات الأخرى،
وكان هذا الاتجاه يشدد على العمل بالدستور المؤقت لدورة أخرى دون إدخال أي
تعديلات في نصوصه.

أما الاتجاه الثاني فكانت تمثله كل من أبوظبي والشارقة، ويقوم هذا الاتجاه
على تدعيم الكيان الاتحادي وعدم الموافقة على مد الدستور الاتحادي المؤقت على
أساس أن ذلك المد يشكل ضعفا للاتحاد.

وإزاء التناقض بين هذين الاتجاهين ظهر اتجاه ثالث كان يطالب بتعديل بعض
المواد في الدستور المؤقت إذا ما قدر له أن يمتد لفترة أخرى، ولم يلبث أن تغلب
هذا الاتجاه التوفيقى حين قرر المجلس الأعلى للحكام مد العمل بالدستور الاتحادي
المؤقت لدورة دستورية أخرى^(١).

أحدث ذلك القرار غيبة أمل شديدة إذ خسرت الإمارات ذات الاتجاه
الاتحادي وخاصة إمارة أبوظبي الفرصة لتفوية الكيان الاتحادي، وفضلا عن ذلك
فإن الفشل في إقرار مشروع الدستور الدائم كان يعد ضربة قوية لسياسة الشيخ زايد
الاتحادية وعلى استمرار قدرة بعض إمارات الدولة ولاسيما إمارة دبي على إحباط
 أية سياسة لا تحظى برضاها^(٢). وظهر ذلك واضحا حين أعلن الشيخ زايد في أول
أغسطس ١٩٧٦ عدم رغبته في تجديد فترة رئاسته للدولة لمدة ثانية، وعلل السبب
في ذلك بأن هناك إمارات لا تريد أن تتعاون من أجل جعل الاتحاد حقيقة واقعة،
رغم أن إمارة أبوظبي هي التي تتحمل الجانب الأكبر من ميزانية الدولة الاتحادية.
وأكد الشيخ زايد أن آمال شعب الإمارات قد خابت لعدم إقرار مجلس الحكام
الأعلى الدستور الدائم والكامل للاتحاد، وأعرب عن أمله في وجود رئاسة تمتلك
من السلطة الفاعلة ما تستطيع بها أن تعالج مثل هذه الأمور.

١ - عادل الطيفاني: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠ - ٢٦١ وكذلك

Tayram, A.O., op. cit., pp. 238-239.

٢ - عادل الطيفاني: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦١.

وعلى أثر إعلان الشيخ زايد عن موقفه، الذي عبر فيه أيضا عن عدم رضائه عن مشكلات الحدود بين الإمارات وخاصة بين إمارتي الشارقة ودبي، إلى جانب استيائه من عدم إحلال الدستور الدائم بدلا من الدستور المؤقت وعدم إسهام إمارات الدولة في الميزانية الاتحادية وتعرض توحيد القوات الدفاعية للدولة. إزاء هذا الموقف خرجت وفود من المواطنين في جميع إمارات الدولة متجهة إلى أبوظبي وهي تجدد البيعة له، كما ناشد الشيخ زايد عدد من ملوك ورؤساء الدول العربية لكي يعدل عن موقفه، ومن بينهم الملك خالد عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس أنور السادات. وعلى أثر استجابة الشيخ زايد وعدوله عن التنازل وقبوله الاستمرار في رئاسة الدولة، انعقد المجلس الأعلى للحكام في ٢٩ - ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦، حيث عني بوضع تنظيم لبعض المسائل الهامة كان من أبرزها إصدار تعديل دستوري تفرد بمقتضاء السلطة الاتحادية بحق إنشاء القوات الدفاعية، كما وافق المجلس على أحقية رئيس الدولة في الرقابة العليا عن طريق الأجهزة الاتحادية فيما يتعلق بشئون الهجرة والإقامة والأمن في جميع إمارات الدولة. وأصدر المجلس قرارا بتوحيد سلطة الإشراف على الأجهزة الإعلامية وتجميد الخلافات بين الإمارات فيما يتعلق بمشكلات الحدود القائمة فيما بينها، وإلغاء حق الإمارات في أن تفرض أشخاصا معينين لتمثيلها في المجلس الوزاري، وبمعنى آخر العدول عن النظام الإقليمي الذي كان متبعاً في توزيع المناصب الوزارية بما كان يترتب على ذلك من عدم وجود سلطة فعلية لرئيس الوزراء على الوزراء المعيّنين في وزارته. كما شدد المجلس الأعلى للحكام على ضرورة مساهمة جميع إمارات الدولة في الميزانية العامة للاتحاد^(١).

وعلى الرغم من أن تلك القرارات التي تم اتخاذها كان لها أثر كبير في تحقيق العديد من الخطوات الإيجابية نحو توثيق الاتحاد إلا أنه لم يلبث أن اختلصت الدورة الثانية للعمل بالدستور الاتحادي المؤقت ١٩٧٦ - ١٩٨١

١- جونا شماعة. محل الآراء والوثائق والأحداث السياسية في العالم العربي، دار الأبحاث والنشر، بيروت ١٩٧٦، يونيو - ديسمبر ١٩٧٦، من ص ١١٢ - ١٢٠.

أزمة دستورية حادة، وظهرت تلك الأزمة حين أصدر الشيخ زايد - باعتباره قائدا أعلى للقوات المسلحة - مرسوما اتحاديا يفضي بتعيين أحد أبنائه وهو الشيخ سلطان بن زايد قائدا عاما للقوات المسلحة، وعلى أثر صدور ذلك المرسوم اعترضت إمارة دبي عليه باعتباره قرارا انفراديا من رئيس الدولة، فضلا عن أنه صدر دون الرجوع إلى نائب رئيس الدولة ووزير الدفاع، وإزاء ذلك أعلنت دبي رفضها الفاطم للمرسوم مما أخرج الشيخ زايد حرجا شديدا وخاصة أن ابنه كان هو المعين لذلك المنصب.

وعلى أثر وقوع تلك الأزمة تشكلت لجنة مشتركة من المجلس الوزاري والمجلس الوطني الاتحادي، حيث أصدرت بعض التوصيات كان من أبرزها تكوين مجلس عسكري يرأسه وزير الدفاع، وأن يكون القائد العام للقوات المسلحة نائبا له، وكان الهدف من تلك التوصيات إيجاد صيغة توفيقية بين أبوظبي ودبي. وفيما يتعلق بالأمن العام أوصت اللجنة بإصدار مجموعة من التشريعات الاتحادية التي تفضي بتوحيد الأجهزة الأمنية إضافة إلى تكوين مجلس أمنى يرأسه وزير الداخلية وينشكّل من قواد الشرطة الذين تعينهم كل إمارة في المجلس. كذلك أوصت اللجنة بأن تساهم كل إمارة في الموازنة الاتحادية وأن تودع تلك المساهمة في البنك المركزي للدولة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج كان لها أثر في تقوية السلطة الاتحادية، ومن بين تلك الأحداث نشوب الثورة الإيرانية ١٩٧٩ وقيام الحرب العراقية الإيرانية وتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي كان له أثره في اتساق السياسة الاتحادية من حيث علاقات الدولة الخارجية.

وليس من شك في أن تصاعد الثورة الإيرانية الإسلامية كان لها آثارها إذ لوحظ أن الدعوة لتوثيق الاتحاد فرضت نفسها بشكل إيجابى في أعقاب نشوب تلك الثورة، ومع ذلك ظلت الخلافات قائمة بين إمارة دبي وإمارة أبوظبي، وهى خلافات ذات مسوونيات تاريخية بين آل المكتوم وآل نهيان. وقد وضحت هذه الخلافات إبان الحرب العراقية الإيرانية حين فتحت

دبي ميناءها لإعادة تصدير النفط الإيراني بعد تدمير ميناء خرج رغم أن الموقف الرسمي للدولة الاتحادية هو تأييد العراق^(١). كذلك استمر التباين في وجهتي النظر فيما يتعلق بتقوية سلطة الحكومة الاتحادية في الوقت الذي دفعت فيه أحداث الثورة الإيرانية إحساس المواطنين بأهمية توثيق كياناتهم الاتحادية، وظهر ذلك واضحا حين اجتمع المجلس الأعلى للحكام في ١٩ مارس ١٩٧٩ لبحث في شئون الاتحاد حيث تحرك آلاف من المواطنين من الطلاب والموظفين ورجال القبائل في مسيرات شعبية رافعين الشعارات التي تطالب الحكام بالتعاون وزيادة سلطات الحكومة الاتحادية.

وفي الوقت الذي صرح فيه الشيخ راشد حاكم دبي بأن هذه المسيرات ثم تدبيرها بهدف الضغط على إمارة دبي أصدر الشيخ زايد بيانا إلى المواطنين أوضح فيه العقبات التي تعترض المسيرة الاتحادية، وعبر صراحة عن معارضة إمارة دبي لإدماج مؤسساتها في السلطة الاتحادية. بينما رد الشيخ راشد ببيان مضاد أوضح فيه موقف إمارته فيما يتعلق بعدم تنازلها عن مؤسساتها المحلية للحكومة الاتحادية، وأخذت المواقف المتعارضة بين أبوظبي ودبي تتخذ أسلوبا أطلق عليه البعض «حرب البيانات»^(٢).

وذهب الشيخ راشد إلى أبعد من ذلك حين أرسل وفدا إلى كل من الكويت والمملكة العربية السعودية طالبا تدخلهما في الأزمة القائمة بين دبي وإمارة أبوظبي، والعمل على إقناع الشيخ زايد لتأجيل مطالبه الخاصة بدمج المؤسسات المحلية في السلطة الاتحادية المركزية.

١ - صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠/١٩٩١، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٠٢.

٢ - Tayram, A.O., op. cit., p. 244.

وعلى أثر استجابة كل من الكويت والمملكة العربية السعودية للموساطة وصل الشيخ صباح الاحمد وزير خارجية الكويت إلى أبوظبي في الوقت الذي عهدت فيه المملكة العربية السعودية إلى سفيرها في أبوظبي بمهمة الوساطة . وقد اتجهت الماسعى المبذولة إلى احتواء الخلاف بين أكبر إمارتين من إمارات الدولة والتركيز على الاخطار التي يمكن أن تترتب على تلك الخلافات، والتحذير من التجمعات والمظاهرات الوطنية وخطورة الثورة الإيرانية على الأوضاع الداخلية في الإمارات في حالة تفكك الدولة الاتحادية. وقدمت الكويت في إطار مساعيها التوفيقية اقتراحا بأن يشارك الشيخ راشد مباشرة في المسئوليات الاتحادية عن طريق تقلده رئاسة الحكومة الاتحادية، غير أنه ما كاد يتفقد ذلك المنصب حتى أصبح انتقال المؤسسات المحلية من سلطة الإمارات إلى سلطة الحكومة المركزية من الأمور العجدة المثال.

تقلد الشيخ راشد رئاسة الوزراء بناء على موافقة المجلس الأعلى للحكام في جلسته الطارئة في ٣٠ إبريل ١٩٧٩، وأصدر الشيخ راشد بيانا جاء فيه أنه تعبيرا عن نفسه وبالنيابة عن أخيه الشيخ زايد بن سلطان وإخوته الحكام يعتبر رئاسة لتشكيل الحكومة مسئولية كبيرة في تلك المرحلة من المراحل الهامة التي يمر بها الاتحاد، وفي ضوء التغيرات المحلية والعربية والدولية.

كان واضحا أن مجموعة الوزراء المؤيدين لتوثيق الكيان الاتحادي في التشكيل الوزاري السابق قد امتنعوا أو على الأحرى لم يدعوا للمشاركة في الحكومة الجديدة، ويرجع ذلك إلى شعورهم بالهزيمة لأن مطالبهم الاتحادية لم تتحقق ولإدراكهم بأن الحكومة الجديدة لن تسعى من أجل توثيق الاتحاد أو إقرار الدستور الدائم للدولة. وقد تحقق ذلك الشعور بالفعل حين عهد الشيخ راشد إلى منح كل إمارة من إمارات الدولة سلطات أوسع، وعمل على إنشاء فروع لوزارات الخدمات كالصحة والتعليم في إمارات الدولة المختلفة، ولما كان تحت تصرفه ميزانية اتحادية كبيرة فقد كرسها للإتفاق على الإسكان ومد الطرق وتوفير المرافق والخدمات العامة للمواطنين، وكان تعامله يتم مباشرة مع الشيخ زايد رئيس الدولة، كما كان يباشر

التعاقدات مع الشركات الأجنبية دون إجراءات بيروقراطية. ولأول مرة ظهر إسهام إمارة دبي في الميزانية الاتحادية لعام ١٩٨٠ بـ ١,٧ مليار درهم من إجمالي الميزانية البالغة ١٥ مليار درهم أي بنسبة ١١,٣٣٪.

كان من الطبيعي عند نهاية الدورة الدستورية الثانية أن يحدث اتجاه معاكس للمسيرة الاتحادية، حيث أصدر المجلس الأعلى للحكام في ديسمبر ١٩٨١ قراراً بمد العمل بالدستور الاتحادى المؤقت، ليس لمدة خمس سنوات أخرى وإنما ترك المجال مفتوحاً لحين صدور قرار آخر. وقرر المجلس تجديد مدة رئاسة الشيخ زايد للدولة لفترة ثالثة، وأن يكون الشيخ راشد المكتوم نائباً لرئيس الدولة لمدة خمس سنوات تنتهى في ديسمبر ١٩٨٦.

وفي خلال الفترة الدستورية الثالثة ظلت الدولة دون رئيس وزراء فعلى نتيجة مرض الشيخ راشد، وأصبح نسيير شئون الدولة يتم عن طريق نواب رئيس الوزراء، وفي خلال تلك الفترة أيضاً أخذت الدولة تعاني عجزاً ملحوظاً في مواردها المالية نتيجة التدهور الذى حدث في أسعار النفط. إضافة إلى تخفيض سقف الإنتاج طبقاً لقرارات منظمة الأوبك، مما أدى إلى عجز واضح في الميزانية الاتحادية مما ترتب عليه تخفيض عدد الموظفين، وقطع مخصصات الوزراء مما جعلهم لا يواصلون عملهم بالكفاءة المطلوبة، كما تم إلغاء كثير من المشروعات في الوقت الذى التهمت فيه ميزانية التسليح والجيش جانباً كبيراً من الميزانية الاتحادية. وفي عام ١٩٨٤ بلغ العجز في الميزانية ٤٠٪ مما كان عليه الحال في عام ١٩٨١^(١). وليس من شك في أن الأزمة العراقية الكويتية ١٩٩٠ - ١٩٩١ قد أسهمت بدورها في استنزاف جانب كبير من موارد الدولة وأثقلت من أعبائها المالية.

وعلى الرغم من القصور الذى تعرضت له التجربة الاتحادية إلا أنه لا يمكن إنكار أنها من التجارب الاتحادية الرائدة في العالم العربى. كما استطاعت الدولة الاتحادية أن تحقق الكثير من الإنجازات السياسية والاجتماعية، ومن الإنصاف أن نقرر أن شخصية الشيخ زايد بن سلطان أكسبت الدولة مركزاً خاصاً وجعلت لها

دورا مرموقا في المجالات العربية والاقليمية، كما أن اتجاه الدولة إلى التنمية الشاملة قدم سببا هاما لاستمرار المسيرة الاتحادية^(١).

ثالثا: مشكلات الحدود الداخلية بين الإمارات :

ارتبطت تلك المشكلات بالفكر السياسي القبلي وشعور الولاء الذي تركز حول الإمارة، كما حرصت الشركات البترولية على أن يكون لكل إمارة معالم حدودية واضحة حتى لا تتشابك مصالحها بعد ظهور البترول^(٢).

وعلى الرغم من ظهور اتجاه نحو تحقيق وحدة سياسية واقتصادية للإمارات وهو ما تحقق بالفعل على أثر ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١ إلا أن الموروثات التاريخية كان لها أثر واضح في استمرار النزاعات الحدودية بين الإمارات الدولة، إذ لم يكذ يمضي أكثر من عام واحد على قيام الدولة حتى وقعت اشتباكات مسلحة بين الشارقة والفجيرة في ١٩٧٢^(٣)، وتجدد هذا النزاع في عام ١٩٧٤ على مقاطعة دبا، كما وقع اشتباك مماثل بين إمارتي الفجيرة ورأس الخيمة على الأراضي الواقعة في منطقة مسافي والمناطق المجاورة لها.

ولعل الخلاف الذي اجتدم على الحدود بين إمارتي دبي والشارقة على منطقة الديرة بين عامي ١٩٧٥، ١٩٧٦ يوضح بجلاء، عجز السلطة الاتحادية عن إيجاد تسوية قاطعة، إذ من الملاحظ أن كثيرا من حكام الإمارات يعارضون مناقشة الخلافات الحدودية في المجلس الأعلى للاتحاد، رغم أن ذلك يعد جزءا من عمله طبقا للدستور المؤقت، ويرجع السبب في ذلك إلى ما تشكله تلك الخلافات الحدودية من حساسيات شديدة بين الإمارات، وخاصة أن كل إمارة متورطة مع غيرها في منازعات حدودية، فضلا عن أن كل إمارة تستطيع تجاهل القرارات الاتحادية إذا وجدت أنها لا تتماشى مع مصالحها.

وحين عرض الخلاف الحدودي بين دبي والشارقة على المجلس الأعلى للحكام في اجتماعه بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٦ لم يستطع المجلس سوى إحالة النزاع

١ - Mansfield, P., op. cit. p. 156

٢ - محمد مرسى عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٠

إلى لجنة تحكيم دولية، وذلك بعد موافقة دبي والشارقة على الترتيبات الخاصة بتشكيل تلك اللجنة، كما وقع الحاكمان على اتفاقية التحكيم التي على أثرها هدأت الخلافات بين الإماراتيين. غير أنه حين أصدرت اللجنة تحكيمها في عام ١٩٨١ بعد أن استغرق عملها ما يقرب من خمس سنوات أعلن حاكم دبي أن التحكيم جاء في غير صالح إمارته، وبالتالي لم يوافق على الالتزام به رغم توقيعها على اتفاقية التحكيم التي التزم فيها بالامتثال لما تصدره اللجنة من قرارات.

وقد شغلت النزاعات الحدودية بين دبي والشارقة أطرافاً أخرى نظراً لحدوثها بين إمارتين كبيرتين من إمارات الدولة، وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية بذلت مساعيها الحميدة لحل الخلاف القائم بين الإماراتيين إلا أن تلك المساعي لم تسفر عن نتائج إيجابية. وفيما يبدو أن الشيخ راشد المكتوم حاكم دبي كان منشدداً في موضوع الحدود، ولعل ما يؤكد ذلك أنه حين قام أبناؤه بتسيير شئون الإمارة بسبب مرضه قهده السبيل لحل المشكلة عن طريق اتفاقية وقعت في أبريل ١٩٨٥ بين كل من الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة والشيخ مكتوم بن راشد ولي عهد دبي، وقد أنهت تلك الاتفاقية خلافاً طويلاً بين الإماراتيين على أثر تعيين الحدود فيما بينهما. وعلى الرغم من الوصول إلى اتفاقيات بين إمارات الدولة لتهدئة الخلافات الحدودية، كما هو الحال بين الشارقة والفجيرة في عام ١٩٨٣، وبين الشارقة وعجمان وبين الشارقة ودبي في عام ١٩٨٥، إلا أن هناك خلافات حدودية مازالت قائمة أو كامنة وتشكل بدورها عقبة من العقبات الرئيسية التي تعترض المسيرة الاتحادية.

وإذا ما انتقلنا من المشكلات الداخلية التي واجهت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مشكلاتها الأخرى يمكن القول أن من أبرز المشكلات التي واجهتها ولا تزال تواجهها تلك المشكلة المرتبطة بعلاقتها مع إيران والخاصة بوضعية جزر الخليج الثلاث - أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى - وقد برزت تلك المشكلة بشكل حاد على أثر تسليم إيران باستقلال البحرين في أغسطس ١٩٧١ حيث أخذ الشاه يعمل على تعويض ذلك بتكثيف المطالب الإيرانية على تلك



الجزر. وأكد في بعض تصريحاته أنه إذا كانت المحاولات السابقة التي بذلها والده رضا شاه بهلوى خلال حقبة الثلاثينيات من أجل استرداد تلك الجزر قد أحبطتها بريطانيا التي كانت مسيطرة آنذاك على إمارات الخليج، فإن الأمور قد تغيرت الآن، إذ أصبح لدى إيران أسطول من السفن والطائرات والقوة العسكرية التي يمكن بواسطتها تحدي النفوذ البريطاني وبعيد الجزر إلى السيادة الإيرانية^(١).

وعلى الرغم مما يظهره ذلك التصريح من محاولة الشاه إعطاء انطباع بأنه يعمل على استرجاع سيادة سابقة لإيران على تلك الجزر حال الإنجليز دون ممارستها لها، إلا أن ذلك الادعاء لا يستند على أي أساس من الصحة التاريخية يؤكد ذلك ما صرح به السير ويليام لوس 1888 الذي كان يشغل منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج، ثم عيّنت إليه حكومة المحافظين في عام 1971 القيام بزيارات استطلاعية إلى دول وإمارات الخليج قبيل تنفيذ سياسة الانسحاب، بأن بريطانيا لم تستول على تلك الجزر من إيران وتسلمها للحكام العرب وقت دخولها منطقة الخليج في أوائل القرن الماضي^(٢)، إذ إن هذه الجزر عربية طبقاً لما تؤكد وثائق الخارجية البريطانية وحكومة الهند وتقارير المقيمة البريطانية في الخليج^(٣).

وليس من شك في أنه كان يوسع الحكومة البريطانية لولا تساهلها أو على الأحرى تواطؤها مع إيران أن تحتفظ بوضعية تلك الجزر لأصحابها الأصليين. ولعل مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن حاكم الشارقة بادر على أثر التهديدات الإيرانية بتكليف أحد الخبراء القانونيين بإعداد تقرير مدعم بالأصانيد التاريخية والقانونية حول جزيرة أبو موسى، وثبت من هذا التقرير الذي أرسل حاكم الشارقة

١- محمد عزيز شكرى : مسألة الجزر في الخليج العربي وموقف القانون الدولي - دمشق ١٩٧٢، ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

٢- عن أصول النزاع البريطاني الإيراني حول جزر الخليج الثلاث انظر : جمال زكريا قاسم : النزاع العربي الإيراني حول جزر الخليج الثلاث، مجلة المذبح العربي، المجلد الأول، القاهرة ١٩٩٣، ص ٣٩ وما بعدها.

٣- جابر الرمزي : الحق العربي في جزر الخليج الثلاث وموقف القانون الدولي من اكتساب الأقالييم عن طريق القوة، من أعمال المؤتمر الدولي للتاريخ، بغداد مارس ١٩٧٣.

سجلا منه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية وإلى المسؤولين في الدول العربية في يوليو ١٩٧١ أن جزيرة أبوموسى كانت منذ أقدم تاريخ مسجل في الوثائق البريطانية ملكا لإمارة الشارقة، وأكد الخبير القانوني أن قضية امتلاك الشارقة للجزيرة ستكون غير قابلة للنقاش إذا ما قدمت للتحكيم الدولي. وأنه بغض النظر عن إثبات الملكية فإن التهديد الإيراني باستخدام القوة العسكرية للسيطرة على جزر الخليج هو انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر تغيير أوضاع إقليمية منية بواسطة القوة أو التهديد باستخدامها^(١).

غير أن بريطانيا التي ظلت تدافع عن حقوق الشارقة في ملكية أبوموسى ورأس الخيمة في ملكية الطنبيين طوال فترة وجودها في منطقة الخليج قد أدرجت أن انسحابها سيؤدي حتما إلى احتلال إيران لتلك الجزر. ويظهر ذلك واضحا فيما رددته الصحف البريطانية من أنه من الأفضل أن تقوم بريطانيا بتسليم تلك الجزر لإيران قبل أن تنهى وجودها العسكري، وبذلك يمكن حصر مشكلة الجزر بينها وبين إيران؛ إذ إن الاحتلال الإيراني للجزر بعد انسحابها سيؤدي إلى إثارة المشكلات بين العرب وإيران، وما يمكن أن يترتب على ذلك من إشاعة حالة من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة^(٢).

وانطلاقا من تلك المفاهيم حاولت الحكومة البريطانية التوصل إلى حلول سلمية لتلك المشكلة، وظهر ذلك واضحا في الدور الذي قام به السير ويليام لوس والذي تميز بالوساطة وليس بالدفاع عن السيادة الإقليمية للشارقة ورأس الخيمة، وعلى الرغم من أن المبعوث البريطاني ومعاونيه كانوا يظهرون إعجابا متزايداً لموقف الشاه تجاه البحرين ويرون أنه ينبغي على العرب أن يتخذوا في المقابل موقفا معتدلا في مسألة الجزر والوصول إلى حلول سلمية مع إيران فإن الدول العربية في الخليج وخاصة الكويت والمملكة العربية السعودية كانت تنظر إلى قضية استقلال البحرين

١ - انظر بصدد ذلك تقرير كسارد تشانس إلى المتمر تروث كات إلى مستشار حاكم الشارقة في ٢٣ يولي ١٩٧١ حول ملكية الشارقة لجزيرة أبوموسى. رياض غيب الرئيس: صراع الواحات والنفط - معوم الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١، بيروت ١٩٧١، ص ٢٧٣ - ٢٧٥

Duke, A. G., The Union of the Arab Emirates, Middle East Journal, Summer 1972, p. 27, ٢



وتخلصها من الادعاءات الإيرانية على أنها حق مقرر وليست صفقة تجارية، وأنه لا توجد ثمة رابطة بين المسألتين.

وعلى أي الأحوال فقد تميزت الأسابيع القليلة التي سبقت السيطرة الإيرانية على الجزر بمباحثات مكثفة بين إيران وكل من حاكم الشارقة ورأس الخيمة بوساطة ويليام لوس، وفي خلال تلك المباحثات أصر الحاكمان على أن تصدر الحكومة الإيرانية بياناً تؤكد فيه احترامها لسيادتهما على تلك الجزر، مما أدى إلى انهيار تلك المباحثات، ومع ذلك فقد كان للمساعي البريطانية أثرها فيما يتعلق بما صار إليه الوضع بالنسبة لجزيرة أبو موسى، فعلى حين رفض حاكم رأس الخيمة أية حلول تمس سيادته الإقليمية على الظننين أبدى حاكم الشارقة استعداداً للتوصل إلى حل سلمي حرصاً على إقامة علاقات طيبة مع إيران^(١). واقترح بصدد ذلك إحالة موضوع النزاع إلى التحكيم الدولي أو هيئة الأمم المتحدة، غير أنه لم يجد استجابة من الحكومة الإيرانية، وحسين أدرك أن الدول العربية ليست على استعداد لمواجهة إيران عسكرياً أو حتى دبلوماسياً لأن قضية الأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي كانت هي القضية الملحة آنذاك، فقد قبل الاتفاق مع إيران فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى وخاصة بعد أن كشفت إيران تصريحاتها بأنها سوف تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية. وفي ١٨ نوفمبر ١٩٧١ وجه رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية أكد فيها قبوله للترتيبات الميثة في مذكرة التفاهم التي تم الاتفاق عليها مع الجانب الإيراني، وجاء الرد الإيراني في ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ بقبول الترتيبات المتفق عليها والخاصة بجزيرة أبو موسى والتي وقع عليها كل من الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة وعباس علي وزير الخارجية الإيرانية والبر دوجلاس هيوم وزير الخارجية البريطانية^(٢).

وتشتمل مذكرة التفاهم على مقدمة وستة بنود تم الاتفاق عليها بضمان الحكومة البريطانية، وفيها تم تجميد وضع السيادة على جزيرة أبو موسى بمعنى ألا تعترف أي منهما بمطالب الأخرى غير أنهما اتفقا على تقسيم الجزيرة قسمًا بينهما

١ - حابر الزاوي - مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٢

٢ - محمد محير شكري - مرجع سبق ذكره، ص ٢٦

بالتساوي تقريبا، إيران في الشمال والشرق، والشارقة في الجنوب والغرب. ونصت الترتيبات المتفق عليها على وصول قوات إيرانية واحتلال مناطق ضمن الحدود المينة في خريطة أرفقت بالذاكرة، وعلى أن يكون لإيران صلاحيات كاملة في المناطق المحتلة بقواتها. كما نصت الترتيبات من ناحية ثانية على أن تمارس الشارقة صلاحياتها الكاملة على بقية أنحاء الجزيرة، وعلى أن يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية في الصيد في المياه الإقليمية للجزيرة والتي حددت بأثنى عشر ميلا بحريا^(١).

وعلى أثر موافقة الشارقة على تلك الترتيبات وجه الشيخ خبالد بياناً إلى مواطنيه من إذاعة صوت الساحل أعلن فيه تسوية الأوضاع مع إيران فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى، كما صدر بيان من ديوان الحاكم في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ حرص على التأكيد بأن الترتيبات التي تم الاتفاق عليها بين الشارقة وإيران لن تفس نظرة الشارقة في سيادتها على الجزيرة، إذ سيبقى علمها مرفوعاً على مركز الشرطة وعلى الدوائر الحكومية، كما سيظل المواطنون في الجزيرة تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة، وتستمر شركة ميوز جاز أند أويل بالكشف والتنقيب عن النفط والصادر الطبيعية الأخرى في الجزيرة ومياهها الإقليمية، وأنه سيجرى تقسيم دخل تلك المصادر مناصفة بين الشارقة وإيران.

وتضمن البيان النص على توقيع اتفاقية للمساعدات المالية سوف تحصل الشارقة بمقتضاها على مبلغ مليون ونصف مليون من الجنيهات الإسترلينية سنوياً ولمدة تسع سنوات على التوالي في صورة إعانة يجري إنفاقها على مصالحها العامة، على أن تتوقف إيران عن دفع تلك الإعانة السنوية حين يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين من الجنيهات وعند ذلك يتم تقسيم الدخل المتحصل عليه بالتساوي بين الجانبين^(٢).

١- انظر بيان الاتفاق بين الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى الصادر عن ديوان حاكم الشارقة ومثققيها،

محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت ١٩٨١، ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

٢- محمد عزيز شكوي، مرجع سابق، ص ٤١ - ٤٥.



وعلى الرغم من العبارات الهادئة التي وردت في ذلك البيان إلا أنه كان من الواضح أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه قد أبرم تحت التهديد الإيراني باستخدام القوة العسكرية، ومن ثم يمكن القول أن الشارقة قد أجبرت على قبول ذلك الاتفاق نتيجة ظروف قسرية. ومن ناحية أخرى كان الشيخ خالد حاكم الشارقة حريصاً على التركيز على مجموعة من الأسباب التي برر بها موقفه، ففي حديث أدلى به لإحدى الصحف العربية ذكر أن الدول العربية لم تتخذ أية إجراءات إيجابية تجاه النوايا الإيرانية، وأكد أن إيران لم تكن لتسلم بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة قبل أن تصل إلى حل لإنهاء مشكلة الجزر، وأن بريطانيا كانت حريصة بدورها على إنهاء تلك المشكلة قبل تنفيذ اتسحابها النهائي من الخليج، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مائلة لإيران. ونتيجة لذلك الظروف جميعها لم يكن أمامه من سبل سوى التفاهم مع إيران أو على حد ما صرح به، «ماذا أستطيع أن أفعل فأنا حريص على قيام الاتحاد وعلى عمومية الجزر وعلى حقن دماء أبناء شعبي» (٢).

وعلى عكس ما ذهب إليه حاكم الشارقة فإن الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة قد رفض التوصل إلى اتفاق مع إيران، رغم التحذيرات المتكررة التي وجهها إليه السير ويليام لوس بأن إيران سوف تحتل جزيرتي طنب الكبرى والصغرى ما لم يصل إلى تسوية بشأنهما، وأن الحكومة البريطانية لن تعتبر نفسها مسئولة عن ذلك وهي بصدد إنهاء علاقاتها التعاهدية مع رأس الخيمة وغيرها من الإمارات العربية في الخليج (٣).

غير أن الشيخ صقر لم يستجب للعروض الإيرانية التي أبدت فيها إيران استعدادها لشراء الجزيرتين مقابل خمسة عشر مليوناً من الجنيهات الإسترلينية تدفع على مدى تسع سنوات إلى جانب منح رأس الخيمة ٤٩٪ من أية ثروة نفطية أو موارد طبيعية أخرى يتم اكتشافها في هاتين الجزيرتين. وقد رد الشيخ صقر على

١ - الأناوار - بيروت ١٢/٨ - ١٩٧١.

٢ - جمال ذكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٢، ص ٢١٧.

تلك العروض التي حصلها إليه السير ويليام لوس بأننا لن نتخلى أبداً عن أرضنا
ولسنا مستعدين للدخول في صفقات لبيع أراضيها^(١).

اختلفت السياسة الإيرانية بشأن جزر الخليج الثلاث عن سياستها إزاء
البحرين، فبينما أعلنت إيران أنها لن تلجأ إلى استخدام القوة في ضم البحرين إلى
أقاليمها اتبعت سياسة الاحتلال القسري بالنسبة لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى
والاحتلال السلمي المستند إلى اتفاق مع إمارة الشارقة بالنسبة لجزيرة أبو موسى^(٢).

بدأت إيران عملياتها العسكرية باحتلال جزيرة طنب الكبرى في ٣٠ نوفمبر
١٩٧١ حين حلفت بعض الطائرات من طراز الهليكوبتر التابعة لسلحتها الجوي
على الجزيرة في نفس الوقت الذي أحاطت بها بعض القطع البحرية. وعلى أثر
الإنزال الإيراني حدثت بعض المناوشات بين أفراد الشرطة المحلية البالغ عددهم
ستة أشخاص وبين بعض الجنود الإيرانيين مما أسفر عن مقتل أربعة أفراد من
العرب بينما قتل ثلاثة آخرون من القوات الإيرانية وفر كثير من السكان أو طردوا
من الجزيرة، وبقي آخرون تحت سيطرة السلطات الإيرانية. أما فيما يتعلق بجزيرة
طنب الصغرى فقد تم للقوات الإيرانية احتلالها دون وقوع اشتباكات مسلحة نظراً
لخلوها من السكان. وفي نفس الوقت أيضاً نزلت بعض القوات الإيرانية في جزيرة
أبو موسى واحتلت الجزء الأعلى منها^(٣).

وبينما أعلنت حكومة الشارقة أنه قد سبق لها أن تفاهمت مع إيران على
وضعية جزيرة أبو موسى، أعلنت رأس الخيمة استنكارها الشديد لوقوع العدوان
الإيراني على أراضيها، وأشار البيان الذي صدر عن ديوان الحاكم أن قوة الشرطة
التابعة للإمارة نصدت بشجاعة للهجوم الإيراني المباغت. ويذكر الشيخ صفر
القاسمي حاكم رأس الخيمة بتقديم احتجاج شديد اللفظ إلى الحكومة البريطانية
محملاً إياها مسؤولية ذلك العدوان وعدم التزامها بحماية ممتلكاته الإقليمية بحكم

١- محمد عزيز شكري: مرجع سبق ذكره ص ٥.
٢- حسين محمد البخارن: دول الخليج العربي الحديثة، علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية
والدستورية فيها، بيروت ١٩٧٣، ص ٧٧ - ٧٨.
٣- تقرير الأمن للعام بجامعة الدول العربية في دور الاعتقاد السابع والخمسين، ١٦ مارس ١٩٧٢، ص ٢٦.

ما يربط إمارته من معاهدات مع بريطانيا لم يكن قد تم إلغاؤها بعد. وسارع العراق بإعلان وقوفه إلى جانب رأس الخيمة، وعن طريق الحكومة العراقية تم إبلاغ السكرتير العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن ورؤساء الدول العربية بالاحتلال الإيراني. كما أرسل حاكم رأس الخيمة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية مجموعة من الوثائق والأسانيد التاريخية التي تؤكد حقوق ملكيته على الجزيرتين المحتلتين، ولم يلبث أن أعلن بأنه على استعداد لاستقبال أية قوة عربية للدفاع عن الجزر التي احتلتها إيران سواء كانت من دولة عربية واحدة أو من عدة دول عربية. وذهب إلى أبعد من ذلك في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات انتقامية ضد المصالح الاقتصادية البريطانية والإيرانية في العالم العربي، ومؤكداً على أن الواجب القومي لدولة الإمارات العربية المتحدة هو تخليص تلك الجزر من الاحتلال الإيراني، ومشيراً إلى أن الشرط الرئيسي لانضمام إمارته إلى الدولة الاتحادية هو تبنيها موقفاً متشدداً من العدوان الإيراني، وعدم إقامة علاقات مع إيران وترحيل جميع الإيرانيين من الإمارات التابعة للدولة.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن الاحتلال الإيراني للجزر حدث قبل يوم واحد من إلغاء المعاهدات التي كانت تربط الإمارات العربية ببريطانيا؛ وقبل يومين اثنين من إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن الواضح أن توقيت الاحتلال على ذلك النحو كان ينشأ بحدوث اتفاق مسبق بين بريطانيا وإيران، وكان الغرض منه عدم إحراج الدولة الناشئة وتحمل الحكومة البريطانية عنها نغمة الرأي العام العربي. وكان مما يخفف الإحراج أيضاً أن إمارة رأس الخيمة التي وقع العدوان الإيراني على أراضيها لم تكن قد انضمت إلى الدولة بعد. أما الاحتلال الإيراني لبعض المواقع في جزيرة أبو موسى فقد بدا وكأنه أمر مشروع بحكم الاتفاقية المبرمة بين إمارة الشارقة وإيران^(١).

وعلى الرغم من تلك المبررات النظرية فإن المجلس الأعلى للاتحاد وهو السلطة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة لم يتردد في الاجتماع الذي عقده في الرابع من ديسمبر ١٩٧١ في إصدار بيان استنكر فيه العدوان الإيراني وعبر عن

^(١) Duke, A.J., op. cit., pp. 286 - 287.

غضب حكام الإمارات تجاه أسلوب القوة الذي استخدمته إيران. وفضلاً عن ذلك فقد اتسمت ردود الفعل المحلية لمواطني الدولة بالاستياء البالغ الذي ظهر في تعرض المصالح الإيرانية لبعض الأضرار التي نجمت عن مظاهرات الاحتجاج التي قامت في بعض الإمارات ولاسيما في الشارقة ورأس الخيمة ودبي وغيرها.

وعلى أثر وقوع الاحتلال الإيراني حاولت الحكومة البريطانية تبرير موقفها بإبداء أسفها الشديد لعدم توصل حاكم رأس الخيمة إلى اتفاق مع إيران على غرار الاتفاق الذي أبرم مع الشارقة رغم العروض السخية التي قدمتها الحكومة الإيرانية، وأعلنت الحكومة البريطانية عن أملها بالألا يعلق العرب أهمية كبيرة على احتلال إيران لجزيرتين صغيرتين بالقياس إلى النجاح الذي أحرزته السياسة البريطانية في معالجة قضايا الخليج الأخرى كاستقلال قطر والبحرين وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وطالبتهم بتكثيف جهودهم لتوثيق العلاقات بينهم وبين إيران^(١).

أما عن الجامعة العربية فعلى الرغم مما أولته من اهتمام كبير بمسألة الاحتلال الإيراني للجزر وهو الأمر الذي بدأ واضحاً في المناقشات التي أثيرت خلال الجلسات التي عقدت في السادس والسابع من ديسمبر ١٩٧١ إلا أن مجلس الجامعة لم يستطع مع ذلك التوصل إلى قرارات حاسمة تدين العدوان؛ إذ لم تسفر القرارات التي صدرت عن أمور إيجابية سوى التأكيد نظرياً على عروبة الجزر باعتبارها جزءاً من الوطن العربي استناداً إلى التاريخ والواقع والقانون، وينبغي أن تنول السيادة عليها إلى أصحابها الشرعيين. وبصدد ذلك كثفت الجامعة العربية أمينها العام المساعد بزيارة منطقة الخليج بهدف تقصى الحقائق ووضع تقرير عن حقيقة الموقف، في الوقت الذي تولت فيه اللجان السياسية والقانونية للجامعة إعداد دراستين عتبت فيهما بإبراز المقومات الجغرافية والتاريخية وحقوق السيادة العربية على الجزر الثلاث^(٢). وإن كان مما يثير الانتباه عدم توصل وزراء خارجية الدول العربية إلى قرار جماعي ضد إيران، ويرجع ذلك إلى تغلب الاتجاهات

١ - جمال زكريا قاسم - الخليج العربي، دراسة تاريخية المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢١٨.
٢ - تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور الانعقاد العادي السابع والخمسين ١١ مارس ١٩٧٢، ص ٢٨ - ٢٩.

السياسية الداعية إلى التقارب العربي الإيراني، ومن ثم فقد اكتفى مجلس الجامعة العربية في القرارات التي أصدرها بالتأكيد على أن الاحتلال الإيراني للجزر إنما يعرض الصداقة العربية الإيرانية للخطر، في الوقت الذي أعلنت فيه إيران تمسكها بموقفها وطالبت الجامعة العربية بتكثيف جهودها لمنع العراق من إثارة المشاكل ضدها.

جدير بالذكر أن العراق كان من أكثر الدول العربية تحدياً لإيران، ويعزى ذلك إلى صراعه التقليدي معها. وحتى قبل وقوع العدوان الإيراني على الجزر كان قد طالب في ١٣ نوفمبر ١٩٧١ بتكوين تحالف عربي لمواجهة الاطماع الإيرانية في الخليج^(١). وعلى أثر وقوع الاحتلال بادرت الحكومة العراقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران^(٢)، وطالبت جميع الدول العربية أن تحذو حذوها، وتقطع علاقاتها مع إيران وبريطانيا في الوقت الذي أصدرت فيه الأحزاب والمنظمات وبعض المؤسسات العراقية العديد من البيانات التي شجبت فيها العدوان باعتباره يستهدف حرورية الخليج ويمهد للمخططات الإمبريالية في المنطقة، ويؤدي إلى وجود مرتكزات وثوب استعمارية ضد حركات التحرر الوطني، فضلاً عن الاستحواذ على الموارد الطبيعية التي تحتويها أراضي الجزر الثلاث^(٣).

وكانت الجمهورية الليبية من أوائل الدول العربية التي حذت حذو العراق حين أعلنت شجبها للعدوان وبادرت بتأميم شركة البترول البريطانية العاملة في أراضيها، وأطلقت عليها شركة نفط الخليج العربي، كما سحبت أرضيتها الإستراتيجية من البنوك البريطانية رداً على ما اعتبرته مؤامرة وتواطؤاً بين بريطانيا وإيران^(٤).

١- Halliday, Fred. The Iranian Revolution in International Affairs, Programme and Practice Center for Contemporary Arab Studies - Georgetown University, Washington D.C. Croom-Helm, London & Canberra 1984, P. 21

٢- نوى بحري: الاطماع الأجنبية في جزيرة أئوموسى، بغداد ١٩٧٢، ص ٥-٦

٣- انظر بقصد ذلك البيانات الصادرة عن الأحزاب والمنظمات الوطنية في العراق عن العدوان الإيراني على الجزر، وكذلك المنشورات التي أصدرتها جمعية الدفاع عن حرورية الخليج والمذكرات التي بعثها إلى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وأيضاً التقارير الصادرة عن مشايخ مصلحة الخواص العراقية والتي تؤكد أن جميع حزم الخليج تمسكها قبائل عربية

٤- جمال كبريا قاسم: الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، من أعمال المؤتمر الدولي لفتح باب بغداد، مارس ١٩٧٣

وظهرت ردود الفعل قوية في الكويت حين طالب مجلس الأمة الكويتي باتخاذ إجراءات مشددة ضد الاطماع الإيرانية في الخليج، ووافق المجلس على التجنيد الإجباري لأول مرة في تاريخ الكويت، كما طالب وزير الدولة الكويتي وزراء الخارجية العرب باتخاذ إستراتيجية عربية موحدة وداعلة لمواجهة العدوان الإيراني^(١).

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد كاد الاحتلال الإيراني للجزر أن يؤثر على الوضع الاتحادي للدولة، وحدث ذلك حين دبر الشيخ صقر بن سلطان القاسمي الحاكم السابق لإمارة الشارقة في ٢٥ يناير ١٩٧٢ مؤامرة لاغتيال الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة الذي عقد اتفاقاً مع إيران بشأن جزيرة أبو موسى ومندوبه الذي استقبل القوات الإيرانية التي عزلت في الجزيرة. ورغم عدم استبعاد الدوافع الشخصية من وراء هذه المؤامرة فإنه لا شك في أنها كانت بمثابة رد فعل للاحتلال الإيراني للجزر^(٢). وقد كشفت التحقيقات التي أجرتها السلطات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة إثر اغتيال الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة على أنه كان هناك مخطط يستهدف إلغاء الشارقة لاتحاديتها مع إيران والانسحاب من دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تؤسس اتحاداً بينها وبين رأس الخيمة التي لم تكن قد انضمت بعد إلى الدولة الاتحادية^(٣).

وقد أثبتت مشكلة الجزر على المستوى الدولي حين تقدمت كل من العراق وليبيا والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بطلب عرضها على مجلس الأمن. وبدأ المجلس مناقشته لتلك المشكلة في الثامن من ديسمبر ١٩٧١ حيث طالب مندوبو الدول العربية باتخاذ إجراءات تأديبية ضد بريطانيا لعدم وفائها بالتزامات الحماية بموجب معاهداتها مع الإمارات العربية التي لم تكن قد ألغيت وقت حدوث الاعتداء. ووصف المندوبون العرب ما قامت به إيران باعتباره خرقاً.

١ - سيد نوفل: إمارات الساحل العماني، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٢، ص ٣٢.

٢٤٨

٢ - جمال دكتوريا قاسم: الخليج العربي، دراسة تاريخية المعاصر ١٩٥٥ - ١٩٩١، القاهرة ١٩٧٢، ص ٣٠.

٢٢٠ - ٢٢١.

٣ - Duke, A.J., op. cit., pp. 286-287.

صريحاً لميثاق الأمم المتحدة وأن العدوان الإيراني على الجزر كان تواظفاً بينها وبين بريطانيا وبتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

وبينما ارتكزت وجهة النظر العربية خلال مناقشة تلك المشكلة على حقوق السيادة العربية وانتهاك إيران لمبدأ تصفية الاستعمار وعدم التزامها بالطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية ارتكزت وجهة النظر الإيرانية على أن الجزر تشكل جزءاً من الأقاليم الإيرانية^(٢)، وذلك على خلاف ما يستدل عليه من الوثائق التاريخية بأن تلك الجزر الثلاث كانت من الممتلكات التابعة للقواسم منذ ظهورهم إلى القوة حول منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، وأن شيوخ القواسم في الشارقة ورأس الخيمة ظلوا يتمتعون بحقوق الملكية على تلك الجزر والتي كانت تمثل في رفع أعلامهم الخاصة واستيفاء الرسوم من الأفراد الذين يغوصون على اللؤلؤ أو يقومون بالرعي، فضلاً عن منح التراخيص والامتيازات للشركات العاملة في تلك الجزر وخاصة في جزيرة أبو موسى^(٣).

ونتيجة لاختلاف وجهتي النظر العربية والإيرانية لم يستطع مجلس الأمن أن يصل إلى قرار بشأن تلك المشكلة، ومن ثم قرر تأجيل النظر فيها مع السماح لطرف ثالث بالتوسط بغية الوصول عن طريق الدبلوماسية الهادئة إلى تسوية يرضى بها الجانبان المتنازعان^(٤). وعلى الرغم من أن إيران قد اعترفت رسمياً بدولة الإمارات العربية المتحدة وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها إلا أن ذلك الاعتراف لم يثن الدولة عن موقفها الرافض للاحتلال واستمرار مطالبتها بعودة الجزر إلى سيادتها الإقليمية.

وقد يكون من المفيد أن نعرف بتلك الجزر التي تبرز من بينها جزيرة أبو موسى وهي أكبر الجزر الثلاث مساحة ويبلغ عدد سكانها قرابة الألف نسمة

١ - الأنوار - بيروت ٩ / ١٢ / ١٩٧١.

٢ - عبد الحسين القطيفي: الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، من أعمال المؤتمر الدولي للتاريخ، بغداد ١٩٧٣، ص ٧٨.

٣ - نفسه، ص ٦٧ - ٦٨.

٤ - United Nations Official Records, Security Council, Provisional Records 9th December 1971.

معظمهم من العرب الذين ينتمون بأصولهم إلى قبائل الساحل العربي المواجهة لهم، وإن كانت إيران قد عمدت في الوقت الراهن إلى تغيير تركيبها الديموجرافية وأوضاعها الإدارية والقانونية. وتتميز الجزيرة بشراؤها بالمعادن وخاصة المعر الأحمر (أكسيد الحديد) إضافة إلى ما بها من ثروة نفطية. ولا تزال تقوم في الجزيرة بعض الحرف التقليدية بما فيها الصيد البحري والرعي والزراعة حيث تتوفر بها المياه الصالحة للشرب.

وعلى الرغم من أن إمارة الشارقة ثم دولة الإمارات العربية المتحدة فيما بعد قد أقامت في الجزيرة بعض المرافق الصحية والتعليمية والأمنية إلا أنها لم تقم بإنشاء ميناء بحري في القسم الخاضع لإدارتها مما سيجعل الفرصة لإيران لكي تتحكم في حركة المرور إلى الجزيرة عن طريق الميناء الذي أنشأته في القسم الخاضع لإدارتها.

وتتميز جزيرة طناب الكبرى بأهميتها الإستراتيجية بحكم قرب موقعها من مضيق هرمز، أما طناب الصغرى فهي غير مأهولة بالسكان على خلاف طناب الكبرى التي كان يقطنها قبل الاحتلال الإيراني ما يقرب من سبع مائة نسمة معظمهم من العرب، وإن كان الاحتلال الإيراني قلص عددهم بحيث أصبحوا في الوقت الحاضر لا يتجاوزون مائة وخمسين نسمة. وقد أقامت رأس الخيمة قبل الاحتلال الإيراني للجزيرة مدرستين ابتدائيتين ومركزاً صحياً ومخفراً للشرطة وغير ذلك من الخدمات التي تتناسب مع عدد سكانها.

وقد يكون من المناسب أن نعرض لأهم الادعاءات التي بررت بها إيران سيطرتها على تلك الجزر والتي ورد ذكرها سواء في التصريحات التي كان يدلي بها الشاه أو المسؤولون في حكومته أو عند مناقشة المشكلة في مجلس الأمن الدولي.

وتبدو المبررات الأمنية والإستراتيجية من أهم الادعاءات التي اعتمدت عليها إيران لتأكيد سيطرتها على تلك الجزر. غير أن تلك الادعاءات تفقد فاعليتها لعدم استنادها إلى أسس من الشرعية الدولية، فموقع الجزر قرب مضيق



هرمز لا يعطى لإيران مبررا للاتفراد بحماية ذلك المضيق الجبوى إذ إنه ليس مبرا
لإيرانيا خاصا بها وإنما هو مضيق دولى حيث تشارك سلطنة عمان إيران فى
الإشراف عليه، هذا فضلا عن أن أمن الخليج ليس مقصورا على إيران وحدها
وإنما يهم دول المنطقة جميعها.

جدير بالذكر أن إيران تذرعت أيضا بقرب هذه الجزر إليها، وعلى الرغم من
أن المصادر اختلفت فى تحديد المسافة بين هذه الجزر وبين الساحلين العربى
والإيرانى من الخليج، إلا أن تلك الجزر فى حقيقة الأمر أقرب إلى الساحل العربى
منها إلى الساحل الإيرانى، إذ إن قرب الجزر أو بعدها من هذا الساحل أو ذاك لا
يغاس بالمسافة مع أقرب جزيرة عربية أو فارسية بل بالمسافة الفعلية التى تبعد هذه
الجزر عن الساحل. وبذلك فهذه الجزر عربية إذ إنها جميعها تقع خارج حدود المياه
الإقليمية الإيرانية^(١).

ومن الادعاءات الأخرى التى استندت عليها إيران هى ما ورد فى بعض
الخرائط البريطانية التى ترجع إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر من اعتبار
تلك الجزر تابعة لإيران حيث ظهرت ملونة بنفس اللون الذى لونت به السواحل
الإيرانية. غير أن تلك الادعاءات لا تنهض دليلا كافيا لصحة الادعاءات الإيرانية
إذ إن الخرائط التاريخية أو الجغرافية لا يعتد بها فى التسليم بصحة المطالب
الإقليمية إذ تنحفظ هيئات التحكيم على التسليم بما جاء بها لعدم معرفة مصدر
المعلومات التى اعتمد عليها راسموها عالم تكن ملحقة بوثائق تؤكد مصدر تلك
المعلومات^(٢). وفصلا عن ذلك فإنه لما كانت الخرائط التى تعللت بها الحكومة
الإيرانية خرائط بريطانية فإنه مما يضعف من أهميتها التأكيدات التى صدرت عن
السلطات البريطانية نفسها خلال فترة الوجود البريطانى فى الخليج والتى كانت

١- عبد الله الأشعل. قضية الحدود فى الخليج العربى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - الأهرام -
القاهرة ١٩٧٨، انظر أيضا عبد الملك النعيمي: الكويت والخليج العربى المعاصر، أبحاث تاريخية، الطبعة
الأولى، الكويت ١٩٩٢، ص ١٨.

٢- محمد عزيز شكوى. مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤ - ٢٥.

تفى بشكل قاطع تبعية تلك الجزر لإيران، وتبعيةها للشارقة ورأس الخيمة، ومن المسلم به قانوناً أن الاعتراف الصريح يسمو على الاعتراف الضمني أو المفترض.

أما ما استندت عليه إيران في تبرير احتلالها بأنها قد استردت سيادة سابقة، بعد ثمانين عاماً من انتزاع بريطانيا للجزر الثلاث منها وتسليمها إلى رأس الخيمة والشارقة، كما نص على ذلك البيان الذي أصدره رئيس الوزراء الإيراني عند إعلانها احتلال القوات الشاهنشاهية المسلحة لتلك الجزر في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ فهي بدورها مبررات واهية لأنها تفترض خضوع الجزر لإمارة القواسم في لنجة، ومن ثم أصبحت تابعة تلقائياً لإيران منذ سقوط هذه الإمارة في أيدي الفرس في عام ١٨٨٩^(٢). ومن الواضح أن تلك المبررات تتناقض تاريخياً مع تبعية الجزر الثلاث لقواسم الشارقة، ورأس الخيمة. ويمكننا استخلاصاً من المصادر البريطانية ومن المكاتبات المحلية أن تؤكد أن إيران لم يسبق لها أن فرضت سيطرتها على تلك الجزر أو مارست أي نفوذ عليها، ولعل ما يؤكد ذلك عدم ورود شيء يذكر عنها في المصادر الفارسية الخاصة بتاريخ الخليج.

وحتى إذا ما أخذنا بصحة الادعاءات الإيرانية من حيث التأكيد بأن تلك الجزر كانت تابعة لإمارة لنجة فإن ذلك لا يعطى إيران حق المطالبة بها لأن قواسم لنجة كانوا يمارسون حكماً عربياً مستقلاً عن سلطة الحكومة الفارسية. وفضلاً عن ذلك فإن نصريح رئيس الوزراء الإيراني كسان ينطوي في حقيقته على اعتراف ضمني بأن إيران لم تمارس سيادة فعلية على الجزر الثلاث خلال الثمانين عاماً التي ورد ذكرها، وحتى إذا ما اقتصرنا على تلك السنوات فهي تعد في حد ذاتها كافية لتأكيد الحياة العربية الفاعلة. وعلى الرغم مما أثارته إيران من أن سيطرة العرب على تلك الجزر لا تعطيهم الحق في المطالبة بالتقادم حيث إنها لم تتوان عن تقديم احتجاجاتها المستمرة ضد السيطرة العربية على الجزر فإن تلك الاحتجاجات لا يعتد بها قانوناً لعدم اقتصراتها بالبحث في أصول النزاع، ومن ثم فهي لا تعدو كونها نوعاً من «الاحتجاجات الورقية» التي لا قيمة لها^(٣).

١- جمال زكريا قاسم: النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنب - الأصول التاريخية والتفويضات المعاصرة، العدد الأول - المجلد الأول من مجلة المؤرخ العربي - إصدار اتحاد المؤرخين العرب - القاهرة، مارس ١٩٩٣، ص ٢٦، وما بعدها.

٢- عبد الحنين القليلي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٥.

ولعل المبرر الهام الذي استندت عليه إيران في التأكيد على مشروعيتها احتلالها لبعض المواقع في جزيرة أبو موسى هي الاتفاقية التي تمت بينها وبين إمارة الشارقة في نوفمبر ١٩٧١، وإن كانت النظرة الثاقبة في الظروف التي سبقت توقيع تلك الاتفاقية تؤكد أن إيران قد فرضتها قسراً بتهديداتها المتواصلة لإمارة الشارقة باستخدام القوة العسكرية مما يضع الاتفاقية تحت دائرة الإكراه ويجعلها تنافي وقواعد القانون الدولي العام من حيث إمكانية الاعتماد بها كوثيقة للطرف المضار، ناهيك عن أن إيران وليست الشارقة، هي التي قامت بانتهاكها أخيراً.

لم تسفر ردود الفعل العربية والخليجية الناجمة عن رفض الاحتلال الإيراني للجزر الخليج الثلاث عن نتائج إيجابية؛ إذ لم تلبث أن طغت الأحداث العربية والإقليمية العالمية على تلك المشكلة بما في ذلك حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأزمة الطاقة العالمية وتعاضل الدور الذي كانت تقوم به إيران لفرض هيمنتها وسعيها لكي تكون أكبر قوة ضاربة في منطقة الخليج، ومن ثم كان من الطبيعي بعد أن أطيح بالنظام الإمبراطوري إبان قيام الثورة الإيرانية الإسلامية في عام ١٩٧٩ أن يبدأ النظام الجديد صفحة جديدة في العلاقات العربية الإيرانية، وخاصة بعد أن ظهر من التصريحات الأولى التي صدرت عقب قيام الثورة اتجاه قادتها إلى إسقاط نظرية التوسع الإقليمي التي كان ينتهجها الشاه مما كان يبشر بالأمل والتفاؤل^(١). غير أنه لم تكف ثغرى بضعة شهور حتى عادت النزعة التوسعية من جديد في السياسة الإيرانية ووصل الأمر إلى تكرار الادعاءات الإيرانية السابقة على البحرين والمطالبة بإعادة النظر في شأنها لأن موافقة المجلس النيابي الإيراني على استقلالها على عهد الشاه من الأمور التي لانقرها الثورة الإسلامية^(٢).

وهكذا عادت قضية الجزر تبرر على سطح الأحداث، ولم تقتصر على نزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية، وإنما تحولت إلى بند رئيسي في الاجتماعات العربية والخليجية نظراً لتأثير تلك المشكلة على الأمن الخليجي بصفة خاصة وعلى الأمن القومي العربي بصفة عامة.

١ - محمد مرسى عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٥.

Bullach, John, A Portrait of Kuwait, Qatar, Bahrain and the United Arab Emirates, London - ٢ ١٩٨٤ P. ٥٢ see also Halliday, Fred, op. cit., P. ٢٤



ولعل ما اتجهت إليه إيران الإسلامية من فرض إجراءات إدارية وقانونية استهدفت من ورائها ضم الجزر إلى سيادتها الإقليمية قد أثبت بجلالة أن الاتجاهات التوسعية لإيران لم تختلف بالتغير الذي حدث في نظامها السياسي، إذ لا يزال التوسع الإقليمي في منطقة الخليج العربي من الثوابت الرئيسية في السياسة الإيرانية، وأصبح واضحاً أن إيران لا تزال أسيرة تقاليد سياسة مهيمنة على إدراك قياداتها المتعاقبة والتي تأتي في مقدمتها عقد التوسع في الخليج على حساب السيادة العربية، وذلك في محاولة لتحقيق الهدف التاريخي والإستراتيجي وهو جعل الخليج بحيرة فارسية، وذلك على الرغم من اختلاف المصطلحات من الخليج الفارسي على عهد النظام الإمبراطوري الشاهنشاهي إلى الوحدة الإسلامية، بهدف إخفاء المطامع الإيرانية التقليدية في منطقة الخليج^(١).

لقد أدت التصريحات التي صدرت عن قيادة النظام الإسلامي الإيراني إلى إثارة قلق كبير لدى دول الخليج العربية، يضاف إلى ذلك ما روجته القيادة الإسلامية الجدد عن اتجاههم إلى تصدير الثورة إلى الدول المجاورة لهم مما جعل أهدافهم أكثر خطورة من أهداف الشاه الخاصة بأحياء الإمبراطورية الفارسية القديمة، وكان لذلك التوجهات أثرها في القلاقل الداخلية التي نشبت في بعض دول الخليج العربية وخاصة الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية، ناهيك عن التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز خلال نشوب الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، بما يحتله هذا المضيق من حيوية بالغة^(٢). ولم نجد محاولات الحكام العرب في الخليج للحوار مع النظام الإيراني أي تشجيع نتيجة التصريحات والتدخلات الإيرانية التي بدأت تأخذ شكلاً متشدداً وأكثر عنفاً^(٣).

وليس من شك في أن التطورات السريعة التي حدثت على الساحة الخليجية بدءاً من نشوب حرب الخليج الأولى والاحتلال العراقي للكويت ونشوب حرب

١ - جمال زكريا قاسم: النزاع العربي الإيراني حول حرر الخليج الثلاث، مجلة الموزع العربي العدد الأول - المجلد الأول - القاهرة مارس ١٩٩٣، ص ١٤.

٢ - محمد حسين هيكل: مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، القاهرة ١٩٨٥، ص ٢٥١.

٣ - عن الأضرار التي لحقتها إيران بكل من الكويت والمملكة العربية السعودية نظر كلمة وزير خارجية الكويت في الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٨٧، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، التقارير والوثائق، العدد ٥٥، ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

الخليج الثانية كان لها تأثيرها على قضية الجزر التي لم تعد في ظل توالي تلك الأحداث تشغل الرأي العام العربي أو الخليجي، ومن ثم ظلت المشكلة كامنة حتى تفجرت مرة أخرى بعد أن هدأت أحداث الخليج وبعد تراجع دور العراق السياسي والعسكري، وذلك حين أقدمت إيران على تطبيق سلسلة من الإجراءات الإدارية بداية من مارس ١٩٩٢ استهدفت من ورائها الانفراد بسيادتها على جزيرة أبو موسى حيث أصرت السلطات الإيرانية في الجزيرة على مراجعة الهويات التي يحملها المواطنون والوافدون، كما قامت بإغلاق المرافق والمؤسسات التابعة لدولة الإمارات العربية ونشرواتها العسكرية في القسم الخاص بالدولة، مما أدى إلى مغادرة كثير من السكان للجزيرة في الوقت الذي منعت فيه الوافدين العاملين لدى دولة الإمارات العربية في الدخول من خلال الميناء العسكري الذي أقامته في القسم التابع لها ما لم يكن لديهم سمة دخول إيرانية^(١)، بالإضافة إلى أن السلطات الإيرانية ربطت بقاءهم في الجزيرة بحصولهم على تأشيرات تحدد فترة إقامتهم. ومن الواضح أن تلك السلطات قد استغلت عدم وجود ميناء عربي لكي تنفذ باتخاذ تلك الإجراءات المقيدة لحركة المرور والإقامة في الجزيرة وجعلها تحت سيطرتها^(٢).

وعلى أثر تعنت السلطات الإيرانية في تطبيق تلك الإجراءات دارت اتصالات بين دولة الإمارات العربية وإيران انتهت باستثناء المدرسين الوافدين من الحصول على تلك التأشيرات. وعلى الرغم من ذلك فلم تكف تنفضي أكثر من أربعة أشهر، وعلى وجه التحديد في ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ حتى عادت الأمور إلى التوتر مرة أخرى حين أقدمت السلطات الإيرانية على منع إحدى السفن التابعة لدولة الإمارات من الوصول إلى الجزيرة بعد ثلاثة أيام من احتجازها في عرض البحر، وتبع ذلك أن أعلنت إيران صراحة بأن الجزيرة بكاملها أصبحت ملكاً لها،

١ - Mansfield, Peter., The New Arabian, New York, 1981, p. 156.

٢ - مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة، ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراحلة في منطقة الخليج العربي في ضوء النزاع الإيراني الإماراتي والقطري السعودي، أكتوبر ١٩٩٢.

وقامت بإصدار نظميات إدارية جعلت من الجزر الثلاث محافظة إيرانية جديدة عاصمتها أبو موسى متهمكة بذلك الاتفاقية التي سبق أن عقدتها مع إمارة الشارقة في نوفمبر ١٩٧١ بشأن تجميد وضع السيادة على تلك الجزيرة.

وقد ترتب على تصاعد حدة الموقف الإيراني أن أقصحت دولة الإمارات العربية المتحدة عن نزاعها مع إيران لما عدته من مسائل سيادتها الإقليمية، وخاصة أن الوضع لم يعد مقصوراً على مشكلة الجزر، وإنما أصبح يتعلق بالسلطة الاتحادية ذاتها إذ إن التناحس عن الإجراءات الإيرانية سيجعل إمارة الشارقة ورأس الخيمة على وجه خاص تشعران بضعف السلطة المركزية للدولة، كما أن المجال سيصبح مفتوحاً لكي تسيطر إيران على جزر عربية أخرى، وخصوصاً تلك الجزر التي تحيط بها الحقول النفطية ولا سيما جزيرة داس التابعة لإمارة أبوظبي، ومن ثم بادرت دولة الإمارات بطرح نزاعها مع إيران على المستويات الإقليمية والعربية والدولية وذلك بعد فشل المساعي الحميدة التي قام بها وزير خارجيتها لاحتواء تلك الأزمة. ولم يعد النزاع مقصوراً على جزيرة أبو موسى فحسب، وإنما امتد نطاقه بحيث شمل جزيرتي طنب الكبرى والصغرى السابق احتلالهما من قبل إيران؛ في الوقت الذي حاولت فيه إيران التعنيم على الأزمة بإثارة موضوعات لا تمت إليها بصلة كأنهامها للدولة الإمارات بزيادة سقف إنتاجها النفطي وحسرة إيران تبعاً لذلك لملايين من الدولارات، ومطالبة دولة الإمارات أن تدفع لها تعويضات عن الحسائر التي منيت بها في حربها مع العراق؛ مما أعاد إلى الأذهان نفس الدعاوى التي كان يرددها النظام العراقي ضد الكويت إبان عدوانه عليها في أغسطس ١٩٩٠.

ولعل مما يجدر الإشارة إليه أن إيران ظهرت في هذه المشكلة بمثابة المعتدية على سيادة دولة الإمارات وإضعاف سلطتها المركزية، وذلك بإصرارها على أن المشكلة قائمة بينها وبين إمارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى وليست بينها وبين الدولة ذاتها، بينما تعاملت دولة الإمارات مع مشكلة الجزر جميعها باعتبارها قضية اتحادية. ويبدو ذلك واضحاً في الرسالة التي بعث بها الشيخ زايد بن سلطان رئيس



دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني في ١١ مايو ١٩٩٢ والتي أكد فيها أن الاتفاقيات المبرمة بين أية إمارة من الإمارات السابعة للدولة قبل الاتحاد وبين الدول الأخرى تعد اتفاقيات قائمة بين تلك الدول ودولة الإمارات العربية، وكان ذلك رداً على محاولة إيران حصر الخلاف بينها وبين إمارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى ورفضها التعامل مع دولة الإمارات على اعتبار أن الاتفاقية الخاصة بتلك الجزيرة قد أبرمت أساساً بينها وبين إمارة الشارقة، وكانت إيران تهدف بذلك إلى عزل الشارقة عن السلطة الاتحادية للدولة والتعامل معها من خلال علاقات خاصة وغير متكافئة.

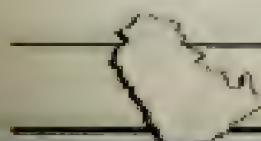
وقد وجدت دولة الإمارات العربية دعماً لموقفها السياسي وحقوق سيادتها من كثير من المنظمات العربية والخليجية، كما يظهر ذلك واضحاً في العديد من البيانات والقرارات التي صدرت عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال النصف الأول من سبتمبر ١٩٩٢، ومن بينها بيان جدة الصادر عن المجلس، وبيان الدوحة الصادر عن المجلس الوزاري لدول ميثاق دمشق، وبيان القاهرة الصادر عن المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية. وقد استنكرت تلك البيانات جميعها الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى لما تمثله من انتهاك لوحدة أراضي دولة الإمارات، وطالبت إيران باحترام مذكرة التفاهم التي وقعتها مع إمارة الشارقة في نوفمبر ١٩٧١ مع التأكيد بأن قضية جزيرة أبو موسى أصبحت من مسئولية الحكومة الاتحادية، والرفض التام لاستمرار الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى.

ونتيجة للدعم الذي تلقته دولة الإمارات من الدول العربية والخليجية حاولت إيران احتواء الأزمة بإعلانها أنها سوف تصرح لمواطني الشارقة بالاستمرار في الإقامة داخل الجزيرة، وأن الإجراءات التي اتخذتها مؤخراً لا تخرج عن كونها إجراءات أمنية بعد اكتشافها تسلل مجموعة من المخربين الأجانب إلى جزيرة أبو موسى، مما يعنى أنها منحت نفسها مسئولية الحفاظ على الأمن دون مشاركة دولة الإمارات. كما صرحت إيران بأن جزيرة أبو موسى جزيرة صغيرة لا تبرز تلك الضجة الكبيرة المفتعلة تجاهها متجاهلة أن الأمور المتعلقة بالسيادة الوطنية لا تقاس بالمساحة الجغرافية.

غير أنه إزاء تصاعد حدة الخلاف أخذت إيران توجه تحذيراتها للدول العربية بصفة عامة وللدول الخليج العربية بصفة خاصة بالتأكيد على أن الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من أراضيها، وأنه لو تم الأخذ بمنطق التاريخ فإن العرب سيكونون هم الحاسرين، وإذا كان لابد من التمسك بمطالب تاريخية فإن من حق طهران العودة للمطالبة بالبحرين بل وعلى أجزاء من العراق. وطلبت من دولة الإمارات والدول العربية المساعدة لها بالأقل تقع ضحية لمخططات أجنبية إذ إن تصعيد تلك المشكلة ليس سوى مؤامرة دبرتها بعض القوى الأجنبية لتبرير وجودها العسكري في المنطقة في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. بينما علل كثير من المراقبين أن اتجاه إيران للانفراد بالسيادة على جزيرة أبو موسى يرتبط ببنائها قاعدة عميقة من أجل الغواصات التي قامت بشرائها من روسيا، ومن ثم أصبحت إيران هي التي تخلق المبرر والذريعة لاستمرار الوجود الأجنبي في الخليج وخاصة بعد أن أخذت في تعزيز قواتها العسكرية في الجزيرة إلى الدرجة التي أقامت فيها بعض القواعد الصاروخية.

ومع تأزم الموقف بين إيران ودولة الإمارات العربية حاول العراق رغم تردى أوضاعه السياسية والاقتصادية والعسكرية إحياء تقاليد الموروثة في الصراع مع إيران ومحاولا في الوقت نفسه التقارب مع دولة الإمارات وذلك بتوجيه اتهاماته العديدة إلى إيران بأنها أصبحت تشكل خطرا على دول الخليج العربية.

أما مصر وسوريا وهما الدولتان المشاركتان في التوقيع على ميثاق دمشق في ٦ مارس ١٩٩١ فقد أعلنت كل منهما دعمها السياسي لدولة الإمارات، وقام وزير خارجية سوريا بمحاولة للوساطة بين الجانبين بزيارته لكل من طهران وأبوظبي في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢ وأسفرت الوساطة عن الاتفاق على إجراء مباحثات بين الطرفين، غير أن تلك المباحثات التي انعقدت في أبوظبي في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢ كان مقفلا لها ألا تصل إلى نتائج إيجابية حيث أخذت إيران تؤكد على لسان وزير خارجيتها حتى قبل بدايتها بأن سيادتها على الجزر الثلاث باتت أمرا مفروغا منه، مما أوضح التناقض في الموقف الإيراني بين موافقتها على تسوية النزاع وبين تمسكها بفرض سيطرتها.



وعلى الرغم من أن المباحثات بين إيران ودولة الإمارات قد أحرزت بالفعل
إلا أنها لم تلتزم بوقت قبل اتفاق الطرفين على جدول الأعمال، بينما حمل
كل طرف الطرف الآخر مسؤولية فشل تلك المباحثات. وبما يذكر بهذه تلك أن
دولة الإمارات تقدمت عند بدء المباحثات بخمسة مطالب هي:

- إنهاء الاحتلال العسكري الإيراني للجزيرتين طاب الكبرى والصغرى
- تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم الموقعة بينها وبين إمارة الشارقة حول
جزيرة أبو موسى في نوفمبر ١٩٧١.
- عدم تدخل إيران في القسم المخصص لدولة الإمارات في
جزيرة أبو موسى.
- إلغاء التدابير الإيرانية التي اتخذتها إيران في القسم المخصص لدولة
الإمارات في جزيرة أبو موسى، وينطبق هذا الإلغاء على مواطني الدولة
وعلى القيمين من غير مواطنيها.
- اتخاذ حلول مناسبة لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى.

وقد رفضت إيران مناقشة البند الأول، كما رفضت حسم البند الخامس عن
طريق محكمة العدل الدولية ولمسكت سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث. وبناء
على نصيب الموقف الإيراني أعلنت دولة الإمارات فشل المباحثات، وأوضحت في
البيان الذي أصدرته في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ إصرار الجانب الإيراني على رفض
مناقشة مسألة احتلال جزيرتي طاب الكبرى والصغرى أو إحالة مشكلة جزيرة
أبو موسى إلى التحكيم الدولي. وحرص البيان على التأكيد بأن السيادة على
الطينين كانت منذ أقدم العصور سيادة عربية، وأن السيادة لا تزال قائمة إذ إن
الاحتلال الناجم عن استخدام القوة العسكرية لا يكسب الدولة المحتلة سيادة على
الإقليم المحتل مهما طال الزمن^(١).

١ - انظر البيان الصادر من دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ بشأن توقف المباحثات مع
الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ملحق (د) من الدراسة التي أعدها هيئة الاستعلامات المصرية عن الخلاف بين
دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، القاهرة ١٩٩٢، ص ٦١ - ٦٣.

أما البيان الذي صدر عن وزارة خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢ فقد حمل وفد الإمارات مسئولية توقف المباحثات لإصراره على طرح مسائل ليست لها علاقة بجزيرة أبو موسى، وحرص البيان على التأكيد بأن طرح ادعاء السيادة على أية أراضى فى المنطقة بمقدوره أن يدخلها فى سلسلة جديدة من الخلافات مما سيكون له مضاعفات خطيرة تضر بأمنها ونخدم الأطماع الأجنبية فيها^(١).

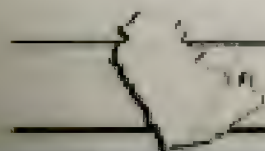
من الواضح هنا أن دولة الإمارات افتتزت فرصة إجراء المباحثات بينها وبين إيران لكي تفتح ملف الجزر الثلاث وعدم الاقتصار على جزيرة أبو موسى، ومن ثم كان إعلانها فشل المباحثات حين أصرت إيران على عدم مناقشة قضية الطينين.

وعلى أثر ذلك بادرت دولة الإمارات بتدويل النزاع بينها وبين إيران بعرضه على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وخاصة أنها وجدت مساندة من المنظمات العربية والإقليمية، كما وجدت دعما من الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان هذا الدعم لم يتعد إصدار التصريحات التى نسبت إلى بعض المسؤولين فى وزارة الخارجية الأمريكية والتى حملوا فيها إيران مسئولية التشدد فى فرض سلطاتها على جزيرة أبو موسى وأنها تمارس سياسة العصا الغليظة فى تعاملها مع دول الخليج العربية وتفرض سيادتها قسرا على الجزر دون اللجوء إلى حلول سلمية تفاوضية لإنهاء الخلافات القائمة بينها وبين دولة الإمارات^(٢).

وبينما ظل النزاع الإماراتى الإيرانى معلقا فى مجلس الأمن، حيث تعذر التقريب بين وجهات النظر، مضت دولة الإمارات فى تحركاتها السياسية وإن كانت حريصة فى الوقت نفسه على عدم الوصول بالمشكلة إلى حد القطيعة بينها وبين إيران ومحاولة إقناعها بأن استمرار احتلالها للجزر بدعوى منع التدخل الأجنبى فى المنطقة ما هو إلا تبرير واهٍ، وأن احتلالها للجزر لا يعطيها سندا لممارسة

١- انظر البيان الصادر عن وزارة خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول جزيرة أبو موسى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢، المرجع السابق ص ٦٤ - ٦٥.

٢- ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراحنة فى منطقة الخليج فى ضوء النزاع الإماراتى الإيرانى والنزاع السعودى القطرى، مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠ وما بعدها.



سيادتها لأنه تم بالقوة العسكرية، كما أن سنوات الاحتلال الإيراني للجزر لا يمكن مقارنتها بالفترة الطويلة لممارسة السيادة العربية عليها، فضلاً عن أن دولة الإمارات لم تسكت عن هذا الاحتلال ولم تنازل عن حقوقها صراحة أو ضمناً، إلى جانب موقف الوطنيين في تلك الجزر الذين يتسكون بتبعيتهم لدولة الإمارات^(١).

وقد يكون من المناسب في ختامنا لدراسة قضية الجزر أن نصل إلى تقرير جملة من الحقائق من بينها:

أولاً: أن السلوك الإيراني ضد السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة أضاع جهداً طويلاً تم فيه بناء جسور من الصداقة بين إيران والدول العربية، وقد قسوت تلك الجسور نتيجة معارضة إيران للاحتلال العراقي للكويت حين أعلنت رفضها التوسع والاستيلاء على الأرض بالقوة؛ وهو أمر أخذت تمارسه على الجزر العربية مما يتناقض مع ما ذهبت إليه.

ثانياً: أنه لا ينبغي النظر إلى النزاع القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران على أنه مشكلة خاصة بدولة الإمارات وحدها، وإنما يتعين النظر إليه باعتباره مشكلة تهدد الأمن الخليجي بصفة خاصة والأمن القومي العربي بصفة عامة.

ثالثاً: أنه على الرغم من أنه لا يوجد ثمة خلاف على أن الطرق المشروعة لاستعادة دولة الإمارات سيادتها ورد العدوان على أراضيها قد تصل إلى حد استخدام القوة العسكرية للدفاع عن حقها الشرعي، وهذا الحق يعود للدولة المعتدى على أراضيها كما يعود للدول الأخرى، ولا سيما الدول العربية التي قد تنطوع في الدفاع الجماعي، إلا أن استخدام هذا الحق المقرر قانوناً قد يؤدي إلى الاختلال بالأمن في المنطقة، وقد يستغل من بعض القوى الأجنبية لتكثيف وجودها العسكري فيها.

١- مذكرة من أثناء طلب الكري إلى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٢ يعلون فيها موقفهم برفض الاحتلال الإيراني.

رابعاً: أن استخدام بديل آخر للبديل السابق وهو أسلوب المضاطعة الدبلوماسية أو الاقتصادية لن يقدر له النجاح، وخاصة أن هناك من الدول العربية والخليجية بل ومن بعض إمارات دولة الإمارات العربية ذاتها من لها علاقات وثيقة مع إيران، كما أنها حريصة في الوقت نفسه على الحفاظ على علاقات حسن الجوار. ومن ثم فليس هناك سبيل سوى سلوك الطرق السلمية التي تمكن الدولة صاحبة الحق من ضمان سيادتها الإقليمية.

خامساً: أن ما أقدمت عليه إيران من انتهاك السيادة الإقليمية لإحدى دول الخليج العربية يرجع إلى غياب قوة إقليمية في المنطقة يمكنها وقف الاطماع التوسعية. ومن ثم فإن الضمان الفعلي لمنع تكرار تلك الأزمات هو تطوير مجلس التعاون لدول الخليج العربية وزيادة فاعلية مؤسسات العمل العربي الجماعي حتى تكون قادرة على تأمين ردود فعل قوية ضد أي انتهاك للسيادة العربية.

وأخيراً فإنه مع التسليم بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك القانون والشرعية إلا أنها لا تمتلك القوة القادرة على حماية سيادتها، ومن ثم نبرز من جديد تلك القضية الشائكة وهي: هل تأتي الحماية من الخارج كما حدث في الأزمة العراقية الكويتية أم أن المنطقة قادرة على حماية سيادتها وثرواتها؟ وإلى أن يتم حسم تلك المشكلة فليس هناك من مخرج سوى اللجوء إلى الشرعية الدولية والاستمرار في رفض الاحتلال، وهو ما لجأت إليه دولة الإمارات العربية حين أحالت النزاع بينها وبين إيران إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وذلك للحيلولة دون اكتساب العدوان الإيراني على أراضيها صفة الحيازة الفاعلة أو الهادئة، كما حدث ذلك في العديد من الأراضي العربية السبية. ولعل التجارب التاريخية السابقة كفيلاً بتوعية العرب بخطورة التفريط في حقوقهم المشروعة حتى لا تقع في زوايا النسيان.

الفصل السابع

قطر

التطور السياسى والمشكلات الحدودية

انسحاب قطر من مباحثات الاتحاد التساعى -
النظام الأساسى المؤقت للحكم - إلغاء معاهدة
الحماية مع بريطانيا وإعلان الاستقلال - عزل
الشيخ أحمد ووصول الشيخ خليفة بن حمد إلى
الحكم - السياسة الداخلية - التطور الاقتصادى -
مشكلات الحدود بين قطر وجيرانها - أزمة الخليج
وانعكاساتها - اتفاقية التعاون الدفاعى بين قطر
والولايات المتحدة الأمريكية - سياسة قطر
الخارجية - عزل الشيخ خليفة ووصول الشيخ
حمد إلى الحكم .

حصلت قطر على استقلالها السياسي في أول سبتمبر ١٩٧١ بعد إلغائها معاهدة الحماية مع بريطانيا، والتي كانت قد أبرمت معها في نوفمبر ١٩٦٦ وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة كانت لا تتضمن في نودها تدخل بريطانيا في شؤون الحكم الداخلي إلا أنها كانت تترك العلاقات الخارجية في يد الحكومة البريطانية، وبذلك استطاعت قطر بعد إلغائها لتلك المعاهدة أن تتخلص من القيود التي كانت تفرضها بريطانيا على سياستها الخارجية.

وقد أوضح بيان الاستقلال^(١) - الذي صدر آنذاك - إنهاء كافة العلاقات التعاقدية والالتزامات والتنظيمات المترتبة عليها المبرمة مع الحكومة البريطانية، وأن قطر أصبحت من الآن فصاعدا دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات سيادة، وأنها ستبدأ فوراً باتخاذ الإجراءات الكفيلة بانضمامها إلى الجامعة العربية وبيت الأمم المتحدة.

جدير بالذكر أنه رغم إلغاء قطر معاهداتها مع بريطانيا إلا أنها استغلتها بمعاهدة صداقة وتشاور، وذلك على غرار المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع دول الخليج العربية الأخرى عقب استقلالها، ومن الملاحظ أيضا أنه على الرغم من أن قطر لم تحصل على استقلالها إلا في سبتمبر ١٩٧١، إلا أنها استطاعت قبل ذلك الحصول على بعض مظاهر الشخصية القانونية للدولة. فعند أوائل الستينات شاركت قطر في بعض ألوان النشاط الإقليمي والدولي، وقبّلت في العديد من المنظمات الفنية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، كمنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، كما أسهمت في العديد من المؤتمرات الدولية والعربية ذات الصبغة السياسية والاقتصادية كمؤتمرات النفط أو المؤتمرات الخاصة بالمقاطعة العربية الاقتصادية ضد إسرائيل^(٢).

وفي خلال السنوات القليلة التي سبقت إعلان الاستقلال أبدت قطر حماسا شديدا للمشاركة في اتحاد الإمارات العربية، حيث بذلت جهودا كبيرة في مباحثات

١ - انظر بيان الاستقلال الذي أعلنه الشيخ خليفة بن حمد نائب حاكم قطر في أول سبتمبر ١٩٧١ - التمام

٢ - ١٩٧١/٩/٢

Government of Qatar: Qatar in the Seventies, Qatar 1988, p. 8 II. ٢

الاتحاد التساعي (١٩٦٨ - ١٩٧١) الذي شمل الإمارات السبع في الساحل الجنوبي للخليج العربي، إضافة إلى قطر والبحرين. وما يذكر أن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الذي كان ولياً لعهد قطر آنذاك كان هو الذي يمثل قطر في تلك المباحثات، ولعله عبر عن طموحه الشخصي حين تشدد في إثبات حق الإمارات الصغيرة في أن تشارك أكبر قدر من الاختصاصات في مواجهة أي نظام اتحادي. غير أنه لم يلبث أن شعر بأنه لا توجد أمام قطر فرصة كبيرة لترغم الاتحاد، فلا هي تملك ثروة بوطي ولا مساحتها كمساحتها ولا عدد سكانها يضاهي ما للبحرين، بل إن البحرين يصل عدد سكانها إلى ما يقرب من عدد سكان الإمارات الأخرى مجتمعة، ويعني ذلك رجوع كفة البحرين إذا ما أخذ الاتحاد بهذا التمثيل السي عند تشكيل المجلس الوطني الاتحادي^(١).

ولذلك الأسباب التي ترجع في أساسها إلى خلافات دستورية^(٢) قررت قطر الانسحاب من مباحثات الاتحاد التساعي، وإن ظلت مع ذلك حريصة على أهمية الاتحاد بين إمارات الخليج حيث نص بيان الاستقلال على تأكيد إيمان قطر بضرورة الاتحاد وتطلعها إلى اليوم الذي يضمها فيه إلى شقيقاتها. وقد يكون من الإنصاف أن نؤكد أن قطر كانت أول من دعا إلى إنشاء سوق خليجية مشتركة مهدت قطر لاستقلالها وخروجها من مباحثات الاتحاد التساعي بإعلان النظام الأساسي المؤقت للحكم في ٢ إبريل ١٩٧٠، وكان معنى إصداره أن قطر اختارت أن تكون دولة مستقلة غير مرتبطة باتحاد الإمارات العربية، وعلى الرغم من تعادي الإشارة إلى هذا النظام بكلمة الدستور إلا أن قطر اعتبرت مع ذلك الدولة العربية التالية من دول الخليج بعد الكويت التي أخذت بالنظام الدستوري حيث سبقت بذلك دول الخليج العربية الأخرى^(٣).

١ - صلاح الحفاد: التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة إلى أواخر ١٩٩١/١٩٩٠ القاهرة ١٩٩١، ص ٢٧٦.

٢ - وحيد راجح: دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج - المحلة المصرية للعلوم الدولية العدد ٢٦، القاهرة ١٩٧١، ص ٤١ - ٤٣.

٣ - عادل الطحطاوي: السلطة التشريعية في دول الخليج العربي - نشأتها - تطورها والعوامل المؤثرة فيها - الكويت ١٩٩٥، ص ١٣٤.

وقد احتوى النظام الأساسي على سبع وسبعين مادة^(١)؛ تناولت نظام الحكم وتنظيم السلطات العامة وتحديد اختصاصاتها وحقوق المواطنين وواجباتهم، كما نص على أن قطر دولة عربية مستقلة دينها الإسلام وتصدر الأحكام طبقاً للشرعية الإسلامية.

وحددت السلطة التنفيذية بالأمير الذي يساعده ولي العهد ومجلس وُزارى يعينه الحاكم. كما نص النظام الأساسي المؤقت على تحويل الدوائر الحكومية التي كانت تصل إلى ٣٣ دائرة - إلى عشر وزارات^(٢).

وعلى الرغم من أن النظام الأساسي كان مؤقتاً إلا أنه لم ينص على العمل به لفترة زمنية محددة أو فترة انتقال بعينها، يضاف إلى ذلك أنه كان بمثابة منحة من الحاكم، ولم يكن للمواطنين دخل في إصداره، حيث لم تشهد قطر حركات وطنية تطالب بالدستور أو بالمشاركة الشعبية في الحكم. وفضلاً عن ذلك فلم يصدر النظام الأساسي عن لجنة تأسيسية شارك فيها ممثلون قطريون، وإنما وضع بواسطة مستشارين قانونيين وخبراء اختارتهم حكومة قطر، وبذلك اختلف النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر عن دستور كل من الكويت والبحرين الذي صدر بالعقد والاتفاق حيث تشكل مجلس تأسيسى مؤقت عن طريق التعيين والانتخاب معاً كانت مهمته وضع الدستور^(٣).

ونظراً لطبيعة إصدار النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر فإنه كان لا يتطلب إجراءات خاصة أو معقدة لتنقيحه أو تعديله بالحذف أو بالإضافة، وإنما أصبح ذلك من حق الأمير وإرادته متى رأى أن الأمر يستدعي ذلك. وبرغم الانتقادات العديدة التي وجهت إلى ذلك النظام إلا أنه كان يعد خطوة هامة في التطور السياسي والدستوري للبلاد. ومع ذلك فإن ما يسترعى الانتباه أنه على الرغم من أن النظام الأساسي كان يتضمن إنشاء مجلس استشاري إلا أن الشيخ

١ - انظر مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدولة قطر - النظام الأساسي المؤقت للحكم - المذكرة التفسيرية - ملحق العدد ٦ من الدوحة - أول صيف ١٣٩٠ هـ.

٢ - Crystal, Jil, Oil and Policies in the Gulf, Rulers and Merchants, Kuwait and Qatr, Cambridge University Press, 1992. p. 159.

٣ - يوسف محمد عيلان: المؤسسات السياسية في دولة قطر، بيروت ١٩٧٩، ص ١٥١ - ١٥٤.

أحمد بن ثاني حاكم قطر آنذاك رفض اتخاذ الإجراءات الدستورية لمشكل ذلك المجلس، ومن ثم ظل البيت الخاص بتأسيس المجلس الاستشاري مجمداً طيلة الفترة المتبقية من حكمه^(١).

ولم تذكر نقض بضعة أشهر على استقلال قطر حتى حدث انتقال السلطة من الشيخ أحمد بن ثاني إلى ابن عمه الشيخ خليفة بن حمد الذي أصبح له الوصول إلى الحكم في ٢٢ فبراير ١٩٧٢، وكان قبل ذلك ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء، وتم انتقال السلطة في حركة انقلابية هادئة أو ما أطلق عليها حركة تصحيحية.

ولعل مما أتاح الفرصة للشيخ خليفة القيام بحركته هذه أنه منذ وصول الشيخ أحمد بن ثاني إلى الحكم في عام ١٩٦٠ أخذ دوره يتزايد يوماً بعد يوم وساعد على ذلك أن الحاكم كان عزولاً عن ممارسة الحكم والإدارة إذ كان يفضل الإقامة في أوروبا أو في رحلات القنص في إيران أو في أي مكان آخر خارج البلاد، وبذلك أصبح الشيخ خليفة هو الحاكم الفعلي وأكثر من الشيخ أحمد ظهوراً على مسرح الحياة العامة.

وحين أعلنت قطر استقلالها في سبتمبر ١٩٧١ كان الشيخ أحمد مقبلاً في سويسرا، ولم يعبأ بالحضور إلى بلاده للاحتفال بهذه المناسبة، واضطر المقدم البريطاني في الخليج السير جيفري آرثر أن يحمل إليه وثائق إعلان الاستقلال، والتوقيع على معاهدة الصداقة والتشاور الجديدة، بين قطر وبريطانيا، بينما قام الشيخ خليفة ولي العهد بإعلان بيان الاستقلال^(٢). وعندما عاد الشيخ أحمد إلى قطر بعد ذلك بعدة أشهر أثر القيام برحلة صيد كعادته في هضاب إيران، وانتهز الشيخ خليفة فرصة غيابه بإعلان خلعته عن الحكم. وحين بلغت الشيخ أحمد أيام عزله أثر أن يقضى بقية حياته متنقلاً بين دبي - حيث كان مصاهراً للشيخ راشد المكتوم حاكم دبي - وبين جدة في قصره الذي شيده هناك^(٣). وفي أيامه الأخيرة

١ - الأهرام ١٧/٣/١٩٧٢.

٢ - رياض نجيب الريس: صراع الواحات والقطر - صوم الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١، بيروت ١٩٧١ ص ٢٢ - ٢٢٣.

٣ - الجزيرة ٢/٢٤/١٩٧٢.

غزل نفسه في قصره في بندر عباس حتى جاءته الوفاء في عام ١٩٧٧^(١). ومن المعروف أن الشيخ أحمد كان مولعا باقتناء القصور حيث كان له العديد منها في جنيف والمملكة العربية السعودية وإيران، كما ابتاع القصر الذي كانت تمتلكه الملكة فريدة الزوجة الأولى للملك فاروق في القاهرة.

وقد وجد الشيخ خليفة تأييداً من كثير من الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية التي كانت تساند الشيخ خليفة وخاصة في موقفه فيما يتعلق بالتحاد الإمارات العربية في الخليج^(٢). وفي المجال الداخلي حظى الشيخ خليفة بتأييد القطريين وأفراد القوات المسلحة ومعظم أفراد الأسرة الحاكمة^(٣)، وإن كان قد وجد معارضة من الشيخ عبد العزيز نجل الحاكم السابق الذي تم إبعاده إلى المملكة العربية السعودية^(٤).

كان للحركة الانفلاية التي قام بها الشيخ خليفة بن حمد مقدمات وأسباب عديدة يمكن أن نجعلها في الخلاقات المستمرة بين الشيخ أحمد وولي عهده وتناقض مفاهيم كل منهما حول نظم الحكم والسياسة، كما احتدم الخلاف بينهما فيما يتعلق بالموقف إزاء اتحاد الإمارات العربية، فبينما كان الشيخ أحمد يؤيد انضمام قطر إلى الاتحاد كان الشيخ خليفة يحذ فكرة الاستقلال، وإلى جانب تلك الخلاقات كان هناك الاعتبار الشرعي، فالشيخ خليفة كان ينظر إلى ولايته الحكم على أنها استرداد لحقوقه الشرعية إذ كان يعتبر نفسه هو الأحق من الشيخ أحمد بالحكم، وقد نجد تفسيراً لذلك في أن والد الشيخ خليفة، الشيخ حمد بن ثاني كان ولياً للعهد في حياة أبيه الشيخ عبد الله بن قاسم، غير أن الشيخ حمد توفي في حياة أبيه، ولما كان ابنه الشيخ خليفة صغيراً لم يبلغ سن الرشد بعد فقد اتجه الشيخ عبد الله إلى تولية ابنه «على» ولاية العهد ريثما يبلغ خليفة بن حمد السن القانوني. ولكن حدث أن توفي الشيخ عبد الله فانتقل الحكم تلقائياً إلى ولي عهده

Kelly, J.B., Arabia, The Gulf and The West, A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, London 1988, P. 189.

Crystal, Jil., op. cit., p. 165.

٢- يوسف عيدان: مرجع سبق ذكره من ص ١٢٥ - ١٢٦.

٤- الانوار ٢٨/٢/١٩٧٢.

الشيخ على. وحين أراد الشيخ على التنازل عن الحكم في عام ١٩٦٠ بسبب كبر سنه وبسبب المعارضة الأسرية التي قامت ضد حكمه تم تولية ابنه أحمد حاكماً^(١). وقبل الشيخ خليفة الوضع مكرهاً، وتجنباً لحدوث فتنة في دائرة الأسرة الحاكمة عقدت له ولاية العهد رغم ما كان يراه من حقّه الشرعي في الحكم، ولعل ذلك كان سبباً ومدخلاً رئيسياً لقيامه بعزل الشيخ أحمد حين وافته الفرصة لذلك، وخاصة نتيجة لما بدأ يتواتر في أروقة القصر من أن الشيخ أحمد كان يفكر في نزع ولاية العهد عن الشيخ خليفة، وتسمية نجله عبد العزيز^(٢).

وفيما يبدو أن الشيخ عبد العزيز تورط في مؤامرة استهدف بها إقصاء الشيخ خليفة عن ولاية العهد واستعان في تخطيطها بقائد قوات الدفاع القطرية «روى كوكرين» غير أن هذه المؤامرة سرعان ما اكتشفت، وحين أبلغ الشيخ خليفة الشيخ أحمد بها لم يأبه كثيراً بما حدث مما أكد للشيخ خليفة وجود اتفاق بين الابن وأبيه على خلعه عن ولاية العهد^(٣).

إضافة إلى الخلافات الأسرية وإلى ما كان يعتبره الشيخ خليفة من أن وصوله إلى الحكم يعد بمثابة استرداد لحقوقه الشرعية كانت لديه العديد من المبررات الأخرى، من بينها أن البلاد لم تتقدم على عهد الشيخ أحمد حيث تعثرت الكثير من مشروعات الإصلاح والتنمية وسيطرت روح اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية، إضافة إلى النزوات الشخصية وإهمال شئون الحكم من قبل الشيخ أحمد. وفي تصريح للشيخ خليفة أكد فيه «أنه حاول الكثير بالإقناع والنصيحة والتوجيه بيد أن كل المحاولات كانت تذهب أدراج الرياح ونصطدم باللامبالاة والاستهتار وفقدان المسؤولية مما جعل البلاد في حلقة مفرغة فلم يكن بد من تصحيح الأوضاع المغلوطة»^(٤).

ركز الشيخ خليفة بن حمد في البيان الذي وجهه إلى القطريين غداة وصوله

١- مصطفى مراد الشماخ، قطر ماضيها وحاضرها، بيروت ١٩٦١، ص ١٩٦.

٢- الشماخ، لسان ٣ مارس ١٩٧٦.

٣- الجزيرة ٣١/٣/١٩٧٤.

٤- الشماخ، لسان ٣ مارس ١٩٧٢.

إلى الحكم بأن نهضة البلاد كانت دوماً ثمرة من ثمرات التعاون بين السلطة الحاكمة والشعب، غير أن تلك النهضة لم تلبث أن تعثرت واصطدمت بالعقبات التي كانت تضعها عناصر تجردت من المسئولية ووضعت المصالح الشخصية فوق حساب الوطن مما أدى إلى جمود البلاد. ولما كان الشيخ خليفة حريصاً على أن يكتسب لنفسه قاعدة شعبية فقد استهل عهده بإصدار العديد من القرارات التي كان من أبرزها إلغاء المرسوم الذي اختص فيه الحاكم السابق لنفسه بربع ميزانية الدولة وإعادة هذا المبلغ إلى الخزانة العامة. كما أصدر قرارات أخرى خاصة بزيادة رواتب الموظفين والقوات المسلحة بنسبة ٣٠٪ ورفع مساعدات العجزة والمسنين وأصحاب الضمان الاجتماعي^(١)، كما وجه اهتمامه إلى حل مشكلة الإسكان وإلغاء الأقساط المترتبة على القطريين. وفي خلال عام واحد كان قد تم إنشاء أكثر من ٢٥٠٠ وحدة سكنية، كما خصصت مبالغ كبيرة من الميزانية للتعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية التي قوبلت بارتياح كبير لدى القطريين الأقل ثراءً، كما ضمن للشباب وظائف حكومية بصرف النظر عن قلة خبراتهم أو حداثة سنهم. وفضلاً عن ذلك اتجه الشيخ خليفة إلى تخفيض المخصصات المالية للأسرة الحاكمة بنسبة ٢٥٪، ونقل هذه المبالغ للتطوير والتنمية وتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية، وخاصة أن تلك الخدمات كانت متواضعة على عهد الشيخ أحمد، وقد اهتم الشيخ خليفة اهتماماً خاصاً بتعريب قيادات الجيش والشرطة وتعيين قادة وطنيين بدلاً من الضباط الإنجليز الذين تقرر الاستغناء عن خدماتهم، وكان على رأسهم بطبيعة الحال «روى كوكرين» الذي حصل على الجنسية القطرية ولقب نفسه بمحمد المهدي، وكان يشغل منصب قائد قوات الدفاع القطرية، وثم تعين الشيخ حمد بن خليفة نجل الحاكم بدلاً منه، وكان الشيخ حمد قد سبقت له الدراسة في كلية ساندهيرست العسكرية بالملكة المتحدة، كذلك عزل الشيخ خليفة قائد الشرطة البريطاني الكولونيل «لوك» واستعاض عنه بواحد من أفراد الأسرة الحاكمة وهو الشيخ حمد بن قاسم، وهو من خريجي كلية الشرطة في هيدن بالملكة

١ - هاليداي (فرن) النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران ص ٨٤.

٢ - الجمهورية ٢٦/٢/١٩٧٢

المتحدة^(١)، كما تضمنت المراسيم والأوامر الأميرية التي أصدرها الشيخ خليفة إفساح المجال لعودة القطريين الذين تم استبعادهم من قطر في العهد السابق والسماح لهم بالرجوع إلى الوطن، كما حرص على توسيع دائرة اتصال قطر بالدول العربية والأجنبية. وبينما كان النقد يوجه إلى الشيخ أحمد عدم التزامه بتطبيق النظام الأساسي المؤقت للحكم بادر الشيخ خليفة بوعد المواطنين بأنه سيعمل على إعادة الحيوية إلى ذلك النظام، كما أنه سيعمل على تشكيل المجلس الاستشاري الذي ظل مجمداً، ودعوته للاتفاق في أسرع وقت ممكن^(٢).

ولكى يضمن الشيخ خليفة الولاء من أجهزة الحكم استخدم العديد من أفراد الأسرة الحاكمة المؤيدين له وخاصة ممن ينتمون إليه بالفراية من الدرجة الأولى حيث قلد أحد أبنائه وزارة المالية والاقتصاد وتولى آخر قيادة القوات المسلحة، كما استخدم أشقائه في تولي العديد من المناصب الحكومية، بينما أبعاد بعض أفراد الأسرة الذين كان يشك في ولائهم له من تقلد المناصب الحساسة في الدولة.

غير أن الشيخ خليفة لم يسلم بالرغم من ذلك من وجود عناصر معارضة ضد حكمه، ووجدت تلك العناصر في مسألة ولاية العهد سبيلها إلى ذلك، وقد وضحت تلك المعارضة الأسرية حين قرر الشيخ خليفة بعد خمس سنوات من وصوله للحكم وعلى وجه التحديد في ٦ ديسمبر ١٩٧٦ تعيين ابنه الشيخ حمد ولياً للعهد. وعلى الرغم من أنه استطاع بذلك أن يحسم مسألة ولاية العهد إلا أن كثيراً من أعضاء الأسرة الحاكمة أعربوا عن استيائهم من ذلك التعيين، وأظهروا تعاطفهم مع الشيخ مسحيم بن حمد وهو شقيق للشيخ خليفة، الذين كانوا يرون أنه أحق بولاية العهد^(٣). وكان الشيخ مسحيم من بين الذين اعتمد عليهم الشيخ خليفة في الانقلاب الذي أدى إلى عزل الشيخ أحمد. وعلى الرغم من أنه قد تقلد وزارة الخارجية إلا أنه كان يشمر بأحقيقته في ولاية العهد، ومن ثم قاطع

١- الأهرام ١٧/٣/١٩٧٢.

٢- جبران شامية: سجل الوقائع والآراء والأحداث السياسية في العالم العربي، بيروت ١٩٧٦ ص ١٧٢ وكذلك Crystal, J., op. cit., p. 157.

اجتماع المجلس الوزاري مما اضطر الشيخ خليفة إلى تعيين وزير دولة للشئون الخارجية، ولم تتوقف معارضة الشيخ سعيد إلا عند وفاته في عام ١٩٨٥.

ومن ناحية أخرى ظلت المعارضة ضد الشيخ خليفة تقوى داخل الأسرة الحاكمة التي خفض مخصصاتها المالية، ومع أن المعارضة الأسرية كانت محدودة إلا أن ما يشير الانتباه إعلان حكومة قطر في عام ١٩٨٣ اكتشافها مؤامرة كانت تهدف إلى نسف فندق شيراتون الدوحة الذي كان مخصصاً للاجتماعات التي كان مقرر عقدها من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ذلك العام، حيث تم القبض على بعض المتهمين الذين كشفت التحقيقات عن انتمائهم إلى الأجهزة الأمنية في الدولة مما جعل بعض المصادر تربط بين هذه المؤامرة وبين استمرار الخلافات الأسرية، وخاصة فيما يتعلق بولاية العهد. ولعل مما يذكر بصدد ذلك اتهام الحكومة القطرية الجماهيرية الليبية بتأييدها لبعض العناصر المعارضة للشيخ خليفة مما أدى إلى طرد القائم بالأعمال الليبي من قطر في عام ١٩٨٣^(١).

وباستثناء المعارضة التي واجهها الشيخ خليفة من الأسرة الحاكمة لم يواجه بأية معارضة من قبل الأهالي الذين توافرت لهم الامتيازات والخدمات الاجتماعية بصورة لم يلقوها خلال العهود السابقة.

استطاعت قطر على عهد الشيخ خليفة أن تحقق بعض التطورات السياسية والدستورية، وكان أهم ما قام به الشيخ خليفة في هذا المجال هو التعديلات التي أدخلها على النظام الأساسي المؤقت للحكم، حيث أعاد الحيوية إلى المجلس الاستشاري، الذي كان مقرر أن يتشكل من ستة عشر عضواً تمت زيادتهم إلى ثلاثين عضواً يتم اختيارهم من بين أعيان قطر. وعلى الرغم من ممارسة المجلس لأعماله إلا أنه لم يكن مجسداً تشريعياً صحيحاً حيث لم يكن له الحق في الموافقة على القوانين التي تصدرها الحكومة، وإنما اقتصر دوره على مناقشة الميزانية ومشروعات القوانين التي تعرض على المجلس قبل إصدارها، كما كان يجوز له

Crystal, Jil., op. cit., p. 161. -١

Mansfield, Peter., The New Arabian, New York, 1981, pp. 137-138. -٢

مناقشة بعض الأمور الاقتصادية والاجتماعية وطلب توضيح من الوزراء^(١).

ولعل قصور المجلس الاستشاري في صلاحياته التشريعية كان ناجما عن عدم إيمان الشيخ خليفة بالانتقال السريع إلى مبدأ المشاركة الشعبية، وذلك على اعتبار أن القطريين ليسوا مهينين لذلك، كما وجد مبدأ تعيين العديد من المبررات من بينها أن مرحلة الانتقال من النظام العشائري إلى مرحلة الدولة الحديثة لا تتيح فرصة نضج الإدراك السياسي أو اكتمال الوعي الوطني، هذا فضلا عن عدم قهرس القطريين على نظام الانتخاب، ومن ناحية أخرى أن السلطة التنفيذية أقدر على معرفة الشخصيات صاحبة الكفاءة بينما لا يتيح الأسلوب الذي سوف تتم به الانتخابات الفرصة لهذه الكفاءات أن تجد طريقها إلى المجلس الاستشاري، وفضلاً عن ذلك فإن الأخذ بأسلوب الانتخاب يتطلب المزيد من التجربة والوقت إلى جانب انتشار التعليم والثقافة، ومن ثم فإن الخلفية السياسية والقاعدة التعليمية والثقافية للممارسة الدستورية لا تزال ضئيلة مما يتطلب التدرج مرحلياً في مبدأ المشاركة الشعبية^(٢).

غیر أن قصور مبدأ المشاركة الشعبية لا يعنى أن الحاكم يتمتع بسلطات مطلقة إذ إن هناك عناصر تحد من سلطته سواء من أعضاء الأسرة الحاكمة، الذين قد يظهر من بينهم شخصيات قوية، أو من فئة كبار التجار الذين يبرز من بينهم آل المانع والدرويش وهي أسرات عريقة، يضاف إلى ذلك ما أحدثه التطور الاقتصادي في قطر من ظهور طبقات ثرية استطاعت أن تصل إلى قدر لا بأس به من التأثير والنفوذ^(٣).

لم يلبث الشيخ خليفة أن اتجه بعد مضي ثلاث سنوات من إصداره التعديل الأول للنظام الأساسي المؤقت للحكم أن أصدر مرسوماً أميرياً في عام ١٩٧٩ كان يقضى بإفصاح المجال لأعضاء المجلس الاستشاري للمشاركة بالرأى بصورة أكثر فاعلية في معالجة أمور الدولة، حيث تقرر زيادة عدد أعضاء المجلس مع منحهم الحصانة الكفيلة بضمان حريةهم في إبداء الآراء الموضوعية، كما تم تنظيم حضور الوزراء جلسات المجلس الاستشاري وتوجيه الأسئلة إليهم. وعلى الرغم من تلك

١ - يوسف عبدالله: مرجع سبق ذكره ص ١٨١.

٢ - Mansfield, Peter, op. cit., p. 19.

الصلاحيات فقد ظل المجلس يفتقد الصلاحيات التشريعية، ومع أن التجارب الدستورية في الكويت والبحرين قد تمخضت عن قيام مجالس نيابية تمتلك صلاحيات التشريع فإنه بصرف النظر عما تعرضت له تلك المجالس من أزمات دستورية أدت إلى حلها أو تعطيلها فقد ظلت قطر تتدرج ضمن تجارب دول الخليج العربية الأخرى التي تمتلك مجالس استشارية وليست مجالس تشريعية^(١١).

وبما كانت التطورات الدستورية تسير بخطى بطيئة استطاعت قطر خلال عهد الشيخ خليفة بن حمد أن تحقق قدراً كبيراً من التنمية الاقتصادية التي اعتمدت على الموارد النفطية، حيث منحت الحكومة في يونيو ١٩٧٣ امتيازاً للتنقيب عن النفط إلى شركة وترثل، وشمل الامتياز المنطقة البحرية الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من الباء الإقليمية، وحدد الامتياز بثلاثين عاماً قابلة للاسترداد إلى عشرة أعوام أخرى بشروط جديدة يتم الاتفاق عليها بين الجانبين. وعلى أثر قيام الشركة عمليات السح السيسوجرافي تم العثور على النفط بكميات تجارية في أول بئر يكتشف في منطقة الامتياز في نهاية عام ١٩٧٥. وتماشياً مع توصيات الأوبك أرمت قطر اتفاقية المشاركة مع الشركات العاملة بها ومن بينها شركة شل وشركة نط قطر الإنجليزية، وهي أحد فروع شركة نفط العراق. وبمقتضى اتفاقيات المشاركة أصبح لقطر حصة مقدارها ٢٥٪ ارتفعت تدريجياً حتى وصلت في عام ١٩٨٢ إلى ملكية الدولة لمواردها النفطية تمثيلاً مع ما حدث بالنسبة لدول الخليج العربية الأخرى^(١٢).

ترتب على اكتشاف النفط في قطر ظهور العديد من الصناعات البترولية حيث تأسس مركز صناعي في أم سعييد التي تبعد قرابة عشرين ميلاً من الدوحة حوراً على الساحل، ويقوم هذا المركز بتسييل الغاز الطبيعي، وعما يذكر أن هذا المصنع تعرض لحريق مدمر في عام ١٩٧٧، وظل الإنتاج فيه معطلاً إلى أن قامت إحدى الشركات اليابانية بإعادة تشغيله في عام ١٩٨٠. كذلك اهتمت قطر بإنشاء مصانع للصناعات البتروكيمياوية من بينها مصنع للسماك النيتروجيني، ومصنع

^{١١} يوسف عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٨، ٢٨.

^{١٢} Kelly, J.B., p. 191 see also Mansfield, p. op. cit., p. 191.

لإنتاج الأثيلين ومشتقاته، إلى جانب مصنع للصلب في عام ١٩٧٨. وقد وجدت كثير من تلك المشروعات نجاحاً كبيراً باستثناء مصانع الأسمدة والصلب التي لم تحظ بنجاح كبير، وذلك على خلاف الصناعات البتروكيمياوية.

وعلى الرغم من المضاعف الاقتصادية التي واجهتها قطر نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال حقبة الثمانينيات إلا أن العوائد التي حققتها قطر إبان أزمة الطاقة العالمية أتاحت لها فرصة تكوين أصول مالية بلغت ما يقرب من ثمانين ملياراً من الدولارات الأمريكية، ومع أنه مبلغ يعد بسيطاً نسبياً إذا ما قورن بالأصول التي حققتها الكويت^(١)، فقد استطاعت قطر أن تخطو خطوات كبيرة في مجال التنمية والتحديث، ولعل أبرز تنمية حدثت في مجال التعليم حيث تم وضع حجر الأساس لجامعة قطر في عام ١٩٧٧ وتم الانتهاء من إنشائها في عام ١٩٨٢، واختير لإدارتها أحد الأساتذة المصريين من جامعة الأزهر، كذلك التجهت قطر إلى إيفاد البعثات العلمية إلى الخارج، وفي خلال حقبة الثمانينيات كان هناك ما يقرب من خمسين مبعوثاً أوفدوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى بضع مئات إلى المملكة المتحدة، وما يقرب من تسعمائة إلى الجامعات المصرية وغيرها من الجامعات العربية.

غير أن فترة الازدهار التي تمتعت بها قطر كانت قصيرة الأجل إذ أدى انهيار أسعار النفط نتيجة النخمة النفطية التي حدثت في أوائل حقبة الثمانينيات إلى عجز واضح في الميزانية مما اضطرها إلى تخفيض إنفاقاتها الحكومية. وفي ميزانية عام ١٩٨٣ أعلنت الحكومة أنها أدخلت رسوماً على المياه والكهرباء والعناية الصحية، وفي نوفمبر من نفس العام استغنت قطر عن خدمات ما يقرب من ثلاثة آلاف موظف من الوافدين، وحين انخفضت أسعار النفط مرة أخرى في عام ١٩٨٦ اتخذت الحكومة إجراءات أكثر شدة^(٢).

وإلى جانب المضاعف الاقتصادية التي تعرضت لها قطر خلال حقبة الثمانينيات ظلت قطر تعاني من مشكلات الحدود القائمة بينها وبين ابوقطى

Crystal, Jil., op. cit., pp. 159-161. - ١

Mansfield, Peter, op. cit., p. 142. - ٢

والبحرين والمملكة العربية السعودية، حيث أثار اكتشاف النفط نزاعاً بينها وبين أبوظبي، غير أن البلدين استطاعا حل النزاع بالاتفاق الذي تم في عام ١٩٦٩ على ترسيم الحدود، وقد نص الاتفاق على أن يكون حقل البندق الواقع على الحدود البحرية مناصفة، وتأسست شركة لحساب البلدين باسم شركة البندق المحدودة بدلاً من شركة أبوظبي البحرية (إدما)، وأصبح لكل من قطر وأبوظبي نصيب متساوٍ في أرباح الشركة الجديدة التي يمتلكان أسهمها بحصص متساوية. وتقوم الشركة بالتنقيب عن النفط، بينما تقوم بالإنتاج والتسويق شركة بترول بريطانية وإحدى الشركات الفرنسية، بالإضافة إلى مجموعة منحة (كونسرتيوم) من الشركات اليابانية. وقد مارست شركة البندق المحدودة أعمالها من حيث تطوير الإنتاج وحفر الآبار الجديدة في احتفال أقيم في أبوظبي بحضور وزير نفط الدولتين.

وعلى عكس تسوية النزاع بين قطر وأبوظبي ظل الخلاف قائماً بين قطر والبحرين حول إقليم الزبارة وجزر حوار، وعلى الرغم من أن السيادة القطرية باثت مؤكدة على الزبارة إلا أن مطالب البحرين لم تنته بعد^(١). وفضلاً عن ذلك بدور النزاع حول جزر حوار التي تسبب عليها البحرين وتعتبرها تاريخياً جزءاً من ممتلكات آل خليفة، بينما تشير قطر المشكلة من الناحية القانونية نظراً لقرب تلك الجزر من قطر منها إلى البحرين مما جعل قطر تطالب بسيادتها الإقليمية على تلك الجزر عملاً بمبادئ القانون الدولي العام^(٢)، ولم يلبث أن أضيف إلى النزاع حول جزر حوار نزاع آخر حول فشت الدليل^(٣) وفشت جرادة.

وعلى الرغم من أن هذه الجزر تخضع لسيادة البحرين إلا أن المشكلة في أنها

١- تعود أصول هذا النزاع إلى أن الزبارة كانت خاضعة لأن خليفة قبل نزوحهم إلى البحرين في عام ١٧٨٣ وفي عام ١٩٣٧ ضم الشيخ عبد الله آل ثاني حاكم قطر الزبارة مما أدى إلى إثارة النزاع الذي لم يفتحه عن مطالب إقليمية فحسب وإنما مطالبية البحرين بالسيادة على زبارة من آل النعيم الذين يسكنون الزبارة بما لها مشكلة في القانون الدولي وهي مطالبة دولة برعيا لها يسكنون إقليم دولة أخرى قطر.

Al Bahana (Hussein), The Legal Status of the Arabian Gulf States. A Study of Their Treaty Relations and Their International Problems, University of Manchester, 1968, P. 249.

٢- تضم جزر حوار سواد الشمالية وسواد الجنوبية ومزودة، وتقع مجموعة هذه الجزر على بعد عشرين كيلو متراً جنوب البحرين وعلى بعد أقل من ثلاثة كيلو مترات من قطر.

٣- تقع فشت الدليل على بعد ١٢ ميلاً في المياه الشمال الشرقي من شبه جزيرة قطر.

تقع في الحرف الفاري لقطر؛ ومن ثم تعتبر قطر سيادة البحرين على تلك الجزر أمراً يتعارض مع سيادتها الإقليمية، ومع ذلك فقد توصلت الدولتان في عام ١٩٧٨ إلى اتفاقية فيما بينهما قضت بتجميد الوضع والإبقاء على الوضع الراهن في تلك الجزر. غير أنه كان من الطبيعي أن يثور النزاع بين الدولتين بعد أن أعلن خبراء النفط أن حقل دخان وهو أكبر حقول النفط في قطر بدأ يواجه خطر تسرب احتياطات كبيرة عبر تمويقات طبيعية تحت الأرض إلى جزر حوار بما زاد من تثبت البحرين بملكية تلك الجزر، وخاصة أن البحرين أخذت تعاني من نقص مواردها النفطية وبالتالي انخفاض عوائدها.

ولعل البحرين أثارت المشكلة حين قامت في أوائل عام ١٩٨٢ بتدشين إحدى سفنها الحربية التي أطلقت عليها حوار، واتبعت ذلك بالقيام بمناورات بحرية بالذخيرة الحية في جزر فشت الديبل، وهي أمور اعتبرتها قطر بمثابة أعمال استفزازية حيث نظرت إلى تحصين البحرين لفشت الديبل بمثابة خرق لاتفاقية ١٩٧٨. ومن ثم قامت قطر بتدعيم قواتها الدفاعية وبدأت بإنشاء نفق تحت البحر يصلها بمجموعة جزر حوار، بيد أنها لم تلبث أن توقفت عن المضي في إنشاء ذلك المعبر على إثر تدخل المملكة العربية السعودية التي أرسلت وفادات إلى كل من البلدين لتهدئة الأمور فيما بينهما. وقد أبدت الدولتان استجابتهما للوساطة السعودية وتم الاتفاق مرة أخرى على تجميد الوضع، وأبدت قطر على خلاف البحرين ترحيباً بالاقتراح السعودي بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية^١.

ومما يثير الانتباه أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية رغم إعلان قيامه في مايو ١٩٨١، وعلى الرغم من موافقته على نظام أساسي لهيئة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في المجلس، إلا أن تلك الهيئة لم يتم تشكيلها ولم تر النور بعد. ولم يستطع المجلس خلال انعقاد دورته الوزارية في مارس ١٩٨٢ سوى إبداء الأسف للخلافات التي تقع بين الأشقاء.

ونتيجة لعدم الوصول إلى حل حاسم لتلك المشكلات كان من الطبيعي أن تتأزم الأمور مرة أخرى حتى وصلت إلى الاشتباك المسلح بين البلدين في أبريل

١ جريدة الرياض - المملكة العربية السعودية ١٨/٢/١٩٨٨.

١٩٨١، حين قامت قوة قطرية مسلحة بغزو فشت الديبل وألقت القبض على ثلاثين شخصاً من بينهم خمسة وعشرون من جنسيات أجنبية مختلفة تابعون لبعض الشركات المتعاقدة مع حكومة البحرين، ومن بينها شركة جري مكترى وبلاست ديم (Hassam Plast)، إلى جانب هندسة المحرق، كانوا يقومون بتكليف من حكومة البحرين بإنشاء محطة للمراقبة والاستطلاع في تلك الجزر. وقد أدى اعتقالهم في قطر الذي استمر سبعة عشر يوماً إلى إثارة أزمة بين قطر والدول التابعين لها، هذا بالإضافة إلى تفجر الموقف بين قطر والبحرين بعد أن قامت قطر بإتزال مدفعيتها الثقيلة ومدافع مضادة للطائرات، وإعلانها بأن المناطق البحرية من فشت الديبل وجزر حوار أصبحت محظورة من الناحيتين البحرية والجوية، كما بادرت قطر بطرد الطلبة البحرينيين الذين يدرسون في جامعتها وبعض معلميها العلمية.

وقد ارتبطت تلك الأزمة بخلفية سياسية، وعلى حد ما اعتبره بعض الدوائر الخليجية بأن النزاع لم يكن بحرينياً قطرياً فحسب، وإنما كان خلافاً بين قطر ومجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ إن ما كانت تقوم به البحرين من إنشادات في فشت الديبل كان مشروعاً مبعداً من قبل المجلس لإنشاء محطات للمراقبة والاستطلاع ضد إيران، غير أن قطر لم توافق على ذلك المشروع بحكم علاقتها الوثيقة مع إيران^(١١).

وبتدخل شخص من الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية استطاع احتواء هذا الخلاف، وأمكن التوصل إلى تسوية بين البلدين لإعادة الوضع في فشت الديبل إلى ما كان عليه، وأعلنت تلك التسوية في الرياض في ١٩ مايو ١٩٨٦، وتمت الموافقة بمقتضاها على تشكيل لجنة من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة لمراقبة التزام الطرفين بتلك التسوية وشروطها^(١٢).

ظلت الأوضاع هادئة لعدة سنوات بين قطر والبحرين، وعلى غير ما كان

Ramazani, R.K., The Gulf Cooperation Council. Records and Analysis. The University Press of Virginia 1988, p. 126.

Ibid., p. 127.

منوفاً أن تؤدي أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١ إلى زيادة التسلح والتنافس بين البلدين حدث العكس من ذلك حين عادت مشكلات الحدود إلى الواجهة بصورة أكثر مما كانت عليه، على أثر إصدار الشيخ خليفة بن حمد أمير قطر مرسومها أميرياً حدد فيه امتداد المياه الإقليمية للدولة قطر إلى مسافة ١٢٠ كم، وتلك هي ذلك أن تصبح كل من جزر حوار وفشت الديبل وحرافة إلى جانب عشرات من الجزر الأخرى التابعة للبحرين ضمن الحدود البحرية الإقليمية لقطر، وهو أمر رفضته البحرين تماماً باعتباره يمس سيادتها وحقوقها التاريخية. ولا كانت قطر تدرك أن الادعاءات التاريخية لا يؤخذ بها في هيئات التحكيم الدولية فقد أصدرت على إحالة النزاع بينها وبين البحرين إلى محكمة العدل الدولية. ولم تستطع المملكة العربية السعودية أن تتألف مساعيها للوساطة بين الدولتين حيث عرت قطر عن عدم اقتناعها بتلك الوساطة نظراً للاتفاقية الأساسية الموقعة بين البحرين والمملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٢، ولاعتقاد قطر بالتحيز السعودي إلى جانب البحرين^(١)، وبسبب تمسك النزاع الحدودي بين قطر والمملكة العربية السعودية ذاتها والذي وصل إلى حد الاشتباك المسلح في سبتمبر ١٩٩٢، حين أعلنت قطر في ذلك التاريخ في بيان رسمي أن القوات المسلحة السعودية قامت بمهاجمة مركز الحفوس القطري الواقع على الحدود القطرية السعودية مما أدى إلى مقتل جنديين من القوات المسلحة القطرية وأسرى جندي ثالث وتدمير المركز^(٢)، بينما بادرت السعودية بنفى البيان القطري مؤكدة أن التماسح بين الطرفين تم داخل الأراضي السعودية مما أدى إلى مقتل قطريين وسعودي واحد إثر إطلاق النيران أولاً من الجانب القطري.

ونتيجة لذلك الحادث أعلنت قطر وقف العمل باتفاقية تحيطط الحدود البرية والبحرية التي كانت موقعة بينها وبين المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٦٥ وعلى عكس الموقف القطري الذي أخذ طابعاً متشدداً اتهمت السعودية في الحفوس من أمر هذا الحادث باعتباره من الأحداث العارضة التي تقع غالباً على الحدود على

١. Ibid., pp. 34-35.

٢. بيان صادر من حكومة قطر في ٢ سبتمبر ١٩٩٢ حول نزاع الحدود مع دولة الكويت السعودية.

أبدى عناصر غير مسئولة من الجانبين وبعبداً عن النطاق الرسمي . بينما أصرت
قطر على مطالبة السعودية بسحب قواتها من الخفوس وإعادة الوضع إلى ما كان
عليه ، كما استدعت السفير السعودي في الدوحة وسلمته مذكرة احتجاج على
العدوان الذي لا مبرر له ، على حد ما ورد في المذكرة القطرية ، كما اجتمع
المسؤولون القطريون بسفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لإطلاعهم على
الموقف بين قطر والمملكة العربية السعودية بما كان يعنى محاولة قطر تصعيد ذلك
الحادث إلى درجة تدويله .

وعلى المستوى الخليجي أعلنت قطر سحب قواتها العاملة ضمن قوات درع
الجزيرة التابعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي يصل حجمها إلى نحو
مائتي جندي كانوا يربطون في حفر الباطن على الحدود الكويتية السعودية في
أعقاب أزمة الخليج ، وأكثر من ذلك قامت قطر بإعلان مبادرة لتطبيع العلاقات
بينها وبين العراق إلى جانب توثيق علاقاتها بإيران حتى بدأ يلوح في الأفق أن قطر
أصبحت على وشك الانسحاب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

كانت وجهة نظر قطر أن سيطرة السعودية على شريط من الأراضي في
منطقة الخفوس يعنى فصل قطر عن دولة الإمارات العربية المتحدة حيث سترتب
على ذلك وجود شريط من الأراضي السعودية يفصل بين الدولتين . وعلى الرغم
من أن وجهة النظر هذه قد تكون سبباً مقبولاً أو مبرراً لقيام النزاع بينها وبين
المملكة العربية السعودية إلا أن الاندلاع الفجائي للأزمة دون مقدمات ودون إجراء
مباحثات حول المنطقة المتنازع عليها جعل بعض المحللين السياسيين يعتقدون أن
هناك افتعالا لحدودها سواء من قبل قطر التي كانت مستاءة من الانحياز السعودي
للجانب البحريني في النزاع حول جزر حوار وفشت الدليل ، أو قد تكون
السعودية هي التي افتعلت تلك الأزمة تعبيراً عن استيائها من التقارب القطري
الإيراني الذي وضع في إبرام قطر خمس اتفاقيات ثقافية واقتصادية مع إيران في
نوفمبر ١٩٩١ اشتملت على نقل المياه العذبة إلى قطر من شط العرب^(١) ، يضاف
إلى ذلك تأييد قطر لإيران في مشروع الدفاع الأمني الإقليمي في الخليج ، وهو

١- من الواضح أن هذا المشروع غير قابل للتنفيذ ، وقد سبق للمكثرت أن رفضت مشروعاً مماثلاً كان العراق
يأج على تنفيذه منذ حقبة الثلاثينات .

المشروع الذي رفضته السعودية رفضاً قاطعاً، وكان من الطبيعي إزاء تلك الملابسات أن تعلن إيران مساندتها لقطر، حيث نددت الحكومة الإيرانية بلجوء المملكة العربية السعودية إلى استخدام القوة مؤكدة أنها ستدافع عن قطر التي عرضت عليها توقيع اتفاقية دفاع مشترك، وذلك في أعقاب الاتصالات التي أجريت بين الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني والشيخ خليفة بن حمد أمير قطر^(١).

وإزاء تلك التطورات بذلت بعض الدول العربية جهودها لاحتواء الموقف، وأسفرت المراسم الحميدة التي قام بها الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها عن الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وقطر على تسوية الأزمة وعدم تصعيد الموقف والتزام الطرفين باتفاقية الحدود البرية والبحرية السابق توقيعها بين الدولتين، وذلك حتى تنتهي لجنة ترسيم الحدود التي ووفق على تشكيلها من عملها. وعلى الرغم من أن الكويت أعلنت أن الأزمة قد تم حلها إلا أن الأمر لا يعدو كونه من الأمانى الطيبة.

ومع أن أزمة الخليج كانت لها انعكاساتها السلبية على المشكلات الحدودية بين قطر وجيرانها، كان للأزمة نتائج إيجابية على المستوى الداخلي حيث اتجهت قطر في أعقابها إلى توسيع اختصاصات وصلاحيات المجلس الاستشاري حيث صدر مرسوم أميري في ديسمبر ١٩٩٢ يفضي بإنشاء مجلس جديد أطلق عليه اسم مجلس الشورى ليقوم باستعراض وبحث جميع مشروعات القوانين إضافة إلى المراسيم بالقوانين التي يصدرها الأمير أثناء عطلة المجلس، كما منح المجلس صلاحيات خاصة بتعديل وإضافة وحذف أية مادة من مواد مشروعات القوانين التي تعرض عليه، كما يحق له تأجيل أو رفض القوانين ومناقشة المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الدولة، ولأعضائه الحق في التقدم باقتراحات بطلب مناقشة عامة في الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(٢). وعلى الرغم من أن مجلس الشورى كان يقوم على التعيين وليس على الانتخاب إلا أنه كان بعد خطوة لا بأس بها في مجال المشاركة الشعبية.

١ ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراعدة في منطقة الخليج العربي من ضغوط النزاع الإماراتي الإيراني والنزاع السعودي القطري - مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة أكتوبر ١٩٩٢.

٢ العدد الحادي ١٢/١١/١٩٩٢

ومن ناحية أخرى أثرت أزمة الخليج تأثيراً سلبياً في سياسة قطر الخارجية حيث بادرت بإبرام اتفاقية للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو ١٩٩٢ وتمت المصادقة عليها من قبل المجلس الاستشاري الذي سبق تأسيس مجلس الشورى، وقد أشار المجلس في البيان الذي أصدره في ٦ يونيو ١٩٩٢ بهذه المناسبة بأن الظروف التي تعرضت لها المنطقة اقتضت إبرام تلك الاتفاقية كخطوة لتعزيز الأمن، ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن قطر حذت حذو كل من الكويت والبحرين اللتين سبقتاها في التوقيع على اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

وعلى الرغم من أن قطر ألقت بثقلها على المعاهدات الدفاعية الغربية إلا أنها ظلت تؤكد حرصها على القوة الدفاعية الذاتية، وأن أمن الخليج لن يتحقق، طبقاً لوجهة نظرها، إلا بارتكازه على أبعاد ثلاثة يتصدرها البعد الخليجي مما يستوجب معه إزالة خلافات الحدود بين دول الخليج العربية وإيجاد قوة دفاعية رادعة عن طريق مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والبعد الثاني يقوم على اتفاقية الدفاع العربي المشترك وميثاق دمشق، والبعد الثالث يعتمد على البعد الإقليمي وعدم استبعاد الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ التي ترى قطر أن لها حقوقاً وعليها واجبات في الخليج مثل بقية دول المنطقة، فضلاً عن عدم تجاهل وجود دولة إسلامية صديقة في مشروعات الأمن الخليجي.

بقى أن نشير أخيراً إلى أن المشكلات في قطر أخذت في التفاقم في أعقاب أزمة الخليج وخاصة أزماتها مع البحرين والمملكة العربية السعودية، وقد أدت تلك المشكلات إلى خروج قطر في سياستها عن الخط الخليجي لغالبية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث اتجهت إلى تطبيع علاقاتها مع العراق، وتوثيق روابطها بإيران، يضاف إلى ذلك ازدياد المعارضة ضد الشيخ خليفة في محيط الأسرة الحاكمة بسبب محاولته الحد من هذا الاتجاه، وقد أتاحت تلك المعارضة لابنه الشيخ حمد أن يعلن عزل أبيه عن الحكم في يونيو ١٩٩٥ متشيزاً فرصة وجوده خارج البلاد، وبذلك تجمّع الشيخ خليفة من نفس الكأس الذي أذاقه لابن عمه الشيخ أحمد بن ثاني، وإن كان ذلك بعد مضي ما يقرب من ثلاثة وعشرين عاماً منذ أن قام بحركته الانفلاية في ٢٢ فبراير ١٩٧٢.

الفصل الثامن

البحرين

الأوضاع الاقتصادية والأزمات الداخلية

استقلال البحرين وانسحابها من مباحثات الاتحاد
التساعي لإمارات الخليج العربي - معاهدة التشاور
بين بريطانيا والبحرين - التسهيلات البحرية
للسفن الأمريكية في قاعدة الجفير - التجربة
البرلمانية ١٩٧٣/١٩٧٥ - أسباب حل المجلس
الوطني - الثورة الإيرانية الإسلامية وتأثيرها على
أمن البحرين - الاتفاقية الأمنية بين البحرين
والمملكة العربية السعودية ١٩٨٢ - المشكلات
الحدودية البحرية بين قطر والبحرين - تدهور
الأوضاع الاقتصادية وتجدد الاضطرابات في
البحرين .

تعتبر البحرين أقرب دول الخليج العربية إلى المجتمعات الحضرية منها إلى المجتمعات القبلية، حيث يعيش على أرضها التجار والزراع والصناع والطبقة العاملة، كما كانت البحرين أسبق من دول الخليج العربية الأخرى في ميدان الثقافة والتعليم. وعلى الرغم من أن أهل البحرين ينتمون إلى نفس الأصول القبلية المنتشرة في شرق شبه الجزيرة العربية إلا أن الروح القبلية دأبت في ظل المجتمع الحضري، بل إن الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة كانت أقل حدة عنها في بعض الأقطار الأخرى كالعراق مثلاً، رغم أن الشيعة في البحرين يشكلون نسبة عديدة لا يستهان بها حيث يصلون بعددهم إلى ما يزيد عن نصف عدد السكان.

ولعل البحرين كانت أسبق من أقطار الخليج العربية الأخرى في نحو الوعي الوطني والسياسي إذ إن وجود طبقة عمالية بها كان عاملاً مساعداً في سرعة التكتل لمواجهة المشكلات والقضايا الداخلية، هذا إلى جانب ما تميزت به البحرين من وجود أدوات للتعبير عن الرأي حيث ظهرت فيها العديد من الصحف والمجلات كان من أقدمها مجلة صوت البحرين التي لاقت رواجاً كبيراً ليس في البحرين فحسب وإنما في غيرها من إمارات ودول الخليج العربية الأخرى. وفصلاً عن ذلك فقد تميزت البحرين بالعديد من النوادي التي كانت ملقبة للشباب الوطني المثقف، وعلى الرغم من صيغتها الأدبية أو الثقافية إلا أنها أفسحت المجال أمام الوطنيين للتعبير عن آرائهم، وكان من أبرزها نادي الخريجين وجمعية الأدباء والمنتدى الإسلامي وغيرها^(١).

وقد تميزت البحرين بكثرة انتفاضاتها^(٢)، ففى خلال الفترة السابقة للاستقلال شن الوطنيون هجوماً عنيفاً على الوجود البريطاني في الخليج العربي وعلى أسلوب الإدارة البريطانية لحكومة البحرين، كما قام العمال في شركة Bapco (شركة نفط البحرين) باضطرابات كثيرة ضد الشركة التي دأبت على إصهاال العمال

١ - جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٢

٢ - لمزيد من التفاصيل عن الحركة الوطنية في البحرين في مرحلة ما قبل الاستقلال ينظر الرجوع إلى عبد الرحمن الناصر: من البحرين إلى النفي - سنت هلاله - بيروت ١٩٦٥

الوطنيين وإقصائهم عن العمل مشبعة في ذلك سياسة خفض الأجور، وإحلال العمالة الوافدة بدلا من العمالة الوطنية والعربية مما فتح الباب على مصراعيه لإغراق البحرين بشتى الهجرات الأجنبية^(١).

ولعل الأسى الذي عبر عنه الوطنيون على اختلاف فئاتهم قد أدى إلى زيادة ارتباطهم معاً في كفاح وطني مشترك لمقاومة الأوضاع السيئة التي كانوا يعانون منها، وكان لذلك الارتباط أثره الكبير في التخفيف من حدة التعصب الطائفي، وهكذا قدر للحركة الوطنية في البحرين أن تكون بمثابة بوتقة لصهر الوحدة الوطنية وزيادة التماسك الاجتماعي.

تركزت المطالب الوطنية في تعديل الأنظمة والقوانين بما يتلاءم والمتطلبات العصرية وإشراك الأهالي في الحكم عن طريق تأسيس مجلس وطني يمثل فئات السكان شعباً صحيحاً بواسطة انتخابات حرة، إلى جانب السماح بتأسيس نقابات للعمال ولأصحاب المهن الحرة^(٢)، والإفادة من عوائد النفط بطريقة أفضل، ووضع حد للعمالة الوافدة لإتاحة مزيد من فرص العمل للوطنيين^(٣). وعلى الرغم من الحدة التي عبر بها الوطنيون عن استيائهم عما وصلت إليه الأوضاع في البحرين من تدهور إلا أنهم أكدوا أن مطالبهم الوطنية لا ترمى إلى المساس بمركز الحاكم الشرعي^(٤). وبالإضافة إلى المطالب الداخلية ركزت الحركة الوطنية جهودها في الحفاظ على الطابع القومي والعربي للبحرين، والتصدي لبعض الاتجاهات السياسية المؤيدة من قبل إيران والتي كانت تطالب بضم البحرين إلى الأقاليم الإيرانية باعتبار ذلك هو السبيل لحل العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها البلاد.

وعلى الرغم من أن البحرين حصلت على استقلالها السياسي في أغسطس ١٩٧١ إلا أن ذلك الاستقلال لم يقلل من حدة المشكلات التي ظلت تعاني منها

١ - هارفي أوكومور: الأمة العالية في التدهور، مترجمه القاهرة ١٩٦٧، ص ٣٩٢ انظر أيضا:

Marlowe, John, The Persian Gulf in the Twentieth Century, London 1962, pp. 198-199.

٢ - يوسف الفلكي: قضية البحرين بين الماضي والحاضر، القاهرة ١٩٥٣، ص ٩١ - ٩٢.

٣ - هارفي أوكومور: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٣.

٤ - يوسف الفلكي: مرجع سبق ذكره، ص ٩١ - ٩٢.

البحرين. ومع ذلك فقد استطاعت البحرين أن تتخلص من معاهدات الحماية التي كانت تربطها ببريطانيا، كما استطاعت في الوقت نفسه التخلص من الادعاءات الإيرانية عليها حيث ركزت الحكومة البريطانية جهودها الدبلوماسية مع إيران قبل تنفيذ انسحابها من الخليج بهدف الوصول إلى حل لمسألة البحرين، وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة البريطانية في إقناع إيران بالتخلي عن ادعاءاتها الإقليمية في البحرين، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في الخليج. كما لعبت الوساطة السعودية الكويتية دوراً كبيراً في وضع نهاية للادعاءات الإيرانية. وأخيراً كان للأمم المتحدة دورها في تقديم الضمانات الدولية الكفيلة باحترام ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف المعنية^(١).

ولعل من أهم الأسباب التي دعت إيران للتخلي عن ادعاءاتها الإقليمية في البحرين تخوف الشاه بعد إعلان بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب من الخليج من تسرب التيارات اليسارية. وإن استمرار مطالبته بالبحرين قد يؤدي إلى ظهور عناصر متطرفة وأنه من الأفضل أن تتخلى إيران عن ادعاءاتها لما قد يساعد عليه ذلك من المحافظة على الأنظمة القائمة في منطقة الخليج^(٢).

ونتيجة لاتفاق وجهتي النظر الإيرانية والبريطانية وبجهود الوساطة السعودية الكويتية عهد إلى أونات الأمين العام للأمم المتحدة بأن يوفد مبعوثاً شخصياً له إلى البحرين للتحقق من رغبات شعبها^(٣). وبناء على ذلك قام فيكتور يويونسيير جونسباردي Guccardi وهو إيطالي الجنسية كان يعمل مديراً لمكتب الأمم المتحدة في جيف على رأس بعثة لاستطلاع الحقائق بزيارة البحرين باعتباره ممثلاً شخصياً للأمين العام للأمم المتحدة، وقد استغرقت الزيارة ثلاثة أسابيع بدأت من ٣١ مارس ١٩٧٠ تمكنت البعثة خلالها من استطلاع رأي المواطنين حول مستقبل بلادهم. ولم يلجأ الوطنيون في التعبير عن آرائهم إلى المسيرات الشعبية أو المظاهرات الصاخبة وإنما اقتصر الأمر على الإجابة المنطقية عن الأسئلة التي أعدها البعثة من حيث رغبة الوطنيين في الاستقلال أو ضم بلادهم إلى إيران^(٤).

١ - الميثاق الرسمي للجمعية العامة للأمم المتحدة - الدورة الخامسة والعشرون - ملحق رقم (١) A/8001

٢ - الجواهرات - بيروت ١٥ مايو ١٩٧٠

٣ - الأمم المتحدة، الدورة ٢٥ - ملحق رقم (١) A/8001

٤ - Report of the Personal Representative of the Secretary General in Charge of the Cross Offices Mission, Bahrain 30th April 1970.

وعلى أثر انتهاء البعثة من عملها قدم جوتشياردي تقريراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكد فيه نطلع شعب البحرين إلى الهدوء والاستقرار، وعن توقعاتهم متى سويت أمور المطالبة الإيرانية على بلادهم بقيام علاقات أوثق مع سائر دول الخليج بما فيها إيران، كما أن معظم الإجابات التي تلقاها عن أسئلته كانت تؤكد أن البحرين تطلع إلى قيام دولة ذات سيادة واستقلال تام وأن تقرر علاقاتها بالدول الأخرى بملء حريتها، وأكد أن الأغلبية العظمى كانت تضيف إلى ذلك أن تكون البحرين دولة عربية. وفي ١١ مايو ١٩٧٠ عرض أوثانت النتائج التي توصلت إليها البعثة على مجلس الأمن الذي صادق عليها بالإجماع^(١).

كان لهذه النتيجة أثرها في انسحاب البحرين من مباحثات الاتحاد التساعي لإمارات الخليج حيث كانت البحرين قد شاركت في تلك المباحثات ولعلها كانت تهدف من وراء انضمامها إلى اتحاد إمارات الخليج أن تحقق لنفسها الحماية من الادعاءات الإيرانية عليها، ولذلك عندما تخلت إيران عن تلك الادعاءات أعلنت البحرين انسحابها من مباحثات الاتحاد وتعللت بعدم الأخذ بوجهة نظرها فيما يتعلق بنسبة التمثيل في المجلس الوطني الاتحادي، وكانت البحرين قد طالبت أن ينص الدستور المؤقت الخاص بالاتحاد على تشكيل المجلس الوطني على أساس نسبة الكثافة السكانية لكل إمارة، وهو ما رفضته الإمارات الأخرى نظراً للكثافة السكانية الكبيرة التي تتمتع بها البحرين مما يعني استحوادها على أكثر من نصف مقاعد المجلس إذا ما أخذ بوجهة نظرها.

وعلى أثر انسحاب البحرين من مباحثات الاتحاد بادرت بإعلان استقلالها استناداً على قرار مجلس الأمن الذي أكد بصورة قاطعة ومباشرة رغبة شعب البحرين في الحصول على اعتراف دولي بكيانه وشخصيته كشعب ينتمي إلى دولة مستقلة ذات سيادة^(٢). وتمهيداً لإعلان الاستقلال توجهت وفود رسمية تحمل

١ - النظر بالتقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة من ١٦ يونيو ١٩٦٩ إلى ١٧ يولية ١٩٧٠ - الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ملحق (١) A/8001

٢ - بيان من الشيخ عيسى بن جعفر آل خليفة حاكم البحرين وتوابعها شك استقلال البحرين في ١٤ أغسطس ١٩٧١.

رسائل من أمير البحرين إلى ملوك ورؤساء الدول العربية، وكذلك إلى إيران جاء فيها رغبة البحرين في إعلان استقلالها وتطلب من تلك الدول تأييدها والاعتراف بها^(١).

تضمن بيان الاستقلال الذي أعلنه الشيخ عيسى بن سلمان في ١٤ أغسطس ١٩٧١ أن البحرين عملت بجد وإخلاص وسعت جاهدة في سبيل تحقيق قيام اتحاد الإمارات العربية على مبادئ أساسية تتلخص في ضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ فصل السلطات وتوزيع الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية، ويوفر للمواطنين الحقوق والحريات السياسية والمدنية ويكفل قيام حكومة مركزية للاتحاد تمثل سلطات واسعة لإدارة وتسيير مختلف شئون الحكومة الاتحادية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعدم المساس بحقوق المواطنين الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس وطني نيابي ينتخب انتخاباً صحيحاً على أساس الكثافة السكانية للإمارات الأعضاء في الاتحاد. وأشار البيان إلى أن جهود البحرين في وضع هذه المبادئ الأساسية في صلب مشروع الدستور لم يتحقق لها النجاح، ونتيجة لذلك لم يكن أمامها أي مناص من التفكير في الاستقلال، واتخذت في سبيل ذلك الخطوات التالية:

أولاً: إنهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات التي كانت تنظم علاقات التحالف الخاصة بين حكومة البحرين والحكومة البريطانية، وعليه فقد باشرت القوات البريطانية فعلاً في الانسحاب من أراضي البحرين.

ثانياً: تؤكد البحرين أنها دولة عربية مستقلة صاحبة السيادة المطلقة على أراضيها وأن لحكومتها دون غيرها حق تقرير شئونها الخارجية وتنظيم علاقاتها الدولية.

ثالثاً: التقدم فوراً بطلب انضمام دولة البحرين إلى عضوية كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة.

رابعاً: الطلب من الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية الصديقة ومن دول العالم الأخرى الاعتراف بوضع وكيان البحرين كدولة عربية مستقلة ذات سيادة.

ونص بيان الاستقلال على التزام حكومة البحرين بجميع اتفاقياتها وتعهداتها العربية والدولية التي لا تتعارض مع استقلال البحرين وسيادتها، وذلك ضمن مبادئ وأحكام القانون الدولي والمواثيق الدولية والتزامها الكامل بميثاق الجامعة العربية والأمم المتحدة والعمل على بناء علاقات مع جاراتها التي يهملها إقامة السلام وسط هذه المنطقة الحساسة من العالم، إلى جانب العمل على تنفيذ وتنظيم التعاون التجاري والاقتصادي والفني مع دول المنطقة بما يضمن تصنيع وتطوير هذه المنطقة اقتصادياً.

وعلى صعيد السياسة الخليجية أكد بيان الاستقلال أن حكومة البحرين تفتح ذراعيها لتبنى فكرة اتحاد جديد، وأن إعلان استقلالها لن يؤثر على استعدادها في الانضمام إلى اتحاد الإمارات العربية أو إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حالما تدعى إليها في المستقبل، وحالما تنشأ حكومتها ويقوم بناؤها على الأسس والمبادئ الدستورية السليمة.

أما على صعيد السياسة العربية فتقوم سياسة البحرين على الإيمان الكامل بحقوق شعب فلسطين في استرجاع أراضيها المقتصة والعيش بأمان وطمأنينة في بلاده ووطنه، وأن البحرين جزء من الأمة العربية، وستسعى جاهدة في تبني أية فكرة جادة ومخلصة تؤدي إلى تحقيق أمنية العرب الكبرى في الحرية والوحدة والسلام^(١).

وكانت البحرين قد مهدت لاستقلالها بإعادة تنظيم جهازها الحكومي، حيث صدر في عام ١٩٧٠ مرسوم بإنشاء مجلس دولة ليحل بدلاً من المجلس الإداري. وانيط بالمجلس الجديد مزاولة اختصاصات السلطة التنفيذية^(٢). وفور إعلان الاستقلال فوض أمير البحرين لأول مرة بعض سلطاته إلى مجلس وزاري تشكلت أعضائه من الأسرة الحاكمة وتم تعيين أربعة وزراء من الشيعة. وعلى الرغم من أن البحرين عمدت في بداية استقلالها إلى تقليل عدد المستشارين الإنجليز في

١ - بيان استقلال البحرين ١٤ أغسطس ١٩٧١.

٢ - عادل الطبطبائي: السلطة التشريعية في دول الخليج العربي - شأنها - نظريتها - العوامل المؤثرة فيها - الكويت ١٩٧٥، ص ١١٥.

الإدارات الحكومية إلا أنها ظلت مع ذلك في استخدام عدد كبير منهم في المناصب الهامة ولاسيما في دوائر الأمن والاستخبارات.

كانت البحرين تخشى بما قد يترتب على الانسحاب البريطاني من الخليج من تأثير على أمنها واستقرارها. وقد يكون حقيقة أن إيران قد تخلت عن ادعائها التقليدية على البحرين وأن القوميين العرب لم يعودوا يشكلون تهديداً لأمن البحرين عقب الانتكاسة التي تعرضوا لها في هزيمة يونيو ١٩٦٧، إلا أن البحرين ظلت تستشعر تهديداً من قبل النظام البعثي في العراق ومن قبل العناصر الراديكالية النشطة التي كانت تتطلع آنذاك إلى قلب الأنظمة السياسية في الخليج. وكانت تلك العناصر تجد تأييداً من الاتحاد السوفيتي وجمهورية اليمن الديمقراطية إضافة إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي^(١). ولعل تلك المخاوف هي التي دفعت البحرين غداة استقلالها إلى عقد اتفاقية صداقة وتعاون مع بريطانيا مدتها عشر سنوات، ومع أن الاتفاقية الجديدة أعفت الحكومة البريطانية من مسئولية الدفاع عن البحرين، ونقلت تلك المسئولية إلى قوة دفاع البحرين إلا أنها أبقى على جسور العلاقات بين البلدين ووضعت الحكومة البريطانية أمام مسئولية جديدة حيث إنها نصت على التشاور بين الطرفين إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وقد لاحظ المحللون السياسيون أن اختيار كلمة التشاور أريد بها تجنب عبارة المساعدة العسكرية؛ لأن ذلك يتعارض مع قرار بريطانيا بالتخلي عن التزاماتها العسكرية في المنطقة. ولعل ذلك مما دفع حكومة البحرين ضماناً لأمنها إلى التطلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت بناء على اتفاقية وقعت بينها وبين البحرين في ١٣ ديسمبر ١٩٧١ استخدام قاعدة الجفير البحرية على أثر حلاء القوات البريطانية عنها.

وعلى الرغم من أن حكومة البحرين حاولت أن تجعل المذكرات المتبادلة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتلك القاعدة تأخذ طابعاً سرياً إلا أن مناقشات الكونغرس الأمريكي لم تلبث أن كشفت استنصار وزارة الدفاع الأمريكية

(البتاجون) قسما من هذه القاعدة ابتداء من اليوم الذي تم فيه إخلاء بريطانيا لها وكان اعتراض أعضاء الكونغرس على أن وزارة الدفاع الأمريكية أقدمت على استئجار تلك القاعدة دون أخذ موافقة مسبقة من الكونغرس، وردت وزارة الدفاع على أن هذا الإيجار يتعلق بأعمال الأسطول الأمريكى فى المحيط الهندي ولا يترتب عليه أية التزامات سياسية أو عسكرية، كما أن عدد المستخدمين فى تلك القاعدة لا يزيد عن مائتين وخمسين شخصا، وأن استئجار قاعدة كبيرة كانت ضرورة لمواجهة تغلغل الأسطول السوفيتى فى المحيط الهندي ولتأكيد الوجود البحرى الأمريكى فى بعض المواقع القريبة منه^(١).

ومن المؤكد أن مناقشات الكونغرس أثارت العديد من المتاعب أمام حكومة البحرين، فعلى أثر نشر هذه المناقشات حدث استياء فى رأى العام العربى، كما شن العراق هجوماً شديداً على حكومة البحرين وطالبها بإلغاء ارتباطها مع الولايات المتحدة الأمريكية ونصفية القاعدة من القوات الأجنبية، ولم يكن بوسع حكومة البحرين الاستجابة إلى ذلك وخاصة بعد مؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية لها فى جميع مراحل تسوية النزاع بينها وبين إيران، فضلا عن مساندتها للبحرين فى الانضمام إلى الأمم المتحدة، غير أنه نتيجة لاستياء الشعب البحرينى اضطرت حكومة البحرين إلى التصريح بأن الاتفاقية ذات طابع محدود، وأنه بوسع الحكومة إلغاء التسهيلات التى منحتها للبحرية الأمريكية متى أرادت ذلك، ونفت أن تكون تلك التسهيلات تضمنت فى معاهدة سرية، وأنها ستقوم بتسجيل المذكرات المتبادلة بشأن تلك التسهيلات فى الوثائق الخاصة بالأمم المتحدة طبقا لما ينص عليه مشاقها. كما حرصت حكومة البحرين على التقليل من شأن الوجود الأمريكى فى تلك القاعدة وأن الأمر لا يتعدى تقديم الحكومة بعض التسهيلات الاقتصادية لشركات مبدية أمريكية حيث يتعذر عليها الاستفادة من المبانى الشاسعة فى القاعدة، فضلا عن تقديم بعض التسهيلات للسفن الأمريكية التى نأتى إلى البحرين بين حين وآخر مثلما تقدم تلك التسهيلات للسفن التابعة للدول الصديقة الأخرى^(٢).

١ - صلاح العقاد: اختيارات السياسية فى الخليج العربى من بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩١/١٩٩٠، القاهرة ١٩٩١، ص ٣٧٦ - ٣٧٢.

٢ - جردان شامية: سجل الوثائق والآراء والاستخدام السياسية فى العالم العربى بيروت - يوليو - ديسمبر ١٩٧٧ ص ٨٤١.

وعلى الرغم من تلك التصريحات التي أعلنتها حكومة البحرين فقد ظلت الاتفاقية سارية ومعصولا بها حتى طالبت البحرين بإلغائها وكان ذلك تمثيا مع موجة الاستياء العامة ضد الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣. غير أن مباحثات نصفية القاعدة قد تباطأت كثيرا بحيث لم تسلم البحرين تلك القاعدة إلا في يونيو عام ١٩٧٧، وبالرغم من ذلك لم تفقد الولايات المتحدة الأمريكية الامتيازات والتسهيلات الخاصة بزيارة السفن التابعة للبحرية الأمريكية، وبالتالي أصبحت القاعدة حتى بعد إلغاء الاتفاقية الخاصة بها من الناحية الرسمية مفتوحة أمام السفن الأمريكية، وتمكنت البحرية الأمريكية من جراء استخدام تلك القاعدة أن تقوم بدور فاعل في تأمين نفط الخليج وفي تأمين البحرين خلال نشوب الحرب العراقية الإيرانية، وخاصة حين أخذت البحرين جانب العراق في تلك الحرب^(١)، وكذلك أفادت قاعدة الجفير في ضمان أمن البحرين إبان الغزو العراقي للكويت.

لم تلبث أن توثقت العلاقات بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، فيصرف النظر عن مساهمة حكومة البحرين للاتجاهات الوطنية بإعلانها إلغاء اتفاقية ١٩٧١ الخاصة بقاعدة الجفير في عام ١٩٧٣، فقد ظلت العلاقات قوية بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، وظهر ذلك واضحا حين باشرت الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين أول سفير مقيم لها في البحرين في يونيو ١٩٧٤ بعد أن كان السفير الأمريكي في الكويت مفوضا في السفارة لدى البحرين، كما انجذبت حكومة البحرين إلى زيادة عدد الخبراء والمستشارين الأمريكيين نتيجة التغيرات التي حدثت في المنطقة، وخاصة على أثر نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية والتدخل السوفيتي في أفغانستان ونشوب الحرب العراقية الإيرانية.

ولعل أهم المشكلات التي عانت منها البحرين في أعقاب استقلالها استمرار تآزم أوضاعها الداخلية مما أدى إلى قيام انتفاضات وطنية كادت أن تكون متصلة،

١ - وثائق الأمم المتحدة: انظر كلمة وزير خارجية البحرين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحرب العراقية الإيرانية - الدورة ٣٢

وليس من شك في أن الانتفاضات العمالية كانت هي الأكثر شيوعاً، ويرجع ذلك إلى أن البحرين أخذت تشهد منذ حقبة السبعينيات تطورات اقتصادية كبيرة أدت إلى زيادة الوجود الاقتصادي الأجنبي وتزايد المصالح الأجنبية على اختلاف أنواعها، واستتبع ذلك كثرة الأيدي العاملة التي لم تجد من يضمن لها حقوقها في مواجهة الشركات والمؤسسات الأجنبية، وذلك في غياب التنظيمات النقابية. كما عبر الوطنيون عن استيائهم من سلطات الأمن التي كانت تقوم بقمع أية حركات أو تجمعات عمالية أو جماهيرية.

كان أول إضراب شهدته البحرين غداة استقلالها إضراب العمال في شركة طيران الخليج، تبعه إضراب آخر في شركة البرق اللاسلكية وشركة الألومنيوم، وتحارب مع تلك الاضطرابات العمال المستخدمون في القطاعات والدوائر الحكومية. وتحددت المطالب العمالية في تطبيق الباب الثالث من قانون العمل البحريني الذي نص على بعض الامتيازات التي لم تجد سبيلها إلى التنفيذ. كما طالب العمال بتشكيل نقابة عمالية وتعديل الأجور كي تتناسب مع غلاء المعيشة، وفتح مراكز تدريب لأبناء البلاد إلى جانب بحرنة الوظائف. وضمنت المطالب العمالية في عريضة قدمت إلى وزارة العمل، وألحق بها مشروع ينضوي بإنشاء "تنظيم نقابي فيما عرف بالاتحاد العام للعمال والموظفين وأصحاب المهنة الحرة". وكان هذا المشروع قد تم إعداده من قبل لجنة تأسيسية في أغسطس ١٩٧١.

ولم يكن هذا التحرك العمالي موضع رضا السلطة التنفيذية التي اعتمدت على سلطات الأمن التي قامت بملاحقة الأعضاء البارزين في هذا التحرك وابعثت أغلب عناصر اللجنة التأسيسية. كما قامت بقمع المظاهرات مستخدمة في ذلك فرقة مكافحة الشعب التي يطلق عليها الوطنيون عادة فرقة الشعب، وتتكون من بضع مئات من الجنود معظمهم من العناصر المترفة من البلوشي الذين دربو خصيصاً لقمع المظاهرات والاضطرابات^(١).

١ - نافع خير: تقرير حول أحداث البحرين - مارس ١٩٧٢ السنة الثانية - العدد ٨ دار الطليعة - بيروت - مجلة دراسات عربية - حزيران - يونيو ١٩٧٢، من ص ١٩ - ١١١.

وعلى الرغم من عمليات القمع التي تعرض لها الوطنيون فقد استمرت عناصر الاستياء قائمة حتى عاودت الانفجار مرة أخرى في مارس ١٩٧٢، حيث تكررت نفس المطالب السابقة، وبدأت إضرابات مارس بعامل الألومنيوم وبنعهم عمال شركة بابكو، ومع أن الحركة العمالية كانت حريصة على الطابع السلمي إلا أن الحكومة خشيت من أن يتحول الإضراب العمالي إلى حركة جماهيرية بعد أن أخذ ينتشر في أوساط أخرى، كما حامت الشبهات في أن يكون النظام المعنى في العراق والجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي من وراء تلك الحركة^(١). وعلى أثر فشل فرقة الشعب في قمع تلك الإضرابات بادرت الحكومة إلى استدعاء قوة دفاع البحرين بأسلحتها ومصفحاتها، وتم على أثر ذلك قمع الحركة والقيام بحملة اعتقالات واسعة، في الوقت الذي انتشرت فيه عوامل التدمير في صفوف الوطنيين.

وبصرف النظر عن البيان الحكومي الذي صدر في أعقاب تلك الأحداث الذي أدان عناصر مشبوهة ذكر أنها اندست في أوساط العمال ولا يهمها مصالحهم أو مصلحة البلاد، إلا أن هذه الحركة كان لها مردود إيجابي إذ استطاعت أن تظهر الوحدة والتماسك في صفوف الطبقة العاملة بجميع شرائحها. كما لفتت أنظار المواطنين حول القيادات العمالية ومن ثم أصبح التحرك ليس مرتبطاً فقط بمطالب عمالية محدودة وإنما لتعزيز المطالب الوطنية الخاصة بالدستور والديمقراطية^(٢). وفي محاولة لاحتواء المطالب الوطنية واستئصال عوامل التدمير والاستياء صدر مرسوم أميري في ديسمبر ١٩٧٢ دعا فيه الأمير إلى تشكيل لجنة ناسبة لإعداد مواد الدستور وإجراء انتخابات لمجلس وطني تشريعي.

ومن المفارقات اللافتة للنظر أنه على الرغم من أن البحرين خلال مشاركتها في مباحثات الاتحاد التساعي الخاصة بإمارات الخليج كانت من أكثر المؤيدين لقيام نظام نيابي حديث يضمن التمثيل الشعبي في المجلس الوطني الاتحادي إلا أنها

١ - رياض فهد الرئيس - نظام، قصة الصراع السياسي والفكر في الخليج العربي - ١٩٧٦ - ١٩٧٧.

(سنة تاريخ)، ص ٨٣.

٢ - تقرير عن أحداث البحرين - مارس ١٩٧٢ ص ١٢٢.

عندما انسحبت من تلك المباحثات وأعلنت استقلالها ظلت متباطئة في إعلان دستور للدولة، ومع ذلك فإن الدستور البحريني حين صدر في ديسمبر ١٩٧٣ كان أكثر نزوعاً إلى الديمقراطية، فعلى الرغم من أنه حظر تكوين الأحزاب السياسية إلا أنه أباح حق تكوين التنظيمات النقيية كما نص على تكوين مجلس وطني يتم تشكيله من الذكور المستوفين لحقوق التصويت وعن طريق الانتخاب المباشر.

وحين دعى المجلس الوطني للاتفاق تبيين أن عدداً كبيراً من معارضي الحكومة قد حصلوا على نصيب لا بأس به من مقاعد المجلس، كما ظهر من بينهم عناصر معروفة بنزعتها اليسارية، وهكذا انقسم المجلس إلى أجنحة ثلاثة تمثل الاتجاهات اليسارية والدينية إلى جانب كتلة الوسط. ولم يكن في مقدور السلطة التنفيذية إلا الاعتماد على الوزراء الأربعة عشر المعيّنين في المجلس في مواجهة بقية أعضاء المجلس الذين يبلغ عددهم ثلاثين عضواً.

بدأت التجربة النيابية في البحرين في ١٦ ديسمبر ١٩٧٣ حيث عقد المجلس الوطني أولى جلساته، وذلك بعد انتهاء اللجنة التأسيسية من إعداد مواد الدستور التي استغرق إعدادها ما يقرب من عام كامل^(١).

ومع أن صدور الدستور وانعقاد المجلس الوطني كان يمثل تطوراً هاماً في الحياة السياسية إلا أن السلطة ظلت مع ذلك محتفظة بقوتها، فبرغم حدة المناقشات بين الحكومة وأعضاء المجلس، وبرغم التحالف الذي تم بين الأعضاء اليساريين والمحافظين بهدف تأكيد استقلال السلطة التشريعية إلا أن المجلس عجز عن الوقوف أمام الحكومة^(٢). يضاف إلى ذلك أن التجربة النيابية في البحرين كانت قصيرة الأجل حيث إنها لم تبلغ العامين ديسمبر ١٩٧٣ - أغسطس ١٩٧٥. ومع ذلك فقد استطاع المجلس في خلالها التصديق للعديد من القضايا العامة التي كان من أبرزها تشكيل المعارضة في إعلان الحكومة إنهاؤها للاتفاقية الخاصة بالتسهيلات البحرية المقدمة للسفن الأمريكية في قاعدة الجفير، كما عارض

١ - ملحق جريدة الأنباء الكويت ١٢/٢٤/١٩٩٦.

٢ - هالدي (م. د.) النسط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، مترجم، بيروت ١٩٧٥ من ص ٨٣ -

البساريون من أعضاء المجلس القرار الذي أصدرته حكومة البحرين بتحويل البلاد إلى مركز مصرفي عالمي عن طريق منح التسهيلات للبنوك والمصارف الأجنبية لتفتح لها فروعاً في البحرين، كما قدم عدد من أعضاء المجلس العديد من الاستجابات لبعض الوزراء مما أدى إلى زعزعة السلطة التنفيذية، وذلك على الرغم مما كان واضحاً من خلال تلك الاستجابات أن طابع الإثارة كان هو الطابع الغالب عليها. ولم يكن الأمر قاصراً في ذلك على العناصر البسارية بل امتد إلى العناصر اليمنية، وعلى سبيل المثال قدمت الكتلة الدينية استجابةً لوزير الصحة حول تعيين أطباء من الذكور في مستشفيات الولادة وتعارض ذلك مع القيم والتقاليد الدينية الإسلامية.

كان من الطبيعي أن تؤدي كثرة الاستجابات إلى إيجاد توتر بين السلطين التنفيذية والتشريعية مما دفع الحكومة إلى اتهام المجلس بإضاعة الوقت في مناقشات جانبية مما ترتب على ذلك تعطيل صدور بعض القوانين الملحة ومن بينها قوانين الإسكان ومحاربة الغلاء وغيرها، بينما رأى المجلس أنه ناقش العديد من القوانين الهامة ولكنه أوقف القوانين الجائرة ومن بينها قانون العقوبات^(١).

ولم يلبث أن تازم الموقف بين الحكومة والمجلس على أثر طلب الحكومة إصدار قانون أمن الدولة حيث عارض أعضاء المجلس مشروع القانون باعتباره يشكل قيداً على حرية المواطنين. كما أنه يعطى صلاحيات واختصاصات واسعة لسلطات الأمن دون وجود ضمانات جديّة تصون الحقوق والحريات العامة.

ولقد كان من دوافع الحكومة لتقديم المشروع تحديد الاضطرابات العمالية التي قام بها عمال شركة ألبا للألومنيوم، وكانت الحكومة تصع في حساباتها ما دأب عليه العمال من اضطرابات، بينما رأى المجلس في المشروع الكثير من سمات العنف حيث كان ينص في المادة الأولى على إنزال العقاب الصارم إذا كانت هناك دلائل جديّة على أن شخصاً ما من الأفعال والأقوال ما يعد إخلالاً بالأمن الداخلي أو الخارجي للبلاد أو بالمصالح القومية للدولة أو بنظامها السياسي أو

١- عادل الطبطبائي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢ - ٢٥٤.

الاجتماعي أو الاقتصادي أو أتى أمراً يعد من قبيل الفتنة التي تؤثر أو من المحتمل أن تؤثر على العلاقات القائمة بين الشعب والحكومة^(١). ومن الطبيعي أن ينظر أعضاء المجلس إلى هذه المادة على أساس كونها تلغى مفهوم الديمقراطية؛ لأن الديمقراطية تتضمن حرية الأقوال بينما القوانين تعاقب على العمل الإيجابي أو التنظيمي، أما وأن الأمر لا يتعدى القول فهنا يكون موضع الخطورة حيث يصح المواطن بمقتضى تلك المادة غير قادر على التحدث حتى ولو كان في مجلس خاص عن أوضاع البحرين^(٢).

ولتجنب تعقيد المواجهة بين الحكومة والمجلس صدر المرسوم الأميري في ٢٣ يولية ١٩٧٥ بفض دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الأول. غير أن المعارضة لم تلبث أن انتقلت إلى خارج جدران المجلس، وباءت الحكومة بالفiasco بحركة اعتقالات واسعة في ٢٢ أغسطس ١٩٧٥ مبررة ذلك بأن هناك مؤامرة لقلب النظام واغتيال بعض رؤساء دول الخليج، وربطت بين المعتقلين وبين انتمائهم للمنظمة الشيوعية العربية، على حين أصدرت المعارضة بياناً حول الأحداث الجارية في البحرين وناشدت مؤتمر اتحاد البرلمان الدولي ودول عدم الانحياز وهيئة الأمم المتحدة مطالبة حكومة البحرين الالتزام بالقانون العام أمام شعبها وأمام العالم، كما تقدمت المعارضة بعريضة موقعة من ألف وخمسة مواطن تعرض فيها على مشروع قانون الأمن جملة وتفصيلاً^(٣).

لم تجد الحكومة إزاء تفاقم الاضطرابات وتصاعد المعارضة داخل المجلس وخارجه سوى تقديم استقالتها في ٢٦ أغسطس ١٩٧٥، وجاء في كتاب الاستقالة الذي رفعه رئيس الحكومة إلى أمير البحرين عدم قدرة الحكومة على التعاون مع المجلس، واقتروح حل المجلس المنتخب والاستعاضة عنه بمجلس معين مؤكداً أن التجربة النيابية عرضت الوحدة الوطنية للخطر بسبب ما شابها من انقسامات ومزايدات، وأن هذه التجربة التي استمرت قرابة عامين لم يكن لها أي نفع على

١- الوطن ١٩٧٥/٩/٣٠.

٢- الوطن ١٩٧٥/١٢/٥.

المواطنين أوله من الضروري التوقف لتأمل مواضيع النفس والخطأ بحيث يحصل
للأمة مجلس يمثلها في مجموعها وفي هيئاتها وفي قبمها ومثلها حسب ما هي
كانت في واقعها^(١).

كان واضحاً إذن أن السلطة التنفيذية تعطلت بالعدم التعاون بينها وبين
السلطة التشريعية لكي تعصف بالتجربة البرلمانية، وركزت في اتفادها للمجلس أنه
تحول إلى ساحة للمواجهة وفشل في أن يكون أداة للتعبير عن الإرادة الشعبية.
ومن ثم اقترحت إلغاء دوره كوسيط وأن تعبر بنفسها مشاكل الشعب بشكل
مباشر، كما استندت الحكومة على وجود فئات داخل المجلس أرادت فرض
أيديولوجيات بعيدة عن تفكير الشعب الذي هو الحرج ما يكون إلى إيجاد حلول
لمشاكله الاقتصادية والاجتماعية والحياتية، وبالتالي أصبحت التجربة البرلمانية
مضبوطة للوقت إذ إن المناقشات في المجلس كانت تدور حول ترف فكري دون
التركيز على المشكلات التي يعاني منها الوطن أو الدولة، ومن بينها مشكلات
العلاء والإسكان والأمن، وأنه لم يتم إنجاز قوانين سوى القانون الخاص بالرواتب
والبدلات التي يتقاضاها أعضاء المجلس. وفي تصريح لرئيس مجلس الوزراء الشيخ
خليفة بن سلمان أوضح فيه أن الخطأ الذي واجهته ديمقراطية البحرين أنها
ديمقراطية مستوردة ولم تكن ديمقراطية معاشة لأوضاع البلاد، على حين يجب
أن تكون من تقاليد الشعب وسلوكه ومن صميم المجتمع نفسه^(٢).

كان من الطبيعي أن يستجيب أمير البحرين إلى موقف حكومة من المجلس
ولذلك بدلاً من قبول استقالتها أصدر مرسوماً أمرياً بحل المجلس في ٢٦
أغسطس ١٩٧٥، وأدى حل المجلس إلى استياء المواطنين الذين كانوا يرون على
عكس التعليقات التي استندت إليها الحكومة في عدم مشاركتها التعاون مع المجلس،
أن حل المجلس إنما يرجع أساساً إلى الضغوط التي واجهتها الحكومة من بعض

١ - راجع الوثائق المتعلقة باستقالة الحكومة وحل المجلس الوطني من البحرين في أغسطس ١٩٧٥ في التقارير
والوثائق المنشورة في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الرابع - الأول ١٩٧٥ ص ٥ - ٦
مابعد.

٢ - تصريح لشيخ خليفة بن سلمان رئيس مجلس الوزراء، البحرين - البلاد، الكويت في ٢٦ أغسطس

الدول المجاورة التي لم تأخذ بالنظام النيابي، ومن ثم اعتبرت تجربة البحرين النيابية بمثابة مصدر خطر عليها، إلى جانب الضغوط الأخرى التي تعرضت لها الحكومة من قبل الشركات والمؤسسات الأجنبية التي وجدت في مساندة المجلس لسلفيها العمالية تشجيعاً للعمال في القيام بإضرابات، هذا بالإضافة إلى ما طالب به بعض أعضاء المجلس من ضرورة مشاركة رؤوس الأموال الوطنية في الشركات الأجنبية وتحويل الشركات الأجنبية ومن بينها شركة جري مكنزي وشركة بابكو ومصنع البيا لإنتاج الألومنيوم إلى شركات وطنية.

وعلى الرغم من وجاهة تلك التبريرات فإن السبب المباشر لحل المجلس كان بسبب عدم موافقته على قانون أمن الدولة، بالإضافة إلى إثارة أعضاء المجلس موضوع القاعدة الأمريكية في الجفير وإجماعهم على إلغاء الاتفاقية الخاصة بتلك القاعدة، هذا فضلاً عن مطالبة أعضاء المجلس بإصدار قانون العمل الذي يضمن حرية تشكيل النقابات العمالية، وقانون الصحافة الذي يسمح بحرية العمل الصحفي، كما طالب المجلس بحرية جهاز الأمن الذي ظل جهازاً أجنبياً يشرف عليه مجموعة من الضباط الإنجليز. وفي الوقت نفسه قام المجلس بتعرية بعض الوزراء وكشف عن ثرائهم الفاحش على حساب الشعب، كما أثار المجلس موضوع الفساد الإداري في أجهزة الحكومة وطالب بإطلاق سراح المعتقلين ووقف العمل بقانون الطوارئ، وغير عن رغبة المواطنين في الإحساس بوجود استقلال حقيقي بإباحة حرية الرأي والتعبير وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية^(١).

لم يقتصر الأمر على حل المجلس الوطني، بل صدرت مجموعة من المراسيم التي أدت إلى تعليق بعض المواد الدستورية الخاصة بالجوانب التشريعية، وبصد ذلك صدر أمر أميري يقضي بتعديل قانون الانتخاب حماية للأخطار التي تهدد الأمن والوحدة الوطنية؛ وإلى أن يتم هذا التعديل يؤجل انتخاب المجلس الوطني الجديد ويتولى الأمير مع مجلس الوزراء إصدار القرارات اللازمة لتسيير أمور الدولة^(٢).

١ - الوطن - الكويت ١٩٧٥/٩/٣٠.

٢ - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - الكويت - المجلد ١٠، العدد الرابع - السنة الأولى ١٩٧٤ ص ٢٠٤ وما بعدها.

حديث بالذكر أن تلك المراسيم والإجراءات لم تحدد فترة زمنية معينة يصدر في خلالها قانون الانتخابات الجديد، ومن ثم فلم يكن هناك موعد قاطع لعودة الحياة النيابية، وذلك على الرغم من أنه كان من المفروض طبقاً لنص المادة ٦٥ من الدستور البحريني أنه في حالة حل المجلس يتم إجراء انتخابات لمجلس وطني جديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل، فإن لم تمر الانتخابات فإن المجلس المحل يسترد كامل سلطاته الدستورية ويجتمع على الفور كان الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن يتشكل مجلس جديد.

غير أن الدستور لم يحدد الإجراءات التي تتبع من قبل المجلس لكي يستعيد سلطاته، وبالتالي أصبح متاحاً للسلطة التنفيذية كي تمتنع عن النجواب مع الحق الدستوري الذي لم يلزمها بشيء، إذ لم ينص الدستور - ويبدو أن ذلك كان أمراً منعصداً من المشرع - على جهة اختصاص لتنظيم عملية الانتخاب في حالة حل المجلس، كما لم ينص على تنظيم عملية عودة المجلس المحل، وبالتالي فقد تم استغلال هذا الحلل الدستوري لتعطيل المجلس إلى أجل غير مسمى، في الوقت الذي نعلم فيه حجم مثل هذه الأمور لعدم وجود محكمة دستورية عليا في البحرين^(١).

على أثر حل المجلس بادرت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بقمع الحركات التي كانت تستعمر من ورائها إخلالاً بالأمم، فاعتقلت العناصر اليسارية وصدرت أحكام بالإعدام على بعضهم، كما قيدت حرية الصحافة وفرضت حظراً على التجمعات، وإن كانت قد اتجهت لامتناع عناصر الاستياء إلى إصدار قانون الشركات في عام ١٩٧٧ الذي يقضي بحركة الشركات الأجنبية حيث نص القانون على عدم جواز امتلاك الأجانب لأكثر من ٤٩٪ من رأس مال أية شركة كاملة في البحرين، كما بدأت الحكومة أيضاً في اتخاذ خطوات حذرة من أجل قيام تنظيمات نقابية^(٢)، وبصدده ذلك صدر قرار وزاري في عام ١٩٨٣

١- أحمد الشعلان: الديمقراطية من منظور الدساتير الخليجية، الخليج - دولة الإمارات العربية المتحدة - ١٩٩٢/٦/٢٣.

٢- جبران شاذية - مرجع سبق ذكره - يناير - يونيو ١٩٧٧، ص ١١٥.

تشكيل تنظيم عمالي^(١)، إلى جانب قرار آخر صدر في نفس العام بتشكيل اللجنة العامة لعمال البحرين التي اعتبرت بمثابة الإطار التنظيمي الذي يحتضن عمال البحرين، والتي قامت فور إنشائها بدراسة خطة بحرنة العمالة، حيث أكدت على خطورة استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية وأهمية دفع العمالة الوطنية لإحلالها بدلاً من العمالة الأجنبية، كما أثبتت اللجنة أن عشرات الآلاف من الوظائف في البحرين يشغلها أجانب ومن الممكن استبدالهم بأيدٍ وطنية حيث يشغل الأجانب ٦٦٪ من القوى العاملة في البحرين. وعلى الرغم من النتائج الهامة التي توصلت إليها اللجنة إلا أن الحكومة تفادت عن الاستجابة لما توصلت إليه من نتائج أو توصيات^(٢).

لم تلت أن عادت البحرين بعد حل المجلس الوطني إلى النظام التقليدي في الحكم دون حدوث تطور أو تغيير به رغم أن المجتمع البحريني لا يقل تطوراً عن المجتمع الكويتي إن لم يزد عنه، فبينما ظلت الحياة الدستورية قائمة في الكويت رغم الأزمات التي تعرضت لها فإن التجربة النيابية في البحرين لم تصمد طويلاً، كما لم تفكر الحكومة في إعادة تشكيل المجلس الوطني. ولعل ذلك كان يرجع إلى عوامل مرتبطة بالأوضاع الداخلية وبالتغيرات التي طرأت على الساحة الخليجية. والأمر الذي لا شك فيه أن النظام كان يتوجس خيفة من عودة الحياة الديمقراطية بسبب وجود أكثرية شيعية، فضلاً عن تأثير البحرين بأحداث الثورة الإيرانية الإسلامية وتطوراتها بشكل أكثر من دول الخليج العربية الأخرى إلى جانب ما تميزت به البحرين من وجود حركات يسارية ظلت تتبع أساليب العمل السري.

ويمكن القول أن الحياة الديمقراطية في البحرين سارت في اتجاه معاكس حال بينها وبين التطور الطبيعي، فعلى الرغم من توقفها فترة زمنية طويلة بلغت ما يقرب من ثمانية عشر عاماً إلا أنها لم تعد إلى المجرى الطبيعي الذي كان ينبغي أن تسير فيه؛ حيث استبدل المجلس الوطني بمجلس شوري أعلن عن تشكيله في

١ - قرار وزاري رقم ٩ صادر في عام ١٩٨٢.

٢ - البحرين ١٩٩٠/٧/٢٣.

يناير ١٩٩٣ ، وأكد المرسوم الأميري الخاص بتأسيس المجلس أن البحرين كان لها شرف الريادة في تأسيس دولة عصرية في الخليج ، وأن قيام المجلس الجديد بمثابة تطبيق للشريعة الإسلامية السمحاء وامتداد لتجربة البحرين في إرساء مبدأ الشورى والتشاور بين الدولة والمواطنين^(١).

ومن الطبيعي أن يؤدي الإعلان عن تشكيل المجلس إلى إثارة الاستياء في نفوس الوطنيين ، وذلك استناداً على الدستور البحريني الذي ينص على أن يكون المجلس التشريعي منتخباً ، بينما كان المجلس الجديد لا يمت بصلة إلى المجلس الوطني ولا يعتبر جزءاً من السلطة التشريعية التي نظمها الدستور ، وإنما هو أقرب ما يكون إلى مجلس خاص للحاكم يستشير في بعض القضايا ولا علاقة له بالشعب ، وبينما يكون من حق المجلس الوطني التشريع وإقرار ميزانية الدولة والسلطة الرقابية على السلطة التنفيذية فإن مجلس الشورى يفترض بحكم طبيعة تكوينه إلى جميع تلك الصلاحيات^(٢).

لم تكن عناصر التوتر في البحرين ترجع إلى المطالب الدستورية أو العمالية فحسب ، وإنما كانت ترجع بالإضافة إلى ذلك إلى التوترات الاجتماعية الناجمة عن التقسيمات السنية والشيعة في المجتمع البحريني . وقد يكون حفيظة أن التوترات الطائفية قد خفت حدتها كثيراً عما كانت عليه من قبل نتيجة التطور في الوعي الوطني ، إضافة إلى حصول الشيعة على نصيب لا بأس به من الوظائف الحكومية ، رغم أنهم لا يزالون ممنوعين من المناصب في سلك الجيش أو في دوائر الأمن إلا أن عناصر الاستياء ظلت قائمة والتي يمكن إرجاعها إلى عوامل اقتصادية أكثر من كونها طائفية أو مذهبية.

ويتشكل الشيعة في البحرين من البحارة الأصليين إضافة إلى المهاجرين الإيرانية الشيعة الوافدة ، وعلى الرغم من عدم نوافر إحصائيات دقيقة إلا أنه من الواضح أن نسبة المواطنين الشيعة تفوق نسبة المواطنين السنة ، حيث تبلغ في أكثر التقديرات اعتدالاً ٥٥٪ من المجموع الكلي للسكان ، بينما لا تتعدى نسبة الشيعة في الإحصائيات الرسمية عن ٣٥٪.

١ - أفاق أدبية - البحرين يناير ١٩٩٣

٢ - الشروق - الإمارات ١١/٤/١٩٩٣

وعلى الرغم من أن كثيراً من التجار ورجال الأعمال البارزين من المحلة
الشيعية إلا أن المجتمع الشيعي في البحرين بعد أفقر وأقل نفوذاً من المجتمع
السني. ومن الخطأ اعتبار شيعية البحرين فُرساً حيث لا تتجاوز الأصول الإيرانية
أكثر من 2% فضلاً عن أن شيعية البحرين لهم توجهاتهم العربية والقومية، ومع
ذلك فقد بذلت عناصر السونر تظهر في البحرين في أعقاب نشوب الثورة الإيرانية
الإسلامية في عام 1979، وقد يكون ذلك راجعاً إلى المخاوف التي أبدتها النظام
في البحرين من العناصر الشيعية المتطرفة التي يمكنها التآمر مع النظام الثوري في
إيران، إلا أنه على الرغم من محاولة ذلك النظام إظهار نفسه باعتباره مترعماً للسنة
والشيعية على السواء من أجل عودة الإسلام إلى مجده الأول إلا أن إيران لم
تتوقف عن اتجاهاها التوسعية، فعلى أثر نشوب الثورة الإيرانية وقبل سقوط
حكومة بارزجان هذه آية الله صادق روحاني بأن إيران سوف تضم البحرين إلى
أقاليمها إذا لم يتم التظام في البحرين باتخاذ نموذج الثورة الإيرانية الإسلامية،
وبعني ذلك أنه كان هناك مخطط إيراني لتصدير الثورة إلى الأقطار المجاورة.
وليس من شك في أن تلك التصريحات كان لها أثرها لدى دول الخليج العربية
وخاصة المملكة العربية السعودية والعراق، بل امتد أثرها إلى مصر حيث عرض
الرئيس أنور السادات تقديم المساعدة لحكومة البحرين ولغيرها من دول الخليج
لمواجهة التهديدات الإيرانية مما أدى إلى إحراج حكومة بارزجان التي سارعت
بإلغاء التصريحات غير المسؤولة التي أدلى بها روحاني وبادرت بإرسال مبعوثين إلى
كل من البحرين والمملكة العربية السعودية لتهذبة الموقف⁽¹⁾.

ومع ذلك فقد ظل الفلق بين البحرين فيما إذا كان النظام الإسلامي الجديد
في إيران سوف يستمر في التسليم باستقلال البحرين، وعماً إذا كانت الثورة
الإيرانية سوف تلجأ إلى دعم الشيعة في البحرين، وخاصة أنهم وجدوا في الثورة
الإيرانية فرصة للتعبير عن استيائهم من تردى أوضاعهم الاجتماعية والسياسية،
ومن ثم تميز عام نشوب الثورة الإيرانية بقيام العديد من الانتفاضات الشيعية التي

Ramazani, R.K., The Gulf Cooperation Council, Records and Analysis, University of Virginia 1938, p. 7.

لم تلبث أن تجددت في العام التالي ١٩٨٠، وبادت سلطات الأمن بطرد أحد علماء الشيعة الذي ادعى أنه يمثل لآية الله الخميني في البحرين^(١). وفي ديسمبر من العام التالي ١٩٨١ أعلنت سلطات الأمن عن اكتشافها محاولة انقلاب عن طريق منظمة سرية شيعية مؤيدة من قبل النظام الإيراني، وأسفرت التحقيقات عن إدانة ثلاثة عشر بحراً يتبعون إلى المملكة العربية السعودية. كما كشفت التحقيقات عن أن المنظمة السرية الشيعية في البحرين والتي تطلق على نفسها حزب المصطفديين تهدف إلى إسقاط النظام في البحرين وإقامة دولة إسلامية على غرار النظام الإيراني، ونسبت سلطات الأمن قيادة تلك المنظمة إلى هادي المدرسي وهو أحد الزعامات الدينية الشيعية الذي كان قد التجأ إلى البحرين هرباً من نظام الشاه واعتبر اليد الأولى في تدبير المؤامرة التي وقعت في البحرين بما استتبعها من أعمال تخريبية^(٢).

غير أن إيران نفت نفيها قاطعاً تورطها في هذه المؤامرة وقدمت احتجاجاً شديد اللهجة على اعتقال البحرين لعدد من الشخصيات الدينية الشيعية وإبعادها هادي المدرسي، ونددت بسوء معاملة الشيعة رغم أغليتهم العددية، ونعت على حكومة البحرين عدم إشراكها الشيعة في المناصب العليا حيث لا يوجد سوى أربعة مناصب وزارية غير مؤثرة يشغلها وزراء من الشيعة بما لا يتناسب مع كثافتهم العددية، بينما طلبت حكومة البحرين سحب القائم بالأعمال الإيراني، كما أجرت محاكمة سريعة للمتهمين وأصدرت عليهم أحكاماً تراوحت بين السجن المؤبد والسجن لسبع سنوات^(٣).

نتج عن المحاولة الانقلابية في البحرين إثارة شكوك النظام البحريني من إيران التي حاولت من جانبها إزالة ما علق بالبحرين من شكوك، وذلك برفضها لجوء بعض العناصر الشيعية التي هربت من البحرين والتي لم تجد لها ملجأ إلا في

^١ Mansfield, Peter, op. cit., p. 128.

^٢ Ramazani, R.K., op. cit., pp. 33-34. see also Mazher, A. Hameed, Arabia Imperilled, The Security Imperatives of the Gulf States, MEAC 1986, p. 35.

^٣ Ramazani, R.K., op. cit., pp. 34-35.

دبي وعلى الرغم من ذلك ظلت البحرين في موقفها إزاء إيران حيث أوقفت اتصالها الجوية والبحرية معها ومنعت دخول الإيرانيين إلى أراضيها رغم يتم التعرف على أبعاد ذلك الحادث.

ولعل الموقف البحريني أخذ شكلاً عدائياً ضد إيران كما يفهم ذلك من التصريح الذي أدلى به الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين حيث أكد أن النظام الإيراني أضحى يشكل خطراً على دول الخليج مثلما يشكله الكيان الإسرائيلي، وطالب بتوقيع عقوبات اقتصادية على إيران من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكداً أن إيران تخرض شيعية البحرين تحت شعار الثورة الإسلامية، فضلاً عن أنها تمهد العناصر الشيعية بالأسلحة والأموال وتشكل منهم تنظيمات سرية بهدف إثارة الفوضى والاضطرابات في البحرين وفي غيرها من دول الخليج العربية^(١).

أعقب وقوع محاولة الانقلاب في البحرين اجتماع طارئ لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عقد في المنامة في ٦ فبراير ١٩٨٢، وجاء في البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس معاضدة دول الخليج العربية للبحرين حماية لأمنها واستقرارها وسيادتها، وتصدى دول المجلس لعمليات التخريب الإيراني واعتبار أي عدوان على دولة عضو في المجلس عدواناً على دول المجلس جميعاً^(٢)، ومن الواضح أن هذا البيان كان يشي بأن مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدأ يسير في اتجاه الأمن الجماعي.

أما على المستوى الفردي من قبل دول المجلس فقد كانت المملكة العربية السعودية من أوائل دول الخليج شجياً للأحداث التي وقعت في البحرين وأدانت إيران إدانة صريحة واعتبرت ما تقوم به بمثابة خرق صريح للإسلام، وأكد وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز أن قادة النظام الإيراني رغم إعلانهم بعد خلع الشاه أنهم لن يكونوا شرطة للخليج إلا أنهم أصبحوا مع الأسف إرهابيين في الخليج.

١ Ibid., p. 34.

٢ - البيان الصادر عن الاجتماع الطارئ للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ٧ فبراير ١٩٨٢.

ولم تقتصر المملكة العربية السعودية عند حد إدانتها مؤامرة قلب نظام الحكم في البحرين، بل كان اتجاهها إلى عقد اتفاقية أمنية معها تم توقيعها في عام ١٩٨٢، وعلى غرارها عقدت المملكة العربية السعودية اتفاقيات أمنية أخرى مع كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان، بينما رفضت الكويت عقد اتفاقية أمنية مع المملكة العربية السعودية.

وقد نصت الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البحرين والسعودية على أن تتبادل الدولتان الخبراء والمعلومات ومواجهة التسلل وتعقب المجرمين والخارجين على النظام، كما أجازت الاتفاقية للمملكة العربية السعودية التدخل لحماية أمن البحرين، وكان من الواضح أن ذلك الأمن أصبح مهدداً من قبل إيران وربما من قبل العراق أيضاً رغم الهدوء الذي اتسمت به العلاقات البحرينية العراقية خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية^(١).

وبالإضافة إلى توقيع المملكة العربية السعودية اتفاقيات أمنية مع البحرين وغيرها من دول الخليج العربية فقد حاولت استغلال أحداث البحرين لتطرح فكرة القوة الأمنية الجماعية، حيث أعلن وزير الداخلية السعودي في ٢٣ فبراير ١٩٨٢ تأييد المملكة العربية السعودية لتشكيل قوة لحماية أمن الخليج اقترح تسميتها بقوات التدخل السريع الخليجية، غير أن هذا الاقتراح السعودي لم يجد قبولا من دول الخليج العربية وخاصة الكويت.

أخذت العلاقات بين المملكة العربية السعودية والبحرين تزداد توتُّفاً، وساعد على ذلك عدم وجود مشكلات بين الدولتين حيث لا توجد حدود برية بينهما، أما الحدود البحرية فقد تمت تسويتها، وكانت تدور حول جزر فاشت أبو سعفة وليينة الكبرى والصغرى، وذلك بموجب اتفاق وقع بين البلدين في فبراير ١٩٥٨ نص على تقسيم العائدات النفطية الناتجة من جزيرة أبو سعفة مناصفة وذلك في مقابل تنازل البحرين عن سيادتها على تلك الجزيرة مع حصول المملكة العربية السعودية على لينة الكبرى والبحرين على لينة الصغرى دون أن يكون لهاتين الجزيرتين بحر إقليمي.

ولعل من الأمور المثيرة للانتباه أن البحرين لم تعد تستشعر خطراً من جيرانها الأقوياء، المملكة العربية السعودية والعراق وإيران، بقدر ما أصبحت تستشعر ذلك الخطر من قبل جارتها الصغيرة قطر رغم كونهما تشتركان معاً في عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إذ لم يلبث أن تفجر النزاع بين الدولتين حول مسألة الزيارة وجزر حوار وفشت الديبل وفشت جرادة في عام ١٩٨٢، ولعل مما أثار الدوائر الرسمية في قطر اعتبار البحرين مدينة الزيارة مدينة تابعة لها، وقد لاحظ بعض الزائرين وجود خريطة رسمية في ديوان الشيخ عيسى أمير البحرين تعتبر الزيارة من مدن البحرين، وعلى الرغم من أنها مظلومة بعض الشيء، إلا أن آثار الظلم غير قوية بحيث يمكن تبنيها بسهولة.

وقد استطاعت المملكة العربية السعودية أن تحنئ الخلافات بين الدولتين ولكن الخلاف لم يلبث أن تجدد بعد ذلك بعدة سنوات ووصل إلى حد الاشتباك المسلح. وفي الوقت الذي أصرت فيه قطر على إحالة النزاع حول جزر حوار وفشت الديبل إلى محكمة العدل الدولية أصدرت البحرين مرسوماً أميرياً في أبريل ١٩٩٢ يقضى بامتناد مياهها الإقليمية لتشمل الجزر موضع النزاع بينها وبين قطر.

إضافة إلى المشكلات التي واجهتها البحرين من قبل إيران وقطر أخذت البحرين تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية، فعلى الرغم من أنها كانت من أوائل دول الخليج العربية اكتشافاً وإنتاجاً للنفط إلا أنها كانت من أوائل تلك الدول أيضاً التي نظبت فيها الإنتاج الخطي، ومع ذلك فقد كان نضوب ذلك الإنتاج بمثابة تحدي واجهته البحرين باستجابة قوية حين عملت على تدعيم بنيتها الأساسية، وخاصة أن الشعب البحريني لا يستكف العمل اليدوي، كما استطاعت البحرين تعويض دخل النفط بالبحث عن موارد أخرى للدخل القومي وتحقيق لها ذلك حين اختيرت لتكون مقراً لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوابك) وقامت المنظمة بإنشاء حوض جاف تم تشييده في رقعة رملية على مقربة من جزيرة المحرق بهدف صناعة السفن وإصلاحها^(١)، وتولي إحدى الشركات البرتغالية المتخصصة في الملاحة بناء السفن وإدارة هذا الحوض. ومن المفارقات اللافتة للنظر

١ - يرمز لهذا الحوض اختصاراً بـ ASRY Arab Ship Building & Repairing.

أن البرتغاليين الذي غزوا البحرين في أوائل القرن السادس عشر الميلادي عادوا إليها بشكل سلمى بعد انقضاء عدة قرون. وقد تم افتتاح الخوض الجاف في عام ١٩٧٠ واستطاع إصلاح ما يربو على ثلاثمائة سفينة، بلغت حمولتها ٥٠٠,٠٠٠ طن وذلك في خلال حقبة السبعينيات، ويعمل به ١٣٠٠ عامل من بينهم ٦٠٪ من العمال العرب، ومع بداية عام ١٩٨٤ ارتفعت نسبة العمالة العربية إلى ما يقرب من ٩٠٪ وذلك بعد أن تأسس مركز تدريبي تخرج منه بضع مئات من العمال العرب المدربين على صناعة السفن وإصلاحها؛ وجد الكثيرون منهم مجالاً للعمل في دول الخليج الأخرى^(١).

كذلك اعتمدت البحرين في دخلها القومي على الإيجار الذي تدفعه الحكومة الأمريكية لقاء استخدامهما لقاعدة الجفير، وفضلاً عن ذلك اتخذت البحرين لتكون مركزاً لقوة دفاع الشرق الأوسط وذلك منذ ١٩٧٢.

وبالإضافة إلى ذلك أوجدت صناعة الألومنيوم - التي حققت نجاحاً كبيراً في البحرين - موارد أخرى للدخل القومي، وقد بدأت هذه الصناعة في عام ١٩٧٢ وحققت للبحرين موارد مالية وصلت إلى ما يقرب من ١٨٠,٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً، ومع ذلك لم تلبث هذه الصناعة أن أفلت بعض الشيء بسبب ما تعرضت له البحرين من اضطرابات داخلية فضلاً عما واجهته صناعة الألومنيوم في البحرين من خطر منافسة إمارة دبي لها في هذه الصناعة، وذلك نتيجة لعدم التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي في بعض المشروعات الحيوية.

ولعل البحرين انجذبت إلى الاستفادة من أهمية موقعها الجغرافي كحلقة وصل بين أوروبا والهند والشرق الأقصى وأستراليا^(٢). ومن ثم قامت بتطوير مطارها الذي أصبح من أكثر المطارات حيوية في العالم، وكان أول مطار دولي يستقبل طائرات الكونكورد في رحلات منتظمة منذ عام ١٩٧٦.

وقد حاولت البحرين الإفادة أيضاً من استمرار نشوب الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥/١٩٨٩ لتكون بديلاً عن بيروت في مجال المعاملات المالية والمصرفية.

Mansfield, P., op. cit., p. 129.

Mazher, A., Hameed, op. cit., p. 11.

حيث سمحت حكومة البحرين منذ عام ١٩٧٥ بإنشاء فروع لبنوك استثمارية حرة لا تخضع للضرائب OBU'S^(١)، حيث ظهر في البحرين أكثر من خمسين بنكا ومصرفاً مالياً وصلت أصولها المالية إلى أكثر من ثلاثة وعشرين ملياراً من الدولارات الأمريكية، وبذلك أصبحت البحرين بحلول عام ١٩٧٩ المصرف الرئيسي لدول الخليج العربي، واحتلت مركزاً مساوياً لمركز سنغابورة في مجال المعاملات المالية والمصرفية^(٢).

ولما كانت البحرين تتميز عن غيرها من دول الخليج العربية بمرونة تقاليدها الاجتماعية فقد ساعدها ذلك على أن تتحول بسرعة إلى مركز سياحي هام في الخليج حتى صار يطلق عليها بيروت الخليج، حيث يشعر القادمون إليها من المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بقدر من التخفيف من القيود والتقاليد الاجتماعية التي يلمسونها في مجتمعاتهم. وكان متوسط القادمين من السعودية إلى البحرين يصل إلى ألف سائح أسبوعياً، ولكن هذا العدد لم يلبث أن تضاعف عدة مرات بعد الانتهاء من بناء الجسر الكبير Causeway في عام ١٩٨٦ الذي ربط السعودية بالبحرين^(٣)، وقد تكلف بناء هذا المعبر أكثر من مليار من الدولارات الأمريكية، وقامت المملكة العربية السعودية بتمويل عملية إنشائه.

وعلى الرغم من أن هذا المعبر لم يشرع في إنشائه إلا في عام ١٩٨١ إلا أن هذا الجسر كان من تفكير الملك عبد العزيز بن سعود في عام ١٩٥٠، بيد أن المعبر لم يمهله لسكى ينفذ هذا المشروع، ومع ذلك فقد استمرت الفكرة قائمة إلى أن تولى الملك فيصل الحكم حيث أمر في عام ١٩٦٥ بإجراء دراسات للمجدوى، وفي عام ١٩٧٨ اجتمع الملك فيصل بالشيخ عيسى بن خليفة في مدينة الطائف للاتفاق حول بناء ذلك المعبر الذي بوشر العمل به في عام ١٩٨١ وتم افتتاحه رسمياً في نوفمبر ١٩٨٦ وسمى بجسر الملك فهد^(٤).

١ - Off Shore Banking Units, -

Mansfield, P., op. cit., p. 130, -

Ibid., p. 131, -

٢ - الممر الجديد ١٩٨٦/٧/٨٦.

ويبلغ طول الجسر سبعة أميال (١٢ كيلومتر) ويحتاج إلى عشرين دقيقة لعبوره بالسيارات وله طاقة مرورية تستوعب ما يقرب من ٢٧٠٠ سيارة في الساعة الواحدة، ويتم التخطيط حالياً لتصل مقدرة استيعابه المرورية عند حلول عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩٠٠٠ سيارة و ٢٦٠٠ شاحنة.

وليس من شك في أن هذا المعبر له أهميته الكبيرة من حيث ربط البحرين بالمملكة العربية السعودية بصفة خاصة وبدول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة، والأهم من ذلك فهو تعبير واضح عن الدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية من أجل تقديم الحماية والأمن للبحرين؛ حيث يمكن الانطلاق منه بسهولة إذا حدث خطر يهدد البحرين^(١).

وعلى الرغم من إدراك الوطنيين في البحرين للأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لذلك المعبر الحيوي إلا أن هناك من يبدى الاستياء وخاصة من الفئات المحافظة التي تخشى تحول البحرين إلى ملهى للسعودية والدول الخليج العربية الأخرى، وعلى العكس من ذلك فإن الفئات الليبرالية نخشى من أن يتحول المجتمع البحريني المتسامح إلى مجتمع محافظ نتيجة لما قد يترتب على الارتباط الوثيق بين البحرين والمملكة العربية السعودية. وبالإضافة إلى ذلك يخشى الوطنيون من التدخل السعودي في البحرين استناداً على الانتفاة الأمنية الموقعة بين البحرين والمملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٢، وقد ظهر هذا واضحاً حين تجددت الاضطرابات الداخلية في البحرين في أعقاب أزمة الخليج، وعلى وجه التحديد في ديسمبر ١٩٩٤ حين عبر الوطنيون عن استيائهم من وجود بعض أفراد من الحرس السعودي في قوات أمن البحرين، كما عبر الكثيرون عن أسفهم لانقضاء ذلك العهد الذي كانت تتم فيه الاتصالات بالأساليب التقليدية وذلك باستخدام السفن الشراعية.

استطاعت البحرين خلال حقبة الثمانينيات أن تحقّق ازدهاراً اقتصادياً رغم التحديات التي واجهتها إلا أن ذلك الازدهار كان فيما يبدو ازدهاراً وقتياً إذ لم

Mazher, A., Hameed. op. cit., p. 11.

تلبث البحرين أن أخذت تعاني خلال السنوات التالية وخاصة في أعقاب الغزو العراقي للكويت من تدهور اقتصادي نتيجة انكماش معاملاتها وتدهور صناعاتها مما انعكس أثره على أوضاعها الاجتماعية التي وصلت إلى درجة كبيرة من التردى، إضافة إلى ما كانت تعانيه البحرين من مشكلة العمالة الوافدة التي نافست العمالة الوطنية إلى درجة أصبحت فيها البطالة شائعة في البحرين، ولعل ذلك يفسر الاضطرابات التي انفجرت مؤخراً في البحرين حيث شهدت البلاد مظاهرات صاخبة في ديسمبر ١٩٩٤، وكان ذلك نتيجة لما أقدمت عليه سلطات الأمن من اعتقال أكثر من ١٤٠٠ شخص خلال احتفال البحرين بعيدها الوطني.

ومع أنه لم تنكشف بعد الأبعاد الحقيقية لتلك الاضطرابات فإن هناك من يرجعها إلى تحريض من قوى خارجية، بينما يرى البعض أن تكون من اقتعال سلطات الأمن بهدف إضعاف التجمعات الوطنية، على حين يحاول آخرون إكساب تلك الاضطرابات طابعاً طائفيّاً. وفي تقديرنا أن تلك الاضطرابات ناجمة في الدرجة الأولى عن تردى الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة في صفوف المواطنين نتيجة لما تلجأ إليه الحكومة من الاعتماد على العمالة الوافدة باعتبارها أرخص من العمالة الوطنية وأكثر أمناً منها، يضاف إلى ذلك ما تعاني منه المعارضة باتجاهاتها المختلفة من عدم وجود متنفس لها للتعبير عن آرائها حتى أن كثيراً من عناصر المعارضة لجأوا إلى لندن وإلى هيئة الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية للتنفيس عن مطالبهم والمطالبة بالإفراج عن الذين اعتقلتهم سلطات الأمن بحجة زعزعة الأمن والاستقرار في البحرين.

ويمكن تلخيص المطالب الوطنية استناداً على العريضة التي رفعها الوطنيون إلى الشيخ عيسى أمير البحرين حيث طالبوا بإعادة المجلس الوطني الذي أوقف منذ عام ١٩٧٥، والسماح بعودة المبعدين، إلى جانب حل المشكلات الخاصة بالجنسية والتجنس، وإيجاد عمل للمواطنين ومشاركة المرأة في العملية الديمقراطية، وكبح جماح سلطات الأمن التي يشرف عليها الجنرال «إيان هندرسون»، وهو ضابط بريطاني متقاعد يحظى بكراهية شديدة من الوطنيين.

بقى أن نشير هنا إلى أنه على الرغم مما يثار حول الاضطرابات الأخيرة في البحرين من أبعاد مذهبية إلا أنها لا تتعدى أكثر من كونها تعبيراً من قبل المواطنين عما يعانونه من مشكلات، وقد يكون حقيقة أن تلك الاضطرابات أكثر خطورة في المناطق الشيعية، غير أن ذلك لا يرجع لأسباب مذهبية وإنما إلى زيادة الفقر وتدنى المستوى الاقتصادي في تلك المناطق. ولعل خطورة تلك الاضطرابات تبدو في وثيقة وقعها عدد من ضباط الجيش البحريني أظهروا فيها تجاوبهم مع المطالب الوطنية، هذا بالإضافة إلى البيانات المشتركة التي أصدرتها الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني حتى أصبح هناك قلق من أن تكون تلك الاضطرابات مقدمة لما يمكن أن يحدث في الدول الأخرى المجاورة، ولعل ذلك ما دفع البحرين إلى قمع تلك الاضطرابات والعمل على احتواء المطالب الوطنية.

الفصل التاسع

الكويت

الأوضاع الداخلية وعلاقات

الجوار

التطور الديمقراطي والأزمات الدستورية -
الوجود الفلسطيني في الكويت - الأزمات المالية
والاقتصادية - الثورة الإيرانية الإسلامية وأثرها
على الأوضاع الداخلية في الكويت - توثق
العلاقات السعودية الكويتية - الانتهاكات
العراقية لحدود الكويت - موقف الكويت من
الحرب العراقية الإيرانية - الاعتداءات الإيرانية
على الناقلات الكويتية - مسألة رفع الأعلام
الأجنبية - علاقة الكويت بالقوى الكبرى -
توقف الحرب العراقية الإيرانية وتطبيع العلاقات
الكويتية الإيرانية -



تعد الكويت مثالا للدولة صغيرة ليس فقط في العالم العربي أو منطقة الخليج، ولكن في النظام العالمي بصفة عامة. غير أنه على الرغم من صغر حجم الكويت إلا أنها لعبت دوراً إيجابياً في السياسة الخليجية بصفة خاصة وفي السياستين الإقليمية والعربية بصفة عامة.

وباعتبار الكويت من الدول الخليجية العربية التي نالت استقلالها في فترة سابقة عن دول الخليج العربية الأخرى المجاورة لها فقد أصبحت مثالا تحتذيته تلك الدول بعد استقلالها^(١).

غير أن الكويت واجهت بعد استقلالها العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي كان من أبرزها استمرار تأزم العلاقات بينها وبين العراق، فضلاً عن محاولاتها الدائبة للوصول عبر تكاملها الوطني إلى قدر تعند به من التنمية السياسية والاقتصادية.

وقد واجه الشيخ صباح السالم الصباح (١٩٦٥ - ١٩٧٧) في السنوات الأخيرة من حكمه الكثير من تلك التحديات، وخلفه الشيخ جابر الأحمد (١٩٧٧) الذي شهدت سنوات حكمه سلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي بلغت ذروتها بالغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠^(٢).

وإذا تجاوزنا التطورات الديمقراطية التي مرت بها الكويت في سنوات ما قبل استقلالها فإنه منذ استقلال الكويت حاولت الحفاظ على ما وصلت إليه من قدر محدود من التطور الدستوري، غير أن التغيرات السياسية والفكرية التي مر بها المجتمع الكويتي أدت إلى نمو حركة المعارضة السياسية في مجلس الأمة الذي تشكل بالانتخاب طبقاً للدمستور الكويتي مما أدى إلى تعرضه للحل أكثر من مرة. ويرجع إلى القوميين العرب تزعمهم في بداية الأمر حركة المعارضة وممارستهم دوراً

Hassan Ali Al Ebraheem, Kuwait and the Gulf, Small State and the International System. Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Washington D.C. Crown-Helm, London and Canberra 1984, p.88.

Crystal, Jill, Kuwait, The Transformation of an Oil State, Colorado U.S.A. 1992, p. 28.

إيجابياً في المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تأكيدهم على حرية الصحافة والتعبير عن الرأي^(١).

وعلى الرغم من الخلافات المستمرة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلا أن ذلك لم يقف حائلاً دون استمرارية التجربة النيابية التي أصبحت بصرف النظر عما اعتورها من قصور مثلاً للمشاركة الشعبية والإصلاحات الدستورية في الدول العربية الخليجية حديثة الاستقلال^(٢). والحقيقة أن الكويت استطاعت أن تحقق تطوراً ديمقراطياً لا بأس به، وكان مما عزز هذا التطور أن المناخ الفكري والسياسي غير المترمى في الكويت كان يقدم مجالاً خصباً لإيجاد نوع من المعارضة السياسية التي اعتمدت على تدفق التيارات الأيديولوجية والسياسية على الكويت بحكم انفتاحها، كما ارتبط ذلك التطور أيضاً بازدهار الصناعات النفطية بما ترتب عليها من تدفق قوة العمل سواء من العمالة غير المدربة أو من أصحاب المهارات الفنية. وعلى الرغم من تدفق العمالة الآسيوية إلا أن الكويت حافظت على عروبته كانت أكثر ميلاً إلى القيادة العربية التي كان لها أثر كبير في تصاعد المد العربي الذي كان عاملاً من العوامل التي دفعت بريطانيا إلى الانسحاب من الخليج، فضلاً عن تكريس الكويت لاستقلالها؛ وذلك بالتخلص من اتفاقية المساعدة البريطانية في عام ١٩٦٨ والتي كانت قد أبرمت مع الكويت غداة استقلالها في عام ١٩٦١^(٣).

وقد يكون من المفيد أن نقرر في هذا السياق أنه رغم ازدياد حدة المعارضة إلا أنها لم تصل إلى الدرجة التي تهدد النظام السياسي للدولة، ويرجع ذلك إلى أن التركيبة الديموقراطية للكويت تشكل أساساً من الوطنيين والمغتربين، والأخيرة يمثلون نسبة أكبر من الوطنيين، غير أن التيارات الفكرية والسياسية التي

١- لا توجد في الكويت أحزاب سياسية، إذ إنها محظورة بحكم القانون، ومع ذلك يمكن القول أن أهم تكتل سياسي يشهه الحزب هو الذي ترعاه أحمد الخطيب ويتسمى هذا التكتل إلى حركة القوميين العرب وهي حركة كانت لها فروع امتدت في كثير من أقطار الخليج والجنوب العربي غير أنها لم تلبث أن تراجعت مع العاصم موجة المد القومي العربي الفصاحية لهزيمة يولية ١٩٦٧.

Ahmed Reda Assiri, Kuwait Foreign Policy, City State in World Politics, Westview Special Studies on the Middle East, Westview Press, Boulder, San Francisco & London 1990, p. 136.

٢- هاليدان (مردا) النفط والتحرير الوطني في الخليج العربي واليمن، مترجم، بيروت ١٩٧٥ ص ٣٩٣٨.

حملها الوافدون العرب لم يكن لها تأثير على الوضع السياسي، إذ إن انصرافهم لطلب الرزق جعلهم بعيدين عن القيام بأي نشاط سياسي خوفاً من الاستثناء عن خدماتهم أو ترحيلهم خارج البلاد. ومن ناحية أخرى فإن مستوى المعيشة في الكويت لا يعطى الفرصة لنمو حركة المعارضة حيث تؤكد إحدى الدراسات التي أجريت عن مستويات المعيشة في أكثر من ١٨٤ دولة ذات العضوية في الأمم المتحدة أن الكويت تحتل المرتبة العالمية الرابعة من حيث ارتفاع مستوى المعيشة بعد دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، فضلاً عن عدم وجود ضرائب على الدخل السنوي وكفالة الدولة للمواطنين والوافدين على السواء بالرعاية الاجتماعية والصحية^(١).

وليس من شك أيضاً في أن اعتماد المجتمع الكويتي على الأعمال التجارية قد سهل تحوله من البرجوازية التجارية إلى برجوازية رجال الأعمال ذات الثراء الضخم. كما أن الأفاق الجديدة المتشعبة في ميدان الأعمال أدت إلى توسيع هذه الطبقة عددياً، وزادت من ثرائها، ولا يعني ذلك أن الثراء مترافق للجميع حيث توجد نسبة كبيرة من الذين لا يتمتعون بهذا الثراء ومعظمهم من البدو الذين يعيشون بعيداً عن المدينة، أو من أصحاب الحرف الصغيرة الذين تحولوا إلى الأعمال الوظيفية بعد أن انقرضت تلك الحرف. وهكذا نجد أن الثراء وكفالة الدولة للرعاية الاجتماعية حدثت من فاعلية المعارضة السياسية^(٢).

وعلى الرغم من تلك الأسباب الموضوعية فإن الكويت قد شهدت مع ذلك العديد من الأزمات السياسية والدستورية التي أثارت خلافات حادة بين السلطين التنفيذية والتشريعية، ومع أن مجلس الأمة لا يتمتع بالكثير من عناصر القوة الحقيقية إلا أنه استطاع تحقيق بعض الإنجازات الإيجابية. ومع ذلك فإن الانتقادات التي توجه إلى المجلس أن الاندفاع نحو الترشيع ليس من أجل تنفيذ برنامج معين بقدر ما يكون الهدف هو إضافة وجاهة السلطة إلى وجاهة المال، ومن ناحية

١- الوطن - الكويت ٥ فبراير ١٩٨٨.

٢- صلاح المقاد - التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة إلى الزمة - ١٩٩١/١٩٩٠، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٥٣.

أخرى فإن العامل القبلي لا يزال يؤثر في مسيرة الديمقراطية، ويظهر أثر ذلك العامل واضحاً في تجمع القبائل الكبيرة والمعروفة مثل العوازم والمطران والعجيد وعرة في مناطق محددة مما يجعل هذه المناطق بمثابة دوائر انتخابية مغلقة في وجه العناصر الأخرى، ولا سيما العناصر المثقفة. وترتبط العملية الانتخابية في المناطق القبلية بظاهرة الانتخابات الفرعية وبموجبها تجتمع القبيلة في يوم محدد لتحري تصفية بين مرشحيها الذين يزيدون عن العدد المحدد لكل دائرة بموجب قانون الانتخاب، وتلتزم القبيلة بطرح أسماء من يفوزون في الانتخابات الفرعية دون غيرهم، كما يلتزم باقي المرشحين بنتيجة التصويت ضماناً لوحدة القبيلة وبأكبر الوصول لتمامها لمقاعد مجلس الأمة حتى ولو كان من ينافسهم في الانتخابات العامة أكثر ثقافة أو ماهرة. كما أنه إذا حاول أحد المرشحين في الانتخابات الفرعية عن لم يحالفهم الحظ النزول في الانتخابات العامة عوقب من قبل أفراد القبيلة باعتباره متبوعاً منها، كما يتمتع أفراد القبيلة في هذه الحالة عن التصويت له.

يتضح من هذا العرض أن العامل القبلي يشكل خطورة على عملية التطور السياسي إذ كثيراً ما يتم اختيار أشخاص من مستويات غير مؤهلة لمجرد أن القبيلة قد احترتهم دون غيرهم مع وجود عدد من المثقفين ذوي القدرة ممن ينتمون إلى نفس القبيلة لم يتم الاتفاق على ترشيحهم^(١)، وبالتالي فقد ضمنت الولايات القبلية بعض الأعضاء فوراً مستمراً في انتخابات مجلس الأمة، يؤكد ذلك أن المجلس شهد استمرار عضوية بعض الأفراد، ومع أن العضوية الطويلة تمنح صاحبها حرية لا يستهان بها في أعمال المجلس ومناقشاته إلا أنه من الملاحظ أن هؤلاء أقل الأعضاء مساهمة في النقاش^(٢).

وعلى أية حال فإن تأثير العامل القبلي لا بد أن يتجه مستقبلاً إلى الانحلال نتيجة التعليم ونضوج الوعي السياسي، بل يمكن القول إن التفرقة الناجمة عن التحيز للأصول القبلية قد بدأت في الانحسار بالفعل. إذ كان المجتمع الكويتي يميز بين القبائل العريقة الأصل وأخرى تأتي في مرتبة أقل يسمى لقبائلها

١ - عبد العظيم السيف الشريعة في دول الخليج العربي، الكويت ١٩٩٥ من ٣٧٧ - ٣٧٩.

٢ - نفسه من ٣٨١ - ٣٨٢.

بالبياسر وإذا كانت بعض مظاهر التمييز ما زالت تؤخذ في الاعتبار في العلاقات الاجتماعية فإن الوظائف والعلاقات العامة لا تتأثر بذلك، وإذا كان التمييز قد يظهر في صورة أخرى بين من يحملون الجنسية من الدرجة الأولى وبين المنجسين أو الذين بدون جنسية.

أما من حيث تأثير العامل القبلي على الحياة النيابية فيظهر واضحاً في القضايا المتعلقة بالمحافظة على التقاليد، وغالباً ما يسود الاتجاهان رئيسيان: اتجاه محافظ يريد أن يحصر المراكز العليا في الأسر العريقة، واتجاه آخر يقبل التطور ويرى توزيع المناصب حسب الكفاءات دون التقيد بالقبيلة أو النسب، ويمتد الجدل بين هذين الاتجاهين حول بعض المشكلات الاجتماعية ومن بينها تحرير المرأة وزيتها والاختلاط في الجامعة وغير ذلك من أمثال تلك الموضوعات التي تلقى اهتماماً كبيراً بين المرشحين والنواب ولدى الرأي العام الكويتي. ومع ذلك فينبغي أن يؤكد هنا أن الكويت سارت بخطى أسرع نحو تحرير المرأة التي منحت حق التصويت عند إعادة الحياة النيابية في عام ١٩٨١، وإن كان هذا الحق من الناحية النظرية فقط، ولعل الكويت هي الدولة الخليجية العربية التي منحت المرأة هذا الحق النظري، وذلك إذا استثنينا سلطنة عمان التي انضمت امرأتان منها إلى عضوية مجلس الشورى الذي أنشئ في السلطنة حديثاً (١٩٩١).

وقد شهدت الكويت في أعقاب استقلالها سلسلة من الأزمات الدستورية وكادت الأزمة الأولى أن تعصف بالتجربة الدستورية الوليدة حين أثير خلاف حاد بين الحكومة والمجلس حول تفسير المادة ١٣١ من الدستور الكويتي التي تنص على أنه «لا يجوز للوزير أثناء توليه الوزارة أن يتقلد أية وظيفة عامة أخرى، أو أن يزاول ولو بطريق غير مباشر مهنة أخرى أو عملاً صناعياً أو تجارياً أو مالياً حيث رأى غالبية أعضاء المجلس في التشكيل الوزاري مخالفة لهذه المادة الدستورية نتيجة ضمه بعض العناصر من التجار^(١)، وقد امتنع أصحاب هذا الرأي عن حضور جلسات المجلس، الأمر الذي أفقدها النصاب القانوني وبالتالي تعذر على أعضاء الوزارة خلف اليمين القانونية أمام المجلس^(٢)، ولم تجد الوزارة بداً من تقديم

١- عادل الطبطبائي: السلطة التشريعية في دول الخليج العربي، الكويت ١٩٨٥، ص ٣٨١-٣٨٢.

٢- عادل الطبطبائي: النظام الدستوري في الكويت دراسة مقارنة، الكويت ١٩٨٥، ص ٣٤٨.

استأنفها في ٢٨ ديسمبر ١٩٦٤ حيث أعيد تشكيلها في يناير ١٩٦٥ بعد استبعاد العناصر التي اعترض على وجودها، وبذلك استطاع المجلس أن يكسب الجولة الأولى في مواجهته للسلطة التنفيذية، وتبع ذلك انتصاره في جولة أخرى حين عارض في عام ١٩٦٧ اتفاقية تنسيق عائدات النفط التي تقدمت بها الحكومة إلى المجلس، وحمل القوميون العرب بزعماء أحمد الخطيب لواء المعارضة ضد الحكومة التي اضطرت إلى تعديل الاتفاقية^(١).

وفي بداية حقبة السبعينيات نجح مجلس الأمة في حفز الحكومة على إعادة التفاوض مع شركة نفط الكويت المحدودة فيما يتعلق بنسبة المشاركة الوطنية في أسهم الشركة، وكان المجلس قد أعيد تشكيله في عام ١٩٧١ حيث فاز بعضويته أربعة أعضاء من القوميين العرب^(٢)، وإن لم يكن الخطيب واحداً منهم، وكانت الحكومة قد انسحبت المجال للقوميين العرب كي يعودوا إلى المجلس بعد أن تضائل دورهم عقب هزيمة ١٩٦٧، ولا سيما أن الكويت صارت تسهم في الدعم المالي لنظام التحرير الفلسطينية وللدول المواجهة، كما تميز المجلس الجديد بدخول ثلاثة عشر عضواً من حزبي الجامعات، وهي أكبر نسبة من المثقفين ثقافة عالية تدخل المجلس.

وقد أدت المعارضة إلى رفض نسبة المشاركة الوطنية في شركة نفط الكويت رغم أنها كانت تسبح للحكومة ٦٠٪ من رأس مال الشركة إذ طالب المجلس بالملكية الوطنية الكاملة، وكان ذلك الاتجاه ثمهداً لإحكام السيطرة على شركات النفط العاملة في الكويت. إذ نجحت الكويت بفضل تلك المعارضة أن تسنحوا على النصيب الكامل، كما فُرقت سيطرتها على الشركات الصغيرة وعلى ثرواتها من الغاز الطبيعي، كما أنهت امتياز شركة أمبويل وأخضعتها لسيادتها في عام ١٩٧٧^(٣).

Stocking, G., Middle East Oil, A Study in Political and Economic Controversy, ١
Vanderbit University Press 1972, pp. 372-375.

٢- للمصاحيل عن حركة القوميين العرب انظر: الفلسطينيون في الوطن العربي. من إصدار معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٩ من ١٥٥ وما بعدها.

٣- Crystal, Jil, op. cit., pp. 43-44, see also Al-Ebraheem, op. cit., p. 94.

وعلى أثر انتهاء دورة المجلس في نهاية عام ١٩٧٥ أجريت انتخابات جديدة، وقد اكتسبت تلك الانتخابات حيوية كبيرة رغم أن القبلية ظلت أقوى تأثيراً في الحياة السياسية حيث انتزعت قبائل شمر وعنترة والمجسمان والعوالم عدداً لا بأس به من مقاعد المجلس، كما ظهرت للمرة الأولى في هذه الانتخابات جمعية الإصلاح المعيرة عن الاتجاه الإسلامي المحافظ، ولقيت حينئذ تأييداً من الحكومة^(١).

وعلى الرغم من ذلك ظهرت المعارضة قوية في هذا المجلس بحيث لم تستمر دورته سوى عدة أشهر أعقبها حل المجلس في أغسطس ١٩٧٦، وقد ظهر الخلاف حول تفسير المادتين ٩٨ و ١٠٤ من الدستور الكويتي إذ كانت المادة ٩٨ تنص على أن تتقدم الوزارة فور تشكيلها ببرنامجهما إلى مجلس الأمة، بينما كان من رأي الحكومة أنها تجدد في الخطاب الأميري النصوص عليه في المادة ١٠٤ من الدستور ما يغنيها عن تقديم هذا البرنامج، حيث تنص تلك المادة على أن يفتح الأمير دور الانعقاد السنوي للمجلس ويلقى فيه خطاباً أميرياً يتضمن أحوال البلاد وأهم الشؤون العامة، وبالتالي أصررت الحكومة على الاكتفاء بذلك الخطاب وأنه لا حاجة إلى أن تقدم برنامج مفصل للمجلس في الوقت الذي أصر فيه أعضاء المجلس على ضرورة أن تتقدم الحكومة بهذا البرنامج ولا يغنيها عن ذلك الخطاب الأميري لاختلاف طبيعة كل منهما.

وعلى الرغم من أنه لم يترك المجال للحكومة لكي تقدم ببرنامجهما إلى المجلس حيث صدر مرسوم أميري بحل المجلس، كما فرضت بعض القيود على حرية الصحافة والاجتماعات، إلا أن تلك الأزمة الدستورية أسفرت عن نتيجة هامة، وهي أن المجلس استطاع فرض رأيه بتفسير بعض نصوص الدستور وتأكيد حقه في الحصول من الحكومة على برنامج وزارى يكون الأساس الذي يمكنه من محاسبتها، وهو ما تحقق للمجلس بالفعل حين تقدمت الحكومة ببرنامجهما المفصل في مستهل الفصل التشريعي في عام ١٩٨١^(٢).

١ - محمد الرميحي: تحليل لانتخابات ١٩٧٥، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - يولية ١٩٧٥.

٢ - عادل الطبطبائي: النظام الدستوري في الكويت، دراسة مقارنة، الكويت ١٩٨٥ من ص ٣٥٠ - ٣٥١، انظر أيضاً لنفس المؤلف: السلطة التشريعية في دول الخليج العربي - الكويت ١٩٨٥، ص ص ٣٣٥ - ٣٣٧.

ولم تكن أسباب الخلاف بين الحكومة والمجلس مقصورة على تفسير بعض المواد الدستورية، وإنما كان الخلاف حول العديد من القضايا الداخلية والخارجية، كما اتخذت المعارضة بعداً طائفيًا. ومع أن التوتر الطائفي بين الشيعة والسنة ليس قويا في الكويت كما هو في العراق أو حتى في البحرين إلا أن ذلك لا ينفي وجوده تماما إذ أثار أحد الأعضاء الشيعيين في المجلس قضية أستاذ شيعي تقدم بطلب للتدريس في جامعة الكويت، وعلى الرغم مما ذكره النائب أن ذلك الأستاذ كان حائزا لكل الشروط التي تجعله في أول قائمة الاختيار إلا أن الجامعة رفضت قبول طلبه مفضلة عليه أستاذا سنيا أقل منه في مؤهلاته وخبراته. ومن الواضح أن إثارة تلك القضايا الطائفية ترجع إلى أن الديمقراطية في الكويت أتاحت للشيعة حرية التعبير عن آرائهم، وأكثر من ذلك فإن المجلس كان يضم إليه ثمانية نواب من الشيعة. وحين شكل الشيخ جابر الأحمد وزارته التي أعقبت تشكيل المجلس في يناير ١٩٧٦ اختار أحد النواب الشيعة وهو السيد عبد المطلب الكاظمي ليشتغل أهم وزارة في الكويت وهي وزارة المالية والنفط^(١).

وبالإضافة إلى المشكلات الدستورية والطائفية التي أثيرت في المجلس ظهر انجلاء في المطالبة بحق تكوين الأحزاب وتحرير المرأة في مواجهة جمعية الإصلاح، إلى جانب طرح قضية عروبة الخليج وشن حملة على القواعد الأمريكية والنظام الإيراني على عهد الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان يقوم بدوره كأداة للمصالح الغربية في المنطقة.

لم تقتصر المعارضة التي واجهتها الحكومة على أعضاء المجلس حيث شنت الصحافة الكويتية التي كان يسيطر عليها الفلسطينيون حملات عنيفة ضد الحكومة. وأخذت الكويت تعاني اضطراباً في أوضاعها الداخلية، وتزامنت تلك الاضطرابات مع اندلاع الأزمة اللبنانية وقيام بعض الفلسطينيين المنتمين إلى المنظمات اليسارية بتعبئة الرأي العام الكويتي ضد التدخل السوري في لبنان^(٢)، وكانت الحكومة

١ - الحوادث - بيروت ١٦ يناير ١٩٧٦، انظر جبران شامية: سجل الآراء والوقائع والأحداث السياسية في العالم العربي، بيروت ١٩٧٦.

٢ - Hiro, Dilip, Desert Shield to Desert Storm, New York 1992, p. 28.

نخشى من وجود ارتباط بين المعارضة الداخلية والحركات اليسارية في العالم العربي وما قد يسببه ذلك من تأثير على علاقة الكويت بدول الخليج الأخرى، وخاصة المملكة العربية السعودية^(١).

لذلك الأسباب جميعها كان اتجاه الحكومة واضحاً لحل المجلس والتخلص من حركة المعارضة، وتؤكد ذلك في البيان الذي ألقاه الشيخ سعد العبد الله الصباح الذي كان يشغل آنذاك وزارة الداخلية والدفاع في ٤ أغسطس ١٩٧٦ والذي أوضح فيه أن أجهزة الأمن تمكنت من القبض على بعض الأشخاص الذين قاموا بطبع وتوزيع منشورات معادية للنظام. وعلى الرغم من أن البيان لم يفصح عن هوية أولئك الأشخاص إلا أنه كان واضحاً أنهم من الفلسطينيين. غير أن وزارة الداخلية نفت ما تردد عن منع الفلسطينيين دون غيرهم من دخول الكويت، حيث أكدت أن البلاد يدخلها شهرياً ما يتراوح من ستين إلى سبعين ألف نسمة، وأن الإقامة تمنح لسنة أو سبعة آلاف وهو ما يعادل ١٠٪ من مجموع القادمين إلى الكويت، غير أن وزارة الداخلية، حذرت في الوقت نفسه بأن الحكومة لن تتردد في إبعاد الذين يسبون للمعاملة الطيبة، وأن من تم إبعادهم خلال النصف الأول من عام ١٩٧٥ لم يتجاوز عددهم أحد عشر ألف شخص وأن الإبعاد تم استناداً إلى أحكام قضائية وفقاً لما اقتضته مصلحة البلاد العليا^(٢).

بالإضافة إلى تزايد حركة المعارضة ظلت الكويت تعاني من خلل في أوضاعها الاقتصادية، فعلى الرغم مما حققت الكويت من عوائد مالية ضخمة نتيجة الثورة السعرية التي طرأت على أسعار النفط خلال أزمة الطاقة العالمية إلا أن تلك العوائد تعرضت لاستنزاف حاد من قبل المؤسسات الرأسمالية الأجنبية التي اعتمدت على الاحتكارات الوطنية، وأصبح معروفاً أن ما يصل إلى ٩٠٪ من حجم الاستثمارات الكويتية الخارجية كانت تعود إلى ثمانى عشرة أسرة فقط^(٣).

١- سجل الآراء والوقائع والأحداث السياسية في العالم العربي - بيروت ١٩٧٦ من ص ١٢٢ - ١٢٣.

٢- بيان وزارة الداخلية في ٤ أغسطس ١٩٧٦، انظر التقارير والوثائق في مجلة دراسات الخليج والحرية العربية - جامعة الكويت العدد الثامن - أكتوبر ١٩٧٦ من ص ١٩٠ وما بعدها.

٣- هاليداي (فرد): مرجع سبق ذكره من ص ٥٤ - ٥٥.

ترتب على تفاقم الأوضاع الداخلية وازدياد حدة المعارضة ضد الحكومة سواء في المجلس أم في خارجه أن أقدم الشيخ جابر الأحمد على تقديم استقالة حكومته في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦. وكانت المبررات التي استند عليها أنه أصبح من المتعذر على وزارته مواصلة سيرها، حيث تعطلت العديد من مشروعات القوانين التي تقدمت بها الحكومة إلى المجلس، رغم أهميتها، وأن كثيراً من الجلسات التي يعقدها مجلس الأمة تضيع دون فائدة، وأصبحت السمة السائدة لدى بعض أعضاء المجلس هي التجنى والتهجم على الوزراء والمسؤولين إلى درجة أن التعاون صار مفقوداً بين السلطين التشريعية والتنفيذية، وأكد الشيخ جابر الأحمد أن المجلس كان سبباً في تعطيل إصدار الميزانية العامة للدولة، كما بات يفتقد التأييد الشعبي^(١).

وقد عبر الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت على أثر تقديم الحكومة لاستقالتها عن أسفه البالغ لما جاء في كتاب الاستقالة، وأكد على أن الأمور تزداد سوءاً يوماً بعد آخر وأن تدهور الوضع الداخلي أصبح يهدد أمن الكويت واستقرارها وشدد على أن الديمقراطية قد أسيء استغلالها كما استغل الدستور لتحقيق مكاسب شخصية، ونعى على المجلس أنه لم يبذل جهوداً صادقة من أجل البناء، وإنما انصرفت جهوده للهدم والتعويق وإثارة الأحقاد والتضليل^(٢).

أعقب تقديم الحكومة استقالتها صدور العديد من المراسيم والأوامر الأميرية كان من أهمها الأمر الأميري الصادر في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ بحل مجلس الأمة وإيقاف العمل بأحكام الفقرة ٥٦/٣ والمواد ١٠٧ و ١٧٤ و ١٨١ من الدستور الكويتي وهي المواد المنظمة للعلاقة بين الأمير والمجلس، ونص الأمر الأميري الذي قضى بحل مجلس الأمة على أن يتولى الأمير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخولة للمجلس بموجب الدستور، وعلى صدور القوانين بمراسيم أميرية، وعلى تشكيل لجنة خلال ستة أشهر تتكون من ذوى الخبرة والرأي للنظر في تنقيح

١ - بيان استقالة الحكومة الكويتية في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الثامن، أكتوبر ١٩٧٦، ص ١٩٠ وما بعدها.

٢ - كلمة الشيخ صباح السالم أمير الكويت، المرجع السابق ص ١٩٦.

الدستور لتلافي العيوب التي أظهرها التطبيق العملي، وذلك من أجل توفير الحكم الديمقراطي السليم، على أن يعرض مشروع تنقيح الدستور للاستفتاء الشعبي عليه أو على مجلس الأمة لإقراره خلال مدة لا تزيد على أربع سنوات من تاريخ صدور هذا الأمر.

واضح أن الأمر الأميري احتوى على عدة أمور كان فيها مساس بالسلطة التشريعية حيث إنه نص صراحة على تجميد نشاط المجلس لمدة أربع سنوات، كما أن عرض مشروع تنقيح الدستور للاستفتاء الشعبي كان أمراً يتعارض مع الدستور الكويتي الذي يخول مجلس الأمة بوصفه ممثلاً للشعب صلاحية الحكم نيابة عنه^(١).

لم تقتصر الإجراءات التي اتخذت على حل مجلس الأمة وإنما امتدت لتلك الإجراءات إلى حرية الصحافة، حيث صدر أمر أميري يفضي بإضافة مادة إلى قانون المطبوعات والنشر (٣٥ مكرراً) كانت تنص على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز مستين أو إلغاء ترخيصها إذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن سياستها تتعارض مع المصلحة الوطنية، أو إذا تبين أنها حصلت من أية دولة أو جهة أجنبية على معونة أو مساعدة أو فائدة في أية صورة كانت ولأى سبب وتحت أية حجة أو تسمية بغير إذن مسبق من وزارة الإعلام لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ويجوز النظم من قرار التعطيل أو الإلغاء أو الوقف إلى مجلس الوزراء خلال أسبوعين من إبلاغ مالك الجريدة القرار، ويكون قرار المجلس في النظم نهائياً، كما نص الأمر الأميري على أنه لا يجوز لاية جريدة نشر أى إعلان أو بيان من دولة أو هيئة أجنبية دون الحصول على موافقة من وزارة الإعلام^(٢).

كانت وجهة النظر الرسمية للأسباب الداعية لحل مجلس الأمة ولصدور تلك المجموعة من الأوامر والمراسيم الأميرية المقيدة للدستور وحرية الصحافة إلى تزايد

١- عادل الطمبائي: السلطة التشريعية في دول الخليج العربي، الكويت ١٩٨٥، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.
٢- راجع المراسيم والأوامر الأميرية المسافرة عقب حل مجلس الأمة في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - التقارير والوثائق - العدد ٨، أكتوبر ١٩٧٦، ص ١٩١ وما بعدها.

حركة المعارضة التي أدت إلى تهديد أمن الكويت واستقرارها فضلاً عن التأثير على علاقاتها ببعض الدول الأخرى، كما استند الأمر الأميري الخاص بحل المجلس إلى تعطيله لمشروعات القوانين الهامة، وأنه لم يقدم على إنجازها في الوقت المناسب مما قرب على ذلك الإضرار بمصلحة البلاد وتأخير المشروعات الحيوية للشعب، فضلاً عن أن أعضاء المجلس أضاعوا الوقت في مناقشات جانبية والتهجم على الوزراء دون وجه حق بحيث أصبح ذلك هو الهم الشاغل لكثير من أعضاء المجلس، وأصبح من الصعب على الوزراء الاستمرار في عملهم، وبالتالي انعدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن ذلك استغل أعضاء المجلس مناصبهم بحيث اتخذ المقعد النيابي وسيلة لتحقيق المكاسب الشخصية، وأن الأوضاع الدفقة والحرجة التي تجتازها منطقة الخليج العربي بوجه خاص والعالم العربي بوجه عام تتطلب سرعة البت في كثير من الأمور الهامة، وأن الكويت بحاجة إلى نظام ديمقراطي مستمد من تراثها لا أن يكون مستورداً.

وعلى الرغم من أن الأمر الأميري الذي قضى بحل مجلس الأمة كان يبدو مفاجئاً إلا أن الخلاف بين الحكومة والمجلس كان متوقفاً بعد أن تأخر مجلس الأمة في الرد على الخطاب الأميري الذي قدم إليه في بداية دورته في شهر فبراير ١٩٧٦؛ إلى جانب رفض الحكومة لمشروع قانون منع ضمانات اجتماعية لأعضاء المجلس مدى الحياة، ومشروع قانون آخر وافق عليه المجلس خاص بالتيسيرات التقاعدية لموظفي الدولة، كما وجهت الحكومة انتقادها للمجلس لعدم بته في عشرات من مشروعات القوانين والاتفاقيات التي قدمت إليه، واعتبرت ذلك من الأمور المؤثرة على مسيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية^(١).

وإذا كانت الأسباب التي أعلنتها السلطة التنفيذية واستندت عليها في قرار حل المجلس تبدو صحيحة في بعضها أو غير صحيحة في بعضها الآخر فإن هناك أسباباً أخرى كانت كامنة من وراء الحل؛ من بينها أن استمرار وجود مجلس نيابي في الكويت بعد حل المجلس الوطني في البحرين في أغسطس ١٩٧٥ قد يجعل وضع الكويت منفرداً عن مثيلاتها من دول الخليج العربية الأخرى مما يسبب

١ - جبران شامية: مرجع سبق ذكره، بيروت ١٩٧٦ من ص ١١٤ - ١٢٥.

إحراجاً لتلك الدول في وجود مجلس في الكويت يناقش القضايا الداخلية والخارجية مع افتقاد تلك الدول لمثيله الأمر الذي يدفع مواطنيها إلى المطالبة بوجود وضع مماثل، ولعل هذا السبب كان من وراء الرأي القائل بأن الكويت قد تعرضت لضغوط خارجية لتحل مجلس الأمة وهو أمر نفتته الحكومة الكويتية تماماً. كما يرى البعض أيضاً أن مجلس الأمة الكويتي كان يناقش القضايا الداخلية والخارجية بأسلوب يحمل طابع الإثارة مما يعرض وحدة البلاد للخطر ويمس علاقات الكويت بالدول الأخرى، ولاسيما أن جلسات المجلس العلنية كانت تغطي بشكل إعلامي واسع^(١).

يضاف إلى ذلك نوعية النواب الذين وصلوا إلى مقاعد المجلس في انتخابات ١٩٧٥ إذ إن معظم من لم يحالفه الحظ في النجاح في تلك الانتخابات كان مؤيداً للحكومة، وبذلك استطاعت المعارضة أن تكسب لها أنصاراً في تلك الانتخابات. وحقيقة الأمر أن الحكومة بدأت تتخوف من تزايد نفوذ اليساري في الكويت بصفة عامة وفي داخل مجلس الأمة بصفة خاصة، كما كان التخوف أيضاً من تزايد نفوذ بعض العناصر الفلسطينية المنتمية للمنظمات الفلسطينية المتطرفة فضلاً عن كثرة أعداد الفلسطينيين المقيمين في الكويت الذين كَوَّن بعضهم ثروات كبيرة واحتلوا مراكز هامة في الدولة^(٢)، وخاصة أن مجلس الأمة والصحافة الكويتية أبدوا تحارباً ملحوظاً مع الوجود الفلسطيني في لبنان، وأخذ التركيز منذ اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية على المنازعات العربية وأصبح الرأي العام في الكويت معاً لتأييد وجهة نظر الفلسطينيين تجاه الأحداث اللبنانية. ومع التدخل السوري في لبنان والبروز العلني للمخلاف السوري الفلسطيني ونحوه إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين بدأ يظهر في مجلس الأمة والصحافة الكويتية انتقاد شديد لبعض الأنظمة العربية إزاء موقفها من الأزمة اللبنانية. وفي تعليق كتبه فاسيليف

١- محمد غانم الرميحي: الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات ودول الخليج العربي المعاصرة، الكويت ١٩٧٧، ص ٣٤.

Mazher, A., Hameed Arabia Imperilled. The Security Imperatives of the Arab Gulf States, MEAG 1986, p. 49. see also Abdul Rahman Saad, Palestinians in Kuwait, their Political Significance, in Wolf, R.G., The United States, Arabia and the Gulf, CCAS, 1980.

مراسل صحيفة برفادا السوفيتية في القاهرة جاء فيه أن حل مجلس الأمة الكويتي وفرض الرقابة على الصحف يرجع إلى وجود مشات من العناصر اليسارية التي استطاعت دخول المجلس وأصبحت تمثل قوى المعارضة للحكومة الكويتية في سياستها الداخلية والخارجية^(١).

ولعل مما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن الوجود الفلسطيني المتزايد في الكويت كان موضع قلق السلطات الكويتية، وغالبيتهم لم يمنحوا الجنسية الكويتية إما للقيود الخاصة بالتجنس أو عزوفهم عن الحصول على تلك الجنسية لأن ذلك يعني فقدان مطالبتهم بالعودة إلى فلسطين، وليس من شك في أن وجود عدد كبير من الفلسطينيين في بلد صغير كالكويت أصبح ينظر إليه من قبل السلطات الكويتية على أنه وضع يهدد سلامة البلاد واستقرارها في الوقت الذي لم تنجح فيه الحكومة في وضع قيود خاصة بالوفادة الفلسطينية أو العمل على تحديد أعدادها^(٢). وهناك تقديرات تذهب إلى أن الفلسطينيين وصلوا إلى ما يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ نسمة قبيل الغزو العراقي للكويت، وقد أتيحت الفرصة للكويت للتخلص من أعداد كبيرة منهم نتيجة الموقف الذي اتخذته هؤلاء في تأييدهم النظام العراقي إبان عدوانه على الكويت في أغسطس ١٩٩٠.

أتاحت الأزمة الدستورية ونمو حركة المعارضة ضد الحكومة الفرصة لتوقيف مجلس الأمة وتقييد حرية الصحافة، كما أتاحت للشيخ جابر الأحمد رئيس مجلس الوزراء إعادة تشكيل حكومته. وفي الكلمة التي أذاعها بعد إعادة تعيينه رئيساً للحكومة شدد فيها على سبلات العمل الديمقراطي، وأكد أن الممارسة الحاطئة للديمقراطية هي التي أدت إلى التباعد بين الكويت وبين كثير من الدول الشقيقة والصديقة، وذكر أن هناك من شوه الحرية وحولها إلى فرضي تستهدف القيم، وأن الإسراف في إطلاق الحرية تبذير وكل تبذير مفسد، وأن حرية الصحافة لا قيمة لها إن لم تنسم بالمسؤولية، وأن إطلاق حرية الصحافة جعل من بعض الصحف أداة طيعة لخدمة أغراض غريبة عن الوطن تعمل لإفساد المجتمع

Mansfield, Peter, The New Arabian, New York 1981, p. 117. - ١

Ibid. - ٢

وترويج الشائعات، ونشر التفاهات وإثارة الفتن، وأكد الشيخ جابر الأحمد أن حكومته لا تريد أن تصبح الكويت على شاكلة لبنان الذي دمرته صحافتها، وأنه لا بد من الوقوف لتقويم التجربة الديمقراطية في الكويت^(١).

وعلى الرغم من أن الحكومة استطاعت أن تسيطر على الأوضاع في الكويت مستفيدة من حل مجلس الأمة وقمع المعارضة وتقييد حرية الصحافة إلا أن تطور الأحداث في منطقة الخليج كان عاملاً من عوامل عودة الاضطرابات في الساحة الداخلية وخاصة على أثر نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية، حيث أخذت السلطات الرسمية تركز مرة أخرى على الوجود الفلسطيني وعلى الأنشطة التي تقوم بها بعض المنظمات الفلسطينية التي تحمد تأييداً من إيران، إضافة إلى تأثير الثورة الإيرانية على بعض العناصر الشيعية. وبصد ذلك اتجهت الحكومة منذ خريف ١٩٧٩ إلى تشديد سيطرتها على الأمن، حيث أحالت ستة وعشرين ضابطاً من الرتب الكبيرة إلى الاستبعاد، كما عملت على التقليل من العناصر الشيعية التي تشغل مراكز حساسة في الدولة وخاصة في الجيش ودوائر الأمن، ووصل بها الأمر إلى تجريد السيد عباس مهدي، الذي كان يعتبر نفسه ممثلاً لآية الله الخميني الروحي والشخصي في الكويت من المواطنة الكويتية في سبتمبر ١٩٧٩، وتم طرده مع ثمانية عشر عضواً من أسرته إلى خارج البلاد، كما سحبت جوازات سفر ثلاثة من أعيان الشيعة البارزين في الكويت اتهمتهم سلطات الأمن بإثارة الشيعة عن طريق عقد الاجتماعات الشيعية في المساجد، وكان من الطبيعي أن يترتب على تلك الإجراءات حدوث اضطرابات داخلية وصلت إلى أقصاها خلال عام ١٩٨٠، وأكدت التحقيقات أن كثيراً من تلك الاضطرابات كانت نتيجة للنحريّات الإيرانية.

وفي استجابة للأوضاع والتغيرات السريعة التي حدثت في منطقة الخليج حاولت الحكومة التقرب من الشعب حيث صدر في ١٠ يناير ١٩٨٠ مرسوم أميري بتشكيل لجنة تكونت من ٣٥ عضواً للنظر في تنقيح الدستور، وفي العام

١ - كلمة الشيخ جابر الأحمد بعد إعادة تعيينه رئيساً لمجلس وزراء الكويت في أغسطس ١٩٧٦، انظر التقارير والوثائق في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت، أكتوبر ١٩٧٦ من ص ١٩٣ - ١٩٤.

التالى وعلى وجه التحديد فى ٢٣ فبراير ١٩٨١ صدر مرسوم أميرى آخر بانتخاب مجلس أمة جديد وذلك بدلاً من المجلس الذى كان قد توقف منذ صيف عام ١٩٧٦^(١). وبمقتضى المرسوم الجديد تم توسيع دائرة الناخبين حيث أصبح لما يقرب من تسعين ألفاً من سكان الكويت حق التصويت ورغم ذلك فلم يسجل منهم سوى ٣٪ فقط، ورغم قلة عدد الناخبين فإن المرشحين تكاثروا على التنافس حول المقاعد التى يتكون منها مجلس الأمة فبلغ عددهم ٨٤٨ مرشحاً.

وفى الانتخابات التى أجريت استطاعت الحكومة السيطرة على الدوائر الانتخابية مما أدى إلى تقليل تمثيل العناصر القومية والشعبية، فى الوقت الذى تمكنت فيه الحكومة من الحصول على عدد لا بأس به من الممثلين المؤيدين لها حيث وصل إلى المجلس ٢٣ من زعماء العشائر والمحافظين، بينما أخفق القوميون العرب فى الفوز بمقاعد المجلس، كما ترتب على تلك الانتخابات أيضاً فقدان الشيعة لمعظم المقاعد التى كانوا يتمتعون بها فى الانتخابات السابقة إذ لم يحصلوا إلا على أربعة مقاعد فقط، وهو عدد لا يقارن بما كان عليه الحال فى انتخابات ١٩٧٥ حيث وصل عددهم إلى عشرة ممثلين. وكان من المعتاد تعيين وزير شيعى فى كل تشكيل وزارى بحيث أصبح ذلك تقليداً متبعاً فى الكويت^(٢). كما وصل إلى المجلس الجديد خمسة من الأصوليين، ويعنى ذلك أن التيار الدينى واصل تصاعده منذ بداية الثمانينيات على حساب التيار القومى، ولعل مما يستلفت النظر أيضاً أن انتخابات المجلس لم تسفر عن فوز أى مرشح من ذوى الاتجاهات اليسارية فى الوقت الذى استطاع فيه الأصوليون الوصول إلى القدرة فى التأثير على اتجاهات الرأى العام فى الكويت.

عاد مجلس الأمة إلى الانعقاد فى فبراير ١٩٨١ بعد أن أوقف قرابة خمس سنوات وأصبح يتشكل من ستة وستين عضواً بدلاً من خمسين عضواً، كما كان عليه الحال فى المجالس السابقة. وعلى الرغم من أنه كان ينظر إلى المجلس الجديد كوسيلة وأداة للتعبير عن المطالب الشعبية إلا أن المجلس اتسم بالضعف حيث أضعف

١ - عادل الطبطبائي: السلطة التشريعية فى دول الخليج العربى، الكويت ١٩٨٥ ص ٣٥١ - ٣٥٢.

٢ - Assiri, Abdul Rida. op. cit., p. 67.

الوقت في قضايا قليلة الأهمية على حساب القضايا الاقتصادية والسياسية الملحة، كما فشل في إعادة الضمانات الخاصة بحرية الصحافة والتعبير عن الرأي^(١).

استمرت دورة المجلس أربع سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٥ عمل في خلالها على تنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، كما تناول سياسة الدولة إزاء الحرب العراقية الإيرانية^(٢).

وفي الانتخابات التي أجريت للدورة السادسة للمجلس في عام ١٩٨٦ انجبت الحكومة إلى مواجهة العناصر الأصولية على وجه خاص، وذلك بدعم مرشحي البدو الذين فازوا بأكثر من نصف مقاعد المجلس، بل إن الحكومة في مواجهتها للتيارات الأصولية لم تجد ما يمنعها من تأييد العناصر القومية حيث فاز أحمد الخطيب مع ثلاثة من القوميين العرب بينما سقط مرشحان أصوليان بارزان هما خالد سلطان وعيسى شاهين. وبرغم الجهود التي بذلتها الحكومة فقد استطاع الأصوليون أن يستحوذوا على بعض مقاعد المجلس، ومهما يكن من أمر فقد أتت انتخابات ١٩٨٦ بمجلس يمثل كافة القوى السياسية في الكويت.

وخلال فترة انعقاد المجلس التي لم تستمر طويلاً حمل القوميون والأصوليون لواء المعارضة ضد الحكومة التي كان من رأيها تعويض المتضررين في الأزمة المالية الكبيرة التي شهدتها الكويت والمعروفة بأزمة سوق المناخ، وقدم بعض أعضاء المجلس استجوابات لعدد من الوزراء أدت إلى استقالة سلمان الدعيج وزير العدل الذي اتهم بالحصول على تعويضات حكومية لأحد أبنائه الذي أصير في تلك الأزمة، كما استجوب على خليفة الصباح وزير النفط على مخالفات مالية مما اضطره إلى الاستقالة، كذلك شن المجلس هجوماً عنيفاً على جاسم الخرافي وزير المالية وحسن الإبراهيم وزير التربية الذي انتقد من قبل الأصوليين على بعض الإصلاحات التي أدخلها في جامعة الكويت.

وقد توافقت حركة المعارضة داخل المجلس مع العديد من الاضطرابات الداخلية التي شهدتها الكويت والتي وصلت إلى محاولة الاعتداء على أمير البلاد

Crystal, Jil. op. cit. p. 88.

ibid., p. 98.

نفسه، مما كان دافعاً لحل المجلس بسبب الانتقادات الشديدة التي واجهت الحكومة إزاء سياستها في أزمة المناخ وعدم موافقة المجلس على كفالة الحكومة للمتضررين في تلك الأزمة.

استمرت الحياة النيابية معطلة في الكويت قرابة ثلاث سنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٩ حين نشطت الحركة المؤيدة للديمقراطية في المطالبة بإعادة مجلس الأمة، وقدمت العديد من الالتماسات الخاصة بذلك، كما تركزت المطالب الشعبية في الجامعة والديوانيات، وكان من جراء ذلك اصطدام قوات الأمن بالاجتماعات العامة ووصل الأمر إلى درجة إغلاق سلطات الأمن لإحدى الديوانيات في الجوهراء في يناير ١٩٩٠، وكان هذا الإجراء غير مألوف في الكويت حيث تعود الكويتيون حرية التعبير عن آرائهم في تلك الديوانيات التي يعقدونها، كما أصدرت وزارة الداخلية تحذيراً للمواطنين بعدم التحدث في الأمور السياسية في ديوانياتهم الخاصة^(١).

ورغبة في احتواء الموقف بين الحكومة والرأي العام الكويتي أعلن الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت في بيان أذيع في التلفزيون الكويتي في ٢٠ يناير ١٩٩٠ تأييده من حيث المبدأ لإعادة الحياة النيابية، وطلب من ولي عهده ورئيس الحكومة الشيخ سعد عبد الله فتح حوار مع المعارضة. وكان من جراء ذلك أن أعلن أحمد السعدون زعيم المعارضة ورئيس مجلس الأمة استجابه لتلك المبادرة والتوقف عن الاجتماعات الأسبوعية التي كان يعقدها، وفي الوقت نفسه طالبت صحيفتا السياسة والأخبار بوقف الحملات الهجومية ضد الحكومة، وبالرغم من ذلك ظلت بعض التجمعات المعارضة كما ظلت المئات من الوفود الشعبية تصل إلى ديوانية أحمد الخطيب، وحدثت العديد من الاشتباكات بين قوات الأمن وبعض التجمعات الشعبية كان أبرزها ما حدث في القروانية في ٢٢ فبراير ١٩٩٠ حيث قامت قوات الأمن بتفريق المتظاهرين الذين بلغ عددهم ما يقرب من ستة آلاف شخص بالغازات المسيلة للدموع.

وفي محاولة لتهدئة الوضع الداخلي صدر مرسوم أميري في ٢٣ أبريل ١٩٩٠ يقوم على حل وسط حيث قضى بتأسيس مجلس وطني يتشكل من خمسين عضواً منتخباً إلى جانب خمسة وعشرين عضواً يتم تعيينهم^(١)، غير أنه لم ينط بذلك المجلس سلطة تشريعية وإنما عليه اقتراح القواعد والتفويضات الخاصة بممارسة تلك السلطة، وحدد المرسوم الأميري موعد انتخابات المجلس الوطني في العاشر من يونيو ١٩٩٠، غير أنه لم تكد تجري انتخابات المجلس الجديد وبدأ العقاده حتى وضع الغزو العراقي للكويت نهاية لذلك المجلس الذي لم تعد له قائمة بعد ذلك، حيث أكدت المطالب الشعبية في المؤتمر الذي عقد بجدة في أكتوبر ١٩٩٠ أثناء الغزو العراقي على عودة مجلس الأمة الذي عاد بالفعل بعد تحرير الكويت^(٢).

لم تقتصر المشكلات التي واجهتها الكويت على الأزمة الدستورية بين السلطين التنفيذية والتشريعية، وإنما شهدت الكويت خلال حقبة الثمانينيات سلسلة من الاضطرابات الداخلية التي تراكبت مع أحداث الثورة الإيرانية الإسلامية وشوب الحرب العراقية الإيرانية إلى جانب الانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٨٧. وفي بداية الأمر كان هناك إعجاب من قبل الكويتيين بالثورة الإيرانية الإسلامية التي نجحت في التخلص من الشاه رغم ما كان يجده من مساندة أجنبية، هذا فضلاً عما أعلنته الثورة من عداوة واضح لإسرائيل. ولم يكن شيعة الكويت وحدهم هم الذين أبدوا تأييدهم للثورة الإيرانية، وإنما شاركتهم في ذلك العناصر الوطنية الأخرى وخاصة بعدما أكدت الثورة التزامها بتحقيق الحرية والعدالة والمساواة، غير أنه حين اتجهت الثورة إلى العنف والتطرف وجد هذا الاتجاه معارضة من الوطنيين بما في ذلك العناصر الشيعية الذين أكذبوا ولاءهم للنظام السياسي القائم في الكويت، وذهبت وفادات منهم إلى القصر الأميري للتنعير عن ولائها. غير أن هناك بعض العناصر الشيعية التي تورطت في الاضطرابات الداخلية

١ - الكويت اليوم ٢٩، ٢٣ أبريل ١٩٩٠ المعدل ١٨٧٢، ١٨٧٣ السنة ٣٦ - لمر أميري بإنشاء المجلس الوطني

الكويتي والمرسوم الأميري الصادر بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء المجلس الوطني.

٢ - البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الكويتي المنعقد في جدة ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٠.

التي شهدتها الكويت. وظهر النشاط الإيراني الإسلامي في الكويت عن طريق الدعاة الدينيين في خطب الجمعة، وكان من بينهم قريب لآية الله الخميني وهو أحمد المهدي الذي بادرت السلطات الكويتية بإبعاده عن البلاد، وأخذت سلطات الأمن تنظر إلى بعض المتطرفين الشيعة باعتبارهم مسببين للمتعاب الداخلية^(١).

ولعل قادة الثورة الإيرانية الإسلامية قد أساءوا الفهم حين اعتقدوا أن الكويتيين وغيرهم من أبناء الخليج سيخلعون أنظمتهم السياسية دون أن يدركوا الخلافات التكنولوجية بين العرب والإيرانيين، فضلاً عن أن تزعم الشيعة لثورة إسلامية لم يلق القبول الكافي من معظم العناصر الوطنية التي تدين بالإسلام على المذهب السني^(٢). وعلى الرغم من ذلك فقد أثرت الثورة الإيرانية تأثيراً كبيراً على الوضع الداخلي في الكويت التي بدأت تتعرض لموجات من القفوض والعنف لم يكن لها سوابق في تاريخ الكويت، ويعزى ذلك إلى ما أبداه النظام الإيراني الإسلامي من تأييد مادي ومعنوي للفلسطينيين ولبعض العناصر الشيعية التي أتاحت لهم الثورة الإيرانية التعبير عن مشاعرهم في الكثير من المظاهرات والتجمعات التي اصطدمت بالسلطات الأمنية التي أخذت تحذر من التجمعات التي تزيد عن عشرين شخصاً^(٣).

ولعل الفلسطينيين قد سببوا أيضاً الكثير من المتاعب للكويت إذ كانوا يشكلون أكبر الجاليات عدداً في الكويت، ووضح نشاطهم خلال نشوب الحرب الأهلية اللبنانية، حيث أقصحت لجمعاتهم عن تأييد الوجود الفلسطيني في لبنان، كما حملت الصحافة الكويتية التي كانوا يسيطرون عليها حملات عنيفة ضد إسرائيل وقمعها للانتفاضة الفلسطينية، وقد يكون حقيقة أن التعاطف الكويتي كان واضحاً مع الفلسطينيين نتيجة الأزمات التي كانوا يمرون بها، وظهر هذا التعاطف على المستوى الرسمي إلى جانب المستوى الشعبي، إذ دعت الحكومة الكويتية إلى

Ramazani, R.K., The Gulf Cooperation Council, Records and Analysis. University of Virginia press, 1988. p. 8.

Assiri, Abdul Reda, op. cit., pp. 89-90.

ibid., p. 67.

إضراب عام تأييداً للانتفاضة الفلسطينية، كما وافقت على اقتطاع مرتب يوم واحد من جميع العاملين في دوائرها لدعم الانتفاضة وتعويض أسر شهدائها، كما وافقت في بداية عام ١٩٨٨ على تنظيم مظاهرة شعبية أمام السفارات التابعة للدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن احتجاجاً على عمليات القمع التي تمارسها إسرائيل ضد الانتفاضة الفلسطينية، ومن الملاحظ أن تلك المواقف التي اتخذتها الكويت أدت إلى إثارة إسرائيل حيث تكررت احتجاجاتها ضد الكويت في الأمم المتحدة واتهمتها بتأييد العمليات القذائية ضد إسرائيل. ولم تكن تلك الاحتجاجات الكويت عن استمرار مساندتها للفلسطينيين واعترافها في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ بقيام الدولة الفلسطينية والموافقة على تخصيص قطعة أرض لإنشاء سفارة فلسطينية في الكويت^(١).

ومع أن الفلسطينيين كانوا هم الجالية الوحيدة التي سمح لها بالقيام بأنشطتها داخل الكويت فإن التجمعات التي كانوا يقومون بها أثارت قلق السلطات الأمنية التي اتجهت إلى وضع القيود والضوابط المنظمة لها.

ومن ناحية أخرى فإن سلسلة الاضطرابات العنيفة التي وقعت في الكويت خلال حقبة الثمانينيات كانت من تدبير بعض المنظمات السرية الشيعية التي كانت تلقى دعماً من إيران، وكان من أبرزها «المنظمة الثورية للنبي محمد»، فضلاً عن تأييد الثورة الإيرانية لبعض المنظمات الفلسطينية في الكويت ومن بينها المنظمة التي كان يتولى قيادتها أبو نضال صبري البنا والتي نسب إليها القيام ببعض عمليات العنف في الكويت^(٢). وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم الاستقرار في الكويت كان يرجع أيضاً إلى استياء شرائح عديدة من المثقفين الذين طالبوا بقدر أكبر من المشاركة الشعبية وخاصة بعد أن تعطلت جلسات مجلس الأمة إلى جانب الأزمات الاقتصادية والمالية وتدنى أسعار النفط مما اضطر الحكومة إلى التقليل من الخدمات العامة التي كان يتمتع بها المواطنون والوافدون على السواء^(٣).

Ibid., p. 130. -١

Ibid., p. 73. -٢

Ramazani, R.K., op. cit., p. 38. -٣

وعلى أثر نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠ بدأت الكويت تعرض لأخطار فادحة مست أمها القومي، ففي الشهور الأولى من الحرب وعلى وجه التحديد في فبراير ١٩٨٠ قامت إحدى المقاتلات الإيرانية بإلقاء صاروخين في شمال الكويت، كما وقع خلال الفترة من يولية إلى سبتمبر ١٩٨٠ عدد من الانفجارات قرب بعض المباني والمؤسسات الحكومية كوزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة، واستهدفت تلك العمليات أيضاً بعض المستودعات النفطية ومخازن الذخيرة التابعة لقوات الدفاع الكويتية، وشهدت الأعوام التالية سلسلة من الانفجارات كانت وسيلتها السيارات الملغمة التي استهدفت السفارتين الأمريكية والفرنسية في ديسمبر ١٩٨٣، إلى جانب بعض المنشآت الحيوية، كمصفاة النفط وبرج المراقبة في مطار الكويت الدولي ووزارة المياه والكهرباء^(١).

وقد باشرت سلطات الأمن بالقبض على بعض العناصر التي اشتهت في تدميرهم لتلك الحوادث وأصدرت المحاكم الكويتية أحكاماً بالإعدام والسجن على خمسة وعشرين متهماً. ومع أن الكويت اتهمت إيران تورطها في تلك الحوادث إلا أن القاجار التي كشفت عنها التحقيقات أنه لم يثبت وجود إيراني واحد من بين المتهمين، وإنما كانوا ينتمون إلى جنسيات مختلفة من بينهم سبعة عشر عراقياً وثلاثة لبنانيين، وثلاثة مواطنين إضافة إلى منهم بدون جنسية. غير أن التحقيقات أثبتت أنهم جميعاً متعمدون لحرب الدعوة، وهو تنظيم شيعي سري مناهض للنظام العراقي وموالٍ لإيران، كما كشفت التحقيقات عن أن الدافع لقيام تلك الحوادث الاعتراض على السياسة الكويتية المؤيدة للعراق في حربه مع إيران، والاحتجاج على إمداد فرنسا العراق بالأسلحة والعتاد الحربي، والتنديد بالسياسة الأمريكية في لبنان مما كان سبباً للاعتداءات التي وقعت ضد السفارتين الأمريكية والفرنسية.

ولقد تكررت تلك الأحداث أعلن الشيخ سعد العبد الله عزم الحكومة على تخليص الكويت من العناصر المشبوهة التي تستغل كرم الضيافة للإساءة إلى أمن

البلاد واستقرارها^(١). وهكذا صارت قضية الأمن القومي من أهم مشاكل الحكومة التي أخذت تشدد الإجراءات على الوافدين كما تكونت لجان أمن للأحباء، وقد أفادت تلك اللجان فيما بعد في تكوين جماعات المقاومة المحلية ضد الاحتلال العراقي للكويت.

وخلال السنوات الممتدة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧ استمرت عمليات الاضطرابات والانفجارات في الكويت مستهدفة الضغط على السلطات الكويتية للإفراج عن المعتقلين، كما أخذت الكويت تعاني في الوقت نفسه من ظاهرة اختطاف طائراتها، ففي ديسمبر ١٩٨٤ اختطفت إحدى الطائرات الكويتية (الجابرية) كانت في طريقها من دبي إلى كراتشي، وكان على منها خمسة وخمسون مسافراً إضافة إلى طاقم الطائرة الذي كان يتكون من أحد عشر شخصاً، وأثناء عملية الاختطاف نقلت الطائرة إلى ثلاثة بلدان وحين دخلت المجال الجوي الإيراني حاولت إحدى الطائرات الحربية الإيرانية منعها من الهبوط إلا أن قائد الطائرة ألح على عدم وجود وقود بالطائرة فسمح لها بالهبوط في مطار مهراباد في طهران. وعلى الرغم من أن القوات الإيرانية نجحت في اقتحام الطائرة والنقص على المختطفين بعد أن تعرض اثنان من الأمريكيين للقتل، وأعلنت السلطات الإيرانية عزمها على محاكمة المختطفين، إلا أن الكويت أدانت إيران بتواطئها في ذلك الحادث، ومع أنه لم يتم الكشف عن هوية المختطفين إلا أنه كان واضحاً انتماءهم إلى إحدى المنظمات السرية التي تلقى دعماً من إيران، وأكدت السلطات الكويتية أنها تعرفت على مدير الحادث بفحص البصمات وأنه يحمل جواز سفر عراقياً، غير أن العراق أعلن أن المتهم ليس عراقياً وأدان منظمة الدعوة الشيعة، كذلك تعرضت الكويت لحادث اختطاف طائرة أخرى في الجزائر في عام ١٩٨٨ أدانت الكويت فيها إيران صراحة.

وبالإضافة إلى تلك الأحداث تعرضت الكويت لسلسلة من محاولات الاغتيالات، ففي إبريل عام ١٩٨٥ كانت هناك محاولة لاغتيال رئيس تحرير جريدة

الساسة الكويتية، كما وصلت تلك الحوادث إلى ذروتها في محاولة اغتيال أمير الكويت حين اعترضت إحدى السيارات الملغمة موكب الشيخ جابر في ٢٥ مايو ١٩٨٥، وأدت إلى مقتل اثنين من حرسه الخاص وأحد عشر جريحاً، وكان من المثير للدهشة أن يعلن ناطق باسم منظمة الجهاد الإسلامي تهنتته للأمير الذي نجا من الحادث وعبر عن آمال المنظمة في أن تكون رسالتها قد فهمت، واتهم في هذا الحادث ستة عراقيين من الشيعة. كما عانت الكويت سلسلة من الانفجارات التي تعرضت لها بعض المقاهي الشعبية في الشرق والسالية قتل فيها أحد عشر شخصاً وتسعة وثمانون جريحاً، وأعلنت منظمة «النبى محمد» مسئوليتها عن وقوع تلك الانفجارات، كما أعلنت غيرها من المنظمات مسئوليتها أيضاً، وطالبت الحكومة الكويتية أن تعدل عن سياستها التي اعتبرتها معادية للعرب والمقيمين الفلسطينيين في الكويت. وعلى الرغم من أن الكويت أدانت إيران إلا أنها لم تقم بإصدار تصريحات رسمية تدبنها صراحة^(١). وخاصة بعد أن تبين أن الأسباب الرئيسية لتلك الأحداث كانت ترجع إلى أن الكويت خفضت مساعداتها المالية لكل من الأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية^(٢). وربما وجدت الكويت ذريعتها في ذلك تدنى أسعار النفط عقب الأزمة النفطية في عام ١٩٨٢، وبالتالي لم يتلق الأردن في عام ١٩٨٣ إلا نصف قيمة المساعدة التي منحت له في العام السابق. وكذلك الحال بالنسبة لسوريا. ولم تلبث أن توقفت المساعدات الكويتية في عام ١٩٨٥ استجابة للمقترحات التي اتخذتها لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي بحجة أن المساعدات السابقة قد أسىء استخدامها على حين اعتبرت هذه الدول، وعلى الأخص منظمة التحرير الفلسطينية، أن المساعدات حق لها في المشاركة في ثروة الكويت^(٣).

ترتب على عمليات العنف في الكويت أن أصدر مجلس الأمة الكويتي في يولية ١٩٨٥ قانون مكافحة الإرهاب الذي كان ينص على توقيع عقوبة الإعدام على مرتكبي الحوادث الإرهابية التي تؤدي إلى مقتل آخرين.

Ramazani, K.K., op. cit., 37.
Assiri, Abdul Reda., op. cit., p. 69.
Mazher, A. Hameed., op. cit., p. 100.

وفي أواخر عام ١٩٨٧ ألقت الكويت القبض على أكثر من شبكة سرية اتهمت بمحاولة قلب نظام الحكم في الكويت، وترتب على ذلك أن أقدمت الحكومة على ترحيل عدد كبير من الوافدين بلغ عددهم ٢٦٨٩٨ شخصاً مبررة ذلك بأسباب أمنية^(١). وبينما كان من المفروض أن تؤدي أحداث العنف التي تعرضت لها الكويت إلى توحيد القوى الوطنية حدث العكس من ذلك في ظهور العديد من الفئات الوطنية المعارضة لسياسة الحكومة إزاء بعض القضايا الداخلية والخارجية^(٢). ولعل النظام العراقي قد وضع في حسبانته تلك الأوضاع الأمنية المضطربة إضافة إلى زيادة حدة المعارضة وما تبعها من حل مجلس الأمة الكويتي حين قدم في تبريره لغزو الكويت مساندته لثورة داخلية أطاحت بالنظام، غير أنه لم يلبث أن ثبت ريف ذلك الادعاء، وعلى عكس ما خطط له النظام العراقي أدى الاحتلال العراقي للكويت إلى تحقيق قدر كبير من التماسك الوطني وإظهار الكويتيين تأييدهم للنظام السياسي الشرعي المتوارث في الكويت.

لم يقتصر عدم استقرار الأوضاع الداخلية في الكويت على الأزمات الدستورية أو أعمال العنف التي شهدتها الكويت، وخاصة خلال حقبة الثمانينيات بفعل بعض القوى والعناصر الداخلية التي كانت تجد تأييداً خارجياً، وإنما أصيبت إلى تلك الأوضاع الأزمات الاقتصادية والمالية المتتالية التي شهدتها الكويت.

وقد يكون حقيقة أن الكويت شهدت انتعاشاً في أوضاعها الاقتصادية واستطاعت أن تحصل على عوائد مالية ضخمة نتيجة الثورة السعرية للنفط التي حدثت في أعقاب حرب أكتوبر وخلال أزمة الطاقة العالمية ١٩٧٣/١٩٧٤ إلا أن الكويت تعرضت لسحب رؤوس أموالها إلى أسواق نيويورك وغيرها من الأسواق الرأسمالية العالمية، حيث اضطلعت بذلك بعض المؤسسات الأجنبية وبصفة خاصة كلارينج دودج وميريل لينش Meril Lynch التي أوجدت لها وكالات في الكويت، كما فعلت ذلك بعض المصارف الأجنبية التي اعتمدت على ممتلكات لها في الكويت من بينها البنك التجاري الكويتي وبنك الكويت الوطني، وبنك

Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 69. - ١

Ramazani, R.K., op. cit., p. 37 see also Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 73. - ٢

الكويت والشرق الأوسط والبنك الأهلي وجميعها تضمنت مشاركة رموس أموال
بريطانية مع رموس أموال وطنية باستثناء البنك الأهلي الكويتي الذي اعتمد أساساً
على المشاركة الفرنسية^(١).

وكثيراً ما أخذ على الكويت إيداع فوائضها المالية في المصارف الأجنبية أو
الاستثمارات الخارجية، وتجنباً لهذا النقد وربما لأسباب وطنية فعلاً خصصت
الكويت جزءاً من إيراداتها لمشروعات التنمية في الوطن العربي، حيث أسست فور
استقلالها صندوق الكويت للتنمية العربية، كذلك أسهمت الكويت في المصارف
التي تأسست لمساعدة الأقطار العربية الإفريقية في مشروعاتها التنموية، كما أسهمت
بنصيب كبير في البنك العربي الإفريقي الذي يمول مشروعات التنمية في الدول
الإفريقية، كما دعت إلى إقامة شركات عربية مساهمة من أجل تعريب صناعة
النفط وبناء أسطول عربي للنقلات والعمل على مد خطوط من أنابيب النفط.

وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي والمالي الذي تحقق في الكويت والذي
ظهر واضحاً في تأسيس المصارف والشركات الاستثمارية إلا أن الحكومة تباطأت في
وضع القواعد المنظمة لحركة رموس الأموال، وخاصة فيما يتعلق بأسواق الأوراق
المالية مما عرض الكويت لأزمة مالية طاحنة، وهي أزمة سوق الأسهم التي عرفت
بأزمة المناخ؛ والتي في خلالها تدهى التداول وانهارت أسعار الأسهم نتيجة
استخدام شبكات البيع الآجل والتي كانت تمتد إلى عام كامل وبمؤاتد باهظة
باعتبارها مصدراً رئيساً للالتزام غير المصرفي، ونظاماً قائماً بذاته للتمويل داخل
سوق الأوراق المالية التي لم تلتزم بقواعد محددة للتعامل^(٢). ولم تستطع الحكومة
إيقاف العمل في سوق المناخ نظراً لما حازه من شهرة واسعة، فضلاً عن العساس
كثيرين من كافة شرائح المجتمع بما في ذلك أعضاء من الأسرة الحاكمة في أنشطته،
واضطرت الحكومة في كثير من الأزمات التي كان يتعرض لها السوق إلى شراء

١ - ماليدى (فرد). مرجع سبق ذكره ص ٦١

٢ - علي محمود عبد الرحيم وحسن الحمد السبابة السبابة وأزمة سوق المناخ، مجلة دراسات الخارج

والجزيرة العربية - جامعة الكويت العدد ٦ - أكتوبر ١٩٨٩ ص ٢

الأسهم المطروحة أو تقديم تعويضات مالية للمتضررين، ولكن الأزمة التي واجهها السوق في بداية حقبة الثمانينات كانت أكثر ما نطبقه قلرة المتعاملين أو الحكومة على تجاوزها^(١).

ولقد ظهر من خلال وقوع تلك الأزمة في عام ١٩٨٢ تزايد بيع الأسهم الأجلة بمعدلات عالية حيث نصاعدت الفروق بين الأسعار الفورية والأسعار الأجلة إلى ما يتراوح بين ٤٠ إلى ٨٠٪، ثم قفزت هذه النسبة وقت تصاعد الأزمة إلى ما يصل إلى ٤٠٠٪ بل لقد وصلت في بعض الأحيان إلى ٨٠٠٪ وذلك حين أصبحت عمليات بيع الأوراق المالية بالشيكات الأجلة وسيلة من وسائل التمويل التي لجأ إليها المضاربون لتأمين السيولة النقدية لديهم لدفع ما يستحق عليهم من شيكات مزجلة، كما لجأ كثير من المضاربين إلى شراء الأسهم بالسعر الأجل بأضعاف أسعارها وبيعها بسعر متدنٍ لتسديد ديونهم مما أدى إلى تفاقم الأزمة^(٢). وكان من المحتم أن يأتي الوقت الذي يعجز فيه المضاربون عن تسديد التزاماتهم المالية مما تسبب في انهيار السوق في صيف عام ١٩٨٢، وتواكب انهياره مع تدنى أسعار النفط إضافة إلى ما تكبدته الكويت من أعباء مالية فادحة نتيجة القروض والمساعدات التي قدمتها للعراق في السنوات الأولى من نشوب الحرب العراقية الإيرانية.

وقد أدت أزمة سوق المناخ إلى إفلاس الكثير من رجال الأعمال الكويتيين البارزين ومن بينهم جاسم المطوع، وهو عضو في مجموعة مالية تعرف بمجموعة الثمانية الكبار، وهو أعظمهم جميعاً، حيث قدرت خسائره بثلاثة مليارات من الدينارات الكويتية، أي إلى ما يصل إلى أكثر من عشرة مليارات من الدولارات الأمريكية.

١ - Crystal, Jil., op. cit., pp. 105-107.

٢ - لمزيد من التفصيل عن أزمة سوق المناخ انظر:

Yusuf Darwish, The Gulf Stock Exchange Crash - The Rise and The Fall of The Souq El Manakh, Crown-Helm, London 1983.

وحين حاولت الحكومة حل تلك الأزمة فوجئت بوجود تلال من الشيكات الموحلة قدرت قيمتها بأكثر من أربعة وتسعين ملياراً من الدولارات، كما تبين أن شرائح كثيرة من المنتج الكويتي كانت تقوم بعمليات المضاربة في السوق سواء أفراد عاديون أم مسئولون كبار، كما لم تقتصر عمليات المضاربة على الكويتيين وحدهم وإنما شارك فيها كثيرون من مواطني دول الخليج العربية الأخرى وخاصة من البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد ترتب على اتجاه الحكومة إلى تعويض المتضررين وإعادة جدولة الديون إلى خلافات حادة بين الحكومة وبين العناصر الوطنية المتشددة الذين وقفوا موقفاً صلباً ضد هذا الاتجاه، وشن عبد اللطيف الحمد وزير المالية حملة عنيفة ضد الحكومة ومساندتها كبار المضاربين، ووجد تأييداً من الصحافة الكويتية ومن بعض أعضاء مجلس الأمة، وانتهى به الأمر إلى تقديم استقالته من منصبه الوزاري احتجاجاً على ذلك^(١).

كشفت أزمة سوق المناخ عن كثير من نواحي الفصور في أوضاع الكويت المالية والاقتصادية والاجتماعية، فمن النواحي الاجتماعية أظهرت أن هناك أناساً يكسبون أموالاً ضخمة في وقت قصير نتيجة عمليات المضاربة بحيث لم يعد هناك تفسير لقمية العمل وقيمنه، ومن الناحية الاقتصادية أظهرت الأزمة أن قيام الأسواق المالية في الكويت لم يكن مبنيًا على أسس سليمة، فضلاً عن تساهل البنوك المحلية في تقديم التسهيلات الائتمانية والسحب على المكشوف والفروض بلا ضمانات حقيقية، وذلك كله في غياب الضوابط وعدم وجود رقابة حاسمة من قبل البنك المركزي الكويتي. ولعل تلك النواحي من الفصور كانت دافعة للحكومة بعد انتهاء الأزمة إلى إعادة تنظيم سوق الأوراق المالية، واكتسبت تلك التنظيمات قوة بصور المرسوم الأميري الخامس بها في أغسطس ١٩٨٣، في الوقت الذي بادرت فيه الحكومة إلى إغلاق السوق رسمياً اعتباراً من أول يناير ١٩٨٤، وفي ٢٩ سبتمبر من نفس العام قامت بافتتاح البني الجديد لسوق الكويت للأوراق المالية بعد أن تم إعلان القواعد الخاصة لضبط وتنظيم التعامل في تلك الأوراق^(٢).

١ - على محمود عبد الرحيم وآخر: دراسة عن ذكراها ص ٢٢

٢ - المرجع السابق ص ٢١

وبصدد حديثنا عن الأوضاع الاقتصادية المتأزمة التي عانت منها الكويت فنجدر الإشارة إلى أن العراق شكل عاملاً من عوامل الضغط المادي إذ كانت الكويت مضطرة لوقف الانتهاكات العراقية على حدودها إلى أن تقدم له العديد من القروض والمساعدات التي منحها أيضاً لكثير من الدول العربية والنامية. وقد يكون حقيقة أن تلك المساعدات هي التي لمحت للكويت استقلالها، وذلك منذ أن اتبعت الكويت في أعقاب الأزمة الكويتية العراقية على عهد عبد الكريم قاسم ١٩٦١/١٩٦٣ سياسة الدينار، حيث ساعدت كثيراً من الدول العربية والنامية على إسقاط فوائد ديونها، وقدرت المساعدات الكويتية في الفترة من استقلالها في عام ١٩٦١ حتى الغزو العراقي لأراضيها ١٩٩٠ بأكثر من ثلاثين ملياراً من الدولارات الأمريكية^(١). وقد ارتبطت تلك المساعدات بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي قدم قروضاً لأكثر من أربع وستين دولة عربية ونامية^(٢). ومما يذكر أن ذلك الصندوق تأسس في أعقاب استقلال الكويت برأس مال قدره خمسون مليون دينار صوعف فيما بعد، وللصندوق شخصية مستقلة ومجلس إدارة من ثمانية أعضاء، ويمكنه إصدار صندات يكتب فيها رأس المال الخاص، وعلى الرغم من أنه يستثمر الأموال بأرباح ربما تبدو قليلة حيث تتراوح بين ٣ و ٤٪ إلا أنه يحل أزمة تراكم رموس الأموال التي تعهد صعوبة في مجالات الاستثمار. وكان السودان أول من لجأ إلى الصندوق الكويتي، حيث اقترض ٧,٥ مليون دينار لتطوير السكك الحديدية بفائدة قدرها ٤٪ ثم استعانت الأردن بالصندوق في مشروع إنتاج الفوسفات من البحر الميت ومشروعات التوسع في الري من نهر اليرموك، وقد خفضت فائدة القروض لتلك المشروعات إلى ٣٪ لارتباطها بأهداف قومية تنموية.

ومع أن العراق أقاد من المساعدات والقروض التي قدمت له من الصندوق الكويتي خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات إلا أنه كان لا يكف عن تقديم احتياجاته بأنه لا يحصل على المساعدات والقروض الكافية، بينما ردت الكويت

١. Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 131.

٢. الإنشاء - الكويت ١٦ يولية ١٩٨٨، انظر أيضاً مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٥ ص ٢٧٨.

على تلك الاحتياجات بالتأكيد على أن الصندوق لا يفرق في المعاملة بين دولة عربية وأخرى، بيد أن الدول التي تحظى بنصيب أكبر من القروض هي تلك التي تستخدم المشروعات تنمية تمشي والسياسة العامة للصندوق، بمعنى أن المبادرة تأتي من الدولة المستفيدة وليست من الصندوق نفسه، ولعل ذلك يفسر أن دولاً عربية عديدة قامت العراق في الإفادة من القروض الكويتية في الوقت الذي لم يتعد فيه نصيب العراق من تلك القروض والمساعدات أكثر من ٣,٧٪ من جملة ما قدم إلى تلك الدول^(١).

ومما يذكر أن الصندوق الكويتي كان له أثر واضح في تنمية وتوطيد العلاقات بين الكويت والدول المستفيدة منه، وقد ازداد نشاطه بصفة خاصة على أثر الثورة العربية في النفط التي حدثت إبان أزمة الطاقة العالمية ١٩٧٣/١٩٧٤ حيث تصاعف رأس ماله وإزداد عدد الدول المستفيدة منه، كما أدخلت الحكومة الكويتية تعديلاً على مواد قانونه الأساسي بمقتضى القانون رقم ٢٥ الصادر في عام ١٩٧٤ والذي نص على أن تكون رئاسة مجلس إدارة الصندوق لرئيس مجلس الوزراء بدلاً من وزير المالية، مما يؤكد الاهتمام الزائد الذي أخذت توليه الكويت للمساعدات الخارجية، وإن كان ذلك لم يمنع العراق من مواصلة حملاته ضد الكويت واتهامها بإهدار مواردها وقصورها عن تقديم المساعدات للدول الفقيرة^(٢) في الوقت الذي أكدت فيه الكويت أنها تخصص جانباً من دخلها القومي لتلك المساعدات يفوق ما تخصصه الدول الصناعية الكبرى للمشروعات الإنمائية في الدول النامية والذي لا يتجاوز ١٪، بينما تعدت الكويت تلك النسبة عدة أضعاف^(٣).

لم تكن القروض والمساعدات التي قدمتها الكويت للدول العربية والنامية أو الإمارات الاقتصادية الطاحنة التي واجهتها خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات هي كل ما عانته الكويت من متاعب مالية، وإنما أضيفت إليها الخسائر الفادحة التي لحقتها خلال نشوب الحرب العراقية الإيرانية، فعلى أثر اندلاع الحرب بادرت

١- بين يوسف الصباح: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد التاسع يناير ١٩٧٧ من ص ١٧٢ - ١٧٩.
 ٢- Mansfield, Peter, op. cit., p. 118.
 ٣-

الكويت بتقديم عرض للعراق مقداره أربعة مليارات من الدولارات دفعت منها مليارين في أوائل عام ١٩٨١^(١). كما تأثر ما يقرب من ثلث تجارتها نتيجة استمرار الحرب بين الدولتين، كما اضطرت الحكومة إلى تعويض التجار عن الصفقات التجارية التي لم يسدها العراق، إضافة إلى دفع نسبة من الالتزامات المالية للعراق لدى بعض الشركات البريطانية.

وحين أغلقت سوريا خط الأنابيب العراقي المار بأراضيها في نهاية عام ١٩٨٢ قامت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية ببيع ما يقرب من ٣٥٠,٠٠٠ برميل من النفط لحساب العراق من المنطقة المحايدة التي تتقاسم الدولتان مواردها النفطية^(٢). وخلال سنوات الحرب بلغت القروض التي قدمتها الكويت للعراق ١٣,٢ مليار من الدولارات دفعت منها ستة مليارات نقداً.

وليس من شك أيضاً في أن التهديدات الأمنية التي تعرضت لها الكويت سواء من العراق أو نتيجة لنشوب الثورة الإيرانية الإسلامية أو الحرب العراقية الإيرانية قد دفعتها إلى الانخراط في سباق التسلح مما أثر تأثيراً كبيراً على أوضاعها المالية، حيث وصلت صفقات الأسلحة إلى عدة بلايين من الدولارات سنوياً، وثمة ما يؤكد أن الكويت أهدرت أكثر من ٣٥٪ من دخلها القومي خلال حقبة السبعينيات في تلك الصفقات، وأخذت هذه النسبة في الارتفاع خلال السنوات التالية.

وقد بدأت الكويت على أثر الانتهاكات العراقية لحدودها في حادث الضامة في عام مارس ١٩٧٣ في تدعيم قواتها العسكرية، حيث أبرمت صفقة لشراء ٧٦ طائرة ميراج من فرنسا وصلت قيمتها إلى ٨٥ مليون دولار، كما عقدت صفقة مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٦ لشراء صواريخ سام، وفي عقد الثمانينيات عقدت الكويت العديد من الصفقات مع كل من يوغوسلافيا وبريطانيا وفرنسا والصين. وفي عام ١٩٨٨ وصلت صفقة الأسلحة التي عقدتها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يقرب من مليارين من الدولارات.

Hassan Al-Ehbraheem, op. cit., p. 78 ff. - ١
Assiri, Abdul Reda, op. cit., pp. 69 - 71 - ٢

وعلى الرغم من إهدار الكويت لمواردها المالية في تلك الصفقات فإنها لم تستطع الاستفادة منها الفائدة المحققة حين داهمها الغزو العراقي في أغسطس ١٩٩٠، ويرجع ذلك في تقديرنا إلى افتقارها للقوة البشرية التي تناسب مع تلك الصفقات. ومع أن الكويت عمدت إلى تطبيق التجنيد الإجباري على مواطنيها منذ منتصف السبعينيات فإن قواتها العسكرية البشرية لم تتعد أكثر من ثمانية عشر ألف جندي وذلك في نهاية عام ١٩٨٨ إضافة إلى ما يتراوح من سبعة إلى عشرة آلاف من قوات الشرطة والحرس الوطني وقوات احتياطية لا يتجاوز عددها أكثر من سبعة آلاف جندي.

وبإلى جانب القصور في القوة البشرية فإن الكويت ظلت تفتقر إلى الخبرات الفنية العسكرية، ومن ثم استمرت تعتمد في توفير تلك الكوادر والخبرات على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إضافة إلى جمهورية مصر العربية^(١). وعلى الرغم من أن الكويت فقدت جانباً كبيراً من مواردها المالية في صفقات التسليح إلا أنها استطاعت رغم تدنى أسعار النفط خلال حقبة الثمانينات الصمود ومواجهة الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي مرت بها، غير أن الضربة التي أدت إلى ترنحها كانت نتيجة لما ترتب على الغزو العراقي لأراضيها من خسائر فادحة استنفدت جانباً كبيراً من أصولها المالية مما اضطرها إلى المساس باحتياطاتها المالية، وذلك لمواجهة نفقات قوات التحالف الدولي، فضلاً عن الخسائر التي تعرضت لها نتيجة التدمير الذي لحقه الغزو العراقي بحقولها النفطية واستمرار التهديدات العراقية لها مما اضطرها إلى استدعاء القوات الأمريكية، كما حدث ذلك في نهاية عام ١٩٩٤. كما اضطرت الكويت في بداية عام ١٩٩٢ إلى اخضرار خمسة بلايين دولار لمواجهة الالتزامات العاجلة لإعادة البناء في الوقت الذي لم يستجيب فيه العراق لدفع تعويضات للكويت ورفضه - حتى وقت قريب - ضخ نفطه في الأسواق حسب ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن وذلك بحجة أن هذه القرارات فيها مساس بسيادته على ثروته الوطنية^(٢).

١ Ibid., p. 78 ff.

٢ عامر النجدي، الآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت، من أعمال ندوة المجلس الوطني للنفط والوقود من العراق للكويت - الكويت - مارس ١٩٩٤ - نشر مجلة عالم المعرفة - الكويت ١٩٩٥، ص ٢٤٣.

ومن ناحية أخرى أثر الغزو العراقي للكويت على استثماراتها الخارجية حين أغرى ذلك الغزو بعض الأفراد للتلاعب في تلك الاستثمارات، كما حدث في الاستثمارات الكويتية في أسبانيا التي تركزت في قطاع صناعة الورق والصناعات البتروكيماوية، وأدى ذلك إلى فقدان الكويت مبالغ مالية ضخمة.

وليس من شك في أن تلك الانتهاكات المالية المتواصلة سوف يتضح أثرها على المدى القريب، بل لعلنا لا نغالي في القول إذا ما ذكرنا أن بوادرها بدأت تظهر بالفعل في اتجاه المجتمع الكويتي إلى التحول من مجتمع الرفاهية الذي كان سمة من السمات التي يتمتع بها ذلك المجتمع إلى اتجاه الدولة لفرض سيطرتها على الخدمات التي كانت تقدمها بسخاء لمواطنيها أو حتى للمقيمين في أراضيها، وذلك نتيجة العجز المستمر في ميزانيتها.

إذا انتقلنا من الحديث عن الأوضاع الداخلية للكويت إلى علاقاتها الخارجية فإن ما يسترعى الانتباه هو حرص الكويت في سياستها الخارجية على التوازن بين القوى الثلاث المجاورة لها، ونعني بتلك القوى ذلك المثلث الذي تقع على رءوسه كل من العراق وإيران والمملكة العربية السعودية.

ومنذ حقبة الستينيات استطاعت الكويت توثيق علاقاتها بالمملكة العربية السعودية، وكان ذلك على أثر تصفية الخلافات التي كانت قائمة بين البلدين فيما يتعلق بوضع المنطقة المحايدة وإن ظلت بعض الخلافات الكامنة والتي لم تحسم بعد حول حقوق السيادة على جزر كبير وقارو وآم المردام وغيرها من الجزر التي تقع في مياه المنطقة المحايدة والخاضعة حالياً لسيادة الكويت^(١). ولعل تلك الخلافات هي التي حالت دون موافقة الكويت على توقيع اتفاقية أمنية مع المملكة العربية السعودية كما فعلت دول الخليج العربية الأخرى في عام ١٩٨٢. وقد دعا إلى عقد تلك الاتفاقيات نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية وتوتر العلاقات بين إيران وجيرانها حيث اتهمت إيران بمحاولة تصدير ثورتها، وكان من شأن ذلك الاضطرابات الداخلية التي شهدتها البحرين في نهاية عام ١٩٨١، كما عارضت الكويت اقتراح المملكة العربية السعودية بإنشاء قوة أمن جماعي لدول الخليج

العربية، وكان الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي قد صرح بذلك في ٢٣ فبراير ١٩٨٥، غير أن الكويت أعلنت أن مجلس الأمة لن يوافق على تلك المشروعات الأمنية ما لم يتم تعديلها لإزالة النفط التي تتعارض مع الدستور الكويتي. وليس من شك في أن رفض الكويت توقيع اتفاقية أمن مع المملكة العربية السعودية أو الموافقة على المشاركة في قوة الأمن الجماعي إنما يرجع إلى تخوفها من تدخل القوات السعودية في المقاطعات الكويتية مما يعني انتهاكاً لسيادتها الإقليمية^(١).

وعلى الرغم من معارضة الكويت للمقترحات السعودية إلا أنها كانت تدرك جيداً أن توثيق علاقتها بالمملكة العربية السعودية أمر لازم لمواجهة الضغوط التي كانت كثيراً ما تتعرض لها من قبل إيران أو العراق، ومن ثم أدانت الكويت حادثة الحرم المكي في عام ١٩٧٩ ولم تعترض على الأحكام التي صدرت في السعودية ضد عناصر كويتية اتهمت مع غيرها في تدبير ذلك الحادث، وخاصة بعد أن صرح الملك فهد بن عبد العزيز أنه لو عبث سعودي بأمن الكويت فإن السعودية ستكون أول من يزيد أي إجراء تتخذه قوانين الكويت ضد العابثين بأمنها^(٢).

وقد اتجهت الكويت على أثر توقف الحرب العراقية الإيرانية إلى إقامة علاقات أوثق بالمملكة العربية السعودية، وظهر ذلك واضحاً في الزيارة التي قام بها الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي عهد الكويت إلى الرياض خلال الفترة من ٥ - ١٢ نوفمبر ١٩٨٨ حيث أسفرت مباحثاته في العاصمة السعودية عن تشكيل لجنة مشتركة تجمع بين وزراء الداخلية والخارجية والنفط للتنسيق بين البلدين في الشؤون السياسية والاقتصادية مما اعتبره البعض بمثابة تنسيق أمني بين البلدين^(٣). أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الكويت والعراق فقد سارت تلك العلاقات بين التدهور حيناً والتحسين حيناً آخر، فعلى أثر انتهاء الأزمة الكويتية العراقية

١ - Hamazani, R.R., op. cit., pp. 35-36.

٢ - مقابلة صحافية مع الملك فهد بن عبد العزيز في ٣ أكتوبر ١٩٨٩، انظر مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - السنة السادسة عشرة - يناير ١٩٩٠، ص ٢٩٢، ٢٩٦.

٣ - Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 136.

١٩٦١/١٩٦٣ أخذت العلاقات تتوثق بين البلدين وخاصة بعد أن أعلنت الكويت في مايو ١٩٦٨ إلغاء اتفاقية التشاور التي كانت تربطها ببريطانيا منذ عام ١٩٦١، وكانت تلك الاتفاقية موضع انتقاد شديد من قبل العراق الذي كان يصفها باتفاقية المساعدة، وقد أعلنت الكويت بعد إلغائها لتلك الاتفاقية أنها لن تسمح لأي وجود أجنبي في أراضيها، غير أن العلاقات بين البلدين لم تلبث أن صارت إلى التدهور حين اتجه النظام البعثي في العراق انجهاً متطرفاً وبدأ يشير المشاعب ضد الكويت وينتهمها بمنح اللجوء السياسي إلى بعض العراقيين المعارضين للبعث. وظهر التوتر في العلاقات واضحاً على أثر تأميم العراق لشركة النفط العراقية الإنجليزية في يونيو ١٩٧٢، وما ترتب على التأميم من تدهور إنتاج وتسويق النفط العراقي في الوقت الذي اعتذرت فيه الكويت عن عدم إمكانياتها تقديم قروض للعراق لمواجهة أزمته الاقتصادية^(١).

وقد اتخذ العراق من مشكلات الحدود القائمة بينه وبين الكويت وسيلة للضغط عليها وطالب الكويت إذا كانت تريد إنهاء تلك المشكلات أن تتخذ مبادرات قومية، ويعنى ذلك التنسيق السياسي بينها وبين العراق واستثمار رموس أموالها هناك واستخدام الأيدي العاملة العراقية^(٢). وعند زيارة وفد كويتي لبغداد في ٢ مارس ١٩٧٣ عرض العراق مشروع اتفاقية للتعاون والصداقة بين البلدين جاء في بعض بنودها أن توافق الكويت على منح العراق حق مد أنابيب لتصدير النفط العراقي من حقول البصرة إلى الكويت وإقامة محطات للضغط والتكرير وبناء مستودعات لتخزين المياه والنفط، فضلاً عن إنشاء جسور وموانئ ومطارات وخطوط للسكك الحديدية معفاة من الضرائب داخل المقاطعات الكويتية، كما نص مشروع الاتفاقية على أن يكون للعراق الحق في منح طرف ثالث، كان المقصود به الاتحاد السوفيتي، نظراً للمعاهدة الموقعة بين الطرفين في عام ١٩٧٢، القيام بدراسة وتنفيذ تلك المشروعات.

١- Khadduri, Majid, Socialist Iraq. A study in Iraqi Politics since 1968. - Washington D.C. The Middle East Institute, 1978, p. 154.

٢- ترسيم الحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق - مركز البحوث والدواست الكويتية - الكويت ١٩٩٣، ص ٦٦ - ٦٨.

كان من الطبيعي أن يترك الوفد الكويتي أن العراق كان يهدف للوصول إلى المياه العذبة لجزيرة بوبيان التابعة للكويت، وأنه إذا استجابت الكويت للمقترحات العراقية فإنه لن يضي وقت طويل حتى تصبح جزيرتا وريا وبوبيان عراقيتين، كما ستصاحف سواحل العراق المطلة على الخليج ثلاث ممرات على حساب الكويت وخاصة بعد أن أكدت البيانات العراقية حرص العراق على الجزيرتين حتى يصبح دولة خليجية لها امتداد أطول على سواحل الخليج يستطيع بواسطتها مواجهة التهديدات الإيرانية، كما تمكنه من تصدير نفطه بسهولة وتنشيط تجارتها البحرية. وظل العراق يردد حاجته إلى منفذ بحري في محاولة منه لكسب التعاطف العربي رغم كونه يمتلك منفذا بحريا على الخليج يمتد مسافة أربعين كيلو مترا وتوجد به العديد من الموانئ^(١).

وعلى الرغم من أن الوفد الكويتي الذي كان يرأسه الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية أكد أن الكويت لن تنازل عن مقاطعاتها الإقليمية إلا أنه أبدى تفهمه للأهمية الجغرافية للممرات المائية في شمال الخليج، وأظهر استعداد الكويت للدخول في مباحثات مع العراق لتسهيل استخدامه لتلك الممرات، ولكن ذلك ينبغي أن يتم بعد الانتهاء من ترسيم الحدود بين البلدين^(٢). غير أن العراق اعتبر موقف الوفد الكويتي رغم المرونة التي أبدتها بمثابة رفض لمشروع اتفاقته المقترحة مع الكويت؛ ولذلك انسحب الوفد الكويتي يغادر بغداد حتى تحركت القوات العراقية في اليوم التالي ٣ مارس ١٩٧٣، حيث توغلت مسافة ثلاثة أميال داخل الأراضي الكويتية، كما قامت الدبابات العراقية بمهاجمة مركزين من مراكز الحدود الكويتية الواقعة في الشمال الشرقي من الكويت كان أحدهما في الصامنة. وكان العراق يهدف لشق طريق يمر جنوب ذلك المركز الذي يقع على مرتفع بإقامة طريق خلفه. وحين حاولت قوات الشرطة الكويتية التصدي لذلك الانتهاك قامت القوات

١ - عبد الملك السبيعي: العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١ - ١٩٩٠ دراسة تاريخية، من أمسيات ندوة العهد العراقي للكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، مارس ١٩٩٤، نشر مجلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥ ص ٥٦.

٢ - تحقق ذلك للعراق بالفعل عند الترسيم النهائي للحدود الكويتية العراقية في أعقاب الحرب حيث قررت اللجنة الدولية السابعة للأمم المتحدة ترك حوز الزبير بأكمله للعراق لتسأيد مقعده إلى البحر بعد أن كان خط الحدود بينهما للاتفاقيات بين الكويت والعراق ينهي عند التقاء حوز الزبير بحوز عند التقاء الخط برسيم الحدود الكويتية العراقية - البحر التاريخي والأراضي الكويتية - مركز الدراسات والبحوث الكويتية - الكويت ١٩٩٣، ص ١٤٤.

العراقية بالاعتداء على أفرادها حيث راح ضحية ذلك جنديان كويتيان وجرح اثنان آخران بينما مات جندي عراقي واحد. وأصدر العراق بياناً عن ذلك الحادث أكد فيه أن ما قامت به القوات العراقية كان رداً على اعتداء وقع عليها من جانب الكويت على حين أكدت وزارة الداخلية الكويتية في ردها على البيان العراقي بأن الاعتداء وقع على مركز كويتي مقام في الصحراء منذ أكثر من عشر سنوات، وأن الحادث وقع في الوقت الذي كانت فيه الكويت تنتظر من العراق إرسال وفد من جانبه لمناقشة ترسيم الحدود كما تم الاتفاق على ذلك في المباحثات التي أجريت في بغداد. وأعلنت الكويت رفضها لاقتراح تقدمت به الحكومة العراقية بحسب كل من البلدين لقوانينها إلى مسافة عشرة كيلو مترات وراء الحدود، وبأذرت بإعلان حالة الناهب القصوى وأغلقت حدودها مع العراق واستدعت سفيرها في بغداد. كما سارع مجلس الأمة الكويتي بعقد جلسة طارئة أيد فيها الحكومة تسكها بالحدود الكويتية، وأعلن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الأمة أن الموقف مع العراق أصبح بمثابة قبلة رمزية قابلة للانفجار في أية لحظة، وتأكيد ذلك بالفعل حين أخذ العراق يضيف وفوداً جديداً إلى الأزمة بالتصريح الذي أدلى به مرئسي عهد الباقي وزير خارجية العراق بأن الكويت بأسرها تشكل منطقة نزاع، وأن الحكومة العراقية تحفظ بوثائق عديدة تؤكد بأن الكويت مقاطعة عراقية بينما لا توجد وثيقة واحدة تنفي ذلك، وفي إشارة إلى جزيرتي وديا وبوبيان أكد الودير العراقي أهميتهما للعراق لتأكيد هويته الخليجية.

إزاء تصاعد الأزمة سارعت المملكة العربية السعودية بإرسال بضعة آلاف من قواتها إلى حفر الباطن على الحدود بينها وبين الكويت، كما ألحقت بعض وحدات من الأسطول الأمريكي السادس إلى الكويت في الوقت الذي تحركت فيه بطع وحدات من الأسطول السوفيتي. وبينما أعلنت كل من إيران والمملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج تأييدها للكويت ألحقت كل من مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لبذل وساطتها، كما طالبت الجامعة العربية العراق بضرورة انسحاب قواته إلى خط الجامعة العربية، وهو الخط الذي كانت ترابط فيه قوات أمن الجامعة خلال وقوع الأزمة الكويتية العراقية على عهد عبد الكريم

قاسم، كما ناشدت الجامعة العربية كلا من الكويت والعراق الوصول إلى تسوية لترسيم الحدود فيما بينهما.

ونتيجة للوساطة العربية أعرب العراق عن استعداده لإرسال وفد إلى الكويت لاستكمال بحث مسألة ترسيم الحدود وتعهد بالانسحاب من المواقع التي احتلتها قواته في الصامطة، ونفذ ذلك بالفعل ولكن بعد حصوله على قرض كويتي كبير. غير أن مباحثات ترسيم الحدود بين الطرفين لم تسفر عن تقدم ملموس بسبب إصرار العراق على تنازل الكويت عن جزيرتي وريا وبويان وهو ما رفضته الكويت تماماً^(١).

استطاعت الكويت أن تخرج من هذه الأزمة بإمكانياتها المالية فضلاً عن علاقاتها الحسنة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وتأثيرها على الرأي العام العربي في عدم إمكانها مساندة دول المواجهة العربية ضد إسرائيل في حالة استمرار الانتهاكات العراقية لحدودها. ومن ناحية أخرى فقد امتثل العراق للضغط السوفيتي الذي أقنع النظام العراقي بضرورة حل الأزمة سلمياً، ويؤكد ذلك زيارة صدام حسين نائب الرئيس العراقي لموسكو بعد يوم واحد من حادث الصامطة وعند عودته غير العراق موقفه إزاء الكويت حيث بادر بسحب قواته، وظهر التراجع العراقي واضحا فيما جاء بجريدة الثورة العراقية بأن الكويت ضحمت من ذلك الحادث الحدودي العادي وأعطته حجما أكبر من حجمه الحقيقي.

وعلى الرغم من انتهاء الأزمة إلا أن العراق ظل على موقفه المتصلب من مسألة ترسيم الحدود، بل أعلن صراحة أنه لم يعد يعترف بالحدود العراقية الكويتية التي كانت قد تضمنتها الاتفاقية الموقعة بين البلدين في أكتوبر ١٩٦٣ بحجة عدم المصادقة عليها من قبل مجلس الثورة والمجلس الوطني العراقي، واشترط لترسيم الحدود تنازل الكويت عن جزيرتي وريا وبويان. ونتيجة للوساطة العربية قام وفد عراقي بزيارة الكويت في ١٩ إبريل ١٩٧٣ برئاسة وزير خارجية العراق الذي ألح

١ - جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤ من ١٠٩ الظفر أيضا ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، الحق التاريخي والإرادة الدولية، مركز البحوث والدراسات الكويتية - الكويت ١٩٩٢، من ٦٨ - ٧١.

على مطالبة العراق بالجزيرتين إضافة إلى المناطق الساحلية الكويتية المواجهة لهما، واستمر العراق على مطالبه هذه خلال المباحثات التالية التي أجريت في بغداد وإن كان قد قدم بعض التنازلات حين عرض على الوفد الكويتي الذي كان برئاسة الشيخ جابر الأحمد ولي عهد الكويت آنذاك تقسيم جزيرة بوبيان إلى قسمين: القسم الشرقي للعراق والقسم الغربي للكويت، على أن تمنح الكويت العراق شريطاً من الأراضي يبدأ من جنوب العبدلي بـ ١٠ كم ويمتد حتى يصل إلى الساحل. وكان من الطبيعي أن ترفض الكويت رفضاً قاطعاً المطالب العراقية؛ وإن كانت لم تجد وسيلة من تهذبة العراق والمحافظة على مقاطعاتها وجزرها إلا بتقديم قروض مالية كبيرة إليه^(١).

وخلال السنوات التالية استمرت مباحثات ترسيم الحدود بين الكويت والعراق دون التوصل إلى نتائج إيجابية، حيث أصر العراق وخاصة بعد توقيعه اتفاقية الجزائر مع إيران في عام ١٩٧٥، والتي وافق فيها على أن تشاركه السيادة على شط العرب، أن تنازل له الكويت عن جزيرة بوبيان أو تزجرها لمدة ٩٩ عاماً كما تنازل له أيضاً عن جزيرة وربا، وفي مايو ١٩٧٨ عرض عزرة الإبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة العراقي ووزير داخلية العراق خلال زيارة رسمية قام بها إلى الكويت تأجير نصف جزيرة بوبيان مقابل ترسيم الحدود. ومع نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠ اتخذ العراق يلح في الحصول على الجزيرتين ليس فقط لاعتبارات قومية وإنما لاعتبارات إستراتيجية أيضاً، بينما استمرت الكويت في موقفها الرفض، فضلاً عن أنها كانت ترى أن تأجير الجزر للعراق سيثير غضب إيران عليها، وقد يورطها في الحرب الدائرة بين الطرفين.

ولعل الكويت وجدت في المساعدات التي قدمتها للعراق خلال سنوات حربه مع إيران مخرجاً لها من الضغوط العراقية، واعتقدت أن ذلك سيكون لها صداقته

Kelly, J.B., Arabia, The Gulf and the West, A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, Weidenfeld & Nicolson, London 1980 pp. 283-284,

see Also : Cambridge International Documents series Vol. I. The Kuwait Crisis, Basic Documents, edited by E. Lauterpacht and Others, Press release by the Press Office of Embassy of the Republic of Iraq, London 1990 pp. 74-77.

وحسن نواياه بيد أنه سرعان ما تبين للكويت خطأ ذلك الاعتقاد إذ إن النوايا الطيبة أمور غير متعارف عليها في لغة السياسة، ولعل الكويت قد استوعبت هذا الدرس جيداً^(١). فيما يبدو أن الكويت قد أثارت استياء كل من العراق وإيران حين قامت بتحصين جزيرة بوبيان وجعلها منطقة عسكرية، إذ اعتبرت إيران ذلك بمثابة مساعدة للعراق بينما اعتبر العراق ما قامت به الكويت بمثابة تحدٍّ لمطالبه في تلك الجزيرة^(٢).

وقد ظلت جزيرة بوبيان حتى بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨ هدفاً للمطالب العراقية في الوقت الذي كان يتحتم فيه على الكويت المحافظة على مقاطعاتها الإقليمية، وأن تراعى ردود الفعل الإيرانية في الوقت الذي انجهد فيه لتطبيع علاقاتها معها، حيث كانت إيران تعارض بشدة المطالب العراقية وتؤكد سياستها القائمة على عدم إحداث أية تغييرات في الأوضاع الإقليمية في منطقة الخليج العربي^(٣).

استمرت مشكلة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق قائمة رغم الزيارات المتكررة التي قام بها مسؤولون كويتيون وعراقيون إلى كل من بغداد والكويت، وإن كان قد ترتب على تلك الزيارات إتاحة الفرصة لمزيد من التعاون بين البلدين حيث وافق العراق في المباحثات التي أجراها مع الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي عهد الكويت خلال زيارته للعاصمة العراقية في الفترة من ٦ - ١٢ فبراير ١٩٨٩ على إمداد الكويت بـ ٣٥٠ مليون جالون من المياه العذبة إضافة إلى ١٥٠ مليون جالون من المياه المالحة للملوحة، وفي مقابل ذلك وافقت الكويت على إمداد جنوب العراق بالطاقة الكهربائية اللازمة إلى جانب مساعدته في بعض المشروعات التعميرية التي كان يعتزم القيام بها بعد توقف حربه مع إيران، كما أبدى الجانبان رغبتهما في الوصول إلى تسوية نهائية لمشكلات الحدود القائمة فيما بينهما^(٤).

Abidi, A.H., & Singh, K.R., (eds.) The Gulf Crisis, New Delhi 1990 see Pasha, A. →
The Gulf Crisis, Gulf Cooperation Council Response, p. 108.

Ibid., p. 216. ←

Hiro, Dilip, Desert Shield to Desert Storm, The Second Gulf War, New York 1992, →
p. 56.

Assiri, Abdul Rida, op. cit., p. 137. →

وفي اجتماع القمة العربية الذي عقد في الجزائر في مايو ١٩٨٨ كرر العراق
رغبته في ترسيم الحدود مع الكويت من أجل توثيق العلاقات بين البلدين، كما
كرر العراق نفس هذه الرغبة أيضاً أثناء زيارة الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت
للعاصمة العراقية في سبتمبر ١٩٨٩، وهي الزيارة التي قام بها لكي يتسلم وسام
الرافدين تقديراً للجهود التي قامت بها الكويت في مساندة العراق خلال حربه مع
إيران. وقد أثر الشيخ جابر الأحمد عدم إثارة موضوع الحدود واقتراح عرض
المشكلة على هيئة تحكيم دولية^(١). ولعل المبادرات العراقية المتكررة التي قدمها
العراق للانتهاء من ترسيم الحدود وفقاً لوجهة نظره والتي لم توافق عليها الكويت
هي التي استند عليها العراق إبان غزوه للكويت لكي يدلل على أن الكويت هي
التي كانت غامطل في عملية ترسيم الحدود بين البلدين^(٢). كما أثار العراق مشكلة
أخرى مع الكويت وهي رفضها شطب ديون الحرب وقيامها بضخ النفط من الجزء
الجنوبي من حقل الرميلة وانجهاها لبناء مدينة سكنية في الصبية تنسج
لـ ١٠٠,٠٠٠ نسمة، وإقامة منتجع في جزيرة بوبيان في الوقت الذي رفسد فيه
العراق ما يقرب من مليار دولار لتنمية ميناء أم قصر عما كان يستلزم حصوله على
منفذ على سواحل الكويت، ومن ثم أخذت الأمور تتأزم بين الدولتين^(٣).

نجدد الإشارة هنا إلى أنه مع استمرار تزدى العلاقات الكويتية العراقية خلال
حقبة الستينيات والسبعينيات كان النظام الإيراني الشاهنشاهي يقف مؤيداً للكويت
في أزماتها مع العراق، وذلك على الرغم من أن السياسة الكويتية كانت معارضة
لنظام الشاه الذي أطلقت له الولايات المتحدة الأمريكية مهمة حماية المصالح الغربية
في الخليج عقب إعلان بريطانيا قرارها الخاص بالانسحاب من المنطقة قبل نهاية عام

Cambridge International Documents series, Vol. I The Kuwait Crisis, basic documents edited by E. Lauterpacht & Others, see Press release by the Press Office of the Embassy of the Republic of Iraq, London 1990, p. 77.

Ibid., p. 7.

Sarraf, Elaine, The Outlaw State: Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis, New York 1991, p. 196.

١٩٧١ . ومع ذلك فقد كان موقف إيران المؤيد للكويت ضد العراق مساعداً على حدوث تقارب بين البلدين ، وظهر ذلك واضحاً حين تقاعست الكويت عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران رغم موجة الغضب الشعبي التي اجتاحت الكويت في أعقاب سيطرة إيران على جزر الخليج الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى في نوفمبر ١٩٧١ حيث اكتفت بسحب سفيرها من طهران .

غير أن نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية وسقوط النظام الشاهنشاهي في خريف عام ١٩٧٩ كان له أثره على العلاقات الكويتية الإيرانية حين وجدت الكويت نفسها تتعرض لضغوط شديدة من قبل النظام الإيراني الثوري الجديد . ولم تكن الكويت وحدها هي التي تعرضت لتلك الضغوط وإنما شاركتها في ذلك دول الخليج العربية الأخرى ، إذ كان من شأن التحولات الضخمة التي حدثت في إيران تهديد الأنظمة الخليجية القائمة ؛ وذلك على عكس نظام الشاه الذي كان حريصاً على استقرار تلك الأنظمة . ويفهم من التصريحات العديدة التي صدرت عن قادة الثورة الإيرانية مدى التناقض بين النظام الثوري الإيراني وبين الأنظمة الخليجية العربية التي وصفها آية الله الخميني بأنها تمارس الإسلام الذهبي ، أو على حد قوله الإسلام على النظام الأمريكي ، ومما يذكر أن الخميني كان يكن عداء شخصياً ضد الكويت التي لم تسمح له بدخولها بعد طرده من إيران في أكتوبر ١٩٧٨ .

ورغم تلك التصريحات فإن الكويت كانت حريصة ، مراعاة لسياسة التوازن التي دأبت عليها ، في المحافظة على علاقات طيبة مع النظام الإيراني الإسلامي ، بل والعمل على التنسيق مع ذلك النظام لحماية الأمن في المنطقة ، وبصدد ذلك كان الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت أول وزير خليجي يزور العاصمة الإيرانية في أعقاب نشوب الثورة ، وفي الوقت الذي لم تحقق فيه تلك الزيارة الرسمية نجاحاً يذكر فإن وفادة شيعية شعبية قامت بزيارة طهران لتقديم تهنئتها بنجاح الثورة قد استقبلت هناك استقبالاً طيباً ، ومع ذلك كانت الكويت حريصة في العديد من المناسبات على التعبير عن حسن نواياها تجاه النظام الإيراني الإسلامي ، ولذلك عارضت حين كانت عضواً في مجلس الأمن الدولي ، فرض العقوبات الاقتصادية على إيران إبان أزمة الرهائن الأمريكية ، كما أدانت بعثة

الإنقاذ الأمريكية وأعلنت امتيائها من تجميد الأصول الإيرانية، فضلاً عن ذلك لم تتردد الكويت في تقديم المساعدات الإنسانية من أغذية وأدوية لضحايا الفيضانات التي حدثت في جنوب إيران، كما وافقت في عام ١٩٨٠ على إمداد إيران بالنفط المكرر وأبدت استعدادها لإقامة تعاون مع إيران، وفتحت الزيارة التي قام بها صادق قطب زادة وزير الخارجية الإيرانية إلى الكويت في عام ١٩٨٠ المجال لقيام حوار بين البلدين. غير أن تتابع الأحداث السياسية أدى إلى توتر واضح في العلاقات بينهما، ويرجع ذلك التوتر إلى التصريحات التي صدرت عن قادة الثورة بعزمهم على تصدير الثورة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى تداعيات الحرب العراقية الإيرانية. وعلى الرغم من أن هذه الحرب شغلت الطرفين المتحاربين إلا أن الفلق ظل يماور الكويت وغيرها من دول الخليج العربية الأخرى نتيجة الانتصارات التي حققتها إيران على العراق في عام ١٩٨٢، وأصبح التوجس من انهيار الأنظمة الخليجية في حالة نجاح إيران في توقيع الهزيمة بالعراق. ولعل ذلك يفسر الموقف الذي بدأت الكويت تتخذه أثناء الحرب، فإلى جانب أن ساحة المعارك كانت لا تبعد عن قلب مدينة الكويت أكثر من ١٥٠ ميلاً كان هناك اعتبار للهوية القومية العربية للعراق التي كانت تفرض عليها تقديم دعمها ومساندتها له ويمكن القول بتعبير آخر أن الانحياز العربي كان أكثر وضوحاً في الكويت من الانحياز الإسلامي المساند للثورة الإيرانية.

ولعل النظام السياسي في الكويت كان يدرك جيداً أنه إذا كان في وسعه احتواء الشيعة في الكويت، الذين لم يكن لهم تأثير ملموس في صنع القرار السياسي، إلا أنه سيتعذر عليه ذلك في حالة انتصار إيران في الحرب. ومن ناحية أخرى كانت الكويت تحبذ النظام العلماني في العراق عن النظام الشيوعي في إيران الذي لا يمكن التنبؤ باتجاهاته. وقد رأت الكويت أن مساندتها للعراق قد تؤدي إلى حل مشكلات الحدود القائمة بينهما، كما أنها ستؤدي إلى ارتياح القوميين العرب والأصوليين الإسلاميين على حد سواء، فضلاً عن استجابة الحكومة الكويتية للمصالح الاقتصادية المتعشلة في حصول رجال الأعمال الكويتيين على تعاقبات من الحكومة العراقية لإزالة ما خلفته الحرب من دمار أو على الأقل

استرجاع حقوقهم في العقود غير المدفوعة التي أبرموها مع العراق، وخاصة بعد أن حذر ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي بأن هؤلاء الذين ترددوا في مساندة العراق سوف يحطمون مصالحهم وسيفقدون بالتأكيد أية فرصة تتاح لهم في المستقبل^(١).

ومع كل الدوافع التي كانت تدفع الكويت لدعم ومساندة العراق إلا أن هذا الموقف كان يعد بكل المقاييس تغييراً في نهج سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال والقائمة على التوازن والحياد، وكان هذا الموقف أيضاً مبنياً على رأي جماعي لدول مجلس التعاون الخليجي بأن هزيمة العراق في الحرب وانتصار إيران تعني خطر السيطرة الإيرانية، ولم تضع تلك الدول في حساباتها أن الأمر نفسه يمكن أن يحدث فيما لو انتصر العراق^(٢).

وبينما كان الموقف الرسمي يتجه إلى تأييد العراق فإنه على المستوى الشعبي كان التأييد لأحد الطرفين المتحاربين يتركز في الدرجة الأولى على أسس عنصرية أو طائفية، فالكويتيون السنيون كانوا يؤيدون النظام العراقي، وذلك على عكس الشيعة، وخاصة من ذوي الأصول الإيرانية، الذين كانوا يساندون إيران أو يتعاطفون معها على الأقل، ومن ثم كان من الطبيعي أن تنظر الدوائر الرسمية الكويتية إلى العناصر الشيعية المتطرفة في الكويت باعتبارهم يشكلون طابوراً خامساً لإيران. ولعل ذلك مما دفع إيران لإرسال وفادة خاصة إلى الكويت في مارس ١٩٨٧ لمناقشة موقف الكويت من الحرب، وما ادعته إيران من سوء معاملة الشيعة في الكويت، وأبدي الوفد الإيراني اهتمامه بإطلاق الكويت سراح بعض العناصر الشيعية الذين احتجزتهم السلطات الكويتية لقيامهم بأنشطة ضد استقرار الأمن في الكويت، وكان من الطبيعي أن نرفض الكويت مناقشة مثل تلك الموضوعات باعتبارها تمس سيادتها الداخلية، ومن ثم طالبت البعثة الإيرانية بالرحيل على الفور^(٣).

١ - Assiri, Abdul Reda, op. cit., pp. 73-74.

٢ - عبد الملك النجدي: العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١ - ١٩٩٠، من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت، نشر مجلة عالم المعرفة، مارس ١٩٩٥، ص ٥٧ - ٥٨.

٣ - Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 75.

وقد أدى الموقف الكويتي المساند للعراق إلى استمرار تعرض الكويت للضغوط الإيرانية، ووصل الأمر إلى انتهاك إيران لحرمة السفارة الكويتية بظهران التي احتلت من قبل السلطات الإيرانية بما يخالف الأعراف الدولية، وتم احتجاز أعضائها في عام ١٩٨٧^(١)، كما اتجهت إيران إلى استخدام وسائل الضغط ضد الكويت بتشجيع بعض العمليات الإرهابية التي كان من أبرزها تعرض إحدى طائراتها المدنية للاختطاف في أبريل ١٩٨٨، وكانت الطائرة الكويتية قد غادرت مطار بانكوك في طريقها إلى الكويت، حيث اختطفت إلى مطار مشهد الإيراني، وبأدوات السلطات الإيرانية بتزويد المختطفين بالوقود والسماح لهم بمغادرة مشهد حتى وصلت الطائرة إلى الجزائر، وظهر أن المختطفين كانوا يطالبون بإفراج الكويت عن المتطرفين من عملاء إيران الذين احتجزتهم سلطات الأمن الكويتية لإدانتهم بأعمال داخلية هددت أمن الكويت^(٢).

ومع الموقف الكويتي المساند للعراق فقد حاولت مع ذلك التوسط بين الطرفين المتحاربين، وبطبيعة الحال لم تسفر الوساطة الكويتية عن نتائج إيجابية إذ كانت إيران تترتاب في موقف الكويت، وكانت نخشى بصفة خاصة من أن تتنازل الكويت للعراق عن جزيرتي وريا وبويان، وأكدت أنه إذا حدث ذلك التنازل فإنها ستقوم بالسيطرة على جزيرة فيلكا الكويتية، وفي الوقت نفسه كان العراق يخشى من الوساطة الكويتية لما قد تتيحه من فتح الحوار مع إيران وخاصة أن كثيرا من دول الخليج العربية كدولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان ظلت تربطها مصالح سياسية واقتصادية مع إيران، ولم يطرأ عليها أي تغيير يذكر

وإزاء الإصرار الإيراني على مواصلة الحرب وعدم إذعانها للقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن بوقف إطلاق النيران، في الوقت الذي أبدى فيه العراق استعدادا للاستجابة لتلك القرارات، استمرت الكويت في دعمها للعراق حيث سمحت للإمدادات العسكرية وغيرها بالعبور عبر موانئها إلى العراق الشرا من بمعاهدتي التعاون الموقعة بينها وبين العراق في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٨، كما استمرت الموانئ الكويتية العميقة في الشعبية والشويخ وغيرهما تقوم بدور مكثف

١ - نسخة ١٩٨٧/٩/٢٥

٢ - البنية ١٩٨٨/٢/٢٦

لخدمة المتطلبات العراقية، وسمحت الكويت في الوقت نفسه للمقاتلات العراقية باختراق أجوائها الجوية وهي في طريقها لضرب سفن الأسطول الإيراني، كما قدمت الكويت قروضاً ومساعدات مالية ضخمة إلى العراق وأسهمت في بناء خط أنابيب إلى السعودية لتصدير النفط العراقي.

ولقد كان من الطبيعي إزاء الموقف الكويتي أن تتعرض الكويت لسلسلة من العمليات الانتقامية التي قامت بها إيران حيث تعرضت ناقلاتها النفطية لعمليات القصف الإيراني، كما قصفت مقاتلتان إيرانيتان مركز العبدلي الحدودي. وإزاء تصاعد تلك العمليات تقدمت الكويت بشكوى إلى مجلس الأمن في ٢١ مايو ١٩٨٤ ضد ما تقوم به إيران من اعتداءات على سفنها التجارية وهي في طريقها من وإلى الموانئ الكويتية والسعودية. ومع استمرار الاعتداءات الإيرانية على الناقلات الكويتية والسعودية أصدر مجلس الأمن القرارات التي طالب فيها إيران بعدم الاعتداء على الدول غير المتحاربة مع التأكيد على حرية الملاحة في المياه الدولية لجميع الدول التي ليست أطرافاً في الحرب الدائرة، ولكن تلك القرارات لم تكن إيران عن اعتداءاتها حيث أكد هاشمي رافسنجاني المتحدث الرسمي للبرلمان الإيراني بأن بلاده لن تتساهل مع الناقلات أو السفن التي تحمل عتاداً حربياً إلى النظام العراقي. وفي الخطاب الذي ألقاه الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧ أكد فيه أن إيران دفعت دفة الحرب إلى متزلقات خطيرة لتصيب دولاً لا علاقة لها بهذه الحرب، ولتصيب الاقتصاد والأمن الدولي بانتكاسة خطيرة من جراء عرقلة وتهديد حرية الملاحة في الخليج، وأن إيران فسرت نشاط وسمي الكويت في تحقيق نهاية سريعة وعادلة للحرب تفسيراً خاطئاً إذ مضت تستهدف الكويت عندما بدأت منذ عام ١٩٨٤ بضرب الناقلات الكويتية في الخليج، وأن الكويت لجأت أكثر من مرة إلى مجلس الأمن لوقف تلك الاعتداءات ولكن إيران صممت على حرمان الكويت من تدفق صادراتها النفطية، وكان من شأن ذلك شل قدرة الكويت على الوفاء بالتزاماتها الداخلية والدولية والاستمرار في برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية^(١).

١- خطاب الشيخ صباح الأحمد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه إذا كانت الحرب العراقية الإيرانية قد أثرت سلباً على أوضاع الكويت وعرضتها لكثير من الأخطار فإنها أفادت إيجابياً من حيث زيادة كميات النفط التي تصدرها الكويت. وعلى الرغم من أن أسعار النفط انخفضت إلا أن زيادة معدلات التصدير قد عوضت ذلك الانخفاض واستطاعت الكويت أن تكون مدخرات كبيرة أحسنت استثمارها في الخارج وأسست لهذا الغرض مكتباً متخصصاً في لندن^(١)، برز نشاطه في شراء أسهم بعض الشركات الكبرى ومنها شركة البترول البريطانية حيث تمكن من شراء ٢٠٪ من أسهمها للدرجة أرعجت رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر التي تدخلت لتخفيض نسبة الأسهم. والذي يعني هنا أن استثمارات الكويت أصبحت تدر أرباحاً توازي تقريباً عائدات النفط نفسها، واعتبرت الحكومة الكويتية تلك المدخرات محجوزة لأغراض إدارية للأجيال القادمة بعد عام ٢٠٠٠ حتى عصفت بها الغزو العراقي للكويت بما ترتب عليه من إهدار إمكانياتها المالية لمواجهة نفقات التحرير وقوات التحالف الدولي^(٢).

غير أنه على الرغم من الفوائد المالية الضخمة التي حققتها الكويت من جراء نشوب الحرب العراقية الإيرانية إلا أنها ظلت تشعر بالخطر الذي بات يتهددها وخاصة بعد أن نجحت إيران في احتلال شبه جزيرة الفاو في فبراير ١٩٨٦ التي تقع على بعد أقل من عشرة أميال من المفاطعات الكويتية، وبالتالي أصبحت الكويت على مقربة من مركز العمليات العسكرية، ومن ثم طلبت الكويت من مجلس التعاون لدول الخليج العربية نشر قوات درع الجزيرة في جزيرة بوبيان، غير أن دول المجلس لم تستجب للمطالب الكويتية إذ لم تجدد تلك الدول ما يلزمها باتخاذ موقف ضد إيران^(٣)، في الوقت الذي استمرت فيه العمليات الانتقامية الإيرانية ضد الكويت، ووصل الأمر إلى انتهاك إيران للمياه الإقليمية الكويتية حين

١ - Kuwait Investment Office - KIO.

٢ - صلاح العقاد. مرجع سبق ذكره، ص ٢٩١.

٣ - Sluglett, Marian & Other, Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship, London.
 Ramazani, R.K., op. cit., p. 8. ١٩٩٠, p. 271.

أطلقت في ١٥ أكتوبر ١٩٨٧ صاروخاً أصاب ناقلة ليبيرية، كما أصيبت في اليوم التالي ناقلة نفط ترفع العلم الكويتي بصاروخ إيراني داخل المياه الإقليمية للكويت مما أسفر عن إصابة اثني عشر شخصاً من طاقم الناقلة، وهي واحدة من إحدى عشرة ناقلة كويتية تم تسجيلها في الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغت التهديدات الإيرانية للكويت إلى الحد الذي اضطرت فيه الكويت إلى تنظيم عمليات الدفاع المدني في مختلف المرافق والأجهزة والمؤسسات الحكومية والشركات^(١).

ونتيجة لاستمرار الاعتداءات الإيرانية على الناقلات الكويتية التجأت الكويت إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث أبدت استعدادها لرفع رايات تلك الدول على ناقلاتها. وفي مايو ١٩٨٧ وافقت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان على رفع الأعلام الأمريكية على نصف الأسطول الكويتي ووضع تحت حماية البحرية الأمريكية، كما استطاعت الكويت أن تحصل على موافقة الاتحاد السوفيتي على رفع أعلامه على بعض ناقلاتها، كما وافقت بريطانيا بدورها على رفع أعلامها على ثلاث ناقلات كويتية، بينما لم تبادر فرنسا برفع أعلامها، وإن كانت قد وعدت الكويت بأنها ستراقب الموقف، بينما اعتذرت الصين عن عدم استجابتها للمطالب الكويتية.

وفي تقديرنا أن الهدف الرئيسي من طلب الكويت رفع أعلام الدول الأجنبية على ناقلاتها لم يكن إلا لجذب اهتمام العالم بالحرب العراقية الإيرانية؛ لأن الناقلات الكويتية التي هوجمت من قبل إيران لم تكن تتجاوز ٢٪ من عدد الناقلات، كما أن الإمدادات النفطية لم تكن قد أضررت إلى درجة كبيرة. وكان من الطبيعي أن يتربص على رفع الكويت الأعلام الأجنبية ردود فعل شديدة من قبل إيران التي شددت ضرباتها الانتقامية ضد الكويت بحجة دعوتها الأمريكيين إلى التدخل في الخليج بعد أن نجحت الثورة الإيرانية في إبعادهم عن المنطقة، وظهر ذلك واضحاً في الاعتداءات التي قامت بها إيران على بعض المرافق الحيوية في الكويت، حيث تعرضت مصفاة النفط في الأحمدى في ٢٢ مايو ١٩٨٧

١- انظر قرار وزير الداخلية الكويتي في ٢٩ أكتوبر ١٩٨٧ بتنظيم عمليات الدفاع المدني - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٣ من ٣٠٥ - ٣٠٦.

لقصف جوى ترتب عليه خسائر فادحة قدرت بأكثر من خمسة مليارات من الدولارات، فضلاً عن النتائج التى ترتبت على ذلك القصف بالنظر لارتباط معامل تقطير المياه وتوليد الكهرباء بمصفاة النفط، وأكد الشيخ على خليفة الصباح وزير النفط خطورة اتجاه إيران لتدمير حقول النفط إذ إنه من الصعب الدفاع عن تلك الحقول، كما يصعب إعادتها إلى العمل من جديد.

ومهما كانت الانتقادات التى وجهت إلى الكويت لاستخدامها الإعلام الأجنبية فإنها استطاعت بتلك الوسيلة أن تكون عاملاً حاسماً فى تدويل الحرب، بل وفى توقيفها. وعلى الرغم من أن الكويت أعطت الفرصة لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها كانت حريصة على موازنة التدخل الأمريكى بالاعتماد أيضاً على الاتحاد السوفيتى الذى رحب بالوقوف إلى جانب الكويت؛ وفى الوقت نفسه بمساندة العراق الذى تربطه به معاهدة صداقة وتعاون.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن العلاقات الكويتية السوفيتية قد أخذت فى التحسن منذ منتصف السبعينيات، وفى عام ١٩٧٦ عقدت الكويت اتفاقية تسليح بينها وبين الاتحاد السوفيتى وتبادلت معه التمثيل الدبلوماسى، وعلى الرغم من إدانة الكويت التدخل السوفيتى فى أفغانستان فى عام ١٩٧٩، وأعلنت رفضها للتبرير السوفيتى بوجود معاهدة بين موسكو وكابل فى عام ١٩٧٨ تتيح له التدخل لمساندة نظام الحكم فى أفغانستان فإن ذلك لم يمنع استمرار العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفيتى^(١). وقد أخذت تلك العلاقات طريقها إلى النمو حين أبرمت الكويت فى عام ١٩٨٤ صفقة تسليح مع الاتحاد السوفيتى، كما وقعت فى عام ١٩٨٦ اتفاقية للتعاون الاقتصادى والفنى، وكانت السياسة الكويتية تحرص على توثيق علاقاتها بالاتحاد السوفيتى استجابة للموقف الداخلى، وخاصة أن الراى العام الكويتى بدأ يتعاطف مع السوفيت بعد انسحابهم من أفغانستان عام ١٩٨٦ بسبب وقوفهم إلى جانب القضية الفلسطينية، وقد يكون أيضاً نتيجة للانهيار الذى بدأ يبدى فى كيان الاتحاد السوفيتى^(٢).

Ramazani, R.K., op. cit., p. 8. •
Crystal, J.I., op. cit., pp. 126-128. •

استطاعت الكويت أن تكون عنصراً فاعلاً في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية وظهر ذلك واضحاً بصدر قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذي وافق عليه العراق في ١٤ أغسطس ١٩٨٧، ووافقت عليه إيران في ١٧ يولية من العام التالي، وبناء على موافقة الدولتين أعلن بيريز دي كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة وقف إطلاق النيران في ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ وصادق مجلس الأمن على ذلك في قراره رقم ٦١٩ لعام ١٩٨٨^(١). وبذلك استطاعت الكويت في خلال عام واحد من إدخال الأعلام الأجنبية في مياه الخليج أن تنهى حرباً استمرت ثمانية أعوام. وعلى الرغم من أن العراق قد أصبح أكثر التصاقاً بالسياسة الأمريكية إلا أن ذلك لم يمنعه إبان غزوه للكويت من اتهامها باستخدام الأعلام الأمريكية وبالتالي إفساحها المجال لتدخل الأسطول الأمريكي في الخليج العربي مما اعتبره مؤامرة إمبريالية من جانب الكويت.

ومما لا شك فيه أن الكويت كانت تثق في الولايات المتحدة الأمريكية كحليفة لها رغم التوتر الذي ساد العلاقات الكويتية الأمريكية في عام ١٩٨٨ فيما يتعلق ببعض صفقات الأسلحة، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تسليح الكويت ببعض الأسلحة المتطورة ومن بينها صواريخ ستنجر. ومع ذلك فإن اتجاه الكويت لتوثيق علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية كان محاولة من جانبها لضمان أمنها، ويمكننا أن نعرض بصدد ذلك إلى ما أشارت إليه بعثة هارولد ساوتنדרز الأمريكية في عام ١٩٨٦ إلى احتمال توجه العراق للبحث عن مجال حيوي إذا ظل وضع الحرب قائماً بين العراق وإيران فمما بالك لو توقفت الحرب؟. ولعل ذلك مما دفع الكويت بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية إلى تطبيع علاقاتها بإيران حيث أعادت فتح سفارتها في طهران، وتبادل المسئولون الكويتيون والإيرانيون الزيارات، وأكد وزير الدولة للشئون الخارجية الكويتي في مارس ١٩٨٩ رغبة

United Nations: Security Council, Resolutions 598/1987, 619/1988, Cambridge International Documents Series, Vol. I. The Kuwait Crisis, Basic Documents edited by Lauterpacht & Others, Cambridge 1991, pp. 62-63.

انظر أيضاً تقرير بيريز دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة حول مسهته في طهران وبغداد لوقف الحرب العراقية الإيرانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٣ يناير ١٩٨٨ ص ٢٤٨ - ٢٥٠.

الكويت في توثيق علاقاتها بإيران وأنه ليست هناك أسباب لاستمرار حالة التوتر بين البلدين^(٢)

غير أن الكويت لم تكن كما كان متوقعاً ثمار مساندتها للعراق، ولعل مما يشير الانتباه أكثر مما يبعث على الدهشة أن العلاقات أخذت في التوتر بينها وبين العراق، إذ لم تكن ترضى أكثر من ستين على توقف الحرب العراقية الإيرانية حتى تعرضت الكويت لاجتياح عراقي شامل لأراضيها كان يهدف إلى إزالتها من الوجود.

الفصل العاشر

توقف الحرب العراقية الإيرانية ومقدمات الغزو العراقي للكويت

المساعدات التي قدمتها الكويت للعراق خلال الحرب - قبول إيران لوقف إطلاق النار وتوقف الحرب بينها وبين العراق - خروج العراق بقوة عسكرية ضخمة - التطلعات العراقية للزعامة العربية والإقليمية - زيادة الإنتاج النفطي في الكويت ودولة الإمارات - انخفاض أسعار النفط وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية المتردية في العراق - مطالبة العراق بتعويضات عن حربه مع إيران وبإلغاء الديون المسجلة عليه من قبل الكويت - الاتهامات العراقية للكويت ورد الكويت عليها - انهيار مباحثات جدة بين الكويت والعراق .

ظلت الكويت هدفا لجميع الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق منذ تكوينه الحديث في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إذ كانت تتعرض إلى انتهاك حدودها تارة أو التهديد بضمها تارة أخرى، ومع ذلك لم يحدث أن وصل الأمر إلى حد الاجتياح الكامل لأراضيها كما حدث في الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

ومن ثم كان الغزو العراقي للكويت - رغم أنه من الموروثات التاريخية للعراق - مفاجأة لم تكن تتوقعها من حيث الطريقة التي تم بها. ولعل مسبب المفاجأة أنه لم يحدث في تاريخ العرب الحديث غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى مجاورة لها. وعلى الرغم من أن العالم شهد بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن ترسخت قواعد الأنظمة الدولية والقانون الدولي، اعتداءات على السيادة الإقليمية لبعض الدول كما حدث في العدوان الثلاثي على مصر أو التدخل السوفيتي في المجر ١٩٥٦، أو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة من التدخل في بعض دول أمريكا اللاتينية، إلا أن تلك الأحداث لم تصل إلى الدرجة التي وصل إليها الغزو العراقي للكويت.

أما بالنسبة للكويت فقد أحدث غزوها من قبل العراق صدمة لم تكن تتوقعها وخاصة أن السنوات التي سبقت الغزو قد تميزت بعلاقات وثيقة بين البلدين، بل إن المباحثات الخاصة برسيم الحدود بينها وبين العراق وصلت إلى درجة كبيرة من التقدم والإيجابية مما كان يشير بوضوح حد لتلك المشكلة المزمنة. وقد شهدت السنوات التي سبقت نشوب الحرب العراقية الإيرانية وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٧٨ تفاهما بين الكويت والعراق في كثير من المجالات الاقتصادية والتنمية والثقافية، ففي ١٨ مايو من ذلك العام تم الاتفاق على تطوير اتفاقية اقتصادية التي سبق أن وقعت بين البلدين في ٢٥ أكتوبر ١٩٦٤^(١). وفي أغسطس من العام التالي أبرمت بين البلدين اتفاقية خاصة بتزويد الكويت بالمياه العذبة من شط العرب^(٢). كما أبرمت اتفاقيات أخرى في مجالات الثقافة والإعلام والنقل الجوي

١. وثائق الخليج والجزيرة العربية، المجلد الرابع، الكويت ١٩٧٨، ص ٦٤٥ - ٦٥٨.

٢. محضر اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية الكويتية العراقية، ١٨ مارس ١٩٧٨، وثائق الخليج والجزيرة العربية، المجلد الرابع، الكويت ١٩٧٨، ص ٥٨٧.

والزراعة، وحدث تقدم إحصائي في مجال التشاور والتفاهم بين البلدين. كما ساندت الكويت العراق حين أدانت مع غيرها من الدول العربية الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٠ حين كانت تسعى في مجلس الأمن إلى فرض عقوبات على العراق لاستخدامه الأسلحة الكيميائية، واعتبرت فرض هذه العقوبات مؤامرة من الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية^(١).

وقد حرصت الكويت قبيل نشوب الحرب العراقية الإيرانية على إزالة أسباب التوتر بين البلدين مدركة الخطر الذي يمكن أن يحدث في حالة قيام مواجهة عسكرية فيما بينهما، واستمرت الكويت في مساعيها بعد نشوب الحرب سواء بجهودها الفردية أو من خلال دورها في المنظمات الإسلامية والعربية والخليجية^(٢). ولما يذكر أن الكويت سعت لتشكيل محكمة عدل إسلامية للنظر في القضايا التي يواجهها العالم الإسلامي ومن بينها الحرب العراقية الإيرانية^(٣).

وقد تحدثت العناصر الرئيسية في توجهات الكويت الراقضة لاستمرار الحرب في إدراكها ما سوف يترتب عليها من إتاحة الفرصة لتدخل القوى الأجنبية في شئون المنطقة^(٤). ومن ثم كان لمحاوئها مع العراق فيما كان يعلنه دوماً من استحيائه لكافة جهود الوساطة لوضع حد لهذه الحرب، وذلك على العكس من إيران التي اتخذت موقفاً متصلباً ووصل بها الأمر إلى تهديد دول الخليج العربية، ولذلك لم تتردد الكويت في السماح للعراق بأن يصل إلى موانئها العميقة ومياهها الإقليمية حتى يتمكن من تصدير موارده النفطية التي تعرض جانب كبير منها للاختناق من جراء محاصرة إيران لموانئ تصدير النفط العراقي. وبالإضافة إلى

١- Sciolino, Elaine, The Outlaw State: Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis, New York 1991, pp. 133-134.

٢- بيان الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء وزير خارجية الكويت أمام مجلس الأمة الكويتي بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٥ حول الجهود التي بذلتها الكويت لوضع حد للحرب العراقية الإيرانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٨ لعام ١٩٨٥، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

٣- مرسوم قانون رقم ١٨٨/٢٧ بالموافقة على القرار رقم ٥/١٣ من المجلس من مؤتمر القمة الإسلامي الخامس بالخطاب - السياسة، الكويت ١٥ ديسمبر ١٩٨٧.

٤- Chanchreek, K.L., (ed.) The Gulf War, A Global Crisis, Causes and Effects, Delhi 1991, p. 21.

ذلك قدمت الكويت قرضاً للعراق وصل إلى أربعة مليارات من الدولارات دفع منه مبلغ مليارين في عام ١٩٨١ واستمرت القروض والمساعدات المالية الكويتية تتدفق على العراق رغم ما تعرضت له الكويت من أزمات اقتصادية ومالية طاحنة خلال حقبة الثمانينيات^(١).

وقد أدى الموقف الكويتي من الحرب العراقية الإيرانية إلى إثارة إيران، ومن ثم أصبحت الكويت هدفاً للاعتداءات الإيرانية المتكررة التي ألحقت أضراراً بالغة بأمنها القومي وبمخشأتها الحيوية^(٢). وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي ساندت به الكويت العراق إلا أنها رفضت استخدام جزيرتي وربة وبوييان من قبل العراق في العمليات العسكرية ضد إيران، وكان العراق يتوق إلى استخدام هاتين الجزيرتين لأهميتهما الاستراتيجية وخاصة حين سيطرت إيران على شبه جزيرة الفاو في عام ١٩٨٦. وعلى حين اعتبر العراق موقف الكويت تعنتاً لا مبرر له كانت الكويت شديدة التمسك بجزرها، كما كانت على إدراك واع بأن استخدام هاتين الجزيرتين في عمليات عسكرية ضد إيران يعني دخولها المباشر كطرف في الحرب العراقية الإيرانية^(٣).

ومع ذلك فقد أدت المساعدات المادية والمعنوية التي قدمتها الكويت للعراق إلى توثيق العلاقات بين الطرفين^(٤). وبينما كانت الشواهد تدل على استمرار التقدم في تلك العلاقات إلا أنه ما كادت تمضي أكثر من سنتين على توقف الحرب حتى عاد العراق إلى إثارة مشاكله مع الكويت متعللاً بزيادة إنتاجها من النفط ومطالبته ليس فقط بإسقاط الديون المسجلة عليه من قبلها والتي وصلت إلى أربعة عشر ملياراً من الدولارات بل والمطالبة بتعويضات مالية نظير ما تحمله في الحرب من خسائر، وأن القروض والمساعدات التي قدمت له لا تساوي الجهود التي بذلها أو استشهاده أبنائه للدفاع عن المنطقة بكاملها^(٥).

١ - Hassan Al Ebraheem, Kuwait and The Gulf, Small State and the International System, Center For Contemporary Arab Studies, London 1984, pp. 98-100.

٢ - كلمة وزير خارجية الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأضرار التي لحقت بالكويت خلال الحرب العراقية الإيرانية ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧.

٣ - Chanchreek, K.L., (ed.), op. cit., p. 242.

٤ - Hiro, Dilip., Desert Shield to Desert Storm, The Second Gulf War, New York, 1992, p. 34.

٥ - Miller, Judith and Other, Saddam Hussein and the Crisis in the Gulf, New York 1990, p. 9.

ولم تكن المطالب العراقية في حقيقتها سوى مبررات شكلية كان النظام العراقي يخفى من ورائها دوافعه في السيطرة على الكويت والتطلع إلى الهيمنة على موارد الثروة النفطية في الخليج العربي. وبرغم أن تلك الدوافع ليست جديدة على العراق إلا أنها اتخذت طريقها من مجرد التهديد أو المطالبة بضم الكويت إلى التنفيذ الفعلي، ومن ثم كان الغزو العراقي للكويت.

وفي محاولة تشخيص الأسباب التي أدت إلى هذا الغزو يمكن إرجاعها إلى مجموعة التغيرات السياسية والاقتصادية في البيئة الداخلية والخارجية التي عملت فيها القيادة العراقية منذ وصول الجناح العسكري المتطرف من حزب البعث إلى السلطة في عام ١٩٦٨، واتجاهه إلى إقامة قاعدة للنفوذ السياسي في الخليج مسترا وراء أنشطة ثقافية أو زيادة عدد العراقيين الذين يعملون في دول الخليج ورفع شعار الدفاع عن عروبة الخليج ضد الاطماع الإيرانية، وتأسيس جمعية لهذا الغرض في مدينة البصرة، كما حاول في الوقت نفسه نشر نفوذه السياسي على المنطقة العربية مغلفاً أهدافه بأيديولوجية البعث الداعية إلى تحقيق الدولة العربية الاشتراكية الواحدة والتصدي لقيادة المعسكر التقدمي في العالم العربي^(١).

ولعل مما يشير الاتجاه أن التوجه العراقي منذ حقبة السبعينيات كان يختلف تماماً عن التوجه المصري خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات حين كانت مصر تنزع القيادة العربية، إذ إن الدور الذي اضطلعت به مصر بزعامتها الناصرية كان يقوم على مشروع قومي يبدأ بالتحرك من الاستعمار ثم أضيف إليه بعد ذلك هدفاً الوحدة العربية القائمة على الإجماع الشعبي، والعدالة الاجتماعية، حتى جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ وما تبعها من رحيل عبد الناصر ليتم وضع نهاية لذلك الدور وتبديل به عملاً عربياً جماعياً استمر حتى نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

غير أن مصر لم تلبث أن استبعدت تدريجياً بعد حرب أكتوبر من المواقع المؤثرة في قيادة النظام العربي، ومن ثم أتاحت الفرصة أمام العراق لكي يؤهل نفسه ملء الفراغ^(٢). وحين أعلنت مصر مبادرة السلام مع إسرائيل أصبح العراق

١- أحمد إبراهيم محمود: محدثات وأهداف السلوك العراقي - مجلة السياسة الدولية - العدد ٦٠٣، يناير

١٩٩١

٢- أحمد بهجت: طائفة البعث من مياه الخليج، القاهرة ١٩٩١، من ص ١٣٨ - ١٣٩.

من أكثر القوى العربية المعارضة لمصر تطرفاً، ففي ديسمبر ١٩٧٧ حضر مؤتمر دول
الرفض في طرابلس، وعلى الرغم من أن الدول العربية المشاركة في المؤتمر وهي
ليبيا والجزائر واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية قررت تحجيد علاقاتها
بمصر فقد اعتبر العراق هذا القرار متهاوناً وأعلن انسحابه من المؤتمر^(١).

ومن خلال تداعى الأحداث السياسية أخذ العراق يتطلع إلى الرعامة العربية
إذ إن حجم سكانه معقول وثروته النفطية ضخمة واقتصاده متوازن إلى حد كبير.
ولعل الأهداف التي أخذ يتطلع إليها النظام العراقي يمكن إدراكها من القرارات
السياسية التي أصدرها منذ منتصف حقبة السبعينيات، ففي عام ١٩٧٥ قدم
تنازلات لإيران في شط العرب بموجب اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ لكي يتفرغ لبدء قوة
عسكرية، وفي عام ١٩٧٩ قاد النظام العربي لعزل مصر عن الأمة العربية عقب
توقيعها معاهدة السلام المنفردة مع إسرائيل، واستطاع في قمة بغداد أو قمة
الاصمود والتصدي كما كان يطلق عليها آنذاك أن يحقق هدفه هذا. وليس من شك
في أن دول الخليج العربية قد أبدت ندمها على الاشتراك في هذه القمة لأنها كانت
بداية لعزل مصر عن دورها القومي بكل النتائج التي ترتبت على ذلك.

لقد وافق الملوك والرؤساء العرب - ويستثنى من ذلك سلطنة عمان - تحت
تأثير الضغوط العراقية على عزل مصر وتجميد عضويتها في الجامعة العربية وهي كل
المؤسسات والمنظمات التابعة لها بحجة أن مصر فرطت في الحق العربي، ولم يتبه
الملوك والرؤساء إلى مخطط النظام العراقي الذي كان يطمح ليس في الرعامة
العربية فحسب وإنما بالزعامة الإقليمية أيضاً^(٢)، وذلك بتحويل مثلث القوى
الإقليمية - إسرائيل، تركيا، إيران - إلى مربع يحتل أحد أضلاعه، وبذلك يصبح
قوة إقليمية كبرى يستطيع بواسطتها السيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية
والتعامل مع الغرب من هذا المنطلق^(٣).

١- عيد العظيم رمضان: حرب الخليج في الميزان التاريخي، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٢٨.

٢- عباس الطرابيلي: أزمة الخليج واستراتيجية الأمن العربي، القاهرة ١٩٩١، ص ٧٥ - ٧٦.

٣- اللغات السرية لأزمة الخليج - مركز البحوث والدراسات - الدار الشرقية للنشر، القاهرة ١٩٩٠، ص ١١٤.

وتحقيقاً لذلك الطموح بادر في عام ١٩٨٠ بإسقاط اتفاقية الجزائر الموقعة بينه وبين إيران في عام ١٩٧٥ وتقدم بعدة مطالب إليها وهي أن تتنازل عن ادعائها في شط العرب وأن تدفع رسوم الملاحة وتلتزم السفن التابعة لها باستخدام الراية العراقية والاستعانة بمارشدين عراقيين، كما حاول أن يضيف على تلك المطالب بعداً خليجياً، وذلك بمطالبة إيران بإعادة جزيرتي طنب الكبرى والصغرى والمناطق التي احتلتها في جزيرة أبو موسى إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

وعلى أثر رفض إيران لجميع تلك المطالب قامت القوات العراقية باجتياح الحدود الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠ حيث نشبت الحرب بين البلدين^(١). وليس من شك في أن الحرب ضد النظام الثوري الإسلامي في إيران قد ضاعفت الرغبة لدى النظام العراقي لكي يعتبر نفسه حامياً للأمة العربية وتبرير شرعية بقائه في السلطة والتخوف بما سيحدث لو اجتاحت إيران العراق بل ومنطقة الخليج العربي بأسرها. ولعل في الإشارات المتكررة لموقعة القادسية الشهيرة التي هزم فيها العرب الفرس الساسانيين (٦٣٧ م) كانت دليلاً كافياً لسمي النظام العراقي للحصول على شرعية زعامته حين وصف معاركه مع إيران بأنها قادسية جديدة، أو كما أشير إليها في الخطاب السياسي العراقي بقادسية صدام^(٢). كما أعظته الحرب دفعة قوية في منطقة الخليج حيث ظل يردد الحجة الفائزة بأنه قدم تضحيات هائلة في تلك الحرب، ومن حقه أن يطلب ما شاء من أموال، وكانت تلك من المقدمات التي ستؤدي فيما بعد إلى تفجر الأزمة مع الكويت^(٣).

لقد تسببت الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٨ في خسائر بشرية ومادية هائلة لكلا الطرفين، وبكفى أنها أفقدت العراق في السنة الأولى وحدها مائة مليار من الدولارات^(٤). وتكاد تتفق العديد من

١- عن الأصول التاريخية للنزاعات العراقية الإيرانية الطرا:

Tarik Ismail, Iran and Iraq Roots of Conflict, New York, 1986.

٢- بيكاتوري (جيمس): الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج - تعريب أحمد مبارك البغدادي، الكويت ١٩٩٢، ص ٢٩.

٣- صلاح الصفاد: التيارات السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠/١٩٩١، القاهرة ١٩٩١، ص ٣٨٣.

٤- سعيد الخليل: جمهورية الرعب - مترجم - القاهرة ١٩٩١، ص ص ٣٨٠ - ٣٩١.

الدراسات على أن الخسائر البشرية لكلا الطرفين وصلت إلى ما يقرب من ٥٠٠,٠٠٠ قتيل، وفقد العراق ما يقرب من ٥٠٠ مليار من الدولارات وتجاوزت إيران ذلك الرقم لتبلغ خسارتها ما يقرب من ٦٥٠ مليار^(١).

وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدها العراق إلا أنها لم تقض على طموحه في الزعامة وخاصة أن الطريقة التي توقفت بها الحرب أعطت نوعاً من الشرعية للدور العراقي، وذلك بتحقيق العراق سلسلة من الانتصارات العسكرية أدت إلى إجبار القيادة الإيرانية على قبول وقف إطلاق النار بعد أن كانت ترفض ذلك مما أظهر العراق كما لو كان هو المنتصر^(٢). وانتهاز العراق تلك الفرصة لكي يطلق دعايته الواسعة، وإن كانت الحقيقة أن الحرب لم تنته بانتصار أحد الطرفين حيث فشل العراق في توقيع معاهدة مع إيران وأعلن الحوميني أن قبول وقف إطلاق النار كان بالنسبة له أكثر مرارة من السم الزعاف^(٣). فضلاً عن ذلك لم يستطع العراق أن يحقق شيئاً من أهدافه التي أعلنها في بداية الحرب، وهي تحرير عربستان والإطاحة بالنظام الإيراني أو حتى استرداد جزر الخليج الثلاث.

غير أن العراق استطاع عقب انتهاء الحرب أن يخرج بقوة عسكرية صارمة بالمعيار العربي على الأقل، وإن كان هناك من يؤكد أن جيش العراق كان بعد الخامس بعد الصين والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والهند. كما كان العراق يمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية فضلاً عن الصواريخ المحملة برؤوس كيميائية، وقد كشفت إحدى فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٩١ عن وجود مفاعلين نوويين، كما أثبتت تقاذير البتاجون أن العراق كان قريباً من إنتاج الأسلحة النووية، وأن قواته وصلت إلى أكثر من مليون مقاتل إضافة إلى قوات الحرس الجمهوري ذات الكفاءة العالية، والجيش الشعبي فضلاً عن امتلاكه قوة لا بأس بها من السلاح الجوي، وما يقرب من ستة آلاف دبابة.

١ - يمكن الرجوع إلى تلك التقديرات في Shughart, M., & Other, Iraq Since 1958 From Revolution to Dictatorship, London 1990, p. 272. see also Miller, J. & Other, op. cit., p. 128.

٢ - Sciolino, E., op. cit., p. 185.

٣ - Miller, J., op. cit., p. 127.

ويضاف إلى ذلك كله الخبرات القتالية التي اكتسبها الجيش العراقي خلال سنوات حربه ضد إيران.

ويتضح لنا من تلك التقديرات أن العراق أنفق معظم موارده على التسليح دون أن يعنى بتنمية بنيته الأساسية، وربما كان أكثر تركيزاً على المشروعات النظرية أو الترفيهية كبناء القصور أو ترميم المناطق الأثرية أو إقامة الاحتفالات والمهرجانات الضخمة^(١).

ومن ناحية أخرى أدى نزاعه مع إيران إلى إرباطه شيئاً فشيئاً بالدول الغربية حين أحس أنه قد أصبح في حاجة إلى مساندة الولايات المتحدة الأمريكية له والتي كانت تريد بدورها المحافظة على التوازن الإقليمي وذلك بإمدادها العراق باحتياجاته عن طريق الدول الصديقة لها في منطقة الخليج^(٢).

وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي بدأ العراق يواجهها بعد نهاية الحرب إلا أنه ظل يعتبر نفسه بل كان منظوراً إليه على أنه في موضع القوة الإقليمية الكبرى، كما ظل على اعتقاده بأن حربه مع إيران قد أهلته لقيادة العرب. ويتضح ذلك من تصرفات الرئيس العراقي في قمة بغداد التي عقدت في مايو ١٩٩٠، والتي أطلق عليها كثير من المحللين السياسيين «قمة صدام» باعتباره النجم الأوحيد فيها، فضلاً عن أن أجهزة الإعلام العربية لم تأل جهداً في إبراز زعامته^(٣)، وخاصة أنه منذ أن توقفت الحرب بينه وبين إيران أخذ يردد شعارات حماسية ضد إسرائيل تارة وضد الأنظمة السياسية في الخليج والجزيرة العربية تارة أخرى. ومن ذلك إعلانه أن في مقدوره أن يحرق نصف إسرائيل بصاروخ كيمابوي مزدوج^(٤)، ويات في اعتقاد الشعوب العربية أن فجراً جديداً سيبرز بعد طول فترة الهزيمة والمعاناة التي وقعت في يوتية من عام ١٩٦٧. ومن ثم فإنه

١- Seiolino, E., op. cit., p. 188.

٢- Chanchreek, K.L., (ed.), op. cit., p. 38.

٣- على ترقى الحمد: الأسباب الموضوعية والخبروات الأيديولوجية للغزو العراقي للكويت - من أعمال ندوة المجلس الوطني للثقافة عن الغزو العراقي للكويت، مارس ١٩٩١، مجلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥، ص ١٤.

٤- صدر هذا التصريح في ٢ أبريل ١٩٩٠ بمناسبة الإعلان عن تلقى إسرائيل لموجات من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي.

عندما وقع العراق والكويت تحتفظ بعض الأنظمة العربية والعديد من
القطاعات الشعبية بأن هذا الحدث على طريق تحقيق الأهداف العربية والقومية ومن
أجل تحرير فلسطين^(١).

ولعل هجوم النظام العراقي على الأنظمة السياسية في الخليج وخاصة على
المملكة العربية السعودية كان النظام من رفض عضوية العراق في مجلس التعاون
لدول الخليج العربية حينما نشأ في عام ١٩٨١ مما اعتبره إهانة شديدة وجهت
إليه^(٢).

و انطلاقاً من ذلك الإطار كانت خطة النظام العراقي في إنشاء مجلس التعاون
العربي الذي أعلن عن تأسيسه في فبراير ١٩٨٩، بيد أنه لم يمض وقت طويل
حتى تبين أن هدف المجلس لم يكن كما أعلن عن أسباب قيامه التنسيق الاقتصادي
بين أعضائه وإنما لكي يكون وسيلة للضغط على دول الخليج العربية لتحقيق هيمنة
العراق^(٣). وقد حاول العراق جر مصر من خلال عضويتها في المجلس إلى إنشاء
قوة عسكرية مشتركة باعتبار أن مصر والعراق يمثلان أكبر قوة عسكرية في
المنطقة^(٤). غير أن مصر رفضت تماماً أن يكون للمجلس بعد عسكري أو استخباري
والتحرت على أن تحصر أهدافه في المجالات الاقتصادية فحسب^(٥). ومع ذلك
فقد وجد النظام العراقي تأييداً من بشية دول المجلس إذ كان الأردن مستاء من
خسفي المساعدات المالية التي كان يتلقاها من بعض دول الخليج العربية، كما
وجدت اليمن في نسوية منازعات الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية
وسلطنة عمان في منطقة الربع الخالي إغفالاً واضحاً لحقوقها التاريخية في تلك
المناطق.

١- عبد الملك السبيعي، الكويت والخليج العربي المعاصر، الكويت ١٩٩٢، ص ٢.
٢- جمال و غريب، قاسم، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفيه الدولي والإقليمي والعربي، من أعمال ندوة
مجلس التعاون الخليجي، جامعة الكويت، نوفمبر ١٩٩٢، انظر أيضاً عبد الله الأشعل : الإطار الثنائي
والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، الرياض ١٩٨٢، ص ٢٨.
٣- Gulshan, Dietl, op. cit., p. 218.
٤- Breshweeth, H., and Othier (eds.), The Gulf war and the New Order, London 1991, See : 1
Dina Haseeb, Egypt's Speculations in the Gulf Crisis, The Government Policies and the
Opposition Movements, PP. 71 - 77.

Hira, Dilip, op. cit., P. 55 - 8

هناك ارتباط وثيق بين نهاية الحرب العراقية الإيرانية وبين الاجتياح العراقي للكويت، وذلك على الرغم مما يفصل بين هذين الحدثين، إذ مضى عامان تقريبا بين توقف الحرب العراقية الإيرانية في ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ وبين الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠.

ومع أنه كان يتعين على النظام العراقي أن يستوعب جيداً تجاربه في الحرب وما يفرضه موقعه الجغرافي من اتباع سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة به كي يجد منفذاً لصادراته النفطية وقت الأزمات؛ فإنه على العكس من ذلك أخذ يلجأ إلى أساليب غير لائقة في تعامله مع جيرانه وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت رغم ما قدمته كل منهما له من تسهيلات كبيرة أثناء حربه مع إيران سواء بإنشاء خطوط لأنابيب نفط عبر أراضيها وصولاً إلى ينبع على البحر الأحمر، أو ما اضطلعت به الكويت من مهمة تصدير النفط عبر موانئها وما قدمته للعراق من قروض ومساعدات مالية كبيرة^(١).

وكان من المنطقي أيضاً أن يعمل النظام العراقي على رفع معاناة شعبه طوال سنوات الحرب بالابتعاد عن بؤر الأزمات، غير أنه على العكس من ذلك بنى خططه السياسية على منطق آخر يقوم على أن تضحياته البشرية والمالية التي بذلها في الحرب أدت إلى حماية الدول العربية في الخليج من طموحات الثورة الإيرانية؛ ومن ثم يتوجب على تلك الدول ألا تبخل على العراق بمساعداتها المالية وتعويضه عن الخسائر التي تكبدتها.

وتؤكد كثير من الدراسات أن الاقتصاد العراقي عانى كثيراً بسبب حربه مع إيران، فقبل نشوب الحرب انتعش الاقتصاد العراقي انتعاشاً ملحوظاً إذ أفاد العراق من الاضطرابات التي وقعت في إيران ومهدت لنشوب الثورة الإيرانية الإسلامية، حيث زاد العراق من إنتاجه النفطي على أثر تناقص تصدير النفط الإيراني. ولعل من المفارقات التي تذكرها في هذا الصدد أن العراق هو الذي حرص على تجميد أسعار النفط في محاولة بيع كميات كبيرة منه^(٢).

١ - الاتحاد، ابوظبي ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠.
Chancrek, K.L., (ed.), op. cit., p. 28. - ٢

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن العراق بدأ يتحول منذ نهاية حقبة السبعينيات عن الاتحاد السوفيتي ويزداد تقارباً مع المعسكر الغربي بعد أن انتعشت موارده الاقتصادية، ولكنه أنفق عائدات النفط في اتجاهه السريع نحو التسليح دون استغلال تلك العائدات في رفع المستوى المعيشي والاجتماعي أو توجيه عناية كافية بالبنية التحتية للمجتمع. وقد صفت كثير من التقارير الإستراتيجية العراق من بين الدول التي استنفدت جانبها كبيراً من مواردها على السلاح فضلاً عن القيام بمشروعات عسكرية عملاقة تضمنت إنشاء مفاعلات نووية وشراء الخبرة في هذه المجالات، إضافة إلى شراء المواد الخام الباهظة التكاليف من البلاستيك واليورانيوم^(١).

وليس من شك في أن الحرب العراقية الإيرانية استطاعت أن تقضي تماماً على انعاشه الاقتصادي حيث خرج بديون باهظة واقتصاد متهالك، ولم يكن لديه مقابل ذلك سوى وجود أكبر قوة عسكرية في المنطقة استطاع أن يحتفظ بها حتى بعد خروجه من حربه مع إيران^(٢).

لقد كان العراق قبل حربه مع إيران من أغنى الدول العربية، وكانت لديه فوائض من العملات الأجنبية قدرت بأكثر من ٣٥ ملياراً من الدولارات، كما بلغت نسبة النمو ٢٣,٥٪ كما كان دائماً وليس مديناً لبعض الدول الصناعية الكبرى وخاصة فرنسا. غير أن تلك الصورة قد اختفت تماماً بعد توقف الحرب حيث كشفت بعض التقارير أن ديون العراق وصلت إلى أكثر من مائة مليار من الدولارات معظمها من المملكة العربية السعودية والكويت بالإضافة إلى مساعدات خاصة بإعادة تعمير منطقة الفاو التي أنهكتها الحرب مع إيران^(٣).

وقد أثرت الحرب تأثيراً بالغاً على موارد العراق النفطية التي كانت تشكل ما يقرب من ٩٠٪ من دخله، حيث قدر ما فقده العراق من تلك الموارد بما يصل إلى ١٩,٧ مليار من الدولارات، وكان ذلك على أثر تحطيم البصرة وحقول النفط

^١ Ibid., pp. 30-33.

^٢ Pasha, A.K., The Kuwait Crisis, G.C.C. Response, see Abidi, A.H., & Other (eds.), -r The Gulf Crisis, New Delhi 1991, p. 106.

^٣ Ibid., p. 109.

المحيطة بها إضافة إلى غلق سوريا أنابيب نفط بانياس في عام ١٩٨٢ مما أدى إلى نقص موارده من ٢٩ مليارا من الدولارات في عام ١٩٨٠ إلى ٩ مليارات في عام ١٩٨٢ وسبعة مليارات في عام ١٩٨٣. وحاول العراق الاستعاضة عن ذلك ببناء أنابيب نفطية عبر الأراضي التركية والسعودية، وإن كان لم يتم إنشاء الأنابيب الأخيرة إلا في عام ١٩٨٥؛ ثم لم تلبث أن أغلقت إبان الغزو العراقي للكويت.

وقد أدت الضائقة المالية للعراق إلى مساعدات دول الخليج العربية له حيث أمدته الكويت والمملكة العربية السعودية بقروض ومساعدات وصلت إلى ما يتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ مليارا من الدولارات، غير أن الديون التي أرهقت العراق كانت ديونه مع الغرب وليست مع العرب الذين لم يكن لديهم الوسائل لإجبار النظام العراقي على سداد ديونه^(١). بالإضافة إلى أن بعض دول الغرب ومن بينها فرنسا رفضت جدولة ديونها مع العراق في الوقت الذي رفض فيه العراق التفاوض مع نادي باريس أو صندوق النقد الدولي^(٢).

وتكاد تجمع العديد من الدراسات على أن ديون العراق إبان غزو الكويت تراوحت ما بين ٨٠ إلى ٢٠٠ مليار من الدولارات، وبرغم عدم وجود تقديرات رسمية حيث يقسم النظام العراقي حظرا على البيانات الخاصة بذلك فإن العراق اعترف بأن ديونه وصلت إلى ٤٠ مليارا، وذلك باستثناء القروض التي قدمت إليه وظلت مسجلة عليه من قبل المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة^(٣).

وبالإضافة إلى تلك الديون انهارت اقتصاديات العراق وتوقف إنتاجه الزراعي بصفة خاصة نتيجة عمليات التجنيد وأصبح مضطرا لاستيراد المواد الغذائية الأساسية مما دفعه للحصول على معونة قمح من الولايات المتحدة الأمريكية، وقبوله مساعدات مالية منها، وظهر أن العراق كان بحاجة إلى ما يقدر بـ ٨٠٪ من المواد الغذائية الرئيسية.

Slaggett, M., & Other, op. cit., pp. 273-274. *

Seiolino, E., op. cit., p. 188. *

Bresheeth, H., & Other (eds.), The Gulf War and the New Order, London 1991, see *

Chapter 4, The Iraqi US War, Conspiracy Theory, pp. 53-54.

ولم يقتصر الأمر على المصاعب الاقتصادية أو الأزمات المعيشية التي بدأ يعاني منها، وإنما ضاعف من تلك المصاعب التزاماته المالية ومطالبة الدول الدائنة بديونها التي عجز حتى عن تسديد فوائدها؛ في الوقت الذي عرفت فيه الكويت والمملكة العربية السعودية - رغم مساندتهما له خلال حربه مع إيران - عن الاستمرار في تقديم المساعدة له بعد انتهاء الحرب، كما فشلت جهوده في الحصول على قروض جديدة منهما^(١).

ولعل من سخریات التاريخ أن الخطة التي رسمها النظام العراقي لعرو الكويت بهدف إصلاح وضعه الاقتصادي المتدهور أدت إلى تحطيم ذلك الاقتصاد بل وتحطيم جانب من قوته العسكرية التي ظل يفاخر بها^(٢). وفيما يبدو أن النظام العراقي لم يكن يتحمل بعد أن أوهمه غرور النصر عزوف دول الخليج الثرية عن تقديم المساعدات المالية له، وصب جام غضبه على الكويت، تلك الدولة الثرية الصغيرة، ويمكننا أن نلاحظ من خطاب الرئيس العراقي الذي ألقاه في السابع عشر من يولية ١٩٩٠ تحامله الواضح على دول الخليج العربية حيث قارن بين فقدان العراق لزهرة شبابه وامتلاء خزائن تلك الدول بالأموال؛ ولم يكف بالمطالبة بشطب ديون الحرب بل طالب بتقديم تعويضات ومساعدات لا ترد إلى العراق^(٣).

إضافة إلى ما سببته الحرب من أزمات اقتصادية وقروض مالية واحدة فقد عانى الشعب العراقي من ويلات هذه الحرب، وتصاعد التضخم في الاقتصاد العراقي إلى أكثر من ١٠٠٪. ورغم وصول العراق إلى شفا الإفلاس إلا أن الأمر لم يصل إلى مرحلة اليأس إذ كان من الممكن الإصلاح واستغلال طاقة العراق واحتياطيه من النفط؛ غير أن تدنى أسعار النفط أصاب العراق بقسوة قاضية^(٤). وقد اعترف الرئيس العراقي في حديثه مع إيريل جلاسي سفير الولايات المتحدة

Stravaya, B.K., The Great Powers and the Gulf Crisis. The Cause of an Easy Alliance, see Abidi, A.H., op. cit., p. 42.

Gingesh, C.P., Economic Impact of the Gulf Crisis, Abidi, A.H., (ed.), op. cit., pp. 177-178.

Ibid., pp. 182-183.

Slugten, M., & Other, op. cit., p. 280.

الأمريكية في بغداد أثناء مقابله الشهيرة معها في ٢٥ يولية ١٩٩٠ بأن انخفاض سعر برميل النفط إلى ١٢ دولارا أدى إلى نقص في ميزانية العراق قدر ب ٦ إلى ٧ مليارات من الدولارات وأن الانخفاض يشكل كارثة حقيقية للعراق.

وليس من شك في أن تخطيط النظام العراقي لغزو الكويت كان من أجل حل المعضلة الاقتصادية وتسخير موارد الكويت المالية والنفطية لمواجهة الالتزامات الملحة للعراق، ومن بينها خدمة الديون الخارجية وتوفير الموارد المالية لإعادة البناء وتسهيل الأمور المعيشية حتى لا يتراكم التدمير في أوساط المجتمع مما يعرض النظام السياسي لخطر فادحة^(١).

ولعل من أبرز النتائج التي ترسبت على توقف الحرب العراقية الإيرانية مشكلة البطالة التي واجهها الجنود العائدون من ميادين القتال. ومما يذكر أن تلك المشكلة كان لها تأثير على العلاقات بين مصر والعراق حيث كان يعمل في العراق خلال سنوات الحرب ما يقرب من مليون عامل مصري عاد العشرات منهم في نعوشهم. ولم تكن مشكلة البطالة ناجمة عن تسريح الجنود فقط بل كانت نتيجة لهرب عشرات الألوف من الجنود من الجيش خلال الحرب، ولم يكونوا يستطيعون الوصول بطبيعة الحال إلى عمل شرعي باعتبارهم خارجين عن القانون وبالتالي زادت معدلات الجرائم والسرقات^(٢).

وبصرف النظر عن تسريح العراقي لجانب من قواته إلا أنه ظل يحتفظ بقوة عسكرية هائلة، كما أخذ يزيد من حجم ترساته الضخمة من الأسلحة. ويسرع الانتباه كثرة المدرعات في الجيش العراقي إلى حد أنها تجاوزت ما تحتفظ به بريطانيا وفرنسا حيث بلغ عددها ما يقرب من ٥٥٠٠ مدرعة. ولعل من أسباب احتفاظ العراق بقواته العسكرية التي وصلت إلى ٥٥ فرقة نظم ما يقرب من مليون مقاتل بخلاف الاحتياطى هو الخوف من تسريح هذا العدد الضخم، وما قد يؤدي إليه ذلك من حدوث خلل اجتماعي. والواقع أن حجم القوات العراقية ظل يتجاوز حاجة العراق الدفاعية.

١ - عامر التميمي: الأبعاد الاقتصادية للغزو، من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون - الكويت - مارس ١٩٩٤.

٢ - Miller, J., op. cit., p. 128.

وقد نجد مبرراً للنظام العراقي في احتفاظه بتلك القوات في أنه لم يكن يدري ما سوف تسفر عنه مباحثات السلام مع إيران بعد توقف إطلاق النيران . وهناك تبرير آخر استخدمه العراق للتأثير على الرأي العام العربي وهو أنه بعد نفسه ليكون من دول المواجهة ضد إسرائيل ، حين حذر الدول العربية في فبراير ١٩٩٠ بأنه نتيجة لضعف الاتحاد السوفيتي فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت هي القوة المسيطرة وأنها ستؤيد إسرائيل أكثر من قبل مؤكداً أن العراق قادر على مواجهة تلك التحديات^(١) .

يمكن القول أن العراق كان يواجه حالة إفلاس كما كان سكانه يعانون من ضائقة اقتصادية لم تمس أصحاب الدخول المحدودة فحسب، بل وصلت إلى جميع الطبقات والشرائح بما في ذلك الطبقات المتوسطة والثرية، وأدت هذه الحالة إلى حدوث توترات اجتماعية وقلق سياسي وصل إلى درجة لصق اللافتات على شوارع بغداد ضد النظام وذلك لأول مرة منذ وصول حزب البعث إلى السلطة . بل إن النظام نفسه أخذ يواجه العديد من المحاولات الانقلابية في نوفمبر ١٩٨٨ ويناير ١٩٨٩ ، وذلك رغم ما عمد إليه الرئيس العراقي من التخلص من بعض كبار قادة الجيش إما بالقبض عليهم أو إعدامهم أو بتدبير المؤمرات ضدهم^(٢) .

ولعل الإشكالية التي كان يواجهها النظام العراقي ، وكانت في نفس الوقت مبعث قلقه ، ماذا يفعل بأكثر من مليون جندي إضافة إلى الحرس الجمهوري والقوى الشعبية التي وصلت إلى أكثر من نصف مليون ، ولعل تلك الإشكالية كانت عاملاً رئيسياً من العوامل التي دفعت النظام العراقي إلى اتخاذ قراره بغزو الكويت حتى يكون هناك مجال لتوظيف آلياته العسكرية أو على الأقل تهدئة تلك القوات الكبيرة التي ظل يحتفظ بها^(٣) .

Stravitsava, B.K., op. cit., p. 43 ١

Hiro, Dilip., op. cit., pp. 56-57 ٢

Sami Youssif, The Iraqi War, A Conspiracy Theory, see Bresheeth, H. & Other (eds.), op. cit., pp. 53-54. ٣

والحقيقة أن العراق قد ولج الطريق الصعب في علاج مشاكله الداخلية رغم أنه كان في وسعه انتشال المجتمع مما وصل إليه من أوضاع اقتصادية ومعيشية متردية، وذلك بالتخفيف من القوة العسكرية. غير أن هذا الحل لم يكن مطروحا أمام النظام، ومن ثم نظر الكثيرون إلى قرار غزو الكويت باعتباره بشكل في أحد جوانبه انعكاسا لكثافة الضغوط الداخلية وإحساس النظام بالحاجة إلى توجه فورية جديدة تزيد من أسهمه في الداخل في الوقت الذي بدأت فيه الانقسامات القومية والعنصرية وخاصة في منطقة كردستان تطل برأسها من جديد، وذلك بعد أن عجز العراق بعد سنتين من انتهاء حربه مع إيران في استثمار تلك الحرب وتحويلها إلى مكسب سياسي.

ولعل النظام العراقي كان يدرك أيضا أن القوات المنتصرة تكون أخطر عند العودة من ميادين القتال من القوات المهزومة، فالأخيرة تكون نفسها محطمة ولا تقوى على الإفصاح عن مطالبها بعكس القوات المنتشة بنصرها حتى ولو كان نصرا غير حاسم كما كان الحال بالنسبة للعراق. ولم يكن في العراق ما يحقق لتلك القوات مطالبها في العيش أو ما يوفر لها ثمن تضحياتها، ومن أجل المحافظة على استقرار الأوضاع في العراق كان على النظام العراقي أن يقدم لتلك القوات الكويت لتكون بمثابة غنيمة حرب لها، وخاصة أنه لم تكن في منطقة العمليات العسكرية الإيرانية مدن أو أسلاب ومن ثم كانت الكويت هي التعويض المناسب عن ثمانى سنوات من الحرب ضد إيران.

وفضلا عن ذلك فإن خضوع الكويت للعراق يعني إلغاء ديونه إزاءها، ولما كان احتياطي النفط في الكويت يبلغ ضعف احتياطي النفط في العراق فإن ذلك يجعل العراق بضرورة واحدة يصل باحتياطه من النفط إلى ثلاثة أضعاف ويصبح بالتالي من أكبر الدول إنتاجا في منظمة الأوبك بعد المملكة العربية السعودية، كما يتمكن في الوقت نفسه من السيطرة على الاستثمارات الكويتية العالمية التي تصل إلى مائتي مليار من الدولارات، فضلا عن التوسع في سواحله المطلقة على الخليج والتي لا يتجاوز طولها ٤٠ كم، وذلك بالاستناد الواسع على حساب الكويت^(١).

Golshen, Dietl, op. cit., pp. 215-216. - ١

ومن ثم يصبح العراق الذي يمتلك طاقة عسكرية كبيرة ذات وزن كمي ووعي بالقياس إلى غيره من دول المنطقة أقوى دولة خليجية بالمعنى الجغرافي السياسي الكامل، فضلاً عما أصبح فيه من قوة بترولية نتيجة ضم ثروة الكويت، وبذلك يصبح له ٢١٪ من السوق العالمي وما يقرب من ربع احتياطي النفط في العالم؛ ولو تحققت طموحاته بالسيطرة على منابع النفط في المملكة العربية السعودية لأصبح في هذه الحالة يتحكم في نصف كمية النفط المتداولة في الأسواق العالمية، وبالتالي كان النفط يشكل دافعاً من أهم الدوافع الرئيسية للغزو العراقي للكويت^(١).

وإذا تجاوزنا عن تلك الطموحات فمن الإنصاف أن نقرر أن العراق كان يعاني من ضغوط اقتصادية نتيجة انخفاض سعر النفط وتزايد حصة الإنتاج لبعض الدول العربية في الخليج، وقد يكون حقيقة أن العراق قد أفاد خلال حربه مع إيران في تحطيم الاقتصاد الإيراني حين عمدت كل من المملكة العربية السعودية والكويت إلى زيادة حصة إنتاجها مما أدى إلى حدوث تخمة نفطية حتى وصل سعر برميل النفط إلى ما يقرب من عشرة دولارات في أبريل ١٩٨٦ إلا أن الاستمرار على ذلك الوضع بعد توقف الحرب مع إيران أحدث مردوداً سلباً على الاقتصاد العراقي حيث ترتب على تجاوز كل من الكويت ودولة الإمارات العربية حصة إنتاجها في أوائل عام ١٩٩٠ انخفاض ملحوظ في سعر برميل النفط عن السعر الذي حددته منظمة الأوبك في نوفمبر ١٩٨٩ والذي كان يبلغ ثمانية عشر دولاراً مما أدى إلى إثارة العراق ضد هاتين الدولتين بصفة خاصة^(٢).

ولعل السؤال الذي يثور في هذا المقام: ما هو الدافع الذي كان من وراء الكويت ودولة الإمارات في تجاوز حصة إنتاجهما؟ ولن تكون الإجابة على هذا السؤال مقنعة إذا ما أخذنا بما ذهب إليه بعض الدراسات بأن السلوك الكويتي والإماراتي نابع من منطلق السيادة الوطنية، أو أنه كان ضرورة حتمتها طبيعة اقتصاديات الكويت والإمارات وغيرها من دول الأوبك التي تجاوزت حصة إنتاجها لمواجهة الأعباء والالتزامات المالية عليها. وترتب على عدم وضوح ذلك

Hiro, Dilip, op. cit. p. 83

Ibid.

الدافع أن ذهب العراق في تفسير ذلك السلوك باعتباره جزءاً من مؤامرة إمبريالية كان الهدف منها تدمير اقتصادياته.

وفي خلال مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في بغداد في ٢٨ - ٣٠ مايو ١٩٩٠، والذي كان قد دعى أساساً لمناقشة هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل خرج الرئيس العراقي عن جدول أعمال المؤتمر لكي يشير موضوع التدهور الذي حدث في أسعار النفط، وأكد أن العراق يخسر مليارات من الدولارات عن نقص دولار واحد من سعر برميل النفط. وأرجع ذلك إلى عدم التزام بعض الدول العربية بمقررات الأوبك مما أدى إلى إغراق السوق النفطية بما هو فائض عن الحاجة وتدنّي الأسعار تبعاً لذلك، واعتبر السلوك الذي تسلكه تلك الدول بمثابة حرب اقتصادية ضد العراق لا تقل خطورة عن الحرب العسكرية التي خاضها ضد إيران^(١). وعلى الرغم من أنه لم يفصح عن تلك الدول إلا أنه اتهم دولة الإمارات العربية صراحة بأنها كانت تقوم بشحن العتاد العسكري من دبي إلى إيران أثناء الحرب. وطالب دول الخليج العربية بتخفيض الإنتاج حتى يمكن رفع سعر النفط وتخفيض قيمة الفروض أو إلغاؤها لأن العراق استخدمها في تأدية واجب عربي قومي^(٢).

لم يكن هناك صدى يذكر لما أشار إليه الرئيس العراقي إذ استمر سعر النفط في الانخفاض حيث بلغ أحد عشر دولاراً للبرميل الواحد في يونيو ١٩٩٠. ونتيجة لاستمرار التناقص في سعر النفط اقترح الرئيس العراقي عقد مؤتمر من دول الخليج العربية الأعضاء في منظمة الأوبك بهدف الاتفاق على تحديد سقف الإنتاج ورفع سعر البرميل إلى ١٨ دولاراً أي إلى ما كان عليه الحال في نوفمبر ١٩٨٩. غير أن الكويت أعلنت على لسان وزير نفطها رفضها تحديد سقف إنتاجها مما أدى إلى إثارة العراق الذي أخذ يوجه الاتهامات صراحة إلى الكويت وإلى غيرها من دول الخليج العربية حيث اتهم كلا من المملكة العربية السعودية وقطر بالتآمر على إضعافه اقتصادياً، وذكر أن المخاضات العراقية كشفت عن محادثة بين الملك

١ - أوراق الشرق الأوسط - أبعاد واحتمالات أزمة الخليج - ملف خاص، إصدار المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط - القاهرة - نوفمبر ١٩٩٠. انظر كلمة الرئيس صدام حسين في الجلسة الختامية لقمة بغداد الطارئة ٢٨ - ٣٠ مايو ١٩٩٠، ص ٣٥.

٢ - صليبيخ (بير) - الملف العربي لحرب الخليج، ترجمة محمد سليم، القاهرة ١٩٩١، ص ٥٥.

فهد والشيخ خليفة بن حمد أمير قطر تؤكد صحة ما ذهب إليه^(١). كما ذكر أيضا أن المخابرات العراقية كشفت وجود تنسيق بين المخابرات الأمريكية ووزارة الداخلية في الكويت، ونشر بصدد ذلك وثيقة جاء في فحواها أن تنتهز الكويت فرصة الوضع الاقتصادي المتأزم في العراق للضغط عليه لترسيم الحدود^(٢).

ولم يلبث العراق أن وجد مبررا في تصعيد حملاته ضد الكويت في أن الجزء الأكبر من الإنتاج النفطي الكويتي المتجاوز لحصص إنتاج الأوبك يأتي من حقل الرميلة الواقع على المناطق الحدودية بين البلدين. كما طالب الكويت بإسقاط ديونها المسجلة عليه والتي كانت تقدر بأربعة عشر مليارا من الدولارات. وتؤكد المصادر الكويتية، خلافا لما كان يدعيه العراق بأن الكويت لم تلح في المطالبة بقروضها إذ كانت تقدر أوضاع العراق الاقتصادية المتأزمة وخاصة أنه لم يمتنع على خروجه من الحرب وقت طويل، وتضيف تلك المصادر أن أمير الكويت طعمان الرئيس العراقي بأن الكويت تعتبر هذه الديون غير قائمة في الواقع ولكن استمرار بقائها وتسجيلها من الأمور التي تفسد العراق فائدة كبيرة في مفاوضاته مع الدول الأجنبية الدائنة كسلاح يمكن أن يعتمد عليه من أجل تخفيض ديونه إزاء تلك الدول^(٣). غير أن العراق ظل على اعتقاده بأن الكويت تلح عليه في التزامه بتسديد ديونها أو على الأقل أنها كانت تتخذ من عدم تسديده لتلك الديون مبررا لرفض تقديم قروض أخرى إليه أو أداة للضغط لترسيم حدوده معها. وذلك على عكس المملكة العربية السعودية التي لم تثر مشكلة ديونها مع العراق^(٤).

استمر العراق في شن حملاته ضد الكويت وإنذارها من عواقب زيادة إنتاجها النفطي باعتبار أن ذلك يلقى عليه عبثا اقتصاديا، على حين واجهت

١ - Hiro, Dilip, op. cit., p. 85-87.

٢ - يوجد نص هذه الوثيقة في الملف السري لحرب الخليج وهي عبارة عن رسالة من مدير الأمن الوطني الكويتي إلى وزير الداخلية الكويتي. وتتضمن الفقرة الخامسة من تلك الرسالة أن المخابرات الأمريكية تحت الكويت على الاستفادة من تدعيم الوضع الاقتصادي في العراق للضغط عليه لترسيم الحدود. انظر بيرو ساليحمر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.

٣ - جريدة نبرع العراق للكويت، أحداث ووقائع - المذكر الكويتي الإعلامي، القاهرة ١٩٩١، ص ٦ - ٧.

٤ - Miller, J., op. cit., p. 10.

الكويت الحملات العراقية بتحد صريح حين أعلن وزير النفط في كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بأنهما سيطالبان بحصة أكبر في اجتماع الأوبك الذي كان مقررا عقده في أكتوبر ١٩٩٠^(١).

أخذت الأزمة بين الكويت والعراق تتخذ مسارا جديدا حين وجه العراق اتهاماته رسمياً للكويت وللدولة الإمارات العربية المتحدة في المذكرة التي بعث بها طارق عزيز وزير خارجية العراق إلى الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٥ يولية ١٩٩٠. وتعتبر هذه المذكرة وما تبعها من مذكرات أخرى من الجانبين العراقي والكويتي بداية الانهيار الحقيقي في العلاقات بين الدولتين. كما تعد الاتهامات التي وجهها العراق إلى الكويت بمثابة إنذار مسبق للكويت بالغزو، حيث لم يهدف العراق بمذكراته فتح باب الحوار أو التفاهم الأمر الذي تؤكد العبارات غير الودية التي وردت بها إلى حد استخدام تعبير السرقة والتآمر.

وردت الكويت على المذكرة العراقية بمذكرة وجهها الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٨ يولية ١٩٩٠. فقد فيها الاتهامات العراقية للكويت، وأجاب العراق بمذكرة أخرى بتاريخ ٢١ يولية ١٩٩٠ ردت عليها الكويت في ٢٣ يولية ١٩٩٠. وبالرجوع إلى تلك المذكرات يمكن أن تبين مضمونها وذلك على النحو

التالي:

أولا بالنسبة للعراق:

اتهم العراق في مذكرته الكويت بعدة اتهامات من بينها:

- أن الكويت سعت وبأسلوب مخطط ومدير للتجاوز عليه والاضرار به وتعمدت إضعافه بعد خروجه من الحرب التي كان يدافع خلالها عن سيادة الأمة العربية كلها وخاصة دول الخليج منها وبصورة خاصة الكويت. غير أن الكويت استغلت انشغال العراق في الحرب وفي القضايا القومية لكي تفلح مخططا للرحف التدريجي باقتناء أرض العراق، وصارت تقيم المنشآت العسكرية والمنشآت النفطية والمزارع، ولم تستجب الكويت لرغبة العراق في حل خلافات الحدود في

Hiro, Dilip, op. cit., p. 83. -١

إطار علاقات الأخوة والمصلحة القومية العليا، وأشار بصدد ذلك إلى مبادرته أثناء مؤتمر الجزائر في عام ١٩٨٨.

- اتهم العراق حكومة الإمارات وحكومة الكويت بالاشتراك في تنفيذ عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصصهما المقررة في الأوبك. وقد أدت هذه السياسة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً من ١٨ دولار للبرميل الواحد، وهو متوسط السعر المتفق عليه في الأوبك إلى ما بين ١١ - ١٣ دولاراً في السوق العالمي، وأن العراق تكبد خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩٠، ٨٩ بليون دولار. كما أدت تلك الزيادة أيضاً إلى إلحاق خسائر باهظة للدول العربية المنتجة للنفط؛ ولو وجهت تلك الخسائر للتنمية القومية وللمساعدة البلدان العربية الفقيرة لحدث تقدم هائل، فضلاً عن أن هذه السياسة ألحقت خسارة بالعراق في الوقت الذي يعاني فيه من ضائقة مالية بسبب تكاليف الدفاع الشرعي عن أرضه وأمنه. واتهم الكويت أنها تسحب نفط العراق من حقل الرميلة العراقي في الوقت الذي هو أحوج ما يكون فيه إلى العوائد. وقدر العراق قيمة ما سحبه الكويت بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ بـ ٢٤٠٠ بليون دولار، وطالب باستعادة تلك الأموال المسروقة من ثروته.

- أكد العراق أن المساعدات التي تلقاها من دول الخليج العربية لم تشكل سوى نسبة ضئيلة بالمقاييس إلى التكاليف الباهظة التي تحملها الاقتصاد العراقي وشعب العراق، غير أن الحقيقة المؤسفة أن القسم الأساسي من تلك المساعدات لا يزال محجلاً كدين على العراق. وقد تملصت الكويت ودولة الإمارات من إلغاء هذا الدين، فضلاً عن أن الكويت سجلت على العراق كميات النفط التي باعتها لحسابه من منطقة الخفجي بعد غلق الأنابيب العراقي المار عبر سوريا. وأن ديون الإمارات والكويت المسجلة على العراق لم تكن كلها من خريزتيهما وإنما كانت كلها من حصيلة الزيادات التي تحققت في عوائدهما من جراء انخفاض صادرات العراق خلال سنوات الحرب.

- طالب العراق بإلغاء الديون المسجلة عليه لتمويل شراء السلاح وإن ما حصل عليه من مساعدات كانت نائى على شكل قروض لم تشكل سوى نسبة

ضئيلة من التكاليف الكبيرة التي تحملها الاقتصاد العراقي . وفضلا عن ذلك فقد طالب العراق بتنظيم خطة عربية على غرار ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية في مشروع مارشال الذي وصل إلى حد تقديم المساعدات إلى الاتحاد السوفيتي ، وأن العراق في حاجة إلى مثل تلك الخطة لتعويض بعض ما خسره في الحرب ويهدف إعادة البناء^(١) .

- انتقد العراق الكويت رفضها التنسيق معه في العديد من المجالات من ذلك مثلا عدم تجاوب المسؤولين الكويتيين مع العرض الذي قدمه بتزويد الكويت بالمياه من شط العرب وتفاعسهم في إعادة فتح الممر الجوي المباشر بين الكويت والعراق والذي كان قد أغلق منذ نشوب الحرب العراقية الإيرانية .
- أكد العراق أن المساعدات التي قدمتها الكويت له في حربه ضد إيران لم تكن دعما للعراق وإنما كانت من منطلق درء الخطر عن نفسها^(٢) .

ثانيا: بالنسبة للكويت

- أعلنت الكويت في ردها على العراق استيائها مما ورد من اتهامات تسيء للعلاقات بين البلدين .

- أنكرت الكويت اتهامات العراق بأنها سعت إلى إضعافه في الوقت الذي قدمت فيه دعمها له ، وتحملت من جراء ذلك اعتداءات مباشرة استهدفت أراضيها ومنشأتها النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية . غير أنه ليس من شيمها أن تطرح ما أسهمت به من دعم للعراق إذ إنها تؤمن بأن للعراق وحده أن يعلن أولا يعلن عن ذلك .

- نفت الكويت اتهام العراق لها بانتهاكها لحدوده واعتبرت الاتهام تزييفا لمواقع حيث إن للعراق سجلا حافلا في تجاوزاته على الأراضي الكويتية ، وأكدت أن العراق يتعمد حفر الآبار داخل أراضيها مما يلحق الضرر في مخزون حقولها ، ورغم ذلك فلأنها لم تعتمد إلى إثارة تلك المشكلات الحدودية على الساحة العربية

١ - رسالة طارق عزيز وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٥ تموز (يولية) ١٩٩٠ .

٢ - رسالة طارق عزيز وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في ٢١ تموز (يولية) ١٩٩٠ .

وإنما اكتفت بالاتصالات الثنائية بينها وبين العراق، وأنها هي التي كانت تسمى لترسيم الحدود ولكن العراق هو الذي كان يرفض ويرaug باستمرار في موضوع الترسيم، على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق، وأوضحت أن الاقتراحات العراقية ليست متماثلة ولا متطابقة مع الاتفاقيات التي عقدها العراق مع دول أخرى كالأردن والمملكة العربية السعودية فضلا عن غياب مبدأ التعاون المتكافئ في مضمونها.

- أكدت الكويت إن تدهور أسعار النفط كان بفعل مشكلة عالمية تدخلت فيها أطراف عديدة من متشجين ومستهلكتين من داخل منظمة الأوبك وخارجها، وأن هناك دولا كثيرة تجاوزت حصتها كما أنه ليس صحيحا أن الكويت استفادت من ظروف الحرب العراقية الإيرانية حيث توزعت حصص الإنتاج العراقي على جميع الدول المنتجة في العالم ومن ضمنها الكويت التي لم تكن في وضع فني يمكنها من زيادة إنتاجها آنذاك.

- أوضحت الكويت أن الجزء الجنوبي من حقل الرميلة يقع ضمن الأراضي الكويتية، وأن الكويت قامت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن جنوب خط الجامعة العربية وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقا للمقاييس العالمية^(١).
- نفت الكويت اتهام العراق لها بعدم التنسيق معه، وأرجعت ذلك إلى الانظمة والقوانين العراقية التي تعوق انطلاق التعاون، وهي شأن عراقي لا دخل للكويت فيه^(٢).

- أكدت الكويت حرصها على الدفع بالعملية التنموية وأنها كانت في مقدمة دول العالم التي تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومي وهي مساعدات تغطي الدول العربية بما فيها العراق نفسه بالقسط الأكبر منها. أما فيما يتعلق باقتراح العراق إقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية فإن هذا الاقتراح يمكن أن يطرح

١ - رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ١٨ يولية ١٩٩٠.

٢ - رسالة الشيخ صباح الأحمد إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في ٢٣ يولية ١٩٩٠.

للمبحث والدراسة في نطاق الجامعة العربية، ولا تقبل الكويت أن يأتي هذا الاقتراح مرافقا للنيل والإساءة إليها^(١).

وفي تعليقنا على ما ورد في مذكرتي كل من العراق والكويت يمكن أن نوضح النقاط التالية:

- أن العراق عمد إلى استخدام عبارات غير لائقة مما لا يتناسب في التعامل الدولي كاتهام الكويت بالسرقة والتآمر.

- أنه على الرغم من أن الكويت ودولة الإمارات قد زادت بالفعل من حصص إنتاجهما النفطي بواقع ٢٥٪ عن مقررات الأوبك وما ترتب على تلك الزيادة من إضرار بالافتصاد العراقي^(٢)؛ إلا أنه كان من الأجدي أن تجد مثل هذه الأمور حلا لها عن طريق منظمة الأوبك وخاصة أن الكويت والإمارات لم تكونا وحدهما هما الدولتان اللتان زادتتا من حصص الإنتاج إذ إن هناك سبع دول أخرى عمدت إلى التجاوز عن الحصص المقررة لها.

- لم تكتف الكويت بالرد عن طريق الجامعة العربية وإنما بادرت بإبلاغ الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن مما اعتبره العراق محاولة من الكويت لتدويل الأزمة.

- رغم الاتهامات التي وجهها العراق إلى دولة الإمارات العربية المتحدة إلا أنها التزمت الصمت حتى لا تكون طرفا مباشرا في الأزمة التي وضحت بوادرها بين العراق والكويت.

- اعتبر العراق حقن الرميطة بكامله ملكا له غير أنه من المعروف أن ذلك الحقل يمتد داخل الأراضي الكويتية ويعرف الجزء الجنوبي منه في الكويت بحقل الرقعة ومن ثم كان يتعين على الدولتين أن تصلا إلى حل لمشكلة ذلك الحقل بحيث لا يؤثر الإنتاج في أي منهما على منسوب الحقل في الدولة الأخرى.

- ظهر الخلاف واضحا بين وجهتي النظر العراقية والكويتية فيما يتعلق بالمشكلات الحدودية القائمة بينهما، فعلى حين كان العراق يطالب برسيم الحدود انطلاقا من المصالح القومية العليا كانت الكويت تؤكد على الاتفاقيات والوثائق الخاصة بتعيين تلك الحدود، وبديهي أن مطالبة العراق بالرسيم في ضوء المصالح

١ - رسالة الشيخ صباح الأحمد إلى الأمين العام جامعة الدول العربية، في ١٨ يناير ١٩٩٠.

٢ - Abidi, A. H. & Singh, K.R. (eds). op. cit., P. 15.

القومية إنما كان يعنى ضمنا حصوله على أراضٍ وجزر كويتية بحجة أهميتها الإستراتيجية للدفاع عن مصالح الأمة العربية، ولم تتجاوب الكويت مع رغبة العراق في ترسيم الحدود من هذا المنطلق الذى يخفى من ورائه أهداف العراق التوسعية على حسابها.

- رغم تفنيد الكويت لكثير من الاتهامات التى وجهت إليها من العراق إلا أنه من الملاحظ أن المذكرتين الكويتيتين قد أغفلتا مسألة الديون المسجلة على العراق حيث لم تبد الكويت نجاويا لإلغائها ومن ثم أغفلت الإشارة إليها.

- أنكرت الكويت اتهام العراق لها بانتهاكها لحدوده وأكدت أن العراق هو الذى ينتهك الحدود الكويتية على حين تؤكد بعض المصادر العراقية أن الكويت نقلت محطة الجوازات والجمارك التابعة لها والتى كانت قائمة فى المطلاع إلى العبدلى الواقعة فى الأراضى العراقية^(١).

تبين من اللغة التى صيغت بها المذكرتان العراقيتان أن العراق كان يتجه إلى تصعيد الأزمة بينه وبين الكويت، وظهر ذلك واضحا فى خطاب الرئيس العراقى الذى ألقاه فى ١٧ يولية ١٩٩٠ بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثورة العراقية والذى حذر فيه دول الخليج العربية من الاستمرار فى إنتاج النفط بما يزيد على الحصص المقررة لها مؤكدا أنه فى حالة عدم التزام تلك الدول بحصص إنتاجها فإن بلاده ستقوم بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبة إلى ذويها. وذكر صراحة أن السياسة التى تسيّر عليها كل من الكويت والإمارات إنما هى نتيجة لنفوذ وتأمر الولايات المتحدة الأمريكية، وأن البلدين يعملان ضد المصالح العربية والأمن القومى.

ولعل الكويت ودولة الإمارات حاولتا احتواء الأزمة حين وافقتا فى الاجتماع الطارئ للأوبك فى جنيف فى ٢٥ يولية ١٩٩٠ على الالتزام بحصص الإنتاج ورفع سعر برميل النفط إلى ٢١ دولارا كما أبدت الكويت استعدادها لتقديم مساعدة مالية للعراق، ولكنها مع ذلك لم تبد استعدادا لشطب ديون العراق

Cambridge International Documents Series, The Kuwait Crisis- Basic Documents ١
edited by Lauterpacht, C.B., E., & Others Vol. I Cambridge 1991 see Press Release by
the Press Office of the Embassy of the Republic of Iraq - London, p. 77.

أو التنازل له عن جزء من أراضيها أو بعض جزرها . ونتيجة لزيادة حدة الحملات العراقية العدائية ضد الكويت عقد مجلس الأمة الكويتي جلسة مغلقة أصدر في ختامها بيانا استنكر فيه الاتهامات العراقية للكويت وقرر إرسال مسئولين كويتيين إلى العواصم العربية لتوضيح موقف الكويت إزاء ما ورد من اتهامات عراقية لها . كما استنكرت الكويت قواتها العسكرية بعد أن فشلت في احتواء الأزمة القائمة بينها وبين العراق .

كان من الطبيعي إزاء توتر الموقف بين العراق والكويت أن يحاول بعض ملوك ورؤساء العرب التوسط بين البلدين حيث ظهرت بعض المصاعف من الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، غير أن تلك المصاعف جميعها لم تسفر عن أية نتائج إيجابية بل لوحظ أن الوساطات العربية كانت تجري في الوقت الذي بدأت فيه القوات العراقية العسكرية تتشدد وبشكل مكثف على الحدود الشمالية للكويت .

وعلى الرغم من ذلك لمقد تعلقت الآمال بقاء مباشر بين أمير الكويت والرئيس العراقي ، وحدد موعد اللقاء في أول أغسطس ١٩٩٠ ، غير أن الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت لم يلبث أن أعلن فجأة أنه لن يحضر الاجتماع بنفسه وأنه سوف يوفد نيابة عنه ولي عهده ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح لحضور الاجتماع الذي كان قد تقرر عقده في جدة . وفي المقابل أوفد العراق عزة الإبراهيم نائب رئيس الجمهورية العراقية وعضو مجلس قيادة الثورة العراقي لحضور ذلك الاجتماع .

وبينما كان من المنتظر أن يؤدي هذا الاجتماع إلى احتواء الموقف المتدهور بين الكويت والعراق تطورت الأمور إلى العكس من ذلك تماما حين أصدر الوفد الكويتي على مناقشة مشكلات الحدود قبل أن تطرح أية مشكلات أو مسائل أخرى ، ومن ناحية أخرى لم يكتف الوفد العراقي بمطالبة الكويت بـ ٢,٤ مليار دولار ، وهو التعويض الذي قدره العراق عن استخراج الكويت للنفط العراقي وإنما طالب بقرض كويتي يصل إلى عشرة مليارات من الدولارات إلى جانب مطالبة الكويت بشطب جميع الديون المسجلة على العراق . وظهر تشدد الوفد

العراقي في مناقشاته التي أخذت طابعاً حاداً حتى صار واضحاً أن الوفد العراقي لم يأت للتفاوض وإنما لتقديم مطالب لا تقتصر على النواحي المالية فحسب بل وتنازل الكويت للعراق عن جزيرتي ورثا وبوبيان.

ولذلك كان من الطبيعي أن يرفض الوفد الكويتي جميع تلك المطالب، ومن ثم انفض، أو على الأحرى انهار اجتماع جدة، واكتفى الطرفان بإصدار بيان قصير أعلن فيه اتفاقهما على مواصلة بحث الموضوعات المعلقة في اجتماع لاحق في بغداد. وعيشتا حاول الملك فهد أن يتوسط بين الطرفين إذ كان قرار العراق بغزو الكويت قد اتخذ بالفعل.

الفصل الحادي عشر

الغزو العراقي للكويت

الحسابات الخاطئة - محاولات النظام العراقي
التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية - مقابلة
الرئيس العراقي مع إيريل جلاسبي - النظرية
التأميرية وأزمة الخليج - الغزو العراقي للكويت
وإعلان حكومة الكويت الحرة المؤقتة - ضم
الكويت إلى العراق واعتبارها محافظة عراقية -
استخدام النظام العراقي للشعارات القومية
والإسلامية لمواجهة قوات التحالف الدولي -
الآثار الناجمة عن الغزو.

على الرغم من أن جواً من الغموض كان يسود في الأفق إثر فشل مباحثات جدة إلا أنه لم تكن هناك مظاهر في الكويت تدل على وصول الأزمة إلى طريق مسدود، وحتى لا تكون هناك ذريعة للعراق لتصعيد الموقف صدر مرسوم أميري بإلغاء حالة الاستنفار العام في الجيش الكويتي^(١). غير أن الوفد العراقي ما كان يعود إلى بغداد بعد انهيار مباحثات جدة بساعات قليلة حتى تحركت القوات العسكرية العراقية لغزو الكويت في فجر الثاني من أغسطس ١٩٩٠، وكان حجم تلك القوات أكبر بكثير مما تحتاجه عملية احتلال بلد صغير كالكويت.

غير أنه من الخطأ الاعتقاد أن انهيار مباحثات جدة كان سبباً للغزو إذ إنه حتى قبل إجراء هذه المباحثات كانت نية العراق واضحة في غزو الكويت، ويؤكد ذلك الحشود العراقية التي تحركت على الحدود الجنوبية للعراق قبل بدء المباحثات بأيام قليلة، وذلك على الرغم من التصريحات المتكررة التي أدلى بها العراق بحل المشكلة سلمياً، وفيما يبدو أن تلك التصريحات إضافة إلى المباحثات التي أجريت في جدة لم تكن إلا بمثابة تقوية من جانب النظام العراقي^(٢).

وحتى اللحظات الأخيرة لم تكن الكويت رغم توتر الموقف بينها وبين العراق تتوقع حدوث غزو عراقي لأراضيها، وظلت تعول على الوساطة العربية والسعودية بصفة خاصة. كما كانت الكويت تعتقد أيضاً أنه لا يمكن للعراق أن يقدم على مغامرة عسكرية لأن الصراع بينه وبين إيران لم يحسم بعد، كما أن العراق كان يعاني تردياً في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية إلى درجة تهديد النظام ذاته، وفضلاً عن ذلك كانت الكويت ترى أن لها أصدقاء في العالم العربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي كثير من دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للعراق فلم يكن قرار الغزو رد فعل لانهيار مباحثات جدة كما فسر ذلك البعض، وإنما كان قراراً حسب له وخطط له من قبل، ولكن تلك الخطط والحسابات كانت خاطئة وبعيدة عن التحولات الضخمة التي بدأها العالم

١ - عباس الطرابي - أزمة الخليج وإستراتيجية الأمن العربي، القاهرة ١٩٩١، ص ٥.

٢ - شوان تركوف - الخليج - ترجمة حسام الدين متولي، القاهرة ١٩٩٣، ص ٩٩.

بشهادتها مع بداية حقبة التسعينيات. وفيما يبدو أنه لم يكن بوسع أحد من مساعدي أو مستشاري الرئيس العراقي تحدى القرارات التي كان يصدرها.

لقد بنى العراق حساباته على أساس استحالة قيام المجتمع الدولي بعمل عسكري ضده؛ لأنه لم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة أن قامت بمثل ذلك العمل ومن ناحية أخرى فقد اعتقد الرئيس العراقي أنه أصبح زعيماً عربياً كما ارتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد من الدول العربية وخاصة مصر والأردن واليمن في إطار مجلس التعاون العربي، كما وثق علاقاته بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبكل من المملكة العربية السعودية والبحرين منذ عام ١٩٨٩.

وقد يكون هناك سبب آخر شجع النظام العراقي؛ وهو اعتقاده بمساندة بعض قطاعات الرأي العام العربي في مواجهة الفارق المعيشي بين شعوب دول الخليج العربية وبفئة الشعوب العربية، وبين اقتصاد الدول العربية الذي أغلبه اقتصاد مدين واقتصاد دول الخليج العربية الذي في أغلبه اقتصاد دائن.

ولعل مما ساعد الرئيس العراقي أيضاً على اتخاذ قرار الغزو فتاعته بالولايات المتحدة الأمريكية سوف تتغاضى عن غزوه للكويت حيث كان حربياً على أن يؤكد عدم المساس بالمصالح الغربية في المنطقة، وعدم استخدام النفط ليكون سلاحاً ضد هذه المصالح. وبالإضافة إلى ذلك كان يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد تورطها في حرب فيتنام لن تغامر في الدخول في حرب مع أقوى الجيوش العربية تسليحاً وأكثرها تدريباً وعدداً، فضلاً عن أنها كانت مشغولة آنذاك فيما يحدث في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية من تطورات هائلة. وأنها صرفت نظرها عن منطقة الخليج بعد أن هدأت الأمور فيها في أعقاب توقف الحرب العراقية الإيرانية ونطبيع العلاقات بينها وبين العراق؛ بعد أن قدمت له مساعدتها وتعاونت معه عسكرياً وسياسياً واقتصادياً خلال سنوات الحرب.

وليس من شك في أن النظام العراقي اعتقد خطأ أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تنظر إليه باعتباره قوة إقليمية كبرى يمكنها التعامل معه إذا ما صهر لها مصالحها، وهو أمر كان على استعداد أن يقوم به بل وصرح به فعلاً من خلال مقابلاته مع العديد من الوفود والشخصيات الأمريكية التي قامت بزيارة بغداد، كما

ينصح ذلك أيضاً من الخطابات المتبادلة بينه وبين الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال عام ١٩٩٠، والحوار الذي دار بينه وبين روبرت دول عضو مجلس الشيوخ الأمريكي^(١). كما تعلق كثير من الكتابات على مقابلة الرئيس العراقي الشهيرة مع سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد إيريل جلاسي Glaspy التي سنشير إليها بعد قليل^(٢).

ولعل الرئيس العراقي قد فهم من تلك التصريحات عدم وجود التزامات أو معاهدات دفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكويت أو غيرها من دول الخليج العربية الأخرى، وفيما يبدو أن ذلك قد شجعه على اتخاذ قراره بغزو الكويت. غير أنه لم يدرك حتى ولو لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية معاهدات دفاعية مع الكويت فإن ذلك لن يثنى عن الدفاع عن مصالحها النفطية، كما أنه لم يدرك في محاولته التقارب مع الولايات المتحدة أن سياسة الدول الكبرى لا تبنى على علاقات أفراد أو مع حاكم قد يتغير أو يغير آراءه، وبالتالي فلم يكن من الأمور المنطقية أن تغامر الولايات المتحدة بأن تجعل معظم الاحتياطي العالمي من النفط تحت سيطرة حاكم بين يديه ترسانة ضخمة من الأسلحة التفليدية والمتطورة، فضلاً عما كان يتطلع إليه من الزعامة، في الوقت الذي أصبحت فيه الولايات المتحدة تهيمن على النظام العالمي الجديد، وبالتالي لم تكن تسمح بحدوث إخلال في توازن القوى في منطقة الخليج وخاصة بعد الانتهاء الذي بدأت تعاني منه إيران عقب توقف الحرب بينها وبين العراق^(٣).

١ - على تركي الحبيدي: الأسباب الموضوعية والبررات الأيديولوجية للغزو، دراسة من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون - الكويت مارس ١٩٩٤ نشر مجلة عالم المعرفة الكويت ١٩٩٥، ص ١٠٢ - ١٠٥.

٢ - انظر منشقات من هذه المقابلة في:

Hiro, Dilip, Desert Shield to Desert Storm, The Second Gulf War, New York 1992, pp. 92-93.

وكتابات محمد حسين هيكل: حرب الخليج، أوهام القوة والصبر، مركز الأهرام للدراسات والنشر، القاهرة الأولى ١٩٩٢، ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

Bresheeth, Haim and Osher (eds.), The Gulf War and The New Order, London 1991, pp. 62-65.

وفي تقديرنا أن النظام العراقي ارتكب بقراره غزو الكويت عدة أخطاء يمكن أن نبرزها في النقاط التالية:

أولاً: أن الغزو جاء في الوقت الذي بدأ يبرز فيه فجر النظام الدولي الجديد وبالتالي لم تعد هناك القوتان اللتان تتنافسان على السيطرة على مناطق النفوذ في العالم بل صارت جميعها قوى واحدة تتمركز في نظام عالمي واحد^(١).

ثانياً: أن العراق لم يقتصر عند حد انتهاكه لحدود الكويت، كما اعتاد أن يفعل ذلك وإنما اجتاحت الكويت بكاملها حتى وصل إلى حدودها الجنوبية مع المملكة العربية السعودية؛ مما أعطى الانطباع بأن الغزو لن ينتهي عند الكويت وإنما أصبح يهدد منطقة الخليج بأسرها.

ثالثاً: عدم تقدير النظام العراقي لردود الفعل العربية والإقليمية والدولية^(٢).

غير أنه من المؤكد أن النظام العراقي كان يعتقد أن توثيق علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية سيذلل له الكثير من العقبات. وكان العراق قد بدأ تقاربه بالفعل مع الولايات المتحدة على أثر قيام الثورة الإيرانية الإسلامية وانهيار النظام الشاهنشاهي في إيران في عام ١٩٧٩، وكان يتجه إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية معها، غير أن اشتياكه في الحرب مع إيران أدى إلى تأخر عودة تلك العلاقات خوفاً من أن تفسر بأنها ضد التوجهات الأيديولوجية للنظام العراقي. بيد أن تطورات الحرب أدت إلى إيجاد تعاون أمريكي عراقي من منطلق أن الخطر على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط أصبح مجسداً في الثورة الإيرانية الإسلامية واحتمال تصدير الثورة إلى دول المنطقة، وخاصة حين استطاعت إيران أن تحقق بعض الانتصارات العسكرية على حساب العراق في السنوات الأولى من الحرب. وفي هذا الإطار الذي سارت فيه الحرب العراقية الإيرانية أخذت العلاقات الأمريكية العراقية تتحسن باطراد على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما أعيد التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين في عام ١٩٨٤^(٣).

١ - Sluglett, M., Iraq Since 1958, London 1991, p.444.

٢ - Seidman, Elaine, The Outlaw State, Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis, New York 1991, p. 271 ff.

٣ - Bresheeth, H., and Other (eds.), op. cit., p. 62.

وبتوقف الحرب بين العراق وإيران في أغسطس ١٩٨٨ أخذ الفلق يساور الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبح العراق بفوته العسكرية التي خرج بها مصدر تهديد لدول الخليج، ومن ثم شهدت الفترة التي أعقبت توقف الحرب العراقية الإيرانية توتراً في العلاقات العراقية الأمريكية^(١). ولعل ذلك مما دفع النظام العراقي في الفترة القصيرة التي سبقت غزو الكويت إلى محاولة إعادة التقارب مع الولايات المتحدة على يستطيع أن يكسبها إلى جانبه أو على الأقل تنقاضي عن غزوه للكويت، ولعله كان يأمل أيضاً أن تعتمد عليه الولايات المتحدة لكي يحل بدلاً من شاه إيران السابق في حراسة الخليج، وتصور أنه لكي يحقق أمله هذا فإن عليه تقديم بعض التنازلات حتى وإن أدت تلك التنازلات إلى المساس بأيديولوجيته أو توجهاته السياسية.

ويظهر ذلك واضحاً في المقابلة التي أجرتها معه صحيفة وول ستريت^(٢)، التي عرض فيها اعترافه بإسرائيل مؤكداً أن العرب قد أخطأوا في عام ١٩٦٧ عندما لم يقبلوا العروض الإسرائيلية للسلام. وظهر التناقض في موقف العراق عن مواقفه السابقة التي شن فيها حملات شديدة ضد الأنظمة العربية التي قبلت قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الخاص بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة. كما وضع التناقض أيضاً في أن العراق كان صاحب الصوت الأعلى الراضل لدور الشرطي الذي كان يقوم به شاه إيران في منطقة الخليج العربي^(٣) وتتضح أهداف الرئيس العراقي مع الولايات المتحدة الأمريكية في مقابلته مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية إبريل جلاسي في ٢٥ يولية ١٩٩٠ التي أعرب في خلالها عن استيائه البالغ في عدم معاملة الولايات المتحدة الأمريكية له كصديق أولى بالرعاية؛ في الوقت الذي تشجع فيه الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة على زيادة إنتاج النفط مما يهدد اقتصادياته. وألق للسفيرة الأمريكية عن الدور

١ - حسن النافعة: ردود الفعل الدولية إزاء الغزو - من أعمال ندوة المجلس الوطني للثقافة - الكويت مارس

١٩٩١، مجلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥، ص ٤٦٦ - ٤٦٧

٢ - Wall Street, 28-6-1980

٣ - عباس الطرابيلي: مرجع سبق ذكره ص ٢٣.

الذي قام به ضد إيران وأنه لا يزال في مقلدته إرسال عشرات الآلاف من المقاتلين في معركة واحدة، مشيراً بذلك إلى ما قام به في المراحل الأولى من الحرب العراقية الإيرانية^(١).

وعلى الرغم من أن الرئيس العراقي حاول أن يؤكد لإبريل جلاسي أن العراق يشغهم جداً مصالح الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه حذر من محاولة تحقيق هذه المصالح بالقوة أو الإكراه. ولما كانت مقابلة الرئيس العراقي مع السفيرة الأمريكية قد حدثت في اليوم التالي للتصريح الذي أدلت به مارسجريت نيتولر Turweller. المتحدة الرسمية لوزارة الدولة للشئون الخارجية الأمريكية، بأنه ليس للولايات المتحدة الأمريكية أية التزامات إزاء الدفاع عن الكويت^(٢)، فقد طرح الرئيس العراقي مشكلة تراحمه مع الكويت على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تشجع الكويت على انتهاج سياسة اقتصادية من شأنها أن تؤدي إلى إلحاق الضرر به. غير أن إبريل جلاسي أجابت بأنه ليس عندها الكثير لتقوله عن العلاقات العربية العربية وبالذات خلافات الحدود بين الكويت والعراق وإن كانت تأمل أن تحل مثل هذه الأمور بالسرعة الممكنة. وذكرت أن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية طلب منها تأكيد ذلك. كما طلب منها الرئيس الأمريكي جورج بوش السعي من أجل إقامة علاقات أفضل مع العراق، واقترحت على الرئيس العراقي أن يطلب من الدول العربية المتحدة لللفظ التعاون فيما بينها من أجل رفع سعر النفط حيث إن العراق يعاني أزمات اقتصادية بالغة من جراء التدهور في أسعاره^(٣).

ومع أنه لا يُستشف من هذه المقابلة شيء في لغة الدبلوماسية إلا أن مجلة تايم الأمريكية التي نشرت مقتطفات من هذه المقابلة علقت عما ورد بها من حوار بأن ما صرحت به جلاسي قد يفهم في لغة الشرق الأوسط بأنه نوع من الموافقة

Bresheeth, H., op. cit., p. 56.

Ibid., p. 285 see Chronology of Gulf Crisis, July 1990 - Feb 1991.

٢ - انظر التعليقات التي أوردتها جريدة الجارديان في كتابه حرب الخليج، أوهام القوة والتصور، القاهرة ١٩٩٢ ص ٣٤٦ - ٣٤٧ على الحوار الذي جرى بين الرئيس العراقي وإبريل جلاسي.

أو على الأحرى إعطاء الضوء الأخضر للرئيس العراقي، وإن كان من المؤكد أن السفارة الأمريكية لم يكن يتبادر إلى ذهنها ما كان ينتويه العراق، غير أن التصريحات التي أدلت بها قد فهمت خطأ من قبل العراق بأن الولايات المتحدة سوف تتغاضى عن تحركاته صوب الكويت^(١).

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أن هناك مقولات تردت خلال الغزو العراقي للكويت وفيما بعد الغزو، والتي أكدت أن الولايات المتحدة استدرجت العراق ونصبت له شركاً وقع فيه، ورتب البعض على ذلك أن الولايات المتحدة هي الطرف المثير للأزمة والمنسب فيها بتعمدها إيهام العراق أنها لن تتدخل في خلافاته مع الكويت أو غيرها. وقد ذهبت بعض الدراسات إلى تبني تلك المقولات وحاولت تفسير الغزو العراقي للكويت باستخدام النظرية التآمرية بمعنى أن الولايات المتحدة هي التي أوعزت للكويت - في الوقت الذي أعطت فيه الضوء الأخضر للعراق - ألا تتنازل عن ديونها أو حدودها للعراق، مع أنها كانت تعلم عن طريق شبكة جمع المعلومات والأخبار الصناعية بتحركات الجيش العراقي، وذلك قبل خمسة أيام من وقوع الغزو، ولكنها تعمدت السكوت عن ذلك^(٢). يضاف إلى ذلك التصريحات التي أدلى بها بعض المسؤولين الأمريكيين^(٣)؛ قيل الغزو، بأنه ليس للولايات المتحدة علاقات أو معاهدات دفاعية مع الكويت هذا إلى جانب أنه قبل يومين فقط من الغزو العراقي للكويت وعلى وجه التحديد في ٣١ يولية ١٩٩٠ استمع الكونجرس الأمريكي؛ الذي كانت تربط بعض أعضائه مصالح اقتصادية بالعراق، إلى شهادة جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط الذي أجاب بالنفي عن سؤال وجه إليه عما إذا كان هناك التزام رسمي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الكويت إذا ما تعرضت للغزو من قبل العراق.

1- Srivastava, B. K., The Great Powers and the Gulf, the cause of an Easy Alliance see the Gulf Crisis edited by Abidi, A. H. and Singh, K. R., New Delhi 1991, p. 44.

2- Sami Youssif, The Iraqi United States War, A Conspiratory Theory, see the Gulf War and the New Order, edited by Bresheeth, H., London 1991.

3- Sciolino, E., op. cit., p. 44. - المرجوع إلى أمثلة من تلك التصريحات انظر:

وتؤكد بعض المصادر أنه على الرغم من إجماع خبراء المخابرات الأمريكية قبل يوم واحد من الغزو؛ وبالتحديد في أول أغسطس ١٩٩٠ بأن الغزو العراقي للكويت أصبح مسألة وقت إلا أنه لم يصدر من الرئيس الأمريكي أو أي مسئول آخر إنذار للعراق أو تعهد بمساعدة الكويت، وهو أمر عطله المسؤولون في الإدارة الأمريكية أن بعض ملوك ورؤساء العرب طلبوا من الولايات المتحدة أن تكون أقل ظهوراً في ذلك الوقت بالذات اعتقاداً منهم بإمكانية احتواء الأزمة سلمياً إذ إن ظهور الولايات المتحدة كطرف قد يؤدي إلى إثارة النظام العراقي وبالتالي إلى مضاعفة الأزمة^(١).

وبينما تحمل بعض المصادر المسؤولية على الولايات المتحدة الأمريكية؛ بمعنى أن موقفها كان مشجعاً للعراق على غزوه للكويت، ترى مصادر أخرى أن الولايات المتحدة لم يكن لها دور في ذلك، وأن الحديث الذي أدلت به إبريل جلاسي لم يكن إلا من قبيل الحوار الدبلوماسي الذي فهم خطأ من جانب العراق. وعندنا أنه ليس من المفيد إثبات أو نفي ما تردد من آراء تناولت الموقف الأمريكي قبل وقوع الغزو إذ إن المسؤولية تقع في المقام الأول على من قام بالغزو فعلاً وليس على من حرص عليه إذا كان هناك تحريض.

بدأت عمليات الغزو العراقي للكويت في فجر الثاني من أغسطس ١٩٩٠ باستيلاء القوات العراقية على القصر الأميري في دسمان، كما قامت باحتلال جميع المؤسسات الحكومية والمرافق الحيوية في هجوم مباغت؛ وباستثناء حدوث اشتباكات بسيطة على مفترق الطرق عند المطلاع أو في معسكرات قوات الدفاع الكويتية أو حول القصر الأميري فإنه لم تقع معارك حقيقية، ويرجع السبب في ذلك إلى عنصر المفاجأة وإلى حجم قوة الدفاع الكويتية المتواضع التي لا يزيد عدد أفرادها عن ثمانية عشر ألف جندي، فضلاً عن افتقار الخبرة القتالية مقابل الجيش العراقي الضخم الذي ثمرس على القتال في حرب طويلة مع إيران استمرت ما يقرب من ثماني سنوات^(٢).

١- على حافة الكارثة: أوراق أزمة الخليج السرية، مركز الدراسات والترجمة بالبحرية للإعلام العربي، القاهرة.

١٩٩١، ص ٣٧ - ٣٨.

٢- Hiro, Dilip, op. cit., p. 103.

وقد وضح من العمليات الأولى للغزو أنها كانت تهدف إلى التخلص السريع من النظام السياسى فى الكويت والقضاء على الأسرة الحاكمة، غير أن هذا الهدف لم يتحقق حيث لجأ الأمير وبعض أفراد أسرته إلى المملكة العربية السعودية^(١).

وفى البيان الأول الذى أصدره مجلس قيادة الثورة العراقى وأذاعه راديو بغداد أعلن فيه أن القوات العراقية زحفت على الكويت استجابة لثورة شعبية أطاحت بالنظام القديم، وأن الأحرار من أبناء الكويت العزيزة ناشدوا القادة فى العراق لتقديم الدعم والمساندة لدرء أى احتمال لمن تسول له نفسه التدخل من الخارج فى شئون الكويت ومصير الثورة فيها، كما ناشدوا المساعدة فى استتباب الأمن. وقد قرر مجلس قيادة الثورة الاستجابة لطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة^(٢).

ولم يصدر سوى بيان واحد من وزارة الدفاع الكويتية ندد باختراق العراق الحدود الكويتية واحتلال عدة مواقع داخل أراضيها، وطالب العراق بسحب جميع قواته إلى داخل حدوده. ولم تلبث أن توقفت إذاعة الكويت لتصدر بضعة بيانات عن الحكومة الكويتية الحرة المؤقتة التى أعلنت فيها أن المستعمر الأجنبى هو الذى نصب أسرة الصباح التى نهبت ثروة الكويت وأذلت الشعب الكويتى وفرضت حالة شاملة من الإرهاب والقمع وكبت الحريات وقطع الأرزاق، فضلاً عن تأمرها ضد العراق الذى قدم الغسالى والدم دفاعاً عن أرض وكرامة العرب، وأن حكومة الكويت الحرة المؤقتة سوف تقوم بعد تأمين الاستقرار الضرورى بإقامة انتخابات حرة نزيهة لقيام مجلس شعبى^(٣)، كما أعلنت أيضاً مصادرتها لأموال الأمير وولي عهده وبعض أفراد أسرته، وأكدت أن المتحدثين باسم الحكومة السابقة فى الخارج

١- جريدة غزو العراق للكويت - أحداث ووثائق - المركز الإعلامى للكويت، القاهرة الطبعة الثانية (بدون تاريخ)، ص ٧ - ٨.

٢- بيان مجلس قيادة الثورة ١١ محرم ١٤١١ هـ - ٢ أغسطس ١٩٩٠.

٣- محمد حسن غلوم، الاحتلال العراقى، الممارسات والوقائع من شهادت عبان، من أعمال لجنة الغزو العراقى للكويت - المجلس الوطنى للثقافة والفنون، مارس ١٩٩٤، نشر مجلة عالم المعرفة مارس ١٩٩٥ ص ١٦٢.

لم يعودوا يمثلون السلطة الشرعية في الكويت^(١). وفي بيان آخر أقيع من ربيع
بغداد أن حكومة الكويت الحرة المؤقتة نسقت مع قيادة العراق الشقيق على أن
تبدأ القوات العسكرية الانسحاب من الكويت وفق جدول زمني.

غير أن تلك الحكومة التي وضع أن العراق قد أقامها في الكويت برئاسة
العقيد علاء حسين لم تعمّر طويلاً، فعلى أثر إعلانها الجمهورية في ٧ أغسطس
١٩٩٠ وطلبها الاندماج مع العراق على اعتبار أن الكويت جزء منه، انقرض عقدتها
بعد موافقة مجلس قيادة الثورة بالإجماع على قيام الوحدة الاندماجية بين الكويت
والعراق.

أما عن الحكومة الشرعية للكويت فقد اتخذت من الطائفة بالملكية العربية
السعودية مقراً لها، وباعت في نفس يوم الغزو بعرض شكواها على مجلس الأمن
حيث أكد مندوب الكويت في الأمم المتحدة على أنه إذا لم يردع العدوان فإن
السلام لن يسود بين الدول، على حين رد المندوب العراقي بأن العراق ليس له
أهداف في الكويت وهو لا يرغب إلا في حسن الجوار ولم يفعل العراق أكثر من
الاستجابة لحكومة حرة قامت بانقلاب ضد النظام وطلبت مساعدة العراق، وأن
القوات العراقية مستحبة في بضعة أيام أو على أكثر تقدير خلال بضعة أسابيع.

وكان من الأمور المنطقية ألا يستجيب مجلس الأمن للدعوات العراقية،
ومن ثم صدر أول قرار له بشأن الأزمة الكويتية العراقية في الثاني من أغسطس
١٩٩٠ وهو القرار رقم ٦٦٠ الذي أذن فيه العراق صراحة وطلبه بحسب قواته
قبوراً دون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في أول أغسطس
١٩٩٠. ودعا العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافتهما
مع تأييده جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد وبوجه خاص جهود الجامعة
العربية^(٢).

١- بيان رقم (١) من حكومة الكويت الحرة المؤقتة - الأهرام ٣ أغسطس - ١٩٩٠.

٢- المرجع إلى القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن بشأن الأزمة الكويتية انظر

Cambridge International Series, The Kuwait Crisis - Basic Documents, Vol. I, edited by
Lauterpacht, C.B. and Others, Cambridge 1991, pp. 88-89. see also United Nations
Security Council, Official Records, Texts of the Security Council Resolutions on
Kuwait, 660-687.

وفي قراره رقم ٦٦٢ الصادر في ٨ أغسطس ١٩٩٠ أعرب مجلس الأمن عن قلقه بشأن «الدمج الشامل الأبدى للكويت»، وطالب العراق للمرة الثانية بسحب قواته وإعادة سلطة الحكومة الشرعية مؤكداً على أن ضم العراق للكويت بأي شكل ونحت أي مبرر ليس له أية مشروعية قانونية، ويعتبر القرار العراقي لاغياً وباطلاً. وطلب المجلس من كافة الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بهذا الضم والامتناع عن الإتيان بأي عمل أو تعامل قد يفسر على أنه اعتراف غير مباشر بهذا الضم.

لم تكذ غمضي أكثر من ثلاثة أسابيع على قرار ضم العراق للكويت حتى أعلن العراق في ٢٦ أغسطس ١٩٩٠ بأن الكويت أصبحت محافظة تابعة للعراق، وعاد إلى تكرار المقولات التي سبق أن ردها في جميع الأزمات السابقة التي قامت بينه وبين الكويت بأنها جزء لا يتجزأ من العراق؛ أو على حد ما ذكره بعودة الفرع إلى الأصل مركزاً في ذلك على ما أسماه بالحقوق التاريخية للعراق التي لا تقلل المساومة.

وقد فسر بعض الباحثين أن إعلان العراق ضم الكويت كان تحدياً من جانبه لمجلس الأمن حين قرر فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بموجب قراره الصادر في ٥ أغسطس ١٩٩٠ رقم ٦٦١، ولكن من الواضح أن العراق كانت له دوافعه التقليدية من وراء ذلك الضم. ولعل ارتكاز النظام العراقي على الدعاوى التاريخية قد أثار تساؤلات هامة عما إذا كان العراق سيقنصر على غزو الكويت أم أنه سيمتد إلى المناطق الشرقية من المملكة العربية السعودية بل وبعض دول الخليج العربية الأخرى^(١).

ولعل من المفارقات التي نوردتها في هذا المقام أن النظام العراقي لم يصرح خلال الأيام الأولى من الغزو بأن الكويت أرض عراقية، ولم ترد أية إشارة عن حقوق تاريخية له فيها، وعلى العكس من ذلك أعلن أنه سيبدأ في سحب قواته حين تستقر الأمور لحكومة الكويت الحرة. ولكن التناقض سرعان ما وضح حين أصدر مرسومه الجمهوري الخاص بضم الكويت^(٢)، إلى جانب القرارات الإدارية

١ - Abidi, A.H. and others (eds.). The Gulf Crisis, New Delhi, 199, p. 31.

٢ - مرسوم جمهوري رقم ٢٢٨ صادر في ٢٦ أغسطس ١٩٩٠ باعتبار الكويت محافظة عراقية.

التي صدرت في ٢٦ أغسطس ١٩٩٠ باعتبار الكويت تشكل المحافظة التاسعة عشرة من محافظات العراق باسم محافظة كاظمة^(١)، التي ضمت كلا من قضاء كاظمة والجھراء والنداء، كما استحدثت التنظيمات الإدارية قضاء صدامية المطلاع وناحية العبدلي اللذين كانا يتبعان محافظة البصرة ليدخلا في المحافظة الجديدة^(٢). كما ضمت لمحافظة البصرة جزيرتي وريا وبوبيان والجزء الجنوبي من حقل الرميلة بالإضافة إلى ثلاثة حقول أخرى هي الروضتين وصابريا والرتقة إلى جانب معظم الأراضي الشمالية للكويت التي بها مياه جوفية، وبصدد ذلك ظهرت خريطة رسمية جديدة للعراق أدخلت ما يقرب من سبعمائة كيلومتر مربع من الكويت في محافظة البصرة^(٣).

وعلى أثر انضمام الكويت إلى المحافظات العراقية الأخرى أخذ النظام العراقي بروج دغاياته عن قيامه بتنفيذ العديد من المشروعات من بينها حفر ترعة من شط العرب إلى الكويت ومد سكة حديد البصرة إليها. وتأكيداً لضم الكويت إلى العراق قام مجلس الثورة العراقي بإصدار قرار ألغى به التعامل بالدينار الكويتي اعتباراً من ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠، كما أكدت البيانات والتصريحات الرسمية العراقية أن ضم الكويت إلى العراق أصبح قراراً أبدياً لا رجعة فيه ولا مساومة بشأنه.

كان من الواضح أن غزو العراق للكويت وانتهاكه لسيادتها كدولة أن العراق قد تنكر لجميع الاتفاقيات والمواثيق التي كانت قائمة بينه وبين الكويت، وكان آخرها اتفاقية ٤ أكتوبر ١٩٦٣ التي تم إبرامها بموجب المحضر المتفق عليه بين الدولتين في ذلك التاريخ^(٤). ومع ذلك فلم يكن غريباً على النظام العراقي الذي ألغى معاهدة الجزائر ١٩٧٥ التي كانت بينه وبين إيران في عام ١٩٨٠ واشتبك في حرب معها أن يتنكر للاتفاقيات التي كانت قائمة بينه وبين جارته الصغيرة والتي

١- جريدة الاتحاد - أبوظبي في ٢٢/٨/١٩٩٠.

٢- الأهرام في ٢٩/٨/١٩٩٠.

٣- Gulshan, Dietl. Strategic Implication for the Gulf Crisis, New Delhi. 1991, p.215.

٤- جمال ذكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ - القاهرة ١٩٧٤، ص ١٠٢ - ١٠٣.

اعترف فيها باستقلالها وسيادتها وبالحدود القائمة بينه وبينها وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها.

وعلى الرغم من أن تاريخ العلاقات الكويتية العراقية كان حافلاً بالعديد من الأزمات إلا أن الغزو العراقي للكويت كان يختلف عن الأزمات السابقة بالنظر لطبيعة الظروف والملازمات التي أحاطت به، ومع ذلك فإن النظرة الثاقبة تظهر وجود تشابه بين الأزمات السابقة وبين تلك الأزمة، ولعل من أبرز وجوه التشابه هذه محاولة العراق استغلال الأوضاع الداخلية في الكويت، كما سبق له أن فعل ذلك حين استغل أزمة المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨ ليشن هجوماً عنيفاً على نظام الحكم في الكويت وإثارة عناصر المعارضة. ومع أن التطور الديمقراطي في الكويت وما تبعه من تدفق تيارات فكرية وسياسية قد أدى إلى وجود اتجاهات وطنية معارضة للحكومة إلا أن الأمر لم يصل إلى الدرجة التي تهدد النظام السياسي للدولة، وربما يرجع ذلك إلى أن الكويت تحتل مرتبة متقدمة من حيث ارتفاع مستوى المعيشة، فضلاً عن اقتناع الكويتيين بشرعية النظام الذي يستند وجوده من استمرارية الأسرة الحاكمة بحيث لم يصل الأمر إلى تهديد ذلك النظام حتى من أكثر العناصر تطرفاً في المعارضة^(١).

وقد يكون حقيقة أن الفترة التي سبقت الغزو العراقي للكويت قد شهدت زيادة في حدة المعارضة الوطنية، حيث طالب الوطنيون بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية برفع الرقابة عن الصحف وعودة مجلس الأمة الذي كان قد صدر قرار بحله في عام ١٩٨٦، وبما لا شك فيه أيضاً أن حركة المعارضة في الكويت قد تأثرت بالصيحة الديمقراطية التي شهدتها دول شرق أوروبا والتي وصلت إلى ذروتها في خريف عام ١٩٨٩. كما اعترض الوطنيون على استبدال مجلس الأمة بمجلس وطني يتم تعيين ثلث أعضائه ومطالبوا بالعمل بالدستور وعدم إحداث أي تعديل فيه في الوقت الذي نشطت فيه الحكومة في فض التجمعات والمسيرات الشعبية وظهرت الهوة واضحة بين المعارضة والحكومة^(٢).

١ - الوطن - الكويت، ٥/٢/١٩٨٨.

Chandhreck, K.L., (ed.), The Gulf War, A Global Crisis, Causes and future effects. Delhi 1991, p. 21 see also Hassan Al Ibrahim, Kuwait, The Gulf small States and the International System, Center for Contemporary Arab Studies, London 1984, p. 88.

ولعل تلك الأحداث هي التي جعلت النظام العراقي يضع حساباته الحاطة لغزو الكويت دون أن يدرك أن المعارضة الوطنية في ظل مؤسسات دستورية لا يمكن أن تؤدي بأي معارض إلى الاعتماد على تدخل خارجي، ومن ثم فوجئ النظام العراقي بعد احتلاله الكويت بعدم وجود من يعتمد عليه من الوطنيين، وحتى الحكومة التي أوجدها في إبان الساعات الأولى من الغزو، والتي أعلنت الجمهورية وطالبت بالاندماج مع العراق لم تلبث أن أثبتت المحاكمات التي أجرتها الكويت لأفرادها بعد تحريرها بأنهم كانوا مكرهين من قبل النظام العراقي.

ولعل مما يلفت النظر أيضاً ما قرره عناصر المعارضة الوطنية على اختلاف اتجاهاتها الدينية أو الليبرالية بعد حدوث الغزو دفن خلافاتها مع الحكومة والتركيز على هدف قسومي واحد وهو إزالة العدوان. كما أكد ممثلو الشعب الكويتي في المؤتمر الشعبي الذي انعقد في جدة خلال الفترة من ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ تمسكهم بنظام الحكم الذي اختاره الكويتيون منذ نشأة الكويت وارتضته أجيالهم المتعاقبة والوقوف خلف قيادتهم الشرعية^(١).

بالإضافة إلى أن العراق حاول في كثير من الأزمات التي أثارها مع الكويت استغلال الأوضاع الداخلية فيها، فقد كان مدفوعاً في بعضها الآخر إلى تعويض التنازلات التي كان يقدمها لإيران في شط العرب وذلك بالتطلع إلى الكويت كسند واسع له على الخليج، حدث ذلك في الأزمة الكويتية العراقية على عهد الملك غازي في نهاية حقبة الثلاثينيات حين اعترف لإيران بمشاركتها له حقوق السيادة على شط العرب بمقتضى اتفاقية ١٩٣٧، وتكرر هذا الموقف في أزمته الأخيرة مع الكويت حين أعلن مبادرته إلى إيران في ١٤ أغسطس ١٩٩٠ بإعادة العمل باتفاقية الجزائر في عام ١٩٧٥، والتي اعترف فيها بالمطالب الإيرانية في شط العرب^(٢)، وبذلك عاد الوضع إلى ما كان عليه بين العراق وإيران رغم سنوات القتال التي استمرت منذ إلغائه لاتفاقية الجزائر في عام ١٩٨٠ حتى توقفت الحرب بينه وبين

١- البيان الختامي للمؤتمر الشعبي، جدة ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٠.

٢- مبادرة الرئيس العراقي لإيران في ١٤ أغسطس ١٩٩٠، الأهرام في ١٦/٨/١٩٩٠. انظر أيضاً مواقف الدول الآسيوية من أزمة الخليج - إصدار الهيئة العامة للاستعلامات - جمهورية مصر العربية - القاهرة ١٩٩١.

إيران في عام ١٩٨٨ . وكان العراق يأمل بتلك المبادرة لتحديد إيران حتى تناح له فرصة السيطرة على الكويت وموقعها البحري تحقيقاً لأهدافه التوسعية والجيوبوليتكية وذلك بإيجاد منفذ واسع له يستد بضع مئات من الكيلو مترات على سواحل الخليج^(١).

وإذا كان الوجود البريطاني في كل من العراق والخليج العربي قد نجح في احتواء الكثير من الأزمات السابقة، كما أن بعضها أمكن احتواؤه داخل النظام العربي بأجهزته ومؤسساته فإن الغزو العراقي للكويت لم يجد له حلاً إلا بالتدخل الأمريكي في إطار التحالف الدولي، ومن ثم كان تأكيد بعض الدراسات التي تأخذ بنظرية التفسير التأمري لازمة الخليج بأن الغزو العراقي للكويت أمر دبرته الولايات المتحدة الأمريكية واستخدمت الرئيس العراقي في تنفيذه، وبالتالي كان اندفاع النظام العراقي لاحتلال الكويت وتهديد المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية نكأة للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على منابع النفط في الخليج العربي.

وإلى جانب ما عرضنا له من وجود تشابه بين الأزمات السابقة وأزمة الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، هناك وجه تشابه آخر وهو محاولة النظام العراقي شغل الرأي العام العراقي عن الأوضاع الداخلية المتردية ومحاولة الظهور بمظهر الزعامة العربية^(٢). ومع كل تلك الدوافع والمبررات يبقى القاسم المشترك الأعظم في جميع الأزمات التي أثارها العراق وهو التعلل باسترداد حقوقه التاريخية المشروعة على الكويت.

ومع ذلك فإن إثارة العراق لتلك الادعاءات التاريخية إبان غزوه للكويت كان يؤكد بشكل قاطع عدم إدراك النظام العراقي للمستغيرات الدولية، وذلك بتكراره دعاوى إقليمية تقليدية انقضت وقتها؛ وإن كان واضحاً رغم ذلك أنه كان يحاول إثارة تلك الادعاءات كغطاء يخفي من ورائه البواعث الكامنة من وراء غزوه للكويت^(٣). وتماشياً مع التوجهات السيامية للنظام العراقي صدرت العديد من

١ الكويت وجوداً وحقوقاً، الخلفاء الموضوعية والادعاءات التاريخية، لمجموعة من الباحثين، نشر مؤسسه

الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٩١، ص ٩٥

٢ عبد العظيم رمضان، حرب الخليج في العراق التاريخي، القاهرة ١٩٩١، ص ص ٢٣ - ٢٤.

٣ سليمان حزين، درس التاريخ في أزمة العراق والخليج - الأهرام، أغسطس ١٩٩٠.

المؤلفات التي اتجهت إلى تأصيل حقوق العراق التاريخية في الكويت؛ وربما تخادى بعضها بالرجوع إلى عصور تاريخية بعيدة لم تكن الكويت قد ظهرت فيها بعد، بل لم يكن للعراق نفسه كيان سياسي في خلالها^(١).

ولعل الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها تلك المؤلفات وما رددته البيانات والتصريحات الرسمية، أن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة العثمانية، وما دامت البصرة قد أصبحت جزءاً من دولة العراق الحديثة التي تكونت في أعقاب الحرب العالمية الأولى فإن الكويت ينبغي أن تكون اتساقاً مع هذا جزءاً من العراق وقضاء تابعاً له.

ولسنا هنا بصدد مناقشة تلك الادعاءات ولكن يكفي القول أن ادعاء العراق كونه وريثاً للدولة العثمانية، أو فيما كان يسمى في بعض المصادر الأجنبية العراقية العثمانية، قد انتهى أمره بزوال الدولة العثمانية ذاتها عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، ونسبها بمقتضى المادة ١٣٢ من معاهدة سيفر الموقعة بينها وبين الحلفاء في عام ١٩٢٠ بالتنازل عن كل حقوق لها في البلاد العربية، كما أكدت ذلك المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التي وقعت بين الجمهورية التركية مع الحلفاء في عام ١٩٢٣^(٢).

وبصرف النظر عن توظيف النظام العراقي للتاريخ من أجل تحقيق مطالب إقليمية توسعية بدلاً من استخدامه لتعميق روابط الجوار؛ فإن التساؤل الذي يثور في هذا المقام هو: إلى أي حد يمكن أن يؤدي فتح المجال للادعاءات التاريخية إلى

١- تشير من بين هذه المؤلفات إلى: الهوية العراقية للكويت - كيف سلبت الكويت - سقوط التجزئة، دراسة تاريخية في عودة قضاء الكويت إلى العراق - صفحات من تاريخ محاولات الاستعمار قتل الكويت عن العراق.

انظر مراجعة تلك المؤلفات في العدد ١٠٢ من مجلة السياسة الدولية لأحمد يوسف الفرعي، القاهرة أكتوبر ١٩٩٠، ص ١٦٥ وما بعدها. وكان من الطبيعي أن تصدر بعض المؤلفات المضادة التي حملت وجهة النظر الكويتية والتي أشرف على إصدارها المركز الإعلامي الكويتي بالقاهرة، ومن بينها خرافة الحقوق التاريخية على الكويت، كما صدر عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي: الكويت وجوداً وحدوداً، الخلفاء الموضوعية والادعاءات التاريخية - الكويت ١٩٩١.

٢- الكويت وجوداً وحدوداً، ص ٩١.

إحداث فوضى في العلاقات العربية والإقليمية والدولية^١، فضلاً عن أن الادعاءات التاريخية إذا ما أخذ بها قد تعصف بالوجود العراقي ذاته. ولعل ذلك كان دافعا للمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك هيئات التحكيم الدولية إلى عدم التسليم بالدعوى التاريخية لما يسكن أن تؤدي إليه من تفسير الخريطة العالمية بأسرها. ومن ثم أثار القرار العراقي بضم الكويت، استناداً إلى الادعاءات التاريخية، وأنه أصبح قراراً أبدياً غير قابل للتفاوض، موجة كبيرة من ردود الفعل العربية والدولية التي اعتبرته قراراً باطلاً ولاغياً وحملت النظام العراقي كل ما يترتب على ضمه الكويت من أضرار مادية أو أدبية^(١).

وعلى الرغم من المواقف الواضحة التي اتخذتها المنظمات الدولية والإقليمية من غزو وضم العراق للكويت، واتخاذ كثير من الدول العربية والأجنبية نفس تلك المواقف، فإن النظام العراقي لم يتزحزح عن موقفه المتصلب. وإزاء عجز النظام العربي عن احتواء تلك الأزمة أو تقديم الدعم الكافي للكويت أو حتى إدانة الغزو بشكل جماعي؛ لجأت الكويت والمملكة العربية السعودية إلى طلب المساعدة الدولية.

ولعل مما يشير الانتباه أنه على الرغم من تركز قوات التحالف الدولي في حفر الباطن على الحدود السعودية الكويتية؛ وتوقع قيامها بعمل عسكري ضد النظام العراقي ظل مستتباً بموقفه. غير أنه إزاء هذا الوضع الجديد كان عليه أن يبحث عن مبررات أخرى غير المبررات التاريخية من بينها المبررات الأيديولوجية القومية أو الدينية بهدف كسب تأييد الرأي العام العربي والإسلامي، والعمل على تفكيك التحالف الدولي. ولعل ذلك يفسر ما أخذ النظام العراقي يردده من شعارات كالقول بأن ضم الكويت إلى العراق إنما هو خطوة للوحدة العربية أو من أجل تحرير فلسطين من الصهيونية، ومن البديهي أن تحرير فلسطين كان يتطلب من العراق إرسال قواته إلى إسرائيل وليس إلى الكويت. كما عرض النظام العراقي أن يكون انسحابه من الكويت مشروطاً مع انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية.

١. اجمع بغداد ذلك قراراً من مجلس الأمن رقم ٦٦٢ - ٦٦٤.

المحتلة، وانسحاب سوريا من لبنان، وإقامة نظام عادل لتوزيع الثروة العربية، وحاول تبرير غزوه للكويت بأنه كان عملاً حتمياً لمقاومة الاستعمار والإمبريالية^(١).

وعلى الرغم من عدم جدية تلك الشعارات إلا أنه استطاع أن يجد تأييداً من بعض المثقفين والمفكرين العرب ومن قطاعات كبيرة من الرأي العام العربي الذين اعتبروا ما أقدم عليه العراق خطوة أولى في طريق الوحدة العربية^(٢). وليس من شك في أن النداء العاطفي للقضية الفلسطينية والربط بين الانسحاب من الكويت وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كان له أثره في حدوث استجابة من فئات واسعة في الشارع العربي والإسلامي؛ الذين وجدوا في تلك النداءات تبريراً عن الإحباطات المتوالية التي عانوا منها^(٣)، فضلاً عما أبدته تلك الفئات من شكوك حول دوافع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للاستجابة السريعة لدول الخليج العربية لحمايتها^(٤). وفضلاً عن ذلك فقد نجح النظام العراقي في التأثير على الرأي العام العربي بقدرته على تعزيز طاقة الأمة العربية في اتجاه وحدتها وتضيق قدراتها من خلال استعادة الأجزاء المستقطعة منها، فضلاً عن مقاومة الاستعمار والهيمنة الإمبريالية الأمريكية، واستثمار الأموال العربية داخل الوطن العربي؛ مع إضفاء طابع العدالة على النظام العربي؛ بعد أن ظل المستثمرون يزدادون نخبة والفقراء يزدادون جوعاً وفقراً^(٥). وبذلك الشعارات استطاع الرئيس العراقي أن يبدو في أوساط المخيمات الفلسطينية والمناطق المحتلة وفي الأردن وبعض دول المغرب العربي كالجزار ونونس والمغرب باعتباره زعيماً ومحرراً للعرب^(٦).

١ - Falih Abd Jahan, The Gulf War and the Ideology, see Breshceeth, H. and Other (eds.), The Gulf War and the New Order, London 1991, p. 215.

٢ - لاستعراض موقف المفكرين والمثقفين العرب انظر حليم بركات: حرب الخليج خطوط في الرمل والزمن يوميات من جوف الآلة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٢، ومن المفيد أيضاً الرجوع إلى سلسلة المقالات التي نشرها الفكر العربي محمد عابد الجابري في جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية في الفترة من ٢٦ يناير ١٩٩١ إلى ٢٦ فبراير ١٩٩٢ بعنوان من أجل فهم ما جرى وما يجري. وكذلك إلى محمد حنين هيكال، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، القاهرة ١٩٩٢.

٣ - على تركي الحمد، دراسة سبق ذكرها ص ١٢٨.

٤ - بيكاتوري (جيس): الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج، تعريب أحمد مبارك البغدادي - الكويت ١٩٩٢ ص ٣٠.

٥ - أحمد إبراهيم محمود: مجذبات وأهداف السلوك العراقي، مجلة السياسة الدولية العدد ٣ - القاهرة ١٩٩١، ص ص ٤٦ - ٤٧.

٦ - Sciolino, op. cit., p. 15.

وحقيقة الأمر أنه لم يكن هدف الرئيس العراقي من إطلاق تلك الشعارات سوى صرف الانتباه عن استمرار احتلاله للكويت، وخاصة في إثارة قضية الصراع العربي الإسرائيلي التي تظهره بمظهر القائم بدور عربي قومي، وكان قد سبق أن صرح قبيل الغزو العراقي للكويت بأن العراق قد أصبح قادراً على تدمير نصف إسرائيل، ومن ثم وجدت الشعارات القومية صدى واسعاً لها في كثير من الأوساط العربية^(١).

غير أن كثيراً من الدراسات التي تعرضت لأزمة الخليج قد عيّنت بتحليل تلك التندعات التي صدرت من العراق وأكدت أنها كانت رد فعل لقوة الموقف الرفض للغزو والذي أخذ يتبلور دولياً وإقليمياً وعربياً.

وحين تفاقمّت أزمة النظام العراقي مع دول التحالف الدولي أخذ يركز في خطابه السياسي على أن دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تخطيم أقوى جيش عربي إسلامي وهو جيش العراق، وبالتالي حرمان العرب والمسلمين من أملهم في الانتصار على إسرائيل، كما حاول كسب تأييد الرأي العام العربي الإسلامي وتفكيك التحالف الدولي بإدخال إسرائيل طرفاً في الأزمة حين أطلق عدة صواريخ من طراز سكود البعيدة المدى ليس على إسرائيل وحدها وإنما على المملكة العربية السعودية باعتبارها متعاونة مع الإمبريالية^(٢). ومن المؤكد أنه استطاع أن يربح لدى الجماهير العربية والفلسطينية بصفة خاصة سمعة طيبة كونه واجه وحده القوة الهائلة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن إطلاق الصواريخ على إسرائيل أكسبه تعاطفاً لأنه كان أول من بصّب إسرائيل في عقر دارها وإن لم تكن الأضرار جسيمة.

1 - Chanchreech, K.L., (ed.), op.cit., p. 8.

2 - بيكاتوري (جيس): مرجع سبق ذكره، انظر بعضه ذلك: الدين والواقع السياسي - الاستجابات الإسلامية تجاه حرب الخليج، ص ١٧ وكذلك:

Dina Hassach, Egypt's speculations in the Gulf Crisis, Government Policies and the Opposition Movements, Breshceh, H. and Others (eds.), The Gulf war and the New Order, London 1991, p.77

وعلى العكس من ذلك استفادت إسرائيل فائدة كبيرة سواء من المساعدات المالية التي تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية أو في إظهارها العراق باعتباره المهدد الرئيسي للسلام في الشرق الأوسط، فضلاً عن أن الغزو العراقي للكويت أعطى مبرراً لها في استمرار احتلالها للأراضي العربية. غير أنه على الرغم من كل تلك السليات فقد استطاع النظام العراقي أن يكسب إلى جانبه قطاعات لا بأس بها من الجماهير العربية والإسلامية، يدل على ذلك المظاهرات التي قامت في العديد من الدول العربية الإسلامية، والتي لم تكن في حقيقتها تأييداً للنظام العراقي بقدر ما كانت تعبيراً عن البأس من الرفض الإسرائيلي، وإدراكاً من تلك الجماهير أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الخليج لم يكن لصالح الكويت أو غيرها من دول الخليج العربية الأخرى؛ وإنما كان يهدف أساساً إلى حماية مصالحها في المنطقة^(١).

ولعل مما تحذر الإشارة إليه أن العراق الذي اتجه إلى مواجهة إسرائيل لم يكن له رصيد في الصراع العربي الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨، وكانت الأسال التي عقدتها عليه الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى أضخم بكثير مما استطاع تحفيقه، وتنطبق تلك المقولة على جميع الأنظمة الملكية والجمهورية والانقلابات العسكرية والثورية التي مر بها العراق في تاريخه المعاصر^(٢). ففي الحرب الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وحرب يونيو ١٩٦٧ كان وجود القوات العراقية رمزياً ومع أن العراق بادر خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ بإرسال فرقتين عسكريتين وجزءاً من قواته الجوية التي شاركت في الجبهة السورية إلا أن أغلبية القوات العراقية احتفظ بها في الداخل لقمع حركة الاكراد التي كانت هي الشاغل الأكبر له^(٣). فضلاً عن ذلك لم يستطع العراق أن يفعل شيئاً للفلسطينيين حين تعرضوا في عام ١٩٧٠ لمذبحة أيلول الأسود، وحتى حين اعتدت إسرائيل على مفاعله النووي «أوزيراك» في يناير ١٩٨١ لم يحرك ساكناً بدعوى أنه كان

Sluglett, M., op. cit., p. 269. - ١

عبد العظيم رمضان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧. - ٢

Sluglett, M., op. cit., p. 269. - ٣

مشغلا آنذاك في حربه مع إيران ومشاكله مع الأكراد في الشمال. ومن المفارقات اللافتة للنظر أن تكون الكويت هي التي حملت شكوى العراق وأدانت إسرائيل في أروقة الأمم المتحدة^(١).

والحقيقة أنه على الرغم من حماس العراق الشديد للنضاييا العربية إلا أن هذا الحماس لم يتعد الناحية النظرية. ومن المفارقات التي تستلفت النظر أيضاً أن العراق كان الدولة العربية الوحيدة التي لم تلتزم بقرار المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط لدى اجتماعها بالكويت لحظر النفط عن الدول المؤيدة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣^(٢). وفضلاً عن ذلك فقد تنازل لإيران في اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ عن الحقوق التي كان يتمسك بها في السيادة على شط العرب، كما بادر في عام ١٩٧٩ بإلغاء اتفاقية الوحدة بينه وبين سوريا متعللاً باكتشاف مؤامرة سورية لقلب نظام الحكم في العراق^(٣). ولم يلبث أن بدد ثروته في حربه ضد إيران ليعلن بعد ذلك عدم وجود تناسب في توزيع الثروة العربية وأنطلق في خطابه السياسي إلى تبرير غزوه للكويت بسوء توزيع الثروة والسكان في الوطن العربي بصفة عامة وفي منطقة الخليج العربي بصفة خاصة. وفي هذا الإطار وجه العديد من الانتقادات لدول الخليج العربية لإهدار ثرونها وانحصار الثروة في عدد محدود من الأسر، وأن المعونات التي تقدمها للدول العربية الفقيرة ليست كافية وأن الاستثمارات الخليجية تتجه إلى الغرب، ومن ثم كان دافعه إلى غزو الكويت والنطلع إلى موارد النفط في الخليج هو إعادة توزيع الثروة العربية توزيعاً عادلاً، ومواجهة الأعباء القومية الملقة على عاتقه^(٤).

١- الرأي العام، الكويت ١٢/٦/١٩٨١ - انظر الكلمة التي القاهها وزير خارجية الكويت أمام مجلس الأمن الدولي في ١٣/٦/١٩٨١.

٢- Hiro, Dilip. op. cit., p. 25.

٣- علي تركي الحمد: دراسة سبق ذكرها، من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون - الكويت، مارس ١٩٩٢.

٤- محمد سليم العوا: العيث بالاسلام في أزمة الخليج، القاهرة ١٩٩١ من ص ٧٢ - ٧٥.

وعلى الرغم من أن العراق وجد تعاطفاً لدى قطاعات من الرأي العام العربي حين طرح نظريته بإعادة توزيع الثروة العربية نظراً لوجود ثغرة كبيرة بين الذين يملكون والذين لا يملكون؛ إلا أن تلك النظرية لم تكن سوى مبرر له لغزو الكويت، كما أنها تفقد مصداقيتها لسبب بسيط هو أن العراق كان أول دولة عربية يظهر بها النفط، وكان إنتاج النفط العراقي يزيد على ضعف إنتاج النفط من الكويت، كما كان العراق يعد ثاني أكبر دولة عربية منتجة للنفط بعد المملكة العربية السعودية، كما يمتلك أكبر احتياطي من النفط بعدها أيضاً. وبرغم ما حققه العراق من عائدات كبيرة إلا أنه لم يساهم بثروته النفطية إلا إسهاماً محدوداً؛ على عكس دول الخليج العربية التي قدمت الكثير من المساعدات والقروض والمشروعات الإنمائية للعديد من الدول العربية وغير العربية في إفريقيا وآسيا^(١)، هذا فضلاً عن أن العراق كان أكثر تبيداً لثروته من أية دولة خليجية أخرى. ومع ذلك فإن الخطأ الذي وقع فيه النظام العراقي أنه لم يطرح نظريته الخاصة بإعادة توزيع الثروة العربية من خلال آلية عربية تتمثل في مؤسسة عربية تتولى إدارة هذه العملية؛ وإنما كان من الواضح أنه كان يحاول أن يفرض نفسه وصياً على موارد الثروة العربية ومن ثم الهيمنة عليها، وفضلاً عن ذلك لم يستطع النظام العراقي أن يقدم مصداقية لما ذهب إليه من توجهات، وذلك لإخفاقه في تحقيق العدالة الاجتماعية داخل العراق حيث استنزف ثروته في حرب عقيمة ضد إيران استمرت لثمانى سنوات ظل يردد في خلالها أن الحرب عبء وقع على عاتقه للدفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي، ومن الغريب أنه انتهى بها إلى نقطة البداية دون أن يحقق للعراق ولا للوطن العربي أى طائل.

والأمر الذي لا شك فيه أن العراق ألحق باحتلاله الكويت دماراً ليس في بنية الكويت فحسب، بل وفي الاقتصاد العراقي الذي زاده إعياء، والخطر من ذلك ما سببه احتلاله للكويت من تكبيد الكويت والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى مبالغ هائلة في إنفاقاتها إزاء قوات التحالف الدولي التي

١ عباس المرابطي: مرجع سبق ذكره ص ١٤٣ - ١٤٤.

وصلت إلى مئات المليارات من الدولارات، وكان ذلك بالطبع خصصاً من رصيد الثروة العربية القومية. ومع أن هناك العديد من الجوانب السلبية التي كشف عنها العراق في إهدار دول الخليج العربية لثرواتها إلا أنه لا ينبغي أن نتجاهل الجوانب الإيجابية الأخرى التي حققتها تلك الدول في تنمية بنائها الداخلي، فضلاً عن المساعدات والقروض التي قدمتها إلى كثير من الدول العربية والسامية، إضافة إلى المساعدات المستمرة التي كانت تقدمها لدول المواجهة والمنظمة التحرير الفلسطينية.

وثمة حقيقة ينبغي الإشارة إليها، وهي أنه قد يكون الإرهاب المادي الذي تكبدته الكويت خلال الحرب العراقية الإيرانية إضافة إلى ما انتاب الكويت من أزمات اقتصادية ومالية أدى إلى عجز واضح في ميزانيتها^(١)، مما كان له أثره في تقليل حجم المساعدات الكويتية، إلا أن ذلك لا يجعلنا نتجاهل أنها ظلت أكبر من معدلاتها الدولية^(٢).

لم يقتصر النظام العراقي في تبرير غزوه للكويت على ترديد الشعارات القومية وإنما أخذ يطلق العديد من الشعارات الإسلامية حين أعلن أن المعركة أصبحت ضد الصليبيين الجدد مشيراً بذلك إلى قوات التحالف الدولي، واستطاع أن يستصدر العديد من الفتاوى سواء من داخل العراق أو من بعض الأنظمة العربية المؤيدة له بأن من يشارك في القتال ضد مسلمي العراق يصبح مرتدّاً عن دين الله، وأنه إذا هاجم الغرب العراق يصبح الجهاد فرضاً واجباً على كل المسلمين^(٣).

ولعل إطلاق النظام العراقي للشعارات الإسلامية كان أمراً أثار دهشة الكثيرين في اتجاه النظام البعثي إلى ترديد شعارات إسلامية رغم أن أيديولوجية البحث علمانية في مظهرها وجوهرها ولم تنكر في يوم من الأيام وأياً في عدم صلاحية الدين الإسلامي كمنهج للحياة^(٤).

1 - Chanchreek, K.L., (ed.), op. cit., p. 248.

2 - الأهرام في ٢٩/٨/١٩٩٠، حوار مع عبد الرحمن العوضي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي.

3 - خالد محمد خالد: أزمة الخليج، فداية الجريمة وخلال التحرير، القاهرة ١٩٩٠، ص ٦٥.

4 - بيكاتوري (جيمس): مرجع سبق ذكره - تقديم أحمد مبارك البغدادي ص ٩.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن النظام العراقي استغل الشعارات الإسلامية في حربه مع إيران كما استغلها في أزمة الخليج. ففي خلال الستين الأوليين من الحرب العراقية الإيرانية أخذ الرئيس العراقي يظهر نفسه كمنصور للإسلام وأدار الحرب باعتبارها حرباً مقدسة بين العراقي المسلم والمجوسية الفارسية. ولم يلبث أن ادعى انحياز نبيه إلى السلالة النبوية الشريفة، كما تميزت الفترة التي سبقت غزوه للكويت بإقامة المهرجانات والمؤتمرات الإسلامية في بغداد والتي حاول من خلالها استقطاب العديد من الكتاب والصحفيين وعلماء الدين والفنانين. وقد تميزت تلك الاحتفالات بالبدع والإسراف^(١). وكان الخطاب الديني واضحاً في المؤتمر الذي عقده في بغداد لعلماء المسلمين قبل شهر واحد من الغزو العراقي للكويت^(٢).

وحين تجمعت قوات التحالف الدولي في حفر الباطن بالملكة العربية السعودية أطلق الرئيس العراقي دعوة الجهاد لإنقاذ مكة وقبر الرسول من الاحتلال الأجنبي وطالب الجماهير العربية والإسلامية بالإطاحة بأنظمتها السياسية وبحكوماتها الذين تعاونوا مع القوات الأجنبية التي باتت تدنس الحرمين الشريفين.

وعلى الرغم من أن دعوة الجهاد الديني وجدت تجاوباً لدى قطاعات كثيرة من الجماهير العربية والإسلامية إلا أنها لم تكتسب مصداقيتها بسبب طبيعة النظام الذي يقوم عليه الحكم في العراق، ويصدد ذلك بذكر حلیم بركات أن الخطاب الذي وجهه الرئيس العراقي إلى العرب والمسلمين والذي كان ينسجم بلغة دينية تقليدية لم يكن ينسجم مع منطلقات البعث القومية العلمانية^(٣)، وخاصة أنه كان حريصاً منذ وصوله إلى السلطة على تصفية الاتجاهات الإسلامية، وبالإضافة إلى ذلك شن حملات متواصلة ضد المسلمين الأكراد في شمال العراق، ولا تزال مأساة حلبجة التي أمر فيها باستخدام الأسلحة الكيميائية والعازات السامة ماثلة في الأذهان. وقد أسفرت تلك المأساة عن قتل أربعة آلاف وإصابة أكثر من عشرة

١ - خالد محمد خالد. مرجع سبق ذكره ص ٢٠١.

٢ - أحمد بهجت. طائفة البعث في ماء الخليج. القاهرة ١٩٩٠. ص ٦٣ - ٦٤.

٣ - حلیم بركات. مرجع سبق ذكره ص ١٨.

آلاف من الأكراد خلال يومين ١٧ - ١٨ مارس ١٩٨٨^(١). كما لم يجد النظام العراقي حرجاً في استخدام الحرب الكيميائية في المعركة التي دارت بينه وبين إيران والتي أطلق عليها قبادسية صدام. كما أقدم على التخلص من الاتجاهات الشيعية المناهضة للنظام، وقتل ذلك في أبريل ١٩٨٠ في إعدام آية الله محمد باقر الصدر وشقيقته بنت الهدى شتقاً، وكان الصدر يعد من أبرز الشخصيات الشيعية الدينية في العراق^(٢).

وعلى الرغم من كل هذا الرصيد السلبي لم يأبه الرئيس العراقي بترديد الشعارات الإسلامية وحاول استغلالها في مبادرته مع إيران بهدف تحييدها في حرب الخليج؛ حين أعلن موافقته على الشروط الإيرانية الخاصة بإنهاء موروثات الحرب العراقية الإيرانية، وغلب على خطابه السياسي في ١٤ أغسطس ١٩٩٠ التوجهات الإسلامية على أساس أن هناك وحدة هدف تجمع بينهما وهي مواجهة القوى الغربية، التي تمثل من وجهة النظر العراقية والإيرانية الجديدة حزب الشيطان؛ في حين أن العراق وإيران يمثلان من منظور العراق حزب الله. ولعل مما يستلفت النظر مخاطبته الرئيس الإيراني بالآخ العزيز وإيران بالجماعة المسلمة ووصف مبادرته بأنها وحدة المؤمنين. وموضع التناقض في هذا الخطاب هو أن ما أطلق عليه الجماعة المسلمة هي نفسها إيران التي قاد ضد شعبها معارك فاسية قتل فيها ما يقرب من نصف مليون مسلم على الأقل من الجانبين، وما ذكره عن الإيرانيين المؤمنين هم أنفسهم ما كانت تردده أجهزة إعلامه بالفرس المجوس، والآخ العزيز هو نفسه هاشمي رافضجاني الذي كان يطلق عليه الشعبوي اللعين وعدو الإسلام اللدود^(٣). ومهما يكن من تلك الانتقادات إلا أنه يمكن القول أن النظام العراقي نجح إلى حد كبير في استغلال الشعور الديني العميق لدى المسلمين، حيث خرجت الجماهير العربية والإسلامية في مظاهرات مؤيدة للعراق

١ - سمير خليل، جمهورية الرعب - مترجم - القاهرة ١٩٩١، ص ٢٧.

٢ - بيكاتوري (جيمس) - مرجع سبق ذكره - انظر الحركات الدينية والواقعية السياسية، الاستجابات الإسلامية

نحو حرب الخليج، ص ٢٩

٣ - محمد سليم العوا - مرجع سبق ذكره، ص ٥٤ - ٥٥.

ومنددة بدول الخليج العربية والمملكة العربية السعودية على وجه خاص، وتجاهلت تلك المظاهرات التي كانت تحركها الجماعات الإسلامية قضية غزو الكويت لتجعل قضية الإسلام هي القضية الأساسية في مواجهة الغرب والإمبريالية^(١). وبأن اعتقاد الجماهير الإسلامية أن قدوم القوات الأجنبية حرقاً لوحدة المنطقة الإسلامية وبأن الإسلام قد أهين، ومن ثم فإن مواجهة النظام العراقي للتدخل الأجنبي أمر يستحق كل تأييد، وذلك على الرغم من أن معظم المسلمين كانوا في شك كبير بالنسبة للمؤهلات الدينية التي يمتلكها النظام البعثي في العراق^(٢).

وفي مواجهة الدعاية الإسلامية التي قام بها النظام العراقي حرصت المملكة العربية السعودية في الحصول على تأييد من علمائها وقضااتها فيما اتخذته من إجراءات لحماية أمنها وبصدد ذلك صدرت فتوى من الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي السعودية تقرر السماح بوجود قوات أجنبية للدفاع عن البلاد، كما وافق مجلس العلماء على دعوة قوات التحالف الدولي لحماية المملكة على أساس أنه لا توجد قوة إسلامية رادعة ومن ثم يجوز الاستعانة بالمعاهدين^(٣). ووجدت المملكة العربية السعودية مساندة من الجامع الأزهر بالقاهرة الذي أصدر بياناً إلى الأمة العربية والإسلامية في ١٩ محرم ١٤١١ هـ - ٢١ أغسطس ١٩٩٠ أوضح فيه أنه لا ضير في الاستجداء بقوات الدول العربية والإسلامية لأن الاستجداء بتلك القوات التي تملك الأسلحة المتكافئة مع العراق إنما هو قائم على مبدأ الانصاف والتعاهد الدولي، ومن حق الشعوب العربية حول الكويت أن تدافع عن نفسها وتحمي أرضها. كما حرص بيان الأزهر على التنديد بدعوى الجهاد التي أطلقها العراق باعتبارها ادعاءً واهياً لأن الجهاد لا يكون بغياً وعدواناً على الجار المسلم الشقيق، كما أن الادعاء بأن القوات الوافدة قد دنست الأرض والحرمات ليس صحيحاً لأنها وافدة بإذن أصحاب هذه البلاد، والاستعانة بالقوات المعاهدة أمر مشروع في الإسلام ومن حقوق المسلم على المسلم أن ينصره وكذلك الشأن في

١ - انظر تقديم أحمد البغدادي لكتاب بيكاتوري، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

٢ - بيكاتوري (جيس): مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

٣ - المرجع السابق، ص ص ٢٧ - ٢٨.

المعاهد أيضاً؛ ومن ثم فإن القول بانتهاك الأرض المقدسة بدخول القوات غير المسلمة أرض المملكة قول غير صحيح^(١).

والى جانب بيان الأزهر أصدرت دار الإفتاء المصرية بياناً أكدت فيه أنه يحق لولى الأمر أن يعمل كل ما يستطيعه لكي يجنب أمنه وبلاده الأخطار، وأن الله وضع في أعناق الحاكمين أن يعدوا ما يستطيعون إعداده من قوة للدفاع عن عقائدهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم وأوطانهم فإذا كانت هذه القوة كافية كان بها وإذا لم تكن كذلك فمن الواجب عليهم أن يستعينوا بإخوانهم المسلمين فإذا ما تفاقم الخطر لهم أن يستعينوا بمن يشاءون من المسلمين وغيرهم، فمن القواعد الشرعية المعروفة أن الضرورات تبيح المحظورات. وأكد بيان دار الإفتاء أن المملكة العربية السعودية حريصة على حماية المقدسات الإسلامية^(٢).

وبالإضافة لبيان الأزهر ودار الإفتاء المصرية والفتاوى التي صدرت في السعودية أصدر المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في مكة في نهاية اجتماعه في ٢١ صفر ١٤١١ - ١٢ سبتمبر ١٩٩٠ وثيقة أكد فيها أن شرعية الإسلام تسع للإجراء الذي اتخذته المملكة العربية السعودية، ودعا إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت وإلى أهمية بناء قوة عسكرية إسلامية لأن بناءها هو الضمان الحقيقي لعزة الإسلام والمسلمين^(٣). كما تصدت البيانات الرسمية التي صدرت في السعودية للادعاءات العراقية حيث ذكرت أن الحرمين الشريفين يسعدان عن الجانب الشرقي من المملكة - وهو الجانب الذي تراطب فيه قوات التدخل الدولي - مسافة تصل إلى أكثر من ألف وخمسمائة كيلو متر. وأكدت أن القوات السعودية والإسلامية هي فقط التي تتولى حماية الأماكن المقدسة الإسلامية، وأن المملكة ستطلب من القوات الأجنبية مغادرة أراضيها فور زوال السبب الذي أتت من أجله^(٤).

١ - بيان الأمر الشريف إلى الأمة العربية والإسلامية في ١٩ محرم ١٤١١ هـ - ١٥ أغسطس ١٩٩٠.

٢ - بيان دار الإفتاء المصرية في ١٩ محرم ١٤١١ هـ - ١٥ أغسطس ١٩٩٠.

٣ - انظر أيضاً الكتابات الإسلامية التي صدرت ومن أبرزها محمد عبد طنطاوي: حكم الشرع في أزمة الخليج، القاهرة ١٩٩١، - محمد سليم العوا: العنت بالإسلام في أزمة الخليج، القاهرة ١٩٩١، وحلاد محمد طالب: أزمة الخليج، جامعة العربية - سلاطون - القاهرة ١٩٩٠.

٤ - وثيقة المؤتمر الإسلامي الصادر عن اجتماعه مكة في ٢١ صفر ١٤١١ هـ - ١٢ سبتمبر ١٩٩٠.

٥ - رسالة مفتوحة من المؤتمر الإسلامي العالمي.

ورغم البيانات التي صدرت في السعودية، وفي غيرها من الدول العربية والإسلامية المؤيدة لها، استمر العراق في تنديده بالتدخل الأجنبي والدعوة إلى الجهاد، وبدأ واضحاً أن المقدسات الإسلامية قد دخلت في لعبة المزايدات السياسية. ولعل من المفارقات التي نوردتها في هذا المقام استعانة كل فريق بالنصوص الدينية والفقهية لتدعيم وجهة نظره، وبالتالي استغلال الدين أو على الأحرى، على نحو ما ذهب إليه كاتب إسلامي، العبث بالإسلام في أزمة الخليج. ومع تنديد النظام العراقي بالمملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج العربية لاستعانتها بقوات أجنبية فإنه لم يدرك مسئوليته المباشرة في وجود تلك القوات^(١).

وقد يكون حقيفة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى حينئذٍ ملء الفراغ الذي نجم عن انسحاب الوجود البريطاني من الخليج منذ نهاية عام ١٩٧١، يؤكد ذلك سلسلة القواعد والتسهيلات العسكرية البحرية التي حصلت عليها في الخليج العربي والمحيط الهندي، وإفصاح الولايات المتحدة عن سياستها إزاء الخليج وارتباطه بمصالحها الحيوية، كما ظهر ذلك واضحاً في مبدأ كارتر ١٩٨٠ وفي إنشاء قوة الانتشار السريع وتأكيد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان باستخدام القوة العسكرية إذا دعت الضرورة إلى ذلك، بل لقد وصل الأمر إلى التدخل البحري الأمريكي خلال السنوات الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية.

غير أنه على الرغم من استمرار التوايا الأمريكية إزاء الخليج إلا أنها ظلت تفتقد إلى السند الشرعي لتدخلها، ومن ثم فإن الغزو العراقي للكويت هو الذي أضفى على التدخل الأمريكي طابعاً شرعياً، وأتاح الفرصة لكي يحل السلام الأمريكي في الخليج، وهو ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من عشرين عاماً عقب الانسحاب البريطاني من الخليج^(٢).

١- محمد سليم العوا: العبث بالإسلام في أزمة الخليج، القاهرة ١٩٩٠ انظر أيضاً

Falih Abdel Jabbar: The Gulf War and Ideology, The Double Edged of Islam in: Breshceeth, H., The Gulf War and the New Order, London 1991.

٢- محمد الطويل: مؤامرة القرن الحادي والعشرين: دور السعودية في استدعاء القوات الأجنبية، القاهرة ١٩٩١ ص ص ١١٦ - ١١٧.

وقد يكون من نافذة القول الإشارة في هذا المقام بأن الولايات المتحدة كانت
مستعدة على حماية لمصالحها ومصالح حلفائها سواء طلب منها ذلك أو لم يطلب. غير
أن المملكة العربية السعودية كانت حريصة على أن تقوم طلب المساعدة الأمريكية
بمشاركة بعض الدول العربية والإسلامية كمصر وسوريا والجزيرة وباكستان
وإندونيسيا ومجاهدي الأفغان، إلى جانب دعوة بعض الدول الصديقة، وذلك
حتى لا يصبح التدخل العسكري أمريكياً صرفاً وإنما يحمل مظلة عربية إسلامية
وعولية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تؤكد وعامتها على النظام
العالمي الجديد حريصة من ناحيتها على أن يكون بجانبها دول أخرى حتى لا تحصل
بفردتها العبء الاقتصادي والعسكري.

وفي مجال الحديث عن الدوافع الكامنة من وراء الغزو العراقي للكويت
تجدر الإشارة إلى الدوافع النفسية لدى الرئيس العراقي باعتبارها مرتبطة ارتباطاً
كبيراً بغزو الكويت. ومن ثم عتبت العديد من الدراسات بتحليل شخصية
الرئيس العراقي وطموحه الشديد للزعامة واعتقاده بأنه يستطيع بغزوه الكويت أن
يسيطر على القرار السياسي والاقتصادي ليس في الوطن العربي فحسب بل وفي
الشرق الأوسط بصفة عامة. ولا شك أن هذا الطموح كان دافعاً أساسياً من وراء
غزوه للكويت إلى جانب رغبته في تصفية المعارضين ضد حكمه على اختلاف
أجناسهم^(١).

ومن المعروف أنه كان يقيم في الكويت عدد كبير من رموز المعارضة العراقية
قدرت بعض المصادر عددهم بحوالي أربعمائة، وقد سارع النظام العراقي غداة
احتلاله الكويت بتحديد مجال أعمالهم وأماكن إقامتهم في منطقة الدعية حيث تم
القبض عليهم ونقلهم إلى العراق ليقتلوا مصيرهم. وهكذا كان الغزو العراقي
للكويت فرصة استغلها الرئيس العراقي، كما سبق له أن استغل حربه مع إيران،
لتصفية المعارضين السياسيين والعسكريين. وقد حرص الرئيس العراقي على أن
يضمن على شخصيته طابع البطولة وعبادة الفرد يؤكد ذلك الألقاب العديدة التي
تلقب اسمه ومنها الزعيم والفارس المعوار وطل النحرير وفارس الأمة العربية وما

١- طر حاتم الحارثي، العراق أزمة الخليج العربية ص ٢٢

إليها^(١). كما كان دائم الإشادة بالباطرة البابليين القدامى كمنونخند نصور أو القادة المسلمين كصلاح الدين أو الساسة الأوربيين كسمسارك أو حتى بالدكتاتوريين النازيين كهتلر. كما كان دائم الإشادة بالزعامة الناصرية ومع ذلك فبأن ما ذكره البعض من أنه كان بعد نفسه ليكون ناصراً جديداً أو على الأقل وريثاً للزعامة الناصرية فيه قدر كبير من المغالاة. ومع أن الأنظمة الشمولية تبدو متشابهة إلا أن هناك اختلافاً فاسداً يتولى قيادتها. ولنا هنا في مجال تحليل كل من الشخصيتين ولكن من المؤكد أن صدام ليس ناصراً كما أن العراق ليست مصر، ويكفي التذليل على ذلك أن عبد الناصر رغم ما ذكره عن أخطائه إلا أنه كانت له العديد من المواقف الإيجابية ففي سبتمبر ١٩٦١ رفض استخدام القوة العسكرية ضد سوريا حين أعلنت انفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة، رغم أن القانون الدولي كان يبيح له ذلك. ومع توجهات الزعامة الناصرية نحو الوحدة العربية إلا أن تلك التوجهات كانت تركز على الوحدة التي تقوم على التمازج بين الشعوب العربية وليست تلك الوحدة التي تقوم على الضم أو الادغام التاريخية.

يؤكد ذلك الموقف المعارض الذي اتخذته الزعامة الناصرية إزاء عبد الكريم قاسم حين أعلن في يونيو ١٩٦١ ضم الكويت إلى العراق حيث صدر بيان رسمي عن الجمهورية العربية المتحدة يشدد على أن الكويت والعراق يسلكان الكثير من مقومات الوحدة بينهما مما هو أعمق وأبقى من وثائق الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم فإن حركة الشعوب العربية تجاه وحدتها ينبغي أن تقوم على أساس الإجماع الشعبي والاختيار الحر وذلك خلافاً للنموذج التفليدي الذي ساد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وقاد إلى هذه الحرب بسبب التمسك بالمطالب الإقليمية، ولذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة لا تقبل منطق الضم وإن كانت على استعداد لتأييد منطق الوحدة بمفهومها الصحيح^(٢).

١- Shapiro, M., op. cit., p. 262 see also Scialino, E., op. cit., p. 56 ff. وتذكر الوثيقة أن الرئيس العراقي كان في حياته العامة خارجياً عن القانون ثم أبحث له الفرصة لكي يبنى نظاماً خارجياً عن القانون.

مسير التحليل: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩.

٢- بيان الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٦١/٦/٢٨ بشأن تطورات الموقف القانوني في العلاقات ما بين الجمهورية العربية وجمهورية الكويت، انظر جاك دكروا قاسم الخليل العربي دراسة تاريخية المعاصر ١٩٨٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤، ص ٧٩.

وإثباتاً للحقيقة التاريخية ينبغي أن نؤكد في هذا المقام على أنه إذا كانت هناك دوافع للنظام العراقي في السيطرة على الكويت فقد كانت هناك دوافع للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للتصدي للغزو العراقي وخاصة أن الولايات المتحدة كانت متدفعة إلى زعامة النظام العالمي الجديد الذي بدأت معالمه تتضح على أثر توقف الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتي، كما كان للدول الغربية مصالحها أيضاً إذ إنه إلى جانب تأمين موارد النفط^(١) فإن تلك الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستفيد فائدة كبيرة من الاستثمارات الكويتية^(٢)، وبالتالي يمكن القول أن ارتباط مصالح الولايات المتحدة ودول الغرب بمنطقة الخليج هي التي أدت إلى الوقوف بصلاية ضد الغزو. ولعل ما يؤكد لنا تلك المقولة أن العراق لم يكن هو الدولة الأولى أو الوحيدة التي انتهكت المواثيق الدولية، فقد حدث انتهاك لتلك المواثيق وخرق السيادة في كثير من الدول في أعقاب الحرب العالمية الثانية ورغم قيام الأمم المتحدة، مثال ذلك ما حدث لكوريا ١٩٥٣/١٩٥٠ أو مصر والمجر ١٩٥٦، أو التدخل الأمريكي في بنما، أو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. ومع ذلك لم تكن هناك ردود فعل قوية على غرار ما حدث بالنسبة للغزو العراقي للكويت؟ مع الاعتراف في الوقت نفسه بأنه كان حدثاً غير مسوق في العلاقات الدولية من حيث إنه ابتلع دولة بكاملها وحاول إزالتها من الخريطة العالمية^(٣).

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أيضاً أنه رغم التبريرات التي ترددت عن الوقوف إلى جانب الدول الصغيرة وازدياد فاعلية الأمم المتحدة وأن العالم أصبح مقبلاً على عهد مليء بالامل، كما صرح بذلك جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية^(٤)، إلا أن كل ذلك لم يكن سوى ذريعة لتشكيل النظام الدولي الجديد الذي أصبحت

Sciolino, E., op. cit., p. 13. - ١

- ٢ على حافة الكارثة، أوراق لومة الغليخ السرية من ١٩٩٢.

Saksena & Other, The United States and the Gulf Crisis, see Abidi, A.H., The Gulf - ٣ Crisis, New Delhi 1991, p. 20

Chomsky, N., The United States and the Gulf Crisis in: Breshneth, H., The Gulf - 4 War and the New Order, London 1991, p. 26 see also Yuval, D., The Gulf and the New Order, London 1991 pp. 41-46.

الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المهيمنة في رعايتها. والحقيقة أن الغزو العراقي للكويت هو الذي أعطى الولايات المتحدة أول اختبار حقيقي لمدى قدرتها على فرض إرادتها وعدم السماح لأية قوة إقليمية بأن تخل بالتوازن، ومن ثم لم تنجس الولايات المتحدة لتحطيم قوة العراق العسكرية تحطيمًا تامًا رغم ما أتاحتها لها الظروف لكي تفعل ذلك في أعقاب معركة تحرير الكويت^(١).

وعلى عكس ما كان يتظره العالم من قيام النظام العالمي الجديد بحماية الديمقراطية والحقوق المدنية فإن هذه المبادئ لا تزال تنتهك في أنظمة كثيرة من عالمنا المعاصر^(٢). ومع الدور الواضح الذي قامت به الولايات المتحدة وقوات التحالف الدولي في إعادة الشرعية إلى الكويت إلا أنه استتبع ذلك إبرامها معاهدات دفاعية مع معظم الدول العربية في الخليج مما يقطع بالقول بأنه مازال للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أهداف وتطلعات في المنطقة.

ولعل التساؤل الذي يمكن إثارته في هذا المقام هو: هل ستظل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على إضفاء الاستقرار والأمن في الخليج أم أن إضعاف العراق سيترك الساحة لإيران لكي تلعب من جديد دورها في الهيمنة على المنطقة؟

وعلى الرغم من أن المعاهدات الدفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول الغرب كانت ضرورية في نظر بعض الدول العربية في الخليج إزاء العجز الواضح في القدرات الدفاعية الذاتية وفي المؤسسات الخليجية والعربية، إلا أنها لن تكون في تقديرنا خطأ دفاعياً دائماً بسبب ما يمكن أن يطرأ على المنطقة أو العالم من تغيرات، ومن ثم فلا بد من البحث عن وسائل أخرى لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

بقى أن نشير إلى أن الشعب العراقي لم يستهجن بغزو الكويت رغم الدعاية الصاخبة التي قام بها النظام العراقي، ولعل النتيجة السيئة التي خلفها الغزو العراقي

Bresheeth, H., op. cit., p. 6.

Ibid., see Introduction, p. 4.

للكويت هو تغيير مشاعر الشعب الكويتي إزاء الشعب العراقي إلى جانب شعوب
الدول العربية التي ساندت العراق، وقد يحتاج الأمر إلى وقت ليس بالقصير
لتضميد الجراح، فضلاً عن ذلك فقد أظهر الغزو العراقي للكويت العالم العربي
في صورة العالم المتخلف الذي تسوده الفوضى، وأتاح الفرصة للتدخل الأجنبي
السافر في منطقة الخليج العربي.

الفصل الثاني عشر

ردود الفعل العربية والدولية المصاحبة للغزو وتحرير الكويت

تباين مواقف الدول العربية إزاء الغزو العراقي للكويت - هشاشة النظام العربي وعجزه عن احتواء الأزمة - موقف المنظمات الإقليمية - مواقف الدول الكبرى ودول الجوار الجغرافي - إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش لأزمة الخليج - القرارات الصادرة عن مجلس الأمن - فشل المبادرات السلمية - تثبيت العراق بضم الكويت وعدم امثاله للقرارات الدولية - عاصفة الصحراء وحرب تحرير الكويت - تدمير جانب من القوة العسكرية للعراق وامثاله للقرارات الدولية - ترسيم الحدود الدولية بين الكويت والعراق.

طرح الغزو العراقي للكويت وإلغاء كيائها كدولة مستقلة ذات سيادة تحدياً غير مسبوق أمام المجتمع العربي والدولي. فبالنسبة للمجتمع الدولي نظر العالم إلى هذا الغزو على أنه أول اختبار عملي لمقدمات ما أصبح يطلق عليه النظام الدولي الجديد الذي بدأ الاتجاه إليه في أعقاب انتهاء الحرب الباردة واتجاه أوروبا إلى الوحدة، إلى جانب التطورات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وظهور الوحدة الألمانية وتوقيع اتفاقيات خفض المتبادل للتسلح بين الشرق والغرب.

ومن ناحية أخرى كان الغزو العراقي للكويت فرصة لإعادة اكتشاف الشرعية الدولية من خلال العودة إلى مبادئ القانون الدولي العام وضممان احترامه بكل الوسائل التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك كان من أهم نتائج الغزو أن تبلورت - ولعلها للمرة الأولى في تاريخ المجتمع الدولي - إرادة سياسية موحدة كانت هي السلاح الفاعل ضد الغزو العراقي وإزالته^(١). ولعلنا نجد تأكيداً لذلك في القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والتي أدانت الغزو وفرضت العقوبات والحصار الاقتصادي على العراق^(٢).

غير أنه لما كان من المتعذر إحكام الحصار الاقتصادي على دولة تشترك في الحدود مع ست دول وتمتد حدودها آلاف الأميال مما يساعد على عمليات التهريب سواء عن طريق الحدود التركية أو الأردنية أو الإيرانية أو غيرها، فقد وصلت قرارات مجلس الأمن إلى التدخل العسكري الذي انتهى بتحرير الكويت وتدمير جانب كبير من قوة العراق العسكرية وترسيم الحدود بين الكويت^(٣). أما بالنسبة للنظام العربي فقد كان الغزو العراقي للكويت يشكل أكبر تحد تعرض له الأمن القومي العربي، ومن الغريب أن يحدث ذلك التحدي من دولة

١- تقرير لجنة الشئون العربية والمخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى - جمهورية مصر العربية - عن الغزو العراقي للكويت : الأمن القومي العربي، التجربة والرؤية المستقبلية، القاهرة ١٩٩١، ص ٧.

٢- قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ في أغسطس ١٩٩٠.

٣- راجع القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن بدءاً من القرار رقم ٦٦٠ الذي أدان الغزو إلى القرار الخاص بتدخل قوات الحلفاء في ١٥ يناير ١٩٩١ في :

Cambridge International Documents Series, The Kuwait Crisis, Basic Documents edited by Lauterpacht, C.B.E. and Others, vol. I Cambridge 1991, pp. 88-98.

عصو في هذا النظام، حقيقة تعرض النظام العربي خلال العقود الماضية إلى تحديات متعددة، وكان العراق نفسه مصدراً لتلك التحديات في مرتين على الأقل، المرة الأولى حين أصبح العراق طرفاً مؤسساً ومقرراً لحلف بغداد ١٩٥٥، ومرة أخرى حين اتجه العراق على عهد عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦١ إلى التهديد بضم الكويت عقب حصولها على الاستقلال مباشرة في ١٩ يونيو من ذلك العام. على أن جميع تلك التحديات كانت في إطار ما يمكن للنظام العربي أن يحتويه سواء بالتهدة أم بالحل، ولكن الغزو العراقي للكويت جاء مختلفاً عن جميع ما سبق للنظام العربي أن تعرض له حين قام العراق باجتياح جميع الأراضي الكويتية وإعلان ضمها واعتبارها محافظة من المحافظات العراقية وبالتالي إلغاء وجودها كدولة^(١).

وعلى الرغم من أن واقعة الغزو قد أحدثت صدمة شديدة باعتبارها أول حالة من نوعها يواجهها العالم العربي، إلا أنه لم يظهر مع ذلك إرادة عربية واحدة كان يمكنها علاج الأزمة، إذ اختلفت التوجهات السياسية بين الأنظمة العربية مما أضعف من ردود الفعل العربية^(٢).

في أعقاب الغزو مباشرة وفي ٢ أغسطس ١٩٩٠ على وجه التحديد دعت القاهرة إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية العرب الذين تصادف وجودهم فيها خلال انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية بالقاهرة. وعلى الرغم من القرارات التي اتخذها وزراء خارجية الدول العربية التي أدانت الغزو وطالبت العراق بالانسحاب الفوري ورفض أية آثار مترتبة على الغزو، إلى جانب ما جاء في البيان الذي صدر عن تلك القرارات من التحذير من أي تدخل أجنبي، إلا أن هذه القرارات لم تحصل على الإجماع ولم يتم إقرارها إلا بأغلبية الأصوات، وعلى وجه التحديد أربعة عشر صوتاً من الواحد والعشرين صوتاً، حيث امتنعت عن التصويت كل من

١ - تقرير لجنة الشؤون العربية، عدا حجة والأمير القومي، ص ١.

٢ - الانسحاب الصعبة للعرب العرب من الكويت من جانب بعض الأنظمة العربية.

Sayigh, Yazid, The Arab Grass Roots Response to the Gulf Crisis in: Breshsheeth, H., & Other (eds.), The Gulf War and the New Order, London (1991).

الأردن وموريتانيا والسودان واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية، بينما انسحب مثل لبنان من الاجتماع، وكان هذا أول مؤشر على عجز النظام العربي عن إيجاد حل حاسم للمشكلة^(١).

وحول هذا الاجتماع صدر فيما بعد كتاب أبيض من القصر الملكي الأردني أنحى فيه باللائمة على مصر لأنه كان من المفق أن يتم اجتماع قمة مصغر في جدة يضم كلا من مصر والمملكة العربية السعودية والعراق والكويت واليمن في الخامس من أغسطس ١٩٩٠ وأنه كان من المحتمل لو نفذ هذا الاجتماع الوصول إلى حل في إطار عربي، ولكن تعجل إدانة الغزو فوت هذه الفرصة وفتح الباب للتدخل الأجنبي. وفي رد وزارة الخارجية المصرية على ما ورد في الكتاب الأبيض الأردني أكدت فيه أن مصر اشترطت قبل عقد اجتماع القمة المصغر المشار إليه قبول النظام العراقي سلفاً لمبدأ الانسحاب من الكويت، وبما أن الرئيس العراقي امتنع عن هذا التعهد؛ فكان لا بد من إصدار الإدانة^(٢).

ولم يلبث أن تأكد هشاشة الموقف العربي الموحد في الانقسام الذي بدا واضحاً عند التصويت على قرارات مجلس القمة العربي الطارئ الذي انعقد في القاهرة بدعوة من الرئيس المصري محمد حسني مبارك في ١٠ أغسطس ١٩٩٠، وكان هذا المؤتمر قد تعرض لعدة عقبات كادت تؤدي إلى عدم انعقاده أساساً حين طالب العراق بالجلوس في مقعد الكويت بعد أن كان قد تم ضمها إلى العراق، وأن يكون هدف المؤتمر الوقوف ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من تلك العقبات فقد استطاع المؤتمر أن يتوصل إلى العديد من القرارات التي كان من أهمها:

- إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت وعدم الاعتراف بقرار ضم الكويت إلى العراق ولا بأية نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١ أغسطس ١٩٩٠.

١- بيان مجلس وزراء خارجية الدول العربية في ٣ أغسطس ١٩٩٠.

٢- صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة حتى لومة ١٩٩٠/١٩٩١، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٣٨.

- تأكيد سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية باعتبارها دولة عضواً في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي.

- سحب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، وامتنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية، وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى، وتأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية إعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٩٠، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية إليها.

- الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية مساندة القوات المسلحة فيها دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي^(١).

غير أن الانقسام بين الأنظمة العربية ظهر واضحاً في نتيجة التصويت على تلك القرارات، إذ لم توافق سوى اثني عشرة دولة من العشرين دولة التي حضرت المؤتمر على جميع تلك القرارات، وظهرت مساندة كل من الجماهيرية العربية الليبية ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن للعراق، بينما تحفظت كل من الأردن وموريتانيا والسودان على قرارات المؤتمر، واكتفت الجزائر بالامتناع عن التصويت، بينما لم تحضر تونس المؤتمر أساساً.

وبينما بادرت كل من مصر وسوريا إلى إرسال قواتها إلى الحدود السعودية الكويتية تنفيذاً لقرارات المؤتمر لجأت الأنظمة العربية المساندة للعراق بطرح بعض المبادرات التي تميزت بتعذر قابليتها للتنفيذ بسبب ربطها بين الانسحاب العراقي من الكويت وبين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة أو تنازل الكويت

١ - قوات القوة العربية المتحدة بالكويت من ١ أغسطس ١٩٩٠

من جزء من حدودها البرية والبحرية للعراق. وكان من أبرز تلك المبادرات تلك التي قدمت من قبل الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا، وكانت تقترح انسحاباً عراقياً من الكويت بقبالة انسحاب القوات الغربية من الحدود السعودية الكويتية بشكل متزامن، وبدء مباحثات بين الكويت والعراق لترسيم الحدود فيما بينهما، إلى جانب وقف الحصار الاقتصادي الدولي المقروض على العراق مقابل الانسحاب العراقي وإطلاق سراح الرهائن وإحلال قوات عربية ودولية على الحدود الكويتية العراقية تحت إشراف الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، مع تحديد فترة انتقال بحري في خلالها استثناء شعبي في الكويت حول الاستقلال أو الوحدة مع العراق. وفي حالة الاستقلال تنازل الكويت عن جزيرة بوبيان وتسقط ما على العراق من ديون، كما طالبت منظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء صندوق للمساهمة في تحقيق التنمية في إطار خطة كاملة لسداد الديون العربية بما فيها ديون العراق.

وفي الوقت الذي لم نجد فيه تلك المبادرات اهتماماً يذكر ظلت بعض الأنظمة العربية متمسكة بمواقفها، وظهر ذلك واضحاً حين انعقد مجلس الجامعة العربية في دورة غير عادية في ٣٠ و ٣١ أغسطس ١٩٩٠ لم يحضرها سوى ثلاث عشرة دولة فقط، ولما كان النصاب القانوني لصحة اجتماع المجلس قد تحقق بحضور أكثر من نصف الأعضاء فقد أصدر المجلس قراراته التي وافق عليها اثنا عشر عضواً، وكانت تدور حول التمسك بالانسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية إليها، وعدم الاعتراف بأية إجراءات يتخذها العراق يكون من شأنها تغيير التركيبة الديموجرافية أو الإدارية للكويت، إلى جانب التزام العراق بدفع تعويضات عن الأضرار الناجمة عن الغزو، وتأكيد الحق المشروع للمتضررين من الكويت وغيرهم من رعايا الدول الأخرى في الحصول على التعويضات العادلة، كما ندد مجلس الجامعة العربية باحتجاز الرعايا الأجانب واعتبر قرار العراق بإنهاء عمل البعثات الدبلوماسية في الكويت باطلاً ولاغياً. وقد أكد مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية تلك القرارات في بيانه الصادر في أول سبتمبر ١٩٩٠^(١).

١ - القرارات الصادرة عن الدورة غير العادية لمجلس الجامعة العربية في ٣٠ و ٣١ أغسطس ١٩٩٠، وبيان وزراء خارجية الدول العربية في أول سبتمبر ١٩٩٠، انظر: جريمة غزو العراق للكويت - أحداث وثائق - إعداد إدارة الثقافة والنشر بالمركز الإعلامي الكويتي، القاهرة ١٩٩١، من ص ٥٢٦ - ٥٢٩.

غير أنه على الرغم من هذه القرارات التي تم التوصل إليها، إلا أن تغيب عدد كبير من الدول أوجد أزمة في محيط السياسة العربية، ولم يجد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية بداً من إعلان استقالته في ٣ سبتمبر ١٩٩٠، وكان ذلك فيما يبدو رداً على الانتقادات التي وجهت إليه في أنه لم يفهم بجهد كاف في الاتصال ببعض قادة الدول العربية التي امتنعت عن حضور الدورة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية الذي عقد بالقاهرة.

والأمر الذي لا شك فيه أن فشل النظام العربي في علاج الأزمة أمر يحتاج إلى شيء كبير من التحليل. وربما يثور التساؤل عما إذا كان هذا الفشل يعزى إلى عجز النظام أو بسبب تحدى العراق للإرادة العربية ورفضه في الوقت نفسه مبادرة الملك الحسن الثاني ملك المغرب في ١٤ نوفمبر ١٩٩٠ بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي، حيث اشترط لحضور المؤتمر أن يتم سحب جميع القرارات التي سبق اتخاذها في المؤتمرات السابقة، وكان من الطبعي أن يرفض ملوك ورؤساء الدول العربية تلك الشروط التي وضعها العراق مسبقاً.

وبصرف النظر عن الانقسام الذي حدث في محيط السياسة العربية، فإن القرارات التي اتخذت، رغم أنه لم يتوافر فيها الإجماع إلا أنها أدانت الغزو وتمسكت بانسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية إلى الكويت، كما ظهرت مواقف إيجابية من بعض الدول العربية وخاصة مصر وسوريا والمغرب والصومال وجيبوتي، بالإضافة إلى الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كان رد الفعل الأول لمجلس التعاون لدول الخليج العربية هو البيان الذي صدر عقب انعقاد مجلس الوزراء على هامش اجتماعات مجلس وزراء خارجية الدول العربية الذي عقد بالقاهرة في ٢ أغسطس ١٩٩٠ الذي أدان الغزو وطالب العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط وعودة القوات العراقية إلى المواقع التي كانت فيها قبل الثاني من أغسطس ١٩٩٠، كما طالب جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد. وعقب على القرار الذي اتخذته مجلس جامعة الدول العربية في ٢ أغسطس ١٩٩٠ بالرفض القاطع لأي تدخل أو محاولة للتدخل الأجنبي في

الشئون العربية، بأن هذا القرار لا يستبعد الإجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، والتي لا يمكن إدراجها تحت معنى التدخل الأجنبي، وذلك التزاماً بميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية بأن الأمم المتحدة هي الهيئة الدولية المعنية قانوناً بحفظ الأمن والسلام في العالم. كما توالى الاجتماعات التي عقدت في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ففي ١١ أغسطس ١٩٩٠ عقد رؤساء الأركان لدول المجلس اجتماعهم في الرياض لإقرار خطط موحدة لقوات دول المجلس، التي وضعت تحت القيادة السعودية، وللتنسيق في استقبال قوات التحالف الدولي. كما عقد وزراء الإعلام في ١٥ أغسطس اجتماعهم الطارئ في جدة لمواجهة الإعلام العراقي، في الوقت الذي اجتمع فيه وزراء مالية كل من السعودية والكويت وقطر ودولة الإمارات العربية لتدارس إمكانية المشاركة في نفقات القوات الدولية المتحالفة. وفي اجتماع قمة مجلس التعاون الخليجي الذي عقد بالدوحة في ٢٣ - ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠ طالب رؤساء دول الخليج العربية العراق بالانسحاب دون قيد أو شرط، وعودة الشرعية إلى الكويت قبل الخامس عشر من يناير ١٩٩١؛ لتجنيب الشعب العراقي وشعب المنطقة بل والعالم بأسره أهوال حرب مدمرة^(١).

ولعل أزمة الغزو العراقي للكويت قد أسفرت عن نتيجة إيجابية بالنسبة لدول الخليج العربية، إذ كانت المرة الأولى التي يساند فيها المسئولون في مؤسسات النقد عملة إحدى دول مجلس التعاون الخليجي وضمان قيمتها، وهو أمر اعتبره كثير من الباحثين الاقتصاديين تحقيقاً لفاعلية اقتصادية لأحد التجمعات العربية، حيث قرر مجلس التعاون لدول الخليج العربية دعم الدينار الكويتي، مما أكسب هذا التجمع الخليجي أهميته، إذ أدركت دول الخليج العربية أن مجتمعاتها واقتصادها في سلة واحدة وسقوط إحدى دول المجلس يعني بالتداعي سقوط الآخرين، وإن كانت الملاحظة هي قصر تحويل الدينار على الكويتيين وحدهم مما عده البعض تفرقة ليست ذات معنى^(٢).

١ - الأناضول - القاهرة ٣ يناير ١٩٩١.

٢ - نفس.

أما عن موقف الدول المساندة للعراق فقد عني كثير من الباحثين بتحليل مواقفها التي أثارت العديد من التساؤلات، من ذلك وقوف منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب العراق رغم ما في هذا الموقف من مخالفة صريحة للمبدأ الذي كانت تدافع عنه المنظمة وهو مبدأ رفض احتلال أراضي الغير بالقوة. وفيما يبدو أن المنظمة نظرت إلى مبادرة العراق ربط الانسحاب من الكويت بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة والانسحاب السوري من لبنان بأنها جاءت لتضع المنطقة في إطار الحل السليم، كما نظرت إلى مبادرة العراق بإعادة توزيع الثروة العربية بأنها تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل الوطن العربي. غير أن السبب الرئيسي في مساندة المنظمة للعراق يرجع إلى أنها بدأت تشعر بفقدان عناصر دعمها نتيجة انفتاح دول الخليج العربية على حركة حماس داخل الأراضي العربية المحتلة، ولعلها قدرت أيضاً أن وجود جالية فلسطينية كبيرة العدد في الكويت يمكن أن تكون قوة ضاغطة لدعم الموقف العراقي، إذ كانت تسعى آنذاك لتوثيق علاقاتها بالعراق رغبة منها في أن تكون بغداد عاصمتها السياسية بعد أن فقدت بيروت وبعد أن اكتشفت أن تونس أصبحت عاجزة عن أن تكون مقراً لها^(١).

أما عن الأردن فعلى الرغم مما أعلنه عن رغبته في احتواء الأزمة داخل الإطار العربي إلا أن موقفه كان مسانداً للعراق، حيث قدم له العديد من التسهيلات من خلال مبناء العقبة بهدف خرق الحصار الاقتصادي الدولي المفروض عليه بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١. وعلى المستوى الشعبي أصدرت نقابة العمال الأردنيين بياناً تحدث فيه عن فضل أبناء الأردن وفلسطين في بناء حضارة الخليج، كما شنت جريدة العرب هجوماً لاذعماً على عرب الخليج ووصفتهم بالآرذاف الضخمة والأفواه الشرهة^(٢).

١ - محمد غانم الميمحي، ردود الفعل العربية على غزو - حرب - تحرير الكويت، من أعمال ندوة العرب العربى للكويت - المجلس الوطنى للثقافة - الكويت مارس ١٩٩٥ - ص ١٠٠ - عالم المعرفة، الكويت مارس ١٩٩٥، ص ٣٥٢.

٢ - منصور ميمحي، الشرعية السياسية في الخطوط السياسية العربية، الاحتلال العراقي للكويت، من أعمال ندوة العرب العربى للكويت - المجلس الوطنى للثقافة والعلوم - ص ١١٠ - ١٩٩٥، نشر مجلة عالم المعرفة، الكويت - مارس ١٩٩٥، ص ٧٢٤.

كذلك وقفت اليمن إلى جانب العراق في رفضها الموافقة على قرارات القمة العربية الطارئة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠، كما رفضت إدانة الغزو في مجلس الأمن. وفي تقديرنا أن الوحدة اليمنية التي كانت قد أعلنت بين شطري اليمن قبل الغزو بعدة شهور وعلى وجه التحديد في مايو ١٩٩٠، كان لها دور في الموقف المساند للعراق الذي اتخذته اليمن بحكم العلاقة الوثيقة بين النظام اليمني والنظام البعثي في العراق.

وقد وقف السودان بدوره إلى جانب العراق رغم المساعدات الكويتية التي كانت تقدم إليه، ويرجع ذلك إلى دعم العراق له في مشاكله مع الجنوب. وعلى الجانب المغربي كشفت أزمة الخليج عن هشاشة الموقف في الاتحاد المغربي، فعلى حين نددت الجزائر بالغزو لم توافق موريتانيا على إدانة العراق وإن كانت نددت بالتدخل الدولي في الشئون العربية، بينما تميز المغرب بالتشدد في إدانة الغزو رغم أن الشارع المغربي كان إلى جانب العراق، حيث وقف حزب التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي إلى جانبه، وصدرت سلسلة من المقالات لأحد مفكري ذلك الحزب - محمد عابد الجابري - في جريدة الاتحاد الاشتراكي تعبر عن هذا الاتجاه وذلك بعنوان «من أجل فهم ما يجري وما جرى». أما عن الجماهيرية العربية الليبية فقد قدم الرئيس الليبي العديد من المبادرات التي لم يكن لها من أثر واضح سوى خلط الأوراق وتجميع الموقف.

ومن المفيد أن نعرض في هذا السياق للتوجهات السياسية العربية كما أوردها أحد الباحثين العرب^(١)، وقد قسمها إلى أربعة توجهات رئيسية وهي: دول المواجهة وتشكل من دول مجلس التعاون الخليجي، ثم الدول المساندة وأهمها مصر وسوريا والمغرب، ودول الموقف المتوازن بين إدانة الغزو وإدانة التدخل الأجنبي في الوقت نفسه، وهي الجزائر وليبيا وتونس، ثم تأتي بعد ذلك ما أطلق عليها دول الضد وهي السودان والأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية، أما عن لبنان فرغم أن الموقف الرسمي لحكومته كان ضد الغزو إلا أن المواقف تعددت

١ - محمد الرمحي: دراسة سبق ذكرها، ص ٣٦٧.

لدى الشعب اللبناني نتيجة تعدد الانتماءات السياسية والحزبية إضافة إلى التجمعات الفلسطينية.

إزاء هذا الوضع على الساحة العربية يمكن القول بأن دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا كانت تشكل حجر الزاوية في بناء المعارضة العربية الفاعلة. وقد سبق الحديث عن موقف دول مجلس التعاون الخليجي، أما فيما يتعلق بسوريا فقد وقفت موقفا صريحا ضد الغزو وأكدت في بياناتها الرسمية أن ضم العراق للكويت يعطى المبرر لإسرائيل لاستمرار احتلالها للأراضي العربية، وأن هدف مشاركتها في قوات التحالف الدولي هو الدفاع عن المملكة العربية السعودية حيث توجد الأماكن المقدسة الإسلامية^(١).

ولعل الموقف المصري كان أكثر إيجابية، ويمكننا أن نلمح ذلك الموقف خلال الأسابيع القليلة التي سبقت الغزو العراقي، فعلى أثر إحساس مصر بواقع الأزمة حين قدم وزير خارجية العراق مذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ضد الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في ١٥ يولية ١٩٩٠، ناشدت مصر كلا من العراق والكويت بضبط النفس، وبصد ذلك قيام الرئيس المصري بجولة في كل من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية على أمل احتواء الأزمة وعدم خروجها عن الإطار العربي. وعلى الرغم من حصول مصر على تأكيدات من النظام العراقي بعدم اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية إلا أن الاجتياح العراقي للكويت كان فيما يبدو أمرا مقررآ، ومن ثم أصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً نددت فيه بالغزو ودعا الرئيس المصري إلى عقد مؤتمر عربي طارئ، ومع تصاعد الأزمة استجابت القيادة المصرية لطلب المملكة العربية السعودية بإرسال قوات عسكرية لحماية أراضيها، كما أرسلت قوات أخرى إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وظل الرئيس المصري حتى آخر لحظة يناشد الرئيس العراقي بالانسحاب من الكويت رغبة في إنقاذ الشعب العراقي. ورغم مشاركة القوات المصرية والسورية في قوات التحالف الدولي إلا أن دورهما وقف عند

تحرير الكويت دون أن تشاركاً في العمليات العسكرية في الأراضي العراقية، ويمكن القول بصفة عامة أن الرأي العام المصري كان مؤيداً للتوجهات السياسية الرسمية؛ وذلك باستثناء تيار الإسلام السياسي، أما التيار اليساري فقد أعلن رفضه للغزو العراقي للكويت بيد أنه أعلن في الوقت نفسه رفض التدخل الأجنبي وتدمير قوة العراق العسكرية، وكان هذا الانحياز واضحاً لدى معظم المفكرين والمثقفين المصريين^(١).

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين أشار إلى أن مصر اتجهت في موقفها المناهض للغزو على احتمال أن تمدها دول النفط العربية الخليجية بمساعدات مالية أكبر^(٢)، إلا أننا نرى أن هذا الرأي لا يتفق مع المبادئ المصرية التي استنكرت بموضوعة أسلوب الغزو والاعتداء على السيادة الشرعية لإحدى الدول العربية الأعضاء في النظامين العربي والدولي.

وعلى الرغم من تباين مواقف الدول العربية بين التنديد بالغزو أو الوقوف إلى جانب العراق إلا أنه يمكن القول بأنها أضررت جميعها نتيجة الغزو العراقي للكويت. ولعل منظمة التحرير الفلسطينية قد أضررت أكثر من غيرها بحكم كثافة الوجود الفلسطيني في الكويت والمساعدات التي كانت تقدمها الكويت ودول الخليج العربية الأخرى للمنظمة. ومن المؤكد أن الأزمة كان لها نتائجها السلبية على الأردن، إذ إن عودة بضعة آلاف من الفلسطينيين والأردنيين الذين كانوا يعملون في الكويت وبعض دول الخليج العربية أوجد أوضاعاً اقتصادية واجتماعية لم تكن في حسان الحكومة الأردنية.

وطبقاً لما سجله أحد الباحثين الاقتصاديين استناداً إلى مصادر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، قدرت خسائر الأردن نتيجة للغزو بنحو ٢،١٤٤ مليار من الدولارات الأمريكية من بينها فقدانه دعم الموازنة التي كانت تقدم له من العراق والكويت بالإضافة إلى خسارة واضحة في السياحة وتحويلات العاملين الأردنيين في الكويت وغيرها من دول الخليج العربية الأخرى^(٣).

١ - نفسه، ص ٣٤٠.

٢ - صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص ٤٢٨.

٣ - عامر الشمعي: الأبعاد الاقتصادية للغزو، من أعمال ندوة المجلس الوطني للثقافة والفنون عن الغزو العراقي للكويت مارس ١٩٩٤، نشر مجلة عالم المعرفة للكويت ١٩٩٥، ص ٢٤٦ - ٢٤٨.

كذلك تأثرت سوريا من جراء توقف صادراتها إلى العراق، وتأثر اليمن بدوره بطرد السعودية ما يقرب من مليون عامل يمني كانوا يعملون في أراضيها. كما تأثرت مصر بمغادرة آلاف من العمال المصريين الذين كانوا يعملون في الكويت والعراق. وبرغم ما قرره دول الخليج العربية من إسقاط ما يعادل سبعة مليارات من الدولارات الأمريكية من الديون التي أقرضتها لمصر إضافة إلى الدعم الذي تحصلت عليه من الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية، وإسقاط جزء من ديونها العسكرية، فإن الاقتصاد المصري عانى من آثار الغزو بسبب توقف تحويلات العاملين في الكويت والتي كانت تصل إلى ما يزيد عن مليارين من الدولارات سنوياً، إلى جانب توقف تصدير السلع وبعض المعدات إلى الأسواق العراقية والكويتية، والانخفاض الواضح الذي حدث في عائدات قناة السويس والسياحة العربية الخليجية^(١).

إذا انتقلنا من الإطار العربي والخليجي إلى المنظمات الإقليمية التابعة لدول العالم الثالث يمكن القول أن تلك المنظمات أدانت الغزو العراقي للكويت، غير أنها لم يكن لها تأثير على مسار الأزمة، إذ اقتصرَت في الأغلب على البيانات الصادرة عن مؤسساتها دون عمل إيجابي. وبصد ذلك أدان الأمين العام لمنظمة الدول الإسلامية الغزو العراقي للكويت في نفس يوم وقوعه، وفي الخامس من أغسطس ١٩٩٠ أصدر المؤتمر التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال انعقاده بالقاهرة بياناً أدان فيه الغزو وأعلن فيه رفضه لأية آثار مترتبة عليه، وطالب بالالتزام بمبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وبصفة خاصة ما ينص عليه هذا الميثاق من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية وعدم تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى^(٢). وبالإضافة إلى ذلك شاركت العديد من الدول الإسلامية من بينها باكستان وبنجلاديش وأفغانستان والسنغال والنيجر في القوات العسكرية المتعددة الجنسيات التي رابطت على الحدود السعودية الكويتية.

١ - الأحيار - القاهرة في ١٠/١٠/١٩٩٠.

٢ - بيان المؤتمر التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية المعقد في القاهرة في ١٢ محرم ١٤١١ هـ - ٥ أغسطس ١٩٩٠.

٣ - نظم الملف الوثائقي للجنة المصرية العامة للاستعلامات المجتد الأول - القاهرة ١٩٩١.

كما يذكر للقارة الإفريقية اتخاذها زمام المبادرة حين أعلنت منظمة الوحدة الإفريقية إدانتها للعدوان^(١)، ويستثنى من الموقف العام الذى وقفته دول القارة كل من موريتانيا والسودان، ووصف رئيس منظمة الوحدة الإفريقية الغزو العراقى للكويت باعتباره سابقة خطيرة فى إطار السلوك الدولى، وطالب بانسحاب القوات العراقية واستعادة الكويت لسيادتها الكاملة^(٢).

كذلك وقفت مجموعة دول عدم الانحياز نفس الموقف الذى اتخذته منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أكد وزير خارجية يوغسلافيا السابقة باسم حركة عدم الانحياز رفض الغزو باعتباره يتنافى ومبادئ حركة عدم الانحياز.

والى جانب المواقف التى اتخذتها منظمات دول العالم الثالث وقفت المنظمات الغربية ضد الغزو، حيث قررت دول المجموعة الأوروبية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠ عدم تفاوض أية دولة من دول المجموعة بصورة منفردة مع العراقى لإطلاق سراح رعاياها المحتجزين. كما أدانت الدول الغربية بصورة جماعية الغزو العراقى للكويت، كما يظهر ذلك واضحاً فى القرارات التى صدرت عن دول حلف الأطلسى والمجموعة الاقتصادية الأوروبية واتحاد دول غرب أوروبا.

ويمكن القول بأن النظام العراقى - إذا استثنينا بعض المواقف الفردية - لم ينجح إلا فى شىء واحد وهو تعبئة كل القوى من الشرق والغرب ومن الشمال والجنوب فى موقف واحد ندر أن وجد من قبل لإجبار العراق على سحب قواته من الأراضى الكويتية وإعادة الشرعية إليها^(٣).

بالنسبة للدول الكبرى يبرز موقف الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت أكثر الدول تشدداً إذ بادرت بإدانة الغزو فى نفس يوم حدوثه، كما قررت تجميد الودائع والممتلكات الكويتية والعراقية لديها ولدى فروع مؤسساتها فى الخارج، وانضمت إليها كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان، حيث قررت تلك الدول تجميد كافة الأرصدة الكويتية لديها^(٤).

١- إفريقيا وحرب الخليج - إصدار الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩١.

٢- الأهرام - القاهرة، ٦ سبتمبر ١٩٩٠.

٣- انظر المجلد الرابع من الملف الوثائقى إصدار الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩١، ص ١.

٤- الملف الوثائقى عن أزمة الخليج - إصدار الهيئة العامة للاستعلامات، ج. م. ع، المجلد الأول من ص ١٢.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية بحكم ما تملكه من أجهزة المراقبة والرصد كانت أكثر توقعاً للغزو إزاء الحشود العراقية التي تجسست على الحدود العراقية الكويتية، وحين أعلن العراق ساعة الصفر بادرت بتسفيد خطة الطوارئ التي أمكن من خلالها إنقاذ أمير الكويت وولي عهده وجميع الأعضاء الرئيسيين في الأسرة الحاكمة، وكان نجاحها في ذلك أول ضربة وجهت للمخططة العراقية حيث أصبح من الممكن بعد ذلك التحدث مع حكومة الكويت الشرعية التي اتخذت من المملكة العربية السعودية مقراً لها^(١).

وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في عدة نقاط رئيسية، وهي انسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط، وعودة الحكم الشرعي، وضمان سلامة المملكة العربية السعودية، والحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكيين وضمان سلامتهم، إلى جانب المحافظة على أمن المنطقة^(٢).

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف بادرت بحشد قوات بحرية وجوية لم يشهد العالم مثيلاً لها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، واستخدمت قواعدها العسكرية، وبصفة خاصة قاعدة أنسليك في تركيا وقاعدة الجفير في البحرين وقاعدة دايجوجارسيا في المحيط الهندي، إلى جانب ما أوجدته من قواعد عسكرية في حفر الباطن والرياض والظهران بالمملكة العربية السعودية.

ويشهد للرئيس الأمريكي جورج بوش موقفه المتصلب من الأزمة الذي يتضح من تصريحاته المختلفة. كما حاول في رسائله التي وجهها إلى الشعب العراقي التي تم بثها في التلفزيون العراقي في ١٦ سبتمبر ١٩٩٠ إقناع العراقيين بأنه لا صحة لما يندرج به النظام العراقي أنه تحرك بدعوة من الشعب الكويتي، كما أنه ليس صحيحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف ضد العراق الذي أبدته في حربه ضد إيران، وأكد أن الغزو العراقي سيكلف العراق عشرين ملياراً من الدولارات في العام نتيجة وقف تصدير النفط، وأنه ليس أمام النظام العراقي إلا الانسحاب والإفراج عن المحتجزين وإعادة الشرعية للكويت^(٣).

١- محمد حسين هيكلي: حرب الخليج، أوهام القوة والضعف، القاهرة: المطبعة الأولى ١٩٩١، ص ٣٥٩.

٢- ٣٦.

٢- الملف الوثائقي عن أزمة الخليج - المجلد الثاني من ٩.

٣- الأهرام - القاهرة في ١٧ سبتمبر ١٩٩٠.

وفي خطاب الرئيس الأمريكي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٠ أكد على ضرورة التوصل إلى تسوية دائمة وكاملة للخلافات القائمة بين الكويت والعراق، ودعاً دول الخليج إلى أن تبادر بوضع ترتيبات لأمنها المشترك وأن تنهى دول وشعوب المنطقة خلافاتها ونزاعاتها مع إسرائيل^(١).

ولعل مما يشير الانتباه أنه طيلة الفترة التي استغرقتها الأزمة لم يمنح الرئيس الأمريكي أية فرصة للنظام العراقي لحفظ ماء وجهه، كما كان حربصاً في الوقت نفسه على التأكيد بأن قوات التحالف الدولي لن تبقى في المملكة العربية السعودية بعد أن يتم تحرير الكويت، كما أكد في تصريح له في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠ أن الولايات المتحدة الأمريكية سترفض أية خطوة من جانب السكرتير العام للأمم المتحدة من شأنها المساومة على المبادئ والقواعد الأساسية، وهي الانسحاب العراقي غير المشروط، وعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت، والسماح للأجانب المحتجزين بالعراق والكويت المحتلة بمغادرتها إذا ما رغبوا في ذلك^(٢).

ومن ناحية أخرى كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية واضحاً من وراء إصدار قرارات مجلس الأمن إلى الدرجة التي يرى فيها بعض الباحثين أنها مارست ضغوطاً من أجل ذلك، وأن الإجماع في مجلس الأمن كان إجماعاً غير سليم^(٣)، سواء في فرض العقوبات على العراق أو في تشكيل قوات التحالف، وأن القرارات التي اتخذت كانت تهدف إلى أن تكتسب التحركات الأمريكية الصفة الدولية^(٤).

والحقيقة أن إدارة الرئيس الأمريكي لأزمة الخليج قد أكدت دور الولايات المتحدة الأمريكية المميز ومكانتها المهيمنة بلا منازع أو منافس في النظام الدولي

١ - نفسه ٢ / ١٠ / ١٩٩٠، انظر أيضاً الملف الوثائقي - المجلد الرابع - القاهرة ١٩٩١ ص ١.

٢ - الأخبار ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٠.

٣ - Phillis Bennis & Moushabeck (eds.), Beyond the Storm, George Bush's United Nations, New York 1991, pp. 112 - 115.

حيث وصف الكاتب الإجماع في مجلس الأمن بأنه «False Consensus».

٤ - حول التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية انظر:

Srivastava, B.C., The Great Powers and The Gulf Crisis, The Cause Of An Easy Alliance in: Abidi, A.H., The Gulf Crisis and The New Order, New Delhi 1991 see also Adel Darwish & Gregor Alexander, Unholy Alliance, The Secret History of Saddam's War, London 1991.

الجديد، كما كان الرئيس الأمريكي حريصاً على أن يسد أمام الرئيس العراقي جميع المنافذ، حيث صرح بأن انسحاب العراق من الكويت ليس كافياً لحل الأزمة، وإنما يستوجب حلها نزع قوة العراق العسكرية وكافة منشآته النووية، كما يتعين على العراق أن يدفع تعويضات كاملة عن كل الأضرار التي لحقت بجميع الأطراف. وإلى جانب ذلك استخدم الرئيس الأمريكي المناورة لإقناع الأمريكيين بسلامة سياسته، حيث وافق بعد الإفراج عن الرهائن على ترتيب لقاء في سويسرا بين بيكر وزير الخارجية الأمريكية وطارق عزيز وزير خارجية العراق، وكان الغرض من هذا اللقاء إثبات تصليب الموقف العراقي. وبذلك استطاع الرئيس الأمريكي أن يطرح قرار الحرب على الكونجرس. ومع أن هذا القرار لم يحقق سوى أغلبية ضئيلة، حيث وافق عليه ٥٢ عضواً بينما عارضه ٤٧ لأسباب تتعلق بثوابت في السياسة الأمريكية؛ خوفاً من التورط في منازعات خارجية، إلا أن موقف الشعب الأمريكي سرعان ما تبدل بعد أن تبين للأمريكيين سهولة تحقيق النصر^(١).

ولعل موقف الاتحاد السوفيتي كان حرجاً إزاء أزمة الخليج بحكم العلاقات التي كانت تربطه بالعراق والتي كانت بمثابة ميثاق في معاهدة الصداقة والتعاون بين الطرفين في عام ١٩٧٢ والتي تم تجديدها في عام ١٩٧٨، وكانت هذه المعاهدة تفرض على الاتحاد السوفيتي التزامات عسكرية معينة في حالة دخول العراق الحرب ضد أطراف أخرى. ولعل الاتحاد السوفيتي وجد له منفذاً في مخالفة العراق لنصوص المادتين السابعة والثامنة من تلك المعاهدة اللتين كانتا تقضيان بالتشاور مسبقاً في حالة حدوث إخلال بالأمن، وهو ما لم يحدث، ومن ثم لم يعتبر الاتحاد السوفيتي نفسه ملزماً بوضع المعاهدة موضع التنفيذ إذا ما تعرض العراق لعمل عسكري بسبب غزوه للكويت. ومن ناحية أخرى كان العراق مديناً للاتحاد السوفيتي بما يتراوح بين ٦ - ٨ مليارات من الدولارات، كما كان أكثر من نصف تسليح الجيش العراقي من مصادر سوفيتية، فضلاً عن أن أكثر من ثمانية آلاف من الخبراء السوفيت كانوا يعملون في العراق^(٢).

١ - صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص ٤٤٦.

٢ - الاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج - إصدار الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩١، ص ٣.

ورغم هذه العوامل التي كانت تفرض على الاتحاد السوفيتي اتخاذ موقف إلى جانب العراق، إلا أنه كان من سوء حظ النظام العراقي أن اجتياحه الكويت جاء بعد انتهاء الحرب الباردة واكتشاف التدهور الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي مما جعله يلجأ إلى الملكية العربية السعودية لاقتراض العملة الصعبة، وبما يذكر بصدور ذلك أنه في أثناء نظر مجلس الأمن في أزمة الخليج دار الأمر سموء القبصل موسكو، حيث وعد قادة الكرملين بأربعة مليارات من الدولارات كقروض ميسرة للاتحاد السوفيتي.

وليس من شك أيضا في أن أخطاء النظام العراقي كانت تغذي التوجه السوفيتي المناهض للعراق، إذ كان احتجاز الرعايا الأجانب كرهائن واستخدامهم دروعاً بشرية للاحتماء بهم من الأساليب غير الحضارية التي تستثير الأصدقاء والأعداء على حد سواء، وذلك على الرغم من أن العراقي أقترح عن الرعايا السوفيت قبل غيرهم من الرهائن الآخرين^(١).

ومن أبرز العوامل التي كان لها تأثيرها على موقف الاتحاد السوفيتي التحولات التي طرأت على العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن حرص السوفيت على توثيق علاقاتهم بدول الغرب واليابان ودول الخليج العربية. ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت توظيف حاجة السوفيت إلى الدعم الاقتصادي، والتغلب على الانتقادات التي وجهت إليه حول استخدام القوة العسكرية في جمهوريات البلطيق السوفيتية.

ولكل تلك الاعتبارات يمكن تفهم موقف الاتحاد السوفيتي الذي صرح في بداية الغزو بأنه جاء ضد روح العلاقات الدولية والتفكير السياسي الجديد على الساحة الدولية، وتؤكد هذا الموقف حين التقى الرئيس الأمريكي جورج بوش مع الرئيس السوفيتي جورباتشوف في قمة هلسنكي التي عقدت في التاسع من سبتمبر ١٩٩٠، وكان الهدف من هذا اللقاء دعم موقف الدولتين المشترك. ومع بداية اللقاء وجه الرئيس العراقي رسالة إلى قمة هلسنكي مؤكدا فيها إصراره على رفض الانسحاب، وأن أية محاولة تقوم بها القوى الكبرى لإجباره على ذلك ستكون

عديمة الجدوى وستصيب المنطقة بأضرار فادحة، كما حذر جورباتشوف من أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تلعب دور القوة العظمى الواحدة في العالم^(١). وقد تم الاتفاق بين الرئيسين الأمريكي والسوفيتي على مساندة القرارات التي صدرت في مجلس الأمن، ودعوة العراق للانسحاب غير المشروط من الكويت، والسماح بعودة الحكومة الشرعية للكويت، وإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في العراق والكويت. وتعهد الرئيسان بأن يعملوا على حدة أو بالتنسيق فيما بينهما لضمان الالتزام بالعقوبات المفروضة على العراق. وأكد الرئيسان أنهما سيظلان متحدين ضد العدوان العراقي، ومع تفضيلهما حل الأزمة سلمياً إلا أنه إذا فشلت الحلول السلمية فإنهما على استعداد لبحث خطوات إضافية أخرى. وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي عرض على الاتحاد السوفيتي المشاركة في قوات التحالف الدولي إلا أن هذا العرض قوبل باعتذار الكرملين، وفيما يبدو أن السوفيت كانوا لا يحبذون العمل تحت القيادة الأمريكية، كما كان من المشكوك فيه أيضاً أن تقبل المملكة العربية السعودية وجود قوات سوفيتية على أراضيها.

وفيما يبدو أن الاتحاد السوفيتي كان حريصاً على الحل السلمي، يؤكد ذلك وقف تصديره السلاح إلى العراق، وسحب خبراته العسكريين، ومحاولة إقناع العراق - عن طريق إرسال جورباتشوف مبعوثاً شخصياً من قبله، وهو بريماكوف عضو مجلس الرئاسة السوفيتي للقاء الرئيس العراقي في أكتوبر ١٩٩٠ - بأن الاتحاد السوفيتي لن يستطيع توقيف الإجراءات التي قد يتخذها المجتمع الدولي ضد العراق.

وعلى الرغم من فشل مهمة بريماكوف فقد ظل الاتحاد السوفيتي يركز على إمكانية الحل السلمي للأزمة، غير أنه لم يجد إزاء تصليب الموقف العراقي في رفضه لجميع المبادرات السلمية سوى الموافقة على الحل العسكري دون أن يلجأ إلى استخدام حق الفيتو؛ غير أنه كان حريصاً على أن يتزع من الولايات المتحدة

١- بيان قمة موسكو ٩ سبتمبر ١٩٩٠، الامرام ١٠/٩/١٩٩٠.

الأمريكية التزاما بعدم التحطيم الكامل لقوة العراق العسكرية والاكتفاء بتحرير الكويت وعدم المساس بالسلامة الإقليمية للعراق، وإن كان التنسيق بين الدولتين قد وصل في المراحل الأخيرة للأزمة إلى حد قيام الاتحاد السوفيتي بمد الولايات المتحدة بما يعرفه من معلومات عن حجم التسليح العراقي ونظمه الدفاعية^(١).

ومع أن الصين كان لها حق الفيتو إلا أنها لم تستخدم ذلك الحق للوقوف ضد القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن، ويرجع ذلك إلى توجهاتها السياسية في الحفاظ على العلاقات بينها وبين المملكة العربية السعودية بصفة خاصة ودول الخليج العربية الأخرى بصفة عامة، فضلا عن علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية. غير أنها كانت أميل إلى تفضيل الحلول السلمية، واتفقت مع الاتحاد السوفيتي في عدم قيامها بإرسال قوات عسكرية. ومما يذكر أن هناك دولا أخرى لم تشترك في قوات التحالف الدولي، ومن بينها اليابان نظرا لأن الدستور الياباني لا يبيح إخراج قوات عسكرية إلى خارج حدودها، وقد عوضت ذلك بتحملها جزءا من النفقات العسكرية.

أما عن الحكومة البريطانية فقد تطابقت رؤيتها للأزمة مع الرؤية الأمريكية، واستطاعت بالتنسيق مع دول الكومنولث حشد أكبر تأييد لقرارات مجلس الأمن. كما كانت من أوائل الدول الأوروبية التي أرسلت قواتها البحرية والجوية إلى الخليج. كما يتضح الموقف البريطاني الصارم في تشدد مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا في إدانة الغزو والتنديد باستخدام الرعايا الأجانب بمثابة دروع بشرية، وأعلنت في عبارات لاذعة أن الرئيس العراقي لم يجد أمامه سوى أن يتخفى وراء «تنورات» النساء والأطفال، وطالبت بمحاكمته دوليا عما وقع للكويت من دمار.

ويختلف الموقف الفرنسي عن الموقف البريطاني، حيث كان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران يؤكد في تصريحاته على بعض الاختلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يلح على الحل السلمي. ولعل الموقف المرن الذي وقفته فرنسا

١ - الاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج، ص ٢٧.

دفع بالنظام العراقي إلى محاولة استغلاله حين أفرج عن الرهائن الفرنسيين قبل غيرهم من الرهائن الغربيين غير أنه عندما وصلت الأزمة إلى طريق مسدود لم تخرج فرنسا عن الموقف الدولي بل شاركت بقواتها العسكرية في قوات التحالف الدولي^(١).

وهناك آراء تفسر تحول الموقف الفرنسي بأنه كان نتيجة لضغط رجال الأعمال الفرنسيين الذين بدعوا يحسون بالقلق على مصالحهم بعد أن حصلت الشركات الأمريكية والبريطانية على معظم العقود من المملكة العربية السعودية والكويت استعداداً لإعادة البناء في فترة ما بعد الغزو^(٢).

وقد يكون من المفيد بعد أن استعرضنا مواقف الدول العربية ومواقف القوى الكبرى تجاه الغزو العراقي للكويت أن نعرض لموقف دول الجوار الجغرافي، ويعنيها بوجه خاص موقف كل من تركيا وإيران وإسرائيل.

بالنسبة لتركيا فإنه على الرغم من محاولة العراق تهدتها، وخاصة أنها تتحكم في أنابيب النفط العراقية الممتدة من شمال العراق عبر أراضيها وذلك حتى لا يتخذ قرار المقاطعة الاقتصادية، إلا أن العراق لم ينجح في كسب تركيا إلى جانبه ويرجع ذلك إلى علاقاتها الوثيقة بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية. ومن المؤكد أن تركيا نظرت إلى مصالحها الاقتصادية والأمنية في المقام الأول. والحقيقة أن الحكومة التركية واجهت مأزقاً خطيراً في التعارض بين رغبتها في الحد من القوة الإقليمية للعراق والوفاء بالتزاماتها التحالفية مع الغرب من ناحية، وبين مخاوف اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق من ناحية أخرى؛ نظراً للحدود المشتركة بين الدولتين ولوجود أهم وأوسع شبكة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق قريبة من الحدود مع العراق، مما قد تكون هدفاً لضربات عراقية انتقامية، كما أن انهيار وحدة العراق وتقسيمه قد يهدد بتسجير مشكلة الأقليات في تركيا وخاصة الكردية منها ما لم تخاطر بالاستيلاء على شمال

١ - صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥.

٢ - حسن تاشق: ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت، نشر مجلة عالم المعرفة - الكويت مارس ١٩٩٥، ص ٥٠ وما بعدها.

العراق وضم سكانه الأكراد إلى مناطق الأكراد في جنوب شرق تركيا مما يشكل عملية باهظة التكاليف عسكريا واقتصاديا^(١). ومع ذلك فقد وجدت تركيا في الأزمة فرصة سانحة تستطيع من خلالها أن تؤكد ولاءها للغرب ومحاولة التغلب على بعض أسباب الرفض لقبولها في المجموعة الأوروبية والتخلص من القوة العسكرية للعراق التي تهدد التوازن الإقليمي، فضلا عن أن موقفها المعارض للعراق قد يتيح للشركات التركية آفاقا واسعة في منطقة الخليج، كما يساعد على جذب الاستثمارات العربية إليها.

وعلى الرغم من تلك الاعتبارات فقد حرصت تركيا على عدم الدخول كطرف مباشر ضد العراق، وعلى أن يكون موقفها متمشيا مع القرارات الدولية في إدانة الغزو وإحكام الحصار الاقتصادي عن طريق إغلاق حدودها مع العراق وإيقاف أنابيب النفط العراقية. كما سمحت باستخدام قواعدها الجوية وخاصة قاعدة إنسرليك وباتمان تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذي يخول الدول الأعضاء تقديم المساعدة لقوات التحالف الدولي التي تعمل لتحرير الكويت.

وفضلاً عن ذلك كان حرص تركيا على عدم إرسال قوات عسكرية واكتفت بإرسال مجموعات فنية في مجالات النقل والاتصالات والخدمات العامة. وقد استطاعت تركيا أن تحقق العديد من المكاسب، لعل من أهمها التعويض المالي عن عوائد مرور البترول العراقي عبر أراضيها إلى جانب رفع الولايات المتحدة الأمريكية القيود العسكرية التي كانت مفروضة على تسليحها منذ غزوها لقبرص عام ١٩٧٤، بالإضافة إلى تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم طلبها للانضمام إلى المجموعة الأوروبية^(٢).

وفيما يتعلق بالموقف الإيراني إزاء الأزمة يمكن القول بأنه مر عبر مرحلتين تفصل فيما بينهما المبادرة التي أعلنها الرئيس العراقي في ١٤ أغسطس ١٩٩٠

١ - نازلي معوض: التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، العلاقات العربية التركية من منظور عربي - إصدار معهد البحوث والدراسات العربية - الجزء الأول، القاهرة ١٩٩١، ص ٣٤٥ - ٣٤٧.

٢ - المرجع السابق ص ٣٥٠.

بإعادة اعترافه بمعاهدة الجزائر الموقعة بين الدولتين في عام ١٩٧٥، وإقراره بكافة الشروط الإيرانية لإنهاء حالة الحرب بين البلدين والتي كانت قد توقفت في عام ١٩٨٨ والتعهد بانسحاب القوات العراقية من المناطق التي كانت قد احتلتها في إيران وإطلاق سراح الأسرى الإيرانيين^(١). وتأكيداً لما أظهره الرئيس العراقي من نوايا طيبة إزاء جارته إيران كانت زيارة طارق عزيز وزير خارجية العراق لإيران في ٩ سبتمبر ١٩٩٠، وكانت أول زيارة لمسؤول عراقي كبير منذ نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية في عام ١٩٧٩، وكان الهدف من تلك الزيارة توقيع معاهدة سلام بين البلدين استناداً على مبادرة الرئيس العراقي. ولعل أهم ما يلاحظ في مرحلة ما قبل المبادرة العراقية اتفاق القيادات الإيرانية المعتدلة والمتشددة على التنبيد بالغزو العراقي للكويت وقبول الحل العسكري ضمناً، أما في مرحلة ما بعد المبادرة فإنه على الرغم من تصريح الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني بأن السلام مع العراق قضية منفصلة تماماً عن قضية الكويت إلا أنه من الملاحظ تصاعد حدة الانتقادات الإيرانية للوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، كما تكررت دعوة إيران لإيجاد حل سلمي في إطار إسلامي، وعدم السماح لقوات التحالف الدولي باستخدام الأراضي أو الأجواء الإيرانية، وعدم تعرض العتبات المقدسة الشيعية في العراق لأي اعتداء والتأكيد على سياسة الحياد الإيرانية^(٢). ومع ذلك لعبت الوساطة السورية دوراً في امتثال إيران لقرارات مجلس الأمن، كما كشفت دول الخليج العربية اتصالاتها بإيران وكأنها تعتذر عن مواقفها السابقة في مساندة العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية. وليس من شك في أن إيران استطاعت أن تحقق العديد من المكاسب: من أبرزها تحجيم أكبر قوة إقليمية منافسة لها، إلى جانب مطالبها المشاركة في أمن الخليج ومعارضة وجود قوات للدفاع الإقليمي من خارج المنطقة. أما بالنسبة لإسرائيل فقد وجدت الفرصة سانحة أمامها في تورط العراق في تلك الأزمة وبدأت تنأهب لكي تتخلص من التهديدات العراقية لها، وكانت على

١ - Letter dated 14th August 1990 from the President of Iraq to the President of the Islamic Republic of Iran. Cambridge International Documents. The Kuwait Crisis. Basic Documents, Vol. I, Cambridge 1991, p. 63.

٢ - انظر مواقف الدول الأسبورية من أزمة الخليج بعد اندلاع الحرب - إصدار الهيئة المصرية العامة للاستعلامات - مارس ١٩٩١

أهبة الاستعداد للمشاركة في قوات التحالف الدولي . وتقديرا من الولايات المتحدة الأمريكية لحساسية الوجود الإسرائيلي ضمن قوات التحالف كان على الولايات المتحدة أن تستميل إليها إسرائيل لكي تلزم الحياد، ولعل ذلك يفسر لنا زيارة كل من لوارنس إيجلبرجر مساعد وزير الخارجية الأمريكية وروبرت وولفوتيز من رئاسة أركان الحرب المشتركة إلى إسرائيل لكي يبقيا على التزامها بالحياد رغم ما تعرضت له أراضيها من اختراق صواريخ سكود .

وليس من شك في أن إسرائيل أفادت فائدة كبيرة من موقفها الحيادي، حيث حصلت من الولايات المتحدة الأمريكية على معونات اقتصادية وعسكرية ضخمة وخاصة من صواريخ باتريوت^(١)، كما حصلت على وعود بأن دول الخليج العربية سوف تبذل جهودها لإيجاد تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي إلى جانب تخفيف المقاطعة الاقتصادية والاعتراف بوجودها، ولعل ما يؤكد ذلك أن تلك الوعود أخذت في وقتنا الحاضر سبيلها إلى التنفيذ .

وقد يكون من الأهمية بعد استعراضنا للمواقف العربية والإقليمية والدولية إزاء الغزو العراقي للكويت أن نعرض لموقف الكويت حكومة وشعبا باعتبارها الطرف الأكثر تضررا من وقوع الغزو . وحتى نفهم ذلك الموقف تجدر الإشارة إلى ما لحقه الغزو العراقي للكويت من خسائر فادحة بالاقتصاد الكويتي ناهيك عن الأضرار المالية التي نجمت عن وجود قوات الاحتلال في الأراضي الكويتية والتي استمرت ما يقرب من سبعة شهور، وعلى وجه التحديد خلال الفترة من ٢ أغسطس ١٩٩٠ إلى ٢٥ فبراير ١٩٩١ .

أقدم العراق خلال هذه الفترة على محاولة طمس الهوية الكويتية، حين قامت قوات الاحتلال بحرق السجل المدني الكويتي حتى يتقدم الكويتيون بطلب بطاقات هوية عراقية، إلى جانب تشجيع الكويتيين على مغادرة بلادهم بعد تجريدهم من جميع مستندات هوياتهم بما في ذلك شهادات ميلادهم أو جوازات سفرهم حتى يمكن إبطال أي دليل يثبت مواطنتهم الكويتية، إذ كانت خطة العراق

١- حسن نافعة : دراسة سبق ذكرها، ص ٥١٥ - ٥١٦ .

بعد ضمها الكويت تقوم على تغيير التركيبة الديموجرافية للكويت عن طريق تهجير الكويتيين ونوطين العراقيين^(١). وطبقا لمصادر الحكومة الكويتية أن العراقي كان يقوم بإرسال أعداد كبيرة من العراقيين إلى الكويت من أجل إجراء استفتاء شعبي في وقت لاحق بشت من خلاله رغبة الكويتيين في الانضمام إلى العراق^(٢). كما ظهرت محاولات طمس هوية الكويت في تغيير أسماء شوارعها ومبانيها ومرفقها ولوحات السيارات.

أما فيما يتعلق بالخسائر الاقتصادية فنشير المصادر الكويتية إلى أن القوات العراقية استولت على خزانة البنك المركزي الكويتي التي كانت تحتوي على ثلث احتياطي الكويت من الذهب والعملات الأجنبية، بالإضافة إلى ودائع البنوك التي كانت تصل إلى اثني عشر ملياراً من الدولارات الأمريكية. كما تم الاستيلاء على محلات الصرافة وأسواق الذهب. وخلال شهر واحد من وقوع الغزو فقدت الكويت ما يقرب من 7٧ من نشاطها الاقتصادي نتيجة الخسائر التي حدثت في بنيتها الأساسية ومرفقها الرئيسية، إلى جانب توقف حركة التجارة والأضرار التي تعرضت لها الصناعات البتروكيمياوية، كما أدى فقدان الدينار الكويتي لقيمته بعد توحيد مع الدينار العراقي إلى فقدان قيمة المدخرات الكويتية للحكومة والأفراد. هذا فضلاً عما عانته الكويت نتيجة تجميد أرصدها في الخارج^(٣).

وقد نشرت السفارة الكويتية بلاهاى قائمة من ستة وعشرين بنداً تضمنت الممتلكات التي استولت عليها قوات الاحتلال، كان من أبرزها معدات الجيش الكويتي من طائرات وزوارق بحرية ومعدات عسكرية، إلى جانب ما استولت عليه من معدات الجامعة والمدارس والمعاهد، فضلاً عن حديقة الحيوان ومدينة الكويت الترفيهية التي كانت تعد من أكبر ملاهي الشرق الأوسط حيث تم نقلها إلى بغداد.

١ - تقرير أسيادير ثيام Thiam الممثل الخاص لمدير اليونسكو - مايو ١٩٩١، انظر سليمان العيسى: العدوان العراقي على المؤسسات العلمية والثقافية بالكويت في تقارير خبراء اليونسكو والمنظمات العربية والإسلامية، مركز البحوث والدراسات الكويتية - الكويت ١٩٩٣، من ص ٧١ - ٧٢.

٢ - الأهرام ٥ سبتمبر ١٩٩٠.

٣ - حوار أجريته جريدة الأهرام مع الدكتور عبد الرحمن العوضي وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتي في ٢٩ أغسطس ١٩٩٠.

وينضح من تقارير المنظمات الدولية والعربية والإسلامية المعنية بالتربية والثقافة والعلوم ما ألحقه الغزو العراقي بتلك المؤسسات، حيث يشير تقرير جون بنون Benyon مدير اليونسكو الذي نشر بعد تحرير الكويت في مارس ١٩٩١، إلى أن أغلبية المدارس العامة قد استغلت من قبل القوات العراقية للسكن فيها، كما اهتم التقرير بالكشف عن الأضرار التي لحقت بالمؤسسات العلمية الدولية بالكويت ويرى أن ذلك كان مخططاً متعمداً من قبل العراق بهدف تنزيل الكويت من دولة مستقلة ذات سيادة لتصبح مجرد محافظة عراقية^(١). وتكاد تجمع تقارير المنظمات الدولية والإقليمية على أن الاستيلاء على المعدات والأجهزة العلمية والكتب والمخطوطات كان يتم بأسلوب منظم للإفادة بها في العراق.

وعلى العكس من ذلك فإن الوثائق العراقية لا تعتبر الاستيلاء على تلك المعدات وغيرها سلباً أو نهياً، وإنما هو نوع من سد الاحتياجات التي تفتقدها المحافظات العراقية الأخرى، بمعنى أنها كانت عملية توازن، أو على الأحرى إعادة توزيع الإمكانيات الموجودة في الكويت على كافة أرجاء القطر العراقي^(٢).

وعلى الرغم من عدم توافر الوثائق العراقية بصورة كافية فإن الحديث عن وقائع الاحتلال العراقي للكويت يمكن أن يكتسب قدراً من المصداقية بالرجوع إلى الوثائق التي خلفتها قوات الاحتلال إضافة إلى تقارير الكونغرس والأمم المتحدة والتقارير الأخرى التي نشرت في بعض المجلات المعنية بشئون الشرق الأوسط، فضلاً عن الرجوع إلى شهادات العيان ممن شهدوا عملية الغزو.

وتشير تلك التقارير والشهادات إلى ما قامت به قوات الاحتلال العراقي من السلب والنهب والتعذيب بما صاحب ذلك من اقتحام المساكن ونسف المباني والمجمعات السكنية وخاصة في المناطق التي كان يتردد فيها أنباء عن عمليات المقاومة في

١- سليمان العتيبي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣ - ٢٤.

٢- هناك العديد من الوثائق التي خلفتها القوات العراقية في الكويت وقد نشرت بعض هذه الوثائق في العديد من مجلات العلوم الإنسانية جامعة الكويت في ربيع وخريف عام ١٩٩٢، كما قام مركز البحوث والدراسات الكويتية بنشر العديد من تلك الوثائق في دراسته عن المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية - الكويت ١٩٩٢.

ضواحي سلوى والسرة والفرنطاس والروضة وغيرها. وبصدد ذلك تم إعدام العديد من عناصر المقاومة أمام أهاليهم، ولم تسلم من ذلك النساء، إلى جانب مئات من احتجزتهم السلطات العراقية عن طريق الأسر، كما حدث اغتصاب العديد من النساء، حتى أن حكومة الكويت أصدرت عقب التحرير فتوى شرعية تحجز عمليات الإجهاض لمن حمل من النساء سفاحا، ولا توجد مع ذلك أرقام صحيحة عن عدد هذه الحالات إذ إن هناك تكتماً شديداً عليها، وذلك أن المغتصابات لا ينظر إليهن المجتمع الكويتي نظرة احترام^(١). وعلى الرغم من الانتهاكات العديدة التي تعرض لها الكويتيون فقد حرصت سلطات الاحتلال العراقية على أن تعطى انطباعاً بأنها تتخذ إجراءات صارمة ضد الجنود العراقيين الذين يرتكبون أخطاء حيث أعدمت بالفعل بعض الجنود العراقيين علناً^(٢).

واجه الكويتيون الاحتلال العراقي للكويت بالمقاومة المسلحة وذلك رغم إحكام قبضة الجيش العراقي، وكانت هذه المقاومة أمراً غير متوقع للصورة التي رسمت عن الكويتيين بأنهم قوم مترفون، غير أن هناك بعض عناصر المقاومة التي اعتمدت في تسليحها على مستودعات الجيش الكويتي ووزارة الداخلية إلى جانب الأسلحة التي كانت تهرب من المملكة العربية السعودية أو من أسلحة الجيش العراقي التي تمكن أفراد المقاومة من الحصول عليها. ولعل مما أضعف المقاومة هجرة كثير من الكويتيين إلى الخارج، ومع أن تلك الهجرة تعد في نظرنا من المظاهر السلبية إلا أن هناك من الباحثين الكويتيين من يبررونها من حيث إنها ساعدت على توصيل صوت الكويتيين ومعاناتهم، وبالتالي كسب الرأي العام العربي والدولي لصالح القضية الكويتية وخاصة في الأقطار التي تواجدوا فيها أو نزحوا إليها^(٣). ومن المفارقات التي نوردتها في ذلك الصدد أن الوثائق العراقية

١- محمد حسين غلوم: شاهد عيان على وقائع الاحتلال العراقي للكويت، من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت - مجلة عالم المعرفة - الكويت مارس ١٩٩٥، ص ١٨٥ - ١٨٦.

٢- تقرير آبادير ثيام THIAM الممثل الخاص لدير اليونسكو - مايو ١٩٩١، انظر: سليمان العنيزي، مرجع سبق ذكره ص ٧٠ وما بعدها.

٣- عبد المالك التميمي: الكويت والخليج العربي المعاصر، الكويت ١٩٩٢، انظر الناس في الكويت تحت الاحتلال، ص ٩٣.

صواعق سلوى والسرة والفتاس والروضة وغيرها. وبصدد ذلك تم إعدام العديد من عناصر المقاومة أمام أهاليهم، ولم تسلم من ذلك النساء، إلى جانب المئات ممن احتجزتهم السلطات العراقية عن طريق الأسر، كما حدث اغتصاب العديد من النساء، حتى أن حكومة الكويت أصدرت عقوبتة التحريم فتوى شرعية تحجز عمليات الإجهاض لمن حمل من النساء سفاحا، ولا توجد مع ذلك أرقام صحيحة عن عدد هذه الحالات إذ إن هناك تكتما شديدا عليها، وذلك أن المقتصبات لا ينظر إليهن المجتمع الكويتي نظرة احترام^(١). وعلى الرغم من الانتهاكات العديدة التي تعرض لها الكويتيون فقد حرصت سلطات الاحتلال العراقية على أن تعطى انطبعا بأنها تتخذ إجراءات صارمة ضد الجنود العراقيين الذين يرتكبون أخطاء حيث أعدمت بالفعل بعض الجنود العراقيين علنا^(٢).

واجه الكويتيون الاحتلال العراقي للكويت بالمقاومة المسلحة وذلك رغم إحكام قبضة الجيش العراقي، وكانت هذه المقاومة أمرا غير متوقع للصورة التي رسمت عن الكويتيين بأنهم قوم مترفون، غير أن هناك بعض عناصر المقاومة التي اعتمدت في تسليحها على مستودعات الجيش الكويتي ووزارة الداخلية إلى جانب الأسلحة التي كانت تهرب من المملكة العربية السعودية أو من أسلحة الجيش العراقي التي تمكن أفراد المقاومة من الحصول عليها. ولعل مما أضعف المقاومة هجرة كثير من الكويتيين إلى الخارج، ومع أن تلك الهجرة تعد في نظرنا من المظاهر السلبية إلا أن هناك من الباحثين الكويتيين من يبررونها من حيث إنها ساعدت على توصيل صوت الكويتيين ومعاتهم، وبالتالي كسب الرأي العام العربي والدولي لصالح القضية الكويتية وخاصة في الأقطار التي تواجدوا فيها أو نزحوا إليها^(٣). ومن المقارقات التي نوردها في ذلك الصدد أن الوثائق العراقية

١- محمد حسين غلوم: شاهد عيان على وقائع الاحتلال العراقي للكويت - من اصصان ندوة الغزو العراقي للكويت - مجلة عالم المعرفة - الكويت مارس ١٩٩٥، ص ١٨٥ - ١٨٦.

٢- تقرير آبادير ثام THAM المثل الخاص لدير اليونسكو - مايو ١٩٩١، انظر سليمان العيزي. مرجع سبق ذكره، ص ٧ وما بعدها.

٣- عبيد الملك النعيمي: الكويت والخليج العربي الماصر، الكويت ١٩٩٢، انظر الناس في الكويت تحت الاحتلال، ص ٩٣.

ضخمت من حجم المقاومة الكويتية لأن تلك الوثائق وضعت من قبل أجهزة الاستخبارات في الجيش العراقي والتي كانت بطبيعة الحال تتوجس من أية عملية من عمليات المقاومة حتى ولو كانت في أقل المستويات.

إلى جانب المقاومة المسلحة اتبع الكويتيون العصيان المدني حيث رفضوا التعامل مع سلطات الاحتلال إلا في تشغيل المستشفيات والمرافق الصحية وتسيير محطات المياه والكهرباء والمرافق العامة، أما محاولة سلطات العراق فتح المدارس أو استئناف التعليم الجامعي فقد قوبلت بالمقاطعة، ومن ثم فشلت سلطات الاحتلال في تطبيع الحياة في الكويت.

وليس من شك في أن نجاح العصيان المدني كان يعتمد على إيجاد مصادر بديلة للرزق بعد أن توقفت الحياة الاقتصادية وبعد أن فقد سكان الكويت مدخراتهم المودعة في البنوك، أو على الأقل فقدت تلك المدخرات أكثر من تسعة أعشارها نتيجة معادلة الدينار الكويتي بالدينار العراقي الذي تدنى مستواه. وحين توقفت البنوك عن أعمالها اعتمد الكويتيون على مالههم من مدخرات نقدية أو عينية، وظهر التكافل الاجتماعي في قمة صورته حين تضامن أهالي الكويت في حياتهم المعيشية وأصبحت الجمعيات التعاونية والتجار الكويتيون بمشاية الحور الأساس في الحياة الاجتماعية والاقتصادية^(١).

ونؤكد لإحكام العصيان المدني فشلت سلطات الاحتلال في أن تجد من يتعاون معها من الكويتيين حتى من أكثر عناصر المعارضة تطرفاً، حيث قررت تلك العناصر التي أطلقت على نفسها اتحاد الكويت الحرة التركيز على هدف قومي واحد وهو إجلاء القوات العراقية من الأراضي الكويتية^(٢)، كما رفض المؤثر الشعبي الكويتي الذي عقد بجدة ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ المساومة على سيادة الكويت ودعا الدول العربية التي تخلفت لسبب أو لآخر في إدارة العدوان العراقي أن تعيد النظر في مواقفها على ضوء مفاهيم الدين الإسلامي والمبادئ القومية والأخلاق

١ - محمد حسين علوم: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦ - ١٦٧.

٢ - الأهرام ١٢ سبتمبر ١٩٩٠.

العربية والقيم الإنسانية، وتحكم ضمائرنا وتنضم إلى الإجماع الدولي. ولم يفت المؤتمر التأكيد على أن موقف بعض القيادات الفلسطينية لن يؤثر على تضامن الشعب الكويتي مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل تحرير وطنه واسترجاع حقوقه، كما أن الشعب الكويتي لا يضمّر للشعب العراقي الشقيق شراً لأنه مغلوب على أمره^(١).

خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت استمر النظام العراقي في تشبته بعدم الانسحاب واستخدم في ذلك العديد من الأوراق، بدءاً من احتجاز الرعايا الأجانب إلى حرب السفارات - التي رفضت الانتقال إلى بغداد - إلى حرب المواد الغذائية حيث رفض العراق توزيع المواد الغذائية والأدوية على المدنيين في العراق والكويت بإشراف الأمم المتحدة والصليب الأحمر، وأعلن أنه لن يسمح لأي جهة بتجاوز سلطاته داخل أراضيه أو داخل الكويت^(٢).

ونتيجة للموقف العراقي أخذ مجلس الأمن يصعد قراراته من عقوبات اقتصادية إلى فرض حظر الجوى^(٣)، كما تصاعدت قرارات المجلس على أثر توارى مبادرات السلام العربية والدولية وفشل المباحثات التي أجراها دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة مع طارق عزيز وزير خارجية العراق في الأردن ٢١ أغسطس - ١ سبتمبر ١٩٩٠، وفشل زيارته للعراق للالتقاء بالرئيس العراقي، ومن ثم لم يجد أمامه سوى الإعراب عن خيبة أمله محملاً العراق فشل مهمته، حيث لم يظهر الرئيس العراقي أية مرونة للامتنال للمطالب الدولية.

وظل النظام العراقي يواجه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بالتأكيد على أن قرار ضمه الكويت لا رجعة فيه، كما هدد بتدمير إسرائيل إذا ما تعرضت بلاده للاختناق الاقتصادي، وتدمير حقول النفط. وقد ترتب على تلك التهديدات ارتفاع سعر برميل النفط إلى أكثر من أربعين دولاراً في أسواق لندن ونيويورك،

١- البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الكويتي المنعقد بجنّة في ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٠.

٢- الأهرام ١٥ سبتمبر ١٩٩٠.

٣- قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ الصادر في ٢٥/٩/١٩٩٠.

الأمر الذي أعاد إلى الأذهان أزمة الطاقة العالمية، في الوقت الذي انخفضت فيه بشدة أسعار الأسهم والسندات بسبب التخوف من حرب تدمر فيها آبار النفط. وبلغت التهديدات العراقية إلى الدرجة التي وردت في أحد التقارير البريطانية عن وجود خطة عراقية كانت تقضى بتوغل القوات العراقية في المناطق الشرقية من المملكة العربية السعودية بحيث لا يمكن إخراجها إلا بالمخاطرة بتدمير شامل لآبار النفط في تلك المناطق، وفي الوقت نفسه تكون اليمن قد احتلت لجزان وغيرها من المناطق التي تطالب بها، أما دور الملك حسين فيكون التقدم نحو الحجاز وذلك على اعتبار أن جده الحسين كان شريفاً على مكة وملكاً على الحجاز قبل أن يضم عبد العزيز بن سعود الحجاز إلى ملكه في عام ١٩٢٥، وبذلك لا يبقى من السعودية إلا منطقة نجد الموطن الأصلي للدعوة الوهابية^(١).

كان من الطبيعي إزاء التعنت في الموقف العراقي أن يختلف القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠، وهو القرار رقم ٦٧٨ عن القرارات السابقة التي ألححت إلى استخدام القوة، إذ إن القرار الجديد حدد موعداً نهائياً لانسحاب القوات العراقية من الكويت وإلا فإن المجلس سوف يستخدم التدابير اللازمة لإجبار العراق على ذلك. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اقترحت أن يكون الموعد النهائي أول يناير ١٩٩١، غير أن الاتحاد السوفيتي طلب إعطاء مزيد من الوقت بهدف إتاحة الفرصة لحل ميسر، ومن ثم أجل الموعد إلى ١٥ يناير ١٩٩١.

خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت كانت الحشود العسكرية الدولية التي تجاوز حجمها ٧٠٠٠٠٠ مقاتل قد تجمعت في منطقة حفر الباطن على الحدود السعودية الكويتية، وقد شكل الأمريكيون معظم أفرادها حيث وصل عددهم إلى ٥٤٠٠٠٠ مقاتل، ويلي القوات الأمريكية من حيث الحجم القوات البريطانية والفرنسية ثم القوات المصرية. وبلغ عدد الدول التي أسهمت في التحالف الدولي

Foreign Report, London 6th September 1990, pp. 1-2 see also Gulshan, Dietl, Strategic Implications for the Gulf Region in: Abidi, A.H., & Singh, K... (eds.), The Gulf Crisis. New Delhi 1991, p. 214.

ولو بشكل رمزي ثمان وعشرين دولة، أما الدول الغنية التي لم تشترك في التحالف العسكري فقد طلب إليها أن تعوض ذلك بالمساهمة في النفقات، حيث كلفت كل من ألمانيا واليابان بدفع تسعة مليارات من الدولارات نظراً لاستفادتها من نتائج الحرب في تأمين مواردها من النفط. وكان من الطبيعي أيضاً أن يطلب من دول الخليج العربية المساهمة في نفقات الحرب؛ حيث قدر ما تحملته السعودية والكويت بـ ١٣,٥ مليار من الدولارات إضافة إلى الخدمات التي قدمتها السعودية للقوات المتحالفة التي رابت فوق أراضيها.

وعلى الرغم من جميع تلك المساعدات وما بدا في الأفق من حتمية التدخل العسكري بحرب خاطفة حملت الاسم الكودي «عاصفة الصحراء» - فإن النظام العراقي لم يعلن عزمه على الانسحاب من الكويت. ولعل ذلك يرجع إلى حسابات الرئيس العراقي الخاطئة إلى احتمال تراجع الأمريكيين خوفاً من تعرضهم لخسائر بشرية كبيرة، ولعله كان يعلق آمالاً على احتمال وقوع انقسام بين دول التحالف وخروج الدول العربية والإسلامية المتحالفة حين يوجه صواريخه إلى إسرائيل، مما يثير حماسة الشعوب العربية والإسلامية تجاه تأييد العراق.

غير أن ما كان يعول عليه الرئيس العراقي لم يتحقق، إذ ووجهت محاولاته لاستثارة العامل الديني بدعوى تدنيس القوات الأجنبية للأراضي المقدسة بصنوبر فتاوى شرعية في السعودية والقاهرة تحجيز الاعتماد على قوات الدول المعاهدة، كما أقصد الأمريكيون ورقة صدام حين مارسوا ضغوطاً على إسرائيل كي لا ترد بأي شكل من الأشكال على تعرضها لصواريخ سكود العراقية، ومن جهة أخرى كان تأثير تلك الصواريخ محدوداً بفضل سلاح جديد استخدمه الأمريكيون لأول مرة في حرب الخليج وهو صواريخ باتريوت التي أبطلت إلى حد كبير مفعول صواريخ سكود.

وإزاء الضربات الجوية السريعة سارع الجيش العراقي بالانسحاب من الكويت بعد تنفيذه لسياسة الأرض المحترقة Scourge Land دمر فيها مئات من آبار النفط والتي وصلت إلى ما يقرب من ٤٦٢ بئراً، كما اشتعلت النيران في ٦١٨ بئراً

وفقدت كمية النفط المحترقة بما يصل إلى خمسة ملايين برميل في اليوم^(١). وإلى جانب هذا التدمير كانت الأضرار البيئية الناتجة عن الاحتراق إضافة إلى تخریب البيئة البحرية نتيجة تسرب كميات كبيرة من النفط في مياه البحر، فضلاً عن تدمير خطوط الأنابيب التي تربط رؤوس الآبار بمحطات التجميع والخزانات وموانئ التصدير ومحطات التكرير^(٢).

وعلى الرغم من أن الكويت استطاعت عقب تحريرها استعادة إنتاجها النفطي في زمن قياسي إلا أن الخسائر التي نجمت عن التعتیل أثناء الاحتلال وخلال فترة الحرائق كانت خسائر فادحة.

نجمت العمليات الأولى من عاصفة الصحراء في تحرير الكويت من القوات العراقية وتحقق ذلك في الخامس والعشرين من فبراير ١٩٩١، وارتفع العلم الكويتي في اليوم التالي ولا تزال الكويت تعتبر هذين اليومين من أعيادها الوطنية. غير أن عاصفة الصحراء لم تقف عند حد تحرير الكويت وإنما كان الاتجاه إلى التقدم صوب الأراضي العراقية، وإن كانت الأطراف العربية المشاركة في عاصفة الصحراء حرصت على التأكيد بأن مهمتها انتهت عند تحرير الكويت، وبالتالي امتنعت عن الاشتراك في العمليات العسكرية الموجهة إلى الأراضي العراقية سواء جواً أو عن طريق الالتحام البري.

وبينما كانت العمليات العسكرية تنهال على العراق فوجئ العالم بعد أربعة أيام من الهجوم البري على الأراضي العراقية بصدور أمر من البيت الأبيض بوقف القتال، في الوقت الذي كانت فيه القوات الأمريكية قد وصلت إلى الطريق المؤدي من البصرة إلى بغداد، مما أدى بالقائد الأمريكي لقوات الحلفاء تشوارتكوف إلى إبداء أسفه لعدم مواصلة القتال حتى يتمكن الحلفاء من القضاء على القوة العسكرية للعراق وإسقاط النظام العراقي. ولعل السبب الرئيسي لتوقف العمليات العسكرية ضد العراق يرجع في تقديرنا إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في

١ - محمد حسين علوم: دراسة سبق ذكرها، ص ١٧٣ - ١٧٤.

٢ - عامر التميمي: دراسة سبق ذكرها، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

الإبقاء على قوة العراق العسكرية بهدف تحقيق التوازن الإقليمي بين العراق وإيران، يؤكد ذلك ما أثبتته بعثات التفتيش العسكرية التابعة للأمم المتحدة أن العراق لا يزال يستحوذ على نسبة كبيرة من قوته العسكرية التي تصل إلى ٨٠ أو ٩٠٪ مما كانت عليه، يضاف إلى ذلك ما صرح به الرئيس الأمريكى جورج بوش فى أنه لم يتخذ قرار الحرب ضد العراق لأسباب شخصية وإنما هناك حسابات للمصالح القومية، وقد تحققت تلك المصالح بتحجيم القوة العراقية المهددة لإسرائيل ولدول الخليج العربية.

انتهت حرب الخليج الثانية بالعودة إلى إثارة مسألة الأمن فى الخليج، إذ لم تكف غمضى عدة أيام على تحرير الكويت حتى أصدرت مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى إعلان دمشق فى ٦ مارس ١٩٩١ الذى اتفق فيه على أن تشارك القوات المصرية والسورية دول مجلس التعاون الخليجى فى مهمة الدفاع عن الخليج، وتعهدت دول المجلس أن تزيد استثماراتى فى كل من مصر وسوريا، بيد أن إعلان دمشق لم يجد طريقه إلى التنفيذ، وربما يرجع ذلك إلى اختلاف وجهات نظر دول الخليج العربية فيما يتعلق بتحقيق الأمن فى الخليج، إضافة إلى معارضة إيران فى وجود قوات عسكرية غير منتعبة إلى المنطقة، وبإدبرت مصر بسحب قواتها العسكرية على الفور حين طلبت بعض دول الخليج العربية أن يكون الوجود العسكرى المصرى رمزياً.

أنقذ تحرير الكويت صدور القرارين رقم ٦٨٦ و ٦٨٧ عن مجلس الأمن حيث ألزم القرار الأول العراق بإلغاء كافة الإجراءات التى اتخذها لضم الكويت وإعلان مسئوليته بموجب القانون الدولى عن أية خسائر أو أضرار تعرضت لها الكويت أو غيرها نتيجة غزوه، وأن يبادر بإطلاق سراح المحتجزين الكويتيين وغيرهم وأن يعيد كافة الممتلكات التى استولى عليها من الكويت خلال فترة احتلاله لها.

أما القرار الثانى الذى صدر فى الثالث من أبريل ١٩٩١ فقد نص على رجوع السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والشرعية إلى الكويت، وتنص على فقرته الثانية احترام كل من العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص

الجزر على النحو الذي سبق تحديده في المحضر المتفق عليه بين الدولتين في ٤ أكتوبر ١٩٦٣، ونصت الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن، أن يساعد الأمين العام للأمم المتحدة في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لترسيم الحدود فيما بينهما مستعينا بالمواد المناسبة. وتعتبر هذه الفقرة نقطة تحول هامة فيما يتعلق بمشكلة ترسيم الحدود الكويتية العراقية وإن كانت هي المرة الأولى التي تقوم فيها الأمم المتحدة بترسيم الحدود بين دولتين^(١).

وعلى حين بادرت الكويت في ١٩ أبريل ١٩٩١ بالإعراب عن تعاونها من أجل تنفيذ الفقرة الثالثة من القرار^(٢). حرص العراق على أن يسجل في رسالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٣ أبريل ١٩٩١ على أنه ليست له أية حرية في إرادته بسبب الظروف التي تفرض عليه القبول، وأن مجلس الأمن فرض وضعاً محدداً للحدود العراقية الكويتية في حين أن المعروف قانوناً وعملياً في التعامل الدولي أن تترك مسائل الحدود للاتفاق بين الدول المعنية، ورغم تلك التحفظات فقد أعلن العراق قبوله لأحكام القرار وقام بالفعل بتعيين من يمثل في اللجنة الدولية التي عهد إليها بترسيم الحدود العراقية الكويتية^(٣).

وبإلى جانب رد الأمين العام للأمم المتحدة على الملاحظات التي أبدتها العراق كان حريصاً على التأكيد في رسالته بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٩١ بأنه قد أحيط علماً بقبول العراق لأحكام الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٣/١٩٩١، وأنه استناداً إلى الإخطارات الرسمية التي تقدمت بها كل من حكومة العراق والكويت يكون الطرفان قد وفرا عنصر الاتفاق اللازم^(٤).

١- عن مشكلات ترسيم الحدود بين العراق والكويت وتطوراتها راجع الفصل الرابع من كتابنا الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٢ - ١٩٤٥، القاهرة ١٩٧٣، ص ١٣٦ وما بعدها، وكذلك الفصل الثاني من كتابنا الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤ ص ٧٥ وما بعدها.

٢- رسالة من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٩١، تحيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق، الحق التاريخي والإرادة الدولية، إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٣، ص ٤٨.

٣- رسالة موجهة من وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٩١ لم يرد مع النسخ.

٤- Letter dated 8th April 1991, from the Secretary General addressed to the Minister of Foreign Affairs of Iraq, see Demarcation of the International Boundary between the State of Kuwait and the Republic of Iraq by the U.N., Center for Research and Studies on Kuwait as a Contribution to the work of the U.N., Kuwait 1993, pp. 51-53.

تضمن تشكيل اللجنة الدولية التي عهد إليها ترسيم الحدود العراقية الكويتية القواعد الإجرائية ونظم العمل بها، حيث تقرر تشكيلها من ممثل واحد للعراق وممثل آخر للكويت وثلاثة من الخبراء المستقلين يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة يكون أحدهم رئيساً للجنة، واشترط لصحة الاجتماعات حضور ثلاثة أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس وواحد على الأقل من ممثلي الدولتين، وأن تصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة، وأن تنسحب اللجنة لمصلحة كل من الكويت والعراق الاستعانة بخبراء يحق لهم حضور اجتماعات اللجنة دون أن يكون لهم حق التصويت^(١).

عقدت اللجنة إحدى عشرة دورة تضمنت خمسة وثمانين اجتماعاً في كل من نيويورك وجنيف، إضافة إلى ما قامت به من زيارات ميدانية وإعداد الخرائط الأورثوجرافية والنقاط الصور الجوية، إلى جانب نصب الأعمدة والعلامات الحدودية، كما عكفت اللجنة على دراسة العديد من المصادر والخرائط والمراسلات الدبلوماسية والوثائق ذات الصلة.

وكان أهم ما حرصت عليه اللجنة التطبيق التقني لحظ الحدود بين العراق والكويت كما كان محدداً أصلاً في اتفاقية ١٩٦٣ بين الكويت والعراق. وأكدت اللجنة استناداً إلى الحدود الكويتية العراقية الموضحة في الخارطة البريطانية التي اعتمدت عليها اللجنة أن أبار النفط في الحفول الواقعة بين سفوان والباطن والتي كان العراق يستغلها تقع في أراضي كويتية، بينما يقع مجمع ميناء أم قصر بما فيه من مخازن ومنشآت ورافعات ومراسي وكذلك قرية أم قصر والمستشفى البحري ومصانع الكيريت داخل الأراضي العراقية، كما اتخذت اللجنة قراراتها بترسيم الحدود على طول خط المياه الأدنى في خور الزبير، وبالتالي أكدت للعراق مفادها إلى البحر بأن أدخلت ميناء خور الزبير في الأراضي العراقية ثم يمتد على طول خط الوسط في خور شينانة وخور عبد الله، حيث وجدت اللجنة أن المنفذ البحري

Rules of Procedure and working methods of the Iraq - Kuwait Boundary Demarcation Commission, Ibid. pp. 57 - 58.

لكلتا الدولتين مهم للتأكيد على الإنصاف فيما بينهما ولترسيخ عوامل الأمن والاستقرار على طول الحدود.

وقد أشارت اللجنة في تقريرها النهائي الذي قدمته إلى الأمم المتحدة أنها اتخذت قراراتها بشأن الحدود البرية بمشاركة جميع أعضائها، بينما لم يحضر ممثل العراق الدورات المنعقدة في الفترة من ١٥ يولية ١٩٩١ إلى ٢٠ مايو ١٩٩٢، وهي الدورات التي تم فيها إقرار الحدود البحرية، ومع ذلك فقد كانت اللجنة حريصة على أن تقدم لممثل العراق نسخا من جميع المحاضر المصادق عليها من قبل اللجنة^(١).

وقد ناقش مجلس الأمن التقرير النهائي للجنة في الجلسة التي عقدها بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٩٣ حيث وافق عليه بالإجماع وبناء على ذلك أصدر المجلس قراره رقم ٨٣٣ في نفس التاريخ^(٢). وبالرجوع إلى المناقشات التي دارت في أروقة المجلس أكد الأعضاء على أن اللجنة، وإن كانت قد أثمت مهمتها بطريقة محايدة وموضوعية إلا أنها لا ترسي سابقة لعمل الأمم المتحدة في المستقبل.

وعلى أثر صدور قرار مجلس الأمن بالموافقة على تقرير لجنة ترسيم الحدود أبدت الكويت ترحيبها والتزامها بما توصلت إليه اللجنة من نتائج، وبصدد ذلك أعرب الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الكويت في رسالة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن تقدير الكويت واعتزازها بالدور التاريخي والرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ترسيخ قواعد العدل والسلام ونشيت دعائم الأمن والاستقرار في العالم. وصرح المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة أن مجلس الأمن بإصداره القرار ٨٣٣/١٩٩٣ إنما أغلق ملفا طالما كان مدعاة لعدم الاستقرار بين الكويت والعراق، وأن العراق

Final Report on the Demarcation of the International Boundary Between the Republic of Iraq and the State of Kuwait, May 1993.

Resolution 833/1993 adopted by the Security Council at its 3224th meeting on 27th May 1993. see Demarcation of the International Boundary Between the Republic of Iraq and the State of Kuwait, Center of Studies on Kuwait, Kuwait 1993, pp. 147-149.

أصبح ملزماً بقرارات لجنة ترسيم الحدود حيث شارك مندوب العراق في صناعة القرارات التي صدرت عن اللجنة حتى انسحابه في الجولة الخامسة من أعمالها، وحيث إنه شارك في إقرار اللائحة الداخلية لعمل اللجنة والتي نصت على أن قراراتها تصدر بأغلبية الأصوات ولا تتوقف بالاحتجاج أو غياب عضو بها فإنه تطبيقاً لهذه اللائحة يكون غياب مندوب العراق أو انسحابه من اللجنة لا يؤثر على قراراتها.

وعلى عكس ترحيب الكويت بقرار مجلس الأمن أرسل وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة مذكرة مؤرخة في ٢١ مايو ١٩٩٣ تضمنت مجموعة من الاعتراضات والتحفظات التي كان من أبرزها:

- أن تشكيل مجلس الأمن للجنة ترسيم الحدود واعتبار المحضر الموقع عليه بين الكويت والعراق في ٤ أكتوبر ١٩٦٣ أساساً تنطلق منه اللجنة إنما هو فرض محدد من قبل المجلس لتلك الحدود، مع أنه من المفترض أن تكون مشكلات الحدود بين الدول متروكة للاتفاق فيما بينها، إضافة إلى أن العراق أعلن أنه غير ملزم بما جاء في المحضر المشار إليه لأن السلطات التشريعية في العراق لم تصادق على ما جاء به.

- إن اللجنة اعتمدت على الخارطة البريطانية في الوقت الذي يعترض فيه العراق على كل تحديد قامت به بريطانيا لتعيين الحدود بين الكويت.

- يتهم العراق اللجنة بالتحيز إلى الكويت وبعدم حيادها.

- ينكر العراق صلاحية اللجنة في ترسيم الحدود البحرية إذ إن قرار مجلس الأمن لم يشر إلى ترسيم تلك الحدود.

وعلى الرغم من أننا في دراستنا هذه لانتحيز لأي من الطرفين إلا أنه إثباتاً للحقيقة التاريخية يمكن القول بأن التحفظات التي أثارها العراق تفقد فاعليتها شكلاً وموضوعاً، فمن الناحية الشكلية سبق للعراق أن وافق بدون قيد أو شرط على قرار مجلس الأمن ١٩٩١/٦٨٧، كما وافق على تشكيل لجنة ترسيم الحدود والالتزام بقراراتها من خلال تسميته لمندوبه فيها، أما فيما يتعلق بالاعتراضات الموضوعية، فمع الاعتراف بأن قرار تشكيل اللجنة لم تشهد له الأمم المتحدة مثيلاً

إلا أن العراق هو الذي دفع المنظمة لترسيم الحدود بينه وبين الكويت. ومع أن المصادر الكويتية^(١) تحاول تبرير عمل هيئة الأمم المتحدة بأنها لم تكن هي المرة الأولى التي تضطلع بها المنظمات الدولية بمهام ترسيم الحدود حيث سبق لعصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى أن شكلت لجاناً من أجل ذلك للإشراف على المشكلات الحدودية في أوروبا والتي انتهت بتوقيع معاهدة فرساي بين ألمانيا وفرنسا وسان جرمان بين النمسا والمجر ونويلى بين بلغاريا ويوغوسلافيا وترينو بين المجر ورومانيا، إلا أنه فات على تلك المصادر أن تلك التسويات التي فرضت من قبل عصبة الأمم هي التي قادت إلى نشوب حرب عالمية ثانية.

غير أن اعتراض العراق على الخارطة البريطانية ليس له ما يبرره بحكم الوجود البريطاني في كل من الكويت والعراق فضلاً عن أن الخارطة البريطانية لم تكن الأساس الوحيد لعمل اللجنة وإنما اعتبرت مادة من المواد التي اعتمدت عليها كما أنه لم يؤخذ بما جاء بها في كثير من التحديدات.

ومن حيث ما أثاره العراق بعدم الاعتراف بالمحضر المتفق عليه بين الكويت والعراق في أكتوبر ١٩٦٣ لعدم تصديق السلطة التشريعية في العراق عليه، فإن الباحثين في القانون الدولي يرون أن عدم اتباع شروط التصديق إنما يقع على مسؤولية الدولة المخلة بتلك الشروط وليس على الدولة التي تعاملت معها، هذا فضلاً عن أن النية توافرت لدى الطرفين لتنفيذ الاتفاق، إذ اعترف العراق باستقلال الكويت وسيادتها وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها وأبرم العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والثقافية بينه وبين الكويت^(٢). كما أن المحضر المتفق عليه بين الدولتين قامت الكويت بتسجيله في الأمم المتحدة في ١٠ يناير ١٩٦٣ ولم تعرض الحكومة العراقية على ذلك.

١ - تحفيظ الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق، الحق التاريخي والإرادة الدولية - د. البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٣، ص ١٢٦.

٢ - يطلق القانونيون فيما يتعلق بتلك الاعتبارات المشار إليها عبارة السلوك اللاحق Subsequent Conduct والذي يأخذ صفة الاعتراف الكامل.

وردا على اتهام العراق للجنة بعدم الموضوعية والتحيز إلى جانب الكويت يمكن القول إن العراق لم يستجب لطلب اللجنة تزويدها بما لديه من وثائق أو معلومات، كما أن اعتراض العراق بأنه لم يكن له رأى فى تشكيل اللجنة واختيار أعضائها أمر لم يتفرد به العراق وإنما تساوى فيه مع الكويت، كما أن اللجنة بطبيعة المهمة التى أوكلت إليها لجنة فنية وليست لجنة لمحكيم أو لجنة سياسية.

ولعل العراق وقع فى تناقض مع نفسه حين اعير الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ لا تعرض للحدود البحرية بينه وبين الكويت إذ إن لفظ الحدود الذى ورد فى تلك الفقرة يتضمن بطبيعة الحال الحدود البرية والبحرية فضلا عما أشارت إليه الفقرة صراحة إلى تخصيص الجزر بمعنى أنها تعرضت للقسم البحرى من الحدود الكويتية العراقية، وبالإضافة إلى ذلك فإن اللجنة وصلت إلى الحد الذى حرمت فيه الكويت من خور الزبير ورأت اتساع العراق الكامل به^(١). وعلى الرغم من أن الكويت تحفظت على ذلك إلا أنها وافقت فى النهاية على تقرير اللجنة، وبذلك أصبح العراق يمتلك سواحل على الخليج تصل أطوالها إلى ما يقرب من مائة كيلومتر ابتداء من الفاو فى السواحل الجنوبية المطلة على خور عبد الله وانتهاء بخور الزبير وميناء أم قصر.

لم يقتصر العراق على مذكرات الاحتجاج التى كان يبعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بل صدرت العديد من البيانات عن الدوائر السياسية والإعلامية التى تضمنت اعتراض العراق الكامل على ترسيم الحدود بينه وبين الكويت واستمرت المناهج التعليمية والخرائط العراقية تدخل الكويت بكاملها فى حدود العراق، كما ظل العراق يكرر شكواه بأن ترسيم الحدود الذى تم على هذه الصورة جعله معرضا للاختناق، وذلك على الرغم من أن اللجنة كانت حريصة على أن تضمن له حرية الملاحة فى الخليج.

١ - قامت الاتفاقيات السابقة الخاصة بتعيين الحدود بين العراق والكويت نص على أن تلك الحدود تبدأ من تقاطع وادى العوجة بالمناطق ثم باتجاه الشمال إلى نقطة تقع جنوب حقل عيسى ثم إلى جبل سنام وأم قصر ثم إلى هذه المواقع للعراق وذلك حتى التقاء خور الزبير بخور عيسى فقط. غير أن اللجنة قررت ترك خور الزبير بكامله للعراق لسهولة الملاحة بحرى له على الخليج.

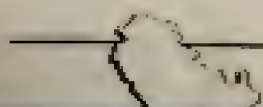
لم يكتف العراق عند حد التنديد بعمل اللجنة أو الاعتراض على قراراتها وإنما تبع ذلك بانتهاكه للحدود البحرية للكويت ففي خلال عمل اللجنة قامت قوة بحرية عراقية في ٢٨ أغسطس ١٩٩١ باختراق المياه الإقليمية للكويت وأنزلت جماعة من العراقيين المسلحين في جزيرة بوبيان، وفضلاً عن ذلك استمرت عمليات التسلل داخل الأراضي الكويتية كان أهمها ما حدث في ٢٦ إبريل ١٩٩٣ حين أعلنت الكويت إلقاءها القبض على أربعة عشر شخصاً اعترفوا بأنهم تسللوا من العراق وبتهريض من السلطات العراقية بهدف اغتيال الرئيس الأمريكي جورج بوش أثناء زيارته للكويت آنذاك.

ولم يلبث أن وصل الأمر إلى الحد الذي قام به النظام العراقي بحشد قواته على الحدود العراقية الكويتية في أكتوبر ١٩٩٤ مما أدى إلى سرعة تحرك الولايات المتحدة الأمريكية عملاً بمعاهدة الدفاع الموقعة بينها وبين الكويت، وكان نتيجة التحرك الأمريكي أن أثر العراق التراجع وأعلن أمثاله لقرار مجلس الأمن الخاص بترسيم الحدود بينه وبين الكويت.

وعلى الرغم من ذلك فإن التساؤلات لا تزال قائمة، وهي : هل أسدل الستار على النوايا العراقية إزاء الكويت، وهل انتهت مشكلات الحدود التي كانت قائمة فيما بينهما أم قد يأتي الوقت الذي يجد فيه العراق ادعاءاته على الكويت ويتصل من الحدود القائمة باعتبارها حدوداً فرضت عليه وأنه لم يكن عند إقرارها يمتلك إرادته الحرة نتيجة الضغوط والعقوبات الدولية المفروضة عليه؟.

ولعل مما يشير القلق أن النظام العراقي لم يكن وحده الذي تحفظ على تلك الحدود بل إن المعارضة العراقية أعلنت رفضها لترسيم الحدود العراقية الكويتية، وهذه دلالة واضحة على أنه يوجد في العراق في مختلف تياراته واتجاهاته السياسية قناعة بأن الكويت انفصلت عن العراق وأنها كانت في الأصل جزءاً منه.

ومن ناحية أخرى لا تزال الكويت (١٩٩٦) تطالب العراق بالتعويضات التي تكبدتها من جراء الغزو العراقي لأراضيها، كما لا تزال تلح على إطلاق سراح الأسرى الكويتيين، ومعنى ذلك أن القلق سيظل قائماً. وعلى الرغم



من أن الكويت وغيرها من بعض الدول العربية في الخليج قد لجأت إلى ضمان أمنها بالاعتماد على معاهدات دفاعية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية فإن ذلك لن يكون في تقديرنا هو الحل الأمثل، مما يتعين معه ضرورة إعادة النظر في الأنظمة والمؤسسات العربية والخليجية بحيث يكون لها فاعليتها وضمانها الحقيقي للأمن والاستقرار ليس في منطقة الخليج العربي وحدها وإنما في الوطن العربي بصفة عامة.

الخلاصة

- ملحق رقم (١) من بيان صادر عن حاكم الشارقة بشأن الاتفاق بين الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى ٢٩ نوفمبر ١٩٧١.
- ملحق رقم (٢) بلاغ مشترك عراقي إيراني صادر عن قمة الأوبك في الجزائر بشأن رغبة الطرفين في التوصل إلى حل نهائي للمشكلات القائمة بينهما ٦ آذار مارس ١٩٧٥.
- ملحق رقم (٣) بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وإيران ١٩٧٥.
- ملحق رقم (٤) النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ملحق رقم (٥) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن الاتهامات الموجهة من العراق إلى الكويت ١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٠.
- ملحق رقم (٦) رد الكويت على الاتهامات العراقية ١٨ يوليو ١٩٩٠.
- ملحق رقم (٧) قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠/٢ أغسطس ١٩٩٠ الخاص بإدانة الغزو العراقي للكويت.
- ملحق رقم (٨) قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٢/٨ أغسطس بعدم الاعتراف بضم الكويت للعراق.
- ملحق رقم (٩) مرسوم جمهوري عراقي باعتبار الكويت محافظة عراقية ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠.
- ملحق رقم (١٠) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧/١٩٩١ والخاص بتشكيل لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت.
- ملحق رقم (١١) رسالة من وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ملاحظات العراق على الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧/١٩٩١.
- ملحق رقم (١٢) رد الأمين العام للأمم المتحدة على الملاحظات التي أبدتها وزير خارجية العراق.
- ملحق رقم (١٣) قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣/١٩٩٣ الخاص بالموافقة على التقرير النهائي للجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت.

ملحق رقم (١)

بيان صادر من حاكم الشارقة

بشأن الاتفاق بين الشارقة وإيران

حول جزيرة أبوموسى ٢٩ نوفمبر ١٩٧١

أولاً: من أجل الحفاظ على مصالح أبناء الشارقة ولأجل استمرار العلاقات الأخوية وعلاقات الصداقة مع إيران ولأغراض الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة فقد جرى الاتفاق بيننا وبين حكومة الإمبراطورية الإيرانية فيما يتعلق بجزيرة أبوموسى حيث يبقى علم الشارقة مرفوعاً عليها وبحيث يبقى كذلك على مركز الشرطة وعلى الدوائر الحكومية فيها، كذلك سيبقى المواطنون فيها تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة.

ثانياً: سنقوم شركة ميوزغاز أويل بالكشف والتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية في جزيرة أبوموسى ومياهها الإقليمية البالغة اثني عشر ميلاً بحرياً، حيث يجرى تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذه المنطقة مناصفةً وبالنسبة بين الشارقة وإيران.

ثالثاً: تصل القوات الإيرانية إلى منطقة متفق عليها في الجزيرة بين الطرفين رابعاً: لقد تم توقيع اتفاقية للمساعدات المالية بين الشارقة وإيران لحصل الشارقة بموجبها على مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية سنوياً ولمدة تسع سنوات تدفع للشارقة مباشرة يجرى إتفاقها في مصالحها العامة وستوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه إسترليني سنوياً.

هذه هي نقاط الاتفاق بيننا وبين حكومة الإمبراطورية الإيرانية. وفي الختام ليس لى إلا أن أقول: إن هذا الاتفاق جاء مطابقاً لآمال أبنائنا وتطلعاتهم، فمن أجلهم كان هذا الاتفاق وبنأييدهم ووقوفهم وتقديرهم الكامل للمسؤولين نجح هذا الاتفاق

خالد بن محمد القاسمي

حاكم الشارقة وملحقاتها

ملحق رقم (٢)

بلاغ مشترك عراقي - إيراني

صادر عن قمة الأوبك في الجزائر ٦ آذار (مارس) ١٩٧٥

بشأن رغبة الطرفين في التوصل إلى حل نهائي للمشكلات بينهما

أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة «أوبك» في عاصمة الجزائر ومبادرة الرئيس هواري بومدين تقابل مرتين صاحب الجلالة الشاهنشاه وصاحب المعالي صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وأجرىا محادثات مطولة حول العلاقات بين العراق وإيران، وقد اتسمت هذه المحادثات التي جرت في حضور الرئيس هواري بومدين ببديع الصراحة الكاملة، وفي إرادة مخلصية لدى الطرفين للوصول إلى حل نهائي دائم لكل المشاكل القائمة بين بلديهما وتطبيقاً لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية قرر الطرفان الساميان المتعاقدان:

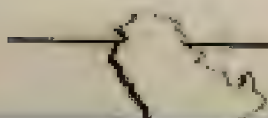
أولاً: إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على برونوكول القسطنطينية للعام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود للعام ١٩١٤.

ثانياً: تحديد حدودهما النهرية حسب خط النالوك.

ثالثاً: بناء على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة لوضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

رابعاً: كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها أعلاه عناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أي مساس بأحد مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر.

وسيبقى الطرفان على اتصال دائم بالرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية لتطبيق القرارات. وقد قرر الطرفان إعادة الروابط التقليدية بحسن الجوار والصداقة وذلك بخاصة في إزالة كل العوامل السلبية



لعلاقاتهما بواسطة تبادل وجهات النظر في شكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعاون المتبادل.

وبعلن الطرفان رسمياً أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي. وسيجتمع وزير الخارجية لكل من العراق (الدكتور سعدون حمادي) وإيران (السيد عباس خلعبري) في حضور وزير خارجية الجزائر في ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٥ في طهران وذلك لوضع ترتيبات عمل اللجنة المختلطة الإيرانية - العراقية التي أسست لتطبيق القرارات المتخذة في اتفاق مشترك والمنصوص عليها أعلاه. وطيفاً لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر إلى اجتماعات اللجنة المختلطة الإيرانية - العراقية. وستحدد اللجنة المختلطة جدول أعمالها وطريقة عملها للاجتماع إذا اقتضى الحال بالتناوب في بغداد وطهران.

وقد قبل صاحب الجلالة شاه إيران، بكل سرور، الدعوة التي وجهها إليه سيادة الرئيس أحمد حسن البكر لزيارة رسمية للعراق علماً أنه سيحدد تاريخ هذه الزيارة في اتفاق مشترك.

ومن وجهة أخرى قبل السيد صدام حسين القيام بزيارة رسمية لإيران في تاريخ يحدده الطرفان.

وقد آلى صاحب الجلالة شاه إيران والسيد صدام حسين إلا أن يعبرا بصفة خاصة عن امتنانهما الحار للرئيس يومدين الذي عمل بدافع من العواطف الأخوية وروح النزاهة على إقامة اتصال مباشر بين قادة الدولتين الساميتين وساهم بالتالي في بعث عهد جديد للعلاقة بين العراق وإيران تحقيقاً للمصلحة العليا في المنطقة.

ملحق رقم (٣)

بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وإيران

طبقاً لما تقرّر في بلاغ الجزائر المؤرخ في ٦/ آذار ١٩٧٥، اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

يؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بأن تحديد الحدود النهرية الدولية بين العراق وإيران في شط العرب قد أجرى حسب خط الشالوك من قبل اللجنة المختلطة العراقية - الإيرانية - الجزائرية على أساس ما يلي:

١ - بروتوكول طهران المؤرخ في ١٧ آذار ١٩٧٥.

٢ - محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في تاريخ ٢ نيسان ١٩٧٥ والذي وافق ضمن أمور أخرى على محضر اللجنة المكلفة بتحديد الحدود النهرية الموقع على ظهر الباخرة العراقية (الثورة) في شط العرب في ١٦ نيسان ١٩٧٥.

٣ - الخرائط الماثية المشتركة التي بعد التحقق منها في المكان وتصحيحها ونقل الإحداثيات الجغرافية لنقاط مرور خط الحدود في سنة ١٩٧٥ على تلك الخرائط، وقع عليها الفنيون المختصون بعلم المياه من اللجنة الفنية المختلطة ووفقاً بالإمضاء المصدق رؤساء وفود العراق وإيران والجزائر في اللجنة، أن الخرائط المذكورة أعفاً والمذكورة في أدناه قد ألحقت بهذا البروتوكول، وتكون جزءاً لا يتجزأ منه:

خريطة رقم (١): مدخل شط العرب رقم ٢٤٨٢ المنشورة من قبل الأدميرالية البريطانية.

خريطة رقم (٢): السد الداخلي إلى نقطة كبدا رقم ٢٨٤٢ المنشورة من قبل الأدميرالية البريطانية.

خريطة رقم (٣): نقطة كبدا إلى عبادان رقم ٢٨٤٤ المنشورة من قبل الأدميرالية البريطانية.

خريطة رقم (٤): عبادان إلى جزيرة أم الطويلة رقم ٣٨٤٥ المنشورة من قبل الأدميرالية البريطانية.

المادة الثانية:

١ - ينبع خط الحدود في شط العرب الشالوك، أي وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند أخفض منسوب لقابلية الملاحة، ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شط العرب حتى البحر.

٢ - إن خط الحدود المعرف على الوجه المذكور في الفقرة الأولى في أعلاه، يتغير مع التغيرات التي يرجع أصلها إلى أسباب طبيعية في المجرى الرئيسي الصالح للملاحة، ولا يتغير خط الحدود بالتغيرات الأخرى ما لم يعقد الطرفان المتعاقدان اتفاقاً خاصاً لهذا الغرض.

٣ - يجرى التحقق من التغيرات المذكورة في الفقرة (٢) في أعلاه بصورة مشتركة من قبل الأجهزة الفنية المختصة للطرفين المتعاقدين.

٤ - في حالة انتقال مجرى شط العرب أو مصبه بسبب ظواهر طبيعية وأدى ذلك الانتقال إلى تغيير في العائدة الوطنية لإقليم الدولتين المختصتين أو الأموال غير المنقولة، أو المباني والمنشآت الفنية أو غيرها، فإن خط الحدود يستمر على كونه في الشالوك، طبقاً لما نصت عليه الفقرة (١) في أعلاه.

٥ - ما لم يقرر الطرفان باتفاق مشترك بأن خط الحدود يجب أن يتبع من الآن فصاعداً المجرى الجديد، كما كان عليه في سنة ١٩٧٥ طبقاً لما هو مشار إليه في الخرائط الأربع المشتركة والمتصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة الأولى في أعلاه إذا ما طلب ذلك أحد الطرفين خلال الستين تعقبات اللحظة التي تحقق فيها الانتقال على يد أحد الطرفين، وفي غضون ذلك، يحتفظ الطرفان بحقوقهما في الملاحة وفي الانتفاع من الماء في المجرى الجديد.

المادة الثالثة:

١ - إن الحدود النهرية في شط العرب بين إيران والعراق، كما جاء تعريفها في المادة الثانية في أعلاه قد رسمت بالخط المسين في الخرائط المشتركة المذكورة في الفقرة (٢) من المادة الأولى في أعلاه.

٢ - اتفق الطرفان المتعاقدان على اعتبار أن نقطة انتهاء الحدود النهرية تقع على خط مستقيم يوصل بين نهائي الضفتين عند مصب شط العرب في أخفض

مستوى للجزر (أخفض مستوى للماء بالحساب الفلكي)، وقد نقل رسم هذا المستقيم على الخرائط المائية المشتركة المذكورة في الفقرة (٢) من المادة الأولى في أعلاه.

المادة الرابعة:

إن خط الحدود المعرف في المواد (١) و (٢) و (٣) من هذا البروتوكول يحدد كذلك باتجاه عمودي المجال الجوي وباطن الأرض.

المادة الخامسة:

يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة مختلطة عراقية - إيرانية لتسوى خلال مدة شهرين وضع الأموال غير المنقولة والمباني والمنشآت الفنية أو غيرها، التي قد تتغير تبعيتها الوطنية نتيجة لتحديد الحدود النهرية العراقية - الإيرانية إما بطريق التخالص، وإما بطريق التعويض، وإما بأية صيغة أخرى مناسبة.

المادة السادسة:

بالنظر إلى إنجاز أعمال المسح في شط العرب ووضع الخريطة المائية المشتركة المذكورة في الفقرة (٢) من المادة الأولى أعلاه، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على إجراء مسح جديد مشترك لشط العرب مرة كل عشر سنوات اعتباراً من تاريخ توقيع هذا البروتوكول، غير أن لكل من الطرفين الحق في أن يطلب القيام بمسحات جديدة تجري بصورة مشتركة قبل انتهاء مدة العشر سنوات وينحصر كل من الطرفين المتعاقدين نصف نفقات المسح.

المادة السابعة:

١ - تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب، وأياً كان الخط الذي يحدد البحر الإقليمي لكل من البلدين في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في بحر إقليمي والمؤدية إلى مصب شط العرب.

٢ - تتمتع السفن المستخدمة لأغراض التجارة والتابعة لبلاد ثالثة بحرية الملاحة في شط العرب على قدم المساواة وبلا تمييز وأياً كان الخط الذي يحدد البحر الإقليمي لكل من البلدين في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في بحر إقليمي والمؤدية إلى مصب شط العرب.



٣ - يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يأذن بدخول شط العرب للسفن العسكرية الأجنبية لزيارة موانئه بشرط ألا تعود هذه السفن لبلد في حالة المشاركة في حرب أو نزاع مسلح، أو حرب مع أحد الطرفين المتعاقدين وعلى أن يجرى تبليغ سابق إلى الطرف الآخر في مدة لا تقل عن ٧٢ ساعة.

٤ - يمتنع الطرفان المتعاقدان في جميع الأحوال عن الإذن بدخول شط العرب للسفن التجارية العائدة لبلد في حالة المشاركة في حرب أو نزاع مسلح، أو حرب مع أحد الطرفين.

المادة الثامنة:

١ - يجرى وضع القواعد بالملاحة في شط العرب من قبل لجنة مختلطة عراقية - إيرانية حسب مبدأ الحقوق المتساوية في الملاحة للدولتين.

٢ - يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة لوضع القواعد المتعلقة بمنع التلوث والسيطرة عليه في شط العرب.

٣ - يتعهد الطرفان المتعاقدان بعقد اتفاقيات لاحقة في شأن المسائل المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة.

المادة التاسعة:

يعترف الطرفان المتعاقدان بأن شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية، ولذلك فإنهما يلتزمان بالامتناع عن كل استغلال من شأنه أن يعيق الملاحة في شط العرب والبحر الإقليمي لكل من البلدين في جميع أجزاء الفترات الصالحة للملاحة الكائنة في البحر الإقليمي والمؤدية إلى مصب شط العرب.

كتب ببغداد في ١٢ حزيران ١٩٧٥

عباس علي خلعتبري، وزير خارجية إيران

سعدون حمادي، وزير خارجية العراق

وقع بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة، وزير خارجية

الجزائر.

ملحق رقم (٤)

النظام الأساسي لمجلس التعاون

لدول الخليج العربية

إن:

- دولة الإمارات العربية المتحدة.

- دولة البحرين.

- المملكة العربية السعودية.

- سلطنة عمان.

- دولة قطر.

- دولة الكويت.

إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية.

وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها.

ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين.

واقتراناً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية

للأمة العربية.

واستهدافاً لتقوية أوجه التعاون وتوثيق الروابط فيما بينها.

واستكمالاً لما بدأت من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها

وتحقيق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها.

وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط

أقوى.

وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت

فيما بينها على الآتي:

المادة الأولى:

إنشاء المجلس:

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون.

المادة الثانية:

المقر:

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة:

اجتماعات مجلس التعاون:

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع فى أى من الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

الأهداف:

تمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلى:

١ - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء فى جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

٢ - تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها فى مختلف المجالات.

٣ - وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين بما فى ذلك الشئون الآتية:

أ - الشئون الاقتصادية والمالية.

ب - الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.

ج - الشئون التعليمية والثقافية.

د - الشئون الاجتماعية والصحية.

هـ - الشؤون الإعلامية والسياحية.

و - الشؤون التشريعية والإدارية.

٤ - دفع عجلة التقدم العلمى والتقنى فى مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المادة الخامسة:

عضوية مجلس التعاون:

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التى اشتركت فى اجتماع وزراء الخارجية فى الرياض بتاريخ ١٩٨١/٢/٣.

المادة السادسة:

أجهزة مجلس التعاون:

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية:

١ - المجلس الأعلى وتبعه هيئة تسوية المنازعات.

٢ - المجلس الوزارى.

٣ - الأمانة العامة.

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

المادة السابعة:

المجلس الأعلى:

١ - المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائى لأسماء الدول.

٢ - يجتمع المجلس فى دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

٣ - يعقد المجلس الأعلى دوراته فى بلدان الدول الأعضاء.

٤ - يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثامنة:

اختصاصات المجلس الأعلى:

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون وخاصة فيما

يلى:

- ١ - النظر فى القضايا التى تهتم الدول الأعضاء .
- ٢ - وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التى تسير عليها .
- ٣ - النظر فى التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التى تعرض عليه من المجلس الوزارى تمهيداً لاعتمادها .
- ٤ - النظر فى التقارير والدراسات التى يكلف الأمين العام بإعدادها .
- ٥ - اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية .
- ٦ - إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها .
- ٧ - تعيين الأمين العام .
- ٨ - تعديل النظام الأساسى لمجلس التعاون .
- ٩ - إقرار نظامه الداخلى .
- ١٠ - التصديق على ميزانية الأمانة العامة .

المادة التاسعة:

التصويت فى المجلس الأعلى:

- ١ - يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد .
- ٢ - تصدر قرارات المجلس الأعلى فى المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة فى التصويت، وتصدر قراراته فى المسائل الإجرائية بالأغلبية .

المادة العاشرة:

هيئة تسوية المنازعات:

١ - يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى «هيئة تسوية المنازعات» وتتبع المجلس الأعلى.

٢ - يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف.

٣ - إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسى ولم تتم تسويته فى إطار المجلس الوزارى أو المجلس الأعلى فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات.

٤ - ترفع الهيئة تقريرها متضمناً توصياتها أو فتاها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً.

المادة الحادية عشرة:

المجلس الوزارى:

١ - يتكون المجلس الوزارى من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من يبوب عنهم من الوزراء، ويكون رئاسته للدولة التى تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، وعند الاقتضاء للدولة التالية فى رئاسة المجلس الأعلى.

٢ - يعقد المجلس الوزارى اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

٣ - يقرر المجلس الوزارى مكان اجتماع دورته التالية.

٤ - يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إن حضر ثلثاً الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة:

اختصاصات المجلس الوزارى:

١ - اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التى تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فى مختلف المجالات واتخاذ مايلزم بشأنها من قرارات أو توصيات.

٢ - العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بنوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

٣ - تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.

٤ - تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للمقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها.

٥ - إحالة أي وجه من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو منحصصة لدراسته وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه.

٦ - النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى.

٧ - إقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة.

٨ - ترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٩ - اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام، وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.

١٠ - التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.

١١ - النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.

المادة الثالثة عشرة:

التصويت في المجلس الوزاري:

١ - يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد.

٢ - تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية.

المادة الرابعة عشرة:

الأمانة العامة :

- ١ - تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تسند إليه الحاجة من موظفين .
- ٢ - يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .
- ٣ - يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين .
- ٤ - يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين موظفي الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري .
- ٥ - يكون الأمين العام مسؤولاً مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وعن حسن سير العمل في مختلف قطاعاتها، ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له .

المادة الخامسة عشرة:

اختصاصات الأمانة العامة:

تتولى الأمانة العامة المهام التالية :

- ١ - إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون .
- ٢ - إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون .
- ٣ - متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الأعضاء .
- ٤ - إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري .
- ٥ - إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشي مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته .
- ٦ - إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون .

٧ - التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات .

٨ - الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

٩ - أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري .

المادة السادسة عشرة:

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء .

وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتناقض وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها .

المادة السابعة عشرة:

الامتيازات والحصانات:

١ - يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي تتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه .

٢ - يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء ، كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة .

٣ - إلى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما في الفقرة ٢ من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة .

المادة الثامنة عشرة:

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية .

المادة التاسعة عشرة

نفاذ النظام الأساسي:

- ١ - يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في ديباجة هذا النظام.
- ٢ - تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعاً لديها.

المادة العشرون:

تعديل النظام الأساسي:

- ١ - لأي دولة عضو تعديل هذا النظام.
- ٢ - يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.
- ٣ - يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

المادة الحادية والعشرون:

تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري.

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة) بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١ هجرية الموافق ٢٥ آيار ١٩٨١ ميلادية من نسخة واحدة باللغة العربية.

- دولة الإمارات العربية المتحدة.

- دولة البحرين.

- المملكة العربية السعودية.

- سلطنة عمان.

- دولة قطر.

- دولة الكويت.

ملحق رقم (٥)

نص رساله طارق عزيز وزير خارجية العراق المؤرخه في ١٥/٧/١٩٩٠

إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن الاتهامات

الموجهة من العراق إلى الكويت

سيادة الأخ الشاذلي القليبي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية أخوية:

في بداية هذه الرسالة لأبد من التذكير بالمبادئ التي يؤمن بها العراق والتي طبقها بكل أمانة وحرص في علاقاته العربية.

إن العراق يؤمن بأن العرب في كل أقطارهم أمة واحدة. ويفترض أن يعم خيرهم الجميع وأن يستفيدوا منه، وإذا ما أصاب أحدهم ضرر أو آسى فإن هذا الضرر والآسى يلحق بهم جميعاً، وأن العراق ينظر إلى ثروات الأمة على أساس هذه المبادئ. . وقد تصرف في ثروته منطلقاً من هذه المبادئ.

كما يؤمن العراق . . بأنه برغم ما أصاب الأمة العربية في العهد العثماني وبعده تحت ظل الاستعمار الغربي من شتى ألوان التقسيم والهوان والاضطهاد ومحاولة مسح الشخصية القومية فإن مقومات وحدة الأمة العربية ما تزال حية وقوية. . وأن الوطن العربي برغم انقسامه إلى دول هو وطن واحد، وأن أي شبر من هذا الوطن هنا أو هناك في أرض هذا القطر أو ذاك ينبغي أن ينظر إليه أولاً في ضوء الاعتبارات القومية وخاصة اعتبارات الأمن القومي العربي المشترك، كما ينبغي تجنب الوقوع في مهاوى النظرة الضيقة والأناية في التعامل مع المصالح والحقوق لهذا القطر أو ذاك. إن مصالح الأمة العربية العليا. . والحسابات الإستراتيجية العليا للأمن القومي العربي يجب أن تكون حاضرة دائماً كما يجب أن تكون المعيار الأول في كل هذه المسائل بين الأقطار العربية.

على أساس هذه المبادئ القومية والأخوية والصادقة تعامل العراق مع الكويت رغم ما هو معروف من حقائق الماضي والحاضر بالنسبة للكويت والعراق .
والذي دعانا إلى كتابة هذه الرسالة أننا مع عميق الأسف بتنا نواجه الآن من جانب حكومة الكويت حالة تخرج عن إطار المفاهيم القومية التي ذكرناها . بل تتناقض معها وتهدهدها في الصميم . . وتتناقض مع أبسط مفومات العلاقات بين الأقطار العربية . . إن المسئولين في حكومة الكويت ويرغم مواقفنا الأخوية الصادقة في التعامل في جميع القضايا ويرغم حرصنا على مواصلة الحوار الأخوي معهم في كل الأوقات قد سعوا بأسلوب مخطط ومدير ومتواصل إلى التجاوز على العراق والإضرار به وتعمدوا إضعافه بعد خروجه من الحرب الطاحنة التي استمرت ثمانى سنوات والتي أكد كل العرب المخلصين قادة ومفكرين ومواطنين ومنهم رؤساء دول الخليج بأن العراق كان يدافع خلالها عن سيادة الأمة العربية كلها وخاصة دول الخليج ومنها، بل وبصورة خاصة الكويت، كما سلكت حكومة الكويت هذه السياسة التي تتعمد إضعاف العراق في الوقت الذي يواجه فيه العراق حملة إمبريالية صهيونية شرسة بسبب مواقفه القومية في الدفاع عن الحق العربي تدفعها إلى ذلك مع الأسف دوافع أنانية ونظرة ضيقة وأهداف لم يعد يمكن النظر إليها إلا على أنها مريبة وخطيرة . وفي هذا الشأن هناك صفحتان رئيسيتان :

الأولى - من المعروف أنه منذ عهد الاستعمار والتقسيمات التي فرضها على الأمة العربية هنالك موضوع معلق بين العراق والكويت بشأن تحديد الحدود . .
ولم تفلح الاتصالات التي جرت خلال السنين والبعينيات في الوصول إلى حل بين الطرفين لهذا الموضوع حتى قيام الحرب بين العراق وإيران . وفي أثناء سنوات الحرب الطويلة بصورة خاصة وفي الوقت الذي كان فيه أبناء العراق النشامى يسفحون دمه الغالي في الجبهات دفاعاً عن الأراضي العربية، ومنها أرض الكويت وعن السيادة والكرامة العربية استغلت حكومة الكويت اشغال العراق، كما استغلت مبادئه القومية الأصيلة ونهجه النبيل في التعامل مع الأشقاء وفي القضايا القومية لكي تنفذ مخططاً في تصعيد ونيرة الزحف التدريجي والمزمج باتجاه أرض العراق فصار تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية . .

والمزارع على أرض العراق. وقد سكتنا على كل ذلك واكتفينا بالتلميح والإشارات عليها تكفى في إطار مفاهيم الأخوة التي كنا نعتقد أن الجميع يؤمنون بها. ولكن تلك الإجراءات استمرت وبأساليب ماهرة وإصرار يؤكد التعمد والتخطيط.

وبعد تحرير الفاو، بادرنا - في أثناء مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٨٨ - إلى إبلاغ الجانب الكويتي برغبتنا الصادقة في حل هذا الموضوع في إطار علاقات الأخوة والمصلحة القومية العليا ولكننا وجدنا أنفسنا أمام حالة تثير الاستغراب الشديد.

فبرغم أن المنطق يفترض أن يفرح المسؤولون الكويتيون لهذه المبادرة الأخوية الكريمة من جانبنا وأن يعملوا لإنجاز هذا الموضوع بسرعة لاحظنا التردد والباطل المتعمدين من جانبهم في مواصلة المباحثات والاتصالات وإثارة تعقيدات مصطنعة مع الاستمرار في التجاوز وإقامة المنشآت البنوية والعسكرية والمخافر والمزارع على الأراضي العراقية، وقد صبرنا على هذه التصرفات بدواعي الحكمة والحلم.

وكان استعدادنا لمزيد من التحمل كبيراً لولا انتقال الأمور إلى مستوى خطير لم يعد ممكناً السكوت عليه وهو ما ستناوله في الصفحة الثانية والأكثر خطورة في الموضوع.

إن العراق يحتفظ بسجل كامل لهذا الموضوع يوضح بالوثائق والحيثيات كل التجاوزات التي قامت بها حكومة الكويت.

الثانية - بدأت حكومة الكويت ومنذ عدة أشهر بالتحديد منذ أن رفع العراق صوته عالياً يدعو بقوة إلى استعادة حقوق العرب في فلسطين وبتنه إلى مخاطر الوجود الأمريكي في الخليج بدأت بانتهاج سياسة ظالمة القصد منها هو إيذاء الأمة العربية وإيذاء العراق خاصة.

في هذا الجانب اشتركت حكومة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت فقد نفذت حكومتا الكويت والإمارات عملية مذبحة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصنهما المقررة في الأوبك بقرارات واهية لا تستند إلى أي أساس من المنطق أو العدالة أو الإنصاف. ولذا نرى لم يشاركتهما فيها أي من الأشقاء من الدول المنتجة. وقد أدت هذه السياسة المذبحة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً. فبعد التدهور الذي حصل قبل سنوات في السعر من المعدلات

العالية التي كان قد بلغها وهي ٣٤ ، ٢٩ ، ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد أدت تصرفات حكومتى الكويت والإمارات إلى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذي تم الاتفاق عليه في الأوبك أخيراً وهو ١٨ دولاراً للبرميل إلى ما بين ١١ - ١٣ دولاراً للبرميل وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التي لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط .

أولاً إن معدل إنتاج الدول العربية من النفط هو ١٤ مليون برميل في اليوم وإن تدهور الأسعار في الفترة الواقعة بين ١٩٨١ - ١٩٩٠ قد أدى إلى خسارة الدول العربية بحدود ٥٠٠ مليار دولار، كانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ مليار دولار ولو أن العرب جميعاً لم يخسروا هذه المبالغ الهائلة ووفرنا نصفها للتنمية القومية ولمساعدة البلدان العربية الفقيرة لحققنا تقدماً هائلاً في التنمية القومية وأسعدنا الفقراء من أبناء أمتنا . . . ولكن وضع الأمة أقوى وأكثر رفاهاً وتقدماً عما هو عليه الآن .

وإذا اعتمدنا الحد الأدنى للأسعار كما قرره الأوبك عام ١٩٨٧ وهو ١٨ دولار للبرميل فإن خسارة الدول العربية خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٠ بسبب تدهور هذا السعر تبلغ ٢٥ مليار دولار .

ثانياً : إن نقص كل دولار من سعر النفط يؤدي إلى إلحاق خسارة بالعراق تبلغ مليار دولار سنوياً ومن المعروف أن السعر قد انخفض هذه السنة عدة دولارات عن سعر ١٨ بسبب سياسة حكومتى الكويت والإمارات مما يعنى خسارة العراق لعدة مليارات من دخله لهذه السنة في الوقت الذي يعاني فيه العراق من ضائقة مالية بسبب تكاليف الدفاع الشرعى عن أرضه وأمنه ومقدساته وعن أرض العرب وأمنهم ومقدساتهم طيلة ملحمة الثمان سنوات . إن هذه الخسائر الحساسة من جراء تدهور أسعار النفط لم تصب الدول العربية المنتجة للنفط وحدها . وإنما أصابت بتسائجها الدول الشقيقة الأخرى التي كانت تلقى المعونات من أخصائها الدول العربية المنتجة للنفط . . . فقلت إمكانات الدعم بل توقفت في بعض الحالات ، كما تدهورت أيضاً أوضاع مؤسسات العمل العربى المشترك وعانت

الآزمات وهي الآن في أصعب الظروف، لهذا السبب أو لاتخاذ ذلك ذريعة لتقليل أو إيقاف المساعدات والدعم لمؤسسات العمل العربي المشترك.

وقد أضاقت حكومة الكويت إلى هذه الإساءات المتعمدة إساءة أخرى مستهدفة الإضرار بالعراق بالذات فقد نصبت منذ عام ١٩٨٠ وخاصة في ظروف الحرب منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وصارت تسحب النفط منه. ويتضح من ذلك أنها كانت تغرق السوق العالمي بالنفط الذي كان جزءا منه النفط الذي تسرقه من حقل الرميلة العراقي. وبهذا تلحق الضرر المتعمد بالعراق مرتين، مرة بإضعاف اقتصاده وهو أحوج ما يكون فيه إلى العوائد، ومرة أخرى بسرقة ثروته.

وتبلغ قيمة النفط الذي سحبه حكومة الكويت من حقل الرميلة فقط بهذه الطريقة المنافية لعلاقات الأخوة وفقاً للأسعار المتحققة بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (٢٤٠٠ مليون دولار). وإتنا نسجل أمام الجامعة العربية وأمام الدول العربية كلها حق العراق في استعادة المبالغ المسروقة من ثروته وحق العراق في مطالبة المعنيين بإصلاح التجاوز والضرر الذي وقع عليه.

لقد سبق أن شرحنا مخاطر سياسة حكومتى الكويت والإمارات لإخوتنا في الدول العربية المنتجة ومنهم الكويت والإمارات العربية مرات عديدة. . وشكونا. . وحذرنا. . وفى قمة بغداد تحدث السيد الرئيس صدام حسين حول هذه المسألة أمام الملوك والرؤساء والأمراء وبحضور المعنيين بصراحة وبروح أخوية (ونرفق طيه نص حديث سيادته حول الموضوع فى مؤتمر قمة بغداد). وكنا نتصور وخاصة بعد الأجواء الأخوية الإيجابية التى تحققت فى قمة بغداد أن حكومتى الكويت والإمارات سترعويان عن هذا النهج ولكن الحقيقة المؤلمة هى أن كل ما قمنا به من مساع ثنائية ومن اتصالات مع دول شقيقة لتلعب دوراً إيجابياً فى ثنى حكومتى الكويت والإمارات عن هذا النهج وبرغم حديث السيد الرئيس صدام حسين فى قمة بغداد فقد تعمدت هاتان الحكومتان مواصلة هذه السياسة واستمرت فيها، بل إن بعض المسئولين فيهما أطلقوا تصريحات وقحة عندما أُلحنا إلى هذه الحقائق وشكونا منها. لذلك لم يبق هناك أى مجال لاستبعاد الاستنتاج بأن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات فى هذا الشأن إنما هو سياسة مدبرة تستهدف أهدافا

خفية ومع إدراكنا بأن هذه السياسة التي أدت إلى انهيار أسعار النفط تضر في المحصلة النهائية باقتصاد هذين البلدين نفسيهما. . فلم يبق أمامنا غير أن نستنتج بأن من تعمد هذه السياسة بصورة مباشرة ومكشوفة أو من أزرها أو دفع إليها إنما يتخذ جزءاً من المخطط الإمبريالي الصهيوني ضد العراق وخاصة في التوقيت الذي جاءت فيه وهو ظروف التهديد الخطير من جانب إسرائيل والإمبريالية الذي يتعرض إليه الوطن العربي عامة والعراق خاصة إذ كيف يمكن لنا أن نواجه هذا التهديد الخطير. . ونحافظ على التوازن في القوة الذي حققه العراق بأعلى التكاليف وهو الذي عانى ما عانى من الخسائر في أثناء الحرب مع انهيار مورد العراق الأساسي وموارد الدول العربية المصدرة للنفط وهي العراق والسعودية وقطر وعمان واليمن ومصر وسوريا والجزائر وليبيا! هذا فضلاً عما تؤدي إليه هذه السياسة المريبة من إضعاف قدرة هذه الدول العربية على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها وهي مشكلات ذات طبيعة مصيرية. . فإلى أي مصير تريد حكومتا الكويت والإمارات أن تجبرا الأمة العربية! . . في هذا الظرف الصعب الدقيق والخطر! . . وسياسات من وأهداف من تريدان إرضاءهما!

إننا. . وبعد أن أوضحنا هذه الأمور لكل الأشقاء وبعد أن طلبنا من هاتين الحكومتين الكف عن هذه السياسة الظالمة والمدمرة وشرحنا لهما ما نتعرض إليه من أضرار كبيرة. . قبل قمة بغداد وفي أثناء القمة. . وبعدها. . وأرسلنا المبعوثين وكتبنا الرسائل. . لذلك فإننا ندين ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات بالعدوان المباشر على العراق فضلاً عن عدوانهما على الأمة العربية.

أما بالنسبة لحكومة الكويت فإن اعتدائها على العراق هو اعتداء مزدوج، فمن ناحية تعتدي عليه وعلى حقوقه بالتجاوز على أراضيها وحقوقنا النفطية وسرقة ثروتنا الوطنية. . وإن مثل هذا التصرف هو بمثابة عدوان عسكري. . ومن ناحية أخرى تتعمد حكومة الكويت تحقيق انهيار في الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة التي يتعرض فيها إلى التهديد الإمبريالي الصهيوني الشرس وهو عدوان لا يقل في تأثيره عن العدوان العسكري.

إننا إذ نعرض هذه الحقائق المؤلمة أمام الأشقاء العرب فإننا نأمل أن يرفع
الأشقاء صوتهم عالياً لوضع حد لهذا العدوان المتعمد المدبر ولكي ينصحوا
المتحرفين للعودة إلى السلوك السوي الذي يأخذ بالاعتبار المصلحة القومية المشتركة
ومتطلبات الأمن القومي المشترك.

ثالثاً - وبمناسبة الحديث عن المصالح العليا وارتباط الثروة العربية بمصير الأمة
العربية نطرح مقترحاً كالتالي:

- لو تضامنت كل الدول العربية المنتجة وغير المنتجة تضامناً سياسياً متيناً
واتفقت على العمل على رفع سعر النفط إلى ما يزيد عن ٢٥ دولاراً ثم أقامت
صندوقاً للمعونة والتنمية العربية على غرار ما اتفق عليه في قمة عمان على أن
يمول هذا الصندوق بدولار عن كل برميل نفط تبيعه الدول العربية المنتجة بأكثر من
سعر ٢٥ دولاراً فإن المبلغ الذي سيتحقق لهذا الصندوق هو ٥ مليارات دولار
سنوياً في نفس الوقت الذي تتحقق فيه زيادات كبيرة في مداخيل الدول المصدرة
للنفط، لأن التضامن العربي الجماعي الذي يحققه هذا السعر النصف يزيد من
مدخولاتها الحالية ويحميها من المحاولات العدائية التي تستهدف إضعاف القوة
العربية من خلال إضعاف مواردها من الثروة البترولية.

ويمكننا أن نتصور كيف أن مبلغاً ثابتاً كهذا سيعزز الأمن القومي العربي
ويوفر إمكانات نمو لكل الدول العربية ويمكنها من مواجهة الضائقة الاقتصادية
الحادة التي تعاني منها أغلب دولنا.

إن العراق يطرح هذا الاقتراح للدراسة الجادة وقد يكون مؤمراً القمة العربية
القادمة في القاهرة مناسبة لبحث هذا المقترح وإقراره.

رابعاً - وبمناسبة الحديث عن هذه الحقائق المؤلمة نرى من الضروري أن نوضح
الليس الذي ربما يكون موجوداً لدى بعض الأشقاء حول موضوع (المساعدات) التي
قدمتها الكويت والإمارات للعراق أثناء الحرب.

١ - لقد أجمع العرب المخلصون في كل الوطن العربي على أن الحرب التي
اضطر العراق إلى خوضها لم تكن للدفاع عن سيادته فحسب، وإنما كانت دفاعاً

عن البوابة الشرقية للوطن العربي وعن الوطن العربي كله وخاصة منطقة الخليج .
وقد أكد ذلك قادة الخليج أنفسهم بأقوى العبارات لذلك فإن هذه الحرب كانت
«معركة قومية» تولى العراق فيها مهمة الدفاع عن الأمن القومي وعن الأمن في
منطقة الخليج بصورة خاصة .

٢ - خلال الحرب قدمت للعراق مساعدات متنوعة من إخوانه في بعض دول
الخليج . . وكان القسم الأساسي منها قد قدم في حينه على شكل (قروض) بدون
فوائد . . وقد تلقى العراق مثل هذه (المساعدات) في المراحل الأولى من الحرب ثم
انقطعت منذ عام ١٩٨٢ ولم يناقش العراق آنذاك صيغة تلك المساعدات مع إخوانه
لأنه كان يأمل في ألا تطول الحرب كما طالت ولأنه كان يأمل بعد انتهاء الحرب
في استعادة قوته الاقتصادية كاملة .

غير أن الحرب طالت وازدادت تكاليفها بمعدلات عالية جداً . . إن قيمة
التجهيزات العسكرية وحدها التي اشتراها العراق بالعملة الصعبة واستخدمت في
الحرب قد بلغت (١٠٢) مليار دولار، فضلاً عن النفقات الأخرى العسكرية والمدنية
التي بلغت معدلات هائلة في حرب ضروس دامت ثماني سنوات وعلى جبهة تمتد
١٢٠٠ كم .

وبرغم أن كل (المساعدات) التي تلقاها العراق من إخوانه لم تشكل سوى
نسبة ضئيلة بالقياس إلى تلك التكاليف الباهظة التي تحملها الاقتصاد العراقي
وشعب العراق الذي قدم أنهاراً من الدم دفاعاً عن السيادة القومية والكرامة
القومية، فإن قيادة العراق عبرت عن امتنانها العميق لكل الأشقاء الذين قدموا
المساعدة . . وقد عبر القائد صدام حسين عن ذلك علناً عند الزيارات التي قام بها
عدد من الإخوة رؤساء دول الخليج للعراق .

ولكن الحقيقة المرة التي ينبغي أن يعرفها كل عربي هي أن القسم الأساسي
مما ذكرنا من المساعدات ما يزال مسجلاً كـ «دين» على العراق، ومن ذلك ما قدمته
الكويت والإمارات . . وقد فائتنا المعنيين بروح الأخوة منذ أكثر من عام لإلغاء هذا
«الدين» ولكنهم غلبوا من ذلك .

وقد سجلت على العراق كـ «دين» أيضاً كميات النفط التي باعتهما الكويت
لحساب العراق من منطقة الخفجي بعد غلق الأنابيب العراقي المار عبر سوريا مع
أن تلك الكميات بيعت خارج حصتها في الأوبك ولكي تعرف الحقائق كاملة عن
هذا الموضوع لابد من إيضاح جانب مهم لما جرى في إطار سوق النفط خلال فترة
الحرب. لقد كان العراق منتجاً رئيسياً للنفط قبل الحرب وكان ينتج حوالي (٣,٦)
مليون برميل يومياً قبل الحرب وعند قيام الحرب توقف إنتاجه كلياً لعدة أشهر ثم
صار يصدر كميات قليلة عبر تركيا ثم عبر سوريا حين توقف الأنابيب عام ١٩٨٢
وتوقف تصدير العراق من النفط في الجنوب من أيلول ١٩٨٠ حين بدء تشغيل
الخط المار عبر المملكة العربية السعودية في أيلول ١٩٨٥، وقد خسر العراق من جراء
هذا الانخفاض الكبير في صادراته بسبب الحرب مبالغ هائلة تقدر بـ (١٠٦ مليار
دولار) ومن الناحية العملية فإن هذه المبالغ قد انتقلت إلى خزائن الدول الأخرى
المنتجة للنفط في المنطقة التي زاد تصديرها لتعويض النقص الذي حصل في
صادرات العراق طيلة ثماني سنوات. وبحساب بسيط للأرقام نجد (ديون) الإمارات
والكويت المسجلة على العراق لم تكن كلها من خزينتيهما وإنما كانت كلها من
حصيلة الزيادات التي تحققت في عوائدهما من جراء انخفاض صادرات العراق عبر
سنوات الحرب.

وإننا لنساءل.. إذا كان العراق قد تحمل مسئولية الدفاع عن الأمن القومي
العربي وعن السيادة والكرامة العربية.. وعن «ثروة دول الخليج» التي كانت
ستذهب هباء وتقع في أيدي الآخرين لو خسر العراق الحرب.. فهل يمكن اعتبار
ما قدم له من مساعدات (ديناً) عليه؟!

لقد قدمت الولايات المتحدة مبالغ طائلة من التي تحببها من دافعي الضرائب
الأمريكان كمساعدات للاتحاد السوفيتي ولحلفائها الغربيين وهم ليسوا أبناء أمة
واحدة أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب العالمية الثانية أنفقت أمريكا المبالغ
الهائلة في إطار مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا.. وتصرفت بنظرة إستراتيجية
شعولية لحسابات أمنها وأمن المجموعة الدولية التي تنتمي إليها والتي شاركها في
الحرب ضد عدو مشترك!!.. فكيف يمكن استمرار اعتبار هذه المبالغ (ديناً) على

العراق من أشقائه في أمة العرب!؟ وهو الذي ضحى بأضعاف هذا (الدين) من أمواله طيلة سنوات الحرب الضروس. . . وقدم أنهارا من دماء زهرة شبابه في الدفاع عن أرض الأمة. . . وكرامتها وعرضها وثروتها!؟ ألا يوجب المنطق القومي ومنطق الأمن الإقليمي - إذا أخذنا السابقة الأمريكية بالاعتبار - على هذه الدول ليس إلغاء هذا (الدين) المحسوب على العراق فحسب وإنما تنظيم خطة عربية على غرار (مشروع مارشال) لتعويض العراق بعض ما خسره في الحرب!؟. . . هكذا يكون المنطق القومي لو كان هناك إحساس بالعروبة والانتماء العربي وموقف جاد من الأمن القومي. . . وبدلاً من السلوك وفق هذا النهج القومي المشلول نجد حكومتين من حكومات دول الخليج اللتين حفظ العراق لهما بدماء أبنائه ثروتهما، بل زادت تلك الثروات الهائلة بسبب انخفاض إنتاج العراق تسعيان الآن إلى تدمير اقتصاد العراق وتقليل موارده وتعتمد إحداهما وهي حكومة الكويت إلى الاعتداء على أرض وسرقة ثروة من حموا أرض الكويت وعرضها وثروتها!؟.

إننا نضع هذه الحقائق المؤلمة أمام ضمير كل عربي وفي المقدمة منهم شعب الكويت الشقيق لكي يفقدوا الألم والضرر والأذى الذي أصابنا ويصيبنا.

مع أطيب التحيات والتعنيات

طارق عزيز

وزير خارجية الجمهورية العراقية

بغداد في ٢٣ ذي الحجة / ١٤١٠ هـ

الموافق ١٥ تموز / ١٩٩٠.

ملحق رقم (١)

نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت المؤرخة في ١٨/٧/١٩٩٠ إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ردًا على رسالة العراق.

معالي الأخ الشاذلي القليبي .. المحترم ..

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية طيبة وبعد...

لقد تلقينا بدهشة واستغراب مذكرة الحكومة العراقية الموجهة لمعاليكم والمؤرخة في ٢٣ ذي الحجة ١٤١٠ والموافق الخامس عشر من يوليو ١٩٩٠ والتي تم توزيعها على الدول العربية الشقيقة في الجامعة العربية وما تضمنته تلك المذكرة من ادعاءات واتهامات ضد الكويت لا تستند على أساس من الواقع، كما أن ما ورد بها من عبارات لا تتفق وروح العلاقات الأخوية القائمة بين الكويت والعراق وتتناقض مع أبسط القواعد التي نحصر جميعاً على أن تحكم علاقاتنا العربية، ومما يدعو إلى الاستغراب أيضاً أن تأتي هذه المذكرة في مرحلة هامة ودقيقة تمر بها الأمة العربية نستوجب أن تتوجه فيها كافة الجهود العربية نحو قضاياها المصرية بعد أن قرغت هذه المنطقة من حرب دموية طاحنة.

وإنه لامر موجه أن تعقد الجامعة العربية اجتماعها الطارئ لبحث التهديدات الصهيونية والإمبريالية للأمة العربية فينتهي الاجتماع الطارئ بمثل هذه المذكرة التي تحمل في طياتها تهديدات لأعضائها.

وفي الوقت الذي تهدي فيه الكويت استيائها لهذه المذكرة فإنها تود أن تؤكد بأنها كانت وما زالت تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية بواقع التزامها بالمبادئ والقيم التي وردت في ميثاق جامعة الدول العربية. ولعل في مقدمة تلك المبادئ الحرص على تعزيز أواصر العلاقات الأخوية والحرص أيضاً على حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام السيادة لكل الدول، فضلاً عن القيم

والأخلاق العربية التي تحكم علاقات الأشقاء، كما أن الكويت كانت وما زالت
سباقة إلى توفير كل الفرص التي من شأنها تحقيق التماسك في العلاقات العربية
والبعد عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو تلك العلاقات.

ولعل مما يضاعف من استغراب الكويت أن تأتي هذه المذكرة من العراق
الشقيق في الوقت الذي يتواصل فيه التنسيق بين البلدين في المجالات المختلفة ذات
الاهتمام المشترك لتستمر العلاقة الطبيعية متطورة دوماً بين البلدين.

ولم يكن في نية الكويت أن تطرح للتداول في جو من الإعلام المحصور
قضايا معلقة بل أوكلت متابعة هذه القضايا إلى لجان متخصصة بين البلدين للتركيز
على مجالات التعاون لتنميتها وتدفع بها نحو مواقع أكثر تقدماً لتغطي عوامل
التعاون على قضايا الاختلافات.

ومن جانب آخر فإن المذكرة تأتي في الوقت الذي تبذل فيه الكويت جهودها
الجسرة وعلى كافة المستويات لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة التي تنوق إلى
تحقيق السلام العادل بين ربوعها.

معالي الأمين العام ...

إن مما يدعوا إلى التساؤل أن تأتي هذه المذكرة وما تضمنته من إساءة
للعلاقات الأخوية بين البلدين من جانب العراق الشقيق في الوقت الذي كان فيه
العراق في مقدمة الأشقاء الداعمين إلى تحقيق الوفاق في العلاقات العربية والنأي
بتلك العلاقات عما يعكر صفوها ويحقق لها التوازن بما يخدم العمل العربي
المشترك.

إن الكويت وانطلاقاً من إيمانها بأهمية العمل العربي المشترك سعت وبكل
جهد إلى تعزيز ذلك العمل وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية في
الوطن العربي، ولعل ما قامت وتقوم به المؤسسات الكويتية المختلفة من
دور فعال ومؤثر - وذلك منذ استقلال الكويت - ليس دليل على حرص الكويت
على الدفع بالعملية التنموية إلى آفاق تحقق التطلعات والمصالح المشروعة لأبناء

الأمة العربية . ومن المعلوم في هذا الصدد أن الكويت تأتي في مقدمة دول العالم التي تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومي وهي مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها .

معالي الأمين العام ..

إن مما يدعو إلى الألم أن تتضمن المذكرة ادعاء بأن الكويت سعت إلى إضعاف العراق في الوقت الذي يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق وهو موقف التزمت به الكويت منذ البداية وفاء لمبادئها القومية والتزاما بما تليه عليها واجباتها القومية في إطار الجامعة العربية، ويعلم الجميع كم تحملت الكويت وكم عانت من ذلك الموقف القومي فقد تعرضت الكويت لاعتداءات مباشرة استهدفت أراضيها ومنشآت النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية إلا أنها وقفت شامخة وسط تلك الحرب الضروس عند مبادئها وأهدافها، وليس من شبة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم للعراق الشقيق حيث إن الكويت تؤمن بأن للعراق وحده أن يعلن أو لا يعلن ذلك، فالدم العربي المسفوح لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقارن بأي عائد مادي مهما بلغت أرقامه وتعددت منافده .

وإنه لأمر مخز حقاً حين تلتفت الأهداف الملتوية فتطمس الحقائق مستحجة على تاريخ نعايش مرحلته ولم يجف مداده .

ومما يدعو إلى الدهشة في هذا السياق أن يأتي هذا الاتهام للكويت في الوقت الذي ما زالت تردد فيه أصداة الإشادة بالموقف الكويتي من قبل العراق عبر تصريحات المسؤولين العراقيين أو من خلال أجهزة الإعلام العراقية المختلفة .

معالي الأمين العام ..

إن ما ورد في المذكرة من ادعاءات تتعلق بموضوع الحدود بين العراق والكويت ومن أن الكويت قامت بتصعيد الزحف التدريجي والمبرمج تجاه الأراضي العراقية وذلك بإقامة المنشآت العسكرية والمخايف والمنشآت النفطية والمزارع على

الأراضي العراقية إن ذلك يعد تزييفاً للواقع وعرضاً لحقائق معكوسة، حيث إن للعراق سجلاً حافلاً في تجاوزاته على الأراضي الكويتية وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية.

ولقد سعت الكويت وبشكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل القائمة المتعلقة من جرائها ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين في الوقت الذي سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائي مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له.

وتأكيداً على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة الهامة مع العراق وإيماناً من الكويت بسلامة موقفها وبما يمليه عليها التزامها القومي فإنها تحثكم لامنّها في اختيار لجنة عربية يتفق على أعضائها كي تقوم بالفصل في موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق. فهل يقبل العراق الشقيق مثل هذا الحكم العربي انسجاماً مع مبادئه وتنفيذاً لروح الميثاق القومي الذي طرحه فخامة الرئيس صدام حسين؟

معالي الأمين العام ..

إن المتبع لقضية أسعار النفط يدرك وبوضوح أن تدهور الأسعار كان بفعل مشكلة عالمية تدخلت فيها أطراف عديدة من منتجين ومستهلكين ومن داخل الأوبك وخارجها.

ولقد عانت الكويت كما عانى العراق قلة الإنتاج في نفس الفترات - الثمانيات - في الوقت الذي كان في مقدور الكويت أن تقوم بالإنتاج وبطاقات كبيرة مقارنة بما لديها من مخزون نفطي هائل ولكن الكويت التزمت بتقنين الإنتاج مع ما يعنيه من تضحية محافظة منها على الثروة الطبيعية وتحقيقاً لمستوى أفضل للأسعار.

وحول ما ورد في المذكرة من أن الكويت قامت بنصب منشآت نفطية منذ عام ١٩٨٠ على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي فإن الحقيقة هنا تلتخص

بأن الكويت بدأت عمليات الاستكشاف والتنقيب داخل أراضيها منذ عام ١٩٦٣ ثم توقفت تلك العمليات لأسباب يعرفها العراق جيداً واستأنفت الكويت بعد ذلك عمليات الحفر عام ١٩٧٦ لتستكمل جميع العمليات ويبدأ الإنتاج في أواخر السبعينيات.

وفيما ادعته المذكرة العراقية بسحب الكويت للنفط من الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي فإنه لا بد من التأكيد بأن هذا الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضي الكويتية، وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقاً للمقاييس العالمية.

إن عمليات الإنتاج تتم داخل الأراضي الكويتية وعلى عكس ما ورد في المذكرة العراقية فقد تكررت محاولات العراق ولا تزال بحفر آبار داخل الأراضي الكويتية مما يلحق الضرر البالغ في مخزون الحقل الخاص بالجزء الواقع ضمن الأراضي الكويتية على الرغم من الاعتراضات الكويتية المتكررة، وعلى الرغم من التجاوزات العراقية داخل الأراضي الكويتية فلم تثنأ الكويت إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين.

معالي الأمين العام ..

إن الكويت في الوقت الذي تبدي فيه استعدادها لدراسة المقترح الذي ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق بإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية فإنها ترى وبكل إخلاص أن هذا الاقتراح يمكن أن يطرح للبحث والدراسة في نطاق الجامعة العربية. ولكن الأمر الذي تفهمه الكويت ولا تقبل به أن يأتي هذا الاقتراح مرافقاً للنيل والإساءة للكويت التي كانت في مقدمة الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التي من شأنها الدفع بالعمل العربي المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية.

وفي الختام فإن الكويت في الوقت الذي تعتمد فيه الحقائق وحدها في ردها
على المذكرة العراقية التي جاءت لتمثل تطوراً سلبياً في العلاقات الأخوية بين
البلدين لتنبه إلى المخاطر التي قد تشجع عن اتباع مثل هذه الأساليب في التعامل بين
الأشقاء والتي تعيد أمتنا إلى دائرة الانشغال عن القضايا المصرية العربية.
وإيضاحاً للموقف أرجو معالي الأمين العام توزيع هذه المذكرة على الدول
العربية الشقيقة.

مع خالص التحيات والأمنيات

صباح الأحمد الجابر

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

٥٩

ملحق رقم (٧)

قرار مجلس الأمن الخاص بإدانة الغزو العراقي للكويت

رقم ٦٦٠ في ٢ أغسطس ١٩٩٠

إن مجلس الأمن :

إذ يشير جزعه غزو القوات العراقية للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠
وإذ يقرر أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي
اللكويت .

وإذ يتصرف بموجب المادتين ٣٩ ، ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة

١ - يدين الغزو العراقي للكويت .

٢ - يطالب بأن سحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى
المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ آب/ أغسطس ١٩٩٠ .

٣ - يدعو العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل
خلافاتهما وببذيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد وبوجه خاص جهود جامعة
الدول العربية .

٤ - يقرر أن يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات أخرى لضمان
الامتثال لهذا القرار .

ملحق رقم (٨)

قرار مجلس الأمن الخاص بعدم الاعتراف بضم الكويت للعراق

رقم ٦٦٢/٨ آب/أغسطس ١٩٩٠

إن مجلس الأمن :

إذ يشير إلى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) وإذ يطلب مرة أخرى بأن يسحب العراق فوراً وبدون أي قيد أو شرط جميع قواته إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ أغسطس (آب).

وقد صمم على إنهاء احتلال العراق للكويت واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

١ - يقرر أن ضم العراق للكويت بأي شكل من الأشكال وبأية ذريعة كانت ليست له أية صلاحية قانونية ويعتبر لاغياً وباطلاً.

٢ - يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بذلك الضم والامتناع عن اتخاذ أي قرار أو الإقدام على أية معاملة قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم.

٣ - يطلب كذلك بأن يلغى العراق إجراءاته التي ادعى بها ضم الكويت.

٤ - يقرر أن يبقى هذا البند في جدول أعماله وأن يواصل جهوده لوضع حد مبكر للاحتلال.

ملحق رقم (٩)

مرسوم جمهوري رقم (٢٤٨) باعتبار الكويت محافظة عراقية

استناداً إلى أحكام المادتين الرابعة والخامسة من قانون المحافظات ذي الرقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

رسمنا بما هو آت:

أولاً: تستحدث محافظة باسم (محافظة الكويت) مركزها قضاء كاظمة وحدودها الإدارية على وفق الخارطة المرفقة.

ثانياً: تستحدث الأقضية الميينة في أدناه وترتبط بمحافظة الكويت وحدودها الإدارية على وفق الخارطة المرفقة:

١- قضاء كاظمة.

٢- قضاء الجهراء.

٣- قضاء النداء.

على وزير الحكم المحلي تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر صفر لسنة ١٤١١ هجرية.

المصادف لليوم السادس والعشرين من شهر آب لسنة ١٩٩٠ ميلادية.

توقيع

صدام حسين

رئيس الجمهورية

ملحق رقم (١٠)

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالفقرة رقم (٣)

من قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩١/٦٨٧

بشأن تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق

Report of the Secretary-General

Regarding Paragraph 3 of Security

Council Resolution 687 (1991)

1- The present report is submitted Pursuant to Security Council resolution 687 (1991) of 3 April 1991. In paragraph 3 of the resolution the Security Council called upon me to lend assistance to make arrangements with Iraq and Kuwait to demarcate the boundary between Iraq and Kuwait, drawing on appropriate material, including the map transmitted by the Security Council document S/22412, as to report back to the Security Council within one month.

2- In lending my assistance to Iraq and Kuwait with a view to making the arrangements to demarcate the boundary between them, have borne in mind that, in paragraph 2 of Security Council resolution 687 (1991), the Council demanded "that Iraq and Kuwait respect the inviolability of the International boundary and the allocation to islands set out in the Agreed Minutes between the State of Kuwait and the Republic of Iraq regarding the Restoration of Friendly Relations, Recognition and Related Matters, signed by them in the exercise of their sovereignty at Baghdad on 4 October 1963 are registered with the United Nations and published by the United Nations in documents 7063, United Nations, Treaty Series, 1964". have also taken into account that, in a letter dated 4

April 1991 addressed to me by the Deputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs of Kuwait, Kuwait has expressed its intention to scrupulously comply with all the provisions of resolution 87 (1991) and to cooperate with me with a view to ensuring its implementation (S/22457, annex) and that, in accordance with paragraph 33 of Security Council resolution 687 (1991), the Minister for Foreign Affairs of Iraq in the penultimate paragraph of a letter dated 6 April 1991 (S/22456) has notified the Security Council and the Secretary-General of Iraq's acceptance of the provisions of that resolution. The text of the Agreed Minutes referred to in paragraph 2 of Security Council resolution 687 (1991) is contained in Security Council document S/22432.

3- After Consultations with the Governments of Iraq and Kuwait, I will now establish an Iraq-Kuwait Boundary Demarcation Commission, to be composed of one representative each of Iraq and Kuwait and three independent experts who be appointed by me, one of whom will serve as the Chairman. The Council will be informed as soon as the Commission is established. The terms of reference of the Commission will be to demarcate in geographical coordinates of latitude and longitude the international boundary set out in the Agreed Minutes between Kuwait and Iraq referred to above. In view of the fact that one of the main purposes of the demarcation of the boundary between Kuwait and Iraq is to Promote Stability and peace and Security along the border, the Commission will also make arrangements for the physical representation of the boundary. The coordinates established by the Commission will constitute the final demarcation of the international boundary between Iraq and Kuwait in accordance with the Agreed Minutes of 4 October 1963. They will be lodged in the archives of both Governments and a certified copy will also be submitted to me, which I will communicate to the Security Council and will retain for safe-keeping in the archives of the United Nations.

4- The demarcation of the boundary between Iraq and Kuwait will be accomplished by drawing upon appropriate material, including the map transmitted by Security Council document S/22412, and by utilizing appropriate technology. The physical representation of the boundary will be carried out through the erection of an appropriate number and type of boundary pillars or monuments. The Commission will provide for arrangements for maintenance on a continuing basis and locational accuracy (including repositioning, if necessary) of the surficial boundary representation.

5- As soon as the Commission is constituted and after an initial assessment of the resources required for the demarcation of the boundary has been made, the Commission will transmit to me an estimate of costs, which I will communicate to the Security Council; simultaneously, I will make a proposal that all costs, including the initial costs of the Commission, should be shared between the two interested parties.

6- The Commission will be assisted by a small staff that will adopt its own rules of procedure and working methods and make the necessary arrangements for the identification and examination of appropriate material relevant to the demarcation of the boundary. The Commission will be responsible to me in the conduct of its work and will report regularly to me on the progress of its work with a view to the earliest possible finalization of the demarcation of the boundary. The Commission will take its decisions by majority. Its decisions regarding the demarcation of the boundary will be final.

7- The Commission shall enjoy unimpeded freedom of movement in the area of the demarcation of the international boundary as well as all necessary privileges and immunities for the fulfilment of its task. The three independent experts shall enjoy the status of experts on missions

within the meaning of article VI of the Convention on Privileges and Immunities of the United Nations of 1946.

8. In the exercise of its task of demarcating the boundary, with respect to physical security and clearance of mines the Commission will rely on the relevant arrangements made for the United Nations Iraq-Kuwait Observer Mission (UNIKOM).

ملحق رقم (١١)

رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان / إبريل ١٩٩١، موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق بشأن الملاحظات على الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ / ١٩٩١، ومشروع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بتشكيل لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق.

لي الشرف أن أشير إلى الاجتماع الذي عقد بين ممثلنا والمستشار القانوني للأمم المتحدة بتاريخ ١٧ نيسان / إبريل ١٩٩١ ومشروع تقريركم الذي ترسمون تقديمه إلى مجلس الأمن بشأن الفقرة الثالثة من منطوق قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والذي طلبتم رأي حكومتى فيه، لأن أبين الآتى:

لقد أوضحت الفقرة (أولاً) من الرسالة التى بعثت بها إلى سيادتكم بتاريخ ٦ نيسان / إبريل ١٩٩١ بأنه رغم أن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) يؤكد فى ديباجته حقيقة أن العراق دولة مستقلة ذات سيادة فإنه فى الكثير من أحكامه الجائرة لم يحترم هذه السيادة بل تعرض لها ولحقوقها المثبتة فى الميثاق وفى القانون والعرف الدوليين بشكل لم يسبق له مثيل. ففى مسألة الحدود فرض مجلس الأمن وضعاً محدداً للحدود العراقية الكويتية، فى حين أن المعروف قانونياً وعملياً فى التعامل الدولى أن تترك مسائل الحدود لاتفاق الدول، لأن هذه هى القاعدة الوحيدة التى تحقق مبدأ استقرار الحدود.

ومن ناحية أخرى لم يأخذ قرار المجلس بعين الاعتبار وجهة نظر العراق المعروفة لديه من أن ما ورد بشأن الحدود بين العراق والكويت فى الوثيقة المسماة «محضر متفق عليه بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة» المؤرخة فى ٤ تشرين الأول / أكتوبر لم يستكمل الإجراءات الدستورية بتصديقه من قبل السلطة التشريعية ورئيس الدولة فى العراق مما أبغى مسألة الحدود معلقة دون حل، وفرض المجلس على العراق الحدود مع الكويت. كما أن المجلس بهذا

الأسلوب الغريب قد نقض بنفسه أحد بنود القرار (٦٦٠) الذي كان الأساس في القرارات اللاحقة التي أصدرها المجلس. فالقرار (٦٦٠) دعا في فقرته الثالثة العراق والكويت لحل الخلافات عن طريق التفاوض، وأن مسألة الحدود كما هو معلوم هي من بين أهم تلك الخلافات. إن العراق قد أبلغ المجلس رسمياً بقبوله القرار (٦٦٠) واستعداده لتنفيذه، غير أن المجلس تجاهل هذا الموقف القانوني وناقض قراراته السابقة واتخذ قراراً جائراً يفرضه شروطاً جديدة على العراق وفرض عليه كبلد مستقل ذي سيادة وعضو في الأمم المتحدة وضعاً حدودياً وجرده من الحق في إثبات حقوقه الإقليمية وفق قواعد القانون الدولي. وبذلك أيضاً يكون المجلس قد حرم العراق من أعمال إرادته الحرة وتثبيت رضاه التام بتلك الحدود. إن قرار المجلس فيما يتعلق بموضوع الحدود قرار جائر يشكل سابقة خطيرة لم تشهد المنظمة الدولية مثيلاً لها وتنتقص هذه السابقة من سيادة الدول. وقد أكد ذلك عدد من أعضاء المجلس المنصفين في مداخلاتهم أثناء التصويت على القرار.

إن الحكومة العراقية لا تزال تعتقد بالطبيعة المشروعة لموقفها الذي نعكسه الملاحظات المبينة آنفاً. وتتجلى هذه الطبيعة بوجه خاص في شأن المهمة التي كلفكم بها مجلس الأمن بموجب الفقرة الثالثة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). إن الفقرة المذكورة تطلب من سيادتكم أن تقدموا مساعدتكم لاتخاذ التدابير مع العراق والكويت لترسيم الحدود بين العراق والكويت، مستعيناً بالمواد المناسبة، بما فيها الخريطة الواردة في وثيقة مجلس الأمن (S/22412) وعلى هذا الأساس تود حكومتى أن تبدي الملاحظات المدرجة أدناه في شأن ما ورد بمشروع تقريركم الذي أشرت إليه أعلاه :

١ - إن حكومتى تسأل عن الأساس القانوني الذي استند عليه المجلس في القرار ١٩٩١/٦٨٧ وسيادتكم في مشروع تقريركم في اعتبار الخريطة الواردة في الوثيقة (S/22412) الصادرة بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١ تطلب من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، والتي وصفها مستشاركم القانوني لمثلنا الدائم بكونها خريطة بريطانية ورد ذكرها في مذكرة التفاهم لعام ١٩٦٣. إن المذكرة المذكورة لم تشر إلى أية خريطة كما هو واضح من النص المنشور في مجموعة معاهدات الأمم

المتحدة، المجلد ٤٨٥، الوثيقة رقم ٦٣-٧. وإن الحقيقة صارخة أيضاً إلى أن الإشارة الوحيدة للخريطة موضوع البحث في الفقرة الثالثة من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) قد أقحمت دون أي مسوغ قانوني. إن حكومة بلادي لم تكن طرفاً في رسم الخريطة المذكورة، كما أنها لا تعترف بها ولا يتوافر أي دليل على مثل هذا الاعتراف. ومن ثم يكون اعتبار هذه الخريطة من قبل المجلس، ومن سيادتكم، من جملة المواد التي تستند عليها عملية الترسيم بمثابة فرض جائر من جانب واحد على إرادة العراق، وهو دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة، وحكم مسبق على سير خط الحدود على الأرض قبل أن تباشر أية لجنة عملية ترسيم الحدود.

٢ - بالإضافة إلى ذلك، إن إيذاء المساعدة من سيادتكم لوضع التدابير لترسيم الحدود بين العراق والكويت ينبغي أن يوفر التوازن الكامل بين ما يمكن أن يذهب إليه أي من الطرفين في سياق تنفيذ عملية الترسيم وأن يؤمن لحسم الخلافات التي يمكن أن تطرأ بينهما في المواقف الفنية أسلوب يحقق العدالة والإنصاف. ومن هذا المنطلق ترى الحكومة العراقية أن تشكيل اللجنة الذي اقترحتتموه للقيام بعملية الترسيم لا يمكن أن يحقق العدالة والإنصاف، وخاصة في ضوء ما بيناه في الفقرة (١). فقد اقترحتتم تشكيل اللجنة المذكورة من خمسة أعضاء إثنان يمثلان كل من العراق والكويت، وثلاثة خبراء مستقلين يقوم سيادتكم باختيارهم ويتعين واحد منهم رئيساً للجنة، كما اقترحتتم أن تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الآراء، ورغم أن حكومة بلادي لا تشك في مصداقيتكم عند اختيار الخبراء المذكورين فإنه سوف لا يكون بوسعها التثبت مقدماً من حقيقة استقلالهم، وبالتالي فإن رأيها في سياق عملية الترسيم سيكون ممثلاً بعضو واحد فقط من بين خمسة أعضاء.

٣ - يذكر سيادتكم في مشروع التقرير بأن عملية ترسيم الحدود سوف تستند على المواد المناسبة بما فيها الخريطة الواردة في وثيقة مجلس الأمن (S/22412)، وهو ما ذكر في الفقرة الثالثة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ولكنكم تضيفون أيضاً بأن بوسع اللجنة «استخدام التكنولوجيا المناسبة» (الفقرة ٤ من المشروع)، وأنها ستولي «اتخاذ التدابير اللازمة لتشخيص وفحص المادة المناسبة ذات العلاقة بترسيم الحدود» (الفقرة ٦ من المشروع). إن الحكومة العراقية تعتقد بضرورة توضيح مفاهيم «المواد

المناسبة» و«التكنولوجيا المناسبة» و«التشخيص وفحص المادة المناسبة ذات العلاقة
بترسيم الحدود» التي ذكرتموها. إن هذا التوضيح هو الذي سيوفر لحكومتى القاعدة
الوطيدة لإبداء الرأي. إن كان مثل ذلك مطلوباً، فضلاً عن أن التوضيح المنشود
سيساعد على تقليص احتمالات الخلاف مستقبلاً عند مباشرة اللجنة لأعمالها.

٤ - يقترح سيادتكم في الفقرة (٥) من مشروع التقرير بأن يشترك الطرفان
في تحمل نفقات عملية الترسيم. إن الحكومة العراقية لا تستطيع أن تفهم الأساس
الذي يقوم عليه هذا المقترح طالما أن محتوى المقترحات التي وردت في مشروع
التقرير بمجملها تكاد ترقى، كما يبدو لحكومتى، إلى كونها «عقد إذعان» ليس
للعراق أي حرية إرادة في الاتفاق الرضائي على مضامينه. وفي ضوء ذلك،
وكذلك في ضوء الملاحظات التي أوردتها في بداية رسالتي، يبدو أن المعروض هو
أن يتحمل العراق نصف نفقات عملية الترسيم دون أن يكون لآرائه في مجمل
عملية الحدود، سواء في تحديدها أو ترسيمها، أي اعتبار. ومن هذا المطلق لا ترى
الحكومة العراقية على أساس من مبادئ العدالة والإنصاف أي مبرر لتحمل أية
نفقات لعملية مقروضة عليه.

أود في الختام أن أؤكد لسيادتكم بأن الحكومة العراقية على كامل الاستعداد
للتشاور معكم في شأن الملاحظات التي تتضمنها رسالتي هذه سواء في نيويورك أو
في أي مكان آخر. وبهذه المناسبة أود أيضاً أن أشير إلى أننا مثلما قبلنا بالقرار
٦٨٧ (١٩٩١) رغم اعتراضاتنا عليه ونقدنا لمضامينه، فإننا سوف نتعاون معكم
ونسعى من يمثل حكومتنا في لجنة الترسيم حتى إن لم تأخذوا بالاعتبار ما أوردناه
آنفاً من آراء وملاحظات، وذلك بسبب استمرار نفس الظروف التي تفرض علينا
القبول.

توقيع

أحمد حسين

وزير الخارجية

ملحق رقم (١٢)

رسالة مؤرخة في ٣٠ إبريل ١٩٩١ موجهة إلى وزير خارجية العراق من الأمين العام للأمم المتحدة ردًا على ملاحظات العراق على تطبيق الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ / ١٩٩١.

I have the honour to refer to your letter dated 23 April 1991, which was transmitted to me by a letter of the same date from the Permanent Representative of Iraq to the United Nations and which contained comments on the proposals made with regard to the implementation of paragraph 3 of Security Council resolution 687 (1991) and on which I must report to the Security Council no later than 2 May 1991. In informing me of your Government's readiness to cooperate with me and to nominate a representative of Iraq to participate in the proposed Boundary Demarcation Commission, a decision which I welcome, the letter nevertheless contains a number of comments to which I would like to respond.

The first comment of your Governments is that, in international law, a boundary demarcation between two States can be carried out only by agreement between the parties and that the Security Council has no competence to impose such a demarcation. In this connection, I would like to recall that, in paragraph 2 of resolution 687 (1991) the Security Council, acting under Chapter VII of the Charter of the United Nations demanded that Iraq and Kuwait respect the inviolability of their international boundary and the allocation of islands "set out in the Agreed Minutes between the State of Kuwait and the Republic of Iraq regarding the Restoration of Friendly Relations, Recognition and Related Matters, signed by them in the exercise of their sovereignty at Baghdad on

October 1963". In paragraph 3 of that resolution the Council called upon me to lend my "assistance to make arrangements with Iraq and Kuwait to demarcate the boundary between Iraq and Kuwait". In identical letters dated 6 April 1991 addressed to me and to the President of the Security Council (S/22456), your Government formally notified its acceptance of the provision of that resolution. You further reconfirmed your Government's acceptance of paragraph 3 of resolution 687 (1991) at the end of your letter of 23 April 1991 (see annex II, enclosure). Therefore, the element of agreement as far as Iraq is concerned, is provided by your Government's official notifications of acceptance. Since the Government of Kuwait has also expressed to me its willingness scrupulously to comply with all provisions of the resolution and to cooperate with me to ensure its implementation (S/22457), the necessary element of consent has been provided by the two parties.

Secondly, your Government states that the proposed demarcation would be prejudged by a specific reference to a map made available by the United Kingdom and which, according to the letter, the Legal Counsel described as "a United Kingdom map mentioned in the agreed minutes of 1963". On a purely factual point, I wish to state that the Legal Counsel of the United Nations did not describe the map as having been mentioned in the 1963 agreed minutes. In response to a question as to which map was referred to in document S/22412, your Permanent Representative was informed that the map in question was "a United Kingdom map". On a substantive level, however, I am obliged to point out that the resolution provides that the demarcation of the boundary should be based on "appropriate material including the map transmitted by Security Council document S/22412" (emphasis added). In the light of this wording, I have proposed that the Commission will have to make "necessary arrangements for the identification and examination of appropriate material relevant to the demarcation of the boundary".

Thirdly, your Government queries the independence of the experts to be appointed by me to serve on the Boundary Commission and comments on the proposed decision-making by majority. I would like to assure you that, in appointing the independent experts of the Commission, I shall, as always, base my decisions on the need to ensure independence, competence and integrity. Furthermore, to ensure an equitable approach and the effective functioning of the Commission, I have proposed that neither Government should be able to frustrate the work of the Commission.

Fourthly, your Government has requested me to explain such terms as "appropriate material", "appropriate technology" and "identification and examination of appropriate material relevant to the demarcation of the boundary". It is up to the Commission to examine and identify the relevant documentation and to determine which technology or combination of methods can best be used for the fulfilment of its mandate. In my view it would prejudice the work of the Commission, and even hinder its independence, if at this stage I were to go beyond the level of detail concerning the working methods of the Boundary Commission set out in my draft report.

Finally, your Government objects to paying half of the costs of the demarcation on the ground that its views on the boundary question are not fully being taken into account. However, through your Government's participation in the work of the Boundary Commission its views will find such expression. Together with your Government's acceptance of paragraph 3 of Resolution 687 (1991), both in its letter of 6 April 1991 (S/22456) as well as in the letter of 23 April 1991, I can see no basis or objections to the paying of its share of the costs, which will be determined by the Commission.

In the light of your Government's expressed readiness to cooperate with me, I intend to proceed immediately with the establishment of the Commission and will accordingly convey my proposals, together with this exchange of correspondence, to the Security Council.

Signed

Javier Perez De Cuellar

Secretary General

ملحق رقم (١٣)

قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ / بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٩٣ والخاص
بالموافقة على ترسيم الحدود بين جمهورية العراق ودولة الكويت طبقاً
لما انتهت إليه اللجنة الدولية الخاصة بعمليات الترسيم.

The Security Council,

Reaffirming its resolution 687 (1991) of 3 April 1991, and in particular paragraphs 2,3, and thereof, its resolution 689 (1991) of 9 April 1991, its resolution 773 (1992) of 26 August 1992, and its resolution 809 (1993) of 5 February 1993.

Recalling the report of the Secretary-General dated 2 May 1991 concerning the establishment of the United Nations Iraq- Kuwait Boundary Demarcation Commission (the Commission), the subsequent exchange of letters of 6 and 13 May 1991 (S/22588, S/22592 and S/22593), and the acceptance of the report by Iraq and Kuwait,

Having Considered the Secretary General's letter of 21 May 1993 to the President of the Security Council transmitting the final report of the Commission (S/25811 and add. 1) dated 20 May 1993.

Recalling in this connection that through the demarcation process the Commission was not reallocating territory between Kuwait and Iraq, but it was simply carrying out the technical task necessary to demarcate for the first time the precise coordinates of the boundary set out in the "Agreed Minutes between the State of Kuwait and the Republic of Iraq regarding the Restoration of Friendly Relations, Recognition and Related Matters" signed by them on 4 October 1963, and that this task was carried out in the special circumstances following Iraq's invasion of

Kuwait and pursuant to resolution 687 (1991) and the Secretary-General's report for implementing paragraph 3 of that resolution (S/22558).

Reminding Iraq of its obligations under resolution 687 (1991), and in particular paragraph 2 thereof, and under other relevant resolutions of the Council, and of its acceptance of the resolutions of the Council adopted pursuant to Chapter VII of the Charter of the United Nations, which forms the basis for the cease-fire,

Noting with approval the Secretary-General's instruction to the United Nations Iraq-Kuwait Observation Mission (UNIKOM) to finalize the realignment of the demilitarized zone with the entire international boundary between Iraq and Kuwait demarcated by the Commission,

Welcoming the Secretary-General's decision to make the necessary arrangements for the maintenance of the physical representation of the boundary, as recommended by the Commission in Section X (c) of its report, until other technical arrangements are established between Iraq and Kuwait for this purpose,

Acting under Chapter VII of the Charter of the United Nations,

1- Welcomes the Secretary-General's letter of 21 May 1993 to the President of the Council and the 20 May 1993 report of the Commission (S/22811 and Add. 1) enclosed therewith;

2- Welcomes also the successful conclusion of the work of the Commission ;

3- Expresses its appreciation to the Commission for its work on the land part of the boundary as well as the Khor Abdullah or offshore section of the boundary, and welcomes its demarcation decisions;

4- Reaffirms that the decisions of the Commission regarding the demarcation of the boundary are final;

5- Demands that Iraq and Kuwait in accordance with international law and relevant Security Council resolution respect the inviolability of the international boundary, as demarcated by the Commission and the right to navigational access;

6- Underlines and reaffirms its decision to guarantee the inviolability of the above-mentioned international boundary which has now been finally demarcated by the Commission and to take appropriate all necessary measures to that end in accordance with the Charter, as provided for in paragraph 4 of resolution 687 (1991); paragraph 4 of resolution 773 (1992);

7- Decides to remain seized of the matter.



المصادر والمرجع

أولاً : الوثائق والمصادر العربية والأجنبية :

أ - العربية :

الأمم المتحدة ومجلس الأمن :

- كلمة وزير خارجية الكويت أمام مجلس الأمن الدولي حول اعتداءات إسرائيل على المفاعل الذري العراقي أوزيرك في ١٤ يولية ١٩٨١ .

- خطاب وزير خارجية الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأضرار التي لحقت بالكويت خلال الحرب العراقية الإيرانية في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧ .

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويلار حول مهمته في طهران وبغداد لوقف الحرب العراقية الإيرانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ سنة ١٩٨١ .

- القرارات الصادرة عن مجلس الأمن حول أزمة الخليج ١٩٩٠ / ٦٦ - ١٩٩١ / ٦٨٧ .

- الرسائل الموجهة من الممثل الدائم للكويت في الأمم المتحدة ووزير الدولة للشئون الخارجية في العراق بشأن لجنة ترسيم الحدود الدولية بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت .

الجامعة العربية :

- تقارير الأمين العام لجامعة الدول العربية في أدوار الانعقاد العادي لمجلس الجامعة حول مسألة الجزر .

- تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بشأن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدورة ١٩٨١ / ٣٧ .

- المذكرات المتبادلة بين جمهورية العراق ودولة الكويت عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية قبيل الغزو العراقي للكويت، يولية ١٩٩٠ .

- قرارات القمة العربية ومجلس جامعة الدول العربية بشأن أزمة الخليج .

مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

- النظام الاساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - مايو ١٩٨١ .
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، إصدار وزارة الإعلام - الكويت ١٩٨٤ .
- مجلس التعاون ، المسيرة والتحديات ، إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرياض ١٩٨٩ .
- أزمة الخليج ، البعد الآخر الآثار والتداعيات ، إصدار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٩٩٢ .
- الخليج إلى أين ، الأطماع والتهديدات الخارجية لدول الخليج العربى ، الواقع والبديل ، إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٩٩٣ .

المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى :

- بيان المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول والإسلامية المتعقد بالقاهرة فى ١٤ محرم محرم ١٤١١ / ٥ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغزو العراقى للكويت .
- البيانات الصادرة عن المجموعة الأوربية بشأن أزمة الخليج .
- تقارير خبراء اليونسكو والمنظمات العربية والإسلامية حول العدوان العراقى على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية والإعلامية .
- تقرير منظمة العفو الدولية بانتهاكات العراق للكويت ، ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ .

وثائق الخليج والجزيرة العربية :

- إصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية جامعة الكويت - المجلدات المشار إليها فى الدراسة .
- مصر وأزمة الخليج :
- بيان صادر عن الجامع الأزهر حول الغزو العراقى للكويت ، ١٩ محرم ١٤١١ هـ - ٢١ أغسطس ١٩٩٠ .

- بيان صادر عن دار الإفتاء حول وجود قوات التحالف الدولي في الأراضي
السعودية ١٩ محرم ١٤١١ هـ - ٢١ أغسطس ١٩٩٠ .

- تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى عن
الغزو العراقي للكويت - الأمن القومي العربي - التجربة والرؤية المستقبلية، القاهرة
١٩٩١ .

- الملفات الوثائقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات حول أزمة
الخليج : الاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج - أوروبا وأزمة الخليج - مواقف الدول
الأسبوية من أزمة الخليج - إفريقيا وحرب الخليج، القاهرة ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

دول الخليج العربية :

الإمارات العربية :

- الاتفاق بين إمارة الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى - بيان صادر عن
ديوان حاكم الشارقة وملحقاتها، نوفمبر ١٩٧١ .

- تقرير كوادر تشانس إلى المستر نورث كات أيلي مستشار حاكم الشارقة
حول ملكية الشارقة لجزيرة أبو موسى، ٢٣ يولية ١٩٧١ .

- مذكرة أبناء طنب الكهري إلى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة عن
موقفهم الرفض للاحتلال الإيراني، ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢ .

- دراسة ووثائق حول اتحاد إمارات الخليج .

- بيانان صادران عن دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران بشأن توقف
المباحثات حول جزيرة أبو موسى والطنين في ٢٨ و ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢ .

البحرين :

- بيان استقلال البحرين، سبتمبر ١٩٧١ .

- تقرير عن أحداث البحرين، مارس ١٩٧٢ .

العراق :

- بيان الاحزاب والمنظمات الوطنية في العراق عن العدوان الإيراني على جزر الخليج الثلاث - ديسمبر ١٩٧١ .
- بلاغ عراقي إيراني مشترك حول إرادة الطرفين للوصول إلى حل نهائي لحل المشاكل القائمة بين بلديهما، ٦ مارس ١٩٧٥ .
- بروتوكول تسوية الحدود النهرية بين العراق وإيران ١٩٧٥ .
- مبادرة الرئيس العراقي إلى رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية حول انسحاب القوات العراقية من إيران وإطلاق سراح الأسرى والاعتراف بحقوق إيران في شط العرب ١٤ أغسطس ١٩٩٠ .

سلطنة عمان :

- البيانات الصادرة عن جبهة تحرير ظفار والجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .
- برنامج العمل الوطني الديمقراطي، ديسمبر ١٩٧١ .
- بيان مشترك عن لقاء الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي والحزب الشيوعي الإيراني (تودة)، ١٨ يناير ١٩٧١ .
- بيان المؤتمر الوطني العام للجبهة الشعبية لتحرير عمان، ٥ أغسطس ١٩٧٤ .
- مرسوم سلطاني بإنشاء مجلس الشورى، نوفمبر ١٩٩١ .

قطر :

- بيان استقلال قطر، أغسطس ١٩٧١ .
- بيان مشترك عن الاتفاق القطري السعودي لتسوية الوضع الحدودي بين البلدين، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢ .

الكويت :

- المراسيم والأوامر الأميرية والوثائق الخاصة بحل مجلس الأمة الكويتي، أغسطس ١٩٧٦ .

- Cambridge International Documents Series:

The Kuwait Crisis, Basic Documents edited by Lauterpacht C.B.E & Others 2 vols. Cambridge 1991.

- Center for Research and Studies on Kuwait: Demarcation of the International Boundary between the State of Kuwait and the Republic of Iraq by the Center as a Contribution to the work of the United Nations. Kuwait 1993 .

- United States Congress.

United States interests and Policies towards the Persian Gulf. Washington D.C. 1981.

- United States Government Printing office, public papers of the President of the United States Richard Nixon Containing the President Messages, Speeches and Statements. Washington, D.C. 1970.

- United Nations Official Records

• The relationship between the United Kingdom & the Sultanate of Muscat and Oman, A/5846 annex XI.

• Report of the Personal Representative of the Secretary General in charge of the good offices Mission in Bahrein 30th April 1970.

- Security Council

Texts of the Resolutions on Kuwait adopted by the Security Council during the Kuwait Crisis.

- Secretary General

• Report of the Security General of the United Nations regarding Paragraph 3 of the Security Council Resolution 687/1991.

- Letter dated 30th April 1991 from the Secretary General addressed to the Minister for Foreign Affairs of Iraq

- Rules of Procedures and working method of the Iraq -Kuwait Boundary Demarcation Commission 1993

- Final Report of the International Boundary between the Republic of Iraq and the State of Kuwait by the U.N. Iraq-Kuwait Boundary Demarcation Commission 1993.

ثانياً : المراجع العربية :

- إبراهيم شهيد : الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين ، الدوحة

١٩٨٩ .

- أحمد إبراهيم محمود : محددات وأهداف السلوك العراقي ، مجلة السياسة

الدولية ، العدد ١٠٣ ، القاهرة يناير ١٩٩١ .

- أحمد بهجت : طاحنة البعث في مياه الخليج ، القاهرة ١٩٩٠ .

- أمل الرباطي : البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الوطني ، الطبعة

الثانية ، القاهرة ١٩٧٧ .

- لوكينور (هارفي) : الأزمة العالمية في الشوول - مترجم ، القاهرة ١٩٧٧ .

- إلهاد حليم الحصري : الخط والنظور الاقتصادي والسياسي في الخليج

العربي ، الكويت ١٩٨٢ .

- برون (دانيير) : المحيط الهندي ، منطقة تنازع أم إقليم سلام ، مجلة

دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٥٥ ، الكويت ١٩٨٨ .

- ميس يوسف الصباح : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، مجلة

دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد التاسع ، الكويت ١٩٧٧ .

- بيكاتوري (جيمس) : الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج ،

تعريب أحمد مبارك البغدادي ، الكويت ١٩٩٢ .

- تركي الحمد : الأسباب الموضوعية والميراث الأيديولوجية للغزو العراقي

للكويت .

من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت ، المقدمات - الوقائع - ردود الفعل -

النداءات ، المجلس الوطني للثقافة والفنون - الكويت مارس ١٩٩٤ ، نشر مجلة

عالم المعرفة العدد ١٩٥ ، الكويت مارس ١٩٩٥

- جابر إبراهيم الروي : الحق العربي في الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من اكتساب الأقاليم عن طريق القوة، من أعمال المؤتمر الدولي للتاريخ، بغداد مارس ١٩٧٣.

- جبريل (ن.س) : التخصر في دول الخليج العربية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦١، الكويت ١٩٩٠.

- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، القاهرة ١٩٧٣.

* الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤.

* الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٢٠، القاهرة ١٩٧٣.

* تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووقعه الدولي والإقليمي والعربي، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجي، جامعة الكويت، نوفمبر ١٩٩٣.

* النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة اتحاد المؤرخين العرب، العدد الأول من المجلد الأول، القاهرة مارس ١٩٩٣.

- جهاد عمدة : النظام الدولي الجديد، إشكاليات الأمن الإقليمي ومصادر القوة، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجي، جامعة الكويت، نوفمبر ١٩٩٣.

- جبهة سلطان العيسى : التحديث في المجتمع القطري المعاصر، الدوحة ١٩٧٩.

- حسن نافعة : ردود الفعل الدولية إزاء الغزو العراقي للكويت، من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت، المجلس الوطني للشفافة والفنون، الكويت مارس ١٩٩٤.

- حسين علي الشرح : الاقتصاد السعودي ١٣٩١ - ١٤٠٢ هـ / ١٩٧١ - ١٩٨٢ م، الرياض ١٩٨٤.

- ساليانجر (بيير) : الملف السري لحرب الخليج ، ترجمة محمد مستجير ،
القاهرة ١٩٩١ .

- صيد نوفل : إمارات الساحل العماني - الكتاب الثاني - معهد البحوث
والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٢ .

- سليمان عبد الله العنيزي : العدوان العراقي على المؤسسات العلمية
والثربوية والثغافية بالكويت في تقارير خبراء اليونسكو والمنظمات العربية
والإسلامية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ١٩٩٣ .

- سمير الخليل (اسم مستعار) :

• جمهورية الخوف - مترجم - القاهرة ١٩٩١ .

• الحرب التي لم تكتمل ، الديمقراطية في العراق ومسئولية التحالف ،
دار الساقي لندن ١٩٩١ .

- سيف الوادي الرميحي : النظام القبلي والتحديث في شرق الجزيرة
العربية ، مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد
الاول من المجلد ١٣ ، البصرة ١٩٨١ .

- صدقة يحيى فاضل : دول مجلس التعاون وسبل تفادي خطر إعاقة
الملاحة في مضيق هرمز ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٥٦ ،
الكويت ١٩٨٨ .

- صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ، من بداية العصور
الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠/١٩٩١ ، القاهرة ١٩٩١ .

- عادل الطبطبائي : السلطة التشريعية في دول الخليج العربي ، نشأتها
تطورها - العوامل المؤثرة فيها ، الكويت ١٩٧٥ .

• النظام الدستوري في الكويت ، دراسة مقارنة ، الكويت ١٩٨٥ .

- عامر التميمي الأبعاد الاقتصادية للغزو العراقي للكويت، من أعمال
بدوة المجلس الوطني للثقافة والفنون - الكويت مارس ١٩٩٤، نشر مجلة عالم
المعرفة العدد ١٩٥ الكويت مارس ١٩٩٥.

- عباس الطرابيلي

أزمة الخليج وإستراتيجية الأمن العربي، القاهرة ١٩٩١

- عبد الله الأشعل : الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي،
الرياض ١٩٨٣.

• قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
جريدة الاهرام، القاهرة ١٩٧٨.

- عبد الله بشارة يعقوب : تجربة مجلس التعاون الخليجي، خطوة أو عقبة
في طريق الوحدة العربية، مراجعة حسين توفيق إبراهيم، مجلة دراسات الخليج
والجزيرة العربية، العدد ٥٠، الكويت ١٩٨٧.

- عبد المالك التميمي : الكويت والخليج العربي المعاصر، أبحاث تاريخية،
الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٢.

• العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١ - ١٩٩٠، دراسة تاريخية، من أعمال
بدوة الغزو العراقي للكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون - الكويت مارس
١٩٩٤، نشر مجلة عالم المعرفة العدد ١٩٥، الكويت ١٩٩٥.

- عبد الحسين القطيفي : الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، من أعمال
المؤتمر الدولي للتاريخ، بغداد، مارس ١٩٧٣.

- عبد العظيم رمضان : حرب الخليج في الميزان التاريخي، القاهرة ١٩٩١.

- علي خليفة الكواري : نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح
العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بعض
الأقطار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.

• هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، الكويت ١٩٨٥.

• نحو سياسة اقتصادية جديدة في دول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٢، الكويت ١٩٨٧.

- علي محمود عبد الرحيم وحيدر الجمعة : السياسة المحاسبية وأزمة المناخ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦٠، الكويت ١٩٨٩.

- فؤاد إسحاق الخوري : القبيلة والدولة في البحرين، تطور نظام السلطة وممارستها، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٣.

- كلير (مايكل) : الأسلحة والشاه، صعود وسقوط إستراتيجية التوكيل في إيران، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٠.

- لاندن (جيران) : عمان مسيرا ومصيرا - مترجم، القاهرة ١٩٧٠.

- لؤي بحري : الاطماع الإيرانية في جزيرة أبو موسى، بغداد ١٩٧٢.

- مجيد الماجد : مجلس التعاون الخليجي، أزمة السياسة والشرعية، لندن ١٩٨٦.

- محمد إبراهيم الحلوة : حرب الخليج، دراسة في مسببات الصراع وعواقبه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٧ - الكويت ١٩٨٩.

- محمد بهجت سنان : الشخصية العربية للخليج العربي والاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث، بغداد ١٩٧٣.

- محمد جواد رضا : الإصلاح الجامعي في الخليج، الكويت ١٩٨٤.

- محمد حسين هيكل : مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، القاهرة ١٩٨٨.

• حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٢.

- محمد الرميحي : الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات ودول الخليج العربي المعاصر، الكويت ١٩٧٧.

• الخليج ليس قطاً، دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، الكويت ١٩٨٣.

• تحليل انتخابات ١٩٧٥، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت

١٩٧٥.

• محاولات للتجمع السياسي والاقتصادي والتضاهي الخليجي، من أعمال

ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

١٩٨١.

• ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، من أعمال ندوة

الغزو العراقي للكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون - الكويت، مارس ١٩٩٤،

نشر مجلة عالم المعرفة العدد ١٩٥ الكويت ١٩٩٥.

- محمد سيد طنطاوي : حكم الشرع في أزمة الخليج، القاهرة ١٩٩١.

محمد السيد سعيد : آفاق تطور مجلس التعاون الخليجي، الفلسفة والمداخل

المستقبلية، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير،

جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣.

- محمد سليم العوا : البحث بالإسلام في أزمة الخليج، القاهرة ١٩٩١.

- محمد الطويل : مؤامرة القرن الحادي والعشرين، دور السعودية في

استدعاء القوات الأجنبية، القاهرة ١٩٩١.

- محمد حسين غلوم : شاهد عيان على وقائع الاحتلال العراقي للكويت،

من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت

مارس ١٩٩٤.

- محمد عزيز شكري : مسألة الجزر في الخليج العربي وموقف القانون

الدولي، دمشق ١٩٧٢.

- محمد مصطفى شعاعه : الحدود السعودية مع دول الخليج، مجلة السياسة

الدولية، القاهرة يناير ١٩٩٣.

- مركز البحوث والدراسات - الدار الشرقية للنشر : الملفات السرية لأزمة الخليج، القاهرة - ١٩٩٠ .

- مركز البحوث والدراسات الكويتية : المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، الكويت ١٩٩٣ .

• تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق، الحق التاريخي والإرادة الدولية، الكويت ١٩٩٤ .

- مركز الدراسات والترجمة - الزهراء للإعلام العربي : على حافة الكارثة، أوراق أزمة الخليج السرية، القاهرة ١٩٩١ .

- مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة : ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة في منطقة الخليج العربي في ضوء النزاع الإماراتي الإيراني والنزاع السعودي القطري، القاهرة ١٩٩٢ .

- مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة : الصراعات العربية في الخليج العربي، مجموعة بحوث مترجمة، البصرة ١٩٨٣ .

- مركز دراسات الوحدة العربية : العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، بيروت ١٩٨٣ .

- المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط : أوراق الشرق الأوسط، أبعاد واحتمالات أزمة الخليج، ملف خاص، القاهرة نوفمبر ١٩٩٠ .

- مركز الوثائق والدراسات الإنسانية - جامعة قطر : الهوية العربية الخليجية، الدوحة ١٩٨٨ .

- معهد البحوث والدراسات العربية : الفلسطينيون في الوطن العربي، القاهرة ١٩٧٩ .

- منصور بوحسين : الشرعية السياسية في الخطاب السياسي العربي والاحتلال العراقي للكويت، من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، مارس ١٩٩٤ .

- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي : الكويت وجوداً وحدوداً، الكويت

١٩٩١.

- نادرة نعيم زكي : دراسة حول الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة

وإيران، نشر الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩٢.

- نازلي معوض : التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية

والاقتصادية المعاصرة، دراسة في كتاب العلاقات العربية التركية من منظور عربي،

نشر معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩١.

- نورا القاسمي : الوجود الإيراني في الخليج العربي. رسالة دكتوراه، كلية

البيات جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٥.

- هاليداي (فرد) : النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ترجمة

زاهر ماجد، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٥.

- هولنجزورث (ل.م) : زنجبار تحت الحماية البريطانية، مترجم، القاهرة

١٩٦٨.

- وحيد رافت : دراسة ووثائق حول اتحاد إمارات الخليج، مستخرج من

المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٢٦ الرسالة ١٩، القاهرة ١٩٧١.

- وليد شريف : الاتحاد السوفيتي ومنطقة الخليج العربي، مجلة دراسات

الخليج والجزيرة العربية، السنة الثانية العدد الخامس، الكويت ١٩٧٦.

- يحيى حلمي رجب : مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية

مستقبلية، الكويت ١٩٨٨.

- يوسف محمد عبيدان : المؤسسات السياسية في دولة قطر، بيروت

١٩٧٩

كتب - مراجع لأجنبية :

- Abdul Khatib, Tawad.

Protestations in Kuwait, Their Political Significance, in: Wolf, Ronald, G., (ed.), The United States, Arabia and the Gulf, Center for Contemporary Arab studies, London 1980.

- Al-Jarrah, A.H. & Singh, N.R., (eds), The Gulf Crisis, New Delhi, 1990.

- Add, Darwin & George Alexander.

Enemy Alliance, The secret History of Saddam's war, London 1990.

- Agnew, M.S.

Politics in the Gulf, New Delhi, 1978.

- Al-Tarbi, Shalib A.

What do oil Producers want from the Consumers? in: Arab Research Center, Oil and Security in the Arabian Gulf, Crown-Heim, London 1981.

- Andrianyas, Robert, N.

Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf and Indian Ocean Area, in: Oil and Security in the Arabian Gulf, London 1981.

- Arab Research Center.

Oil and Security in the Arabian Gulf, Crown-Heim, London 1981.

- Assef, Abdul Rida.

Kuwait's Foreign Policy, City State in world Politics, Westview Special Studies on the Middle East, Westview Press, San Francisco and London, 1990.

- Baha Eddine, Ahmed.

Political Dynamics in the Arabian Gulf Region, in: The United States, Arabia and the Gulf. CCAS, London 1980

- Bresheeth, H. & other (eds.).

The Gulf war and the New Order, London 1991.

- Bulloch, John.

The Gulf, A Portrait of Kuwait, Qatr, Bahrein and the United Arab Emirates, London 1984.

- Calvin, H., Allen.

Oman - The Modernization of the Sultanate.

Westview Press, Croom-Helm. London & Sydney, 1987.

- Chanchreck, K.L., (ed.).

The Gulf War, A Global Crisis - Causes And Future Effects
Delhi, 1991

- Chomsky, N., The United States and the Gulf Crisis, in:
Bresheeth, H. & Yuval, Davis (eds.) The Gulf War and the New Order,
London 1991.

- Chubin, Sahran (ed.).

Security in the Gulf, Aldershot 1982.

- Clements, F.A.

Oman - The Reborn Land, Longman, London & New York 1980.

- Cordesman, Anthony H.

The Gulf and the Search for Strategic Stability - Saudi Arabia, The
Military Balance, in the Gulf and Trends in the Arab - Israeli Military
Balance, Westview Press, 1984.

- Crystal, Jil.

• Kuwait, *The Transformation of an Oil State*. Colorado, 1991.

• Oil and Politics in the Gulf - *Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge University Press, 1992.

- Darius, Robert G.

Gulf Security in the 1980's. Stanford University, California, United States of America, 1984.

- Darwishe, Faida.

The Gulf Stock Exchange Crash - The Rise and the Fall of the Souk El Manakh, Croom - Helm, London 1983.

- Dicson, Brainey

From Emperor to Policeman, in: Bushworth, H. & other (eds.) *The Gulf War and the New Order*, London 1991.

- Dina, Haseeb.

Egypt's Speculations in the Gulf Crisis - The Government Policies and the opposition Movements, in: *The Gulf War and the New Order*, London 1991.

- Duke, Anthony John.

• The Gulf Cooperation Council, *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. V, No. 4 Summer 1982.

• The Union of the Arab Emirates, *Prospects and Problems*, Middle East Journal, summer 1992.

• Arab States of the Lower Gulf, *Peoples, Politics and Petroleum*, Middle East Institute 1975.

- El-Ebraheem, Hassan.

Kuwait and the Gulf, Small State and the International Arab System, London 1984.

- El- Mallakh, Ragaei.

Economic Development and Regional Cooperation in Kuwait, Chicago 1967.

- Falih, Abdel Jabar.

The Gulf War and Ideology, The Double Edged Of Islam, in: Bresheeth, H., & Other (eds.) The Gulf War and the New Order, London 1991.

- Fenelon, K.G.

The United Arab Emirates, an Economic Survey, London 1973.

- Fiennes, Randolph.

Where Solidiers Fear To Tread, London 1975.

-Girijesh, C. Pant.

Economic Impact of the Gulf Crisis, in: Abidi, A.H., & Other (eds.), The Gulf Crisi, New Delhi 1991.

- Grumman, Stephen.

The Iran - Iraq War, Islam Embattled, Washington, 1982

- Gulshen, Dietl.

Strategie implication for the Gulf Region, in: Abidi, A.H., & Other (eds.), The Gulf Crisis, NewDelhi 1991.

- Halliday, Fred.

* Arabia without Sultans, A Political Survey of Instability in the Arab world, New York 1977.

- Soviet Policy in the Arce of Crisis, New York 1981.

- The Iranian Revolution in International Affairs, *Programme and Practice*, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown, Washington D.C. Croom-Helm, London 1984.

- Hanks, Robert.

The United States Policy towards the Arabian Gulf, *Center for Contemporary Arab Studies*, London 1981.

- Hawley, Donald.

Oman and it's Renaissance, London 1977.

- Hiro, Dilip.

- The Longest War, The Iran - Iraq Military Conflict, New York.

- Desert Shield to Desert Storm, the Second Gulf War. New York 1992.

- Hopwood, Derek.

The Arabian Peninsula, Society and Politics. *Studies in Modern Asia and Africa*, London.

- Ismail, Tarik.

Iran and Iraq, Roots of Conflict, New York 1986.

- Kelly, J.B.

Arabia, The Gulf and the West, A Critical View of the Arabs and Their Oil Policy, London 1988.

- Khadduri, Majid.

Socialist Iraq, A study in Iraqi Politics since 1968. Middle East Institute, Washington D.C., 19878.

- Kissinger, Henry.

The Years of upheaval, Boston 1982.

رابعاً : المجلات العربية والأجنبية :

أ - العربية :

- الصحف العربية :

الاتحاد (الإمارات) - الأنباء (الكويت) - اتفاق أمنية (البحرين) - الأنوار (بيروت) - الأهرام (القاهرة) - البلاد (السعودية) - الجمهورية (القاهرة) - الحوادث (بيروت) - الخليج (الإمارات) - الخليج الجديد (الكويت) - الرأي العام (الكويت) - ليرة (قطر) - الرياض (السعودية) - السياحة (بيروت) - السياسة (الكويت) - الشروق (الإمارات) - صوت الخليج (الكويت) - الظبية (الكويت) - عمان (مسقط) - الفجر الجديد (الكويت) - القيس (الكويت) - الكويت اليوم (الكويت) - الحر (بيروت) - الندوة (السعودية) - النهار (بيروت) - النهضة (الكويت) - لموطن (الكويت).

- المجلات :

سجل الآراء والوقائع السياسية في العالم العربي (بيروت) - السياسة الدولية (القاهرة) - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت) - مجلة الخليج العربي (مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة) - مجلة العلوم الإنسانية (جامعة الكويت) - المجلة المصرية التاريخية (القاهرة) - المجلة المصرية للقانون الدولي (القاهرة) - التاريخ العربي (اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة).

ب - الأجنبية :

- Europa Publications, Middle East and North Africa.
- Foreign Affairs.
- Journal of South and Middle Eastern Studies.
- Middle East Journal.
- The Middle East Watch.
- Newsweek.
- Wall Street.
- The World to day.



| | |
|---------------------|------------------------------|
| ٩٦ / ٢٨٠٩ | رقم الإيداع |
| 977 - 10 - 0819 - 6 | I. S. B. N التزقيم الدولي |

هذا الكتاب ... وهذه المجموعة

يسر طار الفكر العربي أن تقدم لجمهوره المؤرخين والباحثين العرب المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم عن الخليج العربي .
وتقع هذه المجموعة في خمسة مجلدات تناولت مايقرب من خمسة قرون من تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، وهذه الدراسة الموسوعية هي حصيلة سنوات عديدة قضاها المؤلف في رصد وتحليل الأحداث التي شهدتها المنطقة من مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ويتناول هذا المجلد (الخامس) دول الخليج العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال من الانسحاب البريطاني إلى غزو وتحرير الكويت ١٩٧١ - ١٩٩١ .

وقد تميزت الفترة التي يعالجها المؤلف في هذه الدراسة بالتحويلات السياسية والاقتصادية الضخمة التي شهدتها المنطقة بداية من مشكلة الفراغ التي نجمت عن انسحاب الوجود البريطاني من الخليج ، والقوى التي كانت تنأب لسد هذا الفراغ واستمرار الحرب الباردة التي أخذت تشق طريقها إلى الخليج منذ بداية حقبة السبعينات . كما تناولت الدراسة نشوء أزمة الطاقة العالمية في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، واستخدام سلاح النفط في الصراع العربي الإسرائيلي مما حوّل دول الخليج العربية إلى دول فاعلة في هذا الصراع ولم تعد دولا هامشية كما كانت عليه من قبل ، كما تمكنت تلك الدول - أيضا - من السيطرة على مواردها والتحكم في تسعير نفطها وما نجم عن الفوائض المالية من الإسراع في خطط التنمية والتحديث مما عرض مجتمعاتها لطفرة عنية .

وقد عنيّت الدراسة إلى جانب ذلك بالتركيز على الثورة الإيرانية الإسلامية والحرب العراقية الإيرانية ، ومحاولة دول الخليج العربية إزاء تلك الأحداث إلى تحقيق أمنها بقدراتها الذاتية مما نجم عن ذلك تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف التنسيق فيما بينها في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والتنمية .

كما ركز المؤلف على تحليل العوامل التي دفعت العراق إلى غزو الكويت وردود الفعل العربية والدولية وما انتهت إليه حرب الخليج الثانية من تحرير الكويت وترسيم الحدود بينها وبين العراق من قبل هيئة الأمم المتحدة .

ويختتم المؤلف دراسته بالدور الذي يتعين على دول الخليج العربية أن تقوم به للمحافظة على أمنها واستقرارها والوقوف في مواجهة مايمكن أن تتعرض له من أطماع إقليمية أو دولية .

تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بدولة الكويت دار الكتاب الحديث